تاريخ افريقيا
الحديث والمعاصر

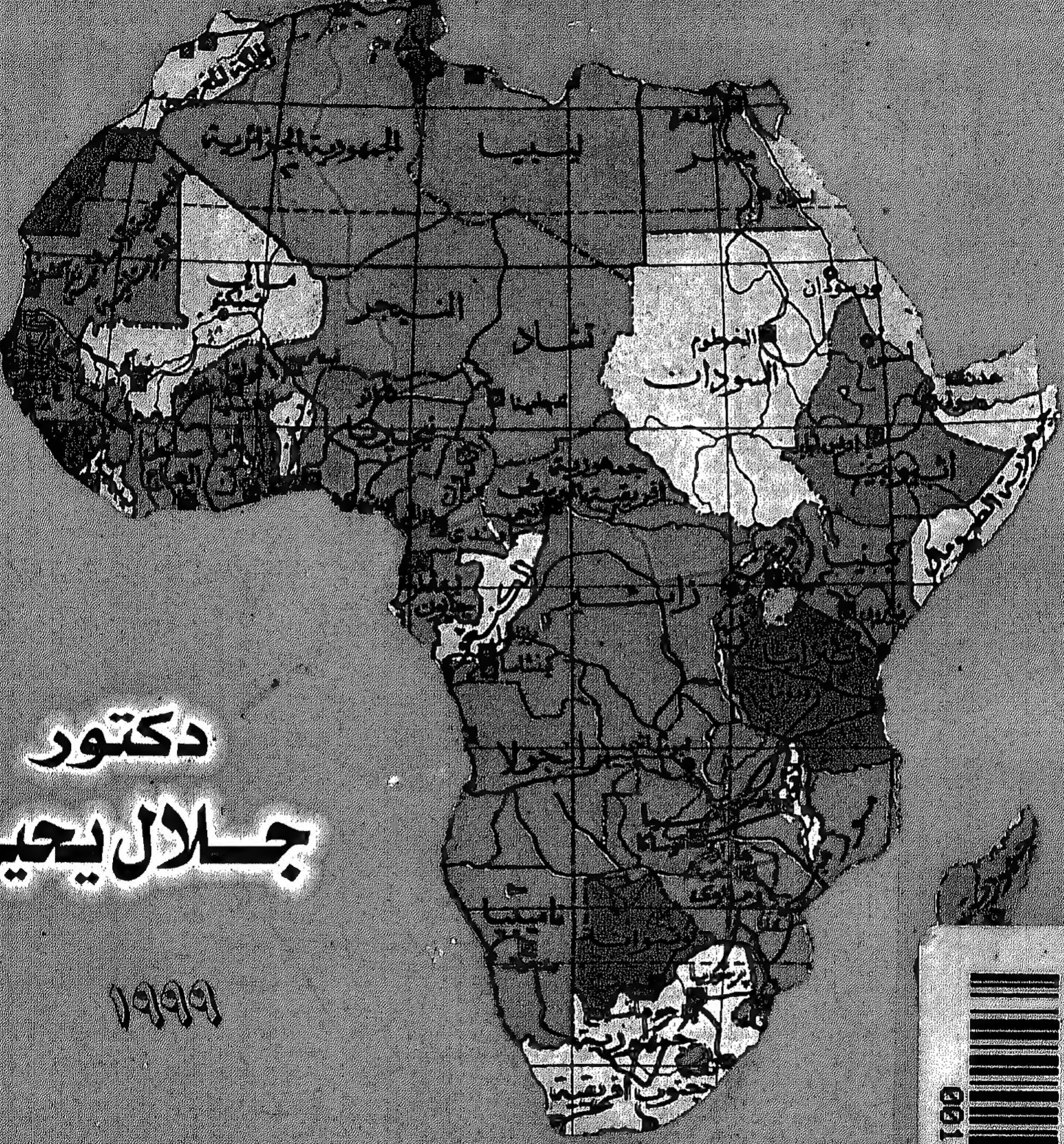

دكتور

جلال يحيى

١٩٩٩

Bibliotheca Alexandrina
0013248

المكتب الجامعي الحديث
الأزاريطة ـ الاسكندرية
تليفاكس : ٤٨٤٣٨٧٩

تاريخ إفريقية

الحديث والمعاصر

دكتور جلال يحيى

١٩٩٩

General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
Bibliotheca Alexandrina

المكتب الجامعى الحديث
الأزاريطة ـ الاسكندرية
ت ٤٨٤٣٨٧٩

الهيئة العامة لمكتبة الأسكندرية
رقم التصنيف 960
رقم التسجيل

مقدمــــة

شهدت القارة الأفريقية مولد أقدم الحضارات فى العـالم ، إرتفـع فيهـا صرح الحضارة المصرية القديمة ، وبعدها حضارة نباتـا ومـروى فـى السـودان ، منـذ أقدم العصور ، وقبل أن تبدأ المناطق الأخرى في العالم أولى مراحل تحضرها .

ورغم أن موقعها ، وبخاصة الجزء الشمالى منها ، كـان علـى أهميـة كبيـرة ، نتيجة لجوارها ومواجهتها لقارتى آسيا وأوربا ، إلا أن ظروف جغرافية أخرى ، غير الموقع ، جعلت العالم يجهلها ، فى وقت قريب : ولا يمكن لمن يجهل شيئاً أن يفهمه؛ ولذلك فإن القارة الإفريقية ظلمت فى تاريخها ، ونتيجة لجهل العالم بها .

ولقد كان من الصعب على الأجنبـى أن يتوغـل ، وبخاصـة مـن الخـارج ، إلى داخل القارة الأفريقية : فسواحلها تقـل فيهـا الموانـى؛ وأنهارهـا لا تصلـح للملاحة لمسافات بعيدة ؛ إذ تعترضها الشلالات والجنادل والمستنقعات . وهناك حرارة الجو. أو كثرة الأمطار فى المناطق الإستوائية ، وكذلك الصحراوات الشاسـعة ، والغابـات الإستوائية الكثيفة الأمر الذي يتطلب جهداً كبيراً للتوغـل فـى هـذه القـارة ، لمحاولة معرفتها . ويمكننا أن نضيف إلى ذلك وجود الحيوانـات البريـة والمفترسـة ، وكذلك انتشار الأوبئة والحميات ، وكانت كل هذة العوامل تقلل مـن درجـة تعـرف العالم على القارة الإفريقية وعلى سكانها . ولذلك فإن معرفة العالم قد إقتصرت على مجرد الأقاليم الشمالية من القارة ، وهى التى تسـمى بإفريقيـة البيضـاء ، والتـى كـان من السهل المعيشة فيها والتعرف على أهلها ، نتيجة لوقوعها فى حوض البحر المتوسط: فدخلت الى التاريخ منذ القدم مع الفراعنة ، والفينيقيين ، واليونـان ، ثـم الرومـان . قبل أن يأتيها نور الإسلام .

ولا شك فى أن تاريخ إفريقيه فى العصور الحديثه والمعاصره هو أسهل مراحل تاريخ هذه القاره ، إذ أنها الفترات التى تم فيها احتكاك العالم بهذه القاره وبعمق ، والتى استمرت فيها عملية استغلال الموارد الإقتصاديه والبشريه لهذه القاره ، وكذلك عملية تقسيمها وتوزيعها بين الدول الإستعماريه ، إلى أن قامت فيها حركات التحرر من الإستعمار فى أثناء القرن العشرين .

وفى معالجتنا لهذا الموضوع سنحاول عرض تاريخ القاره الإفريقيه نفسها فى هذه الفتره ، وفى الخطوط العريضه والعامه ، مبتعدين فى ذلك عن كتابة تاريخ الأوروبيين فى إفريقيه ، أو تاريخ المستعمرين فى إفريقيه ؛ وبذلك تكون محاوله بسيطه فى حجمها ، وإن كانت بعيده فى مداها ، بالنسبه لدراسة الأفارقه أنفسهم.

كما أننا سنحاول الإبتعاد ، قدر المستطاع ، عن التعرض ، وبشكل تفصيلى، لتاريخ مصر ، أو السودان ؛ أو بلاد المغرب العربى ، من طرابلس وتونس والجزائر والمغرب الأقصى ، وإلا فيما يتعلق بتاريخ إفريقية نفسه : فهناك الكتب المتخصصة التى تعالج وتعرض تاريخ هذه المناطق ، وبشكل تفصيلى .

ولسوف نعالج فى الجزء الأول من هذا الكتاب ، وهو الخاص بتاريخ إفريقية فى العصر الحديث ، أمر الأوضاع الموجودة فى هذه القارة عند ظهور فجر التاريخ الحديث ، وسيادة صفة الإسلام على أغلب سكان هذه القارة ، وبخاصة فى نصفها الشمالى ، وذلك فى وقت هجوم كل من إسبانيا والبرتغال على هذه القارة ، ونستمر بعد ذلك فى شرح عملية إستغلال إفريقيه ، مع تجارة الرقيق ، ومع الشركات الإستعماريه الأوربيه ، والتى تعددت جنسياتها ، وبعد ذلك تأتى محاولات كشف القاره الإفريقيه ، ثم تقسيمها ، وإستعمار الدول الأوربيه لها وعملية استغلالها ، ونصل بذلك تاريخياً حتى فترة الحرب العالميه الأولى .

أما الجزء الثانى من الكتاب ، وهو الذى يختص بتاريخ إفريقيه فى الفتره المعاصره ، فهو يعطى حركات التحرر فى هذه القاره منذ مرحلة الحرب العالمية الأولى ، ومع استمرار عمليات الإستغلال الرأسمالى الضخمه ، وحتى فترة ما بعد الحرب العالميه الثانيه ، والتى يصل فيها العالم إلى مرحلة إزاء الإستعمار وتصفيته .

وهذه محاوله بسيطه لتوضيح تاريخ القاره الإفريقيه ، للدارسين والباحثين ، وحتى للقارىء العام ، بعد أن قضيت سنوات طويله من عمرى فى دراسة تاريخ هذه القاره .

وأرجو أن يسد هذا الكتاب نقصاً فى المكتبة العربية ، وأن ينفع الباحث والدارس وحتى القارىء العام .

وعلى الله قصد السبيل ،

الإسكندريه فى ٤ اكتوبر ١٩٨٣

دكتور

جلال يحيى

الباب الأول

إفريقية في فجر التاريخ الحديث
والطريق البحري إلى الهند

الفصل الأول

الإسلام فى القارة الإفريقية

يبدأ تاريخ القارة الإفريقية ، فى العصور الحديثة ، فى نفس وقت بدء تاريخ غيرها من القارات ، أى مع نهاية القرن الخامس عشر، وبداية القرن السادس عشر، وبذلك يرتبط تاريخ إفريقيه وبطريقة مباشرة بنفس التطورات العالميه التى نتجت عن ظهور عصر النهضه ، وظهور النظام الرأسمالى ، ونجاح حركة الكشوف الجغرافيه ، وفى هذا الوقت كانت القاره الإفريقيه مجهوله إلى حد كبير بالنسبه للأوربيين ، وكانت الإهتمامات فى أوربا قد تركزت على مسالة إنتزاع التجارة العالميه من أيدى أبناء منطقة الشرق الأوسط ، ومحاولة الوصول إلى الشرق الأقصى وموارده ، أى إلى ما كان يسمى بالهند ، عن طريق الإبحار جنوباً حول القارة الإفريقيه، أو غرباً للوصول إلى الهند من الناحيه الاخرى ، وكانت هذه الفترة هى فى نفس الوقت فترة القضاء على حكم المسلمين فى الأندلس ، ومحاكم التفتيش ، مما اعطى لهذه الحركه صفة الحروب الصليبية . وكانت القارة الإفريقية فى هذا الوقت ، وعلى الأقل فى الجزء الشمالى منها وحتى قرب خط الإستواء ، قد دانت بالإسلام وظهرت فيها بوضوح مظاهر الحضارة الإسلامية ، متركزة فى شكل دول وسلطنات ، لها أهميتها على خريطتها الجغرافيه . وعلينا أن نقوم بعملية مسح شاملة لهذا الجزء الشمالى من القارة الإفريقية ، والذى انتشر فيه الإسلام ، فى الوقت الذى بدأ فيه الإتصال بالعناصر الأوربيه ، وبين القارة الإفريقية . وسنسير فى ذلك مع إنتشار الإسلام فى القارة ، اى من الشرق والشمال الشرقى ، ومع الخطوط والمسارات التى سار عليها ، من السودان وشرق إفريقية إلى بقية مناطق غرب

إفريقية ؛ أى السودان الغربى ، مارين فى ذلك بكل من سلطنة مالى وسلطنة بورنو، والتى كانت موجودة ومزدهرة فى ذلك الوقت .

١ ـ إنتشار الإسلام :

اختلف الكتاب فيما بينهم بشأن الطرق التى إنتشر بها الإسلام فى القارة الإفريقية . وإلى وقت قريب كان الكثيرون من الكتّاب ومن المؤرخين ينسبون إنتشار الإسلام وبنوع من التعميم ، إلى إستخدام السيف وسيلة لإجبار الأهالى فى المناطق المختلفة على الدخول فى دين الله الحنيف . ولكن الأبحاث العلميه زادت بعد ذلك من توضيح الخطوط التى سار عليها الإسلام ، وبخاصة فى إنتشاره فى القارة الإفريقية ، ومن زيادة أهمية الدعوة من أجل الإسلام ، وبالموعظة الحسنة ، أكثر من إستخدام المسلمين للسيف . ثم زاد بعد ذلك الأمر وضوحاً بإظهار أهمية الإتصال البشرى ، وبخاصة من اجل تبادل المنافع ، وتبادل السلع ، كعنصر أولى يمهد الطريق حتى أمام الدعاة .

ولا شك فى أن العناصر العربية كانت قد خرجت من شبه الجزيرة العربية ، وفى شكل موجات متتاليه ، إلى القارة الإفريقية ، حتى قبل ظهور الإسلام . كما أن طرق الإتصال والمواصلات الموجوده بالقارة ، ومنذ أقدم العصور ، ساعدت على هذا الإتصال البشرى ، وكذلك على تبادل المنافع التجارية ، والإقتصادية ، بين اهالى الجزء الشمالى من القارة الإفريقية ؛ فهناك الحركه البشرية من منطقة إلى أخرى ؛ ثم تبادل السلع و التجارة بعد ذلك ، مما يودى إلى التأثير من جانب ، والتغيير فى الجانب الآخر ، حتى فى العادات والتقاليد ، وكذلك فى المعتقدات .

وكانت طرق المواصلات تربط الجزيرة العربية بكل من شرق إفريقية ومصر فى الشمال الشرقى من هذه القارة ، وكانت الطرق البرية من شمال الحجاز عبر سيناء إلى مصر ؛ كما أن البحر الأحمر لم يكن يمثل عائقاً يمنع عرب الجزيرة من

الوصول إلى شرق السودان ، وإلى بلاد الصومال ، والجزء الشرقى من القارة الإفريقية . ومع هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم ، خرج أول المهاجرين من الحجاز إلى الحبشة .

وبعد قليل كان دخول الإسلام مصر يمثل تمركز الإسلام فى قاعدة اساسية له فى القارة الإفريقية ، ينتشر منها غرباً صوب أقاليم المغرب الإسلامى ؛ وينتشر منها جنوباً صوب السودان ، وفى تكامل مع الهجرات الأخرى التى كانت تأتى من الجزيرة العربية عبر البحر الأحمر إلى السودان والصومال وشرق إفريقية .

وكانت قوافل التجارة تسير من مصر متجهة صوب الغرب ، حتى تصل عبر طرابلس وتونس والجزائر إلى المغرب الأقصى ، وحتى بحر الظلمات . وكانت هناك قوافل تجارية أخرى تخرج من مصر ، وتتجه جنوباً صوب السودان . وفى هذا الإتجاه صوب الجنوب ، كانت القوافل تسير إما فى حذاء النيل ، وقرب المياه لكى تتوغل فى السودان جنوباً إلى أقصى مرحله يمكنها الوصول إليها ؛ أو أن تتخذ طرق القوافل البرية ، لكى تتوغل فى الصحراء ، من أسيوط والواحات الخارجه صوب الجنوب والجنوب الغربى لكى تصل إلى كردفان وإلى دارفور ، ومن ورائها إلى مناطق بحر الغزال وأعالى النيل . هذا علاوة على وجود الملاحة فى البحر الأحمر ، ووجود علاقات تجاريه تبدأ من السويس والقصير وعيذاب ، لكى تصل إلى سواكن وإلى جزر دهلك ، القريبه من مصوع . ومن هذه الموانى السودانية تبدأ طرق قوافل أخرى تسير متجهة صوب الغرب وصوب سودان وادى النيل . وكانت هذه الموانى الموجودة فى شرق السودان تتعاون كذلك فى شأن التجارة التى تقطع البحر الأحمر صوب الشرق ، وصوب جدة وينبع فى الحجاز .

ومن جنوب الجزيرة العربية كانت حركة التجارة مستمرة ، وبشكل أكثر سهولة ، نظراً لضيق بوغاز باب المندب مع السواحل الشرقية للقارة الإفريقية . فكان هناك تبادل تجارى مستمر ، بين موانى اليمن وبين موانى الصومال .

وساعدت الأحداث السياسية التى مرت بها الدول الإسلامية فى العصور الوسطى على تفوق أهمية أحد الطرق على الطرق الأخرى ، نتيجة لتغير الموقف السياسى ، او نتيجة لتغير الموقف العسكرى ، فنجد أن إنتقال السلطة من الدولة الأموية مثلا إلى الدولة العباسية مع ما تلاه من موقف الدولة من الخوارج ، ساعد على وصول مهاجرين من مناطق العراق و الخليج الفارسى إلى موانى شرق إفريقية ، وحتى إذا كانوا من المعارضين للحكم قرب عاصمة الخلافة ، فإنهم كانوا عناصر إسلامية تساعد على تدعيم الإسلام فى المناطق التى تصل إليها فى القارة الإفريقية ، وحين إشتد خطر الوجود الصليبى فى فلسطين ، قلت أهمية ميناء السويس وحجم تبادلها التجارى ، وأصبح الحجاج يخشون من الذهاب إليها قاصدين الحجاز ، فإنتقل خط المواصلات الرئيسى عبر الصعيد إلى ميناء القصير ، وحتى إلى ميناء عيذاب ، التى تقع إلى الجنوب منها ، تأمينا لطريق التجارة وطريق الحج ، وكان هذا الإتجاه صوب الجنوب بدرجة أكبر ، يساعد على نشر وتوغل الإسلام ، ومع المصالح الإسلامية ، إلى الجنوب بدرجة أكبر .

هذا ما يتعلق بطرق المواصلات من مصر إلى الجنوب .

وكانت هناك طرق مواصلات أخرى ، أى طرق قوافل تسير من مصر متجهة صوب الغرب ، وفى محاذاة الساحل الشمالى ، مارة فى المناطق التى تدعم فيها حكم الإسلام ، وحتى المحيط الأطلسى ، وكانت هذه الطرق قديمة ؛ أى قبل إنتشار الإسلام فى هذه المناطق ، وكانت قوافل البحارة تسير عليها نحو الشرق والغرب منذ أقدم العصور . وكانت محطاتها الرئيسيه تتمثل فى طرابلس والقيروان فى

تونس، ثم قسنطينة وتلمسان وفاس ، وكانت هناك طرق قوافل أخرى ، قديمة كذلك تبدأ من هذه المراكز وتتجه جنوبا عبر الصحراء ، لكى تصل إلى مناطق السفانا وتأتى منها بمنتجات المناطق المداريه والإستوائيه . ولقد نشأت هذه الطرق نتيجة لإحتياج الإنسان لتبادل السلع والمنافع ، مع أخيه الإنسان ، منذ أقدم العصور. واستمرت وازدهرت مع مجىء الإسلام ، وازدهار حضارته فى مناطق المغرب الإسلامى . واصبحت سلع السودان الغربى والسودان الأوسط ، تصل إلى مناطق شمال إفريقية ، عن طريق هذه القوافل التى كانت تنقل التبر والأبنوس والعاج وريش النعام وجلود الحيوانات ، وتحمل إلى هذه المناطق السودانية منتجات شمال إفريقية .

وكان التجار المسلمون خير دعاة للإسلام فى المناطق التى يصلون إليها . فكانت صفاتهم الشخصية التى تميزوا بها بعد دخولهم إلى الإسلام ، من نظافة وعزة وحرية وعدالة فى الميزان ، خير مشجع للأفارقه ، بادئين من النخبه المفكرة من بينهم ، على إعتناق الإسلام .

وكان الإسلام ؛ دين الله الحنيف ، هو كذلك دين الفطرة . وكان على التاجر المسلم الذى يأتى من الشمال بمفرده أن يتخذ له زوجة إذا ما أستقر فى منطقة لفترة طويلة وساعد ذلك على بدء الامتزاج بين التجار العرب ، وبين البعض من عناصر الأقاليم السودانية ، وبخاصة من أسر الأمراء والحكام فى إفريقية السوداء. فزاد بذلك الإمتزاج قوة إنتشار الإسلام من الشمال إلى الجنوب ، فى المنطقة المدارية من القارة الإفريقية .

وعلاوة على هذا التنقل المتصل بالتجارة ، علينا أن نذكر إنتقال بعض الأهالى، وفى شكل هجرات ، جاءت من الشمال صوب الجنوب ، وحتى بداية العصور الحديثة فكان دخول العناصر العربية إلى اقاليم المغرب قد دفع بعض

عناصر البربر إلى الإلتجاء إلى المناطق الجبلية والإهتمام بها ، او إلى الهجرة صوب الجنوب ، وبخاصة بعض فروع من قبائل صنهاجه الكبرى ، والتى ضغطت على عناصر البربر والطوارق الموجودة فى الصحراء الكبرى ، ودفعتها جنوبا صوب أقاليم السفانا والأقاليم المدارية . وكان الطوارق يعملون فى التجارة بين إفريقية السوداء وإفريقية البيضاء منذ أقدم العصور ، وإستمرت حركتهم وأوجه نشاطهم على ما كانت عليه ، رغم دخولهم فى الإسلام . وكان تحركهم صوب الجنوب يساعد على زيادة إنتشار الإسلام فى إفريقية السوداء . وإذا كانت بعض العناصر من البربر او من الطوارق قد تميزت بغاراتها وببعض أعمال السلب والنهب ، فإن ذلك كان يؤثر على البنيان السياسى للمناطق التى تعمل فيها ويساعد على هدمها ، وعلى نشر الإسلام فى نفس الوقت فى هذه المناطق .

وهكذا كانت التجارة ، والإحتكاك البشرى ، وإنتقال المسلمين إلى مناطق إفريقية السوداء ، هى التى ساعدت على نشر الإسلام فى إفريقية السوداء ، دون إستخدام السيف .

وكان الإسلام يجذب الأفارقه إليه ، بتحريره العبد إذا أسلم ، وبقصره الرق على أسرى الحروب ، ومن المناطق الوثنيه ، علاوة على مسايرته لطبيعة الإنسان ، وتكوين الأسرة ، فى هذه المناطق الحارة . الأمر الذى جذب الكثير من الأفارقة إلى الإحتذاء برؤسائهم وأمرائهم ، والدخول إلى الإسلام .

وعلى طول طرق القوافل ، سواء بين الشرق و الغرب ، وبين الشمال والجنوب كانت هناك محطات مختلفة ، تقع كل منها على عدة مسيرات من المحطة السابقه ، كان ينزل بها التجار وقوافلهم ، وكانت تعقد فيها الأسواق فى أيام معينة من السنة أو من الأسبوع ، وكانت هذه الأسواق نقط تبادل للسلع والمنافع ، وكان هذه ... مراكز لنشر الدعوة الإسلامية بين كل من يحضر ويتعامل فيها ،

التجمهر الضخم فى الأسواق يساعد على خلق الروابط بين الأهالى ، ويساعد على زيادة التفهم ؛ وساعد هذا الإحتكاك على زيادة إنتشار الإسلام ، ومع التجارة صوب الجنوب .

ومع التجارة وزيادة الإتصال بين البشر ، زادت الرغبة فى التعمق فى أصول الدين الإسلامى ، والشريعة الإسلامية . فسار بعض الأفارقة على نفس طرق القوافل، ذاهبين إلى الشمال ، وإلى مراكز الحضارة والثقافة الإسلامية ، لكى يزيدوا فقها فى الدين وفى العلوم الإسلامية .

وكانت مراكز الثقافة الإسلامية قد نشأت ، منذ القرون الإسلامية الأولى ، فى كل من القيروان وتلمسان وحواضر المغرب الأقصى ، ثم ظهرت الجامعات الإسلاميه بعد ذلك ، وزادت شهرتها ؛ وخاصة جامعة القرويين فى فاس وجامعة الزيتونة فى تونس . هذا علاوة على الجامع الأزهر فى القاهرة .

ولا شك فى أن الجامع الأزهر كان مركزاً ثابتاً ومنارة للاشعاع العلمى فى الركن الشمالى الشرقى من القارة الإفريقية . وكان الأفارقة يقصدونه ، طلاباً للعلم، من جميع انحاء القارة الإفريقية ، سواء من مناطق الصومال ، أو السودان ، ودارفور، والسودان الأوسط والسودان الغربى . وكانت به رواقات لإقامة الطلاب النيجيريين، والسودانيين وأبناء دارفور ، والتكرور ، ومالى ، علاوة على وجود أروقه للمغاربة والأتراك ، وللهنود وحتى للملايو . فكان بذلك مركز الإشعاع الإسلامى الأول فى العالم ، وتنوع خاص بالنسبة للقارة الأفريقية .وكان عدد الطلاب الذين يقصدونه يدل على اهميته القصوى بالنسبه لغيره من مراكز الإشعاع الإسلامى فى العالم ، رغم أن جامعة القرويين كانت قد تأسست قبله بعشر سنوات .

وكانت جامعة الزيتونه لها أهميتها الكبيرة كذلك بالنسبة لأبناء شمال إفريقية وكذلك بالنسبة للأفارقة الذين كانوا يصلون إليها من وادای وبرنو وكانم . أما جامعة القرويين وهي أقدم الجامعات الاسلامية في إفريقية ، فإنها كانت كذلك مركزا لدراسة الأفارقة ، وأبناء السودان الغربي ، وكان لهما دور كبير في نشر الإسلام في الجزء الغربي من القارة الإفريقية .

وكان لنشأة هذه المراكز العلميه والثقافية مقوماتها ، فكانت قد نشأت في مراكز توطن حضاری ، وفی أرض خضراء ، فيها إستقرار وتجمع كبير للاهالى ؛ الأمر الذى يمهد للرغبه في العلم ، والحاجه إلى الفكر . وأدى ذلك إلى إزدهار الحضارة والفكر الإسلامي فيها ، وإشعاع نور الإسلام منها إلى إفريقية السوداء .

وعلينا ألا ننسى بعد ذلك ظهور الإمتزاج بين التجارة وبين رجال العلم ، مع خروج بعض الدعاة للإسلام مع القوافل التجارية ، وعبر المحطات التجارية والأسواق المختلفه من الشمال صوب الجنوب . فكانت هناك الصلوات التي تؤدى في الأسواق التجارية ، وكان هناك نشر الدعوة الإسلامية وعلى طول طرق القوافل في إتجاهها صوب الجنوب ، مستفيدين في ذلك من المثل الذى أعطاه التاجر المسلم لأبناء القاره الإفريقيه . وهذا العامل كان هاما بالنسبة لنشر الدعوه الإسلامية في القاره الإفريقيه . ولكنه تطور مع بدء ظهور الطرق الصوفيه ، والتي ظهرت إبتداء من القرن الرابع عشر ثم الخامس عشر . فلقد زاد انتشار الإسلام ، وكانت الغالبية في إفريقية السوداء للمذهب المالكي ، وإن كانت قد ظهرت بعض التحديدات والفرق ، او الطرق ، بين المسلمين في الإقليم الواحد ، فأصبح هناك القادريه والتيجانيه ، وجاءت بعدها السنوسية .

وكانت هذه هي المراحل المختلفه ، وفي خطوطها العريضة ، والتي ساعدت على إنتشار الإسلام في القاره الإفريقيه ، ومن الشرق إلى الغرب ، ومن الشمال إلى

الجنوب ؛ حتى اصبح النصف الشمالى من القاره الإفريقيه يديـن بالإسـلام ، وحتـى أصبحت نسبة المسلمين هى الغالبة على القارة الإفريقية ، فى الوقـت الـذى بـدأ فيـه الإحتكاك بين هذه القارة وبين العناصر الأوربية ، فى عصر الكشوف الجغرافية .

وسنشرح إنتشار الإسلام فـى القـاره الإفريقيـة ، والمرحلـة التى وصـل إليهـا سياسياً وحضارياً ، وقت الكشوف الجغرافيه ، فى المناطق المختلفـه للقـارة ، بـادئين بالسودان ، ثم شرقى إفريقية ، لكن ستمر بعد ذلك مع غرب إفريقية ، والسلطنات الإسلامية التى وجدت فيها فى ذلك العصر ، مثل سلطنة مالى ، وسلطنة برنو .

٢ـ الإسـلام فـى السـودان :

كانت طرق القوافل تربط مصر بالسودان منذ أقـدم العصـور . وكمـا ذكرنـا كان النيل هو الشريان الحيوى الذى يوحـد بـين سـكان الـوادى فـى الشـمال وفـى الجنوب منذ فجر التاريخ ، وحتـى الحضـارة التـى نشـأت فـى الإقليـم الشـمالى مـن السودان فى العصـور القديمـه ، وهـى حضـارة نباتـا ، كـانت إمتـدادا وتكـاملا مـع الحضاره المصريه القديمه ، فى الجزء الشمالى من الوادى .

وبعد دخول الإسلام إلى مصر ، كـانت هنـاك بعـض المواقـع السـودانيه التـى إحتفظت بديانتها المسيحية ، لفتره من الوقت ، مثل مملكة مقـرة فـى إقليـم النوبـه ، ومملكة علوة فـى منطقـة النيـل الأوسـط. وكـانت وراءهـا مملكـة الحبشـة ، ومملكـة أكسوم المسيحية كذلك . وفى الوقت الذى دخلت فيه مصر إلى الإسلام ، لم تحاول فرض نفسها بحد السيف على مملكة المقرة ، لكى تجبرها على الدخول فى الإسـلام . وبعد إحتكاكات بين الطرفين ، تم التوصل إلى نوع من الهدنه بـين والى مصـر وبـين هذه المملكة ، تسمح للتجار العـرب والمسـلمين بـالمرور فـى هـذه المملكـة متجهـين صوب الجنوب ، وإلى أنحاء السودان المختلفة . وكانت نفس هـذه الإتفاقيـة تسـمح لأبنـاء مملكـة المقـره بـالحضور إلى مصـر ، كـأفراد عـاديين ، وبـدون أن يحملـوا أى

سلاح. ومرة جديدة نجد أن الإسلام لم ينتشر بحد السيف . وفى إتفاقيات لاحقة ، نجد ضمانا للمسجد الذى بناه المسلمون فى مدينة دنقلة ؛ مما يدل على إنتشار الإسلام فيها ، رغم أن ملكها كان مسيحيا . ولقد إستمر الوضع كذلك حتى القرن الثانى عشر ثم الثالث عشر ، والذى ظهر فيه خطر الحروب الصليبية على مصر . وفى ذلك الوقت زاد ضغط المسلمين على هذه المملكة ، حتى دخل ملكها فى الإسلام ، وبعد أن كانت هذه المملكه تدفع الجزيه لمصر ، رفعت عنها الجزيه نتيجه لدخولها إلى الإسلام .

وفى نفس الوقت كانت قبائل البجه تحتل منطقه هامة قرب سواحل البحر الأحمر ، وتمتد من حذاء أسوان إلى كل من الأقاليم الواقعه فى شرقى السودان . وامام ضغط الهجرات العربيه من الشمال ، أى من مصر ، مع زيادة التعامل التجارى مع الحجاز عبر البحر الأحمر ، ثم دخول هذه المنطقه كذلك إلى الإسلام . خاصة وان مصالحها قد أصبحت مرتبطة بمصالح المسلمين فى كل من الشمال والشرق .

وهكذا نجد أن الهجرات العربية كانت هى صاحبة الفضل الأول فى نشر الإسلام فى السودان . الأمر الذى تطلب وقتا طويلاً ، إمتد منذ دخول الإسلام فى مصر حتى القرن الثالث عشر ، ولكن الإسلام دخل قويا فى هذه البلاد ، إذ أنه جاء للاختلاط بين العناصر القادمة وبين الأهالى ؛ إنتهى إلى الإنبهار بين القيادات والرئاسات . وتطابق المصالح ، مما ادى تلقائيا إلى الوصول إلى النتيجه الختمية. وكانت هذه الهجرات سلمية ، و لم يكن القائمين عليها منشغلين بأمر الدعوة للإسلام ، بل كان بمجرد مجيئهم وبقائهم فى هذه المناطق هو الكفيل بتجميع حولهم ، وزيادة دخول السودانيين فى الإسلام . ثم كان سقوط مملكة المقرة بشكل نهائى أكبر تدعيم لحركة نشر الإسلام فى السودان . وإنتشرت قبائل جهينة صوب

الجنوب ؛ وعبر المنطقه التى تسكن فيهـا قبـائل البجـة ، كذلـك مـع النيـل جنوبـاً ، وإحتلت المناطق التى تقع بين النيل وبين العطبره ، حتى وصلت إلى حدود الحبشه.

ولقد تمكنت هذه القبائل العربيـه مـن أن تتوغـل سـلمياً عبر أراضى المملكـة المسيحية الثانية ، وهى مملكـه علـوة ، دون أن تواجههـا مقاومـه مـن سـلطات هـذه الدولة . وهنا ايضا نجد أن الكثير من عناصر هـذه القبـائل تتصـاهر مـع أمـراء مملكـة علوة ، وبشكل زاد من نفوذ العرب والمسلمين فى هذه المملكه . وآخيرا تمكن هؤلاء العرب من التحالف مع الفونج القـادمين مـن الجنـوب ، وخربـوا عاصمتهـا سـوبا ، فدانت المنطقه بالإسلام .

وقد تأثر السودان كذلك بتيارات إسلاميه أخـرى اتـت مـن الشـمال ، وعـبر طريق ضرب الأربعين ، إلى كرذمان وإلى دارفـور ، فـى الوقـت الـذى وصلـت فيـه نفس هذه التيارات إلى وادى وتشاد ، ومهدت الطريق أمام إنتشار الإسلام فى الجزء الشمالى من السودان .

وفى عصر فجر التاريخ الحديث ، كـان هنـاك ثـلاث سـلطنات إسـلاميه فـى السودان : الأولى هى سلطنة الفونج ، فى منطقة النيل الأزرق ؛ والثانيه هـى سـلطنة دارفور فى غرب السودان ، والثالثه هى سلطنة تقلى فى السودان الأوسط .

ولقـد إنتشـر الإسـلام والثقافـه العربيـه فـى ربـوع السـودان ، كمـا ظهـرت الإمارات والسلطنات الإسلامية هناك ، وكانت نشأة سلطنة الفونج وسلطنة دارفور، تدل على مجىء الإسلام إلى السـودان مـن منـافذ اخـرى ، عـلاوة علـى مجيئـه مـن الشمال . وأدى ذلك إلى ظهور حركه إسلامية كبيره وواضحة فى منطقة سناره فى الجنوب ، ثم إتجاهها نحو الشمال ، متعاونة فى ذلك مع العناصر الإسلاميه التى أتت من الشمال صوب الجنوب . وهـذا يـدل علـى تحـول الكثـيرين مـن السـودانيين إلى

الإسلام ، وقيامهم بدورهم فى نشر الإسلام ، وفى تعاون مع العناصر العربيه الوفده من الشمال .

أما فيما يتعلق بسلطنة الفونج الإسلامية ، فهناك إختلاف بشأن أصلها : فلقد أرجع البعض هذا الأصل إلى أنها من قبائل الدلك ؛ فى أعالى النيل الأبيض ، فى الوقت الذى أرجع الآخرون أصلها إلى عناصر وفدت من دارفور ، أو حتى من برنو، وادعى آخرون أنها من أصل عربى . وعلى أى حال فلقد نشأت سلطنة الفونج فى حوض النيل الأزرق ، قرب نهاية القرن الخامس عشر ، أى فى الوقت الذى كانت فيه الكشوف الجغرافيه ، ومحاولة البرتغاليين الوصول إلى المحيط الهندى قد بدأت فيه . ولقد تحالف الفونج مع العناصر العربيه الآتيه من الشمال ضد مملكة علوة ، وبشكل أدى فى النهايه إلى القضاء على هذه الدولة ، وظهور سلطنة الفونج الإسلاميه ، والتى إتخذت سنار عاصمة لها ، وإمتدت أراضيها من النيل الأبيض فى الغرب حتى سواكن فى الشرق ، أو الشمال الشرقى ، أما من الشمال، فلقد وصل نفوذها حتى الشلال الثالث ، حيث كان يبدأ من هناك نفوذ سلاطين المماليك فى مصر .

وكان سلاطين الفونج يحتفظون لأنفسهم بسلطة لامركزية ، وهى سلطة أعلى من السلطات المحلية ، والتى كانوا يتركونها للملوك المحليين ، أو الملوك والذين كانت سلطاتهم لا تزيد فى حالات كثيره عن سلطة شيخ القبيلة ، والذين تمتعوا تحت سيطرة سلاطين الفونج بنوع من الإستقلال ، فى نظير دفعهم الضرائب للسلطان . وكان هذا البنيان يتطلب من السلطان مداومة التنقل فى أقاليمه المختلفة، مارا على من يتبعه من الأمراء المحليين .

ولقد تمكنت هذه السلطنة من السيطرة على كل منطقة النيل الأزرق ، ومنطقة فازوغلى ، وحتى بلاد الشلك فى الجنوب ، وإستمرت هذه السلطنة

موجودة حتى القرن الثامن عشر حين بدا الضعف إليها، وبدأت بعض العناصر تخرج عن سيطرتها . وبعد آن كانت قد بدأت تاريخا كقوة إسلامية مجاهدة حينئذ مملكة علوة المسيحية ، خضعت لعوامل الضعف ، وزاد ظهور التفكك على انحائها . ولكن مما لا شك فيه ان هذه الدولة عملت على نشر الإسلام فى المناطق المحيطة بها وكانت لها صلات وثيقة بالعناصر العربية والإسلامية الموجودة على سواحل البحر الأحمر ، وخاصة فى الوقت الذى وصل فيه العثمانيون إلى هناك . كما انها ساعدت على نشر الإسلام فى منطقة النوبة ومنطقة كردفان ، كما عملت على نشر الإسلام صوب الجنوب والجنوب الغربى ، وكان هناك وقائع حربيه بينهم وبين الأحباش ، امتدت حتى القرن الثامن عشر . وكانت لهم صلات ثقافية مع مصر ، وبخاصة مع الجامع الزهر . واشتهرت هذه الدولة بوجود الفقهاء المسلمين فيها ، الأمر الذى ساعدها على نشر الإسلام فى ربوع السودان . وكانت لهم صلات ثقافية كذلك مع المراكز الحضارية الإسلامية فى شمال إفريقية ، وكذلك مع الحجاز وحتى مع العراق ، وستظل هذه السلطنة موجودة ، وإن كانت فى شكل يغلب عليه الضعف، حتى وقت دخول قوات محمد علي إلى السودان فى القرن التاسع عشر .

أما سلطنة دارفور ، والتى نشأت فى هذا الإقليم الغربى من السودان ، فإن هناك ما يشبه الإجماع على ان الأسرة الحاكمة فيها كانت من اصل عربى . وكانت هذه المنطقة تشتمل على عدد من الأهالى السود ، وغيرهم من السمر ، مع عدد من المهاجرين الذين وصلوا إليها من مصر ، أو تونس ، أو الحجاز . ومع وجود المهاجرين العرب والمسلمين ، يسهل أمر التزاوج ، ووصول أحد السلاضين من اصل عربى إلى الحكم . وبعد وجود هذه الأسرة فى جبل مرة ، اختلطت بعناصر سودانية اخرى، وكذلك بعناصر من البربر ، وصلت إليها من وادای ، بعد غارة بنى هلال على شمال إفريقية .

ولقد إمتدت هذه السلطنة على المناطق الغربية من السودان ، وكذلك على مناطق بحر الغزال ، ووصلت إلى اعالى الكنغو و إلى حوض الأوبانحى ، ورغم ان هذه السيطرة كانت شبه إسميه فى المناطق المتطرفة ، إلا انها ساعدت على نشر الإسلام فى هذه المناطق ، وكان هذا دليلا على الصلات التى نشأت نتيجة للمصالح، وادت بالتالى إلى إزدهار الحياة الثقافية فى المنطقة ، نتيجة للتجارة والإثراء منها .

وكانت النظم الموجودة فى هذه السلطنة تدل على إمتزاج النظم التى سادت فى سلطنة الفونج فى الشرق ، وفى السلطنات التى نشأت فى السودان الأوسط والسودان الغربى فى نفس الوقت . ودل هذا على تعاون النفوذ الأتى من الشرق ومن الشمال ، مع النفوذ الذى اتى من الغرب ، وعن طريق شمال إفريقية ، إلى هذه السلطنة ؛ وكانت تأتى إليها القوافل من المناطق البعيدة ، سواء من كردفان . ومصر، وكذلك من موانى إفريقية الشمالية ، ومن السلطنات الإسلامية الأخرى . الموجودة إلى الغرب ، وكما حدث فى كل مكان ، كانت التجارة وقوافلها هى العامل الأساسى فى تنقل المسلمين ، وبالتالى فى نقل ونشر الدين الإسلامى إلى مناطق بعيده . وكانت القوافل تاتى إلى دارفور من مراكش ، عبر طريق السنغال والنيجر ، كما كانت تصل إليها من طرابلس الغرب ، عبر طريق غدامس وغات : وكان لهذا الطريق فرع اخر يوصل إلى تونس ؛ هذا علاوة على الطريق الذى كان يصلها بواحات مصر ، وبالتالى بالقاهرة والإسكندرية ، والطريق الأخر الذى كان يوصلها بحوض نهر النيجر فى الغرب ، ولقد ظلت هذه السلطنة موجودة فى غرب السودان ، ولها دورها الأساسى كدوله إسلامية ، فكانت لها علاقاتها ببقية الدول الإسلامية المجاورة ، ودخلت فى علاقات مع الدولة العثمانية فى القرن التاسع عشر، وإعترفت بخضوعها لها . ولقد ظلت دوله مستقلة ، حتى دخلتها القوات المصرية فى عام ١٨٧٥ .

أما سلطنة تقلى فتقع بين السلطنتين السابقتين : أى فى غرب النيل الأبيض ، وكانت تضم الأقاليم الجنوبية من كردفان : وهى منطقه جبليه تتخللها بعض الوديان، وسكانها فى الأصل من الزنوج ، وإختلطوا بالدم العربى .

ولقد قام احد الجعاليين ، ومنذ القرن السادس عشر ، بتأسيس هذه السلطنة وكان فى الأصل من المنطقة الواقعة قرب مصب العطبره. ولقد استمرت هذه السلطنة اعداد مختلفة من العرب والمسلمين من المناطق المجاورة ؛ وخضعت هذه السلطنة لتأثيرات من سلطنة الفونج ، من سلطنة الفور ، وكذلك من المناطق الموجودة فى بحر الغزال . وكانت قوة إسلامية لها وزنها ، بحكم موقعها الجغرافى ، بالنسبة لتوازن القوى الإسلامية الموجودة فى السودان ؛ وكذلك بالنسبة لمرور الكثير من طرق القوافل فى المنطقة ، والتى كانت تربطها بالأبيض فى الشمال ، والفاشر فى الشمال الغربى ؛ هذا علاوة على وجود الذهب فى جبال النوبا .

وهكذا نجد ان السودان قد اصبحت له حضارة وثقافة إسلامية ، نتيجة التنقل والهجرات ، ونتيجة لتبادل المصالح مع الأقاليم المجاورة له . ولقد شهدت الحضارة الإسلامية إزدهارا كبيرا فى الأقاليم السودانية ، مستعينة فى ذلك بالمناخ والوسط الإسلامى الذى كان يحيط بالسودان من معظم الجهات : فكان هناك إتصال السودان بمصر ، والذى املته ظروف الطبيعة ، ونهر النيل ، وكذلك عوامل التبادل التجارى وتبادل المنافع ، وكانت الصلة بمصر وثيقة طوال عصور التاريخ . وكان هناك إتصال السودان بالحجاز ، وقد املته كذلك العلاقات التجارية ؛ علاوة على ذهاب السودانيين إلى الحجاز فى موسم الحج . وقد ساعد ذلك على تدعيم علماء السودان بالفكر والثقافة الموجودة فى الحجاز ، وعن هذا الطريق وفد إلى السودان الكثير من رجال الفكر والشرع ، وكذلك رجال الطرق الصوفية . كما كان هناك إتصال السودان ببلاد المغرب الإسلامى ، الأمر الذى امد السودان بنفحه جديده من إخوانه المسلمين فى الشمال الإفريقى . وبالإختصار ، اصبح السودان يمثل ثلاث

حلقات متداخلة فى بعضها : فهو سودانى ، وإفريقى ، وعربى ؛ وهو مسلم قبل كل شىء .

٣ ـ الإسلام فى شرق إفريقية :

كانت الصلات بين شرق إفريقية وبين الجزيرة العربية موجودة منذ العصور القديمة . ومع ظهور الإسلام ، عبرت مجموعه من المهاجرين الأول كما ذكرنا إلى الحبشة . وكان هذا يدل على سهولة الإتصال بين الجزيرة العربية وبين شرق إفريقية فى هذه المنطقة ، وخاصة مع صغر المسافة التى يعبرها المسافر ويقطع بها بوغاز باب المندب .

وكانت علاقات جنوب الجزيرة العربية مع بلاد الصومال قديمه كذلك ؛ كما كان الحال فى علاقات حضرموت مع الساحل الشرقى الإفريقيه ، نتيجة لوجود البحارة العرب فى هذه المنطقة . ولقد تمرن البحارة العرب على الملاحة إلى السواحل الشرقية من القارة الإفريقية ؛ ودفعتهم ظروف المعيشة الصعبة فى هذه المناطق إلى ركوب البحر ، إما من أجل العبيد ، وإما من أجل نقل التجارة من شرق القارة الإفريقية ، ومن شبه القارة الهندية ، إلى جنوب الجزيرة العربية، لكى تستمر بعد ذلك فى سيرها مع طرق القوافل التى تسير فى البحر الأحمر حتى السويس ، او القوافل العربية التى تسير من اليمن عبر الحجاز ثم إلى موانى الشام على البحر الأبيض المتوسط . فكان بحارة بحر العرب هم اقدر الملاحين على الملاحة فى المحيط الهندى ؛ الأمر الذى ادى إلى سهولة وصولهم إلى الهند ، ووصولهم كذلك حتى جزر جارة وسومطرة ؛ واقام الجسور بين هذه المناطق المختلفة ، التى تطل على المحيط الهندى .

ولقد ادى كل ذلك إلى تبادل جزء من السكان بين الأقاليم المختلفة التى تطل على المحيط الهندى : فنجد بعض ابناء الملايو وسومطرة على سواحل إفريقية الشرقية؛

وكذلك بعض ابناء عمان والخليج الفارسى ، علاوة على عناصر كثيرة من حضرموت واليمن . اما فى بلاد الصومال ، فيكثر عدد اليمنيين و العدنيين ؛ وفى داخل البحر الأحمر ، نجد الكثير من ابناء اليمن ، مع بعض القبائل العربية إلى جوار الدناقل ، على الساحل الإفريقى .

وهذا الإنتقال بين الأهالى ساعد ، بعد ظهور الإسلام ، على إنتشار الإسلام فى هذه المناطق الإفريقية من شرق إفريقية . ولقد عمل الكثير من المسلمين فى التجارة ، وانشأوا لهم المخازن والمتاجر على سواحل إفريقية الشرقية ، وفى الموانى العديدة الممتدة على الساحل ، من موزمبيق في الجنوب ، وعبر ساحل البنادر ، حتى بلاد الصومال ثم الدناقل .

وكان التجار العرب و المسلمون فى شرق إفريقية على درجة من الثراء ؛ الأمر الذى أدى بهم إلى تكوين إستقراطية تجارية إسلامية فى المواقع التجارية المختلفة على هذا الساحل . وكانوا يهتمون بالتجارة قبل أى شئ آخر . وظهرت هذه المدن ، أو هذه البنادر فى شكل وحدات مستقلة أو شبه مستقلة الواحدة فيها عن الأخرى ، وفى شكل حبات عقد طويل على ذلك الشريط الساحلى فى شرق إفريقية . وكان التجار فى كل موقع هم الذين يقولون الكلمة الأولى فيما يتعلق بشئون الحكم وشئون الإدارة . وكانت لهم سفنهم متى تقلع إلى جنوب الجزيرة العربية أو الخليج الفارسى أو الهند ! وكانت لهم فى نفس الوقت قوافل التجارة البرية التى تتوغل فى داخل القارة متجهة صوب الغرب ، وعبر الصحارى والبحيرات والغابات صوب المناطق الإستوائية الغنية ، والتى كانت تعود منها محملة بالمنتجات الإستوائية اللازمة ، إما لأوربا عن طريق منطقة الشرق الأوسط ، وإما للهند والشرق الأقصى ، عن طريق موانى عمان ؛ عند مدخل الخليج الفارسى .

وكان معنى إنتشار التجار المسلمين فى هذه المنطقة هو إنتشار الإسلام عن الأرستقراطية المتاجرة منذ ظهور الإسلام . ولقد تأثر المذهب السائد فى شرق إفريقية بالتغيرات السياسية الكبيرة التى حدثت فى الدولة الإسلامية ؛ فوفدت إلى شرق إفريقية ، فى عصور مختلفة ، مجموعات من الشيعة ، وفى عصور اخرى مجموعات من الخوارج ، حسب التغيرات التى وقعت .

وكانت قوافل هؤلاء التجار تستخدم الرقيق فى الخدمة والحراسة ، وتحميل البهائم وتنزيل حمولتها . وكان العبيد يعتبرون قوة عمل لدى صاحب رأس المال . أما سفنهم فى بحر العرب وفى المحيط الهندى فكانت اكبر مدرسه ملاحيه موجودة فى العالم فى ذلك الوقت ، وكان العرب قد سبقوا غيرهم فى تحسين فنون الملاحة ، نتيجة لإستخدامهم الإبرة المغناطيسية ، والإسطرلاب ، والدفة المتحركة ، كما كانوا على خبرة كبيره بالرياح وحركة الأمواج فى المحيط الهندى . وكانوا هم الذين يحتكرون تجارة الشرق الأقصى ، حتى تصل إلى زملائهم تجار الشرق الأدنى ، فى سلطنة المماليك ، فى كل من مصر والشام ؛ فيقومون بإعادة تصديرها إلى الموانى الأوربية المطلة على البحر المتوسط ، مثل جنوة والبندقية . ولذلك فإن دورهم الإقتصادى فى التجارة العالمية كان على جانب كبير من الأهمية ، وفى تكامل مع إخوانهم فى سلطنة المماليك . وهذا ما سيجعل البرتغاليين يصطدمون بهم ، وبعنف، حين يصلون إلى المحيط الهندى ، حتى يحطموهم ، ويستولون منهم على تجارة الشرق الأقصى ، بعد أن سيطروا على الملاحة فى المحيط الهندى .

وعلى أى حال . فإن هذه المراكز التجارية على ساحل البنادر والساحل الشرقى لإفريقية ، كانت مراكز إشعاع إسلامى ، وترتفع فيها المآذن ، ويقيم فيها العلماء ، وتنتشر منها الثقافة الإسلامية ، مع القوافل التجارية صوب الداخل ، صوب أوغندا وبحيرة تيجانيقا ، وحتى الكونغو . إنه المنهاج الإسلامى ، بل الشخصية الإسلامية للقارة الإفريقية وقت مجىء البرتغاليين إلى هذه القارة .

هذا عن الإسلام فى السودان ، وفى شرق إفريقية ؛ وعلينا بعد ذلك ان نلقى نظره على الإسلام فى غرب إفريقية ، استكمالاً لعرض الموضوع .

٤ ـ إنتشار الإسلام فى غرب إفريقية :

لقد ساد الإعتقاد لفترة طويلة بان المرابطين هم الذين اول من ادخل الإسلام إلى بلاد السودان الغربى ، اى ان دخول الإسلام إلى هذه المناطق يرجع إلى القرن الحادى عشر الميلادى . ولكن هذا الإعتقاد لا يستند إلى اساس ،خاصة وان عدداً من المؤرخين زاروا هذه المناطق ، وكتبوا عنها ، وفى فترات سابقه ، وذكروا ان الإسلام منتشر فى هذه المناطق منذ فترة القرن السابع الميلادى نفسه . ولقد كتب أحمد بابا ان مدينة غانا كانت تضم اثنا عشر مسجدا ، وفى القرن السابع . كما ان سلطنات إسلامية قامت ، منذ القرن التاسع الميلادى بدور كبير فى نشر الإسلام فى ربوع السودان الغربى . وكانت بعض هذه السلطنات قد تشكلت فى بلاد البربر ، وكان رجالها من رجال صنهاجة .

ولقد تكاتفت عوامل كثيرة من اجل نشر الإسلام فى ربوع السودان الغربى : فكان هناك التجار المسلمين الذين يصلون من الشمال ، اى من بلاد المغرب ؛ كما كان هناك الدعاة ، والذين كانوا يصلون من وادى النيل ومصر ، ويتعاونون مع إخوانهم القادمين من بلاد المغرب العربى ، من اجل نشر الإسلام فى هذه البلاد . ولقد إستمرت هذه الحركة ، وبطريقة حية ومتتالية ، عبر قرون العصور الوسطى وعملت على ربط السودان ببقية مناطق إفريقية الشمالية ، وفى المجالات الثقافية والدينية ، علاوة على ربطها فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية .

وكانت المواصلات قد سهلت مع هذه المناطق ، منذ إستقدام الجمال إلى القارة الإفريقية ، وإستخدامها فى السفر ، وفى نقل السلع . وكانت طرق القوافل المعروفة تربط بلاد المغرب العربى بمصر ، من الشرق إلى الغرب ، وفى محاذاة

الساحل . وكانت هناك طرق اخرى عديدة تبدأ من هذا الخط الشمالى ، وتتجه صوب الجنوب ، وتصل كل من تونس والجزائر والمغرب ، ببلاد الصحراء ، ثم تصل بعد ذلك اقاليم السودان الغربى ، والسودان الأوسط . وكانت هناك بعض الطرق التى تأتى من الواحات المصرية ، وتصل حتى واحة الكفرة ، ثم تتجه منها صوب الجنوب الغربى ، لكى تصل إلى اواسط نهر النيجر ، بعد ان تمر باقاليم تشاد وبحيراتها . واذا كان هذا الطريق الأخير على درجة كبيره من الصعوبة فى جزئه الأول ، إلا ان اهمية مصر التجارية والثقافية كانت تدفع البعض إلى إجتيازه بالقوافل ، ورغم الصعوبات ، لكى تصل إلى اهدافها بطريقة مباشرة .

ولقد درج معظم المؤرخين على الإلتفات إلى ذلك الفرع الضخم الذى خرج من بلاد المغرب العربى ، عبر مضيق جبل طارق ، لكى يوصل الإسلام والمسلمين إلى بلاد الأندلس ، والسيطرة على شبه جزيرة إيبريا ، ثم الإنسياق بعد ذلك فى فرنسا نفسها ، عبر جبال البرانس ، حتى تور وصوب بوانيه . ولقد جعلت اهمية هذا الفرع كتاب و مؤرخى الإسلام يتناسون ذلك الفرع الأخر ، او مجموعة الفروع ، التى تفرعت من بلاد المغرب العربى صوب الجنوب ، وعبر الأقاليم الصحراوية ، لكى تصل إلى كل من السودان الغربى ، والسودان الأوسط . وامتدت هذه الفروع كما ذكرنا مع طرق القوافل ، وعبر المناطق الصحراوية ، والتى كانت تسكنها عناصر البربر والطوارق و الملثمين ، صوب اقاليم السفانا ، ثم الأعشاب والأشجار ، فى اتجاه الغابات الاستوائية ، اى عبر بلاد السودان ، صوب إفريقية السوداء . وكانت هذه الفروع شرايين حياه ، تسير عليها منذ اقدم العصور قوافل التجارة ، ومعها بعض العلماء . ثم اصبحت تشهد منذ ظهور الإسلام ، ومنذ القرن السابع الميلادى ، قوافل الحجاج ، فى ذهابهم إلى الأراضى المقدسة ثم عودتهم منها .

ولقد تزايد عدد المسلمين فى السودان الغربى ، وباستمرار ، وحتى ظهور المرابطين فى القرن الحادى عشر الميلادى ؛ وهم الذين عملوا على تدعيم الإسلام ، وبشكل ثابت ، وإبعاد ما يكون قد بقى منه من شوائب قديمه ، وبخاصة فى المناطق المتطرفة من العالم الإسلامى . وفى هذا المجال نجد ان دورهم كان حاسما وفعالا فى كل من السودان الغربى ، وعبر كل الصحراء الكبرى ..

والمرابطون يرجعون فى أصلهم إلى بربر صنهاجة . ولقد ألتف منهم ما يقرب من الألف حول عبد الله بن ياسين الجذولى ، فى جزيرة صغيرة قرب مصب نهر السنغال ، واسموا انفسهم بالمرابطين ، دلالة على ترابطهم كمجاهدين ، وفى رباط ، هو موقع عسكرى يصيرون فيه على الثبات و الجهاد فى سبيل الله . ولقد نشطوا فى نشر الإسلام وتعاليمه الصحيحة ، وأسلم على أيديهم الكثيرين من بربر الصحراء، ثم اتجهوا بعد ذلك إلى الجهاد فى بلاد السودان ، وتمكنوا من إجتذاب الكثير من زعماء بلاد التكرور والسودان الغربى ؛ وسيطروا على عاصمة إقليم غانا. ويقول القلشقندى : « فلما أسلم الملثمون من البربر تسلطوا (على ملوك السودان) بالغزو حتى دان الكثير منم بالإسلام» ولقد ارسل المرابطون العلماء بين قبائل السودان ، الأمر الذى ساعد بالتالى على تنشيط وسائل الإتصال التجارى والثقافى بين بلاد السودان وبين بلاد العالم الإسلامى . مما ساعد على نشر الأفكار وحتى الحضارة الإسلامية فى ربوع السودان . وكان المرابطون هم الذين انشأوا مدينة تنبكتو على نهر النيجر ؛ وهى التى أصبحت من بين أهم المراكز الإسلامية الثقافية والتجارية فى بلاد السودان الغربى .

ولقد انتشر الإسلام فى بلاد السودان الغربى إبتداء من الطبقات العليا ؛ ثم استمر انتشاره بعد ذلك حتى وصل الى العامة . ورغم قلة ما دونه المؤرخون عن تاريخ السودان فى فترة العصور الوسطى ؛ الا اننا نعرف ان بعض ملوك السودان

الغربى قد ذهبوا الى الحج ، وأصبح السلاطين التاليين يقتفون اثارهم فى الوصول الى هناك .

وكان من الطبيعى ان تظل بعض الطقوس الوثنية منتشرة بين الأهالى فى السودان الغربى ، لفترة من الزمن ، وحتى بعد إسلام السلاطين ، وزيادة عدد العلماء و التجار المسلمين فى البلاد . وكانت بلاد السودان شاسعة وتضم الكثير من القبائل التى يعمل بعضها بالرعى وبالصيد ، وفى الوقت الذى يعمل فيه غيرهم فى أستخراج الذهب ، او أستخراج الملح . وكان من الطبيعى كذلك أن تستمر بعض المعتقدات ، مثل السحر ، وبشكل يعتبر قوة مؤثرة ؛ ولفترة طويلة . ولكن بجهودات المرابطين ، مع استمرار الإحتكاك عن طريق التجارة والعلماء ساعد على استمرار انتشار الإسلام ، وأختفاء العناصر الوثنية ، ومعتقدات السحر من تفكير الأهالى على مر الزمن . وأصبحت هناك شعوب فى السودان الغربى ، مثل شعب الماندنجو ، تتميز بشدة تمسكها بالإسلام ، وبتحمسها له ؛ علاوة على كونه الدين الرسمى لدولتهم ، وكان إنتشار الإسلام فى السودان الغربى يسير مع المذهب السنى المالكى ، دون غيره من المذاهب .

ولقد شهد ابن بطوطه ، فى زيارته لدولة مالى فى أواسط القرن الرابع عشر ، شدة تمسك الأهالى بالإسلام ، وعملهم على ضرورة حفظ أبنائهم للقرآن . وفى صلاة الجمعة ، كانت المساجد تمتلئ بالمصلين ، رغم إنتشارها فى البلاد . وكان الأهالى يبكرون بالذهاب الى المساجد ، يوم الجمعة ، حتى يجدوا مكانا يصلون فيه . ولقد تمتع العلماء بمكانة سامية فى هذه الدولة ، وكانوا يتولون أرفع المناصب فيها . ولقد اشتهرت دولة مالى ، علاوة على إعتناقها الاسلام ، وحرصها على علومه ، بالدعوة للإسلام والعمل على نشره ، وبشكل جعل منها أهم قوة عملت على نشر الإسلام فى المنطقة الواقعة جنوب الصحراء . ولقد اقترنت جميع فتوحات هذه الدولة العسكرية بالدعوة الإسلامية ، حتى قال المؤرخون عن ملوكها انهم كانوا فى

جهاد دائم ، وغزو ملازم لمن جاورهم من كفار السودان . ولقد نشروا الاسلام بين مجموعات الهوسا ، كما نشروه فى كانو ؛ ثم أتوا الى هذه البلاد بالكتب الاسلامية لتعليم الدين،، وأصول الفقه . ولقد بلغ عدد رجال الاسلام فى جنى ، عاصمة المندنجو ، ما يقرب من أربعة آلاف ، فى القرن الثانى عشر ، وكان هذا يدل على نشاط الدعوة الإسلامية فى هذه البلاد ، حتى مع أخذنا فى الإعتبار بإمكانية التهويل فى الأرقام .

ولقد إنتشر الإسلام فى كل من السودان الغربى ، والسودان الأوسط مع أكبر القبائل ، الأمر الذى ساعد على سرعة إنتشاره ، والذى ادى إلى قيام سلطنات إسلامية كبيرة فى جميع بلاد السودان ، الغربى والأوسط ، ومن المحيط الأطلسى شرقاً صوب مملكة سنار ، فى حوض وادى النيل . وعلينا أن نلاحظ أن الاسلام قد جاء الى بلاد السودان ، والى السودانيين ، وهم سادة أقاليمهم وأوطانهم ، ويتمتعون بكامل حريتهم . وإذا كان لدعاة الإسلام من عرب وبربر نصيب فى النفوذ ، فقد كان هذا النصيب روحياً ، الأمر الذى جعله مقبولا ، وعن رضا وإقتناع .

وكان المعلمون المسلمون يرون التفاف الأهالى حولهم ، فيأخذون فى مساعدتهم على حل مشكلاتهم ، دون اجبارهم على الدخول فى الإسلام . وكان هؤلاء الدعاة يمتزجون بأبناء السودان بالمصاهرة . ويختلطون بهم ، ويذوبون فى المجتمع الافريقى . ونتج عن ذلك تقبل السودانيين للاسلام ، وقيامهم بدورهم بنشره بين غيرهم من السودانيين .

كما أن دخول الاسلام فى هذه المناطق حافظ على النظم الاجتماعية الموجودة فنتج عنه تدعيم البنيان الموجود فى غرب القارة الأفريقية ، مع إختيار السودانيين أنفسهم لدين الله الحنيف . وجاء الاسلام من مصر و الحجاز وبلاد المغرب ، دون

وجود أى إتجاه للسيطرة على بلاد السودانيين ، وشعر الوطنيون بأنهم ، مع إسلامهم ، سيظلون سادة على أنفسهم وعلى بلادهم ، ومرتبطين دائما بماضيهم ، وكجزء من المجتمع الافريقى ، وكان حض الاسلام على المساواة ، وكفالة الحقوق للجميع ، مهما كان لونهم وجنسهم ، من العوامل الفعالة فى انتشار الاسلام وثبوته فى قلوب وعقول السودانيين الغربيين ، وعمله على تطوير بلاد السودان ، وظهور سلطنات قوية فيها ؛ مثل دولة مالى ، وسلطنات صنغاى ، وبورنو وغيرها .

٥ ـ سلطنة مالى :

تعتبر دولة مالى من بين أقوى وأغنى الدول الإفريقية التى ظهرت فى السودان الغربى ، والتى قامت بدور كبير من أجل توحيد القبائل السودانية ، وفى ظل نشر الاسلام فى كل منطقة إفريقية الغربية ، فهى أعظم ممالك السودان ، وملكها أعظم ملوك السودان المسلمين ، وأحسنهم حالا ، وأقهرهم للاعداء ، كما يقول العمرى .

ولقد قام بتأسيس سلطنة مالى قبائل الماندنجو ، والتى تمكنت من أن تسيطر ، ولمدة عدة قرون ، على مناطق السودان الشاسعة الممتدة من نهر النيجر الى المحيط الأطلسى ، والتى اشتملت على مناطق نهر السنغال ، ومناطق كثيرة من نهر النيجر وفروعه . وتدعى هذه القبائل لنفسها أنهم سودان فى الأصل .

ولقد اشتهرت سلطنة مالى كذلك بإسم بلاد التكرور ، وبخاصة فى مصر ، وإن كان هذا الإسم فى حقيقته يطلق على إقليم معين من اقاليم سلطنة مالى ، وليس على كل السلطنة . وتستخدم كلمة تكرورى فى السودان الشرقى للدلالة على جميع سكان السودان الأوسط والغربى . وهكذا نجد أن سلطنة مالى عرفت فى بعض الجهات بإسم دولة الماندنجو ، وفى غيرها بإسم سلطنة التكرور .

وتاريخ سلطنة مالى قديم ، رغم قلة ما ورد عنه فى كتب التاريخ ؛ وأرجعه البعض إلى ما قبل الهجرة النبوية . ويهمنا منه تاريخ الفترة الأخيرة من هذه السلطنة، وهى فترة أوجها ، والتى تمهد لنا بالدخول فى تاريخ السودان الغربى فى العصر الحديث .

وكادت سلطنة مالى ، فى عهد أحد الأسرات العديدة ، التى تولت حكمها ، أن يقضى عليها ، نتيجة لهجمات قبائل الصوصو عليها . وبعد مذابح كثيرة ، تمكن أحد الأمراء من إعادة سلطته على الإقليم ؛ وهو سندياتا ، المعروف بإسم مارى جاطه ، والذى حكم فى الربع الثانى من القرن الثالث عشر الميلادى . ولقد أستعان هذا الأمير بمجموعة من الفدائيين لحفظ الأمن فى الداخل ، ولتكوين نواة لقواته المسلحة ، التى أخذت فى نشر سلطته على القبائل المجاورة . ثم أعد جيشاً كبيراً ، تمكن به من هزيمة إمبراطور صوصو ، الذى قتل فى المعركة .

ولقد إتسعت سلطنة مالى ، وامتدت إلى مسافات بعيدة فى الصحراء ولكن مارى جاطة أحجم عن مهاجمة مدينة ولاتة ، والتى زارها ابن بطوطة بعد ذلك ، رعاية لمن لجأ إليها من المسلمين ، وإعتصم بها أمام غزوة الصوصو ؛ وكان بين هؤلاء المسلمين عدد كبير من الفقهاء والتجار . كما فتح مدينة جنى ، الواقعة على نهر النيجر ، وعاصمة السلطنة الإسلامية التى عرفت بنفس الإسم ، والتى كانت خاضعة لدولة صنغاى ، والتى لم تكن شوكتها قد قويت بعد ؛ كما نجح فى تحطيم مدينة كومبر صالح ، عاصمة سلطنة غانه ، والتى كان نجمها قد أفل منذ هجرة العلماء والتجار المسلمين منها إلى ولاتة ، وقت مهاجمة الصوصو لها . وأنشأ مدينة جديدة على النيجر ، اتخذها عاصمة له ، وهى مدينة نيافى ، والتى أصبحت تعرف بعد ذلك بإسم مدينة مالى . وسرعان ما إحتلت سلطنة مالى مكانة سلطنة غانة السابقة ، كأعظم دولة حكمت فى السودان الغربى ؛ وأخذ التجار والعلماء يفدون إليها ، من شمال إفريقية ، ويقومون فى عاصمتها . ولقد وصلت قوات مالى بعد

ذلك إلى وادى نهر جامبيا ، فى أقصى الغرب ، وإلى مستنقعات التكرور وإلى بلاد الجلف . ومن الأقاليم الجنوبية ، امتدت سلطة هذه السلطنة صوب أقاليم مالى الشمالية ، والتى كانت قد تفككت أوصالها وضعفت ، نتيجة لهجمات الصوصو عليها كذلك . فتحولت بذلك دولة الماندنجو إلى سلطنة مالى الكبرى .

ولقد زادت شهرة بعض سلاطين مالى فى القرن الثالث عشر ، نتيجة لخروجهم من بلادهم ، وذهابهم إلى الحج ، مارين بمصر . وقد مر أحدهم بمصر فى عهد السلطان الظاهر بيبرس ، الأمر الذى جعل الكتاب يفيضون فى وصفه ، ووصف رحلته وبلاده .

ولقد زادت أهمية سلطنة مالى بعد بسط نفوذها على دولة صنغاى الصغيرة ، والتى كانت لا تزال فى دور النشأة ، فى حوض النيجر المتوسط . ولقد امتنعت جاو ؛ عاصمة هذه الدولة الصغيرة ، على قوات مالى ؛ وسيكون لهذه الدولة شأناً كبيراً فيما بعد . وعلى أى حال ؛ فقد سهل هذا التوسع على سلطنة مالى أمر السيطرة على مناجم الذهب الموجودة فى ونقارة .

وزادت شهرة مالى فى كل العالم الإسلامى ، وحتى فى الدول الأوربية ، ونتيجة لضخامة ثروتها ، وغناها ، الذى أصبح يضرب به المثل . ورغم أن سلطنة غانه القديمة كانت قد اشتهرت بالثروة ، إلا أن ثروتها كانت ترجع إلى التجارة ؛ أما ثروة مالى فكانت ترجع إلى سيطرتها على مناجم الذهب ، الموجودة فى منطقة ونقارة . وكان أبناء السودان الغربى يبادلون الذهب بالملح ، والذى كان عزيزاً فى بلادهم ، فتزايدت كمية الذهب الموجودة فى مالى أضعافاً مضاعفة . ولقد ظل السودان الغربى هو أعظم مصدر للذهب بالنسبة لعالم البحر المتوسط منذ العصور الوسطى ، وحتى إكتشاف أمريكا ، فى العصور الحديثة .

وكما رأت سلطنة مالى ملوكاً وسلاطين أقوياء ، مرت بها فترات حكمها فيها ملوك ضعفاء ، ولفترات حكم صغيرة. ثم ظهر بعد ذلك سلاطين اقوياء ، عملوا على تدعيم الأوضاع الموجودة ، وبتدعيم السلطة ، وتوسيع نطاق الدولة . ومنذ مطلع القرن الرابع عشر الميلادى ، وبعد فترة إضطرابات صغيرة ، عادت إلى سلطنة مالى عظمتها السابقة ، والتى كانت لها قبل ذلك فى عهد مارى جاطه حين تولى حكمها السلطان موسى .

ويعتبر السلطان موسى من بين أعظم سلاطين دولة مالى ؛ وبلغت السلطنة فى عهده درجة كبيرة من القوة والثروة وزيادة النفوذ . وكان طموحاً ، ومثقفاً وعادلاً؛ كما كان يجيد الحديث باللغة العربية . ولقد تمكن من إنشاء علاقات ودية مع الدول الإسلامية المعاصرة ، سواء فى مصر أو فى تونس والمغرب ؛ وفتح بلاده للاجئين الوافدين من الأندلس ، بعد أن زاد اضطهاد المسيحيين لهم فى شبه جزيرة أيبيريا . هذا علاوة على فتحه أقاليم عديدة فى السودان الغربى ، وضمها إلى سلطنة مالى . فضم بقية دولة غانه ، ثم إستولى على إقليم زاغا . وفى هذه المرة تمكن من إحتلال جاو ، عاصمة غانه ، التى فتحها ، وبنى فيها مسجداً جامعاً . ورغم أن مدينة تنبكتو قد قاومت ، إلا أن السلطان موسى تمكن من فتحها فى عام ١٣٢٩ ؛ ورحب به الأهالى ، بعد أن كانوا قد قاسوا من تحكم صنغاى ؛ وبنى بها داراً للحكم ، أو داراً للحاكم العام ، الذى كان يتبعه . وإذا كانت بعض المناطق القريبة منه قد إحتفظت لنفسها بإستقلال نسبى ، فإن ذلك كان يرجع إلى رغبة السلطان موسى نفسه ، وفرضه الجزية عليها . وأصبحت دولة مالى الإسلامية فى ذروة مجدها فى هذا العهد . وإمتدت حدودها من بلاد التكرور غرباً قرب سواحل المحيط الأطلسى إلى مناجم النحاس فى تكدة عند شرق النيجر ؛ وامتدت من مناجم الملح فى تاغازة فى الصحراء شمالاً إلى مناجم الذهب فى ونقارة فى الجنوب الغربى، وسارت حدودها الجنوبية مع منطقة الغابات الإستوائية . ويذكر بعض المؤرخين أن

سلطنة مالى أصبحت تضم أربعة عشر إقليماً ، أو مملكة ، فى السودان الغربى . وكانت من بين أعظم الدول الموجودة فى العالم فى القرن الرابع عشر الميلادى . وفاقت شهرتها شهرة غيرها من الدول ، وخاصة مع إشتمالها على مناجم الذهب والنحاس والملح ، وسيطرتها على طرق القوافل ، والتى كانت تقطع الصحراء بين الشرق والغرب ، وبين الشمال والجنوب .

ولقد ظهرت عظمة مالى فى ذلك الموكب الضخم الذى سافر به السلطان موسى لأداء فريضة الحج فى عام ١٣٢٤ ، ماراً بالقاهرة ؛ الأمر الذى جعل الجميع يتحدثون عنه وعن بلاده ، وعن ثروات السودان الغربى . ولقد سلك طريق القوافل الغربى ، الذى يبدأ من منحنى نهر النيجر إلى المغرب ، ماراً بمدينة كومبى صالح ، عاصمة غانه ، ثم إلى توات ، فتونس ، ومنها إلى القاهرة . ويحكى أنه كان معه ستون ألف جندى ، وبصحبته خمسمائة عبد . وذكر ابن خلدون أنه كان قد أعد لنفقته من بلاده مائة حمل من التبر ، وفى كل حمل ثلاثة قناطير . وذكر ترجمان التكرور بالقاهرة أن السلطان جاء من بلده بثمانين حملاً من التبر ، وكل حمل ثلاثة قناطير . ورغم إمكانية التهويل فى الأرقام ، وبشكل واضح ، إلا أنه كان موكباً يتميز بالفخامة والثراء ، خاصة وأنهم وصفوا السلطان فى ذلك الوقت بأنه ملك الذهب . وبعد وصوله إلى القاهرة ، أوفد السلطان الناصر محمد بن قلاوون بعض كبار أمرائه لإستقباله ومرافقته . ولقد قابل السلطان موسى فى القاهرة السلطان الناصر ، وشهد التجار الأجانب بالقاهرة موكب هذا السلطان السودانى . ولقد نشطت حركة البيع والشراء فى القاهرة ، مع أتباع السلطان موسى ، وزادت الأسعار بشكل واضح ، وإنخفض سعر الذهب فى القاهرة ، بسبب إغراقها بذهب السودان ، وبسبب كثرة الذهب فى أيدى الناس ، حتى أن سعر الذهب لم يرتفع بعد ذلك لسنوات طويلة .

وكان ضيفاً على سلطان مصر . وفى الحجاز ، وضح كرمه وإحسانه على الحجاج ، وأقام هناك ثلاثة شهور ، قبل عودته بعد ذلك إلى السويس . وعاد إلى بلاده فى عام ١٣٢٥م ...

ولاشك فى أن إنتشار شهرة مالى ، وإنتشار أخبار موكب الحاج موسى ، فى أوربا ، كانت لها آثاراً ضخمة ؛ وبخاصة فى ذلك الوقت الذى كان الأوروبيون يحاولون معرفة القارة الأفريقية ، وإمكانيات هذه القارة . ولقد ظهرت بعض الخرائط الجغرافية الأوربية فى ذلك الوقت تحمل بعض المواقع السودانية الغربية ، مثل تاغازه وتنبكتو وجاو ومالى . وكانت نقطة تحول كبيرة بالنسبة لإفريقية ، وفى وقت كان الأوروبيون فيه يفكرون فى الذهب . وكان ذلك من بين الحوافز التى تدفع الأوروبيون لمحاولة زيادة معارفهم عن القارة الإفريقية ، فى وقت التمهيد لعصر الكشوف الجغرافية .

وفى النصف الثانى من القرن الرابع عشر ، أخذت قبائل موش فى شن الهجمات على مالى ، وقامت بعمليات النهب والتخريب . وهاجمت مدينة تنبكتو ، والتى كانت بها سفارة من طرف أبى الحسن المرينى ، سلطان المغرب الأقصى . ثم فقدت دولة مالى مدينة جاو ، عاصمة صنغاى بعد ذلك . ورغم إهتمام سلاطين مالى بتدعيم الإسلام ونشره ، وبناء المساجد ، إلاّ أن سلطتهم أخذت فى الضعف .

ثم حضر إلى مالى بعد ذلك الرحالة الشهير ابن بطوطة ، مكلفاً من السلطان أبى عنان بدراسة الطرق التجارية ، والوقوف على حجم التجارة فى الذهب ؛ وحجم التبادل التجارى بين السودان ومصر ، تمهيداً لما يتخذه من قرارات ومواقف. وهذه الرحلة هى التى أعطتنا الكثير من المعلومات عن سلطنة مالى الإسلامية ، وكذلك عن بقية الرحلة من مدينة فاس فى عام ١٣٥١ ، ووصلت مالى فى العام التالى ؛ ثم غادرها ابن بطوطة فى شهر فبراير ١٣٥٣ عائداً إلى بلاده .

ومن فاس ، مر ابن بطوطة على سجلماسة ، ومنها إلى تاغازة ، الشهيرة بمناجم الملح ، والتى كانت فى الماضى من أملاك سلطنة مالى . ثم دخل فى بلاد السودان الغربى ، حتى وصل إلى مالى العاصمة . وقد لاحظ أن ملابس الأهالى فى غالبيتهم كانت مصرية . ثم وصل إلى نهر النيجر ، وأسماه النيل ، وزار الكثير من المدن ؛ والأقاليم . وحين مرض ابن بطوطة فى مدينة مالى ، عالجه طبيب مصرى . ولقد أعطانا ابن بطوطة وصفاً رائعاً ودقيقاً لدولة مالى فى أوج عظمتها ، أى فى منتصف القرن الرابع عشر .

ولقد تكاتفت عوامل كثيرة من أجل إضعاف سلطنة مالى ، وقلت مساحتها شيئاً فشيئاً . وكان أول هذه العوامل هى ضعف السلاطين ، مع كثرة الفتن الداخلية، هذا علاوة على إختلال الأمن .

وبدأ الأمر بإنفصال صنغاى عن سلطنة مالى ، وإستقلالها عنها ؛ وعجز سلاطين مالى من معالجة هذا الإنفصال . وجاء إلى الحكم عدد من السلاطين الضعفاء ، الأمر الذى ساعد على زيادة تفكك السلطنة ، وكذلك عدداً من السلاطين الذين أساءوا إدارة البلاد ؛ وأساءوا التصرف فى الأموال العامة . وأدت الفتن الداخلية إلى قتل عدد من الرؤساء ، وعدم الإستقرار فى المنطقة ورغم مجىء بعض السلاطين العادلين ، والذين تمكنوا من إعادة تصويب الأوضاع إلى حد معين ، فإنهم قد فشلوا فى إعادة ضم صنغاى . ونذكر منهم : ابن موسى الثانى ، والذى حارب صنغاى ، وخاصة بعد إستيلائها على الكثير من ممتلكات مالى . ولقد وصلت قواته إلى جاو ، وتجاوزتها ، ولكنها فشلت فى الإستيلاء عليها ؛ كما فشل الجيش الذى أرسله لإستعادة منجم الذهب فى تكدة فى القيام بهذه المهمة .

ومع أفول نجم سلطنة مالى ، صعد نجم سلطنة صنغاى ، وزادت اهميته . منذ النصف الثانى من القرن الخامس عشر . وإنتهى الأمر بخضوع سلطنة مالى نفسها لسلطنة صنغاى .

ولقد خضعت سلطنة مالى لهجمات متتالية من جانب الطوارق ، وكذلك من الغولانيين ، والتكاروة ، هذا علاوة على خضوعها لضغوط مستمرة من جانب سلطنة صنغاى . ولقد تمكن الطوارق من الإستيلاء على تنبكتو ، وظلوا يسيطرون عليها حتى طردهم منها سلطان صنغاى فى عام ١٤٦٨ . ومن الجنوب ، خضعت سلطنة مالى لهجوم قبائل موش ، التى وجهت إليها ضربات قوية . ثم تعرضت مالى بعد ذلك لغزوات الغولانيين ومعهم التكاروة فى القرن السادس عشر .

ويمكننا أن نقول ، بالنسبة لسلطنة صنغاى ، أنها قد تأسست بالفعل منذ منتصف القرن الخامس عشر ، وسرعان ما استولت على مدينة تنبكتو ثم على مدينة جنى ، وعلى كل منطقة النيجر الأوسط ، حتى أن سلطانها سمى باسم « سنى على سيد تنبكت » .

وسيكون لنا عودة إلى سلطنة مالى ، وسلطنة صنغاى فيما بعد ، وبعد ما يقرب من قرن من الزمن ، أى فى السنوات الأخيرة من القرن السادس عشر . وسيكون ذلك فى علاقة المغرب الأقصى ، وفى عهد السلطان السعدى ، أحمد المنصور الذهبى ، والذى ستصل قواته إلى بعض أقاليم سلطنة مالى ، أو سلطنة صنغاى ، التى يكون قد أصابها الضعف والوهن ، وذلك فى الفصل الخامس .

٦ ـ سلطنة برنو :

ونشأت سلطنة برنو فى الإقليم الذى يسمى إقليم السودان الأوسط ، وهو الذى يمتد حول بحيرة تشاد ، ويصل فى شرقه إلى حدود دارفور، وفى غربه إلى النيجر ، ويشتمل إلى الجنوب مناطق من أفريقية الوسطى ومن نيجيريا .

ولا شك فى أن هذه المنطقة ، مثلها فى ذلك مثل السودان الغربى ، قد شملت كذلك تحمل القبائل مع بعضها ، وتطورها نحو نشأة سلطنة واحدة عليها . ولقد خضعت هذه المنطقة كذلك لهجمات جديدة ، جاءت بنوع خاص من الشرق ، أى من منطقة سودان وادى النيل ، وكذلك من منطقة وادى . كما جاءت إليها الهجمات من الشمال ، والشمال الغربى ، وفى شكل موجات من رجال القبائل ، أو بربر الصحراء . وكانت منطقة بحيرة تشاد تمثل قلب هذه المنطقة . وكانت طرق القوافل عبر الصحراء تأتى إليها من إتجاهات مختلفة ، وبشكل ساعد على تحولها إلى نقطة إلتقاء للتجارة والقوافل التجارية . وساعدت بحيرة تشاد كذلك على الإستقرار، سواء للصيد فى الجزر العديدة التى تنتشر فيها ، أو للزراعة البدائية ، التى نشأت على سواحلها . واختلط الأهالى الأصليون بالبربر ، الذين وفدوا عليهم من الشمال ، كما اختلطوا بغيرهم من أبناء السودان الشرقى ، والذين وفدوا إلى المنطقة من القرن السابع الميلادى . ثم جاءت بعض العناصر من شمال إفريقية . وساعد هذا الإختلاط بين الجمع على تقليل درجة نقاوة العنصر الزنجى ، وغلبة العنصر الأسمر عليه .

ومع الإستقرار ، عمل بعض الأهالى فى هذه المنطقة فى صناعة التعدين ، وبخاصة فى النحاس والحديد والبرونز ؛ هذا علاوة على مصنوعاتهم الفخارية ، والتى كانت منتشرة فى أجزاء كثيرة من القارة الإفريقية . ولا شك فى أن التجارة مع الهجرة ساعدت على نقل بعض مظاهر الحضارة من شمال سودان وادى النيل ؛

ومن شمال إفريقية ، إلى هـذه المنطقـة . وكـانت عنـاصر الكـانمبو وهـى خليـط مـن القبائل الزنجية والبربريـة ، هـى أول مـن عمـل على إنشـاء دولـة فـى إقليـم كـانم ، وكانت هى المرحلة الأولى لإنشاء سلطنة برنو . ولقد إشتهرت هذه المنطقـة كذلـك بتربية الخيول ، الأمر الذى ساعد على زيادة أهمية التجارة عن طريق القوافل ، كمـا ساعد على إنشاء قوات من الفرسان تعمل بالحرب ، وعلى شن الغـارات مـن إقليـم على إقليم آخر . كما عرف الأهالى صناعة النسيج ، والتى كـانوا يعهـدون بهـا إلى الطبقـات الفقـيرة . ولقـد تميـزت هـذه البـلاد بسـمو مكانـة المرأة فيهـا ، وبشـكل ملحوظ، سواء فى داخل الأسرة أو فـى داخـل المجتمع نفسـه . وأخـيراً ، فـإن هـذه المنطقة تتميز كذلك بوجود كثير من العناصر العربية فيها ، جاءتها من الشرق ، أى من سودان وادى النيل ، كما جاءتها من الشمال ، وعـبر الصحـراء . وتنتشـر هـذه المجموعات فى كانم وشرقى منطقة برنو وحول بحيرة تشـاد ، وكذلـك إلى الشـرق ، فى وداى ودارفـور . ولقـد امـتزج العـرب بدورهـم بالأهـالى ، ممـا أدى إلى ظهـور عناصر جديدة ، ظلت تحتفظ بنسبها إلى العرب ، وتفتخر بأصولها العربية . وأشـتهر العرب فى هذه المنطقة بالفروسية ، وعملوا فى جيش برنو ، وعمل الكثير منهم فـى صناعة الحديد والجلود ، حتـى أن البعـض نسـب أغلبيـة سـكان كـانم إلى العـرب ، ونسب إليها كذلك نشأة دولة برنو الأولى فى هـذه المنطقـة . ولقـد إنتشـرت اللغـة العربية ، وكذلك تقاليد العرب ، فى المنطقة الشرقية مـن تشـاد بنـوع خـاص ، وإن كانت قد دخلتها بعض الألفاظ السودانية ؛ وكانت هذه اللهجـة تقـترب مـن لهجـة أهل الحجاز .

ولقد ظهرت الحكومة الأولى لسلطنة برنو فى إقليم كانم ، وهو الذى يقـع إلى الشرق والشمال الشرقى من بحيرة تشاد ، وظلت هناك حتى نهاية القرن الرابع عشر الميلادى ، ثم إنتقلت هذه الدولة بعد ذلك إلى إقليم برنو نفسه ، أى إلى الغرب مـن

الإقليم الأول ، بعد أن إضطرت إلى تركه ؛ وظلت في هذا الإقليم الجديد حتى القرن السادس عشر .

وفى الجزء الأول ، زادت أهمية سلطنة برنو ، وبخاصة فى القرنين التاسع والعاشر . ونجحت قبائل زغاوة فى بسط سلطانها ونفوذها على منطقة تشاد ، وكونت طبقة حاكمة ، مدت نفوذها على كل المناطق المجاورة . ورغم الأصول البربرية الواضحة لهذه الطبقة الحاكمة فى المنطقة ، فإنهم سوف يعملون ، بعد إنتشار الإسلام فى منطقتهم ، على أن ينسبوا أنفسهم إلى القبائل اليمنية القديمة ، وكذلك إلى سيف بن ذى يزن ، ويصل بهم الأمر حتى إلى أن ينسبوا أنفسهم إلى الرسول « صلى الله عليه وسلم » .

ولقد جاء الإسلام إلى هذه المنطقة المتوسطة فى السودان عن طريق مصر وبلاد النوبة ، وكذلك عن طريق أقاليم شمال إفريقية ، وعبر الصحراء إلى حوض النيجر الأوسط والغربى . ولاشك فى أن طريق مصر كان أقدم من طريق شمال إفريقية ، وكان مركزاً لنشر الإسلام فى السودان ، وفى السودان الأوسط . وهناك ما يشير إلى دخول الإسلام إلى مناطق كانم وبرنو منذ نهاية القرن السابع وبداية القرن الثامن . ثم جاءت مجموعات من المهاجرين من الشرق إلى هذه المناطق من القرن التاسع ، وعبرت الصحراء ، وإتجهت صوب الجنوب . كما أن تدعيم الإسلام فى الجزء الشرقى من تشاد كان أكثر قوة فى المناطق الشرقية منها عنه فى المناطق الغربية ؛ مما يدل على إنتشار الإسلام من الشرق صوب الغرب . وأصبح أهالى برنو، فيما بعد ، يعترون بأن بلادهم كانت أول بلاد يدخلها الإسلام فى الأقاليم السودانية . وأخذ سلاطين برنو يهتمون بحفظ القرآن ، ويشجعون الأهالى على إتباع طريقتهم ، ويجزلون العطاء لمن يحفظ القرآن . ومع زيادة سلطة سلطنة برنو ، وإتساع نطاقها ، زاد إنتشار الإسلام فى منطقة السودان الأوسط ، وإشتهر كثير من سلاطين برنو بالتقوى ، والتمسك بالدين وبناء المساجد ، وتقريب الفقهاء

المسلمين ؛ والذهاب إلى الحج ؛ عبر السنين ، حتى أصبحت المنطقة تغلب عليها أساساً صفة الإسلام ، والذى إنتشر من الطبقات العليا صوب الأهالى والبسطاء . وكانت قوافل حج أبناء برنو تمر عبر مصر ، والتى كانت سلطاتها تعمل على تيسير قيامهم بفريضة الإسلام . وكانت هذه القوافل تبهر أبناء مصر ، مثلها فى ذلك مثل قوافل الحج التى كانت تأتى من السودان الغربى ، ومن سلطنة مالى . وكان الحجاج من أبناء برنو كثيرى العدد ، وإحتاجوا إلى أماكن ينزلون بها خلال رحلتهم ، فبنوا لنفسهم مدرسة « ابن رشيق » فى الفسطاط ، كمحطة ينزلون فيها، وكمركز علمى لتدريس المذهب المالكى فى مصر ، وكانوا فى مصر يسمون باسم التكرور ، وإرتفع صيت التكروريين فى مصر ، وأصبحت بلادهم ترسل سنوياً مبالغ من الذهب للإنفاق على هذا المركز ، أو هذه المدرسة . وقاموا كذلك ببناء عدد من الفنادق فى أماكن مختلفة من مصر والحجاز ، كى ينزلوا فيها ، وهم فى طريقهم إلى الحجاز .

ومع إنتشار الإسلام فى برنو ، تعربت أسماء السلاطين ، كما إنتشرت اللغة العربية ، والتى أصبحت اللغة الرسمية لحكومة برنو ، وأصبحت تصدر بها القرارات والمكاتبات . ولاشك فى أن الإسلام كان هو الأساس فى نشأة وقوة الدولة الإسلامية فى منطقة السودان بأكملها ، وكان كذلك هو أساس دخول إفريقية السوداء فى العصر التاريخى .

ولقد بلغت دولة برنو أوج قوتها فى القرن الثالث عشر . وأصبح لهذه الدولة جيش ضخم ، يقال أن عدد فرسانه بلغ مائة ألف فارس ، وأن عدد جنوده من المشاة بلغ مائة وعشرين ألف جندى ، علاوة على الجنود المرتزقة . وذكر البعض أن حدود هذه الدولة من الناحية الشرقية والشمالية الشرقية قد قاربت حدود مصر . ولقد حصل بعض سلاطين برنو على مساعدات من دولة الحفصيين فى تونس فى حروبهم ، وخاصة تلك التى وجهوها صوب السودان الغربى . ونشأت العلاقات

بين البلدين ، وتبادل السلاطين فى كل منهما الهدايا مع سلطان البلد الآخر ؛ وكما تلقب السلطان الحفصى بلقب أمير المؤمنين ، تلقب سلطان برنو نفس اللقب ، وفى هذا العهد ، والذى يعتبر قمة قوة السلطنة ، شارفت حدودها الشرقية وادى النيل الأوسط ، ووصلت حدودها الغربية إلى قرب نهر النيجر ، وهذا يعنى أن منطقة الهوسا بأكملها خضعت لسلطة هذه السلطنة . ونتيجة لسيطرة هذه المنطقة على أهم طرق القوافل فى السودان ، تمكنت سلطنة برنو من التحكم فى طرق التجارة الصحراوية ، وبنوع خاص من فزان ، مما زاد من نشاط تجارتها ، وزيادة حركة التبادل ، وتدعيم قوتها الإقتصادية .

ولقد بدأت بوادر الضعف فى الظهور على سلطنة برنو فى إقليم كانم ، فى أثناء القرن الرابع عشر ، فزاد فيها ظهور الفتن ، كما زادت الإنقسامات بين أبناء الأسرة الحاكمة . وإستمرت هذه الحالة لفترة من الوقت ، وساعد عليها تحركات القبائل فى هذه المنطقة شبه الصحراوية ، أو منطقة السافانا والمراعى الخفيفة ، ومحاولة فرض أنفسهم على الأهالى بالقوة ، ثم جاءت عناصر أكثر قوة وشراسة ، وإستقرت فى منطقة لها قيمتها ، وهى منطقة العوينات ، وأقامت لنفسها سلطة ثابتة، وأخذت تهدد السلطة الموجودة فى كانم ؛ مما إضطر أبناء هذه الأسرة إلى الخروج من كانم ، قرب نهاية القرن السابع عشر ، واتجاههم غرباً ، صوب إقليم برنو نفسه .

ولقد تمكنت سلطنة برنو من أن تستعيد مجدها وقوتها وأهميتها منذ النصف الثانى من القرن الخامس عشر ، ووصلت إلى أوج قوتها فى أثناء القرن السادس عشر . ولقد كتب أحد سلاطين برنو إلى سلطان المماليك ، السلطان برقوق فى مصر ، شاكياً له إعتداء بعض العربان على بلاده ، وأخذهم بعض الأهالى ، وحتى بعض أقاربه ، عنوة لكى يبيعونهم فى الخارج ؛ وطلب إلى سلطان مصر فى هذه الرسالة بأرض الله المباركة ، وبإسم « أم الدنيا » . وأرسل هذا الخطاب مع ابن

عمه ، ومعه الهدايا ، وبصحبة الحجاج ، الذين يمرون بمصر . ولقد رد عليه سلطان مصر المملوكى ، وإجابه إلى طلبه .

ولقد قام سلاطين برنو بإنشاء القصور ، من الطوب الأحمر ، وعلى مساحات واسعة من الأرض ، الأمر الذى كان يدل على ثرائهم ، وعلى قوتهم . واهتموا كذلك ببناء المساجد ، وبالحض على نشر الإسلام بين الأهالى . كما أنهم عملوا على إخضاع قبائل الهوسا لسلطتهم ؛ وحاولوا فى نفس الوقت إعادة مد سلطتهم عل إقليم كانم فى الشرق . ولقد زار ليو الأفريقى هذه المنطقة ، وذكر لنا أن السلطان هناك يلقب بإسم الغازى ، وذلك نتيجة إنتصاراته الكثيرة على القبائل المجاورة له . وفى هذا العصر ، زاد إتصال سلاطين برنو ببعض مناطق العالم الإسلامى ، وأخذوا فى الإتصال بسلاطين الدولة العثمانية ، والتى كانت قد فتحت إستانبول فى هذا الوقت .

وإذا كان عدد كبير من المؤرخين يفردون مكاناً مميزاً للحروب والغزوات فمما لاشك فيه أن هذه المنطقة قد شهدت الكثير من عمليات الإغارة ، والكر والفر السريع . كما أن سلطة الدولة قامت على أساس قوات الفرسان التى ضربت على أيدى الخارجين ، وعملت على فتح طريق القوافل وتأمينها ، وتيسير وصول القوافل من وإلى أقاليم شمال إفريقية . وكانت مدفوعة فى ذلك بالرغبة فى تأمين التجارة ، والتى كانت مصدر رزق لعدد كبير من الأهالى ، ولكثير من التجار . ومع هؤلاء الفرسان ، تمكن سلاطين برنو من سيطرتهم على بلاد الهوسا ، وكذلك من السيطرة على أقليم الباجرمى فى الجنوب . وكان معنى انسياح سيطرة المسلمين هو فى نفس الوقت تناقص الديانات الوثنية ، وعادات وتقاليد الزنوج ، شيئاً فشيئاً ، من هذه المنطقة الشاسعة ، والتى زادت مساحتها على مساحة القارة الأوربية نفسها ، والتى إنتشرت فيها فى ذلك الوقت ، أى عند نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر ، المدن الإسلامية ، والتى تضم المساجد والجوامع ، والتى كانت

مآذنها توجه المسافرين من بعيد ؛ كما أن وجودها كان يدل على حضارة عربية إسلامية عريقة فى هذه المناطق . ولقد ظلت هذه السلطنة موجودة ، وعبر قرون جديدة ، وحتى القرن التاسع عشر ؛ ولنا عودة إليها فيما بعد .

وهكذا كانت الأحوال فى القارة الإفريقية ، وبخاصة فى النصف الشمالى من هذه القارة ، والذى يمتد حتى قرب المناطق الإستوائية ، عند نهاية القرن الخامس عشر ، وبداية القرن السادس عشر ، أى عند طرد المسلمين من الأندلس وقيام تجربة ومحاولة البرتغاليين الوصول إلى مياه الهند ، بالملاحة حول القارة الإفريقية . وكانت الصفة الرئيسية للقارة الإفريقية فى ذلك الوقت هى الإسلام .

الفصل الثاني

هجوم أسبانيا على شمال أفريقية

الفصل الثانى

هجوم إسبانيا على شمال إفريقية

كانت عملية سقوط غرناطة ، آخر معاقل المسلمين فى الأندلس ، فى أيدى المسيحيين ، نهاية لمرحلة فى تاريخ شبه جزيرة أيبيريا ، وبداية لمرحلة أخرى ، بين أسبانيا ودول شمال إفريقية . وكانت كذلك بداية للتاريخ الحديث ، نتيجة لما أحدثته من تطورات عميقة فى علاقات الدول ببعضها بشكل عام ، وعلاقات الدول المسيحية منها بالدول الإسلامية بشكل خاص . وسوف ينتقل خط الدفاع عن غرب العالم الإسلامى من حول منطقة غرناطة ، جنوباً ، إلى سواحل شمال إفريقية ، الأمر الذى يستتبع إستخدام السفن فى هذا الطور الجديد من أطوار الصراع بدرجة أكثر مما كانت عليه من قبل ، ومن الجانبين . أما إنتقال القوات البرية من ناحية إلى أخرى فسيظل مرتبطاً كذلك بوسائل النقل البحرى . وسيظل كل من الجانبين يعطى لحركته لونه الدينى : فسيعلن المسيحيون أنها حرب صليبية، ولم يكن أمام المسلمين إلا أن يعلنوا الجهاد ، للدفاع عن بلادهم ، وأرواحهم . فما هى القوى الموجودة فى ذلك الوقت فى شمال إفريقة ؟ وما هى إمكانياتها فى العمل فى ظل هذه الأوضاع الجديدة .

١ ـ إنقسام دول المغرب وضعفها :

كانت أقاليم المغرب قد إتحدت مع بعضها ، وحتى القرن الثالث عشر الميلادى وتحت قيادة الموحدين ، وفى ذلك الوقت ، إنضم إليها إقليم الأندلس ، الذى كان يعتبر أكبر دولة موجودة فى ذلك الوقت فى العالم الإسلامى . وكان

الموحدون يعتبرون قوة ضخمة ، ولم تكن هناك دولاً يمكنها أن تقف فى وجههم ، أو تنازعهم السلطان ، أو حتى توازن إمكانياتها بأمكانياتهم الإقتصادية الكبيرة .

وكانت الدول الأوربية فى ذلك الوقت تعتمد على كل من بلاد المغرب وبلاد الشرق فى أمر الحصول على ما يلزمها من منتجات إفريقية السوداء ، ومن منتجات الشرق الأقصى . وكان تجار هذه الدول يتعاملون مع عرب شمال إفريقية ، وعرب الشرق الأدنى ، ويقومون بدور الوسيط فى التجارة العالمية بين مناطق إنتاجها ، وبين المستهلكين الأوروبيين لها . وفى ذلك الوقت ، لم تكن هناك دولة أوروبية واحدة ، سواء فى الموانى الإيطالية أو فى مناطق تركز التجارة فى جنوب أوربا ، يمكنها أن تقيس قوتها بقوة هذه الدولة الإسلامية الكبرى الموجودة فى شمال إفريقية ، وتلك الدول الإسلامية الكبرى ، سلطنة المماليك فى مصر والشام ، والتى طردت الصليبيين ، وسيطرت على منطقة الشرق الأدنى .

وكانت هذه الدولة الإسلامية الكبرى فى شمال إفريقية تتخللها « شرايين » هى طرق القوافل ، التى تنتقل عليها التجارة وتسمح لها بنقل السلع والمواد الأولية والإستوائية من إفريقية السوداء ، علاوة على إشتمالها على طرق أخرى تسير من الغرب إلى الشرق ، وتستخدم فى الحج ، وفى التجارة عن طريق الحج كذلك . وكانت الطرق الأولى هى التى تبدأ من الموانى المغربية المعروفة ، وتتوغل فى الداخل صوب الجنوب ؛ وكانت تأتى من مدينة فاس ، أو منطقة مراكش ، أو المرسى الكبير ، أو تونس وبقية الموانى الأفريقية ، وتسير مع طرق القوافل جنوباً ، مارة بالواحات ، إلى أن تصل إلى مناطق إفريقية السوداء . وكانت هذه الطرق تشهد مجئ القوافل المحملة بالتبر وريش النعام ويسير عليها آلاف الجمال ، تصحبهم أعداد كبيرة من العبيد ، الذين كانوا يستخدمون فى الزراعة وفى الرعى وفى الجيوش ، وحتى فى تقديم الخدمات المنزلية للرؤساء ولعلية القوم . وكان التعامل يتم عن طريق الموانى المغربية ، وخاصة المطلة منها على البحر المتوسط . وكانت موانى

إيطاليا وجنوب فرنسا وشرق إسبانيا ، ومراكز التجارة فيها ، هى أكبر عميل مع هذه الموانى الإسلامية . ولقد أثرت هذه الموانى ثراءً واضحاً وكبيراً من هذه التجارة، فى هذه الفترة ، التى نمت فيها المراكز الحضارية فى هذه العدوة الإسلامية، وتمكن المسلمون من تشييد كثير من المبانى الخاصة والعامة ، ومنها القصور والمساجد والمنشآت العامة ، التى يصعب بناء مثلها الآن .

ولكن علينا أن نعترف بأن نظام الحكم فى ذلك الوقت فى هذه البلاد الإسلامية كان حكماً إقطاعياً فى أساسه ، وفى طبيعة تكوينه ، وحتى فى مظاهره العامة ، حتى وإن كان هناك إختلاف بينه وبين النظام الإقطاعى الذى ساد فى أوربا فى ذلك الوقت . فكان الجزء الأكبر من الثروة يصل إلى جيوب الرؤساء والسلاطين ، ولا يتمكن الشعب من الحصول على الكثير منه وحتى التجارة فى إزدهارها كانت تدفع الكثير للملوك والسلاطين ، وبخاصة فى وقت الأزمات ، التى كانت تواجهها هذه الدول . وكان الرؤساء والسلاطين يعطون أنفسهم صفة دينية، وبشكل يمنع الأهالى والتجار من الإستمرار فى المناقشة ، وكانت بذلك أكبر مخدر للشعب ، حتى لا يتطاول بالنظر إلى ما يدخل جيوب الأمراء والسلاطين ، وما يدخل قصورهم . وكان من طبيعة مثل هذا النظام أن يعمل على إبعاد الأهالى عن المشاركة فى الأرباح ، وهذا أمر طبيعى . ولكنه كان من طبيعته كذلك ، وكنظام فردى ، قيام المنازعات الفردية بين القيادات التى تتولى أمور هذه البلاد ، مادام النظام يعتمد على فرد واحد ، حتى وإن كان من سلالة شريفة . ولذلك فإن هذه الفترة قد أعطت لنا ، وبمجرد ظهور بوادر الضعف على هذه الدولة ، فترة مليئة بالمنازعات والمشاحنات والخصومات بين قيادات ثانوية ، عملت على تقسيم البلاد فيما بينها ، وحاولت كل منها أن تنشئ لنفسها إدارة أو ملك او سلطان ، وعلى حساب عباد الله الصالحين ، وباسم الدين .

وهكذا نجد أن النظام الإقطاعى قد تركز بشكل ثابت وواضح فى مناطق شمال إفريقية ومنطقة الشرق الأدنى ، وتدعم ، فى الوقت الذى أخذ فيه نفس هذا النظام فى أوربا فى الضعف ، ومرت السلطة منه إلى كل الأهالى والمنتخبين من ناحية ، وإلى سلطة الأمراء والملوك من ناحية أخرى . فتدعم النظام الملكى ، وأخذت الملكيات الحديثة فى الظهور فى أوربا ، فى نفس الوقت الذى انفرط فيه عقد الوحدة فى العالم الإسلامى ، وتعددت القيادات وإرتفعت الصيحات ، ولصالح هذه النظم ، حتى وصالح أعدائها ودون أى مصلحة للأهالى .

لقد إنقسمت دولة الموحدين إلى ثلاث إمارات رئيسية ، عملت على السيطرة على أقاليم شمال إفريقية المعروفة ، وحاولت كل منها أن تسيطر على المنطقة المجاورة لها ، أو أن تتحالف مع جارة جارتها ، ضغطاً على جارتها ، وفى شكل نزاع دائم ومستمر ، وتعمل فيه القوى على معادلة القوة المجاورة لها ، والعدو على الأبواب . وكانت أولى هذه الأمارات هى سلطنة بنى مرين ، وفى أقاليم المغرب الأقصى ، والتى وقع عليها عبء مواجهة هجمات الأسبانيين والبرتغاليين ، وعبء الدفاع عن الأقاليم ضد الأجانب . أما الإمارة الثانية فكانت إمارة بنى حفص فى أقليم تونس ونشأت برئاسة أحد قادة بنى مرين ، الذين تمكنوا من الإستقلال بأقليمهم عن بقية الدولة . ولقد سمح هذا الإنقسام ، والذى يدل على الضعف ، بنشأة إمارة ثالثة فى المغرب الأوسط ، أى فى الجزائر ، برئاسة بنى عبد الواد ، الذين إتخذوا تلمسان عاصمة لهم .

ويمتلئ تاريخ هذه الفترة بالمنازعات ، والحملات العسكرية ، بين هذا الإقليم وذاك أو بينه وبين الإقليم الثانى . وأنفقت الأموال ؛ وصرفت الجهود ، وسقط القتلى ، مع زيادة عدد المؤامرات ، من أجل هذا الأمير أو تلك الأسرة . ولاشك فى أن هذه الحروب الداخلية كانت إستهلاكاً واضحاً لجزء هام من ثروة البلاد ؛ كما أنها عملت ضد الإستقرار اللازم لإستمرار الإنتاج ولإزدهار التجارة ونمو

الحرف . وأخذت هذه النظم ، مع إرتباطاتها وولاءاتها تعيش على الأرض ، وعلى ضريبة الأرض ، وفى صالح الحاكم ، ومستندة إلى القوة العسكرية ، ودون نقاش أو تفاهم . وكان من الضرورى بالتالى إعفاء القبائل الموالية للسلطان من الضرائب ومضاعفتها على القبائل الأخرى ، وخاصة من تتحرك منها ضد السلطة .

وكانت فترة خفتت فيها أنوار المعارف والعلوم ، وضعفت فيها مكاسب التجارة ، وقلت فيها الحرف ، وإنتشرت العصابات على الطرق وهاجمت المدن . كما إنتشرت فيها البدع والخرافات . وحتى السحر والشعوذة . فقد كانت فترة تقهقر واضحة وضعف وإنقسام ، وذلك فى الوقت الذى تطورت فيه الأمور فى أوربا ، ونتيجة لتزايد العلوم والمعارف ، وتزايد الثورة فى أيدى الأهالى وتطورت وسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج ونمت فيها الطبقة الوسطى وظهرت فيها الممالك الحديثة ، ونما فيها النظام الرأسمالى ، وبشكل أدى إلى تغيير ميزان القوى .

٢ ـ أحوال دول المغرب عند نهاية القرن الخامس عشر :

كان التفكك الذى أصاب بلاد المغرب ، عند نهاية القرن الخامس عشر ، يساعد ويشجع حركات الغزو الأجنبى والمسيحى ، خاصة وأن عملية نزع التجارة من أيدى العرب والمسلمين كانت تستتبع القيام بإحتلال الثغور والموانى ، وتطويق المنطقة بأكملها ، من البحر المتوسط ومن المحيط الأطلسى ، والوصول إلى مناطق إنتاج الموارد الإفريقية ، من تبر وريش نعام وعاج وصمغ عربى ، وغيرها من المنتجات ، من وراء هذا النطاق . ولقد شارك فى هذه العملية كل من البرتغاليين والأسبانيين . ونزل البرتغاليون فى مواقع السواحل ، وسموها مواقع الحدود Fronteiras ، وهى التى تقع على المحيط الأطلسى ، أما الأسبانيون فقد نزلوا فى نقط تمركز Presidios ، تقع على السواحل الجزائرية والتونسية وشمال المغرب الأقصى ؛ وإن كانت محاولاتهم بشكل عام ، وفى هذا المجال ، لن تتمكن من البقاء

لفترة طويلة ، نتيجة لردود الفعل التى ظهرت فى ذلك الوقت عن العـالم الإسـلامى فى هذه المنطقة .

ونتيجة للفوضى المتزايدة ، مـن الناحيـة السياسـية ، أصبـح المغـرب الأدنـى ، والمغرب الأوسط خليطـاً مـن الوحـدات السياسـية الصغـيرة ، التـى يمكـن ملاحظـة تنوعها الكبير ، دون أن نتمكن من تحديدها بشكل دقيق .

ففى « أفريقية » أو المغرب الأدنى ، عمـل خلفـاء بنـى فـارس ، أو سـلاطين الدولة الحفصية ، على تناسى ضعفهم ، وذلك بعملهم علـى حمايـة رجـال الأدب ، والإهتمام بالفنون ؛ وكأن العالم حولهم لا يغلى ، والأندلس غير مهددة بالسـقوط . فقاموا بتوسيع جامع الزيتونة فى تونس ، ووسعوا مدخلـة ورواقـه الخـارجى . وفـى نفس هذا الوقت كانت البلاد تخضع لهجمات قبائل عربية ، وصلـت جموعهـا ، فـى حالات عديدة ، إلى أسوار مدينة تونس نفسها . وإذا كانت جزيرة جربة قد أفلتت من سيطرة كل من سلطة الحفصيين ، وسيطرة البدو ، نتيجة لصعوبة الوصول إليهـا على ظهـور الجمـال والابـل ، فـإن مـدن الجريـد والموانـى عجـزت عـن الإحتفـاظ بإستقلالها إلا عـن طريق دفـع الجزيـة لهـم . وظـل السـلطان الحفصـى محـاصراً فـى عاصمته ، وتحـت حمايـة حرسـه المسيحى ، ولا يقـدر علـى المغـامرة بـالخروج مـن المدينة .

وكـان الحفصيـون قبـل ذلـك قـد حـاولوا ، مـن تونـس ، مـد نفوذهـم إلى طرابلس ، وفكروا حتى فـى الوصـول إلى برقـة ، وحتـى إلى مصـر ، ولكـن طبيعـة نظامهم كان لا يسمح لهم بالإعتماد على الأهالى ، حتى فى قواتهم المحاربة ، إلاّ فى بعض الفرق ، وبصفتهم من المرتزقـة ، أى يتـم صرفهـم إلى أعمـالهم العاديـة ، بعـد نهايـة الحملـة أو الهجمـة ، أو التجريـدة . ولذلـك فـإن إزديـاد ضعـف هـذه القـوة

الحفصية سيضطرها فيما بعد إلى التعاون مع الدول المسيحية النامية ، في الوقت الذى تشعر فيه بتهديد قيادات وطنية وإسلامية أخرى لها فى إقليمها .

وفى المغرب الأوسط شاهد أمراء عبد الواد إنحصار سلطتهم من كثير من مناطق المغرب الأوسط ، وبصعوبة كبيرة تمكنوا من الإحتفاظ بهذه السلطة على منطقة تلسمان وحدها ، في الغرب الجزائرى . وأصبحت إمارتهم التى مزقتها خلافات القصر ، تستهوى الطامعين فى الإمارة وكبار الموظفين ، تحت رحمة أى هجوم يأتى من الخارج ، سواء من سلطنة إسلامية ، فى شرقها أو غربها ، أو من دولة مسيحية تنزل إلى سواحل شمال إفريقية .

وفيما بين إمارتي الحفصيين وعبد الوديد، كانت الأقاليم مقسمة، نتيجة للأحداث المحلية ، إلى عدد كبير من الإمارات ، والقبائل ، ومناطق نفوذ زوايا دينية وموانى شبه مستقلة، وليست بينها حدود محددة. ولقد ساعد عمل الطرق الصوفية من الغرب وتوغل القبائل العربية من الشرق على عملية التفكك السياسى هذه وإتحدت واحات فجيج سوياً ، وأنشأت لنفسها وحدة مستقلة ؛ كما إنتظمت منطقة الورسانيس على طريقتها ؛ وخضعت منطقة القبائل لأمير كوكو ، وحكم الأمير الحفصى فى قسطنطينة وكانت المنطقة الواقعة بين عنابة والقال ، فى مأمن من تدخل السلطان الحفصى؛ وأما مزاب والهدنة فقد خضعت لقبائل عربية ، وتأسست أسرة حاكمة جديدة فى ترجورت ، مدت سلطتها على واحات وادى الجير .

وكما كان علية الحال بالنسبة للحفصيين ، وعلاقاتهم بالأهالى ، كان الأمر كذلك بالنسبة لأمراء بنى مرين فى المغرب الأقصى . وسيضطرون كذلك إلى التحالف أو على الأقل إلى التفاهم ، مع القوى المسيحية الغربية ، وخاصة مع إسبانيا والبرتغال ، رغم إعتداء هاتين الدولتين على سواحل المغرب ، وحتى يتمكنوا من مواجهة الأخطار الوطنية الناشئة ضدهم داخل الأقليم ، وفى إقليم الجزائر المجاور لهم. وهكذا نرى أن هذه القيادات سوف تجبرها طبيعة تكوينها ، وطبيعة مصالحها،

على أن تنفصل عن الأهالى ، وعن القيادات الشعبية ، التى كان من الضرورى أن تحافظ معها على علاقات وثيقة ، إن كانت ترغب فى الإستمرار فى العيش فى الظروف الجديدة .

هذا فى داخل الأقاليم ، وبالنسبة للقوى التى يمكننا أن نسميها بالقوى البرية. وكان هناك كذلك أبناء السواحل ، وسكان الثغور ، ومن يعملون فى السفن ، وفى التجارة ، ويتأثرون أول من يتأثر بما يحدث فى الموانى الأخرى . وفى العدوة الأخرى ؛ وكانت مصالحهم تختلف إلى حد كبير عن مصالح القوى البرية الموجودة فى الداخل . فلقد كونت الموانى فى ذلك الوقت ، من جربه حتى موانى المغرب الأقصى ، ما يشبه الجمهوريات ، وهى التى عملت فى حركة الجهاد البحرى الإسلامى . وعملت كل من تونس ، وبنزرت ، وبجاية ، والجزائر ، ووهران ، وحنين ، والحسيمة ، على أن تنشئ وتسلح سفناً ، على حسابها ، للعمل فى البحر المتوسط ، وفى الجزر الموجودة فيه ، ومضايقة . ولم يكن رجال حركة الجهاد البحرى الإسلامى ، فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، قطاع طرق بحرية ، أو قراصنة، بل كانوا رجال جهاد إسلامى ضد المسيحيين ، وكانوا يفكرون فى حركة التجارة وفى أخذ الأسرى بدرجة تقل كثيراً عن تفكيرهم فى أمر المسيحيين . ونجد أن بجاية قد حددت مبلغاً مرتفعاً للغاية لفديتهم ، حتى أنه أصبح من الصعب القيام بهذه العملية .

وعند نهاية القرن الخامس عشر ، أعطى المسلمون المطرودون من إسبانيا والأندلس أبعاداً خطيرة لحركة الصراع البحرى وأعطوها لوناً دينياً واضحاً ، فى شكل صراع بحرى بين المسلمين والمسيحيين . وكانت حركة القراصنة المسيحية ، والتى كانت تحاول الحصول على بحارة وعبيد يجدفون فى سفنها وتأسرهم من بين أبناء المغرب ومن بين المسلمين ، قد خفف فى حدتها . ولكن خروج من تمكن من الخروج من إسبانيا والأندلس ، ومعه ما تمكن من حمله ، وما خف وزنه ، وما

خشى عليه ، زاد من إغراء المسيحيين على تعقبهم ، ومحاولة النيل منهم ، قبل أن يصلوا إلى الموانى الإسلامية . فشجع ذلك رجال البحر المغاربة المسلمين على الخروج إلى البحر دائماً لإستقبال هؤلاء الوافدين الهاجرين ، وحمايتهم ، وتوصيلهم إلى العدوة الإسلامية فى أمان . فكانت هناك لقاءات على البحر بين رجال الجهاد الإسلامى ، وبين القراصنة أو قطاع الطرق المسيحيين . وأصبحت حركة الجهاد الإسلامى على البحر تمثل خطراً على التجارة ، وإدعى المسيحيون أنها تمثل خطراً عليهم . وزادت الروح الصليبية فى الظهور عند الجانب المسيحى فى شبه جزيرة أيبيريا ، مع نشوة إستيلائهم على غرناطة ، آخر معاقل المسلمين فى الأندلس ، وكانت دافعاً متزايداً لقيام أسبانيا ، كدولة ، بالهجوم على موانى شمال إفريقية .

٣ - بداية الحروب الصليبية ضد بلدان المغرب الإسلامى :

وإذا كان عصر الإقطاع قد إعتمد على النبلاء وسيوفهم ودروعهم لقيادته ، فإن هذه الوسائل قد قلت قيمتها مع التاريخ الحديث . وحدث تطور إقتصادى هام فى هذه الفترة ، أدى إلى تغير لتنظيم المجتمع نفسه وعلاقاته ببعضه . فلقد أصبحت الطرق والسفن والأموال هى وسائل العمل فى العصر الحديث . وإذا كان إنتشار الطرق ساعد فى أوربا فى الوصول للوحدة القومية للبلاد الأوربية ، فإنه كان لازماً فى نفس الوقت لتسهيل العمليات التجارية ، وللإتصال بالأسواق وبالمستهلكين وإعتمدت الطبقة المتاجرة على وسائل جديدة ، أخذت معظمها من العرب والمسلمين ، أصحاب السيادة فى العصور الوسطى ، وزودت بها سفنها مثل الإبرة المغناطيسية ، أو البوصلة ، والإسطرلاب ، والدفة المتحركة ، لعبور البحار ، وتبادل المتاجر ، وسمحت لها هذه الوسائل الجديدة ببناء سفن كبيرة ، وتطلب بناء هذه السفن إمكانيات مادية ضخمة ، فبدأت الرأسمالية فى عملها ، وكان معنى بناء سفن كبيرة وقوية إمكان شحنها بكميات أكبر من البضائع ، فجاء تقدم الوسائل

المالية مكملاً لتقدم الوسائل الفنية البحرية ، فظهرت البنوك ، وإنتشرت ونشأت العمليات المصرفية ، ثم العقود وعمليات التأمين وإستخدام الصكوك ، وساعد ذلك على إنتشار الأجور ، وإختفاء نظام الرق ، وتحرر أبناء القرى وأبناء المدن ، وتجمعت بذلك العوامل الأساسية للإزدهار الصناعي . وزادت حاجة أوربا إلى أن تبيع ، وجرها ذلك إلى البحث عن المراكز البحرية ، والمخازن والقواعد والإمتيازات، ودخلت أوربا بذلك عصر الإستغلال الرأسمالي الذى كان أساساً لدخولها عصر الإستعمار ، وساعدت هذه التغيرات الإقتصادية والمالية التى وقعت فى أوربا على تغيير تاريخ العالم . وأخذت أوربا تبحث عن كنوز تنهبها ، ومناجم تستغلها ، ولم يكن فى وسعها أن تجدها إلاّ فيما وراء البحار . وكانت السيطرة على التجارة العالمية ، والبحث عن كنوز جديدة من المعدن النفيس شيئاً أساسياً للوصول إلى الكشوف الجغرافية ، وتحول التجارة العالمية . ولقد قامت كل من أسبانيا والبرتغال بدورها الهام والرئيسى فى هذه العملية .

وكان وصول إسبانيا إلى وحدتها الإدارية ، ثم وحدتها الوطنية ؛ فى عهد فرديناند وايزابلا مرتبطاً كبيراً بالصفة الدينية ، وهى الصفة الكاثوليكية . وعمل هذا العامل ، مع طبيعة معركة « إعادة غزو الأندلس » ، على الوصول إلى حالة عداوة مستمرة مع المغاربة فى الأندلس ، ومع المسلمين فى شمال إفريقية . ولقد استخدم الاسبانيون فى هذه المعركة كل شدة ممكنة ، وكل تعصب يمكن تصوره . وحاولت القيادات الموجودة فى شمال إفريقية فى ذلك الوقت إرسال بعض النجدات للمسلمين فى الأندلس ، ولكن هذه النجدات لم تؤد إلى نتيجة لها قيمتها ؛ وخاصة أمام إزدياد قوى الكاثوليك فى النواحى العسكرية والإقتصادية ، وإزدياد ضعف الإمارات الإسلامية فى شمال إفريقية ، سواء من الناحية الإقتصادية ، أو من الناحية الحربية . ونتج عن هذه العملية ، وعن القسوة التى إرتبطت بها ، تدعيم نظام محاكم التفتيش فى إسبانيا . وبشكل يجبر المسلمين على قبول التعميد ، أو على

الخروج من البلاد ، فى فترات محددة وقصيرة . وكان معنى إقدام أمراء المغرب المسلمين على تقديم المعونة للمسلمين الأندلسيين قيام عمليات حربية بينهم وبين القوى المسيحية فى شبه الجزيرة الأيبيرية . وحدث ذلك فى الوقت الذى تطلعت فيه القوى المسيحية إلى ما وراء البحار ، وأخذت فى الإهتمام ببناء السفن ، وحاولت أن تصل إلى القواعد البحرية ، وإلى المستعمرات ومنتجات المستعمرات .

ومع إعترافنا بوجود عامل الحماس الدينى عند فرديناند الكاثوليكى ، وعلى الأقل فى مراسلاته الرسمية ، وكذلك بالدور المسيطر لرجال الدين الكاثوليك فى الحملات الأولى ، وفى إعطائها صيغة صليبية واضحة ، فإن ذلك لا ينفى عنها وعند أصولها ، وجود المنفعة المادية والتجارية الواضحة . وكانت هذه المصالح المادية تحتل المكانة الأولى ، وبوضوح ، فى كثير من هذه العمليات . ونجد أن ملك إسبانيا قد أخضع الإنتصار الدينى ، هو نفسه ، لإعتبارات السياسة الداخلية ، كما أن الجنود المسيحيين تصرفوا ، حين قاموا بعمليات النهب والمذابح ، بشكل لا يدل على تفكيرهم فى المسيحية ، وأمن روحهم المسيحى ، أكثر من إغراق أنفسهم فى الملذات والشهوات والمنكرات ، والتى تحاربها المسيحية .

وكان تفكك أقاليم المغرب يشجع ويزيد من طموح الإسبانيين وكان المغرب الأوسط يمثل فى نفس الوقت فريسة سهلة ، خاصة وأن الإتفاقيات المعقودة مع البرتغال كانت تمنع أسبانيا من وضع أقدامها فى المغرب الأقصى ، إلا فى مليلة . ولقد إنتصر النشاط الإسبانى وتم إحتلال هذا الموقع عام ١٤٩٧ ، بعد إتمام عملية إعادة الغزو ، بسقوط غرناطة عام ١٤٩٢ . وكان من الممكن أن تطول هذه الحركة ، إلاّ أن ثورة الأندلسين الجبليين فى غرناطة جاءت لكى تصنع « الخطر الإسلامى » فى مركز الصدارة من جديد ورغبت العناصر المتعصبة فى إسبانيا فى أن تنسب هذه الحركة إلى دوافع تأتى من شمال إفريقية ، رغم أنها كانت مجرد إنتفاضة لشعب غلب على أمره ، وقاسى من ضغط وتحكم وتطرف الكاردينال

إكسمينيس دى سيسنيروس . وكانت طبيعته القوية ، والتى تحركها مشاعر روحية، وأطماع دنيوية ، تساعده على أن يفيد من إزديـاد الحمـاس الكـاثوليكى ، ومـن أن يحصل ، رغم مواجهته ببعض الصعوبات ، على الموافقة على مد الحرب إلى الأراضى الإفريقية ، وحيث كانوا يخشون من إمكانية قيام تكتل بين أمراء المغرب ، وسلاطين مصر ، وأبناء الأقاليم السودانية .

وجـاءت الإنتصـارات بعـد ذلـك مباشـرة . وكـان رجـال الجهـاد البحـرى الإسلامى قد قاموا بهجمة من المرسى الكبير علىّ آليكانتى ؛ وإيليش ، وملقة ، فـى ربيـع عـام ١٥٠٥ ، وسـرعان مـا بـدأ الإسـبانيون عمليـاتهم . وكـان الأسـطول الإسبانى . الأرمادا ، جاهزا ومستعداً ، فتمكن من أن يحصل فى فترة شهر ونصـف (٩ سبتمبر - ٢٣ أكتوبر ١٥٠٥) على المرسى الكبير ، والذى كـان أفضـل ميناء على الساحل الجزائرى . وتمكن أمير البحر الإسبانى ، بيدرو نافـارو ، والـذى كـان قد عمل فـى القراصنـة ضـد سـفن كـل مـن المسـلمين والمسيحيين مـن قبـل ، مـن الإستيلاء على حجر باديس ، فى شمال المغرب الأقصى عام ١٥٠٨ ، وإستولى علـى وهران ، التى ربما يكون أحد الخونة قـد أسـهم فـى تسليمها . وفـى هـذه المدينـة ، أشرف الكاردينال بنفسه على عملية ذبح ٤,٠٠٠ مـن الأهـالى ، بعـد أن تـم فيهـا أسر ثمانية آلاف مقاتل ، وحولوا إثنين من مسـاجدها إلى كنـائس كاثوليكيـة . وتم بعد ذلك الإستيلاء على بجاية التى أظهرت بعض المقاومة ؛ فى شهر ينـاير ١٥١٠ . وأضاف إلى نجاحه المغربـى أمـر إسـتيلائه علـى طرابلـس فـى شـهر يوليـو ١٥١٠ . وتحدثنا الوثائق عن بيع الأسرى المسلمين ؛ وبصفتهم كعبيد . فـى أسـواق النخاسـة الموجودة فى صقلية ، وفى مملكة نابولى ، وبأسعار تتراوح بين ثلاثة وخمسة دوقـات للرأس . ويستنتج المؤرخون من ذلك زيادة عدد الأسرى إلى درجـة إغـراق أسـواق النخاسة بهم ، وبشكل جعل أثمانهم ، فى هذه المنطقة ، تقل عن ربع ثمن رأس العبد

الأسود فى غرب إفريقية فى الأوقات العادية . وكان هؤلاء الأسرى يضمون بينهم عدداً من الأطفال والنساء والبنات .

ولم تؤثر هزيمة جربة عام ١٥١١ فى قوة إنتصارات الإسبانيين ، والتى إحتفظت دائماً بشكلها الصليبي . وأخذت الموانى الباقية تخشى من أن ينزل بها ما كان قد نزل بالمرسي الكبير ، ووهران ، وبجاية . وطلبت تينيس ؛ ثم ديليس ؛ وشرشال ، ومستغانم ؛ فى شهر مايو ١٥١١ ؛ أن تدفع الجزية . وسلمت الجزائر لبيدرو نافارو إحدى الجزر القريبة من الساحل ؛ والتى كانت تحمى مرساها ؛ ولا تبعد عن الساحل إلا بثلاثمائة متر ؛ وعليها إحدى القلاع التى تسيطر مدافعها على المدينة . وهكذا أصبحت إسبانيا ؛ وفى فترة سنوات بسيطة ؛ تسيطر على كل المواقع الرئيسية ، والنقط الحصينة الموجودة على الساحل ، وفى ظل حركة عامة من روح الحرب الصليبية ضد بلاد المغرب الإسلامى .

ولقد أصبح فى وسع إسبانيا فى ذلك الوقت أن تقوم ، إستناداً إلى هذه القواعد التى حصلت عليها ، بعملية حربية لغزو إقليم المغرب الأوسط . ولكنها لم تقم بتنفيذ هذا المشروع . وليس هناك ما يؤكد أن الكاردينال إكسيمينيس نفسه قد قدم مثل هذا المشروع .

وإذا كانت إسبانيا قد تخلت ، رغم تفوقها فى التسلح . عن عملية مد حدود الأقاليم التى كانت قد غزتها ، فإن ذلك كان يرجع إلى أن المسألة الأفريقية كانت قد تحولت ، وأخذت المكانة الثانية بعد مشغولياتها ، ذلك أن فرديناند الكاثوليكى والذى كان قبل كل شئ ملكاً لأراجونة ، قد إضطر إلى توجيه أنظاره صوب جبال البرانس وصوب إيطاليا ، وكان تدخله الملئ بالنشاط ، وفى خلال فترة قصيرة (١٥٠٩ - ١٥١٠) نتيجة لركود الشؤون الإيطالية . وكان عليه ، فى كل وقت، أن يحسب حساباً لحالة خزانته الصعبة ، والتى لم تكن تسمح له بالقيام بتدخلات لا

تعود عليه بأرباح سريعة . ومنذ بداية القرن السادس عشر ، لم تعد سياسته الإفريقية تمثل سياسة مستقلة ، ولا يمكننا فهمها إلاّ إذا ما نظرنا إليها فى نطاق السياسة العامة لأسبانيا . ومع ذلك ، فقد إستمر المناخ العام ، هو مناخ الحرب الصليبية ، بين المسلمين والمسيحيين ، وبشكل واضح .

ولقد رضى الإسبانيون ، منذ عهد فرديناند الكاثوليكى ، بنظام الإحتلال المقيد أو المحدد . وحولوا الموانى التى فتحوها إلى مواقع حصينة ، تحيط بها أسوار ضخمة وتحتلها حاميات « بريسيديوس » ، وتركوا ضواحيها للوطنيين . وطبقوا فى إفريقية ، ما كانوا قد إتبعوه حيال غرناطة ، ولفترة طويلة وهو السير على غير خطة، وإقتصروا على الإحتفاظ بالأماكن الإستراتيجية الهامة ، والتى كانوا يقومون منها ، وفى الأوقات المناسبة ، بشن الغارات على منطقة البادية المجاورة .

ولقد عاشت هذه المواقع المحتلة ، طوال فترة الإحتلال الأسبانى ، فى حالة حصار . وعاش الجنود فيها معيشة صعبة للغاية ، وذلك بسبب سوء التموين . وعدم إنتظام دفع الرواتب . وكان موقع وهران المهم يتمون عن طريق بعض المغاربة الموالين ، أو الذين تمت عملية شرائهم من جانب الإسبانيين ؛ وكانت الغارات تخرج منه ، موجهة ضد القبائل المجاورة . ومع ذلك ، فإن هذا الموقع كان مهدداً ، فى بعض الأوقات بالمجاعة . أما فى المواقع الأخرى ، والتى كانوا يعتمدون فيها على التموين من البحر ، فإن الحمى كانت كثيراً ما تعطى نتائج خطيرة هناك ، ووصلت حالات اليأس عند الجنود فى بعض الحالات إلى مرحلة أن يتمنوا أن يصبحوا مغاربة. وأمام هذا الضغط والصعوبة ؛ كان من الضرورى الإستمرار فى رفع شعار الحرب الصليبية ، والحرب ضد الإسلام والمسلمين .

٤ ـ طبيعة المعركة :

ساعد موقع كل من أسبانيا والبرتغال الممتازين كما ذكرنا على توجيه أنظار هذه الدول إلى السواحل الإفريقية . وعملهم على إستكشاف ما وراء المحيط الأطلسى . وإذا كان البرتغاليون قد بدأوا عملياتهم فى شكل عسكرى للسيطرة على بلاد المغاربة ، فإنهم قد عمدوا إلى الإلتفاف حول العالم الإسلامى ، للوصول إلى طريق التوابل . ولقد وصلت سفنهم إلى ذلك الجزء من الساحل الإفريقي الذى كانت تصل إليه قوافل التبر الآتية من السودان الغربى ، وسموه نهر الذهب « ريو دى أورو Rio De Oro » ؛ ثم إلى الرأس الأخضر ، وأنشأوا القلاع على نقط مختلفة من الساحل ، وواصل بار ثلوميو دياز سفره صوب الجنوب حتى رأس العواصف ، الذى إلتف حوله وسماه بإسم رأس الرجاء الصالح ، ودخل إلى المحيط الهندى . ووجدت البرتغال بهذه الطريقة طريق الهند ، أو طريق رأس الشرق الأقصى الذى كان مصدر التوابل ومصدر الحرير . وسمح ذلك للبرتغال بالسيطرة على تجارة الشرق الأقصى ، والتى كانت توردها إلى أوربا وتتقاضى ثمنها من الذهب . أما إسبانيا فإنها قد تمكنت من السيطرة على مناطق غنية بالذهب فى أمريكا ، ثم تمكن الأسبانيون من القيام بعمليات الإستغلال الزراعى فى العالم الجديد، عمليات أصبحت تدر عليهم من المحاصيل ومنتجاتها الكثير[١] .

والمهم هو أن كل من إسبانيا والبرتغال قد قامت بهذه العمليات لإنتزاع التجارة الإفريقية من العرب والمسلمين ، وإنتزاع تجارة الشرق الأقصى كذلك من أيدى العرب والمسلمين . فهى عمليات صراع للسيطرة على مناطق إنتاج المواد الخام ومناطق الإستغلال التجارى . وتستلزم الإصطدام بين الطرفين ، وفى كل مكان يلتقى فيه المتنافسين ببعضهم ، سواء أكان ذلك على طول السواحل

(١) أنظر : الإستعمار . الإستغلال والتخلف. للمؤلف . الدار القومية ، ١٩٦٥ . ص ص ١٦٦ - ١٧٢

الإفريقية، أو عند مناطق إنتاج المواد الخام نفسها فى الهند والشرق الأوسط وإذا كان الإصطدام قد وضح بين البرتغاليين وبين دولة المماليك ، التى كانت تسيطر على منطقة الشرق الأدنى فى نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر، فإن معارك أخرى قد وقعت بين البرتغاليين والإسبانيين وبين أقرب القوى العربية والإسلامية إليهما ، أى مع إمارات المغرب الإسلامى ، وخاصة نتيجة لقرب هذه الإمارات من شبه الجزيرة الأيبيرية ، وإرتباط المعركة بمسألة طرد الموريسكوس من الأندلس ، وعملية الصراع بين الصليب والهلال . وحتى إذا كانت هذه العمليات قد هدف ملوك إسبانيا والبرتغال الكاثوليك من ورائها توجيه الرأى العام بعيداً عن المشكلات الداخلية ، وخاصة أمام عملية بناء سلطة الدولة الحديثة من الناحية الإدارية والإقتصادية ، والإرتباط بين هذه الدولة وسلطة محاكم التفتيش الدينية ، فإن هذه العملية كانت توصل فى نفس الوقت إلى زيادة روح العداء بين المسيحيين والمغاربة . وتعمل بالتالى على إستمرار حالات الحرب بين الطرفين . ولا يمكننا أن ننسى أن زيادة إهتمام الدول الأيبيرية بالأساطيل والموانى والتجارة الخارجية كان يدفعها دفعاً إلى ضرورة العمل على وقف نشاط الموانى والمراكز التجارية المنافسة لها، والقريبة منها فى نفس الوقت ، وذلك كضمانات أو صمامات أمن من الناحية الإقتصادية ، ومن الناحية الإستراتيجية . وبذلك تتجمع الدوافع التى سيرت العلاقات العربية الأندلسية ، أو الإسلامية الكاثوليكية ، صوب إصطدام مسلح ، وفى كل النقط التى يحدث فيها الإلتقاء . ولقد ذهبت إدعاءات الملكة إيزابيلا الكاثوليكية ودعايتها إلى أنها كتبت فى وصيتها ضرورة قيام الكاثوليكيين بغزو بلاد المغرب وتحويل المغاربة إلى الدين المسيحى ، ورفع علم الصليب الأسبانى عليه بدلاً من أعلام الهلال . وكانت هذه النواحى المعنوية ، أو العوامل الدعائية تسمح بتغطية الموقف ، وبإستمرار المعركة ، حتى وإن كانت إقتصادية ، ولا تعرف للمعنويات أو حتى للإنسانية أى معنى .

لقد اشتملت خطة الإسبانيين والبرتغاليين على تطويق أقاليم المغرب الإسلامى، فإحتلال موانية المطلة على البحر المتوسط ، وإحتلال أقاليم أفريقية السوداء الواقعة إلى جنوبه ، إن لم تتمكن الدول الكاثوليكية من إحتلال المغرب العربى نفسه ، وتحويلة إلى المسيحية . ولقد كان صراعاً واضحاً بين نظامين إجتماعيين ، ظهر أحدهما فى صورة إقطاع قديم متفكك وضعيف ، ووضح أن الثانى كان واقعاً تحت تأثير إزدياد الأموال فى أيدى التجار ، وعملهم على إنتزاع التجارة الدولية بموادها وطرقها وأسواقها - من أيدى العرب . ومع إصرار الأسبانيين على اللون المسيحى لإعادة الغزو ، تبلور الموقف فى شكل حرب دينية ، وشكل جهاد إسلامى ، عملت على زيادة تبلور ووضوح شخصية كل من المعسكرين ، وظهرت وكأنها لا تستند إلا إلى عوامل معنوية ، رغم أن جذورها وأصولها كانت إقتصادية إجتماعية .

ولقد قام البرتغاليون بإحتلال بعض موانى المغرب الأقصى ثم أخذ الأسبانيون فى إحتلال مليلة وطرابلس كما ذكرنا . وكان البرتغاليون قد إحتلوا سبته سنة ١٤١٦ ثم بدأ الاسبانيون ينفذون وصية الملكة إيزابيلا لإحتلال شمال أفريقية وتحويل أهلها إلى المسيحية إبتداء من المرسى الكبير سنة ١٥٠٥ .

لم يكن الأسبانيون فى موقف يحسدون عليه ، إذ أن الأهالى كانوا فى عداء مستمر معهم ، مما إضطرهم إلى إحضار إمداداتهم وتموينهم ، بل وحتى مياه الشرب اللازمة لهم من أسبانيا . حقيقة أن إستيلاءهم على هذه القواعد سهل عليهم عملياتهم الحربية ضد سفن المسلمين ، ولكن طول خطوط مواصلاتهم كانت نقطة ضعف واضحة . وعلاوة على ذلك فإن وجودهم فى المدن الساحلية ، وأمام شعب معادى كان يصعب موقفهم ، بالرغم من أن أسطولهم كان يحميهم من ناحية البحر. ولقد ظهر ضعف مركز الأسبانيين وفشل خطتهم من الناحية الإستراتيجية حين بدأت البحرية الإسلامية تتقوى فى مدن شمال أفريقية ، وتقوم منها بهجماتها

على الموانى المحتلة . وكان الأسطول الإسلامى يرتكز إلى قواعد قريبة ، تحميها شعوب موالية ، إن لم تكن مكافحة ضد المحتل الكاثوليكى . فكان فى إستطاعته أن يشن الغارة وأن يعود بسرعة إلى قواعده ، أو أن ينظم العمليات الحربية بطريقة تسمح بهجوم الأهالى برياً على القواعد المحتلة فى نفس الوقت الذى يقوم هو فيه بمهاجمتها من الناحية البحرية(١) .

وعلى أى حال فلقد استمر الاسبانيون فى هجماتهم ووسعوا من نطاقها بعد سنة ١٥٠٨ . وكان من نتيجة هذه الهجمات وقوع الإضطراب داخل المعسكر الوطنى . وحاولت بعض القيادات المغربية مثل بنو زيان فى إقليم تلمسان أن تكافح ضد هجوم الاسبانيين وإحتلالهم لوهران ، ولكنهم فشلوا فى ذلك ، ونتيجة لضعف أمكانياتهم العسكرية والإقتصادية . ونتجت على العكس من ذلك حركات إنفصالية ، ومعارك قيادية للإستيلاء على السلطة منهم ، وهم يحاربون ضد الإسبانيين . ودل ذلك على زيادة المتناقضات الموجودة فى هذه المنطقة ، وبشكل ينبئ بضرورة تغيير البنيان الموجود فيها . وإضطر أمراء بنو زيان إلى محاولة زيادة فرض الضرائب ، ولكنهم فشلوا فى مواجهة صعوبات الموقف الداخلى ، ومواجهة العدو الخارجى فانتهى بهم الأمر إلى عقد صلح مع الأسبانيين سنة ١٥١٢ وإعترفوا فيه بإحتلال الأسبانيين لوهران . وعمل هذا الصلح على القضاء على أحد الأخطار، وهو الخارجى من أمام أمراء بنو زياد ؛ ولكنه أظهرهم أمام الشعب بأنهم يتكاسلون على تحرير البلاد ، ويتفقون مع الأعداء ، وفى وقت حرب دينية معلنة بين الطرفين، ووقت إخراج المسلمين من الأندلس . فأدى ذلك إلى إنفصال هذه القيادة عن قاعدتها ، ومهد بالتالى لإتجاه الرأى العام صوب البحث عن قيادات جديدة .

---

(١) أنظر : الدكتور ، جلال يحيى : السياسة الفرنسية فى الجزائر ١٨٣٠ - ١٩٦٠ ، القاهرة . دار المعرفة، ١٩٦٠ ، ص ص ١٦ - ١٧ .

ولقد قامت قيادات أخرى بمحاولة تدعيم سلطتها بسلطة أمراء مسلمين ، مثل أمراء طرابلس ، الذين حاولوا أن يستعينوا بأمراء فاس ضد الخطر الأسبانى المواجه لهم ؛ ولكن هذا التعاون بين طرابلس وفاس أغضب الحفصين فى تونس ، وأغضب القيادات والإمارات الموجودة فى شرقى الجزائر ؛ فإنقسم المعسكر الوطنى على نفسه ، وأخذت القيادات الموجودة فيه فى إستنزاف قواها الواحدة ضد الأخرى ؛ حتى وإن كان قد بدأ بدعوى تدعيم القوى الوطنية القديمة ؛ نتيجة لظروفها وطبيعة تكوينها . والمهم هو أن ذلك قد هيأ الجو لظهور قيادات جديدة مكافحة ، ومرتبطة بالقاعدة ، وفى وقت إشتد فيه الصراع بين الشرق والغرب ، وأخذت فيه قوة العثمانيين فى الإزدياد ؛ نتيجة لدخولها دمشق سنة ١٥١٦ ، ودخولها قاهرة المعز لدين الله سنة ١٥١٧ .

وما دام الإسبانيون قد هجموا على شمال إفريقية ، وعملوا على تحييده ؛ فعلينا أن نعود إلى زملائهم البرتغاليين لنعرف كيف وصلوا إلى العالم الإسلامى من منطقة أخرى ، من المحيط الهندى .

الفصل الثالث

وصول البرتغاليين إلى المحيط الهندي

الفصل الثالث

وصول البرتغاليين إلى المحيط الهندى

فى الوقت الذى كان فيه الأسبان يقومون بمواصلة ضغطهم على بلاد شمال إفريقية الإسلامية . كانت هناك مجهودات تبذل من جانب كل من أسبانيا والبرتغال، للبحث عن طرق جديدة توصل إلى الهند ، وإلى بلاد الشرق الأقصى ، وتهدف إلى إنتزاع التجارة العالمية من أيدى العرب والمسلمين ، وتحويل مساراتها إلى طرق جديدة . وهذه المحاولات تفرعت إلى محاولة الوصول إلى الهند والشرق الأقصى ، بمواصلة الملاحة صوب الغرب ؛ وما دامت الأرض كروية ، فإنهم سوف يصلون بهذا الطريق إلى أقصى الشرق ؛ وهى المحاولة التى قام بها الأسبان مع كولومب ، وتم بها إكتشاف العالم الجديد ، هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى ، قام البرتغاليون بمحاولتهم للسير جنوباً فى محاذاة الساحل الغربى للقارة الإفريقية ، ثم الإلتفاف حول رأس الرجاء الصالح ، والدخول إلى المحيط الهندى . ولقد وصلوا إلى هناك فى السنوات الأخيرة من القرن الخامس عشر ، ومطلع القرن السادس عشر، وأصبحوا بذلك قوة فى المحيط الهندى ، تهدد العرب والمسلمين بنزع التجارة العالمية من أيديهم ، وهو ما يهم موضوعنا بشكل مباشر .

١ ـ بداية المحاولات للوصول إلى الهند :

تعتبر الكشوفات الجغرافية من بين أهم الأحداث التى أثرت فى تاريخ العالم حتى أن كثير من المؤرخين يتخذونها بداية للتاريخ الحديث ، نظراً لأنها قد أدت إلى إكتشاف العالم الجديد ، القارة الأمريكية ، وجعلت دول القارة الأوربية تحصل على السيادة على البحار ، وعلى جزء كبير من العالم ، وإذا كان هذا التغيير لم يحدث ،

بين التاريخ الوسيط والتاريخ الحديث ، بشكل مفاجئ ، إلاّ أن نتائج ذلك التفاعل الداخلى فى المجتمع الأوروبى ، وفى الإقتصاد الأوروبى ، هو الذى أدى إلى هذه النتيجة ، وأعطى الأوروبيين هذه الثمرة اليانعة ، فى وقت تمكنوا فيه من إستخدام السفن الكبيرة ، ومن إستخدام البارود والمدفعية ، وجعلهم يتفوقون على غيرهم . ويهمنا من ذلك ، وبشكل أساسى ، وصول البرتغاليين إلى المحيط الهندى .

ولقد بدأت هذه العملية ، فى أساسها ، فى عام ١٤١٥ ، حين قام البرتغاليون بعملية غزوهم لميناء سبتة ، على العدوة الإفريقية ، وضموها لدولتهم . وبدأوا بذلك حركة التوسع الأوربى . ولا يمكننا أن نفصل ، بأى شكل من الأشكال ، بين محاولات الأمير هنرى الملاح وبين التاريخ الإقتصادى للبرتغال . ومنذ الإستيلاء على سبتة فى عام ١٤١٥ ، ووفاة هنرى الملاح فى عام ١٤٦٠ ، حصلت البرتغال على تفوق واضح ، وزعامة فى فنون الملاحة ، وعملية الإنشاءات البحرية وفى طرق الإستكشافات والإستعمار . فكان البرتغاليون قد أقاموا فى جزر آزور ، أو الخالدات ، وفى مجموعة جزر ماديرا ، والتى لم يكن الأوروبيين يزورونه كثيراً . وكانوا قد وصلوا بطريقهم ، وفى سفن « الكارافيل » ، التى كانت قد صنعت فى هذا الوقت ، وفى حذاء الساحل الغربى لإفريقية إلى ما يوازى خط العرض الثامن ، شمال خط الإستواء ، أو ربما بعد ذلك بقليل صوب الجنوب : وأخذوا فى المتاجرة مع العناصر المختلفة ، مع بربر ، أفارقة وزنوج ، وتبعهم فى هذه الحركة مجموعات من رحال البحر والصيادين الإسبانيين ، الذين استقروا فى جزر كناريا ، وأخذوا فى العمل فى صيد الأسماك هناك .

وربما كانت عملية تحويل حركة « إعادة الغزو » ، أى طرد المسلمين من أسبانيا والأندلس ، إلى حركة التوسع فى القارة الإفريقية ، موجودة كفكرة ، عند رجال الدولة ، ومنذ القرن الثانى عشر ، فحتى قبل الإستيلاء على أشبيليه ، تدخل الملك فرديناند الثالث فى المغرب الأقصى ؛ وفى عام ١٤٢٨ ، أصبحت تونس

تخضع لحماية كتالونيا ولذلك فإن التوسع الأوربى ، المحدود ، فى إفريقية ، كان موجوداً على الأقل منذ القرن الثالث عشر ، ومع ذلك فإنه يصعب علينا أن نحدد ، وبشكل دقيق ، ذلك الوقت الذى قرر فيه ولى عهد البرتغال وأعوانه رفع أنظارهم إلى عملية توسع أكبر ، وجاءت فكرة الوصول إلى الملك يوحنا الراعى فى إفريقية ، والتحالف معه ، فى الوقت الذى وصلت فيه روايات ماركو بولو إلى أوربا ، عن المناطق التى شاهدها ، وتلك التى سمع عنها ؛ ومن هذا المجموع ظهرت سياسة البرتغال للعثور على طريق بحرى يوصل إلى الشرق . وكانت هناك أهداف كثيرة موجودة عند البرتغاليين ، ومرتبطة بعضها ، وبنسب مختلفة ، فى الأوقات المختلفة، تدفعهم إلى محاولة تنفيذ هذه السياسة ، وكدوافع عند هنرى الملاح . فكانت هناك إمكانية القيام بحروب صليبية جديدة ضد الإسلام ، وهناك أمل فى العثور على حليف مسيحى فى إفريقية ، إعتقدوا مع مرور الزمن أنه ملك أثيوبيا ؛ وكان هناك البحث عن المعلومات الجغرافية ، والرغبة فى إنتزاع تجارة العطارة والتوابل ، علاوة على الأمل فى نشر الأنجيل . وفى بعض الحالات كانت الرغبة فى القيام بحرب صليبية فى بلاد المغاربة تأخذ مكان الصدارة ، وقبل عملية مواصلة الكشوف الجغرافية . ونتيجة لقلة الموارد والإمكانيات الموجودة عند ملوك البرتغال ، كانت أية حملة كبيرة على شمال إفريقية ، ومدة طويلة ، تعنى على الأقل وقف الرحلات البحرية لفترة من الزمن ؛ فإذا أضفنا إلى ذلك أن بعض الملوك الضعفاء كانوا يفضلون التوسع فى المغرب الأقصى ، الأمر الذى جعل البرتغال تنفق الكثير فى سياستها المغربية بدون نتيجة ، لوجدنا أنها كانت عوامل تحاول طمس حقيقة أن وجود قوة بحرية فى شمال غرب إفريقية كان يهدد كل المشروع الخاص بالكشوفات، وإن إخضاع موانى المغرب وثغوره كان أساسياً تقريباً بالنسبة لنجاح مثل هذا المشروع ، وفى الربع الأخير من القرن الخامس عشر ، كان أمر العثور على

طريق بحرى للهند قد ظهر ، وبكل وضوح ، على أنه هدف سياسة البرتغال فيما وراء البحار .

ويصعب علينا كذلك أن نحدد وقتاً معيناً بدأ فيه أمر الإنشغال بالشرق . ولكننا نعرف أن دوم بيدرو ، أخو هنرى الملاح ، قد أنفق أربع سنوات ، فيما بين ١٤٢٤ و ١٤٢٩ ، فى السفر فى الخارج ، وأنه قد حارب ضد العثمانيين ، وأن الدوق ، فى البندقية ، منحه نسخة من كتاب ماركو بولو ، مع نسخة من « خريطة العالم » ؛ الأمر الذى كانت له دلالة كبيرة . وكانت مطالب أوربا للعطارة والتوابل ، مع الرسوم المرتفعة التى كانت دولة المماليك فى مصر والشام تفرضها على هذه السلع فى مرورها عبر أراضيها وموانيها ، تزيد من ضرورة إكتشاف طريق مباشر إلى الشرق .

وكانت قصة الملك يوحنا الراعى ، وقصة العثور على أحد فروع النيل ، الذى يصب فى غرب إفريقية ، موجودة مع مجهودات البرتغال الأولى للوصول إلى الهند . ووصل عدد من قباطين البرتغال ، فى منتصف القرن الخامس عشر حتى غينيا، وسواحلها . وفى وقت وفاة هنرى الملاح ، فى عام ١٤٦٠ ، كانت حملاته قد وصلت حتى سيراليون ؛ وأتم ابن أخيه ، فرديناند ، عملية إستكشاف الرأس الأخضر ، وجزرها ؛ ولكنه توفى فى عام ١٤٧٠ ، أما الملك الفونسو الخامس ، فإنه كان أكثر ميلاً إلى إرسال حملات عسكرية ضد المغرب الأقصى ، وقليل الميل إلى مواصلة حملات الكشوف البحرية ، التى بدت أمامه على أنها لاتوصل إلاّ لبلاد الأفارقة « المتوحشين » . ولكنه لم يهمل الكشوف البحرية بالكامل ، بل عدل من طريقة مواصلتها . فتم تأجير التاج لتجارة غرب إفريقية إلى فرناو جوميز ، أحد كبار تجار لشبونة ، والذى تعهد فى نظير ذلك بأن يستكشف مسافة مائة فرسخ بحرى كل عام ، ولمدة خمسة أعوام ، وإبتداء من سيراليون . وإعتقدوا أنهم سوف يصلون إلى الهند فى هذا المدى ، وطبقاً لمعلوماتهم الجغرافية القديمة . وتمكن قباطين

فرناو جوميز من أن يصلوا إلى خليج غينيا ، ومروا أمام نيجيريا ، ووصلوا حتى الكاميرون . وعلى أى حال فإن هذا العقد ، حين إنتهت مدته ، فى عام ١٤٧٤ ، لم يتجدد ؛ وقام الإبن النشط لألفونسو ، والذى سوف يصبح فيما بعد يوحنا الثانى حين يصل إلى العرش فى عام ١٤٨١ ، بتولى أمر الكشوف الجغرافية بنفسه . وإتخذ إجراءات لحماية حقوق التاج ، وأصدر التشريعات ضد من يتدخل فى تجارة غرب إفريقية . وقام ببناء حصنين فى أرجوين ، وفى الميناء وتم بعد ذلك القيام بحملتين بحريتين بقيادة دييجو كاو ، وصلت إلى الكنغو ، وإلى منطقة أنجولا الحالية؛ وتمت فى عام ١٤٨٧ ، بعد أن وصلت إلى « رأس الصليب » ، فى جنوب غربى إفريقية. وبدا الطريق طويلاً ؛ وفكر يوحنا فى إمكانية عبور القارة الإفريقية براً مستعيناً فى ذلك بالملك يوحنا الراعى ، لتقصير المسافة الموصلة إلى الهند . وربما يكون يوحنا قد فكر أيضاً فى أمر الإقلاع صوب الغرب ، فى ذلك الوقت . وعلى أى حال فإن البرتغال قد رفضت، فى عام ١٤٨٤ إقتراح كولومب القيام بحملة تتجه صوب الغرب ؛ وربما كان ذلك راجع إلى قلة ثقتهم فيه ، أو لكونهم كانوا متأكدين من أن الطريق الفعلى للهند كان هو طريق إفريقية .

وقامت البرتغال ، فى ثمانينات القرن الخامس عشر ، بإرسال بعض المستكشفين ، عبر القارة ، برياً ، التأكد من وجود هذه المملكة المسيحية ، وأرسلتهم إلى أثيوبيا ، لمعرفة طريقة الوصول إلى الهند . وكان أحدهم هو بيدرو كوفيليا ، من الحرس الشخصى للملك يوحنا الثانى ، والذى كان قد قام بعمليات تجسس فى كل من إسبانيا والمغرب الأقصى . ولقد تمكن من الوصول إلى كانانور ، وقاليقوط ، وجوا ، ثم عاد إلى القاهرة ، بعد ما يقرب من أربع سنوات ، وحيث قابل مندوبين آخرين من طرف يوحنا الثانى ، وقدم لهم تقريره . وتم إرسال زميله، الفونسو دى بايفا ، إلى الحبشة ؛ ولكنه توفى على الطريق . فصدرت التعليمات إلى كوفيليا بالسفر من القاهرة إلى هناك . ولقد قام برحلته بنجاح ،

وأقام فى هذه البلاد ، التى قضى فيها بقية حياته ، وحيث قابله أعضاء حملة دوم رودريجو دى ليما ، بعد ثلاثين عاماً . وبيد أنه من المرجح أن أنباء كوفيليا بشأن الهند قد وصلت إلى الملك يوحنا الثانى قبل أن يقلع فاسكو داجاما بحملته .

وفى ذلك الوقت كان بارثلوميو دياز قد بدأ حملته البحرية . وتركت سفنه الثلاث لشبونة فى شهر أغسطس ١٤٨٧ ، ومعه عدد من الزنوج ، كان عليهم أن يسيروا، عبر البر ، مع عينات من العطارة والتوابل والمعادن النفيسة ، ويبحثوا عن الطريق المؤدى إلى بلاد الملك يوحنا الراعى ، والمؤدى إلى الهند . وبعد أن أقلع بحذاء الساحل حتى أبحر بيكينيا، دفعته الرياح إلى داخل البحر ، ولم يعد إلى الشرق إلا بعد أن هدأت ، ولم يجد أى أثر للأرض ، وأقلع شمالاً لكى يجد نفسه فى بحر آخر ، كبير . وكانت هذه أول مرة تصل فيها سفن أوربية إلى مياه الشرق . ورغم رغبة دياز فى الإستمرار فى الرحلة ، فإن رجاله أصروا على ضرورة العودة ، نتيجة لنقص التموين ؛ ومروا فى طريق عودتهم على رأس الرجاء الصالح ، والتى لم يكونوا قد شاهدوها فى الذهاب . ووصل دياز إلى لشبونة عند نهاية عام ١٤٨٨ . وكانت أنباء نجاحه فى السير بحذاء القارة الإفريقية حتى أن الطريق قد أصبح مفتوحاً أمامه حتى الهند ، كافية لكى يصدر يوحنا الثانى أمره بالإعداد لحملة مناسبة ، لتتويج هذا العمل الضخم .

ولقد تأخر إقلاع هذا الأسطول لفترة طويلة ، ولأسباب غير معروفة تماماً . فربما كانت هناك ، فى الوقت الذى أقلع فيه دياز للوصول إلى الهند عن طريق الرأس، محاولة أخرى قامت بها حملة برتغالية أخرى ، بقيادة فرانشيسكو دولمو ، للعثور على طريق بحرى يوصل إلى الهند ، عن طريق عبور المحيط الأطلسى ، وأن هذه المحاولة قد فشلت . وفى أثناء ذلك الوقت ، كان كولومبو قد فشل فى الحصول على موافقة يوحنا الثانى على إعطائه التسهيلات التى كان يحتاجها . فإستدار إلى فرديناند وإيزابلا ، من أجل إقناعهما بنظريته . ورغم أن الأخشاب

كانت قد قطعت من أجل بناء سفن الأسطول اللازم للهند ، وتم تعيين أحد أمراء البحر للإشراف على ذلك ، فإن الحملة لم تكن مستعدة فى شهر مارس ١٤٩٣ ، وظهر كولمبوس فجأة فى لشبونة ؛ ورغم أن يوحنا الثانى أحسن إستقباله ، إلاّ أنه لم يقدر على إخفاء حزنه بشأن أن يكون أول من يصل إلى الهند . وكان فى الوقت الذى يتابع فيه عملية إعداد السفينة نينا ، قد قرر أن يعارض مطالب فرديناند وإيزابلا ، وذلك عن طريق التمسك بمعاهدة الكازوفاس ، والقرار الباباوى الصادر فى عام ١٤٨١ . والذى كان يعطى البرتغال جميع المناطق التى تكتشف إلى الجنوب من جزر كناريا ، وفى غرب إفريقيا .

وبعد سفر كولومب ، بدأت المفاوضات بين إسبانيا وبين البرتغال ، وبدأ الإسبان بحصولهم على تأييد البابا ، بقراره الصادر عام ١٤٩٣ ؛ فأصدر البرتغاليون أوامرهم إعداد الأسطول الذى سوف يقلع عبر المحيط الأطلسى ، بقيادة دوم فانشسكو دى ألمايدا . وأنتهت هذه الحالة فى شهر يونيو ١٤٩٤ ، بعقد معاهدة تورديسيلاس ، والتى قررت رسم ذلك الخط الشهير ، الذى يمر من الشمال إلى الجنوب ، وعلى بعد ثلاثمائة وسبعين فرسخاً بحرياً إلى الغرب من رأس الأخضر . وإحتفظت هذه الإتفاقية للبرتغال بالحق فى إكتشاف البرازيل ، والتى يقال أن يوحنا الثانى كان يعتقد فى وجودها ؛ وذلك فى الوقت الذى سمحت فيه لسفن قشتالة بأن تبحر فى المحيط الأطلسى ، وهى آمنة من الأسطول البرتغالى القوى . وتمت هذه المفاوضات فى عشية رحلة كولومب الثانية ، حين كان يعد أسطولاً قوياً، كان يعتقد فى أنه سوف يؤثر به على حكام اليابان والصين والهند ، وتوفى يوحنا الثانى فى شهر أكتوبر ١٤٩٥ . ولم تعط رحلة كولومب الثانية ما يدل على إقترابه من الهند ، ورغم تأكيده بأن الأراضى التى وصلها كانت قريبة من آسيا ، وعدم إعتقاد الكثيرين فى تأكيداته . وفى ذلك الوقت ، تحركت البرتغال .

٢ ـ حملة فاسكو داجاما :

فى هذه الظروف ، وضع دوم مانويل ، ملك البرتغال الجديد ، مسألة إستمرار الإستكشافات أمام مجلسه ، فى أول سنوات حكمه ، فى شهر ديسمبر ١٤٩٦ ، وكان بعض الأعضاء الذين يعلمون تكلفة حملات المغرب الأقصى ، والرغبة فى نوع من المحافظة على القوة فى وجه تزايد قوة قشتالة ، والتى كانت فى ذلك الوقت قد إتحدت مع أرجوانة ، والذين كانوا غير هادئين نتيجة لكشوفات قشتالة المزعومة عن الوصول إلى جزر قريبة من قارة آسيا ، يميلون إلى التخلى عن هذا المشروع العظيم ، ولكن أعضاء آخرين يؤيدون هذا المشروع ، وكان دوم مانويل يؤيدهم فى هذا الإتجاه . ولذلك فإنه قرر إرسال حملة تقلع إلى الهند ، وتسير على الطريق التقليدى ، وفى أول فرصة ممكنة .

ولما كان أمير البحر الذى عينه الملك يوحنا الثانى قد توفى فإن القيادة أعطيت لإبنه ، فاسكو داجاما ، والذى كانت قيادته ، وصرامته وشجاعته ، أموراً ثابتة .

ولقد كانت حملة فاسكو داجاما ، فى أساسها ، حملة إستكشافية : فكان يقود أسطولاً صغيراً ، عليه ما يقرب من ١١٧٠ رجلاً ؛ وكانت لديه تعليمات بأن يسلم خطابات إعتماد للأمراء الذين يصل إليهم ، وأن يذكر لكل منهم ، إذا ما كان كبير الأهمية ، ومسيحياً ، أن ملك البرتغال كان « أخوه وصديقه » . أنها مرحلة الأخوة والصداقة المسيحية .

ولقد تركت سفن فاسكو داجاما الأربعة لشبونة فى شهر يوليو ١٤٩٧ ، وبعد ثلاثة أشهر من السفر بالبحر ، ودون رؤية الشاطئ ، إقتربوا من الساحل فى مكان قريب من رأس الرجاء الصالح . وإتصلوا فى بداية عام ١٤٩٨ بالمراكز الأولى للحضارة الإسلامية فى شرق إفريقية ، فى موزمبيق ، التى حصلوا منها على أحد

المرشدين . ثم وصلوا إلى ممبسة ، وماليندى ، حيث أحسنوا إستقبال داجاما ، وحيث قابل تجاراً من الهند . وترك الأسطول ماليندى يوم ٢٤ أبريل ، وقام من هناك بعبور بحر العرب إلى ساحل مليار . ورأى سواحل الهند يوم ١٥ مايو ؛ ودخل إلى ميناء قريب من قاليقوط بعد ذلك بيومين .

ورداً على إعلان داجاما عن وصوله إلى الهند ، أرسل زامورين قاليقوط يرحب به ، ونزل داجاما إلى الساحل مع ثلاثة عشر من أعوانه ، لتقديم خطاب الملك مانويل للزامورين ، وإحتفلوا به إحتفالاً ضخماً فى الشوارع ، وقرعوا له الطبول ، وفى القصر شرح داجاما مطالب البرتغال أمام الزامورين ، وعرض عليه صداقة دوم مانويل . وكانت الهدايا التى أخذها لكى يقدمها للزامورين ، من مرجان وسكر وعسل وأقمشة ، لا تليق ؛ ومع ذلك فقد سمحوا لداجاما بالقيام بالمتاجرة .

وفى ذلك الوقت ، كانت الدول الموجودة على ساحل ملبار يحكمها أمراء من الهند ، تحت رئاسة الزامورين ، فى قاليقوط . كان العرب هم الذين يقومون بتجارتهم الخارجية ، مع عدد من المسلمين الموجودين فى الهند . ويبدو أن هؤلاء التجار لم يظهروا ترحيباً بقدوم البرتغاليين ، ولأول مرة هناك ، وكمنافسين لهم ، كما أن كشفا بالضرائب والرسوم الجمركية عرض على البرتغاليين ؛ وتم بعد ذلك الإستيلاء على سلعهم ، مع بعض الرجال ، ثم اطلق سراحهم - وصمم داجاما على السفر ، بعد أن استلم من الزامورين خطاباً يرحب فيه بزيادة التعامل معه فى المستقبل . وظل داجاما فى قاليقوط فترة تزيد على ثلاثة أشهر ، وحاول أن يعقد علاقات وثيقة مع حاكم هذه المدينة ، وأن يحصل من هناك على شحنة من المنتجات المحلية . ولكنه لم يحصل على النجاح الذى كان يأمل فيه . وكان يفتقر إلى السلع التى كان فى وسعه أن يبادل بها ، وتكون مناسبة ؛ وذكر أن معارضة جالية التجار العرب القوية حرمته من أن يحصل على أكثر مما كان قد حصل عليه ؛ وأن العرب

قد ساعدوا حتى على أن يجعلوا علاقات داجاما مشدودة مع الزامورين ، حاكم وأمير قاليقوط .

وأخيراً وصلت سفن داجاما إلى لشبونة من جديد ، يوم ١٠ يوليو ١٤٩٩ ، وبعد غيبة عامين . واستقبلوا داجاما إستقبال المنتصرين . كان قد توج بجهودات قرن من الزمان ، وعاد ومعه عينات من معظم المنسوجات الهندية ، والتى كانت من بين الدوافع الكبرى لحركة التوسع . وكان داجاما قد أثبت صواب هنرى الملاح ويوحنا الثانى . وبطريقة لاتمس التنازلات التى كانت قد تمت لأبناء قشتالة فى معاهدة توردیسلاس ؛ فلا تعجب كثيراً من أن دوم مانويل لم يفقد وقتاً طويلاً فى أن أعطى نفسه ألقاب « سيد الغزوات والملاحة والتجارة مع أثيوبيا وبلاد العرب ، والفرس والهند » .

٣ ـ حملة كابرال :

كان البرتغاليون قد عادوا من الشرق ومعهم إنطباع بأن الهنود ، سكان سواحل ملبار ، كانوا من المسيحيين . وكان هذا الإنطباع خطأ ؛ أو يهدف على تشجيع ملكهم على مواصلة مجهوداته فى هذا الإتجاه .

وفى ظل هذه الأنباء ، إعتقد مانويل الأول ، ملك البرتغال ، أن فى وسعه أن يسعى للحصول على مساعدة الزامورين ضد المسلمين ، وأعد من أجل ذلك حملة ثانية ، وكانت أكبر بكثير من الحملة الأولى : فكانت تشتمل على ثلاثة عشر سفينة تحمل ١٥٠٠ جندى ، وكان قائد هذه الحملة هو « بيدرو الفارز كابرال » ، والذى كان يحمل تعليمات بإنشاء علاقات تجارية ، ووكالة أعمال ـ مركز تجارى ـ فى قاليقوط ، وأن ينزل إلى الشاطئ عدداً من رجال الدين ، من أجل تحسين تعليم الحاكم والأهالى الدين المسيحى ، وبعد أن يقوم بتحميل شحنة العودة ، كان على كابرال أن يشرح موقف البرتغاليين من المسلمين ، وأن ينذرهم بأنه سوف يقوم

بمهاجمة سفن المسلمين فى عرض البحر : وكان عليه أن يقنع الزامورين بطرد العرب من قاليقوط ، لأنه سوف ينصرف فى هذا الشأن فى ضوء واجبه كملك مسيحى ، إذا ما قام بطردهم من بلاده ، ولم يسمح لهم بالعودة إليها أو بالمتاجرة فيها .

ولقد ترك بيدرو الفاريزر كابرال لشبونة فى شهر مارس ١٥٠٠ . وإنفصلت إحدى السفن عن الأسطول عند الرأس الأخضر ؛ أما بقية الأسطول فإنه واصل رحلته فى إتجاه الجنوب الغربى ، حتى وصلت إلى أحد مواقع ساحل البرازيل ، يوم ٢٢ ابريل ١٥٠٠ ، وكان هذا يدل على أن دوم مانويل كان يعرف بوجود بلاد عبر جنوب المحيط الأطلسى ، وأن كابرال كانت لديه تعليمات بالذهاب إلى هناك .

ولقد أرسلوا السفن إلى لشبونة بهذه الأنباء ، بينما استمرت بقية سفن الأسطول فى رحلتها إلى الهند ، وفقدوا أربع سفن ، بكل ما عليها ؛ ولكن بقية الأسطول وصل إلى قاليقوط ، فى شهر سبتمبر من نفس السنة . وكان كابرال قد أحضر هدايا مناسبة للزامورين، ولكن سرعان ما وجد الزامورين لم يكن مسيحياً : ومع هذا الإكتشاف تقوضت آمال البرتغاليين فى أن يحصلوا على معاملة ودية ومميزة خاصة . وحصل كابرال على تصريح بإنشاء مركز تجارى ، ولكنه شعر بأن العرب كانوا يعوقون تجارته ، أو ادعى ذلك ، خاصة وأن تعليماته كانت صريحة فى إستخدام القوة العسكرية ضدهم ، وقام بعملية أسماها « محاولة القضاء على المعارضة» ؛ ولكن الأمر أدى إلى ثورة فى المدينة ، قتل فيها ثمانية وأربعون من البرتغاليين ، وأحرق المركز التجارى البرتغالى ، وكانت عند كابرال وسائل عملية ؛ فقام بإحراق عدد من سفن العرب والمسلمين ، وضرب المدينة بمدفعية أسطوله . إنه إستخدم القوة العسكرية ، القتل والتدمير ، من أجل الارهاب ، والسيطرة على الموارد التجارية ، وبشروط البرتغاليين ، وحتى بالأسعار التى يحددونها . لقد أظهر كابرال نيته ، ووسائل عمله ؛ إنه سلطة حكومية ، وليس تاجراً ؛ فقام بأسر عشر سفن للمسلمين .

ولقد فشل كابرال فشلاً واضحاً فى التعامل مع هذه الدولة ؛ فيتعامل كابرال إذن مع دولة أخرى ، أو ميناء آخر ، وفى ظل روح العدوان التى أظهرها فى قاليقوط. ولقد ذهب كابرال إلى كوشين ، وكانت مدينة منافسة لقاليقوط ، وعلى نفس الساحل ، وإلى الجنوب منها ، والتى كان قد حصل على دعوة سابقة بزيارتها. وتمكن هناك من أن ينشئ مركزاً تجارياً ، ومن أن يحصل على شحنة صغيرة من الجنزبيل والفلفل ، وأقلع فى شهر يناير ١٥٠١ عائداً إلى بلاده ، التى وصلها فى شهر يوليو ، وغطت حمولتها نفقات الحملة .

وفشلت خطط الملك مانويل ؛ نتيجة لأن مجهوداته من أجل الحصول على حليف فى الهند قد أخفقت ، لتأسيسها على إفتراضات خاطئة . وكانت المحاولة الخاصة بالمتاجرة قد أصابت بعض النجاح ، البسيط ، نتيجة لمعارضة العرب ، والذين لم يكونوا مستعدين للتخلى والتنازل عن حالة الرخاء ، التى كانوا يعيشون فيها ، ويتركونها للبرتغاليون . ومنذ عام ١٥٠١ حتى عام ١٥٠٥ ، حاول البرتغاليون جاهدين أن يتمركزوا فى كوشين وكانانور ، رغم معارضة التجار العرب وحلفائهم الهنود فى قاليقوط . فى خلال هذه السنوات كان هناك توسعاً برتغالياً بسيطاً ، فيما هو أبعد من ذلك .

٤ ـ عودة فاسكو داجاما :

وكان قد تقرر ، من قبل ذلك ، بدء العمليات التجارية ، وأن يقلع الأسطول سنوياً من لشبونة فى شهر مارس ، واستتبعت مسألة الصعوبات التى واجهها كابرال قيام مناقشات ، بشأن حكمة الإستمرار فى مشروع الهند ، وكانت الغالبية الآن فى صالحه ، وتقرر أمر إرسال قوات يمكنها أن تحارب المسلمين . وبعد القضاء على المسلمين هناك ، سيضطر الهنود إلى المتاجرة مع البرتغاليون .

وهكذا أقلع داجاما ، فى عام ١٥٠٢ ، ومعه خمسة عشرة سفينة ، ويتبعه أسطول آخر ؛ من خمس سفن . وكان على بعض هذه السفن أن تقوم بأسر سفن المسلمين فيما بين البحر الأحمر والهند ، وأن تحمى المراكز التجارية فى كوشين وفى كانانور ، أما بقية السفن فأنها كانت تمثل الأسطول التجاري العادى .

وفى الطريق توقف داجاما فى كلوة ، وحصل على جزية كبيرة من حاكمها ، دفعها له من الذهب ، وكان أول عمل له حين وصل إلى الهند هو ضرب قاليقوط بالمدفعية ، كعقاب لها على قتل مندوب كابرال ورجاله . وبذلك العمل ، بدأ البرتغاليون فى التدخل فى شئون الهند ، وسوف تكون أعمالهم التجارية بعد ذلك مرتبطة بعملية بناء القلاع ؛ ولتسيير الحملات للدفاع عن حلفائهم ، وبعد التجارة ، ستكون العمليات الحربية ، والمراكز والقواعد ، حول السواحل المطلة على المحيط الهندى . ومن شرق إفريقية ، إلى الهند ، وإلى جاوه وسومطرة ، إنها حرب إقتصادية ؛ بكل معنى الكلمة ، وضد العرب والمسلمين .

وكان إرسال داجاما يهدف الحصول على تعويض عن الخسائر التى وقعت به فى عام ١٥٠٠ ، وعمل داجاما على تدعيم الصداقة مع كوشين ، وزيادة العداوة مع قاليقوط ؛ وما دامت قاليقوط قد أصبحت غير مؤمنة للبرتغاليون ، فقد أصبح من الطبيعى أن يقبلوا الدعوة إلى كوشين ، وأن يحاولوا كسب ود الراجا الموجود فيها . ومالت صداقة البرتغاليين إلى زيادة قوة كوشين ، وزادت بالتالى من عداوة قاليقوط ، وبالتالى أصبحت كوشين تتوقع هجوماً من الزامورين ، بعد إقلاع داجاما عائداً إلى البرتغال . وكان راجا كوشين فى موقف حرج وصعب ؛ بالنسبة لمواجهة مثل هذا الهجوم ، خاصة وأن دولته كانت ضعيفة : فكانت الطريقة الوحيدة أمامه هى أن يطلب معونة البرتغاليين . وكان ختام ذلك أن أصبحت كوشين تعتمد على معونة البرتغاليين : وفيما بين عامى ١٥٠٣ و ١٥٠٥ ، إنهارت وضعيتها وتحولت من دولة صديقة إلى دولة خاضعة .

وهكذا بدأت البرتغال فى الدخول فى نطاق السياسة الوطنية فى الشرق . ودفع أمير ضد أمير آخر ، وتقديم العون ، وجنى الثمار . وفى بداية عام ١٥٠٥ ، أصبحت كوشين تابعة ، وأصبح أمر الدفاع عنها يشغل قادة الأساطيل البرتغالية ، ويمثل عبئاً مالياً على الميزانية البرتغالية . ومع ذلك فقد كان على البرتغاليون أن يقوموا بحماية كوشين ، إذ أنها كانت الموطئ الوحيد لأقدامهم فى الشرق . وعلى العموم ، فإذا كانت رحلة داجاما قد أدت إلى نشوء صعوبات ، فإنها قد أشارت كذلك إلى طريقة إيجاد حلول لها ، ذلك أن ضعف كوشين أعطى داجاما القدرة على أن يحدد الأسعار التى إشترى بها الفلفل منها ، وفى عام ١٥٠٤ ، قام التاج البرتغالى بأخذ خطوة أخرى على هذا الطريق : فحصل قائد الأسطول الذاهب إلى الهند فى تلك السنة على أوامر بمنع كل سفينة من أن تترك ميناء كوشين طوال فترة بقاء الأسطول البرتغالى فى الميناء ، وبالتالى ، أن يطبق نظام الإحتكار .

وكان من الممكن تحويل مسألة تبعية كوشين لكى تصبح مربحة ، وفى نفس الوقت ، لم يكن عداء الزامورين خطيراً ، ولقد أكد داجاما ، فى رحلته الثانية ، تفوق عدد بسيط من السفن البرتغالية ، الجيدة التسلح بالمدفعية ، على عدد كبير من سفن أهالى ملبار ، المسلحة تسليحاً خفيفاً . وقبل ، وبعد كل شئ ، أعطت حملة داجاما الثانية للبرتغاليين أولى حمولاتهم الكبيرة من العطارة والتوابل ، وجعلت من الممكن التفكير فى أنه يمكن للأموال التى يتم الحصول عليها من بيع التوابل فى أوربا، وفى حالى تكرار النجاح ، أن تمول مشروع ضخم للتوسع فى الشرق ، ويقوم به البرتغاليون وحدهم .

٥ ـ القضاء على تجارة المسلمين فى الشرق : ألمايدا والبوكيرك :

وحتى قبل عودة داجاما ، لم يكن التاج البرتغالى قد حصر إنتباهه فى ساحل الملبار وحده ، ففى عامى ١٥٠٢ و ١٥٠٣ ، أرسل الملك مانويل أساطيل صغيرة ، لكى تقوم بدوريات عند مدخل البحر الأحمر ، ومعها أوامر بمهاجمة سفن المسلمين. وقام بعد ذلك ، فى عام ١٥٠٥ ، بإنتهاج سياسة أكثر جسارة ، فقام فى شهر مارس من هذا العام الأخير بإرسال دوم فرانشيسكو دى ألمايدا ، لكى يكون نائباً للملك وممثلاً دائماً له فى الشرق . وكانت لدى ألمايدا تعليمات ثابتة . فأولاً ، كان عليه أن ينشئ القلاع فى كلوة وانجاديفا ، تلك الجزيرة التى تقع أمام الساحل الغربى للهند ، والتى كانت السفن البرتغالية تصل إليها فى العادة من أجل الحصول على الماء على طريقتهم إلى ، أو من ، الشرق . وبعد ذلك ، كان على المايدا أن ينشئ قلاعاً أخرى عند كانانور وكوشين : أما واجبه الثالث فكان يتركز فى الإقلاع إلى مدخل البحر الأحمر ، ويبدأ هناك فى إنشاء حصن فى مكان مناسب « حتى لا تمر توابل بعد ذلك إلى بلاد السلطان (مصر) ويفقد كل الموجودين فى الهند فكرة قدرتهم على أن يتاجروا مع أى شخص غيرنا ، وكذلك بسبب قربها من يوحنا الراعى » . وعند عودته من البحر الأحمر إلى ساحل ملبار ، كان على ألمايدا أن يبدأ فى بناء قلعة عند كولان . مركز تصدير الفلفل ، الذى كان يقع إلى الجنوب من كوشين ؛ وكان البرتغاليون قد زاروه لأول مرة فى عام ١٥٠٣ . وكان على نائب الملك أن يشرف على عملية شحن الفلفل للبرتغال ، وأن يتعامل مع قاليقوط ، ولا يعقد معها الصلح إلاّ إذا وافق راجا كوشين ، ووافق الزاموريين على أن يطرد « مسلمى مكة » (أى العرب) . وكان على ألمايدا ، إذا ماكان ذلك ممكنا ، أن يرسل السفن إلى هرمز ، وإلى السواحل الهندية عند دابل ، وشاول ، وكوجارات : وفى هذه الأماكن ، كان على البرتغاليين أن يقوموا بمهاجمة كل عمليات النقل البحرى للمسلمين : ويمكن لحكام المسلمين فى هذه الأماكن أن

يحصلوا على السلم ، فى حالة موافقتهم على دفع جزية ، وسماحهم للسفن البرتغالية بالدخول فى موانيهم لشراء التموين اللازم لقلاعهم . وأخيراً ، فإن الملك حث نائب الملك على أن يرسل حملات لإستكشاف سيلان ، وبيجو ، وملقة ، وبعض الأماكن الأخرى . ولكى يتمكن ألمايدا من أن ينفذ هذه المشروعات ، تم تزويده بأسطول مكون من إثنتى عشرة سفينة متوسطة ، ويحمل ١٥٠٠ جندى مسلح .

وهذه التعليمات الصادرة إلى ألمايدا كانت تمثل بداية عملية توسع سريع وطموح، إستمرت فى كل قواتها حتى وقت وفاة الملك مانويل ، فى عام ١٥٢١ . وبدأ البرتغاليون ، فى عام ١٥٠٥ ، محاولة للقضاء على جزء كبير من التجارة البحرية للمسلمين فى الشرق : وفى نفس الوقت ، عملوا على إحتكار نقل الفلفل والجنزبيل إلى أوربا ، وكذلك على زيادة قوتهم فى المناطق المختلفة بين شرق إفريقية وبين ملقة . ولم يتمكن ألمايدا من أن ينفذ كل الخطط والمشروعات التى عهدوا بها إليه ، ولكنه نفذ جزءاً كبيراً منها . فتمكن ، فى عام ١٥٠٥ ، من أن ينشئ قلاعاً فى كلوة ، وممبسة ، وأنجاديفا ، وكانانور ، وكوشين : وفى عام ١٥٠٦ قام الأسطول البرتغالى ، الذى كان عليه مهاجمة سفن المسلمين وعملياتها البحرية ، بالخروج عن مساره ، وقام بأول زيارة برتغالية لسيلان : وفى نفس السنة، نزلت بالزامورين هزيمة ساحقة فى البحر ، وتعقب البرتغاليون سفن المسلمين بعيداً عن سواحل ملبار : ونقلوا الحملة ، فى عام ١٥٠٧ ، شمالاً إلى دابل وشاول . وفى عام ١٥٠٦ ، وإجابة لتذكرة من الملك ، الذى كان قلقاً على أمر سبق التهديد الإسبانى الذى كان يقترب من ناحية أمريكا ، أرسل ألمايدا رجالاً إلى ملقة . ولكنهم فشلوا فى الوصول إلى ما وراء ساحل كوروماندل .

ولم يقم نائب الملك بإنشاء حصن عند مدخل البحر الأحمر ، وإن كان هذا الأمر لم يكن كبير الأهمية ؛ فقد قام الملك ، فى عام ١٥٠٦ ، بإرسال أسطول للإستيلاء على القلعة الإسلامية التى كانت على جزيرة سومطرة ، والتى كان قد

إختارها فى ذلك الوقت كموقع لقاعدة بُرتغالية قريبة من البحر الأحمر . وتمت هذه العملية فى عام ١٥٠٧ ، وعادت معظم السفن إلى الهند ؛ ولكن فرقة بحرية صغيرة بقيت هناك من أجل محاصرة مدخل البحر الأحمر . وكان قائدها هو ألفونسو دى ألبوكيرك ، الذى لم ينفذ الأوامر التى كانت قد صدرت إليه ، وذهب إلى هرمز ، عند مدخل الخليج الفارسى ، والتى وافقت على دفع الجزية لملك البرتغال ، فى شهر أكتوبر ١٥٠٧ . وبدأ فى عملية إنشاء إحدى القلاع هناك ؛ ولكنه لم يتمكن من إتمامها نتيجة لمقاومة الأهالى ، ولفرار عدد من الجنود البرتغاليين ، وفى ذلك الوقت، كانت حملات أخرى قد أخذت فى إنشاء قلاع عند سوفاله ، آخر موانى شرق إفريقية جنوباً ، فى عام ١٥٠٥ ، وعند موزمبيق فى عام ١٥٠٧ .

وكان كل هذا يمثل نشاطاً ضخماً ، ومتنوعاً ، ولكن سرعان ما وجد ألمايدا نفسه فى دوامة . ذلك أن هجمات البرتغاليين على المسلمين كانت ، قبل عام ١٥٠٥ ، محددة فى غالب الأحيان على السفن التى كانت تسير بين سواحل ملبار وبين البحر الأحمر ؛ وكان نجاح البرتغاليين فيها يرجع إلى الزيارات المؤقتة والجزئية للأساطيل الزائرة . ومنذ الوقت الذى وصل فيه ألمايدا إلى الهند ، أصبحت الهجمات البرتغالية منتشرة وعامة بشكل أكثر ، وذات فاعلية أكبر . أنها عملية واضحة لتحطيم السفن ، والقوة البحرية ، وكل وسائل نقل موجودة عند العرب والمسلمين، إنها حرب إبادة ، فى المحيط الهندى ، وضد سفن متاجرة ، وبمدفعية ، وكميات نيران قوية .

ولقد أخذت بعض الدول الإسلامية ، فى ذلك الوقت ، فى البدء فى جعل مواقفهما أكثر صرامة مع هؤلاء القادمين الجدد ولفترة من الوقت ، كان هناك حديث عن مجهودات بذلت من جانب الزامورين من أجل عقد تحالف مع مصر وجوجارات ولفترة من الوقت كان هناك إشاعات عن مجئ أسطول مصرى للقضاء على البرتغاليين فى الهند . ومع زيادة النشاطات البرتغالية فيما بين عامى ١٥٠٥ و

١٥٠٧ تم تحقيق أمر كل من التحالف والأسطول . وقرب نهاية عام ١٥٠٧ ، وصل أسطول مملوكى إلى ديو ، فى جوجارات ، بمفاجأة الأسطول البرتغالى عند شاول ، وهزيمتهم له . وكانت هزيمة منكرة ، وكان البرتغاليون قد واجهوا ، فى ذلك الوقت ، صعوبات أخرى ، فكانت هجمات حاكم جاو المسلم قد تسببت جزئياً فى أمر التخلى عن أنجاديفا فى عام ١٥٠٦ . وشهد نفس العام ثورة وإنتفاضة كبيرة ضد البرتغاليين فى سوفالة ، كما حدث إنتفاضة أخرى فى كانانور فى عام ١٥٠٧ . ولكن المسلمين لم يواصلوا مجهوداتهم بعد إنتصارهم فى شاول ؛ ولم يقلعوا جنوباً لمهاجمة كوشين ، فحصل البرتغاليون بذلك على الوقت اللازم للعودة إلى جمع قواهم ؛ وقام نائب الملك ، فى شهر فبراير ١٥٠٩ بهزيمة الأساطيل الإسلامية عند ديو ؛ وأعطت هذه المعركة للبرتغال التفوق البحرى على البحر الغربى .

* * * * * *

وهكذا تمكنت البرتغال من أن تؤسس ثم تنشئ قوتها فى الشرق . وبعد وصولها إلى مياه الهند ، فى جنوب العالم الإسلامى ، أصبح مجموع حركة الشرق يدار ، من جانب البرتغال ، بعدد بسيط من الموانى المحصنة ، والتى كان من الممكن إستخدامها كقواعد عسكرية ، وكمراكز تجارية فى نفس الوقت . وكان أولها هو جاو ، والتى تمكن ألبوكيرك من أن ينتزعها من سلطان بيجابور فى عام ١٥١٠ ، والتى أصبحت الآن ، بدلا من قاليقوط ، هى مركز قيادة العمليات البرتغالية فى الشرق . وبعد ذلك بعامين ، تم الإستيلاء على ملقة ، والتى أصبحت مركزاً متقدماً للتجارة مع جاوة ، وسيام ، وبيجو ؛ وكانت سيطرتها على مضيق الملايو تعطى دولة البرتغال السيطرة منها على التجارة مع الشرق الأقصى ، ولكن السيطرة الكاملة على الطرق البحرية فى المحيط الهندى كانت غير كاملة ، مادامت محاولة الإستيلاء على عدن قد فشلت ، وكان الإستيلاء على هرمز ، فى عام ١٥١٥ ، قد

أعطى البرتغاليين مفتاح الخليج الفارسى . وتم وضع نظام دقيق وفعال لجميع حركات النقل بالسفن ، سواء إلى الشرق أو إلى الغرب من الهند ؛ وأدى ذلك إلى سيطرة البرتغاليين على كل التجارة المنقولة على هذا المحيط .

وفى هذا الوقت أصبحت البرتغال واحدة من أكبر الدول المتاجرة فى أوربا ؛ وزادت الثروة بشكل واضح فى لشبونة ؛ وأصبح دوم مانويل ملكاً مطلقاً ؛ وتوالى قدوم المغامرين إلى لشبونة ؛ للإثراء من عملية إستغلال الشرق .

وكان وصول البرتغاليين إلى مياه الهند خطراً يهدد العالم الإسلامى فى تجارته ووزنه من الجنوب ؛ بعد خطر هجوم الإسبان على غرناطة فى أقصى الغرب وإستيلائهم عليها ، وقيامهم بالهجوم على بقية بلاد شمال إفريقية . وكان الموقف خطراً كذلك فى الشرق الأدنى الإسلامى ، بين الصفويين ، والعثمانيين ، وسلطنة المماليك . أنها الأخطار من كل جانب ؛ والعالم الإسلامى ضعيف ومتفكك ومتناحر ، فى السنوات الأولى من القرن السادس عشر ، إنه يحتاج إلى قيادة توحده، وإلى طريقة عمل جديدة يسير عليها .

الفصل الرابع

العثمانيون قوة إفريقية

الفصل الرابع
العثمانيون قوة إفريقية

كان وصول البرتغاليين إلى مياه المحيط الهندى ، ملتفين حول سواحل القـارة الإفريقية ، بهدف إنتزاع تجارة الشرق الأقصى من أيدى سكان الشرق الأوسـط ، أى من أيـدى العـرب والمسـلمين ، سواء فـى سلطنة المماليك ، التى كـانت تمد سلطانها على كل مـن مصـر والشام ، والحجـاز واليمـن ؛ أو فـى أيـدى الفـرس ، والذين كانت التجارة تنتقل فى بلادهم ، وعبر الطرق البرية إلى أوربا . وكان هـذا التحول يمثل خطراً داهماً على العالم الإسلامى فى وقت سادت فيه الخلافـات بـين القوى الإسلامية المختلفة . وإحتاج الأمـر إلى قيـادة موحـدة ، يمكنهـا أن تـنزل إلى الميدان ، وتوحد مجموع القوى الإسـلامية حتـى تتمكـن بـه مـن مواجهـة الأخطـار الجديدة . وكانت هذه القوة هى الدولة العثمانية ، والتـى ستعمل على فتـح مصـر نفسها ، كما ستعمل ، ولو بطريق غير مباشر ، مع الجزائر فى المغرب العربى . كما أن الدولة العثمانية سوف تضطر ، وأمام أخطار البرتغاليين فى المحيط الهندى ، إلى أن تؤكد سيطرتها على اليمن ، وتمد يـد المسـاعدة إلى أبنـاء الصومـال . ومـن هـذه المواقع الثلاث : مصر ، الجزائر ، والصومال ، ستصبح الدولة العثمانية قوة إفريقية ، فى نفس الوقت الذى أصبحت فيه هذه الدولة هى دولة الخلافة الإسلامية .

١ ـ دخول العثمانيين مصر :

لقد كان وصول البرتغاليين إلى مياه المحيط الهندى ، وسيطرتهم على التجارة العالمية هناك حرباً معلنة على مصالح مصر ، ومصالح أبناء الشرق الأدنـى العربـى . كما كان كارثة على العرب ومراكزهم ومدنهم وسفنهم وتجارتهم فى كل مكان ،

ويروى لنا التاريخ أن البرتغاليين قد قاموا بإحراق مدن وموانى العرب على طول ساحل إفريقية الشرقى ، ومن موزمبيق حتى ساحل البنادر وخليج عدن . وأحرقوا وأغرقوا سفن العرب فى كل مكان . ومنعوا تجارة الشرق الأقصى من الوصول إلى مصر والشام(١) .

ولقد كان هجوماً عنيفاً على سلطنة المماليك ، وفى ميدان خلفى ، لم تكن هذه الدولة تتوقع هجوم الأعداء منه . ولقد حاولت مصر ، رغم المفاجأة ؛ ورغم قلة إمكانياتها ، أن تدفع هذا الهجوم ؛ وحاولت أن تتحالف مع البندقية ، وأن ترسل السفن إلى البحر الأحمر ، والقوات العسكرية إلى اليمن ، لكى تمنع إستيلاء البرتغاليين على عدن ، أو دخولهم فى البحر الأحمر ، وتهديدهم لموانى الحجاز والموانى المصرية . ولقد بذل السلطان الغورى كل ما فى وسعه ؛ ولكن القوات المصرية ضلت الطريق إلى اليمن ، وإنشغلت بمشكلات القبائل وخصومتها ؛ وإنهزم الأسطول المصرى أمام الأسطول البرتغالى فى مياه الهند ، فى موقعة ديو البحرية ١٥٠٨ . وتم بذلك للبرتغاليين السيطرة على مياه الهند ، فى الوقت الذى ضعفت فيه إمكانيات مصر العسكرية ، وقل ورود التجار إليها ، وحرمت من مورد أساسى من موارد رزقها(٢) .

ولقد بدأ منذ ذلك الوقت عامل الفقر يخيم على مصر ، وعلى كل منطقة الشرق الأدنى ، وأثر ذلك على مستوى معيشة الأهالى ، وأدى إلى فقرهم ، وإنصرافهم عن العلوم والفنون إلى البحث عن قوت يومهم ، وإلى كدحهم

---

(١) أنظر : د. جلال يحيى : المجمل فى تاريخ مصر الحديثة . الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، ١٩٨٣ ، ص ٥٤ .

(٢) أنظر : د. جلال يحيى : العلاقات المصرية الصومالية . القاهرة ، لجنة الدراسات الإفريقية ١٩٦٠ ، ص ص ١٥ - ١٦ .

وشقائهم . لقد تغيرت الظروف العامة فى المنطقة ، ومن القناعة تحول الفلاح المصرى صوب الإستسلام ، وربما كان ذلك راجعاً إلى العجز أو إلى الجهل بما كان قد وصل إليه . ولكنه إستمر فى فقره وجهله وعجزه عن مواجهة الأمراض والأوبئة. وإنقطعت صلته بالعالم ، وبدأ رحلة طويلة على طريق التخلف والخضوع للتحكم . وكانت هذه الهزائم العسكرية تؤدى إلى ضرورة ظهور قيادة جديدة فى المنطقة ، وهى قيادة الأتراك العثمانيين . وكان إمتداد هذه السلطة إلى مصر تزيد من سوء أحوال الفلاح المصرى ، ومن بؤسه وشقائه ؛ رغم أنها جاءت إلى المنطقة للدفاع عنها ضد الأعداء الجدد ، ولتوحيد كلمة وجبهة المسلمين .

وكانت قوة الأتراك العثمانيين قد نمت وإتسعت فى كل من آسيا الصغرى والبلقان فى نفس الوقت . ووصلت دولتهم إلى السيطرة على المضايق ، والإستيلاء على القسطنطينية عام ١٤٥٣ وحولتها إلى إسلامبول أو إستانبول ، فى عصر محمد الفاتح .

وجدت القوة العثمانية أن دولة فارس تنافسها فى زعامة العالم العربى ، والذى كان يحتل المنطقة السهلة الموجودة فى الشرق الأدنى فقام العثمانيون بمحاربة دولة فارس ، لإبعادها عن المنطقة ، ثم إستعدوا لفرض حكمهم عليها .

ولقد اعتبر العثمانيون أن واجبهم الأول يتلخص فى الدفاع عن الأقاليم الإسلامية ضد الأخطار والهجمات الخارجية . واعتقدوا أنهم اقدر من السلطان الغورى ، ومن دولة المماليك على الدفاع عن المنطقة ، وتوحيدها فى صف واحد قوى ضد أى إعتداء أجنبى . وإستخدم العثمانيين السيف وسيلة لتوحيد الأقاليم العربية مع أقاليمهم فى دولة واحدة ، ومعنى ذلك أن المسألة قد وصلت إلى مرحلة معركة معلنة حول قيادة المنطقة ووحدتها .

ولقد سار السلطان سليم على رأس قواته وجيوشه صوب سوريا ، التى كانت متحدة مع مصر تحت حكم المماليك ، بدعوى وجود تحالف بين الغورى ، سلطان مصر المملوكى ، وبين شاه الفرس . وبدأت الحملة ، وكان ذلك يرجع من ناحية إلى قوة مدفعية الأتراك ، ونقص هذه السلاح عند قوات المماليك ؛ كما كان يرجع أيضاً إلى الإنقسامات والخلافات والتفكك الموجود فى ذلك الوقت بين قيادات المماليك(١) .

ولقد إنتصر العثمانيون فى معركة مرج دابق ، واستولوا على حلب وحماة ودمشق والقدس ، ثم وصلوا إلى مصر ، وإنتصروا على المماليك فى موقعة الريدانية عام ١٥١٧ .

ولقد تمكن العثمانيون من مصر ، وتخلص السلطان سليم من طومان باى ، آخر سلاطين المماليك ، بعد أن كان السلطان الغورى قد مات فى موقعة مرج دابق فى الشام ، ولقد أصبحت مصر منذ ذلك الوقت جزءاً من أملاك الدولة العثمانية ، وخضعت لها ، وللنظم التى وضعتها لها . وبذلك أصبحت الدولة العثمانية قوة إفريقية .

وفى القاهرة ، إستلم السلطان سليم مفاتيح الكعبة من شريف مكة ، الذى قدمها طوعاً للسلطان سليم ، الذى تسمى بعد ذلك بخادم الحرمين ، وخطبت له مساجد القاهرة على أنه « السلطان بن السلطان ، ملك البرين والبحرين ، وكاسر الجيشين وسلطان العراقين ، وخادم الحرمين الشريفين ، الملك المظفر سليم شاه .... »

---

(١) أنظر : د. جلال يحيى : العالم العربى الحديث . الإسكندرية ، دار المعارف ، ١٩٨٢ . جـ ١ (المدخل) .

وكقوة إفريقية ، ورثت سلطنة المماليك ، أصبح على السلطنة العثمانية أن تقوم بأعباء هذه السلطنة سواء فى البحر ، والذى تشرف عليه الحجاز واليمن ، ويوصل إلى المحيط الهندى ؛ أو فى البحر المتوسط ، وحتى إمتداد بلاد المسلمين إلى مضيق جبل طارق . وكانت مسئولية الدولة العثمانية الجديدة ، كقوة إفريقية تتلخص فى مواجهة الخطر البرتغالى المحدق بالبحر الأحمر والمحيط الهندى من ناحية ، وكذلك مواجهة الخطر الأسبانى ، والذى كان قد امتد فى البحر المتوسط شرقاً ، حتى تمكن من طرابلس فى عام ١٥١٠ . وكان الخطر القريب والقوى هو خطر أسبانيا فى البحر المتوسط . ولذلك ، فإن الدولة العثمانية ستعمل على مواجهته ، وبشكل حاسم ، قبل أن تبدأ فى مواجهة الخطر البرتغالى الذى يأتى من المحيط الهندى .

٢ ـ خير الدين باشا فى الجزائر :

فى الوقت الذى زادت فيه أخطار هجمات الإسبانيين على الثغور والموانى الإسلامية فى البحر المتوسط ، من الغرب صوب الشرق ، ظهرت فيه قوة من رجال الجهاد البحرى الإسلامى ، وإتجهت فى نفس البحر المتوسط من الشرق صوب الغرب ، طلاقات الأسبان ، ووقع الخطر عن البلاد الإسلامية ، ونجدة أهلها . وكان من بينهم بابا عروج ، وأخيه خير الدين بربروسا ، وسيسجل لهما التاريخ صفحتى جهاد مضيئة ، لما قام به من أعمال وجهاد ونجدات . وكان الميدان مليئاً بأفراد وجماعات أخرى ، مجاهدة كذلك ، وإن كان التاريخ قد عجز ، فى ظروف هذه الأوقات ، عن أن يحفظ لنا أسماءهم .

وكان عروج وأخاه قد نشأ فى ظل مناخ إسلامى ، ومجاهد وبسيط ؛ عميقاً فى إيمانه ، قوياً فى جهاده . ولقد عمل فى البحر ، فى الجهاد البحرى ، فى وقت شجعت فيه الدولة العثمانية هذه الحركة ، وساعدت أصحابها على بناء السفن ،

وعلى تجهيزها . ولقد عمل عروج فى البحرية الإسلامية ، وفى الجهاد البحرى ؛ وحصل بذلك على خبرة ، وعلى ثقة . وإذا كانت علاقته بالدولة العثمانية ، من الناحية الرسمية ، كضابط بحرى فى قواتها ، غير واضحة ، إلاّ أنه من الثابت أن عروج قد حصل على ثقة الدولة العثمانية ، وأنها قد منحته سفينتين ، جهزتهما له، للقيام بأعمال الجهاد البحرى فى البحر المتوسط . فهو يعتبر طليعة العثمانيين ، والقوات العثمانية ، فى العمليات التى قام بها ، وفى بلاد المغرب الإسلامى .

ولقد زادت قوة عروج ، وأعداد السفن التى يقودها ، كما زادت سلطته على السواحل المغربية فى كل من تونس والجزائر . وقام بعمليات حربية ضد الأسبانيين فى بجاية ، وفى مدينة الجزائر .

وكانت غزواته بحرية وبرية كذلك . ولقد حاول نجدة مدينة تلمسان ، ضد الإسبانيين الذين كانوا قد تمركزوا فى كل من وهران والمرسى الكبير ، وأخذوا يمدون سلطتهم صوب الداخل ، مستندين فى ذلك إلى بعض القيادات المحلية . وفى معركة حامية ، قرب الوادى المالح ، أستشهد عروج مع مجموعة من المجاهدين فى عام ١٥١٨ ؛ ووقع عبء قيادة الجهاد فى بلاد المغرب العربى ، على كاهل أخيه خير الدين برباروسا .

ولقد كانت بلاد المغرب العربى تعانى من الإنقسام ، وتضارب المصالح بين الأمراء وذوى النفوذ المحليين ، مما زاد الأمر صعوبة أمام خير الدين . وجد هذا القائد أن طريق العمل المنطقى أمامه يتلخص فى شيئين : الأول هو المحافظة على مدينة الجزائر سليمة ، وكقاعدة ومركز لهذا الإتحاد المجاهد ، أى الثورى الإسلامى؛ والثانى هو الإنضمام والإتحاد مع تلك القوة الإسلامية الضخمة ، التى كانت هى الدولة العثمانية ، والتى كانت فى ذلك قد تولت قيادة قلب العالم الإسلامى ، بفتحها الشام ، ومصر ، وسيطرتها على الحجاز واليمن .

ولكن الأعداء كانوا يزحفون صوب قاعدته من كل مكان . كما كان الحفصيون والزيانيون يحصلون على معونة من أسبانيا . وهكذا كان من حق رجال الجهاد الإسلامى فى الجزائر أن يوحدوا عملياتهم مع عمليات الدولة العثمانية فى جهادها ، ويتحدوا معها ، ويصبحوا طليعة لقواتها المجاهدة فى الحوض الغربى للبحر المتوسط . وكان هذا الإتجاه يضمن لخير الدين المدد والعون ، ويعمل على رجحان كفة المجاهدين على كفة مهادنى الأسبان ، وعملائهم . ووضح الأمر : إنه إستمرار للمعركة الأساسية ، والتى بدأها العثمانيون فى قلب العالم الإسلامى ، ومنطقة الشرق الأدنى ، البلاد الإسلامية ، فى وجه الضغط الخارجى ، أو أعوانه وعملائه ، وأصحاب المصالح والمتقاعدين(١) .

ووافق علماء الجزائر وشيوخها على هذا الإتجاه . وكتبوا إلى السلطان العثمانى ، سليم ، فى عام ١٥١٨ ، معبرين عن طاعتهم له ؛ وبأن الخطبة ستكون باسمه ، والدعاء له ، وضرب العملة بإسمه . وكتبوا كتابا حمله وفد من الجزائريين إلى السلطان العثمانى ، الذى رحب بهذا الوفد ، ورحب على الإتحاد بين المجاهدين . وعند عودة الوفد ، أعطى السلطان العثمانى لأهل الجزائر سفناً ، بعد موافقته على ما اقترحوه ، وأمر السلطان العثمانى بمنح خير الدين لقب بكلر بك ، أو بايلر باى : أى بك بكوات ، أو أمير أمراء أفريقية . وأرسل له سلاحاً وذخيرة ، وزوده بالمدفعية . كما أرسل إليه ألفى جندى من جنود الانكشارية ؛ وسمح له بتجنيد ما يقرب من أربعة آلاف مجاهد ومتطوع من الأناضول ، يحصلون على نفس حقوق وإمتيازات قوات الدولة العثمانية .

---

(١) أنظر : د. جلال يحيى : العالم الإسلامى الحديث والمعاصر . الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، ١٩٨٣ ، ص ص ٣٠٨ - ٣١٠ .

ويعتبر هذا التاريخ ، أى عام ١٥١٨ ، وبداية إقليم إنضمام المغرب الأوسط إلى الدولة العثمانية ، أو إتحاده مع هذه الدولة . وإذا كان العثمانيون قد دخلوا منطقة الشرق الأدنى ، فى سوريا ومصر ، بحد السيف ، فإن أبناء الجزائر جاءوا من أنفسهم بطلب الإنضمام إلى هذه القوة الإسلامية ، والعمل تحت قيادتها ، وسوف يمثلون طليعة العالم الإسلامى فى جهاده فى الوطن الغربى للبحر المتوسط ، وفى بلاد المغرب العربى . وأصبح على خير الدين أن يواجه المشكلات الداخلية والخارجية ، فى الوقت الذى كان عليه أن يدعم فيه عملية الإتحاد مع الدولة الإسلامية الموجودة فى الشرق الأدنى .

ووصلت القوات العثمانية إلى مدينة الجزائر ، ومعها بعض السفن ، والمدافع والإمداد . وبدلا من علم الشهيد باب عروج ، ذا الألوان الثلاث : الأخضر والأحمر والأصفر ، تم رفع العلم العثمانى ، الأحمر ذا النجوم الثلاث ، فى ذلك الوقت . لقد أصبحت مدينة الجزائر أرضاً عثمانية ، وأصبحت قواتها وقياداتها قوات مسلحة برية وبحرية عثمانية . إنها وحدة الجهاد .

وهكذا أصبحت الدولة العثمانية ، ومرة ثانية ، قوة أفريقية . وسرعان ما ظهرت فاعلية هذه القوة ، وبخاصة امام إسبانيا . فقد جاءت حملة إسبانية ، تبلغ خمسة آلاف جندى ، يحملها أسطول من أربعين سفينة ، إلى ميناء الجزائر ، فى صيف عام ١٥١٩ ، ونزلت على الضفة اليسرى لوادى الحراش ، بقيادة ديجودى منكاد ، نائب ملك صقلية ؛ وأرسلت فرقة منها إلى غربى المدينة ؛ وإنتظرت وصول أبى حمو مع رجاله من تلمسان ، بالطريق البرى ، كقوات مساعدة لهم . ولكن قوات خير الدين خرجت ، وفاجأت الأسبان ، وإحتلت مراكزهم واستولت على ذخائرهم وأسلحتهم ، ودفعت جنودهم صوب البحر ، مرغمين على العودة إلى سفنهم ، وفى ذلك الوقت ، من يوم ١٨ أغسطس ، هبت عاصفة شديدة على

البحر ، قذفت بسفن الإسبانيين على الساحل ، فحطمته وأدفعتها غنيمة في أيدى المجاهدين .

لقد امتد توحيد العثمانيين لقلب العالم الإسلامى فى الشام ومصر ، والحجاز واليمن ، إلى الجزائر . وسيؤثر ذلك على بقية أنحاء شمال أفريقية ، وعلى بلاد العالم الإسلامى فى صراعه ضد حركتى الغزو الأجنبى والمسيحى : الأسبانى من البحر المتوسط ، والبرتغالى من المحيط الهندى .

وعلينا أن نعود بعد ذلك إلى الجبهة الجنوبية ، جبهة بحر العرب والمحيط الهندى، والبرتغاليين الموجودين هناك .

٣ ـ البرتغاليون والمحيد الهندى :

إذا كان السلطان سليم قد وضع أسس الإستراتيجية العثمانية فى مواجهة حركة الغزو المسيحى لبلاد العالم الإسلامى ، والذى شاركت فيه كل من أسبانيا فى البحر المتوسط ، والبرتغال بإلتفافها حول القارة الإفريقية ووصولها إلى المحيط الهندى ، وتهديدها لمداخل البحر الأحمر والخليج الفارسى ، فإن ابنه ، السلطان سليمان ، قد ورث عنه هذه الإستراتيجية ، مع ضرورة السير عليها ، وتطبيقها بنجاح فى وجه الأعداء ، فى نفس الوقت الذى كان عليه أن يعالج فيه مشكلات الأقاليم التى كانت قد انضمت أو خضعت للدولة العثمانية . ولقد ورث السلطان سليمان ، ومنذ اليوم الأول لتوليه السلطة مشكلة التجارة العالمية بين الشرق والغرب ، ومشكلات تجارة العطارة والتوابل ، ووصول البرتغاليين إلى مياه الهند .

ورغم إنشغال الدولة العثمانية ، ولعدة سنوات ، بشئون البلقان ، إلاّ أنها قد إضطرت إلى عدم تناسى خطر البرتغاليين فى المحيط الهندى . ولقد قام الصدر الأعظم ، ابراهيم باشا ، وفى أثناء زيارته القاهرة ، بإعادة تنظيم الإدارة البحرية فى السويس ، حتى أن الأسطول المملوكى القديم تمكن فى عام ١٥٢٥ من أن يقلع من

جديد ، ومن أن يحصل من اليمن على ما هو أكثر من الخضوع الاسمى للسلطان العثمانى ، ولكن درجة النجاح لم تكن كبيرة ، ولم يقرر السلطان العثمانى أمر القيام بمجهود مضاد قوى إلا بعد عملية غزو العراق ؛ وهو الأمر الذى أظهر أن الحرب بين العثمانيين والبرتغاليين ؛ فى الخليج الفارسى ؛ سوف تضاف سريعاً إلى ذلك الصدام الموجود بينهما فى البحر الأحمر . وسيكون مجهود العثمانيين متكاملاً فى هذين القطاعين : قطاع الخليج الفارسى ؛ وقطاع البحر الأحمر وخليج عدن .

٤ ـ الفتح العثمانى لليمن :

وكان السلطان سليمان قد أصبح ، مع قواته ، أمل المسلمين فى كل مكان . وحين قام البرتغاليون ، فى عام ١٥٣٧ ، ببناء قلعة فى ديو ، وهى تابعة لبهادور شاه سلطان كوجارات ، إحدى الإمارات الإسلامية على الساحل الغربى للهند ، أرسل بهادور شاه يستنجد بالسلطان سليمان ، ويطلب إليه التدخل لإنقاذ المسلمين، وعلم البرتغاليون بذلك ، فرتبوا أمر قتل بهادور شاه . وكان البرتغاليون ، فى نفس الوقت ، يقومون بالإتصال بالفرس ، أعداء الدولة العثمانية ، ويمدونهم بالمعدات الحربية ، ويمدونهم بفنيين لصناعة الأسلحة ، وطرق إستخدامها . فقرر السلطان سليمان أن يتدخل . ولكن سلطته فى العراق لم تكن قدوصلت بعد إلى البصرة ، وإلى مياه الخليج الفارسى[1] ، وبشكل يسمح له بالعمل من قاعدة قوية يمكنه الإعتماد عليها . ولذلك فإن الدولة العثمانية سوف تعمل من السويس فى مصر . ورغم طول المسافة بين السويس ، بحراً ، وبين الخليج الفارسى ، فإن العمل من قاعدة السويس كان يسمح للدولة العثمانية بتدعيم سلطتها وسيطرتها على البحر الأحمر ، والبلاد المطلة عليه ، خاصة وأن خطر إستناد البرتغاليين فى البحر الأحمر إلى قوة الحبشة المسيحية ، والعمل سوياً ، كان قد بدأ فى

---

(١) ستصل إلى هناك فى عام ١٥٤٦ .

الظهور فى ذلك الوقت .

ولقد صدرت الأوامر إلى باشا مصر ، سليمان باشا الخادم ، لكى يقوم بإنشاء أسطول جديد فى السويس ، الأمر الذى بدأ منذ عام ١٥٣٧ . ولقد استخدم الباشا فى هذه العملية بعض البحارة البنادقة ، والذين كانوا فى ذلك الوقت فى الإسكندرية . وتمت هذه العملية فى ربيع العام التالى .

وكان سليمان باشا الخادم متقدماً فى السن ، وليست له خبرة كبيرة فى القيادة البحرية . وكان عليه أن يحارب البرتغاليين فى مياه الهند ، وكذلك تدعيم السيطرة العثمانية على سواحل البحر الأحمر ، والإتصال برؤساء وشيوخ العرب على السواحل اليمنية وعدن والشحر ، للدخول فى طاعة الدولة العثمانية . وتركت الحملة ميناء السويس فى أواخر شهر يونيو ١٥٣٨ ؛ وبعد أن رست فى ميناء جدة، واصلت سفرها حتى جزيرة قمران ، ثم خرجت من البحر الأحمر ، ووصلت إلى عدن فى ٣ أغسطس ١٥٣٨ . وتم تعيين أحد الضباط العثمانيين حاكما على عدن، وتركت معه حامية عثمانية .

وقام الأسطول فى شهر سبتمبر بالإقلاع عبر البحر إلى الهند ، وإلتقى بقوات كوجارت فى محاولة للإستيلاء على القلعة التى كان نو نبو دى كونها قد بناها فى ديو . وإستمرت عملية الحصار مدة شهرين ؛ وكان سليمان باشا فى مواقع بعيدة الغاية عن قاعدة عملياته ، ولم يكن فى وسعه الإستمرار فى عملية الحصار أكثر من ذلك ، خاصة وأن البرتغاليين فى ديو كان مستمرين فى تصميمهم علا المقاومة . فإضطر سليمان باشا إلى أن يتخلى عن عملية الحصار ، فى ٦ نوفمبر ، عاد إلى اليمن ، حيث عمل على تدعيم سلطة الدولة العثمانية هناك .

ووصل الأسطول العثمانى إلى ميناء الشحر ، التى إعترف أميرها بالسيادة للدولة العثمانية ، وتعهد بدفع جزية سنوية ، وبعد عدن واصل أسطول سليمان

باشا الخادم تقدمه صوب مخا ، حيث أنزل بعض القوات التى سادت منها صوب زبيد ، مقر القوات المملوكية التى ظلت موجودة هناك ورغم إعتراف هذه القوات بالسيادة العثمانية ، فإن سليمان باشا تخلص من قائدها المملوكى ، وعين أحد الضباط العثمانيين حاكما على زبيد ، وعلى المنطقة التى كان المماليك يحكمونها فى زبيد .

وبقيت الآن ، فى مواجهة العثمانيين فى اليمن ، قوات إمام الزيديين ، ولقد حاولت الحملة العثمانية أن تستولى على تعز وما يتبعها ، تمهيداً لربط منطقة جنوب اليمن ، وقاعدتها عدن ، ببقية المنطقة الشمالية ، والتى بدأت من زبيد . ولكن إمام الزيديين رفض الخضوع ولاقت الحملة صعوبات ضخمة فى جبال اليمن ، وفشلت فى إخضاع مناطق الزيديين ، وهكذا إقتصر نجاح الحملة على إخضاع سواحل اليمن ، من الشحر وعدن فى الجنوب ، إلى منطقة زبيد وتهامة ، وحتى جيزان فى الشمال ، وخضعت هذه المنطقة للسلطة العثمانية الفعلية . وعادت حملة سليمان باشا الخادم إلى مصر ، وقد أتمت جزءاً من مهمتها ، وتركت لغيرها أمر مواصلة عملية إتمام الفتح العثمانى لليمن .

وعند نهاية عام ١٥٣٨ ، كان البرتغاليون لا يزالون يشرفون على طرق التجارة المؤدية إلى بلاد العرب والمناطق المجاورة . وكانت النتائج الرئيسية لعملية حصارهم قاسية ، وإلى درجة ان تجار البندقية أصبحوا لا يجدون تقريباً أى توابل أو مواد عطارة تباع لهم فى أسواق شرق البحر المتوسط . ولقد إضطر تجار جمهورية البندقية فى بعض الأحيان إلى شراء بعض شحنات من الفلفل والمنتجات الشرقية الأخرى من لشبونة ، ومع ذلك ، فإن التجارة القديمة ، رغم إضطرابها وقلة حجمها إلى درجة بعيدة ، قد إستمرت رغم كل المعوقات . وكان البرتغاليون قد تمكنوا من تقليل حجم المصالح الإقتصادية للمسلمين إلى درجة بعيدة ، بعد أن كانت مدعمة على سواحل ملابار وكوجارات . ورغم أنه كان فى وسع أساطيلهم

أن تدخل إلى البحر الأحمر ، إلاّ أنها فشلت فى السيطرة على مياه هذا البحر ، وعلى سواحله . وكانت معرفته لأن تواجهها عملية تحدى قوية ، لسيطرتها على الخليج الفارسى

ولكن الصراع قد استمر بينهم وبين القوى الإسلامية ، عند المخرج الثانى للمحيط الهندى ، والذى يوصل إلى خليج عدن والمدخل الجنوبى للبحر الأحمر ، وأخذ هناك أبعاداً ضخمة ، كما أخذ شكل الحرب الصليبية من جانب ، والجهاد الإسلامى فى سبيل الله من الجانب الآخر .

٥ ـ الحرب فى القرن الإفريقى :

ورغم وصول القوات الإسلامية إلى المداخل الجنوبية للبحر الأحمر ، وتمركزها على سواحل اليمن ، ووصول وحداتها البحرية إلى السواحل الغربية للهند ، فإن البرتغاليين قد واصلوا سلسلة إعتداءاتهم على الأقاليم الشرقية والإسلامية وكانت سياستهم تتلخص فى إقامة القواعد العسكرية على طول السواحل الإفريقية ، فى المحيط الأطلسى جنوباً ، ثم المحيط الهندى شمالاً ، بعد الإلتفاف حول رأس الرجاء الصالح . ولقد هدفوا إلى إتخاذ هذه القواعد نقط إرتكاز بحرية تسمح لسفنهم بالتمون بالماء والزاد ، كما تسمح لهم بالسيطرة على طريق المواصلات العالمى الجديد وإتخذوا هذه القواعد فى نفس الوقت مراكز تجارية يعملون فيها على شراء المواد الأولية الإفريقية ، ويبيعون فيها بعض الحلى الرخيصة والخرز ، وكانت هذه القواعد ، قبل كل شئ ، مراكز هامة لتجارة الرقيق ، الذين أخذوا فى صيده من المناطق القريبة ؛ ثم أخذوا فى إعداد الحملات العسكرية ، لكى يتوغلوا بها ، أو أعوانهم ، صوب داخل القارة ، وإلى أقصى ما يمكنهم السير ، لإصطياد الأفارقة . وكانت بداية عملية إستغلال منظمة ، وإلى آخر طاقتهم ، وبإستخدامهم الأسلحة النارية ضد كل من يقف فى وجه مصالحهم .

وكان العرب والمسلمون يمثلون القوة الوحيدة التى يمكنها أن تقف فى وجه عمليات البرتغاليين ، نتيجة لتضارب مصالحهم الفعلية مع مصالح هؤلاء الغزاة الجدد. وكان وصول العثمانيين إلى القارة الأفريقية ، وفى شكل قوة أفريقية ، لها قوتها وهيبتها ، يدفع البرتغاليين إلى البحث عن حلفاء لهم ، يمكنهم أن يدفعون بهم ضد المسلمين ، وفى هذا المناخ المعنوى من الصراع بين المسلم والمسيحى ، وبشكل يحمى المصالح الإقتصادية والإستغلالية لهؤلاء المستعمرين الجدد .

وكان البرتغاليون يتميزون دائماً ، ومن أجل تغطية حركتهم الإستعمارية ، بنزعة تعصبية عمياء للدين المسيحى ، وضد المسلمين . فخلط البرتغاليون بين الدين والمصالح ، وإدعوا أنهم يقومون بحركة لإنتقام الصليب من الهلال . ولم تكن المسيحية إلا غلالة رقيقة يخفون وراءها أطماعهم ومصالحهم الإستعمارية ، وهى بريئة منهم ومن حركتهم الإستغلالية . ولقد فكر البرتغاليون فى ذلك الوقت ، وهم يعلنون قيامهم بحركة تطويق العالم الإسلامى من الجنوب ، فى إقامة تحالف مع مسيحى الحبشة ، وبدعوى أن الإسلام يهدد كلا منهما ، ولقد إنطلت هذه الخدعة على الأحباش ، رغم أن أحداً لم يشهد عليهم بالسذاجة ، وإعتقدوا أن مسلمى شرق إفريقية والصومال يهددون الحبشة ، ويعملون على السيطرة عليها . فقام هذا الحلف البرتغالى الحبشى إذن موجها ضد المسلمين فى وادى النيل ، وشرق السودان، وبلاد الصومال وشرق إفريقية . وأرضى هذا التحالف شعور الأحباش ، وفتح أمامهم أمل السيطرة على الشعوب الإسلامية المجاورة ، وأمل إنشاء إمبراطورية مسيحية واسعة الأرجاء .

ولقد ظهرت شخصية إسلامية قوية فى منطقة القرن الأفريقى وشرق إفريقية فى ذلك الوقت ، وشعرت بخطورة هذه الإتجاهات الإستعمارية ، التى تختفى وراء ستار الدين ، لتحقيق الأطماع الخاصة ، وعلى حساب أبناء الأقليم الواحد ، الذين عاشوا فى إخاء وتعاون مدة قرون طويلة ، دون نظر إلى الدين ، أو الإستثناء إلى

تفرقة عنصرية . وكانت هذه الشخصية هى البطل الأفريقى ، الإمام أحمد بن إبراهيم ، الملقب بالأشول ، أو « أحمد جرين » ، والذى تمكن من توحيد كلمة الصوماليين ، والإستعداد لمواجهة الأخطار الأجنبية والعنصرية . وبدأ جهاده المجيد الطويل بوضع حد لهذه السياسة الفاسدة ، التى هددت بتمكين الغرب من الشرق ، ومساعدة البرتغاليين علي إحتكار طرق التجارة العالمية ، وحرمان شعوب الشرق الأدنى وشرق إفريقية من موارد رزقها[١] .

ويسجل لنا التاريخ هذه الصفحة المجيدة من صفحات الجهاد الأفريقى الإسلامى للدفاع عن مصالح أبناء البلاد ، وكانت الحبشة منقسمة إلى مقاطعات ، ويمتاز بعض أقاليمها بوجود أغلبية إسلامية فيه ، ويمتاز الآخر بخضوعه لحكام من المسلمين ، عمل أحمد جرين على تكتيل النفوذ الإسلامى اللازم للنزول إلى معركة أعلنت بإسم الصليب . وسار من هرر وبلاد عدل إلى بقية الأقاليم الحبشية ؛ وعمل على توحيد قوات المجاهدين فى الصومال ، وحتى فى الحبشة نفسها .

ورأت الدولة العثمانية فى ذلك الوقت أهمية هذه الحركة ؛ التى هددت المستعمرين البرتغاليين ؛ وتمكنت من وقف نشاط أعوانهم الإفريقيين ، وتحالف العثمانيون مع أحمد جرين ؛ خاصة وأن البرتغاليين كانوا قد هاجموا السويس فى عام ١٥٤٠ ؛ وحاولوا مهاجمة جدة وينبع ؛ مدعين العمل على نسف الإسلام . ولكن علينا أن نذكر أن موارد العثمانيين وإمكانياتهم كانت محدودة ؛ وخاصة نتيجة لحروبهم المتعددة فى الشرق الأدنى وفى شرق أوربا ؛ ولم تكن معونتهم لأحمد جرين بمعونة كافية . ولقد إنتصرت قوات الصومال فى كل مكان ؛ والمهم هو أن معركتها فى ذلك الوقت كانت هى معركة طرق التجارة العالمية بين الشرق

---

(١) أنظر : د. جلال يحيى : مصر الإفريقية ؛ والأطماع الإستعمارية فى القرن الثانى عشر . الإسكندرية ؛ دار المعارف ؛ ١٩٨٤ . الجزء الأول ، ص ص ٢٣ - ٢٤ .

والغرب ؛ وكان الجانب الذى حاربت فيه هو جانب الدولة العثمانية ، جانب مصر وجانب الطريق البرى الذى يمر بمنطقة الشرق الأدنى .

ولقد اسرع الأحباش بطلب المدد من البرتغاليين ، الذين أرسلوا وحدات كاملة من المدفعية والبحرية لمساعدتهم أمام المسلمين . ولقد وصلت إمدادات البرتغاليين إلى الحبشة فى عام ١٥٤١ ، ووصلت إلى ميناء مصوع ، وكانت تتكون من ٤٥٠ من المحاربين المسلحين بالأسلحة النارية ، والمدفعية الحديثة .

ولقد نشر البرتغاليين فى ذلك الوقت دعاية مكثفة عن أنهم سوف يوجهون جحافل من الحبشة إلى تغيير مجرى النيل ، وتحويله إلى ناحية البحر الأحمر ، حتى تموت مصر عطشاً . كما هددوا كذلك بدخول الأساطيل البرتغالية إلى مياه البحر الأحمر والوصول إلى مكة والمدينة ، و « .... هدم ..... فبش ......» وما أشبه ذلك ، فى محاولة ضخمة لتكتيل الرأى العام المسيحى ضد الإسلام والمسلمين ، رغم وضوح الأهداف الإقتصادية لعملياتهم الإستعمارية . وعلى أى حال ، فلقد ادى وصول الأسلحة النارية والمدفعية البرتغالية إلى الأحباش ، إلى تفوقهم . ورغم إستبسال أبناء الصومال ، فقد أثرت فيهم قلة مواردهم ، وعدم ورود المعونة من الخارج ، وتفوق الأسلحة النارية التى وصلت إلى أيدى الأحباش .

ولقد أستشهد الإمام أحمد جرين فى ميدان المعركة ، فى عام ١٥٤٣ ، ورجعت جموع مجاهدى الصومال إلى بلادهم ، وإنتهت الحرب بمحافظة الحبشة على إستغلالها أمام المسلمين .

ولكن سرعان ما ظهر أن البرتغاليين كانوا لا يقبلون ترك الحبشة لأبنائها ، أو حاولوا الإستيلاء على السلطة بطريق غير مباشر ، بل حاولوا تغيير الأحباش من المذهب الأرثوذكسى اليعقوبى إلى المذهب الكاثوليكى ، وربطهم بكنيسة روما . وفى هذه المرة ، إضطر الأحباش إلى الكفاح ضد حلفاء الأمس ، بعد أن ساعدوهم

على إضعاف أخواتهم الصوماليين . وهب الأحباش لطرد البرتغـاليين مـن بلادهـم ، ورضى البرتغاليون بالخروج من الحبشة ؛ وإحتفظوا لأنفسهم دائمـا بطـرق التجـارة العالمية بين الشرق الأقصى والعالم الأوربى . كما إحتفظوا بقواعدهم البحريـة التـى كانوا أقاموها حول القارة الإفريقية ، يستغلون فيها موارد هذه القـارة ، ويسـتندون إليها فى السيطرة على العالم ، وإلى أن تجئ دولة أوربية أخرى ، لكى تنـتزع منهـم أمر السيادة على هذه الطرق .

وعلى أى حال فإن هذه التجربة ، تجربة الحرب فى القرن الأفريقـي ، كـانت درساً قوياً للدولة العثمانية ، التى صممـت علـى أخـذ إحتياطهـا لعـدم تكـرار هـذه التجربة مـن جديـد ؛ تجربـة تحـالف إحـدى القـوى الأفريقيـة ، مـع إحـدى القـوى الإستعمارية ، ضد مصالح القارة الإفريقية ، ومصالح العرب والمسلمين .

٦ ـ العثمانيون فى البحر الأحمر والخليج الفارسى :

لقد كان هذا الهجوم البرتغالى ، المادى والمعنوى ، أمراً خطيراً بالنسبة للدولة العثمانية . فعملت هذه الدولة على إعداد قواعدها ، فى كـل مـن الخليـج الفارسـى ومدخل البحر الأحمـر ، حتـى تتمكـن مـن مواجهـة أى إمكانيـة لتكـرار مثـل هـذا العدوان فى المستقبل .

وفى النطـاق الأول ، كـانت القـوات العثمانيـة قـد دخلـت بغـداد منـذ عـام ١٥٣٥ ؛ فأخذت فى مد إدارتهـا علـى البصـرة ، منـذ عـام ١٥٤٦ ، وكذلـك إلى مناطق الإحساء المواجهة للبحرين .

وفى النطاق الثانى ، قامت الدولة العثمانية ، بتكليف إزدمر باشا ، أحد قـواد حملة اليمن ، فى عام ١٥٤٧ ، بالسيطرة على اليمن ، فقامت حملة ، إستولت علـى تعز ، وذمار ، ثم واصلـت السـير نحو صنعـاء ، وإقتحمتهـا بعـد أن فـرت القـوات الزيدية . وبإستيلاء العثمانيين على صنعاء ، تثبت الحكم العثمانى فـى اليمـن ؛ وتـم

تعيين أزدمر باشا واليا على اليمن ، فى صيف ١٥٤٩ ، وأصبح من الصعب على البرتغاليين إتخاذ قواعد لهم فى هذا الركن من شبه الجزيرة العربية .

وبعد أن سيطر العثمانيون على البصرة ، قاموا بإنشاء دار للصناعة . وأسطول صغير لهم هناك . ثم قام أمير البحر تيرى ريس ؛ فى عام ١٥٥١ ، بالسفر من السويس على رأس أسطول كبير ، وهاجم مسقط وهرمز ، وذهب إلى البصرة ؛ ثم عاد إلى مصر . ثم قام أمير بحر آخر ، هو مراد بك ، فى العام التالى ، بمحاولة لفك الحصار الذى كان البرتغاليون قد فرضوه على الخليج الفارسى ، وقام بعد ذلك على ريس ، الذى كان قد تمرن على الحرب البحرية فى البحر المتوسط ، تحت قيادة خير الدين باشا ، بعمليات عديدة ضد البرتغاليين فى عام ١٥٥٤ ؛ وحين حطمت إحدى العواصف أسطوله أمام سواحل مقران ، إضطر إلى الإلتجاء إلى سورات فى غرب الهند .

وعلى الساحل الإفريقى للبحر الأحمر ، كان العثمانيون متمركزون فى سواكن منذ عدة سنوات ، فأخذوا فى ذلك الوقت ، وامام خطر عودة التحالف بين البرتغاليين والأحباش ضد المسلمين من جديد ، فى إحتلال مصوع ، إبتداء من عام ١٥٥٥ ، وقاموا هناك بتنظيم ولاية جديدة تسمى « ولاية الحبش » فى سواكن ومصوع ، لتدعيم الكيان والسلطة الإسلامية ، أمام إمكانية مثل هذا التحالف الحبشى ـ البرتغالى ، ثم قام على ريس بعد ذلك بهجمات من اليمن ضد البرتغاليين فى مسقط ، ثم ضدهم كذلك فى ماليندى وممبسة ، التى كانوا يحتلونها على سواحل إفريقية الشرقية .

وكانت المجهودات التى بذلتها الدولة العثمانية ، فى البحر الأحمر والخليج الفارسى من أجل أن تحتفظ هناك بأسطول يمكنه مقاومة البرتغاليين ، يتطلب من الدولة العثمانية القيام بإنفاقات كبيرة فى الرجال والمعدات . وكان عليهم إحضار

المخزونات والمعدات والمدافع والأخشاب عبر البر حتى السويس ، أو إلى مواقع أخرى ، عبر أنهار العراق حتى البصرة . وكانت طرق الإنشاءات والبناء المستخدمة فى البحر المتوسط لا تصلح فى المياه العربية . ولذلك فإن الأمر كان يتطلب العثور على فنيين وبحارة ، وبالمهارة المطلوبة ، من أجل بناء وتسيير السفن من هذا الطراز المعدل . ورغم ذلك ، ورغم صعوبات أخرى ، مثل قلة الموانى الصالحة فى البلاد العربية ، فإن العثمانيون قد تمكنوا من الوصول إلى حد كبير من النجاح . وكان من الواضح ، حتى قبل نهاية عصر السلطان سليمان القانونى ، أن البرتغاليون لم يكونوا على درجة من القوة تسمح لهم بالحصول على التفوق الكامل على المحيط الهندى . ولما حصل الهجوم المضاد الإسلامى على ثقل كاف ، بدأت الحركة التجارية السابقة، عبر البحر الأحمر والخليج الفارسى ، إلى العودة والظهور من جديد ، وعادت مرة جديدة تجارة مزدهرة إلى الوصول إلى مصر ، حتى أن الإسكندرية حصلت فى السنوات القريبة من عام ١٥٦٤ على شحنات من الفلفل تساوى ، وربما تزيد على حجم تلك الشحنات التى كانت تصل من هذه السلعة إلى لشبونة . وتمكنت حلب ، والتى كانت فى ذلك الوقت رأس الطريق الذى تأتى منه قوافل العراق وفارس ، من أن تزدهر ، وبصفتها سوق من أكبر أسواق العطارة والتوابل والحرير ، فى شرق البحر المتوسط ، وتم التوصل إلى توازن دقيق للغاية بين الحركة التجارية السابقة والحالية . ولاشك فى أن التوازن كان يميل ، فى نهاية الأمر ، وبطريقة لا رجعة فيها ، فى صالح الطريق البحرى حول القارة الإفريقية ، ولكن ذلك لم يحدث إلاّ فى الوقت الذى قامت دولة بحرية أكثر قوة من البرتغال ــ وهى دول الهولنديين والإنجليز ــ بالدخول إلى مياه المحيط الهندى . وإستولوا لأنفسهم على الجزء الأكبر من تجارة الشرق . أنها مرحلة جديدة من مراحل تاريخ القارة الإفريقية وإستغلالها ، ولكن علينا الآن ، وبعد ان شرحنا لدور

العثمانيين كقوة إفريقية ، أن نواصل شرح تغير القوى الذى حدث فى القارة الإفريقة نتيجة لوصول البرتغاليين إلى الهند ، وذلك بشرح الزحف المغربى على السودان الغربى إستكمالاً للموضوع .

الفصل الخامس

الزحف المغربي على السودان الغربي

الفصل الخامس

الزحف المغربى على السودان الغربى

قامت قوات سلاطين المغرب الأقصى بالزحف جنوباً على اقليم السودان الغربى مرتين : الأولى فى عهد السلطان أحمد المنصور الذهبى ، فى عام ١٥٩٠ ، والمرة الثانية فى عهد المولى إسماعيل ، فى أوائل القرن السابع عشر . ولقد حدث هذا الزحف المغربى صوب الجنوب ، فى الوقت الذى كانت فيه كل من أسبانيا والبرتغال قد أخذت فى إقامة مواقعها على طول السواحل الإفريقية ؛ وفى محاولة إجتذاب ثروات السودان الغربى صوب سواحل المحيط الأطلسى . ولاشك فى أن هذا الزحف المغربى قد عمل على تدعيم الإسلام فى هذه المناطق من السودان الغربى ؛ ولكنه كان فى نفس الوقت عملية إستنزاف لإمكانيات هذه المناطق ، كما أن توجيه الضربات العسكرية إلى الممالك والسلطنات الإسلامية الموجودة هناك ، ساعد فى إضعاف البنيان السياسى فيها ، وعلى زيادة التفكك بين القبائل المختلفة ، خاصة وأنه لم يكن فى وسع المغرب أن يبقى فى السودان الغربى بشكل دائم ، أو أن يقيم هناك سلطة فعلية ومستمرة لدولته . وأدى ذلك إلى تغييرات واضحة فى غرب القارة الإفريقية .

١ ـ حملة أحمد المنصور الذهبى على السودان :

فى الوقت الذى إتحدت فيه الجزائر مع الدولة العثمانية ، وقامت بدورها الفعال فى حوض البحر المتوسط ، مجاهدة ضد خطر الغزو المسيحى الإسبانى ، تطورت الأوضاع فى أقليم المغرب الأقصى ، وتداعت قوات الجهاد البحرى المغربى والتى كانت موجودة على سواحل البحر المتوسط وسواحل المحيط الأطلسى ؛ كما

تراجعت قوات الجهاد الإسلامى والنوحدوى ، أما نشأة قـوة جديـدة ، ظهـرت فـى جنوب بـلاد المغـرب الأقصى ، وكـانت قـوة برية ، عملـت علـى المحافظـة علـى إستقلال الإقليم ، وقصرت عمليـة جهادهـا علـى محاولـة إسـتخلاص ثغـور المغـرب الأقصى ، وإحتفظت لهذا الإقليم بشخصيته التى اعتز بها ، وبتميزه عن بقية الأقليم العربية والإسلامية الأخرى الموجودة فى بلاد المغرب العربى وكانت هذه القـوة هـى أسرة الأشـراف السـعديين ، والذيـن سيتمكنون ، فـى السـنوات الأولى مـن القـرن السادس عشر ، مـن السيطرة علـى أقـاليم المغـرب الأقصـى ، ومـن تأسـيس أسـرة حاكمة لهذه الأقاليم ، وهى التى تسمى بدولة الأشراف السعديين فى المغرب .

ولقد رفضـت هـذه الدولـة أمـر العـروض التـى تقـدم بهـا السـلطان سـليمان القانونى ، سلطان الدولة العثمانية ، من أجل إنشاء إتحاد كبير ، إسـلامى ومجاهد ، يواجه الأخطار الخارجية . وكان ذلك فى عهد محمد المهدى الذى رفض الإعـتراف بالخلافة العثمانية ؛ وبدور السلطان العثمانى كأكبر قائد للمجـاهدين المسـلمين فـى ذلك الوقت ؛ واعتز بحسبه ونسبه ؛ وبأنه أمير المؤمنين ، ولا يمكـن لأحـد أن يقـدم عليه سلطاناً تركياً أو عجمياً . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، إذ أن المهدى حـاول أن يزيد من سلطته زاحفاً جنوب الشرق ، ومن وجدة حتى مدينة تلمسان ، والتـى كانت همزة الوصل بين المغرب الأقصى والجزائر ؛ وكانت تدخل تضاريس الجزائـر أكثر من دخولها فى نطاق المدن فى المغرب الأقصى .

ولقد كان هذه التوسع على حساب بـك بكـوات إفريقيـة ، الخـاضع لسـلطة الدولة العثمانية . وإستاء مـن صـالح ريـس ، مـا دامـت تلمسـان مدينـة جزائريـة ، وأرسل حملة لإستعادتها مـن السـعديين . وكـان معنـى ذلـك هـو وقـوع صـدام أو تضارب فى المصالح بين قوة الدولة السـعدية الناشـئة وقـوة رجـال الجهـاد البحـرى الإسـلامى ، والمتحديـن مـع الدولـة العثمانيـة فـى شـمال إفريقيـة ولاشـك أن هـذا التضارب فى المصالح كان أساساً لعملية تقرب السعديين من الإسبانيين .

ولقد تطورت الأوضاع فى المغرب الأقصى بعد ذلك ، نتيجة لوجود أكثر من مرشح للعرش ، وتدعيم العثمانيين لأحد المرشحين ، أو تدخل الإسبانيين أو البرتغاليين لتدعيم ممثل المجموعة الأخرى . ولقد أدى هذا الصراع إلى موقعة وادى المخاذن ، فى عام ١٥٧٨ ، والتى تعتبر من المواقع الفاصلة فى تاريخ المغرب والأندلس . وتعرف هذه الموقعة كذلك بإسم موقعة الأباطرة الثلاث ، أو الملوك الثلاث ، نتيجة لإشتراك كل من الملك سباستيان ، ملك البرتغال ، فيها مع كل من عبد الملك والمتوكل . ولقد إنتهت هذه المعركة بهزيمة البرتغاليين هزيمة ساحقة ، بعد أن فقد ٢٦,٠٠٠ قتيل . ولكن فى نفس المعركة قتل فيها كل من سباستيان ، وعبد الملك والمتوكل . ولقد خلا عرش البرتغال ، وقامت إسبانيا بضمه إليها . وإذا كانت هذه المعركة قد منعت البرتغال من التدخل فى شئون المغرب الأقصى بعد ذلك ، فإنها قد مهدت الطريق لوصول أحمد ، أخو عبد الملك ، والذى كان نائباً عنه فى مراكش إلى الحكم ، ودخل المغرب الأقصى مع حكمه فى طور جديد ، له مميزاته الخاصة .

ولقد عاد إنتصار معركة الملوك الثلاثة إلى أحمد ، الذى يلقب بالمنصور . وساعدته هذه المعركة على التخلص من كثير من المعارضين . ولقد اشتهر حكمه بأنه قد إشتمل على تنظيم الإدارة والجيش ، وعلى مد نفوذه وسلطته حتى السنغال والسودان الغربى ، وهو الذى يهمنا فى المقام الأول .

ولقد قام أحمد المنصور ، بعد تنظيمه للحكومة المغربية ، بتنظيم قوات عسكرية خاصة به . وكانت هذه النقطة مرتبطة بحملته إلى بلاد السودان ، خاصة وأنه إستخدم فى هذه القوات عدداً من المحاربين السود ، الذين عادوا مع هذه الحملات فى شكل أسرى أو عبيد . وكانوا يمثلون قوة آدمية منتجة ، تباع وتشترى ولها قيمة كبيرة . وكان بعد هؤلاء السودانيين عن بلادهم يجعلهم يزيدون من إرتباطهم بالسلطان ، والذى كانوا لا يعرفون سيداً سواه .

أما عملية توسع المولى أحمد المنصور صوب الجنوب عبر الصحراء وإلى السودان ، فإنه كان مرتبطاً بعدم تمكنه من التوسع شرقاً ، نظراً لوجود السلطة الجزائرية ، وعدم تمكنه من تخليص ما بقى من موانى المغرب محتلاً بالإسبانيين والبرتغاليين . كما أن صادرات السودان المغربى ، كانت مهمة فى ذلك الوقت ، وكان يهم المغرب أن يسيطر عليها ، بدلاً من تركها تقع فى أيدى الأوربيين ، الذين كانوا قد بدأوا فى ذلك الوقت فى إحتلال بعض النقاط الساحلية فى غرب إفريقية . وكانت هذه الفترة هى فترة البحث عن الذهب ، وكان التبر يعتبر من أهم صادرات السودان الغربى وتمبكتو فى ذلك الوقت . كان تراجع أحمد المنصور عن السيطرة على هذه التجارة يعنى بالتالى قرب وقوعها فى أيدى الأوربيين . عن طريق ريو دى أورو ، أو عن طريق نهر السنغال والنيجر . وكان هناك ريش النعام والأبنوس ، وكانت أوربا قد أخذت فى زيادة إهتمامها بها . وحتى العبيد كانوا يهمون المغرب ، كما كانوا يهمون المستعمرين الإسبانيين الذين ظهرت حاجتهم إلى الأيدى العاملة الإفريقية ، لإستخدامها فى أمريكا اللاتينية وجزر البحر الكاريبى . وأخيراً ، فإن توسع سلطة السعديين فى موريتانيا والسودان الغربى ، كان يهدف كذلك إلى نشر الدين الإسلامى ، والعمل بالتالى على إقامة رباط معنوى ، ولكن قوى فى هذا الجزء المهم من القارة الإفريقية . وإذا كان إتحاد عدد كبير من الأقاليم العربية مع الدولة العثمانية قد ساعد على زيادة إنتشار المذهب الشافعى فى هذه الأقاليم ، فإن حملات أحمد المنصور فى السودان الغربى قد نشر المذهب المالكى حتى النيجر . وإذا كانت تجارة القوافل بين المغرب وأفريقية السوداء معروفة قبل ذلك ، فمما لاشك فيه أن سيطرة أحمد المنصور على هذه الأقاليم كانت تهدف زيادة ترابط المعاملات التجارية ، وبشكل متكامل تحت سلطة واحدة .

ومنذ أوائل حكمه أظهر أحمد المنصور إهتماماً بجنوب المغرب ، خاصة وأنه كان يعيش فى مدينة مراكش نفسها ، وبصفته خليفة لأخيه السلطان ، حتى قبل أن

يتولى الحكم . وعمل على تجميل مدينة مراكش ، وسيطر على الواحات الجنوبية وخاصة واحات توات . ويذكر بعض المؤرخين أنه أرسل جيشاً لضم السودان فى أوائل حكمه ، وأن هذا الجيش قد هلك نتيجة لعدم توفر المياه اللازمة له على الطريق ، وقام أحمد المنصور بتجربته الثانية تاريخياً فى هذا الميدان فى سنة ١٥٩١ ، أى بعد أن إنتصرت بريطانيا على الأرمادا الإسبانية ، وبالتالى بعد أن قل تهديد إسبانيا وفيليب الثانى لسلطنة المغرب .

وكان فى السودان الغربى فى ذلك الوقت سلطنة هامة تسمى سلطنة صنغاى(١) ونشأ خلاف بينها وبين المغاربة حول واحة نفاذة ، التى كان المغاربة يحصلون منها على الملح ، لكى يدفعوا به للسودانيين ثمن التبر والعاج وريش النعام والعبيد وإنتهز أحمد المنصور فرصة خلاف بين أهالى هذه الواحة ، وصمم على إرسال حملة تسيطر على الإقليم ، رغم أن عدداً كبيراً من التجار نصحوه بالعدول عن فكرة إستخدام القوة ، وعلى أساس أنها ستقف على التجارة مع السودان بدلاً من أن تعمل على إزدهارها . هذا علاوة على أن إرسال حملة عسكرية لميدان عمليات يبعد كثيراً عن قواعدها يعتبر مقامرة واضحة ، خاصة وأن المناخ والمياه اللازمة للجنود كانت تمثل عقبات واضحة أمام المغاربة . ورغم ذلك فإن أحمد المنصور صمم على إرسال الحملة وتألفت الحملة المغربية من ٢٠,٠٠٠ جندى . وضمت عدداً من الأسرى الإسبانيين، بقيادة جودر باشا ، القائد المغربى . وكان الزحف عملية صعبة ، وأثر على معنوية الجنود ، ووصل الجيش إلى جاو ، عاصمة صنغاى ، بعد ان فقد كثيراً من الرجال . ولكن القوات المغربية تمكنت من إحتلال هذه العاصمة ، والتى لم تكن فى واقع الأمر سوى قرية صغيرة .

---

(١) أنظر : د. جلال يحيى : المغرب العربى الحديث والمعاصر ، الجزء الأول ، الإسكندرية ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٣ ، ص ص ٢٠٨ - ٢١٠ .

وقبل سلطان صنغاى أن يدخل تحت سلطة أحمد المنصور ، ويحكم البلاد بإسمه ، وخاصة بعد أن عاون القوات المغربية ، وسار معها حتى تنبكتو . وعرض قائد الجيش المغربى هذه الفكرة على أحمد المنصور فى مراكش ، ولكنه رفضها ، وقرر إرسال قوات جديدة ، كإمداد للقوات الموجودة فى السودان ، ومع قائد آخر يستولى على القيادة من القائد السابق . ولقد نتج عن ذلك بدء سلطان صنغاى فى مقاومة المغاربة ، وإلتجائه ورجاله إلى الغابات ، هذا من ناحية . كما أن قائد الجيش المغربى إستولى على السلطة فى الإقليم ، وإستند إلى تأييد ، أو إنتخاب الجنود له ، لكى يرفض تسليم السلطة لمن جاء بعده . هذا من ناحية ثانية .

ولا شك فى أن هذا الإضطراب ، مع ما صاحبه من معارك ، قد أثر فى الأمن والإستقرار ، وأثر بالتالى على التجارة ، والتى كان أحمد المنصور يأمل فى إزدهارها بعد وصول قواته إلى تلك المناطق . ولقد نشأت بعد ذلك حكومة تعتمد على إنتخاب الجنود لرئيسها ، وظلت موجودة فى السودان الغربى وتحتفظ للولاء الأسمى لسلطان المغرب مدة قرنين من الزمان . كما أن إستقرار الجنود المغاربة فى الإقليم ، وتزاوجهم من الأهالى ، أنشئ مجموعة من الموالين ، ظلت مرتبطة بالمغرب ، فى الوقت الذى إعتزت فيها بإفريقيتها . وكانت عمليات أحمد المنصور فى السودان هى أولى الحقوق التاريخية التى إستندت إليها الحكومة المغربية للتحدث عن سيادتها ، فى الفترة المعاصرة ، على موريتانيا ، وحتى السنغال والنيجر .

ولكن هذه العملية الحربية سمحت للمغاربة بالحصول على غنائم كثيرة ، وصلت إلى مدينة مراكش ، فى شكل أحمال جمال من التبر والذهب ، إستخدمها أحمد المنصور ، الذى أصبح يلقب بالذهبى ، فى تحسين موانى العرائش ، وفى تحسين صناعة السكر فى وادى السوس . وأخذت الدول الأوربية منذ هذا الوقت تنظر إلى المغرب وكأنه يشتمل على موادرد كبيرة من الذهب . ولكن الواقع أن حدد

الغنائم كانت إيرادات مؤقتة للمغرب ، وأنهكت الأقاليم السودانية ، وبشكل منع إستمرار ورود منتجاتها فيما بعد ، إلاّ إذا كانت هذه المنتجات تأخذ شكل العبيد .

وكان القضاء على سلطنة الصنغاى فى عام ١٥٩٥ قد أدى إلى ظهور ممالك وسلطنات كثيرة ومتعددة ، ومتنافرة فيما بينها ؛ وكان بعضها لا يشتمل إلاّ على قبيلة واحدة ، أو حتى متحد واحد من إحدى القبائل ، حينما تراخت قبضة المغرب على السودان ، بعد نهاية حكم المنصور ، ساءت الفوضى فى هذه الأقاليم .

٢ ـ حملة المولى إسماعيل على السودان(١) :

كان السودان بلداً مزدهراً عرف بثروته وغناه ، حتى أصبح الغنى صفة وإسماً له ، وعرفت أجزاء منه بإسم غانة ، وأجزاء أخرى بإسم غينيا ، وعلى مر الزمن . وكان المغرب قد عرف السودان حين خرج منه المسلمون الأوائل المتاجرة مع هذه المناطق ، وإدخال دين الله الحنيف فى قلوب أبنائه . وكانت أقرب صورة فى ذهن المولى إسماعيل عن السودان قريبة ، وتعود إلى المولى أحمد المنصور ، السلطان السعدى ، والذى عرف بإسم المنصور الذهبى ، نسبة إلى الذهب ، وإلى السودان ، بلد الذهب . وكان المغرب يحصل على مبالغ كبيرة من الضرائب التى يدفعها أبناء السودان له ، كما كان السودان يعتبر مورداً لا ينضب لتزويد المغرب بعدد كبير من الجنود السود ؛ الذين إشتهروا بطاعتهم وولائهم للسلطان ، أمير المؤمنين . ولذلك فإن تفكير المولى إسماعيل فى السيطرة على السودان . أو إعادة فرض النفوذ المغربى كان يدعم فكرة رغبة هذا السلطان فى الإثراء ، والتى ظهرت معه منذ أوائل

---

(١) أنظر : د. جلال يحيى : المولى إسماعيل وتحرير ثغور المغرب ، الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث، ١٩٨٣، الفصل السابع .

حكمه، وأخذت شكلاً متطرفاً نتيجة لرغبته المستمرة فى الحصول على الأموال والذهب . ولكن المولى إسماعيل لم يظهر هذا الهدف لتوسعه فى السودان على أن هو الهدف الأول ، ما دام أميراً للمؤمنين ، يعمل على فتح البلاد للإسلام ، ويوحد بين أقاليم متجاورة ؛ ويقضى على شوكة الحكام غير المسلمين . وهكذا نفهم أن نشر الإسلام وتدعيم كلمة الحق فى هذه المناطق تأتى قبل غيرها ، وإن كانت تستتبع تجميع كل إمكانيات السودان فى أيدى سلطان المغرب . وكانت هناك عقبات كثيرة تقف فى وجه مشروع المولى إسماعيل ، وكان أكثرها خطراً وجود إقليم صحراوى صعب فى مناخه ، يفصل بين الأقاليم المغربية الآهلة بالسكان ، وبين الأقاليم السودانية ، وكانت هذه الصحراء القاحلة صعبة فى جوها ، وصعبة فى ظروفها ، ويقل فيها الماء والنبات ؛ وكان يصعب على الإنسان والحيوان أمر إختراقها أو عبورها . وكانت الطرق فيها غير واضحة ، وغير ثابتة ، مادامت كثبان الرمال تتحرك فيها بإستمرار ، مع هبوب الرياح من عام لآخر ، ومن فصل لفصل ، فى السنة نفسها . ولكن المولى إسماعيل كان يعلم ، رغم ذلك ، أن المرابطين قد إمتلكوا من قبل غانة ؛ ووصلوا إلى شواطئ نهر النيجر ، كما أن المولى أحمد المنصور الذهبى قد إستولى على تمبكتو فى عام ١٥٩١ ، وأخضع كل الأقاليم لسلطته ، وكانت أحوال السودان كما هى ، لم تتغير كثيراً ، رغم مرور الوقت ، وكر السنوات ، وذلك نتيجة لعزلة السودان عن المغرب بالصحراء من ناحية ، وخوفهم من الدخول فى علاقات مع الدول الأجنبية ، والتى لم يكن من السهل الدخول فى علاقات معها ، تؤثر على تطور السودان تأثيراً واضحاً فى تلك العصور. وكان من السهل على المولى إسماعيل أن يعترض ، ويرفض الإعتراف بألقاب السيادة التى أعطاها سلاطين السودان لأنفسهم ، وخاصة أمام مركزه المتفوق فى شمال إفريقية فى ذلك الوقت . هذا علاوة على أن السودان كان قد إمتنع منذ فترة من الوقت عن دفع الضرائب التى كان يدفعها للمغرب ، وهى مثقال

من الذهب عن كل حمل يخرج من ملح تغزة ، والذى كان المغاربة يصدرونه إلى السودان . وكان من حق سلطان المغرب أن يطالب بشرعية ملكيته لهذه المناجم ، وبصفته أميراً للمؤمنين ، ويطالب بالتالى بالضرائب المفروضة على عملية الإستغلال هناك . وكان هذا هو السبب المباشر فى تفكير المولى إسماعيل فى غزو السودان .

وكان فى وسع المولى إسماعيل أن يعتمد على تفوق التسليح فى قواته ، كأساس للإنتصار فى السودان . وكانت المائة عام الأخيرة ، منذ عهد المولى أحمد المنصور الذهبى ، قد شهدت تحسيناً مستمراً فى اسلحة المغاربة ، وخاصة فى المدفعية ، فى الوقت الذى حرم فيه السودان من أى تطوير ممكن فى أسلحته . وكان المغاربة يعرفون عن طريق القوافل التى تحمل المتاجر من السودان حالة هذه البلاد ، ويعرفون ثروتها ؛ فى الوقت الذى إعتز فيه أبناء السودان بشجاعتهم الفردية وعجزوا عن معرفة تسليح إخوانهم المغاربة فى الشمال . وأعد المولى إسماعيل قواته ، وعهد بها إلى ابن أخيه ، المولى أحمد بن محرز ، فى وقت ساد فيه الصلح والوفاق بين الرجل وعمه ؛ ورضى المولى أحمد بأن يعمل بإسم عمه نفس ما قام به المولى أحمد المنصور من قبل . وإنتهز المولى أحمد فرصة خروج ملك السودان على رأس قواته لمحاربة ملك السنغال ، وإتصل برؤساء القبائل العربية الموجودة فى منطقة شنقيط ، وإستمالهم لجانبه . وكان يهدف الوصول إلى مناجم تغزة ، حتى يتخذها قاعدة له فى مواصلة الهجوم صوب الجنوب . وبدأ زحف الجيش المغربى جنوبا عبر وادى درعا بقيادة المولى أحمد ، وكان الجيش المغربى منقسما إلى ثلاثة فرق ؛ وأخذ فى عبور المناطق الصحراوية متجهاً صوب تغزة ، وفى نفس الوقت قامت القبائل الموالية له بمحاصرة هذه المدينة الصغيرة ، منتظرة وصوله ، وكان الجزء الأكبر من بين الجنود المغاربة يمتطون الجمال ، ويتسلحون بالبنادق ، علاوة على تسلحهم بالسيوف وببعض الغدارات . وكان هناك جمل مخصص لحمل الأمتعة والزاد والشراب لكل هجينين ؛ أما بقية القوات فكانت تركب الخيول :

وكان كل فارس يجر ورائه ثلاث جمال ، محملة بالشعير ، اللازم لإطعام حيوانات الحمل . وكان كل جندى يحمل ورائه قربة من الماء تكفيه وتكفى بهيمته مدة ثلاثة أيام ، كما كان يحمل بعض الزاد والتموين .

٣ ـ الإستيلاء على تمبكتو ونهب السودان :

وبعد تغزة صمم المولى أحمد ، على أن يصل إلى تمبكتو ، ويعيد بذلك ذكرى المولى المنصور الذهبى : ووصلت القوات المغربية بعد مراحل عديدة إلى نهر النيجر ، وعبرته . ثم بدأ المولى أحمد يخشى من هجوم مضاد قد يقوم به ملك السودان من الغرب ، خاصة أن هذا الملك كان يحارب قبائل الفولا عند السنغال ، وإذا كان المغاربة يتفوقون على السودانيين فى الأسلحة ، فإن السودانيين كانوا يتفوقون عليهم فى العدد ، وبشكل واضح . وبدأت الأخبار تصل إلى المولى أحمد عن تجنيد ملك السودان لمائة ألف رجل ، رغم حرب السودان ضد السنغال ، فكان على المولى أحمد أن يحترس لنفسه ولقواته .

وإضطر المولى أحمد إلى أن يسير بقواته فى وادى النيجر نفسه رغم صعوبة السير فى هذه الآراضى ، كما إضطر الى السير حول الجبال ، حتى لايظهر بقواته امام السودانين وكان الجيش المغربى يحاول تفادى القرى السودانية ، إلا فى حالة معرفته بوجود قوات محاربة فيها ؛ ففى هذه الحالة كان المغاربة يضطرون للقتال . وكان المغاربة يتركون جمالهم مع بعض الحراس فى المؤخرة ، ويشكلون فرسانهم على اربعة صفوف ، وبشكل يوهم الأعداء بأن من يتقدم هم اربعة فرسان فقط . وكانوا يضعون وراء الفرسان طوابير يتألف كل منها من خمسة عشر جندياً . وكان كل جندى يسير وراء من يسبقه ، ويضع يده اليسرى على كتفه ، ويستمر فى التقدم بنفس الطريقة التى يسير بها رجال الطوارق فى قوافلهم حتى الآن . وبعد مقاومة بسيطة ، كان سكان القرية يطلبون الأمان وينحرون أحد الخراف والماعز

أمام أرجل الأمير ، إعلاناً عن تسليمهم . ثم يأتى رئيس القرية ، وغالباً ما يكون من النساء فى تلك المنطقة فى ذلك الوقت ، ويطلب العفو من أمير الجيش الغازى ، ويقدم الشعير والتمر والأدلاء لإصطحاب الجيش إلى المرحلة الثانية . وكان الأهالى يزودون الجيش المغربى بمعلومات عن الطرق التى توجد بها الحشائش اللازمة للجمال ، وتلك التى تمر على الآبار ، والتى يمكن للمغاربة التزود منها والإحتماء فيها من حرارة الشمس .

وكان الجيش المغربى يستولى فى أثناء سيره على مجموعات من الجمال ، فى شكل قوافل تحمل المئات من الخيام والسجاجيد . ولكن المغاربة كانوا يبحثون عن الماء قبل أى شئ آخر ، خاصة وأن سيرهم فى بطون الوديان كان يجبرهم على السير فى أشد المناطق حرارة ، ويجبرهم على إستهلاك أكبر كمية من المياه . ولقد إضطر المولى أحمد إلى أن يغير تشكيل حملته ، وجعل ربع الجنود يمتطون ظهور الجمال السليمة ، ويحمل كل منهم أربع قرب فارغة للمياه ، وسار بهذه القوة صوب إحدى الواحات القريبة ، والتى كان يعرف وجود المياه بها . ولولا ذلك لهلك الجيش المغربى عطشاً فى قلب الصحراء ؛ وكانت العظام والهياكل والجماجم الموجودة على طرق الصحراء تنذر المغاربة بأسوأ مصير فى حرب ضد الطبيعة القاسية . وتمكنت هذه القوة ، بعد جهد كبير ، من الوصول إلى الواحة ، وعادت تحمل الماء إلى بقية الحملة ، فأنقذ الجيش . وبعد أن كان المولى أحمد قد أمر بربط الجنود المنهكين على ظهور دوابهم ، خوفاً من وقوعهم على الأرض ، عادت الحياة إلى أجسام الرجال ، والبهائم ، واستمرت الحملة فى تقدمها . وكان الجيش قد فقد ما يزيد على ألف وخمسمائة من الجنود ، وأصبح من اللازم أن يصل المغاربة إلى تغزة فى أقرب وقت .

وساعدت سرعة السير ، مع الإحتياطات التى قام بها القائد ، على أن يفاجئ المغاربة مدينة تمبكتو ويحاصروها ، وفى أحسن الظروف بالنسبة إليهم . ولكن

السودانيين الذين قاموا على حراستها إعتمدوا على وجود ابن ملك السودان بينهم ، وقاموا بمحاولات متتالية للخروج من المدينة ، ومهاجمة القوة المغربية التى حاصرت مدينتهم . ولكن السودانيين كانوا مسلحين بالحراب والأسهم ، فى الوقت الذى تسلح فيه معظم المغاربة بالأسلحة النارية ؛ فكانت خسائر السودانيين تفوق كثيراً خسائر المغاربة . ووصل جنود المغرب فى الهجمة الثامنة إلى أسوار المدينة ، التى كان السودانيين قد نجحوا فى ردهم عنها ثلاث مرات . وأخيراً تمكن المولى أحمد ، أمير السوس ، من الهجوم ، ووعد جنوده بإستباحة المدينة لهم ، إذا ما استولوا عليها. وبعد إحداث فجوة فى الأسوار ، تمكن الجنود المغاربة من الدخول إلى المدينة التى سلمت ، وقتل الغزاة كل رجل وجدوه يحمل السلاح .

وكان الأمير السودانى قد خرج على رأس كل هجمة من هجمات المدافعين . وأصيب فى آخرها بإحدى الطلقات ، مما أعجزهم عن العودة إلى المدينة ، وسهل على المغاربة أمر دخولها . ووقع الأمير السودانى أسيراً فى أيدى المغاربة ، فأرسله المولى أحمد إلى معسكره ، وأمر طبيبه الخاص بمعالجته .

ويذكر أحد المؤرخين الفرنسيين أن المغاربة قد وجدوا فى هذه المدينة ثروات عظيمة ، وكميات كبيرة من التبر ، بلغت مائة وخمسين حمل بعير ، أرسلها المولى أحمد ، مصحوبة بخمسة آلاف شاب من العبيد السودانيين ، إلى المغرب . ثم أسرع المولى أحمد بالمرور على رأس وحدات جيشه على كل الأقاليم ، لكى يجمع الضرائب والغرامات ، ويحصل على الفدية .

ولكن هذه العملية الأخيرة كادت أن تكون خطيرة بالنسبة للمولى أحمد ، الذى نسى فى أثناء جمعه للأسلاب ولغنائم الحرب ، تقدم جيش سودانى كبير ، أرسله ملك السودان لنجدة ابنه فى تغزة ، وسيقوم بعد ذلك بمحاربة المغاربة فى تمبكتو . ولقد نسى ملك السودان أن المغاربة ، بعد مهاجمتهم لهذه المدينة ، قد

يضطرون لإتخاذ موقف للدفاع عنها . ولكن المولى أحمد لم يكن قد نسى نصائح عمه له قبل زحفه صوب الجنوب ، وهى التى كانت تتلخص فى ضرورة تحصين المدينة ، بمجرد الإستيلاء عليها ، وبشكل يجعل منها قصبة وقاعدة ، يمكنها أن تدافع عن نفسها ، ويستند إليها فى المرحلة التالية من مراحل الحرب ؛ ووصل الجيش السودانى فى طوابير ثلاث ؛ أخذ إحداهما فى مواجهة المدينة ، فى الوقت الذى قام فيه الطابوران الآخران بالإلتفاف حول المدينة من الميمينة ومن الميسرة . ووصل الطابوران إلى الأسوار ، بعد تقدم بطئ ، وتمكن بعض رجالهم من تسلق الأسوار ، مستخدمين فى ذلك بعض السلالم الخفيفة . ثم أخذ الطابور الثالث فى مهاجمة المدافعين المغاربة ، مستخدمين فى ذلك الأسهم ، وهم يقفون على مسافة بضعة أمتار من أسوار المدينة . ولقد تمكن المغاربة من صد هذه الهجمة الأولى ، خاصة وأنهم إعتمدوا على الأسلحة النارية ، والتى أنزلت خسائر كبيرة بالسودانيين . ورغم سوء أحوال الأسوار التى كان المولى أحمد هاجمها ، منذ أيام للإستيلاء على المدينة ، فإن المغاربة قد تمكنوا من وقف هجمات السودانيين عليهم . وكان السودانيين يهجمون فى كتل متراصة ، ويتقدمهم بعض الرؤساء على ظهور الخيل ؛ وكانوا يدعمون من مجهودهم فى كل هجمة عنها فى الهجمة السابقة . ولكن الذخائر كانت متوفرة لدى المغاربة ، وهم يدافعون عن المدينة ، وإنتهى الأمر بفرار السودانيين ، وتشتت قواتهم فى كل إتجاه ، وخاصة بعد الخسائر الكبيرة التى لحقت بهم ، ومنعتهم من القيام بأى هجوم جديد . والمهم هو أن هزيمة الجيش السودانى سمحت للمولى أحمد بالإتفاق مع الأمير السودانى الجريح فى معسكره ، وعلى أساس الصلح ، وبثمن دفع عشرة آلاف شاب سودانى للمغاربة ، من مجموع العبيد الذى كان والده قد حصل عليهم فى حربه وغاراته على السنغال . فتدعم بذلك مركز المغرب ، وثبت خضوع السودان له .

ولكن علينا أن نذكر أن غزو المغرب للسودان ، مع وجود منطقة صحراوية قاحلة وصعبة بينهما ، كان يدل على أن هذا الغزو لم يكن أمراً ثابتاً ، أو أنه كان يعنى الضم بالمعنى المفهوم . وإذا كان المولى إسماعيل قد تمكن بعد غزواته فى الأقاليم المغربية ذاتها من ترك حاميات خاصة فيها ، تدل على خضوعها الإدارى له، فإن الأمر كان لا يسمح بذلك بالنسبة للسودان . ولذلك فإن علاقة السودان بالمغرب كانت تتلخص ، أولاً قبل كل شئ ، فى دفع مبلغ معين من المال لسلطان المغرب ، وتزويد جيشه بعدد من السودانيين ، حتى فى حالة عدم إنتظام هذا الدفع وربطه بشهور معينة من كل سنة . ولذلك فإن وضع السودان بالنسبة للمغرب كان وضع التابع الخاضع لسلطة أمير المؤمنين ، ويشبه إلى حد بعيد وضعية واحات قوات بالنسبة لنفس السلطان .

وأخلى المولى أحمد المدينة ، طبقاً لإتفاقه مع ابن ملك السودان ، وعاد بما يحمل من تبر ، وما يصطحب من عبيد ، ومعه قواته ، عائداً صوب الشمال . وما أن وصل إلى تارودانت حتى أبلغ عمه بإنتصاراته ، وكان المولى إسماعيل قد عاد فى ذلك الوقت (نهاية أكتوبر سنة ١٦٨٠) إلى مكناس ، وكانت فرحته شديدة لمعرفة ذلك الإنتصار ، ومعرفة الثروات والعبيد الذين جاء بهم ابن أخيه من الجنوب، والذى رأى عينه منهم ، مرسلين كهدية شخصية له ، لإستخدامهم فى حرسه الشخصى .

وإذا كان المولى أحمد هو الذى غزا السودان لعمه المولى إسماعيل ، وعاد لكى يزود جيشه بالجنود السود ، فإن من سخرية القدر أن تقع المواقع بين المولى أحمد وبين عمه الكبير بعد ذلك ، وأن يقتل المولى أحمد بأيدى بعض الجنود السود . وإذا كان المولى إسماعيل قد إستخدم أبن أخيه فى نشر الإسلام وتدعيم القوة الإسلامية على بلاد السودان ، فمما لاشك فيه أنه قد حزن لمقتله ، وخاصة فى الوقت الذى

صمم فيه على مهاجمة نيابة الجزائر ، فى شرق بلاده ، ومهاجمة قوات تخضع للسلطان ، خليفة المسلمين .

٤ - زيادة جمودة الأوضاع : .

وهكذا نجد أنه فى الوقت الذى تطورت فيه الأوضاع فى أوربا ، مع زيادة الإهتمام بالحرف ، وزيادة أهمية رأس المال ؛ مع ما تبع ذلك من إنطلاقة كبيرة فى عالم رؤوس الأموال ، الأمر الذى يسهل عملية إنشاء السفن الكبيرة ، وسهل بالتالى أمر القيام برحلات بعيدة ، لجلب المواد الخام ، وتوزيع المنتجات الأوربية ، فى نفس هذا الوقت إستمرت عملية تجميد الأوضاع ، بل والتنازع على الثروات الموجودة ، وإنتزاع الذهب من هذه المنطقة أو تلك دون أن يؤدى ذلك إلى تطوير وسائل وعلاقات الإنتاج . ولقد أدى هذا الأمر إلى قلة حجم التجارة الموجودة فى السودان الغربى ، نتيجة لتخريب المدن ، وفرض السلطة بالقوة ، وحتى إصطياد الأهالى ، لإرسالهم إلى الشمال للعمل كجنود فى قوات سلطان المغرب السعدى .

ومع تطور النظام الموجود فى أوربا ، ونمو النظام الرأسمالى ، زاد تجميد الأوضاع فى السودان الغربى ، وفى شكل زيادة تدعيم النظام الإقطاعى ، وفى صورة قهر ، وإستنزاف للموارد المتاحة ، ودون أى أهتمام بتنمية موارد جديدة .

لقد عادت قوات السلطان السعدى ، أحمد المنصور الذهبى من السودان ، ومعها أحمال من الذهب ، وكذلك عادت قوات المولى إسماعيل من بعدها : لكن هذه الأموال لم تستثمر . وربما كانت هى أحد أنماط الحياة فى هذا العصر ، وبخاصة عند رجال السلطة غير المتفتحين ؛ فنجد أن رجال الكنيسة فى أوربا كذلك ، قاموا بتكديس كميات ضخمة من معدن الذهب ، لتجميل الكنائس ، وتزويدها بالأدوات الذهبية .

وعلى أى حال ، فبالنسبة للسودان كانت هذه الحملات الآتية من الشمال تعنى سلب الأهالى ، وترحيل الكثير من العبيد صوب الشمال . وكان هذا يعنى القهر ، الأمر الذى لم يكن موجوداً أيام مشاركة أبناء السودان للمرابطين ، وعلى قدم المساواة فى عمليات الجهاد الإسلامى .

ولا شك فى أن إستخدام الأسلحة النارية ، وحتى المدافع ، مع القوات المغربية الزاحفة من الشمال ، كان لا يترك إختلافاً كبيراً بينهما وبين البرتغاليين الأجانب ، والذين كانوا قد بدأوا فى النزول فى نقاط مختلفة على الساحل الأفريقى المطل على المحيط الأطلسى ، وإستخدموا نفس الأسلحة ، وهدفوا الحصول على الذهب ، وكذلك على العبيد .

وربما يكون هذا العصر هو بداية ذلك التحول الخطير ، والذى سوف يظهر فى التاريخ الحديث ولأول مرة ، بين سكان إفريقية البيضاء ، أى إفريقية الشمالية وبين البربر ، وبين أبناء السودان .

لقد بدأ مبدأ السيطرة ، ومبدأ الملكية ، والخضوع لحاكم بعينه ، وبقوة السلاح ، وبدأ ذلك فى إفريقية ، وبين منطقة بيضاء ، ومنطقة سوداء ؛ وصحبته عملية الحصول على الرق ، للعمل فى القوات المسلحة ، أو العمل فى القصور والإهتمام بالخيول . ولولا وجود رباط الإسلام ، كعامل يوحد بين المغاربة والسودانيين لكانت المسألة أكثر عنفاً ، وكان أكثر عمقاً .

والآن ، علينا أن ننتقل إلى سواحل القارة الإفريقية ، لكى نستعرض العلاقات بين القادمين الأوروبيين الجدد ، وبين الأفارقة ، وعلى طول سواحل هذه القارة . وهو موضوع جديد من مواضيع تاريخ إفريقية فى عصرها الحديث .

الفصل السادس

البرتغاليون على سواحل إفريقية

الفصل السادس

البرتغاليون على سواحل إفريقية

كان وصول البرتغاليين إلى سواحل القارة الإفريقية قد بدأ منذ النصف الثانى من القرن الخامس عشر ؛ أى فى نفس الوقت الذى بدأت فيه عملية الكشوف الجغرافية من أجل الوصول إلى الهند . وبدأ الاحتكاك الأول بين البرتغاليين والقارة الأفريقية بهدف الحصول على ما يلزم سفنهم ، فى محاولتها الوصول إلى الشرق الأقصى ، من مياه ومؤن ؛ ثم تطور الأمر إلى إنشاء مراكز تجارية برتغالية على طول الساحل الأفريقى الغربى فى اتجاه الجنوب ، ثم ساحل القارة الإفريقية الشرقية ، فى الاتجاه صوب الشمال ، وصوب خليج عدن ، وأصبحت هذه المراكز التجارية جيوباً أوربية على الساحل ، بدأت منها عملية الحصول على ثروات القارة ، متمثلة فى الذهب وبقية المنتجات الإفريقية مثل العاج والأبنوس وريش النعام ، ثم أصبحت بعد ذلك مراكز لاستعمار القارة ، والانتشار منها صوب الداخل ، وكذلك مراكز للعمل على صيد الأفارقة ، وبصفتهم من العبيد . وعلى هذا الأساس سنسير مع البرتغاليون ، خطوة بخطوة ، وفى اتجاه ملاحة سفنهم ، وإنشائهم لمراكزهم . وقيامهم بنشاطهم ، إلى أن يأتى أوربيون آخرون ، ويحاولون الاشتراك معهم فى نفس العملية .

١- وصول البرتغاليين :

وصل البحارة البرتغاليون إلى منطقة رأس الأبيض ، ثم إلى رأس القديسة كاترين منذ عام ١٤٠٨ . ومنذ ذلك الوقت بدأ نشاطهم من أجل مد سلطتهم على هذه السواحل ، وحتى منطقة الكاميرون ، وسان توماس ؛ وأعلن ملك البرتغال

ملكيته لهذه السواحل ، وبطول ألفى ميل ، وأطلقوا على كل هذا الساحل اسم ساحل غانا ، وكان معنى ذلك عدم السماح لغيرهم من الأوربيين بممارسة حقوق على هذه المنطقة دون إذن منهم ، وبنوا هذا الحق على أساس أسبقيتهم فى الوصول قبل غيرهم ، ورفعوا علمهم ؛ الذى رسم عليه صليب كبير ، على نقاط مختلفة من هذا الساحل .

وكانت هذه المنطقة الشاسعة ، ولم يكن فى وسع البرتغاليين تغطيتها بسلطة فعلية ، على الأراضى وعلى الأهالى الذين يعيشون فيها . كما كان المناخ حار، ومرتفع الرطوبة ، فاكتفى البرتغاليون بإنشاء سلسلة من الحصون ، منتشرة على طول الساحل ، تستخدم كمحطات للسفن البحرية ، يتزودون فيها بالمياه ومواد التموين ، أو تصلح فيها بعض أمورها ، قبل أن تواصل سفرها ، ومتجهة دائماً صوب الجنوب ، وصوب رأس الرجاء الصالح .

وعلينا أن نقرر بأن قوة البرتغاليين الاستعمارية فى هذا الوقت ، والهدف التجارى الضخم الذى كانت تهدف إليه ، بالوصول إلى تجارة الهند ، والسيطرة عليها وانتزاعها من أيدى المسلمين ، كان لا يسمح لها بإقامة نظام استعمارى قوى على هذه السواحل الإفريقية . فلم يكن التملك يغريهم بنفس درجة إغراء التجارة لهم . وكانت هذه الحصون مراكز تجارية ، حاول فيها البرتغاليون الدخول فى علاقات تجارية مع بعض زعماء القارة الإفريقية ورؤساء القبائل ، القريبين من الساحل ، حتى يتمكنوا من أن يحصلوا عن طريقهم على منتجات وموارد القارة الأفريقية ، وبحسب درجة احتياجهم إليها .

وكان وصول البرتغاليين إلى السواحل الإفريقية ، ومعهم البنادق والغدارات يعنى مواجهة الأفارقة منذ هذا العصر ، وبالتحديد منذ النصف الثانى من القرن الخامس عشر ، لقوة الأسلحة النارية ، والتى كان أبناء القارة لم يشهدوها من قبل،

وكانت فتاكة . ومن ناحية ثانية نجد أن عملية وصول البرتغاليون ارتبطت كذلك ومن يومها الأول ، بتلك الحركة التى نادت بضرورة إدخال الشعوب الضائعة فى هداية المسيحية ، وضرورة تطويق العالم الإسلامى من الجنوب ، وإقامة مجموعات من الأفارقة المسيحيين فى هذه المناطق . وخدم سلاح الدعاية أو السلاح المعنوى والسلاح المادى وهو الأسلحة النارية ، حركة وصول البرتغاليون إلى هذه المناطق ، وساعدهم على التفوق فى كل منطقة ينزلون إليها .

ولقد قامت بعض الحركات ، فى ذلك الوقت ، لتوطين بعض البرتغاليين فى هذه المواقع والحصون البرتغالية ، ولكن صعوبة المناخ وقلة أعداد البرتغاليون الراغبين فى التوطن هناك وقلة إمكانية دفاع الدولة عنهم ، أدت إلى فشل هذه المحاولات المتتالية ، وكانت الرغبة فى الحصول على الثروات ، وبطريق سريع ، تدفع البرتغاليين إلى الحركة ، وإلى الهجوم ، وكذلك إلى استخدام العنف والشدة ، حتى يتمكنوا من الحصول على المكاسب فى أقل وقت ممكن ، والعودة بها إلى بلادهم . ولكن الدولة البرتغالية احتكرت التجارة مع هذه المناطق ، ومع القبائل الأفريقية الموجودة فيها فكانت ترسل بعض الأقمشة وبعض المصنوعات الزجاجية أو المعدنية كوسيلة للمقايضة ، من أجل الحصول على الذهب والصمغ والعاج وريش النعام . وحتى من أجل الحصول على الدقيق.

ولقد امتدت هذه الحصون على طول الساحل الأفريقى الغربى ، وكانت أشهرها هى حصون أرجوين ، وسان توما ، وسان جورج دى مينا[1]، ثم سانتياجو .

---

(١) كلمة مينا تعنى المنجم . أو المعدن . ومعنى ذلك حصن سان جورج الذى يتعامل فى المعدن النفيس. وهو الذهب .

٢- البرتغاليون فى غرب أفريقية :

وكانت منطقة غرب إفريقية هى أولى المناطق التى وصل إليها البرتغاليون . وكانت جزيرة أرجوين هى جزيرة صغيرة قرب الساحل ، وفى مواجهة رأس الأبيض . وكان هذا الحصن هو نقطة التمركز التى ساعدت البرتغاليون على البدء فى التعامل مع منطقة السودان الغربى ، وحتى تنبكتو ، والتى حاولوا الوصول إليها منذ السنوات الأولى لنزولهم فى هذا الموقع . وسوف تأخذ هذه الجزيرة أهمية كبيرة ، فيما بعد ، وبخاصة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وفى الوقت الذى تزدهر فيه تجارة الرقيق بين القارة الأفريقية والعالم الجديد ، وبعد أن تجد البرتغال صعوبة فى حصولها على كميات ضخمة من الذهب من منطقة غرب إفريقية وأصبح هذا الحصن يرسل ألف عبد فى كل عام إلى البرتغال ، أو إلى المواقع البرتغالية الأخرى ، وبخاصة موقع سان جورج دى مينا .

وإلى الجنوب من ذلك ، نصل إلى جزر الرأس الأخضر والتى تقع على الساحل الأفريقى فيما بين السنغال وسيراليون ، ومن هذه الجزر كذلك تمكن البرتغاليون من نشر ومد سيطرتهم على الساحل المواجه ، مما أدى إلى نشأة غينيا البرتغالية . وفى هذا النطاق ، تمت تجارب لتوطين بعض البرتغاليين فى هذه المنطقة، وأحضرت حكومة البرتغال إلى جزر الرأس الأخضر بعض أبناء جنوة ، وذلك من أجل العمل فى الزراعة ، مستخدمين فيها الأفارقة . وتم فى هذا القطاع نوع من التخليط بين الأوربيين وبين الأفارقة وكانت الإدارة تختار من هؤلاء المخلطين بعض الجنود والموظفين اللازمين لها لإدارة المستعمرة ، وكانت سانتياجو نقطة انطلاق نحو الداخل ، ونحو نمو التجارة مع العناصر الوطنية ، ونحو إنشاء مراكز وحصون برتغالية أخرى ، على طول سواحل أفريقية الاستوائية ، وحاولوا الانطلاق فيها كذلك نحو تنبكتو ، وحاولوا كذلك اتخاذها مركزاً لنشر المسيحية من الساحل صوب الداخل ، وباسم هداية الأرواح الضالة .

ولقد استخدمت البرتغال فى هذه المناطق سلطتها المباشرة فى الاتجار مع الأهالى ، وبإسم الدولة وفى شكل سلطة احتكارية . وحين ضعفت سلطة الدولة ، عهدت الحكومة البرتغالية بهذه الحقوق إلى متعهدين برتغاليين ، يقومون بممارسة سلطتهم بناء على الصكوك التى يحصلون عليها من حكومة لشبونة . ولقد انتشرت اللغة البرتغالية من الساحل صوب الداخل بالتدريج ولكن بنسبة بسيطة ، وكذلك انتشرت الديانة المسيحية ، على المذهب الكاثوليكى ، ومن المختلطين إلى بعض الزعماء الأفارقة ، وبخاصة من ارتبطت مصالحهم بمصالح القادمين الجدد ، بمصالح المستعمرين .

ولقد أخذ البرتغاليون مع بداية تعاملهم مع الأهالى فى وضع ما يمكن تسميته بالسياسة الأفريقية تجاه الوطنيين ، ولكن علينا أن نذكر أن نفوذ البرتغاليين كان بسيطاً وكذلك درجة نجاحهم فى التعامل مع الأهالى ، حتى أن مواصلاتهم بين هذه الحصون وبعضها أى بين سان جورج دى مينا ، وسان ميشيل وسانتياجو ، كان لا يتم إلا بالسفن ، وعن طريق البحر ، ومعنى ذلك أن الاتصال البرى كان صعباً إما لطبيعة الأرض والمناخ ، وإما لعلاقاتهم بالأهالى . ولا شك فى أن بعض الجماعات المسلحة كانت تخرج من وقت لآخر من أحد هذه الحصون للذهاب إلى حصن آخر ولكن ذلك كان يهدف القوافل الكبيرة ، والاستيلاء عليها ، أو توجيه ضربات للقيادات الوطنية ، وكذلك صيد الأفارقة لبيعهم كعبيد .

وكانت البرتغال تحصل على كميات من الذهب من الساحل الأفريقى وبخاصة فى منطقة غانا ، وكانت تحصل على ما تصل قيمته من هذا المعدن إلى مائة ألف جنيه فى العام . أما الرقيق ، فكان يرسل من أرجوين ، وسان توما إلى سان جورج ، تمهيداً لإرساله إلى لشبونة ، أو إلى العالم الجديد ، وكانت سيطرة البرتغاليين ضعيفة على هذا الجزء من الساحل وعلى عكس الحال بالنسبة للجزء

المواجه لمنطقة غينيا ، والذى نشأت فيه قلعة بيساو . وزاد فى هذا القطاع أمر استغلال البرتغاليين ، ومنذ القرن الخامس عشر ، لعملية التجارة فى الموارد الأفريقية بشكل عام ، وفى العبيد بنوع خاص ، ودخل البرتغاليين فى علاقات تجارية مع الرؤساء الأفارقة فى منطقة بنيز ، وعملوا فى هذه المنطقة على نشر اللغة البرتغالية ونشر الديانة المسيحية وحين زادت أهمية الاستعمار الأوربى فى العالم الجديد، وزادت الحاجة للأيدى العاملة ، شاركت هذه المنطقة على نشر اللغة البرتغالية ونشر الديانة المسيحية ، وحين زادت أهمية الاستعمار الأوربى فى العالم الجديد، وزادت الحاجة للأيدى العاملة ، شاركت هذه المنطقة كذلك فى تزويد البرتغال وغيرها من الدول الاستعمارية ، بالأيدى العاملة ، المشتراة والتى كانت ترسل إلى العالم الجديد فى شكل رقيق أو عبيد .

٣- الكونغو وأنجولا :

وبعد غرب أفريقية ، واستمرار السفر فى حذاء إفريقية الاستوائية ، وصل البرتغاليون إلى منطقة الكونغو ، وكانت هذه أول مرة يشاهد فيها الأهالى هذا النوع من السفن الضخمة ، ويبدءون فى التعامل مع مجموعات تستخدم الأسلحة النارية ، وبدأ الاتصال بين البرتغاليين فى هذا القطاع وبين ملوك الكنغو، والذين كانوا يقيمون على بعد مسافات معينة من داخل القارة، واستخدم البرتغاليون فى ذلك مجموعة من الرهبان ، وبدءوا بتقديم الهدايا ، ولكن هذه الحملات كانت تعود من الداخل ، ومعها أعداد من الرقيق ، تصل بها إلى مصب نهر الكنغو ، تمهيداً لإرسالها إلى لشبونة ، وبدأ هذا الاتصال منذ السنوات الأخيرة من القرن الخامس عشر وانتهى بنوع من التفاهم بين البرتغاليين وبين ملوك الكنغو ، ولا شك فى أن البرتغاليين قد قدموا للأهالى الإنجيل ، مع بعض الهدايا من الخرز والمصنوعات الملونة ، ولكنهم أخذوا من الأهالى أغلى المنتجات الأفريقية وكان أثمنها هو الرجل

الأفريقى نفسه ، وبصفته عبداً وكانت تعليمات ملك البرتغال تصر على الرسالة المسيحية للبرتغال فى أفريقية ، ثم تصر كذلك على ضرورة ملء السفن بالعاج والنحاس والعبيد .

ولقد وافق أحد ملوك الكنغو على بناء كنيسة فى عاصمته ، وسمى عاصمته بإسم سان سلفادور ، وعين أبنه أسقفاً عليها ، ولكن العلاقات ساءت مع البرتغاليين في عام ١٥٣٩ ، ورفضوا له أمر إرسال ابنه إلى البابا ، ومنعوه من الدخول في علاقات مع غيرهم ، وحتى مع البابا نفسه ، مادامت البرتغال هي التى تحتكر الكنغو ، وموارد الكنغو ، ولقد زادت سيطرة البرتغاليين على هذه المنطقة، وزادت العمليات الحربية فيها ، حتى سيطروا عليها سيطرة كاملة فى القرن السابع عشر . ورغم المجهودات الكبيرة التي بذلها رجال الجماعات المسيحية ، وجماعات التنصير ، إلا أن انتشار المسيحية ، وكذلك انتشار اللغة البرتغالية كان محدوداً للغاية، وكان يسير مع القيادات التى ارتبطت مصالحها بمصالح المستعمر البرتغالى .

أما فيما يتعلق بأنجولا فإن أهميتها قد زادت بالنسبة للبرتغال ، حتى احتلت المكانة الأولى بدلاً من الكونغو عند نهاية القرن السادس عشر ، وهنا أيضاً نجد أن البرتغاليين قد اهتموا بنشر الدين المسيحى ، وإن كان البرتغاليون قد استخدموا نظام الحكم غير المباشر ، أى بعض القيادات الأفريقية نفسها فى حكم بقية الإفريقيين، وبعد حروب كثيرة وصغيرة ، وحملات لصيد العبيد ، أخذ البرتغاليين فى تقسيم أنجولا إلى مناطق بين القيادات الأفريقية الموالين لهم ، يقومون بإدارتها والدفاع عنها ، وباحتكار حق التجارة فيها ، وذلك فى نظير تقديمهم لكميات محددة من المنتجات الأفريقية ، وأعداد ثابتة ومتزايدة من العبيد .

ولقد حاولت البرتغال أن تقوم بعملية توطين فى أنجولا ، واستقدمت بعض الأسر من الفلاحين ، وأعطتهم بعض السلفيات ، وأنشأت هناك بعض الحصون وبعض الكنائس ، ولكن هذه السياسة فشلت على طول الخط ، وقامت البرتغال بعد ذلك بتحويل أنجولا إلى مناطق لنفى المجرمين ، وأنشأت فيها بعض السجون ، التى أخذت أعداد المجرمين واللصوص تتزايد فيها ، كما نفت إليها الحكومة البرتغالية الكثير من المتسولين ، والجنود المتمردين ، وكانوا يزوجونهم ببعض الساقطات قبل تصديرهم من موانى البرتغال إلى القارة الأفريقية . ولم يكن من السهل على مثل هذه المجموعات أن تتمكن من إقامة « مجموعة أوربية » لها اعتبارها على القارة الأفريقية ، وبذلك اعتبرت تجربة الاستعمار البرتغالى فى أنجولا تجربة فاشلة ، وظلت حكومة البرتغال تحكمها بقوة السلاح ، دون أن تتمكن من رفع مستوى الأهالى فيها .

ولقد استمر نشاط البرتغاليين على مناطق الساحل الأفريقى ، مع استمرارهم فى الملاحة حول رأس الرجاء الصالح ، ودخولهم إلى المحيط الهندى ، وظهور نشاط فى موزمبيق ، وفى كلوة إلى الشمال .

٤- موزمبيق وشرق إفريقية:

ولقد وصل البرتغاليون إلى سواحل إفريقية الشرقية وهم فى طريقهم إلى الهند ، ووجدوا أن تجارة الهند والشرق الأقصى هناك كانت مركزة فى أيدى العرب والمسلمين ، ولذلك فإنهم قرروا ضرورة تخريب القواعد العربية والإسلامية فى هذه المنطقة ، وكما شرحنا ، حتى يتمكنوا من السيطرة على التجارة .

أما بالنسبة لكلوة ، تلك المدينة العربية المزدهرة ، فقد قام البرتغاليون بالهجوم عليها ، ثم نزلوا إلى شوارع المدينة ، حيث وقعت معركة حامية فى الطرقات وحتى فى المنازل ، وانتقل البرتغاليون فيها فى عملية القتل وذبح الأهالى ،

ثم استمرت العملية فى شكل سلب ونهب لكل ما تصل أيديهم إليه ، ثم أشعلوا النيران فى المدينة ، وتركوها وهم مسافرون ، وكأنها جحيم صغير ، بعد أن كانت مركز حضارة وازدهار . ولقد امتدت سلطتهم على طول الساحل الشرقى لإفريقية حتى رأس الجادو ، والتى أصبحت تمثل الحد الشمالى لهم ، أما فى الجنوب منها ؛ فإنهم جعلوا موزمبيق المركز الرئيسى لسلطتهم ، ولتجارتهم مع هذه المناطق .

وسرعان ما أصبحت موزمبيق هي مركز السفن التى تذهب إلى الهند ، أو ترجع منها في طريقها إلى البرتغال ، ولقد سمع البرتغاليون فيها عن ثرائها نتيجة لوجود الذهب فيها . وإذا كان البرتغاليون قد حاولوا السيطرة على تجارة الشرق الأقصى من هذا الموقع ، إلا أن التهريب قد استمر بشكل واضح ، حتى أصبحت دوريات البرتغاليين تمثل عبئاً مالياً على الدولة .

ولقد شهد ساحل شرقي أفريقية ظهور حركة مقاومة وطنية عنيفة ضد مجىء البرتغاليين ، وقام الزعيم « أمير على » فى عام ١٥٨٥ ، بتجميع كل المدن الساحلية تحت قيادته فى حركة كفاح وطنى ضد البرتغاليين ، ولقد تمكنت بعض قوات البرتغاليين ، وبمساعدة بعض المجندين من قبائل الزمبا ، وكذلك عدد من العبيد المسلحين ، من محاصرة القائد الإفريقى فى مدينة ممبسة ، ولكنه تمكن من الهرب ، واستمر فى جهاده ، حتى وقع فى أيدى البرتغاليين .

ولقد قام البرتغاليون فى عام ١٥٩٣ ، ببناء حصن يسوع ، على الساحل الشرقى لإفريقية ، ثم جاءت الوكالات التجارية لكى تستقر فى كل من كلوة وبمبا وزنجبار ، وتم قرب هذا العام إنشاء جمرك فى مدينة ممبسة ؛ لكى تمر فيها كل تجارة شرق أفريقية ، وبدأت من هذه المواقع عمليات تنصير بعض الأهالى .

وبعد إقامة بعض الحصون على الساحل بدأ البرتغاليون فى إرسال حملات إلى الداخل ، لاستكشاف أماكن وجود الذهب ، وكانت هذه الحركة تهدف فى نفس

الوقت أمر القضاء على قوافل العرب والمسلمين التى تسير فى داخل القارة وهكذا أصبحت موزمبيق أحد المواقع الرئيسية ، والتى تنتشر فيها سيطرة البرتغال على شرق أفريقية ، وجنوب هرمز ، عند مدخل الخليج الفارسى ، وصوب الهند نفسها . وكان بعد موزمبيق عن لشبونه يعطى الحاكم العام البرتغالى فيها سلطات واسعة ، وإن كان يمارس هذه السلطات تحت سيطرة نائب الملك المعين فى الهند . وكانت لديه فى موزمبيق قوات عسكرية ، وبعد بناء حصن سان سباستيان فى عام ١٥٥٠ ، أصبح هذا الموقع العسكرى هو المسيطر على بقية المواقع العسكرية البرتغالية على طول الساحل الشرقى للقارة الأفريقية ، وتم بناء كنيسة ومستشفى داخل هذا الحصن .

ولقد تمكن البرتغاليون من إنشاء بعض المواقع فى الداخل ، منذ عام ١٥٥٠، مثل تيتى والتى كانت تبعد عن الساحل بمسافة ٢٥٠ ميلاً وكانت مركزاً لتجارة الذهب من الداخل ، وكذلك بعض الوكالات التجارية وخاصة فى كليمانى ، ولقد اهتم لورنز وماركيز بهذا القطاع من المستعمرات البرتغالية ، وشجع فيه التجارة فى الذهب والعاج .

وحين وصل الملك سباستيان إلى عرش البرتغال ، فى عام ١٥٦٨ أخذ يفكر فى ضرورة إنشاء مستعمرة كبيرة فى هذه المنطقة من شرق أفريقية واستخدم الحملات العسكرية من أجل التوغل صوب الداخل ورغم المعارضة الشديدة التى لقيها فى مجلس البلاط ، أصر الملك على ضرورة الزحف صوب الداخل ، والسيطرة على مناجم الذهب ، وطرد العرب والمسلمين منها ، وتدعيم وجود البعثات الدينية المسيحية ، ولقد تمكن فى العام التالى من إرسال حملة عسكرية ، بقيادة فرانشيسكو باريتا ، إلا أنها صادفت الكثير من المصاعب ، مثل كثرة الأمطار والحميات ، ومقاومة الأهالى . ولقد أدى هذا الصراع مع الأهالى إلى ضياع معظم رجال

الحملة ، والذى لم يعد منهم إلى الساحل وبعد عام كامل سوى مائتى رجل وبعد أن مات قائد الحملة بالحمى .

وبعد ذلك بخمس سنوات خرجت حملة برتغالية جديدة فى عام ١٥٧٤ وسارت صوب الداخل ، وصوب مناطق استخراج الذهب ، ولكن هذه الحملة وجدت أن استخراج البرتغاليين أنفسهم للذهب سيكلفهم أكثر من شرائه من الأهالى ، بطريق مباشر ولقد اتجهت هذه الحملة بعد ذلك شمالاً صوب منطقة الزمبيزى ، وفكر رجالها فى العمل فى استخراج الفضة من هذه المنطقة ، ولكنهم فشلوا فى ذلك ، وبعد أن ترك القائد مائتى رجل لحراسة أحد المواقع ، حتى يعود من موزمبيق ، هجم الأهالى على هذه الحامية الصغيرة ، وأفنوها عن آخرها وبذلك فقد التاج البرتغالى كل أمل فى استخراج الذهب والفضة من المناطق الداخلية لشرق أفريقية ، واكتفى بفرض ضريبة معينة على ملوك هذه المناطق ، وتركهم يستخرجون المعادن النفيسة بأنفسهم ، وكانت بعثات هؤلاء الملوك تصل إلى موزمبيق ، كل ثلاث سنوات ، وتقدم الضرائب للبرتغاليين ويقدم لها البرتغاليين هدايا رمزية من المنسوجات القطنية ومن الخرز .

ومع مرور السنين واستمرار العمل بنظام احتكار الدولة للموارد تطور النظام إلى عمليات ضخمة للتهريب ، وحتى من جانب ضباط الدولة ، وقباطين سفنها أنفسهم ، فاضطرت حكومة البرتغال إلى أن تعهد بمنح أجزاء من هذه المستعمرة وغيرها من المستعمرات كذلك إلى شركات برتغالية ، تحصل على تصريح بالعمل فى هذه المناطق ، نظير تقديمها مبالغ سنوية محددة من الأموال للدولة ، وكانت الشركة التى حصلت على حق العمل فى هذه المنطقة هى شركة شرق أفريقية التجارية ، والتى قدمت قيمة من أرباحها إلى حكومة لشبونة كل عام . ولكن هذه الشركة خضعت كذلك وفى القرن السابع عشر لهجمات شركات استعمارية

أخرى ، قامت دول أوربية أخرى مثل إنجلترا وهولندا بإنشائها ، كما خضعت لعوامل الضعف والانحراف التي سادت في هذا المجتمع الاحتكاري فتم حلها بعد مرور عشرين عام فقط على تأسيسها .

وأخيراً ، وفي ظل هذا النشاط البرتغالي الضخم على سواحل القارة الأفريقية سواء في غرب أفريقية ، أو في مناطق الكنغو وأنجولا وكذلك في مناطق موزمبيق ، وسواحل أفريقية الشرقية ، علينا أن نذكر ذلك الدور الذي قامت به البعثات المسيحية وفي شكل صاخب ومن أجل هداية النفوس وكسب الأهالي إلى الإنجيل والدين المسيحي ، ولا شك في أن هذه الحركة كانت قوة دعم وتأييد معنوي لمساعدة حركة الاستغلال المادي والتجاري ، والتي قام بها رحال الاستعمار البرتغاليين ، من أجل نهب القارة الأفريقية ، ونهب الرجل الأفريقي .

وفي هذا المجال ، وبعد أن وصلت البرتغال إلى موارد القارة الأفريقية ، وبعد أن كانت سفنها قد وصلت إلى الهند ، جاءت دول أوربية أخرى لكي تنزل إلى نفس الميدان ، وتقوم بدورها بالالتفاف حول القارة الإفريقية ، وكما فعل البرتغاليون ، من أجل الوصول إلى نصيب في التجارة العالمية بين الشرق والغرب ، وستقوم هذه الدول بالاحتكاك كذلك بالقارة الإفريقية ، حتى تتمكن من أن تحصل على نصيب من موارد هذه القارة .

وإذا كان البرتغاليون قد احتكروا بالقارة الإفريقية في نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر ، فإن طلائع الدول الأوربية الأخرى سوف تتصل إلى هناك مع القرن السابع عشر.

وإذا كانت وسائل عمل البرتغاليين ، والتى تتمثل فى فرض نظام الاحتكار هو المنهج الذى سارت عليه البرتغال ، لاحتكار التجارة والموارد ، فمن الطبيعى أن يكون شعار القادمين الجدد هو حرية التجارة والباب المفتوح للجميع ، أى الحرية للأوربيين ، وفى عملية استغلال الأفارقة وأبناء الهند والشرق الأقصى . إنها الشركات الاستعمارية الأوربية ، وفى عصر سيادة التجارة وحرية التجارة ، حتى فى البشر ، وفى شكل استرقاق الآدميين ، والتعامل معهم على أنهم عبيد ، وبقوة الأسلحة النارية والبارود .

الفصل السابع

المنافسون والشركات الإستعمارية الأوربية

الفصل السابع

المنافسون والشركات الاستعمارية الأوربية

فى الوقت الذى عملت فيه البرتغال على الالتفاف حول القارة الإفريقية للوصول إلى الشرق الأقصى كانت هناك محاولات من جانب دول أوربية أخرى مثل أسبانيا ، حاولت بها الوصول إلى الشرق الأقصى عن طريق الملاحة صوب الغرب ، حقيقة أن هذه المحاولات كانت لا تمس تاريخ القارة الأفريقية بشكل مباشر ، ولكنها كانت تمثل منافسة واضحة للبرتغال ، والتى أصبحت لها مصالح على سواحل القارة الأفريقية ، ومع انتشار حركة التوسع الاستعمارى فى العالم، نجد أن هناك منافسين جدد قد ظهروا أمام البرتغال وأسبانيا ، وأن هؤلاء المنافسون كانوا يمثلون دول غرب أوربا ، والتى نزلت إلى ميدان التوسع الاستعمارى كذلك، وبخاصة فى القرن السابع عشر ، وإن كانت قد عملت فى هذا الميدان بطرق ووسائل ونظم مختلفة عن تلك التى كان البرتغاليون ثم الأسبان قد وضعوها لأنفسهم ، وهكذا نسير من المنافسة إلى نشأة شركات استعمارية أوربية .

١- الأسبانيون :

بدأ الإسبانيون تجربتهم الاستعمارية فى العالم فى عهد فرديناند وايزابيلا ، ونجح كريستوف كولومب ، وهو بحار من جنوا ، فى أن يحصل منها على مساعدة، وعينوه أميراً للبحر ، ونائباً للبحر ، ونائباً للملك على كل البلاد التى يتم اكتشافها ، وكذلك الحق فى عشر الجواهر والذهب والفضة والتوابل وأى سلع يجدها فى البلاد التى يتم اكتشافها ، وقد وعدهما كريستوف كولومب بأن

يستخدم الكنوز التى يجدها فى عملية تخليص الأراضى المقدسة من أيدى المسلمين. وكانت التجارة وعمليات النهب تسير جنباً إلى جنب مع الوعود المقدسة، وفى ظل إيمان عميق.

ولكن كريستوف كولومب، بعد إبحاره متجهاً إلى الغرب، لم يصل إلى الهند، ولم يصل إلى الصين، ولا بلاد الذهب، بل وصل إلى إحدى جزر البهاما فى شمال كوبا، وكانت هذه الجزر، وهى جزر الهند الغربية، بداية لتجربة التوسع الاستعمارى الأسبانى فى العالم الجديد، وبخاصة فى أمريكا اللاتينية، وحيث لا تزال البصمات الحضارية الأسبانية موجودة حتى الآن(1). فلقد ورث الإسبانيون إمبراطورية الإنكا، وإمبراطورية الإزاتكة، وأنشئوا المستعمرات، واختلطوا بالهنود الحمر، ونشأت مجموعات وشعوب مختلطة، وجاءوا إلى أمريكا اللاتينية بأعداد ضخمة من الزنوج الأفارقة للعمل فى المزارع هناك.

ويهمنا من ذلك أن نزول أسبانيا إلى ميدان التوسع الاستعمارى، فى نفس الوقت الذى عمل فيه البرتغاليون فى هذا الميدان، كان يمثل تنافساً واضحاً بين الدولتين، وكان البابا قد منح البرتغال كل الأراضى التى تقع على طريق الهند، وأرسل الملوك الكاثوليك من أسبانيا بدورهم إلى الفاتيكان، لكى يشرحوا للبابا أن ممتلكاتهم الجديدة هى انتصار كبير للمسيحية، ولكى يطلبوا من البابا منحهم هذه الأقاليم، ولقد وافق البابا اسكندر السادس، وكان أسبانياً على هذه الطلبات، وأصدر مرسوماً منح به ملك وملكة أسبانيا الامتيازات المماثلة لتلك التى أعطاها لملك البرتغال فى اكتشافاتهم الجغرافية. ثم أصدر بعد ذلك مرسوماً ثانياً لمنع أى طعن من هذا الجانب أو ذاك وقسم الإمبراطوريتين البرتغالية والإسبانية بخط يمر

---

(1) د. جلال يحيى: الاستعمار والاستغلال، الإسكندرية، ١٩٦٥، ص ٢٠٥-٢٢٥.

من القطب الشمالى إلى القطب الجنوبى ، على بعد مائة فرسخ إلى الغرب من جزر الخالدات والرأس الأخضر ، فأصبح كل ما يقع إلى غرب هذا الخط من نصيب أسبانيا ، وكل ما يقع إلى الشرق منه من نصيب البرتغال . وبعد أن طعنت برشلونة فى هذا التقسيم حصلت من أسبانيا ومن البابا على مرسوم جديد ، نقل خط التقسيم إلى ثلاثمائة وستين فرسخاً إلى الغرب من جزر الرأس الأخضر، وذلك فى عام ١٤٩٤، وهكذا استمرت الطرق الغربية فى أيدى الأسبانيين والشرقية فى أيدى البرتغاليين، ولكن أحداً لم يفكر فى ذلك الوقت فى أن هذا الخط سوف يمر على أمريكا الجنوبية ويقسمها وبشكل يجعل واجهة هذه القارة، وهى البرازيل مستعمرة برتغالية، لقارة سوف تصبح كلها من المستعمرات الإسبانية.

ولقد تميز الأسبانيون فى أمريكا بالعنف والقسوة، وانتصروا هناك على الهنود الحمر، وكذلك على البعوض والزواحف والحميات ووحوش الغابات، وكانوا قد تمرسوا القسوة فى حروبهم ضد المغاربة وضد المسلمين، قبل طردهم من بلادهم، وسمحوا لأنفسهم فى العالم الجديد بكل شئ، وبدون تردد.

وكما كانت عمليات البرتغال منظمة بمرسومات ملكية تصدر من لشبونة، وتخضع هذه العمليات لسلطة الدولة وضباطها ومفتشيها وكبار الموظفين فيها، كانت كذلك مشروعات الإسبانيين فى عملية التوسع فى أمريكا الوسطى والجنوبية، فكانت هناك المراسيم الملكية، وكانوا ينزلون إلى الأراضى وهم يحملون علم الدولة، ويعلنون ضم الأراضى للدولة، ويقيمون حكماً هنا وهناك خاضعاً لدولة إسبانيا، وكان هدف الإسبانيين هو اكتشاف الأراضى الجديدة، والإقامة فيها بأسبقية وأولوية الوصول إليها وحكمها، وكذلك استغلال الأراضى والمعادن النفيسة، والمعيشة مع ألقاب نبل ضخمة، وفى ظل مجد يثير الغيرة، وامتدت هذه

الإمبراطورية من فلوريدا وكاليفورنيا، حتى شيلى، وعلى طول عشرة آلاف من الكيلومترات، وأفادت أسبانيا من هذا الخط الطويل من المستعمرات.

ولقد تمكن الإسبانيون من حكم هذه المناطق الشاسعة، بالسيف والنهب والقتل، وبغيرهما من الوسائل التى كانت سهلة، وأسهل بكثير من إدارة وحكم شعوب غلبت على أمرها، ولم يتورع الأسبانيون عن أى وسيلة للوصول إلى أهدافهم، والتى كانت تتلخص فى الحصول على الذهب وشحنه على السفن وكان الحكام الأسبانيون الأوائل يقسمون الكنوز بين الجنود، ويقسمون الأرض بين الضباط، ونقلوا نظم أسبانيا كما هى إلى هذه المناطق، ومع الزمن، حلت السلطة الملكية محل سلطة هؤلاء القادة والغزاة، وخضعت هذه المناطق لحكم أسبانيا، وكان هناك فى قشتالة مجلس للهند، وكان يشرف على الأمور العامة لهذه المناطق، ويعد القوانين لها، ويعتبر فى نفس الوقت محكمة للاستئناف، ويتدخل فى كل قرارات الكنيسة المتعلقة بالعالم الجديد. وفى أمريكا، وكان نائب الملك هو الذى يهيمن على شئون السلم والحرب فى البلاد.

ولقد شهد العالم مشكلة الهنود الحمر، ثم مشكلة قدوم الزنوج الأفارقة فى شكل عبيد، وذلك فى نفس الوقت الذى كانت هناك مشكلات الحكم الاستعمارى الإسبانى، والتنافس الاستعمارى بين الدول الأوربية وبعضها. ولقد قضى على الأهالى بشكل كامل فى مناطق بأكملها، كما حدث فى هاياتى، وقام المدافعون عن الهنود الحمر وطالبوا الحكومة الإسبانية بضرورة المحافظة على أرواح الهنود الحمر دون أن يذكروا إن كان هدفهم هو السياسة، أو ضرورة الاحتفاظ بالأيدى العاملة اللازمة للمستعمرات، أو زيادة عدد السكان المسيحيين فى العالم. ولقد تعاون التاج مع الكنيسة فى عمليات التهدئة، وإن كانت مشكلة العمل الإجبارى، أو السخرة، ظلت موجودة. وتدخل التشريع من أسبانيا، وكان

دائماً فى صالح العملية الاستعمارية. فاتجهت الأنظار إلى القارة الإفريقية لإحضار مدد من الزنوج والعبيد، حتى تتمكن القوى الاستعمارية من أن تستمر فى عملية الاستغلال.

ولقد بحث المستعمرون الأسبانيون عن مناجم الذهب والفضة، وغسلوا رمال الأنهار لكى يحصلوا على التبر، ووجدوا بعض الذهب، وكثيراً من الفضة فى المكسيك أولاً، ثم فى بيرو بعد ذلك. ووجدوا الزئبق فى بيرو نفسها، واستخدموه فى معالجة الذهب وفصله عن الفضة، فتزايدت كميات الإنتاج بشكل مذهل. وكانت المناجم ملكاً للتاج الذى يمنحها للمستغلين، والذين يتعهدون بتسليم الملك جزءاً من الإنتاج. وكان هذا المعدن ينقل بحرياً من بيرو إلى بنما، ثم على ظهور البغال لعبور البرزخ، ولشحنه من جديد فى سفن أسبانية متسعة وبطيئة. وحقق الإنتاج آمال أسبانيا، فكان يصل إلى خمسة أو ستة أطنان من الذهب، وثلاثمائة طن من الفضة فى كل عام.

أما جزر الأنتيل فإنها لم تلعب أى دور للحصول على المعادن، واتجه المعمرون فيها إلى استغلال الزراعة، وبخاصة قصب السكر، وكان يعطى السكر والروم، وكان إنتاجه يصل فى قيمته إلى ما يقرب من الذهب، ويقيم كذلك بالذهب. وكان ميدان الإنتاج الزراعى فى جزر الإنتيل وبلاد أمريكا الوسطى مورد دخل كبير للمعمرين الإسبانيين .

وكانت كل منتجات أمريكا الأسبانية ترسل إلى أسبانيا نفسها، والتى احتفظت باحتكار التصدير والاستيراد والنقل مع المستعمرات، إلا فيما يتعلق بتجارة الرقيق، وحرمت على السفن الأجنبية الرسو فى أمريكا، حتى ولو كان ذلك لإصلاح ما يصيبها من عطب. وقامت أسبانيا بعد ذلك بفتح عدد معين من الموانى للتجارة، حتى تمنع التهريب. ولكن عمليات التهريب تزايدت مع الزمن، وبشكل

واضح فكان التجار يحاولون التهرب من دفع الرسوم والضرائب: فلم يقتصروا على خفض قيمة التجارة المغتربة أو المشحونة في تصريحاتهم الرسمية، بها بدءوا في عمليات التهريب، ووجدوا في داخل هيئة التجارة نفسها من يشاركهم في هذه العمليات ، وبدأت السفن تفرغ حمولتها في البحر قبل دخولها إلى ميناء إشبيلية، وتشحن بضائع أخرى بعد خروجها من الميناء واتصل المهربون الإسبان بمهربين أجانب، كانوا يقومون بنشاط كبير في خلجان العالم الجديد، الأمر الذي أدى إلى خروج ثلث تجارة العالم الجديد من أيدي هيئة التجارة الإسبانية.

لقد كانت أسبانيا في منافسة واضحة مع البرتغال، ومن عمليات التهريب دلت على وجود منافسة من نوع جديد، وضد سيطرة الدولة على التجارة والملاحة، وتقوم بها عناصر لا تخضع لسلطة الدولة الأسبانية، وربما حظيت بحماية مقنعة من جانب دول أخرى في غرب أوربا.

ولقد تمكنت أسبانيا، في أثناء القرن السادس عشر، السيطرة على جزء كبير من أوربا، وظهر ذلك بوضوح في عهد شارل الخامس، أو شارلكان، حفيد الملوك الكاثوليكيين، والذي سيطر على أسبانيا ونابولي وصقلية، والمستعمرات الواقعة فيما وراء المحيط، وأضاف إليها بقية إيطاليا والأراضي المنخفضة، الفلاندر وبعض مقاطعات فرنسا، والنمسا والإمبراطورية المقدسة. ولقد أصبح سيداً على عالم لا تغرب عنه الشمس. ووصلت أسبانيا إلى أوجها في عصر ابنه فيليب الثاني، والذي ضم إليه البرتغال، مع ممتلكاتها الخارجية، بعد معركة وادي المخازن، في المغرب الأقصى، فأصبح فيليب الثاني ملكاً على لشبونة وميلانو، وجنوا وبروكسل، وبالرمو ومكسيكو.

ولكن هذه العظمة من ناحية الحكم، عاصرت كذلك ظهور مبادئ الإصلاح الديني، وظهور المذاهب البروتستانتية، ثم هجرة الكثيرين من أبناء أوربا إلى العالم

الجديد، بحثاً عن حرية العقيدة. وإذا كان إسبانيا قد استعانت فى ذلك الوقت بجماعة اليسوعيين « الجزويت» من أجل نشر المذهب الكاثوليكى فى المناطق الخاضعة لها فيما وراء البحار، وبخاصة فى أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، فإن نوع المهاجرين فى أمريكا الشمالية كان يميل بشكل واضح فى أغلبيته نحو أبناء مذاهب الإصلاح، والمذاهب البروتستانتية.

وكما كانت هذه الإمبراطورية الإسبانية ضخمة وقوية، إلا أن قطع أوربية كثيرة من هذا البنيان الضخم كانت رقيقة، ولا يمكنها أن تقاوم الأطماع الخارجية، ونمو المصالح والحركات، لفترة طويلة.

٢- البرتغاليون والإنجليز والفرنسيون :

لقد تمكن البرتغاليون كما ذكرنا من الوصول إلى الهند، ومن إنشاء المراكز التجارية على سواحل القارة الإفريقية وعلى طول الطريق المؤدى إلى التوابل. وقد تحول المحيط الهندى إلى بحر برتغالى، واحتفظت لشبونة باحتكار التجارة فيه، ومنعت كل سفينة من الملاحة فيه، إلا بعد تزويدها بتصريح رسمى من ملك البرتغال، ومع إنشاء الحصون على السواحل الإفريقية، ثم إعداد المخازن فيها، وتركوا فى كل منها بعض التجار، مع بعض العمال، وبعض الجنود، وهكذا أقام البرتغاليون فى إفريقية الشرقية، والأجواد فى سوفاله وموزمبيق وفى جنوب مدغشقر، كما أقاموا فى سومطره عند مدخل البحر الأحمر، وفى هرمز، عند مدخل الخليج الفارسى، وفى مسقط، وأصبحت لهم مواقفهم على سواحل الهند نفسها. ولقد امتدت مراكز البرتغاليين بعد ذلك فى آسيا حتى وصلوا إلى العين وجزر الهند الشرقية.

ولقد أصبح البرتغاليون مسيطرين على تجارة التوابل واحتكروا العمليات التجارية فى المحيط الهندى، واحتكرت الدولة البرتغالية تجارة الفلفل، وأصبح ملك

البرتغال هو ملك الفلفل، وكان يدفع نفقات بلاطه وقصره ، وحتى مهر ابنته عيناً من الفلفل . وكانت كل التوابل الأخرى تستورد إلى لشبونة، فى صناديق مقفلة، ويقوم بيت التجارة ببيعها ويحصل منها على نسبة تتراوح بين ثلاثين وستين فى المائة من ثمنها كضريبة للخزانة. وكانت العملية إذن خاضعة لسلطة الحكومة. أو لسلطة الدولة، وفى شكل احتكار؛ وكانت معرضة بالتالى وفى أوقات الضعف لكى تخضع لعمليات التهريب.

وكان من نتيجة توسع البرتغاليين صوب الشرق ، وبشكل مستمر ، وفى نفس الوقت الذى أخذ الإسبانيون فيه فى التوسع صوب الغرب ، حتمية تقابل الطرفين ، وبشكل يحتم ضرورة رسم خط آخر على الناحية الأخرى من الكرة الأرضية ، لتقسيم مناطق النفوذ بين إسبانيا والبرتغال ، فى المحيط الهادى هذه المرة .

ورغم أن ماجلان كان برتغاليا، إلا أنه عمل فى خدمة شارل الخامس ؛ وتمكن من القيام برحلة إلتف بها حول العالم : فخرج إلى المحيط الهادى حتى وصل جزر سان لازار ، وهى التى قتل فيها ماجلان فى معركة مع الأهالى . وقام البرتغاليون بأسر بقية سفنه ولكن إحدى السفن تمكنت من الوصول إلى إسبانيا؛ بعد رحلة دامت ثلاث سنوات فثبتت كروية الأرض، وظهر التنافس الإسبانى البرتغالى على منطقة المحيط الهادى. وكان البرتغاليون هم أول من وصل إلى ملقه، وكانوا هناك أقوى من الإسبانيين. وكان شارل الخامس فى حاجة شديدة إلى النقود، فاضطر إلى التنازل عن مطالبه نظير ٣٥٠,٠٠٠ دوقية من الذهب. ولكنه لم يتخل عن جزر سان لازار، والتى سميت الفليبين، نسبة إلى ولى العهد، والذى سيصبح فيليب الثانى فيما بعد، وكان هذا أساساً لإقامة بعض الأسبانيون فى هذه الجزيرة، ونشأة مدينة مانيلا عاصمتها فيما بعد.

وهكذا أصبحت كلاً من إسبانيا والبرتغال تسيطر على إمبراطورية ضخمة فى العالم، وزاد وضوح هذه الهيبة الكبيرة مع انضمام حكومة البرتغال إلى الحكومة الأسبانية بعد مقتل ملك البرتغال فى معركة وادى المخازن. فزادت ضخامة هذه القوة الاحتكارية للتجارة العالمية، وعبر المحيطات، لكى تركز هذه السلع فى شبه جزيرة إيبريا، ثم تعيد توزيعها على القارة الأوربية مع مصبات الأنهار. مصب نهر الراين فى الأراضى المنخفضة، والأنهار الأخرى على بحر الشمال، لكى تقبل منها هذه السلع إلى بقية مناطق التوزيع فى قلب القارة وفى مناطق الإمبراطورية المقدسة، وإذا كانت الدولة قد احتفظت بحق احتكار لتجارة فى شبه جزيرة إيبريا وتحت سلطتها المباشرة، فإن مناطق توزيع هذه التجارة فى أوربا، وبخاصة فى الأراضى المنخفضة، أخذت فى العمل ضد مصلحة الدولة الأسبانية. وإذا كانت حكومة أسبانيا قد دعمت نفوذها فى شبه جزيرة إيبريا سلطة الكنيسة والكرادلة الكاثوليك، فإن الأراضى المنخفضة كانت تضم الكثير من اليهود المطرودين من أسبانيا، والذين انتقلوا إلى هناك للتجارة، وكانت كذلك ميدان عمل خصب لمذاهب الإصلاح البروتستانتية. إن الروح الجديدة فى مناطق التوزيع تعمل منذ السلطة والشعارات المرفوعة فى أسبانيا. وحتى هذه السلطة فى بلادها المسيطرة كانت تقاسى من عمليات تهريب السلع، والتى كانت الدولة تحتكر نقلها والتجارة فيها. إنها بداية الظهور تجاه حرية التجارة فى الأراضى المنخفضة، وبشكل يتعارض مع احتكار التجارة الذى فرضته الدولة الأسبانية.

ولم تكن الأراضى المنخفضة هى المنافس الوحيد للدولة الأسبانية، بل كانت تمثل أحد أقاليمها الخاضعة لها. وستحاول الحصول على استقلالها عن سلطة أسبانيا، ورغم تشدد الأسبانيون فى حكم الأراضى المنخفضة وكان هناك كذلك الإنجليز والفرنسيين، كمنافس لأسبانيا وللنظام الذى وضعته لاحتكار التجارة العالمية

واحتكار نقل سلعها. وكانت كل منهما تحاول كذلك الوصول إلى الهند، أو الحصول على الأقل على نصيب من الأراضى الجديدة، ومنتجات هذه الأقاليم.

كان الإنجليز يعارضون احتكار الإسبانيين والبرتغاليون لتجارة العالم، وشاركهم الفرنسيون فى هذه المشاعر، حتى أن فرانسوا الأول أعلن أن الشمس تشرق للجميع، وطالب بعرض وصية آدم التى تحرمه من الحصول على نصيب فى تقسيم العالم. وكان الطريقة العملية لإعادة التوازن تتلخص فى انتزاع الثروات انتزاعاً من المستعمرين ومن مستعمراتهم، فهل هذه هى القرصنة ؟ لقد حاول بعض الفقهاء والمشرعين التمييز بين القرصنة والقناصة البحرية، وذكروا أن القراصنة هم مجرد قطاع للطرق البحرية، وأما القناصة فتعترف بهم دولهم رسمياً وتعطيهم الحق الرسمى فى وقت الحرب، لأسر سفن الأمة المعادية، والاستيلاء عليها.

ولقد قام القناصة البحريين بسفنهم السريعة بعمليات السلب بالقرب من جزر الأنتيل، وتعاونوا مع المهربين الذين كانوا يحاولون الوصول إلى العالم الجديد. وكثيراً ما قاموا بالنزول إلى الأماكن والمراكز التى تخزن فيها البضائع، وهاجموها، كما هاجموا ونهبوا السفن الإسبانية، التى كانت تخاطر من وقت إلى وقت بالسفر بمفردها على المحيط الأطلسى أو المحيط الهادى.

ولقد قام القناصة الفرنسيون بمهاجمة مخازن هافانا، وحولوا الأماكن القريبة من جزر كناريا والخالدات إلى مناطق عمليات وصيد بحرى. وكانت أهم مغامراتهم فى عام ١٥٢٣ حين تمكنوا من أسر سفينتين من بين ثلاث سفن أسبانية كانت تحمل إلى إسبانيا كنوز مونتزوما، وعثروا فيها على أوانى ذهبية وفضية وأحجار كريمة. وظهر قناصة آخرون أمام ديو فى المحيط الهندى.

أما الإنجليز، فكانوا يراقبون السفن الأسبانية أمام خليج قادس. وقام هركنز بالاستيلاء على حمولات كاملة من العبيد، وكان يبيعها بعد ذلك لحسابه فى أمريكا. وقام ابن عمه فرانسيس دريك بالنزول فى أمريكا الوسطى، وبمهاجمة قوافل

البغال، التى كانت تحمل الذهب والفضة من بيرو، واستولى عليها، وعاد إلى بليموث بالسبائك. وشجعت الملكة اليزابيث مشروع السفر حول العالم، حتى تتمكن من تطويق إسبانيا، وساهمت فى مشروع الحملة. وقام دريك بعبور مضيق ماجلان، ودمر منشآت الأسبانيين من شيلى إلى كاليفورنيا، واستولى على سفينة أسبانية محملة بالذهب، وفرض غرامة كبيرة على مانيلا، وعاد إلى إنجلترا عن طريق رأس الرجاء الصالح. وفى هذه الرحلة حول العالم قام دريك بثمانين هجمة. وإذا كانت اليزابيث قد تبرأت منه، إلا أنها كافأته فى نفس الوقت. وكان مقرباً منها. وقام بدوره فى هزيمة الأرمادا أمام بليموث فى عام ١٥٨٨.

ولا شك أن عمليات القرصنة قد أدت من ناحية إلى منافسة الأسبانيين والبرتغاليين فى عملية سيطرتهم على العالم، وفتحت الطريق أمام كل من إنجلترا وفرنسا فى الحصول على مناطق جديدة تستعمرها على خريطة العالم، كما أنها فتحت الطريق أمام سفن هاتين الدولتين للعمل على تحطيم نظام احتكار التجارة لكل من إسبانيا والبرتغال، وسمحت لسفن هاتين الدولتين للعمل على تحطيم الدولتين، مع بقية السفن الأوربية، للعمل على نقل العبيد من القارة الإفريقية إلى أمريكا والعالم الجديد.

أما رحلات جان وسباستيان كابوت، للوصول إلى الهند عن طريق الشمال، فإنها وصلت إلى نيو فاوندلاند، وهى مناطق غنية بالأسماك، ووصلت بعثات أخرى إلى جرين لاند، وبدءوا هناك فى الاتصال بشعوب الإسكيمو أما محاولاتهم الوصول إلى الهند عن ا لطريق الشمالى الشرقى، فإنها انتهت إلى داخل الأراضى الروسية، وفكروا من هناك فى إمكانية الوصول إلى الهند، ثم أخذ المغامرون الإنجليز يصلون إلى مستعمرة فرجينيا، والتى كانت أولى المستعمرات الثلاثة عشر، والتى ستكون بعد استقلالها الولايات المتحدة الأمريكية.

أما الفرنسيون، فإنهم كانوا يعيشون مرحلة صعبة فى تاريخهم، نتيجة لانتشار الحروب الدينية، وحروبهم مع أسبانيا. ورغم أن أطماع الفرنسيين كانت مركزة فى ذلك الوقت على إيطاليا، وأنهم كانوا يفضلون المعيشة فى بلادهم الجميلة على الهجرة إلى الخارج، إلا أن بعض العناصر المغامرة من بينهم ذهبت إلى البعيد بعيداً عن سواحل فرنسا ووصلت إلى نيوفوندلاند وقام جاك كارتيه بالوصول إلى مصب نهر سان لوران، وأخذ الفرنسيون يتفاهمون مع الهنود الحمر، وكان ذلك أساساً لنشأة كل مّن كويبك ومونتريال فيما بعد، إنها كندا(١).

ولا شك فى أن اشتراك كل من الإنجليز والفرنسيين، وغيرهم فى عملية منافسة احتكار الإسبانيين والبرتغاليين للتجارة العالمية سيؤدى إلى تحسين طريقة عمل أبناء هذه الدول فى صراعهم ضد النظام الاحتكارى، وسيؤدى إلى نشأة شركات متعددة، هولندية، وإنجليزية، وفرنسية، تقوم بعملية الاستعمار، وعملية التجارة مع المناطق الواقعة فيما وراء البحار، بدلاً من الدولة، وإن كانت هذه الشركات تتمتع بسلطة الدولة نفسها فى تعاملها مع الأهالى، وحماية الدولة لهذه الشركات فى حالة اصطدامها مع شركات أخرى من دول أخرى، كما أنها تخفف من وقع الصدمة فى حالة تصادم مصالح هذه الشركة مع المصالح الفعلية لسلطة الدولة الاحتكارية فى كل من أسبانيا أو البرتغال . وستكون لهذه الشركات علاقة مباشرة بالقارة الأفريقية، كما أنها سوف تعمل على عمليات نقل العبيد من القارة الأفريقية إلى العالم الجديد.

---

(١) انظر د. جلال يحيى: الاستعمار والاستغلال، الإسكندرية، ١٩٦٥، ص ٢٦٦-٢٧٠.

٣ – الشركات الهولندية :

كانت هولندا تمثل إقليماً غنياً، تمكن من الحصول على استقلاله، بعد أن اختار مذهب الإصلاح الدينى، وفى ذلك الوقت كانت هولندا قد استضافت اليهود، الذين كانوا قد طردوا من البرتغال، كما استضافت البروتستانت الذين قامت فرنسا بطردهم، وكانوا من أصحاب رؤوس الأموال، ووصلوا بأموالهم إلى هولندا. وكان الهولنديون كذلك بحارة، وعاش أهلها منذ فترة طويلة على صيد الأسماك، حتى تحولت أمستردام إلى قاعدة بحرية للصيد والتجارة، وفى مطلع القرن السابع عشر، وصل عدد البحارة فى هولندا إلى ما يقرب من ١٦٠,٠٠٠ بحار، وذلك فى الوقت الذى بلغ فيه عدد السفن ما يقرب من عشر آلاف سفينة.

ومع تطور النظام الرأسمالى، أصبحت هولندا تسيطر على عمليات التأمين المربحة، وتعمل على استغلال رؤوس أموالها فيما وراء البحار.

وفكر الهولنديون فى أن يحصلوا على نصيب من ميراث البرتغاليين، فى الميدان الاستعمارى. وإذا كانت هرمز قد عادت فى هذا الوقت إلى فارس، والبنغال إلى السادة المغول، ومسقط إلى إمامها العربى، فإن الأراضى المنخفضة حاولت الاحتفاظ بأهم أجزاء هذه الإمبراطورية مع مراكز الملابار فى صورات وكوشين وسيلان وملقه وجزر التوابل الشهيرة، أى جاوه وسومطره.

ولقد تطلب أمر استغلال هذه الإمبراطورية الشرقية إنشاء محطات على طول الطريق إلى الهند: محطات بحرية، ومراكز لإنشاء السفن، ومخازن للتموين، ولقد تمكن الهولنديون من انتزاع رأس الرجاء الصالح من البرتغاليين، وانشأوا فيها نقطة لتموين سفنهم.

ولقد حاول الهولنديون كذلك أن يعملوا فى الاتجاه الغربى: أى فى سورينام، فى أمريكا الجنوبية، وكذلك حول نيو امستردام، التى أنشأوها على خليج هديسون، والتى سوف تصبح فيما بعد مدينة نيويورك.

وهذا العمل فى الميدان الاستعمارى لم يكن من مسئولية الدولة الهولندية، بل كان يمثل عمل مجموعة خاصة من الرجال، تمكنت من الحصول على امتيازات عامة، وقت وصول الأراضى المنخفضة إلى الاستقلال. وكان هذا هو عصر انتصار الشركات، والتى كانت دوافعها ووسائلها مالية أكثر منها سياسية: فكانت الأقاليم المتحدة ترغب فى المتاجرة، وكسب الثروة، وكانت وسائلها هى رؤوس الأموال والبنوك والشركات. وكانت رؤوس الأموال متوفرة فى هولندا، وتجمع عدد من البنوك فى بنك واحد، هو بنك إمستردام منذ عام ١٦٠٩، فتمكن بذلك من أن يواجه كل العمليات الرأسمالية، بل أصبح أكبر مركز للعمليات المالية فى أوروبا.

واجتمع تسعة من تجار أمستردام، منذ السنوات الأخيرة من القرن السادس عشر، وأنشأوا شركة فان فير، أى الأراضى البعيدة ثم انتشرت غيرها من الشركات، التى أخذت تجمع الأرباح، ثم تقسمها بعد ذلك بين حملة الأسهم. ومع اندماج هذه الشركات فى بعضها، تم إنشاء شركة الهند الهولندية الشرقية عام ١٦٠٢، ثم نشأت بعدها شركة مماثلة فى العالم الأمريكى، قبل مضى عشرين عام على ذلك .

ولقد كان من تقاليد هذا العصر ، والتى طبقت على معظم الشركات الإستعمارية ، وفى كل البلاد ، أن تمنح الدولة لهذه الشركات إحتكار التجارة فى منطقة معينة مع معاملة خاصة فى دفع الرسوم الجمركية ، وتعطيها كذلك حقوق سيادة عل الأقاليم التى تحتلها . وكانت هذه الشركات تحتفظ بجيوش ، وتشرف

على العدالة . وتتسرب قطع العملة . وكانت الشركات الهولندية للهند الشرقية ، بعد نجاحها تعتبر مثلاً لهذه الشركات . فقد كان رأس مالها الأصلى قد جمع من برجوازية التجار فى الأقاليم المتحدة ، وزاد على ستة ملايين فلوران ؛ أما ميدان عملها فقد غطى المحيط الهندى والمحيط الهادى ، من رأس الرجاء الصالح ، حتى مضيق ماجلان . وكانت الشركة تجهز السفن ، وتعين ممثليها، وتستخدم الجنود المرتزقة، وتقرر حجم ونوعية مشترواتها. وكانت تحدد أسعار البيع، وأنصبة الربح. وكانت هذه الشركة تبيع السكر فى أوربا بخمسة أضعاف ثمن شرائها له، والفلفل بستة أضعاف، ووصلت أنصبة الأرباح بعد بضع سنوات إلى ما يتراوح بين ١٢٪، و٧٥٪ وبمتوسط ٢٠٪ فى السنة، أى أن هذه الأرباح كانت تمثل فى مائة وثمانين عاماً مضاعفة رأس المال ستة وثلاثين مرة.

وكان لهذه الشركة إدارة خاصة فى الهند، تحت رئاسة حاكم عام، كان يغير مديراً تجارياً. وكانت تشرف على ما يتراوح بين ١٢,٠٠٠ و٢٠,٠٠٠ جندى، علاوة على ١٥,٠٠٠ بحار. وأشرفت على كل المراكز المنتشرة من رأس الرجاء الصالح حتى مياه اليابان. ومع الطابع العسكرى لهذه الشركة، كان هناك طابعها التجارى والزراعى حينما بدأ المعمرون فى فلاحة الأرض المحيطة بهذه المراكز. وبهذه الطريقة تحولت القاعدة البحرية عند رأس الرجاء الصالح إلى مستعمرة للتوطن. وأقام فيها الفلاحون الهولنديون، واسمهم البوير، ثم لحق بهم بعد ذلك الهجنوت الفرنسيون، واستمر كل منهم يعيش معيشة خاصة به، ويزرع الحبوب، ثم أدخلوا الخيول فى المنطقة، وأبعدوا عنها عناصر الوطنيين والهوتنتوت، وبكل شدة وقسوة.

وفى جاوه، فرضت الشركة سيادتها على أمراء الجزيرة، وأنشأت عاصمتها بتافيا على خرائب مدينة جاكرتا الوطنية. وامتدت نفوذها على كل الجزيرة. وبدأ

الهولنديون هناك يعملون فى الزراعة، وخاصة الفلفل وقصب السكر، ثم القهوة. كما قاموا بزراعة المسك والقرنفل فى ملقه، وأجبروا الأهالى على العمل فى زراعة النباتات التى يحتاجونها، فتحول التاجر إلى مشرف على الإنتاج، واستخدم الجيوش المرتزقة لتنفيذ مخططاته.

وكانت الشركة تقوم بتخزين هذه المنتجات فى مخازنها، ثم تنقلها السفن إلى أوربا، حتى يتم توزيعها هناك. ولقد أدت قوة هذه الشركة حتى أصبحت لها إمبراطورية ضخمة، وفكرت الأراضى المنخفضة فى إنشاء شركة مماثلة تعمل مع نصف الكرة الغربى، وشاركت بذلك مع غيرها عملية نهب أمريكا اللاتينية.

ولقد سمحت أساطيل هولندا بوضع البلاد الصغيرة فى اتصال مع جميع أنحاء العالم. وكانت هذه التجربة دافعاً لكل من الإنجليز والفرنسيين لكى يقوموا بمثلها، وفى نفس الميدان.

ويهمنا من هذه الحركة التجارية أنها قد شاركت برؤوس أموالها وسفنها، فى تجارة الرقيق، ونقل الرقيق من القارة الأفريقية إلى العام الجديد.

٤- الشركات الإنجليزية:

كانت أشهر هذه الشركات هى شركة الهند الشرقية الإنجليزية. وسار الإنجليز فى إنشائها على نفس خط السير الذى كان الهولنديون قد ساروا عليه. وكان الهولنديون قد سبقوا الإنجليز إلى الهند، ثم ضاعفوا أثمان الفلفل؛ فنشأت « شركة تجار لندن المتعاملين مع الهند » فى الأيام الأخيرة من القرن السادس عشر، وهى التى ستصبح فيما بعد شركة الهند الشرقية الشهيرة. ولقد وافقت الملكة اليزابيث على ذلك، ومنحت هذه الشركة احتكار التجارة بين إنجلترا وكل البلاد الواقعة إلى شرق رأس الرجاء الصالح، مع سلطات سيادة على المناطق التى تغزوها،

وإعفاءات جمركية على سلعها، والحق فى تصدير ما قيمته ثلاثين ألف جنيهاً سنوياً من المعادن النفيسة. وكان رأس مالها ثمانية ألف جنيهاً، ولكنه زاد بسرعة إلى ٤١٨ ألف؛ كما زاد امتيازاتها فى عام ١٦٠٣ وأصبح لها الحق فى الاحتفاظ بحاميات، وإعلان الحرب وعقد الصلح، وتولى السلطة القضائية. وأقلع أول أساطيلها فى ظل موجة من الحماس العام. وذهب جيمس لانكستر الذى قاد هذا الأسطول حتى جزر التوابل، وتفاوض من السلاطين المحليين، وأنشأ مراكز تجارية فى جاوه وسومطره، ثم عاد منتصراً وأصبحت هذه الشركة منذ ذلك الوقت إحدى المنشآت الوطنية.

ولقد عملت هذه الشركة فى الهند نفسها، ثم تدخلت فى المنازعات بين الرؤساء الوطنيين، وحصلت هناك على حقوق جديدة، كانت هى أساس سلطة بريطانيا الإمبراطورية فى الهند، فيما بعد.

حقيقة أن هذه الشركة قد اصطدمت بالهولنديين، من وقت لآخر، ووقعت معارك حربية بين الطرفين، ولم يتورع هؤلاء التجار على القتل والهدم وإحراق القرى لزيادة مكاسبهم. وكان هدفهم هو الربح قبل كل شئ، وتحت علم الشركة، والتى كانت إنجليزية. ولقد وصل الحال بهذه الشركة إلى أن تصبح قوة مالية لها اعتبارها، حتى أنها أقرضت حكومة لندن نفسها فى بعض الأزمات. وفى الهند، أصبحت هذه الشركة مالكة، وذات سيادة، وبخاصة بعد أن اشترت من بعض الأمراء إماراتهم، بما عليها من أهالى ورعايا، وفى نظير دفعها معاش سنوى للأمراء ولقد رضيت إنجلترا بهذا النظام الذى كان يوحد بين جهود المواطنين وجهود الدولة، وفى إطار مشروع تجارى.

وكانت شركة الهند تحقق آمال الإنجليز فيها، وبشكل سمح لهـا بـأن تعيش لمدة أطول من قرنين ونصف قرن، وسمح لها بأن توصل إحـدى نظـم عصـر الملكـة اليزابيث حتى عصر الملكة فكتوريا.

ولقد عملت إنجلترا على إنشاء شركة أخرى للعمـل فـى « الهنـد الغربيـة »، وكان عليها فى هذا النطاق أن تتعامل مع الأسبانيين.

وكان أول ميدان للعمليات البريطانية فى هذا السبيل هو إفريقية، خاصـة وأن المراكز التى كانت تنشأ على سواحل هذه القارة كانت تـورد العبيـد، الذيـن يمكـن بواسطتهم تحطيم عملية الحصار الأسبانى على أمريكا، خاصة وأن أسـبانيا لـم تكـن لها الأدوات والسلع التى كانت لازمة لشراء العبيد، ولـم تكـن لهـا السـفن اللازمـة لنقلهم، فاضطرت إلى ترك عملية التجارة فى الرقيق إلى الدول الأخرى التـى يمكنهـا أن تقوم بها.

وكان من اللازم على إنجلترا أن تثبت أقدامها فى أفريقية، حتى تتمكن من أن تدخل فى أمريكا، فأقامت « شـركة غـرب أفريقيـة » للعمـل علـى طـول السـاحل الغربى لهذه القارة، وأعطتها جامبيا وسيراليون وساحل الذهـب وساحل العبيد نقطـاً للجمع وشحن الزنوج إلى العالم الجديد. وكثيراً ما كان الإنجليـز يقومـون بنقـل مـا يقرب من خمسة آلاف رجل فى السنة، وتمكنوا بذلك من السيطرة على نصف هذه التجارة، وسبقوا الفرنسيين والبرتغاليين والهولنديين فيها بكثير.

وفى نطاق التنافس مـع أسبانيا، تمكنـت إنجلـترا مـن الاستيلاء علـى جزيـرة سانت هيلانه، فى وسط المحيط الأطلنطى، واستخدامها محطة بحرية، وقامت عليهـا المستشفيات ومخازن التموين، وتمكنت من الحصول علـى طنجـه، وحـين خسـرتها، تمكنت من الاستيلاء على جبل طارق، ثم على جزيرة منيورقه، واستخدمتها قواعـد لمحاصرة إسبانيا. وحارب الإنجليز الأسبانيين فى جزر الأنتيل، وثبتوا مواقع أقدامهـم

هناك كما أنهم عملوا فى القرصنة، وشاركوا فى نهب نيكاراجوا وهندوراس وبنما وفيراكروز، كما قاموا بالاستيلاء على تريتيداد، وبرمودا والكثير من الجزر الصغيرة فى بحر الأنتيل، أو جزر البحر الكاريبى. وتوجوا هذه العملية باستيلائهم على جزيرة جامايكا فى عام ١٦٥٥، وقضوا على الأسبانيون، بعد أن كان هؤلاء قد قضوا على الوطنيين. وعمر الإنجليز جزيرة جامايكا بالاسكتلنديين والايرلنديين والزنوج، وصلوا منها مركزا لتجارة العبيد وللتهريب.

ولقد أصبحت جزر الأنتيل الإنجليزية إحدى النقط الهامة فى تلك الرحلة المثلثة، والتى كانت السفن الإنجليزية تترك فيها لندن وبريستول مشحونة بالمنسوجات والأدوات الحديدية، وتصل إلى الساحل الأفريقى، حيث تبدل سلعها ويعيد شحنها بالعبيد، ثم تصل إلى إحدى نقط أمريكا وتبيع العبيد وتشترى السكر والروم والطباق، ثم القطن فيما بعد. وكانت الأراضى فى هذه الجزر ملكاً لمزارعين يقيم أغلبهم فى إنجلترا نفسها، هذا خلاف مراكز القراصنة داخل اللجان الصغيرة.

ولا شك أن عملية التوسع الاستعمارى البريطانى فى البحر الكاريبى وفى أمريكا الشمالية استمرت منذ ذلك الوقت، وبخطوات واسعة، ولكن ما يهمنا هو علاقة الوجود الإنجليزى فى البحر الكاريبى، وعملهم فى نقل الرقيق من القارة الأفريقية إلى المناطق الأمريكية. ولقد أصبح الزنوج يمثلون، وإلى حد بعيد، القوة العاملة فى الزراعة، بخاصة فى المستعمرات الإنجليزية فى العالم الجديد، وحتى فى المستعمرات الإنجليزية الثلاثة عشر، والتى سوف تصبح الولايات المتحدة الأمريكية، بعد استقلالها عن إنجلترا، الوطن الأم.

٥- الشركات الفرنسية:

نزلت فرنسا إلى ميدان إنشاء الشركات الاستعمارية، مثلها فى ذلك مثل هولندا وإنجلترا. وكان من سوء حظ فرنسا إنها لم تكن دولة فقيرة، فقل عدد الراغبين فى الهجرة وفى المقامرة فى الخارج من بين أبنائها. ورغم ذلك فقد عملت منذ عهد هنرى الرابع إلى تشجيع حركة الاستعمار، وأوصت بإنشاء المناطق الزراعية والأقاليم الفرنسية فى الأراضى الجديدة فيما وراء البحار.

وعملت فرنسا على إنشاء شركة مرسيليا للتجارة مع المعرض الشرقى للبحر المتوسط، ونضجت هذه الفكرة مع مرور الزمن، ونشأت شركات أخرى إلى جوار هذه الشركة، وكان لكل منها حقوق إقليمية، مثل شركة موريبهان، والمائة شريك، وسان كريستوف، والجزر، ورأس الشمال، والشرق. وكان هذا الطموح كبيراً، رغم أن رؤوس الأموال كانت بسيطة، والرغبة فى الإقدام على هذه المشروعات كانت قليلة.

وفى عصر كولبير، ظهر أنه يمكن للشركات الخاصة وحدها أن تتاجر وتستعمر وتربح، وبدرجة أكبر من الأفراد، فاحتفظ لهذه المؤسسات بالمزايا والضمانات اللازمة لازدهارها. فقل عدد الشركات عما كان عليه من قبل، ولكنها أصبحت أكثر تجهيزاً، وأكثر خضوعاً للإشراف عما كانت عليه من قبل.

وجاء لويس الرابع عشر بعد ذلك، وعمل على تنمية البحرية والتجارة؛ وأفادت من ذلك كل من شركات الهند الشرقية، والهند الغربية، وشركة الشمال، وشركة الشرق، وشركة السنغال، وهى الشركات التى كان كولبير قد أنشأها. وأفادت من المزايا القانونية والمالية. فلقد منحها هذا الملك إعفاءات من ضرائب شحن، ووضع لها نظماً بحرية مريحة وسياسة جمركية فى صالحها؛ فساعدها ذلك كثيراً، وساعد كل الشركات على الازدهار والتكاثر. ووصل عدد هذه الشركات

فى الفترة الواقعة بين وفاة هنرى الرابع وبين نشوب الثورة الفرنسية خمساً وسبعين شركة فرنسية. وكانت لوائحها متشابهة؛ إذ كان لها حق الملاحة والتجارة، والاستيراد والتصدير فى منطقة معينة محددة. وكان من الممكن تشجيع هذه الشركات بإعطائها هذه المناطق التى تعمل فيها، وإخضاعها لسيادتها ولحقوقها الإدارية والقضائية؛ فأصبحت المستعمرات بهذا الشكل ممتلكات للشركات، تقوم بنقل المعمرين إليها، وتحتفظ فيها ببعثات دينية، وتعمل فيها على نشر التقاليد الفرنسية.

وكانت فرنسا تعد من يساعدون برؤوس أموالهم على ازدهار المستعمرات بمنحهم الامتيازات وألقاب النبل، وتسمح بدخول الأجانب من بينهم فى الحاشية الفرنسية. وكان الملك يأخذ أول نصيب فى الشركة، وكان بهذا يجبر البلاط على التشبه به، وشراء الأنصبة فى هذه الشركة. وكانت الدولة تقوم جزءاً من رأس المال بدون ربح ورغم كل ذلك فقد كان من الصعب تغيير هذه المجموعات الكبيرة من البرجوازيين والفلاحين، والذين بقوا عازفين، وإلى حد بعيد، عن المساهمة فى هذه المشروعات. وإذا كان تعدد الشركات هو السبب الأساسى فى حيرة الأهالى أمام الاختيار للمساهمة فى شركة معينة، فإن شركة واحدة قد حظيت بانتباه أكبر، وهى شركة الهند، التى كانت هناك أسباب اجتماعية وسياسية وفكرية تدفع الفرنسيين إلى المساهمة فيها، للحصول على توابل ولآلئ الشرق، ولتحدى الشركات الهولندية والإنجليزية المماثلة، وللوصول إلى النجاح عن طريقها.

ولقد أنشأت فرنسا عدداً من الشركات للهند الشرقية، الواحدة بعد الأخرى: أنشأت الأولى فى عهد هنرى الرابع، ولم تتمكن هذه الشركة من القيام بأى شئ. وأنشأت الثانية فى عام ١٦١٥، وأعطتها احتكار تجارة الشرق فى المناطق الواقعة فيما وراء مدغشقر. وأما الشركة الثالثة للهند الشرقية فقد أنشأها كولبير عام

١٦٦٤ برأس مال قدره ١٥ مليون جنيه، وأعطاها حق التجارة بين رأس الرجاء الصالح ومضيق بجلان لمدة خمسين سنة، علاوة على ملكية جزيرة دوقين، التى أصبحت تعرف باسم مدغشقر فيما بعد، ونسبة معينة من حملة التجارة المستوردة والمصدرة، وإعفاء من نصف رسوم دخول الموانى ورسوم الجمارك فى جميع أنحاء المملكة. ولقد أنزلت هذه الشركة الجنود والمعمرين فى جزيرة دوقين، وحاولت العمل فى الهند، ولكن نجاحها كان نسبياً هناك. وجاءت النتائج المالية مخيبة للآمال، فاضطر الملك إلى أن يسحب من هذه الشركة حقوقها التجارية، ولم يترك لها إلا امتياز النقل. ولكن الفرنسيين حصلوا، مع مرور الوقت، على مواقع أقدام لهم فى شبه القارة الهندية.

ولقد نجحت فرنسا كذلك فى إفريقية، وفى أفريقية السوداء، وفى مدغشقر، وفى المحيط الهندى، ونجحت شركة الهند، مع غيرها من الشركات الأخرى المماثلة فى القيام بعمليات استعمار على درجة معينة من النجاح.

أما فى شمال أفريقية المواجه لفرنسا، فإن فرنسا قد نجحت فى إنشاء قواعد سهلت عليها عمليات الأمن فى البحر المتوسط، وسمحت لها بالمتاجرة مع أفريقية فى الصوف والجلود، ونشأة شركات متعددة فى هذا القطاع، وأنشأت لنفسها رؤوس جسور على القارة الأفريقية، سواء بالقرب من القال، أو الرأس الأسود فى تونس، أو فى عنابة، حيث كانت تستورد القمح والحبوب والشمع والجلود.

أما فى أفريقيا السوداء، فإننا نجد شركات متعددة تعمل فى هذا الميدان، ومن بين أهمها شركة سينجامبيا، وشركة السنغال، وشركة غينيا، وشركة الغرب. وقامت هذه الشركات بإنشاء مراكز لرسو السفن على طول الطريق المؤدى إلى رأس الرجاء الصالح إلى الهند. وأصبحت هذه المراكز البحرية مراكز تجارية لشراء الزيت وسن الفيل والصمغ، والعبيد بنوع خاص؛ فأصبحت سان لوى والسيريدا فى

جامبيا وجزيرة جوريه قرب الرأس الأخضر، وبعض المراكز الواقعة على ساحل الذهب وغينيا محطات هامة للتجارة فى العبيد. أما جزيرة دوقين، فقد قامت محاولات متعددة لاستعمارها، خاصة وأنها كانت محطة طبيعية فى طريق الهند. ولكن هذه المحاولات فشلت: فلم يبقى فى بوردوقين، التى أنشئت فى جنوب الجزيرة، إلا ثلاثين أوربيا، واستولت عليها شركة الهند لكى تجعلها مركزاً لعملياتها فى المحيط الهندى فى عام ١٦٦٥. ولقد أنزلت إليها بعض الجنود والفلاحين والتجار، ولكن الأهالى هجموا عليها، وأعملوا القتل فى هؤلاء المعمرين. ورغم أن شركة الهند قد أخلت مدغشقر، إلا أن حكومة باريس قامت بضمها فى عام ١٦٨٦، حتى تحتفظ بحقوقها عليها. ولقد ظلت هذه الجزيرة خالية من الفرنسيين لمدة ستين عاماً، حتى قام بعض القراصنة الفرنسيين بالمجىء فى عام ١٧٥٠، واتخذوها ملجأ لنشاطهم فى المحيط الهندى، ثم تمكن بعضهم من الزواج بأميرات من الجزيرة، وأنشؤا لأنفسهم ممتلكات إقطاعية، وإن كانت إحدى الثورات الجديدة قد قضت عليهم.

ولقد وجد الفرنسيون جزيرتين صغيرتين فى مواجهة مدغشقر، خاليتين من السكان وتزدهر فيها النباتات والحيوانات وكانت الأولى هى جزيرة بوربون، والثانية هى جزيرة فرنسا. أما الأولى فقد أرسلت إليها شركة الهند أربعة وعشرين من الصناع الشبان الأقوياء النبهاء مع أربعة وعشرين من الفتيات اليتيمات. ثم جاء إليها بعض اللاجئين من مدغشقر، وبعض الهولنديين والبرتغاليين، وبعض رجال بعثات التنصير. وعاش الجميع فيها على الصيد والزراعة وجمع الفواكه وصيد السلحفاة والخنازير البرية. ووصل عددهم إلى خمسمائة عند نهاية القرن السابع عشر. ولكن هذه الجزيرة ازدهرت بعد أن أدخلت الشركة فيها زراعة البن، وأحضرت إليها العبيد من مدغشقر وموزمبيق للعمل فيها.

وأما جزيرة فرنسا فكانت لا تبعد عنها إلا بأربعين فرسخاً، وأصبحت هاتين الجزيرتين مستعمرتان ناجحتان، تنتجان الأرز والذرة والقطن والقصب والنيلة. وجاء إليها المعمرون من مدغشقر، وأنشئوا فيها صناعات صغيرة، وبخاصة صناعة السكر والمنسوجات، وأخذت بور لوى تزداد فى أهميتها[1].

وهكذا نرى أنه رغم أن هذه الشركات الصغيرة قد خيبت آمال المساهمين فيها، ورغم أن شركة الهند لم تتمكن من دفع أرباح حقيقية لحملة أسهمها، إلا أن النتائج كانت إيجابية فبدأت فرنسا فى الاختيار بين مراكز متعددة فى إفريقية ومدغشقر وجزر المحيط الهندى، التى حصلت فيها على مراكز، وحولتها إلى مستعمرات زراعية. وكما نجحت فرنسا فى هذه المناطق، نجحت كذلك فى العالم الجديد.

وفى البحر الكاريبى، نزل الفرنسيون إلى هايتى التى أصبحت تسمى سان دومنكو. ولقد وصل عددهم هناك إلى أربعة أو خمسة آلاف، وعملوا فى زراعة القطن وقصب السكر الأمر الذى استدعى تكليف شركة السنغال بتوريد الأيدى العاملة من الزنوج اللازمين لاستغلال الجزيرة، وقامت فرنسا فى عام ١٦٦٤ بإنشاء شركة الهند الغربية، والتى كان لها خمسين سفينة، مع حق احتكار لمدة أربعين عاماً. ولقد أفادت هذه الشركة من معونة حكومية بلغت ثلاثين جنيهاً عن كل طن من السلع التى تصدر من فرنسا. حقيقة أن الأهالى قد تم القضاء عليهم، ولكن تعمير الجزيرة بالبيض وبالزنوج المستوردين من أفريقية، قد سار بسرعة، وبنفس سرعة التجارة، وأصبحت سان دومنكو لؤلؤة الأنتيل، ومستعمرة نموذجية يحلم بها ويمثلها كل الأوربيين. ولقد ظلت جزر البحر الكاريبى موطناً لاعتزاز فرنسا منذ

---

(١) أنظر : د. جلال يحيى : الاستعمار والاستغلال ، الإسكندرية ، ١٩٦٥ ، ص ص ٣٠٩ - ٣١٦ .

بداية عملياتها الاستعمارية، وأصبحت تمثل ما يقرب من نصف تجارة كل المتلكات الفرنسية فيما وراء البحار، وامتلأت بعدد كبير من المزارعين، وتجار السكر، وتجار العبيد؛ وكانت شركة الهند الغربية هى التى تدير شئونها.

وهكذا نجد أن عملية استغلال العالم الجديد، واستغلال مزارع قصب السكر فى جزر الأنتيل وجزر البحر الكاريبى، ومزارع القطن فى المستعمرات الإنجليزية فى أمريكا الشمالية، ومزارع البن فى البرازيل وبقية أقاليم أمريكا الجنوبية كانت فى حاجة إلى أيدى عاملة يمكنها أن تعمل فى المناخ الاستوائى والمدارى، وكانت هذه الأيدى العاملة تأتى من القارة الأفريقية بعد اصطيادها وترحيلها، وفى شكل عبيد. ونظراً لأهمية دور الأفارقة الموجودين فى المهجر، أى فى العالم الجديد، فى تنمية المناطق المختلفة من القارة الأمريكية، ولفداحة الثمن الذى دفعته القارة من أبنائها ودمائهم وحياتهم لتعمير العالم الجديد، تفرد لهذا الموضوع فصلاً خاصاً.

الفصل الثامن

تجارة الرقيق

الفصل الثامن

تجــارة الرقيق

كان نظام الرق نظاماً معترفاً به منذ العصور القديمة، وكان موجوداً فى غالبية المجتمعات. ولكن حجم الرق أخذ أبعـاداً كبيرة بعد حركة الكشوف الجغرافية ووصول الأوربيين إلى اكتشاف العالم الجديد. ورغم أن العصور الحديثة عملت على تحرر الإنسان من الرق في بلادهـا، أى فى أوربـا، إلا أنهـا احتفظت بنظام الرق بالنسبة للعناصر غير الأوربية بشكل عام، وللأفارقـة بنوع خاص، وهدفت تجارة الرقيق فى العصور الحديثة تزويد العالم الجديد بأعداد كبيرة من الأيدى العاملة، يمكنها أن تتحمل المناخ الاستوائي أو المدارى، وتعمل فى الإنتاج للسادة البيض. وكانت عملية تجارة الرقيق تمثل نقل أعداد ضخمة من الأفارقة خارج حدود بلادهم وقارتهم، وعبر المحيط، لكى يمثلوا جزءاً من أبنـاء هـذه القـارة الذين يعيشون فى الشتات، وفى مستوى يقل عن مستوى غيرهم من الشعوب. وظلت العناصر الأوربية تعتمد عليهم، وبخاصة فى الإنتاج الزراعى، إلى أن قلت حاجتها إليهم، وبخاصة بعد اختراع الآلات، فوقفت الدول الأوربية ضد تجارة الرقيق بعد أن كانت قد شجعتها، وقضت على هذه التجارة؛ نتيجة لتغير احتياجاتها، وتركت لنا الملايين من أبناء القارة الأفريقية يعيشون فى العالم الجديد، ويحاولون الوصول إلى مستوى المعيشة الذى يعيشه غيرهم فى هذه البلاد. وإن قصة تجارة الرقيق هى ملحمة طويلة، تدل على معاناة القارة، واستنزاف الرجل الأبيض لمواردها البشرية، وفى صالح طموحاته.

١- حاجة العالم الجديد :

كان وصول الأسبانيين إلى جزر البحر الكاريبي، ثم سواحل أمريكا الوسطى والجنوبية، يفتح أمام الأسبانيين إمكانيات عمل ضخمة، من أجل الحصول على المنتجات الزراعية والمعدنية في هذه الأراضي والأقاليم البعيدة. ولقد وصل الأسبانيون إلى العالم الجديد بأعداد صغيرة، وجاءوا في أول أمرهم كمكتشفين. ولكنهم سرعان ما تحولوا إلى غزاه، وفرضوا أنفسهم بقوة الحديد والنار على الشعوب والحضارات التي كانت موجودة في هذه المناطق في ذلك الوقت. فاستخدموا السيف، كما استخدموا البنادق والمدافع، أي البارود، ضد الهنود الحمر، الأمر الذي سمح لهم بالقضاء على التنظيمات السياسية الموجودة هناك، والقضاء على إمبراطوريتي الإنكا والأزاتكه.

ولقد نزل الإسبانيون أول الأمر إلى هذه السواحل الجديدة، وسجدوا للرب، ورفعوا علم بلادهم، وهو علم الصليب، على الأراضي التي نزلوا إليها. وقاموا بضم هذه الأراضي إلى التاج الإسباني، واعتبروا أنفسهم منذ ذلك الوقت جنوداً للمسيحية، واستخدموا أسلحتهم في إخضاع الأهالي. فظهر أن تمسكهم بمبادئ المسيحية لا ينطبق على معاملتهم للأهالي، وظهروا كغزاة يفرضون أنفسهم على غيرهم، كما ظهروا في جشع كبير لجمع كميات من الذهب والفضة، خاصة وأن ملوك الهنود الحمر كانوا يصنعون أدواتهم العادية من الذهب.

وبعد أن انتهى الإسبان من عمليات نهب الذهب ، وجدوا أنفسهم في أراضي خصبة، وصالحة للزراعة، وكان من الصعب على الأسبانيين ، نظراً لقلة أعدادهم ونظراً لصعوبة الجو في هذه المناطق المدارية، أن يعملوا في الإنتاج الزراعي، وتحت حرارة الشمس الشديدة. فتوصلوا إلى ضرورة الحصول على

الأيدى العاملة من القارة الأفريقية، وذلك عن طريق الشراء، ثم نقل الأفارقة عبر المحيط الأطلسى، واستخدامهم للعمل فى المزارع وفى خدمة سادتهم البيض.

ولا شك فى أن علاقة الإسبانيين بالهنود الحمر، وقلة رغبة الهنود الحمر فى العمل والإنتاج، رغم محاولة إرغامهم على ذلك، جعلت الإسبانيين يفكرون فى استخدام الزنوج كقوة عمل مشتراة ومستوردة لكى تقوم لهم بالإنتاج فى الحقول والمزارع.

وكان الأوربيون فى حاجة إلى السكر؛ ووجد الأسبانيون أن الأراضى التى وصلوا إليها من جزر البحر الكاريبى، وأمريكا الوسطى، كانت من أفضل المناطق لزراعة قصب السكر. وكان العمل فى مزارع القصب صعباً، ويحتاج إلى قوة بدنية، ويحتاج كذلك إلى تحمل حرارة الشمس، وكانت البرتغال قد تمكنت فى ذلك الوقت من احتلال بعض النقط والمراكز على السواحل الغربية والاستوائية للقارة الأفريقية، فأصبح من الممكن لهذه المراكز أن تزود العالم الجديد بما يلزمها من عبيد للعمل فى مزارع قصب السكر.

وإذا كانت هذه التجارة قد بدأت بأعداد بسيطة، إلا أن أعدادها تزايدت باستمرار وبنسبة تزايد عمل الأسبانيين على الاستغلال الزراعى لأراضى العالم الجديد. وأخذت هذه التجارة أبعاداً ضخمة بالنسبة للقارة الأفريقية، كما أصبحت تجارة فى سلع، مثل غيرها من السلع الأخرى.

ولقد وصلت أول شحنة من عبيد ساحل غرب أفريقية إلى جزيرة هايتى، فى عام ١٥١٠، كما وصلت أولى شحناتها إلى جزيرة كوبا، فى عام ١٥٢١. وقام البرتغاليون بنفس العملية بالنسبة لاستيراد العناصر الإفريقية للعمل فى مزارع

البرازيل، وكانت سواحل غانا وأنجولا تتعاون سوياً فى تزويد البرازيل بما يلزمها من الأيدى العاملة السوداء.

ومع تنظيم المستعمرات الأسبانية والبرتغالية فى العالم الجديد، ومجىء أعداد متكاثرة من المعمرين الأوربيين إلى هذه المناطق، زادت الحاجة إلى استيراد الرقيق من القارة الأفريقية. وأخذ المزارعون والملاك يورثون هؤلاء العبيد لخلفائهم وورثتهم مع توريثهم أرض المزارع ودوابها لهم. وتزايد عدد العبيد، كما تزايدت القسوة فى معاملتهم. وإذا كانت بعض الأصوات قد ارتفعت من جانب بعض رجال الدين فى ذلك الوقت، مثل لاس كازاس، الذى وقف يدافع عن ضرورة حسن معاملة الرقيق، إلا أن هذه الصيحات لم تكن تجد صدى عند المعمرين، ولا عند الحكومات فى مدريد وفى لشبونه. وظلت هذه الصيحات تعبيراً معنوياً عند الأوربيين المسيحيين من ذو الضمائر الحية، وفى مواجهة علاقات عمل لا تعرف سوى الربح والاستغلال.

٢- اصطياد العبيد :

كان الاتصال الأول بين أفريقية وبين البرتغاليين هو فى تلك النقط والمراكز البحرية والتجارية التى أقامها البرتغاليون على طول الساحل الأفريقى، وهم فى طريقهم إلى الهند، وعلى ساحل غانا، وجنوباً حتى السواحل الاستوائية للقارة الأفريقية، عند مصب نهر الكنغو، وحتى أنجولا. ولقد بنى البرتغاليون مراكزهم فى سان جورج دى مينا، وفى أكسيم، وأكرا، وشاما. وكان أول ما طلبه البرتغاليون من الأهالى هو الذهب، وقدموا فى نظير ذلك ما يثير إعجاب الأفارقة من الخرز الملون، وبعض قطع الأقمشة الزاهية الألوان. ولذلك فإن الاسم الأول لهذا الساحل بالنسبة لأوربا هو ساحل الذهب.

واهتم البرتغاليون كذلك بأخذ عينة من أهالى هذه المناطق إلى أوربا، لكى يثيروا بها حماس الأهالى للسيطرة على هذه العناصر السوداء، التى يمكن استخدامها فى الأعمال المنزلية وغيرها فى بلاد البرتغال وأوربا نفسها. وكان هذا العمل يضمن لمن يقوم بعملية الكشوف الجغرافية الحصول على تأييد الملوك والأمراء وحتى الأثرياء من الأهالى لهذا المشروع الضخم الذى كانوا يقومون به. ثم ظهرت بعد ذلك، وفى السنوات التالية مباشرة حاجة المزارع فى العالم الجديد، أو حاجة عملية الاستغلال الزراعى لموارد العالم الجديد إلى الأيدى العاملة الأفريقية فتزايد الطلب على العبيد، كسلعة، وبأعداد ضخمة.

وإذا كان أمر اصطياد بعض العبيد فى المراحل الأولى لم يكن يمثل صعوبة كبيرة بالنسبة للمستعمرين الأوربيين، خاصة وأن هذه العملية كانت تقع بالقرب من المراكز التجارية لهم، فإن عملية التجارة فى الرقيق قد أخذت مع مضى الوقت ومع زيادة الطلب على هذه السلعة الآدمية أبعاداً ضخمة، واستخدمت فيها إمكانيات كبيرة.

وكان عامل تفوق الأوربيين فى الأسلحة يسمح لهم بعرض أنفسهم على الأفراد والمجتمعات الأفريقية بسهولة. ولم يكن فى وسع السيوف والحراب والأسهم أن تقف لمدة طويلة فى مواجهة الأسلحة النارية والبنادق، حتى وإن كانت جديدة العهد فى ذلك الوقت. وكان هذا التفوق الأوربى يسمح للعناصر المستعمرة أنفسها باصطياد الأهالى الذين يدفعهم سوء حظهم إلى الاقتراب من محطاتهم. ثم أخذ الأوربى يستعين ببعض الأهالى التابعين له، أو الموالين له، ويستخدمهم فى مساعدته فى هذه العملية.

وظهرت مجموعة من القناصة الأفارقة أنفسهم، يتبعون الأوربيين ويقومون باصطياد العناصر الأفريقية لهم، ويحضرونهم إلى الأوربيين على الساحل. فكان ذلك بداية ظهور « الجلابه » أو جلابى العبيد إلى مراكز الأوربيين على الساحل. ومع زيادة حجم هذه التجارة، زود الأوربيين هؤلاء الجلابة ببعض الأسلحة النارية، واستخدمها الجلابة فى الهجوم على القرى الداخلية، واصطياد الشبان، وكذلك البنات منها، كما عملوا على اصطياد غيرهم من الغابات ومناطق الرعى. ولا شك فى أن ظهور هذه العناصر المسلحة عملت على إرهاب الأهالى، وبث الفوضى، الأمر الذى أثر فى المجتمعات الأفريقية القريبة من الساحل، وجعل الكثير من بينها يتجه صوب داخل القارة. وكانت هذه الحركة تسير فى خط معاكس لحاجة الأوربيين على الساحل للسلع والموارد الاقتصادية الإفريقية الأخرى. وبدلاً من أن يتجه الأفارقة صوب الساحل لبيع منتجاتهم للمراكز الأوربية الأولى، انكمشوا على أنفسهم، واتجهوا صوب داخل القارة وحتى الدول والإمارات الإفريقية التى كانت قريبة من الساحل، انكمشت من هذه الناحية، وامتدت صوب داخل القارة.

كما ظهر الانقسام بين الأفارقة وأنفسهم، ونتيجة لوجود الأوربيين على الساحل، وشدة فتك الأسلحة النارية الموجودة فى أيديهم وأيدى أعوانهم. فلقد ساعدت الأرباح الناتجة عن هذه التجارة، مع توزيع بعض قطع الأسلحة النارية على انضمام بعض الأهالى إلى جانب الأوربيين، وعملهم فى هذه التجارة. وفى نفس الوقت، نشأ عداء كبير بين الأفارقة بشكل عام، وبين هؤلاء القادمين الجدد، والذين كانوا يمثلون خطورة عليهم. هذا علاوة على هذا التحرك البشرى صوب الداخل، والذى جعل القارة الإفريقية تنكمش وتنغلق على نفسها، خوفاً من البنادق، وخوفاً من النيران. وفى الوقت الذى بدأ فيه الشريط الساحلى من القارة الأفريقية يرتبط

بالأوربيين، وقد يعتنق بعض أهله الديانة المسيحية، كان داخل القارة البعض يحافظ على شخصيته ويزداد تمسكه بلغته المحلية، وبالإسلام.

ولقد عمل البرتغاليون، من حصونهم ومراكزهم الممتدة على الساحل، وفى حالات كثيرة، على الدخول فى علاقات مع الزعامات الأفريقية القريبة منهم، وحاولوا الدخول معها فى علاقات تجارية، وفى مصلحتهم قبل أن تكون فى مصلحة الأفارقة. وكانت القوافل تأتى من السواحل، ومعها السلع والمنتجات الأفريقية التى تخزن فى هذه المراكز قبل شحنها على السفن الأوربية. وكانت الأثمان بسيطة، وكما ذكرنا كانت تتمثل فى قطع المنسوجات والخرز، ثم أصبح الأفارقة يطلبون البنادق والبارود والمشروبات الكحولية. ثم أصبحت هذه القوافل تصل ومعها السلعة الأفريقية التى ازداد عليها الطلب، فى شكل طوابير من الصبية والشباب الأفريقى، مسوقين للتصدير خارج بلادهم وخارج قبائلهم، وكسلعة من السلع.

وكانت طوابير الرقيق تشتمل على الرجال والشباب والأولاد، وكذلك أعداد بسيطة من النساء والبنات. وكانوا يربطون كل أثنين منهما سوياً بالحبال، ويسيرون فى شكل طابور طويل يمتد لعدة مئات من الأمتار. وكانوا يربطون أحد الصفوف، من وقت لآخر، بين الجماعات بعمود خشبى، يربط فى أعناق الرقيق. وكان هذا « الناف » يساعد على حفظ النظام أثناء السير، ويسمح للعبيد باستخدام أيديهم بحرية، حتى يتمكنوا أن يحملوا على رؤوسهم مواد تموينهم، وبعض السلع اللازمة لتاجر الرقيق. وكان هناك حراس يسيرون إلى جوار هذا الطابور، يشرفون على السير، وفى أيديهم أسواط، يضربون بها كل من يتقاعس فى سيره. وإذا ما سقط أحد الضعفاء، أو المرضى، أو من زاد عليه الإنهاك، فإنه كان يضرب ويركل،

ويتركوه فى آخر الأمر على الطريق لكى يلقى حتفه، إن لم يقتلوه بأنفسهم. ولا زالت هناك طرق كثيرة فى غرب القارة الأفريقية مليئة بالعظام والجماجم، تشهد بسير هذه القوافل الآدمية صوب الساحل للتصدير.

ولقد عمد البرتغاليون إلى تكوين شركات للتجارة فى الرقيق، وكانوا يقنعون أحد النبلاء فى هذه الشركة حتى تتمكن من الحصول على اعتبار لها. وكان على هذا النبيل أن يسافر إلى العالم الجديد، أى إلى المستعمرات الأسبانية، أو يتصل بالنبلاء الأسبان الذين يهتمون بأمر المزارع فى العالم الجديد، وسيحصل منه على عقد بتوريد عدد من العبيد. وبعد نجاحه فى ذلك، يحاول الحصول من بلاط البرتغال على مرسوم باحتكار التجارة فى منطقة محدودة من الساحل الأفريقى وكان يستعين بأقاربه من أحد رجال البلاط، أو يدفع مقدم كبير للحصول على المرسوم، أو بعض الرشوة، أو يستعين ببعض النساء فى ذلك. وتأتى بعد هذا الخطوة التنفيذية، والتى تتمثل بإرسال عدد من السفن إلى المنطقة التى يرغب فى التعامل معها، ويأخذ فى بناء أحد الحصون، ويستخدم عدداً من العاطلين والمجرمين وحتى قطاع الطرق من البرتغاليين للعمل هناك كحامية فى الحصن. وكانت هذه المواقع تعتمد فى أسلحتها وذخائرها، وحتى تموينها الغذائى على ما يصلها من البرتغال نفسها. وكانت هذه المجموعة المختارة هى التى تتعامل مع الأفارقة.

وإذا كان نشاط البرتغال، كدولة، قد تركز فى أول الأمر فى مسألة التجارة العالمية فى العطارة والتوابل، أى فى منتجات الشرق الأقصى، وبشكل جعل الميدان الأفريقى مجرد نقط ارتكاز للوصول إلى الهدف البعيد، إلا أن هذا النظام تغير مع مرور السنوات، وخاصة بعد نزول المنافسين الآخرين والشركات الاستعمارية الأوربية إلى ميدان العمل فى تجارة العطارة والتوابل. كما أن زيادة الطلب على

الأيدى العاملة الأفريقية المشتراة، لتصديرها للعالم الجديد، زاد من قيمة ومن درجة اهتمام البرتغاليين بمراكزهم التجارية على سواحل القارة الأفريقية خاصة العبيد.

وتذكر الإحصائيات البدائية، أن عدد الأفارقة الذين نقلوا كعبيد من ساحل غانا وحده إلى العالم الجديد، وعن طريق البرتغاليين وحدهم، بلغ عند نهاية القرن السادس عشر؛ ما يقرب من مليون نسمه، وكان ذلك فى مدة لا تتجاوز سبعين عاماً. وكانت ثغور أرجوين، عند مصب نهر جامبيا، والمينا فى ساحل الذهب، ثم جزيرة سان توما عند مصب النيجر تتعاون جميعاً فى هذه التجارة. ثم امتدت هذه التجارة بعد ذلك إلى مصب نهر الكنغو، ثم إلى أنجولا وبعد ذلك إلى موزمبيق، والسواحل الشرقية للقارة الإفريقية. وكان هناك حصن سوفالا الذى يسيطر على الساحل، وكانت هناك حصون ممبسه وكاوة تتعاون معه، وخرجت المجموعات من ساحل شرق أفريقية صوب الداخل لاصطياد الأفارقة؛ والعودة بهم صوب المراكز البرتغالية. أما فيما يتعلق بمصب نهر الكنغو، فإن ملك البرتغال أصدر تعليماته إلى ممثليه هناك، بملء السفن البرتغالية بالعبيد والنحاس. وكانت هناك حصون لوانده وبنجويلا، والتى كانت تتجمع فيها قوافل العبيد، قبل أن تتم عملية فرزهم، حسب السن والقدرة الجسدية، وشحنهم على السفن إلى البرازيل، وإلى المستعمرات الأسبانية فى العالم الجديد. ونعرف أن الحكومة البرتغالية فى أنجولا كانت تفرض ضريبة خاصة على كل رأس من العبيد يصل من الداخل، وتسمح للجمعيات المسيحية بأخذ نصيب عن كل رأس يتم تعميدها. وليس فى استطاعة أحد أن يقيم عدد هؤلاء العبيد، على درجة كبيرة من الصحة، رغم أن بعض المؤرخين قدروه بما يقرب من ٢,٤٠٠,٠٠٠ من ميناء أنجولا وحدها فيما بين عامى ١٥٠٠ و١٦٤١.

ولا شك أن هذا التقدير كان يبعد عن الصحة بعداً كبيراً، خاصة إذا ما نظرنا إلى أعداد الرقيق التى كانت تصل إلى العالم الجديد.

٣- الرحلة عبر المحيط:

كانت السفن التى تقوم بعملية نقل العبيد عبر المحيط الأطلسى قد تم بناؤها خصيصاً لهذا الهدف، وبحيث تتمكن من نقل أكبر عدد من العبيد فى أقل مساحة ممكنة. وكانت السفينة التى تبلغ حمولتها ١٥٠ طن تتمكن من حمل ستمائة من الرقيق، علاوة على بحارتها. ولقد جهزت هذه السفن بسقالات متتالية، الواحدة فوق الأخرى، وفى شكل أرفف، يصل عرض كل منها إلى ثلاثة أقدام تقريباً، ويقوم البحارة برص العبيد متجاورين على هذه الأرفف أو السقالات. وكانوا يضعون الرجال فى جانب، والنساء فى الجانب الآخر من السفينة. وكانت هذه الطريقة تسمح بالاحتفاظ بالعبيد، وفى أيديهم الأصفاد التى تربطهم بحافة السفينة. وكان من الصعب على أفراد هذه الحمولة العجيبة أن يتحركوا من أماكنهم، حتى من أجل قضاء الحاجة. ولذلك فإن رائحة هذه السفن وحالتها الصحية كانت غنية عن الوصف. وكانت هذه البيئة شديدة الصلاحية لانتشار الأمراض، وبخاصة بين من كانوا يوضعون على السقالات السفلى، فكانت نسبة الوفيات فيهم مرتفعة. وفى هذه الحالة، كانت الجثث تلقى إلى مياه المحيط تخلصاً منها، وطبقاً للتقاليد التى سادت فى البحرية.

ونتيجة للخوف من قيام تمرد أو ثورة بين أفراد هذه الشحنة البشرية، كان بعض القباطين يحيطون سفنهم من أعلى بشبكات، تمنع العبيد من محاولة إلقاء أنفسهم إلى البحر. وفى حالة رفع الأصوات، كان البحارة يستخدمون السياط لإرغام المحتجين على الخضوع، هذا علاوة على إمكانية استخدام الغدارات

والأسلحة النارية، وحتى البلط فى بعض الحالات، وبشكل يجعل العقوبة رادعة للمتمرد، ولبقية أفراد الشحنة.

وكانت هذه الرحلة تستمر لمدة تقرب من ستة أسابيع فيما بين سواحل إفريقية وسواحل البرازيل؛ وأطول من ذلك بقليل للوصول إلى جزر بحر الأنتيل، أو المستعمرات الأسبانية فى أمريكا الوسطى، وكان العبيد يصلون إلى نهاية الرحلة فى حالة من الإرهاق الشديد، نتيجة لبقائهم طوال هذه المدة مثبتين فى السفن بهذا الشكل. ولقد ادعى البعض أن بعض قباطين هذه السفن كانوا يطلقون سراح العبيد، ويفكون قيودهم، بعد إبحار السفن بعيداً عن الساحل، ويسمحون لهم حتى بالرقص والغناء على السفينة. ولكن شكل السفن التى عملت فى النقل، لم يكن يسمح لأحد من هذه الشحنة الكبيرة بإمكانية الحركة فى هذه المساحة الصغيرة، والتى كان العبيد يرصون فيها رصاً، وبدون أى مساحة تسمح لهم بالحركة.

وكانت هناك سفن من جنسيات عديدة تعمل فى هذه الرحلات. فبعد البرتغاليون، قدم الهولنديون، والفرنسيون، ثم الإنجليز، وحتى الدانمركيون وعملوا جميعاً فى هذه السلعة المربحة. وظهر احتياج المستعمرات الإنجليزية فى فرجينيا وكارولينا الجنوبية لأيدى عاملة، تعمل فى زراعة القطن والدخان، وكذلك فى قصب السكر. وأدى هذا الاحتياج إلى نشأة شركات إنجليزية عملت على كسر الاحتكار البرتغالى فى هذا النطاق. وقدم السير جون هوكنز إلى ساحل غانا فيما بين عامى ١٥٦٢ و١٥٦٧ وعمل على نقل العبيد إلى الممتلكات الأسبانية فى أمريكا، وحصل من حكومة إنجلترا على تصريح، أى مرسوم، يسمح له بالعمل فى هذا النطاق. وجاءت بعده شركة أخرى، إنجليزية كذلك، هى شركة المهاجرين، وعملت منذ عام ١٦٦٣ على الاتجار على السواحل الإفريقية، وعملت على نقل

العبيد إلى العالم الجديد. وأخذت هذه الشركة تزود فرجينيا بالأيدى العاملة المشتراة من أفريقية. ابتداء من عام ١٦٢٠؛ ولم يكن قد مضى على إنشاء هذه المستعمرة سوى أربعة عشر عاماً. وبعد نصف قرن، وصل عدد الرقيق فى مستعمرة فرجينيا إلى نصف عدد سكان هذه المستعمرة؛ وبعد نصف قرن آخر بلغت نسبة الأفارقة المستوردين فى المستعمرات الإنجليزية الثلاث عشر إلى ٣٠٪ من نسبة السكان. ولقد استخدموهم فى الخدمة المنزلية، كما استخدموهم فى المزارع. أما فى جزر الهند الغربية، فقد عملوا فى زراعة قصب السكر، ووصل عددهم فى جامايكا وحدها إلى ١٦٠ ألف نسمة.

وكان هذا الطلب الملح، من وراء المحيط على الأيدى العاملة الأفريقية وبالاً على الأفارقة فى قارتهم. وإذا ما قدرنا عدد الرقيق الذى وصل إلى العالم الجديد بما يقرب من أربعين مليوناً، نجد أن القارة الأفريقية قد خسرت فى هذه العملية منذ مرحلة العبيد، ولكى يصلوا إلى العالم الجديد بعد هذه الرحلة، ما يقرب من اثنين مليون نسمة، إنها قوة سكانية لها قيمتها.

وبعد أن كانت الشركات الإنجليزية قد عملت فى هذا الميدان كقوة منافسة للبرتغاليين، حاول البرتغاليون تنظيم تجارتهم، وبشكل يسمح لهم باستمرار الربح. فقاموا بإرسال رحلتين إلى البرتغال سنوياً، فى مواعيد ثابتة، هذا علاوة على وضع دوريات لحراسة السواحل الأفريقية، واعتراض السفن الأوروبية الأخرى التى تصل إليها. ولكن هذه الإجراءات لم تمنع الإنجليز من استمرار تصدير الرقيق من مناطق إفريقية الغربية صوب العالم الجديد، وصوب المستعمرات الأسبانية. بل لقد ظهر تفوق السفن الإنجليزية على غيرها من السفن فى عملية النقل هذه، وحتى بعد أن أخذ الهولنديون يعملون فى هذا الميدان إلى جانب الإنجليز، ورغماً عن البرتغاليين.

وفى نفس الوقت تمت عملية إنشاء حصون إنجليزية على ساحل القارة، ودعمت هذه المراكز من عملية تصدير الرقيق إلى العالم الجديد. أما فرنسا فإنها نزلت إلى هذا الميدان كذلك، وأسهمت فى عملية نقل الرقيق إلى هايتى وبقية مستعمراتها فى البحر الكاريبى.

ومع هذا التنافس بين الشركات الأوربية، عمدت كل شركة منها إلى كى العبيد الذين يتم شراؤها لهم بعلامة مميزة، بالنار، لتمييزهم عن عبيد الشركة الأخرى، وبنفس طريقة كى الماشية بعلامة مميزة.

ولقد وصلت تجارة الإنجليز فى الرقيق الأفريقى إلى أعلى ذروة لها قبيل حرب الاستقلال الأمريكية؛ وتعاونت فى هذه التجارة موانى لندن، وبرستول، ولانكستر، وبلغ عدد السفن الإنجليزية التى تعمل فيها ما يقرب من مائتى سفينة وتقرب حمولتها من ٤٨ ألف عبد. وقد تفوق ميناء ليفربول على غيره وقام فى عام ١٧٨٧ بنقل نصف عدد العبيد المصدر إلى العالم الجديد، وزادت هذه النسبة بعد ذلك حتى أصبحت سفن هذا الميناء وحده تنقل ما يقرب من ستة أسباع مجموع العبيد.

وعند وصول الرقيق إلى العالم الجديد، وبخاصة إلى جزر البحر الكاريبى، كانوا يسلمون لمن يشتريهم، وكان الكثير من بينهم يصدر إلى أرض القارة نفسها. وكان على المشترى أن يفحص العبيد جيداً، حتى يتأكد من صحتهم، ويضمن استمرارهم للعمل فترة طويلة. وكان عملهم فى المزارع يبدأ من الصباح حتى غروب الشمس، مع فترة صغيرة لتناول الغذاء فى منتصف النهار، فى المزارع نفسها، أو فى مقر إقامتهم. وكان الرجال يعيشون بعيداً عن النساء، ومحظور عليهم الالتقاء بالنساء، إلا فى حالة رغبة سادتهم فى ذلك. وكان للسيد، أو مالك العبيد،

كل الحقوق على عبده؛ وكان من حقه معاقبته، وبأشد أنواع العقوبات، والتى تبدأ من الجلد. وفى حالات محاولة الهرب، كان من حق السيد قطع أحد قدمى العبد، أو اصطياده من جديد بعد فراره، ومن حقه استخدام السلاح النارى ضده، أو حتى قتله.

وكان السادة، أو الملاك، يستخدمون رؤساء عمال، أو مقدمين، يعملون على تشغيل العبيد فى المزارع، ويختارونهم من المتميزون بالقسوة والشدة فى معاملة العبيد، وكان غياب بعض السادة فى أوربا يسمح لهؤلاء المقدمين بالتصرف فى العبيد بكل حرية يمكن تصورها.

ولقد ارتفعت بعض الصيحات الإنسانية، وفضحت معاملة السادة البيض لعبيدهم السود فى العالم الجديد، ولكنها لم تعط نتائج إيجابية لها قيمتها إلا فى السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر، والسنوات الأولى من القرن التاسع عشر، وكانت مرتبطة بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التى حدثت فى أوربا وفى العالم الجديد، وأثرت على موضوع الرق وتجارة الرقيق.

وعلى أى حال، فإن هؤلاء الأفارقة، كانوا يمثلون قطاعاً من أبناء القارة الذين أجبرتهم الظروف التاريخية على المعيشة فى الشتات، وظلوا مثلاً حياً لاستغلال الإنسان لأخيه الإنسان، ابن القارة الأفريقية.

General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
Bibliotheca Alexandrina

الباب الثالث

إفريقية في القرن التاسع عشر

الفصل التاسع

إلغاء تجارة الرقيق

الفصل التاسع

إلغاء تجارة الرقيق

واجهة حركة تجارة الرقيق اعتراضات صعبة، من الناحية الإنسانية، وزادت قوة هذه الاعتراضات مع وقوع تغيرات اقتصادية وسياسية هامة فى كل من أوربا وأمريكا الشمالية، فى السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر. وبعد ذلك وصلت قوة هذه الاعتراضات إلى أخذ قرارات سياسية، وسن تشريعات، لإلغاء تجارة الرقيق، ولمحاربة هذه التجارة. وانضمت دولاً كثيرة إلى هذه التشريعات، وأخذت فى تطبيقها فى أراضيها. كما نشأت حركة لتحرير الرقيق وإمكانية توفير مناطق حرة لهم، يعيشون فيها فى ظل الحرية. ولكن هذه الحركة استخدمت فى السنوات التالية، وبخاصة فى القرن التاسع عشر. لتغيير النظم الاقتصادية الموجودة فى القارة الأفريقية. وفى هذا المجال، ظهر صراع بين نظامين اقتصاديين، انتهى بتحطيم الاقتصاد الأفريقى التقليدى، وبشكل أفسح الطريق أمام قوة الرأسمالية الأوربية للسيطرة على موارد القارة الأفريقية، مدعمة بقوة التشريع، وبقوة السلاح. وفى هذا النطاق أصبحت عملية إلغاء الرق تمهيداً لتغيير كبير تمر به القارة الأفريقية فى طريقها إلى الخضوع لعملية الاستغلال الرأسمالى الغربى.

١- التغييرات الاقتصادية والسياسية :

بدأ تغير كبير في الاقتصاد الأوربى يظهر فى السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر، فى إنجلترا، وأثر على علاقات الإنتاج الموجودة فيها بشكل واضح. فلقد حدث تغير فى الإنتاج الزراعى، وصحبه تطور فى الميدان الصناعى، مع ظهور

الآلة، واستخدام التجارة وسيلة لتحويل الآلات، الأمر الذى أدى إلى إعطاء دفعة قوية لصناعة ا لمنسوجات، وكذلك لعمليات التعدين واستخراج الفحم، وبعد ذلك فى المواصلات، وأثر كذلك فى أعداد العاملين، وإمكانية توفير الكثير من بينهم.

ويعرف هذا التحول فى التاريخ باسم الثورة الصناعية. ولقد حدث فى نفس الوقت الذى انتشرت فيه آراء المفكرين والفلاسفة فى أوربا وفرنسا، وظهرت فيه الإمكانيات الضخمة أمام الطبقة الوسطى، أو البرجوازية، فى فرنسا لكى تتصارع مع طبقة النبلاء، وتصل بعد ذلك إلى الحكم، وعلى أساس أنها هى التى كانت تدفع الضرائب، فمن حقها أن توافق على هذه الضرائب قبل إصدار التشريعات بها. وكان معنى ذلك أن العلاقة بين الحاكم والمحكوم يجب أن تأخذ شكل اتفاق على الاختصاصات، أى تأخذ شكل عقد اجتماعى، يحدد علاقات كل مجموعة بالمجموعة الأخرى، والطريقة التى تدار بها الشئون المالية والسياسية للدولة. ولقد تم هذا القول فى مناخ إنسانى، ينادى بالمساواة بين البشر وبحقهم فى الحرية، وبنفس العدالة للجميع، ولا شك فى أن مثل هذا التفكير، وفى مثل هذا المناخ، كان يؤثر على فكرة الرق، خاصة وأنها كانت تمثل أبشع صوره لاستغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وبحريته وطاقته، وسيطرته على حياته.

وهذا المناخ الذى ساد فى الثلث الأخير من القرن الثامن عشر، وبأصوله الاقتصادية، كان عند الجذور الأولى لثورات المستعمرات الأمريكية الثلاثة عشرة، على سلطة الدولة الأم المستعمرة، وهى إنجلترا، واستقلال هذه المستعمرات، وتحولها إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا كانت إنجلترا قد احتاجت فيما مضى إلى تجارة الرقيق للعمل فى مزارع مستعمراتها الأمريكية، فإن سرعة إنتاج المنسوجات فى إنجلترا بعد ذلك، ومع الثورة الصناعية، جعل من إنجلترا منافساً خطيراً فى الإنتاج بالنسبة إلى الولايات المتحدة: فقلت حاجة إنجلترا إلى العبيد، وأصبح من مصلحتها

التفوق فى ميدان إنتاج القطنيات وكانت هذه نقطة تحول تدفع بإنجلترا إلى اتخاذ موقف ضد تجارة الرقيق، ومن أجل إلغاء هذه التجارة.

وشهدت هذه الفترة كذلك نشوب الثورة الفرنسية فى فرنسا، وانتقال السلطة من النبلاء إلى الطبقة البرجوازية، وانقضاء الجمعية التشريعية، أى إلى سيادة مبادئ الحرية، والإخاء، والمساواة. حقيقة أن الثورة الفرنسية لم تأخذ موقفاً صريحاً من أجل تحرير ا لعبيد الموجودين فى مستعمراتها، ولكن روح الثورة كانت تمثل ظلالاً لعدم موافقة فرنسا على الاستمرار فى مثل هذه التجارة. هذا علاوة على الصدمات العنيفة التى أصابت الأسطول الفرنسى الحربى والتجارى، نتيجة لسلسلة من الحروب انتهت بفقدها كندا، ثم بنشوب الثورة الفرنسية.

وهكذا كانت هذه التغيرات الاقتصادية والسياسية، والتى حدثت فى أوربا وأمريكا، تساعد على زيادة الحركة المطالبة بإلغاء تجارة الرقيق.

٢- حركة إلغاء الرق:

ولقد بدأت حركة مناهضة تجارة الرقيق، كما ذكرنا، فى لون إنسانى؛ وحاولت هذه الحركة فضح القسوة الموجودة فى نظام الرق، ونادت بضرورة احترام الإنسان. ولكن بمجموعات أخرى وقفت فى مواجهة هذه الحركة، وعلى أساس أن تجارة الرقيق كانت تدر الأرباح على الأوربيين، وأنها بالتالى تمثل ضرورة حتمية. ولقد ذهب البعض إلى ذكر أن عظمة المدن التجارية الكبرى مثل ليفربول وغيرها، قائمة على التجارة، وأن أى تقييد لأى نوع من أنواع التجارة سيعود بالضرر على الاقتصاد العام. ووصف عمدة برستول تجارة الرقيق بأنها عماد شعب إنجلترا؛ ووصفها البعض بأنها أكثر أنواع التجارة ربحاً ؛ إذ أن الربح فيها يصل إلى ١٥٠٪، ويمكن لسفينة واحدة أن تربح ستين ألف جنيه، وحتى إذا تحطمت سفينتان من كل ثلاث سفن، فإن ربح السفينة الثالثة كان يكفى لسد الخسارة. واعتبر البعض أن

هذه التجارة كانت لازمة حتى لعظمة إنجلترا، ولقوة أسطولها على البحار، إذ أنها كانت مدرسة كبيرة لتعليم الملاحة، ومن الضرورى إعطاء المجال أمام الأسطول الإنجليزى، لكى يتغلب على أساطيل الدول الأجنبية.

وجاءت بعد ذلك التغيرات الاقتصادية والسياسية، لكى تمثل دوافع قوية لتغيير هذه المواقف، وللوصول إلى صياغة آراء جديدة تتمشى مع علاقات الإنتاج الجديدة. وهكذا تكاتفت النزعة الإنسانية مع الظروف الاقتصادية للبدء فى حركة تهدف إلغاء الرق.

ولقد تشكلت فى إنجلترا، فى عام ١٧٨٣ أول جمعية لتحرير الرقيق، والعمل على مقاومة تجارة الرقيق، وبخاصة فى غرب أفريقية. وساعد ذلك على زيادة قوة الحركة، التى كانت جماعات الكويكرز قد قامت بها فى العالم الجديد، وبشكل جعل هذه الدعوة تنتشر فى نفس الوقت فى الولايات المتحدة الأمريكية، والتى كانت لا تزال جديدة فى استقلالها. كما اقتنع بيت، رئيس وزراء إنجلترا، بهذه الدعوة، والتى كان الدكتور سويتمان قد بلورها فى شكل إنشاء مستعمرة على الساحل الغربى للقارة الأفريقية، يسكن فيها العبيد الذى يمكن تحريرهم؛ ومنح جمعية سيراليون مرسوماً يسمح لها بإنشاء هذه المستعمرة وإدارتها. وهكذا تحول الفكر إلى ميدان التنفيذ، وتمكنت هذه المجموعة من استئجار قطعة من الأرض من أحد الزعماء الأفريقيين، ونقلت إليها عدداً من العبيد فى عام ١٧٨٧، ووافق البرلمان الإنجليزى على إنشاء هذه المستعمرة، للعبيد المحررين فى عام ١٧٩١.

وكان هذا التنفيذ يمثل قوة ضخمة لحركة إلغاء الرق، فتحت دراسة أحوال الرقيق فى بعض الموانى الإنجليزية، ودراسة نسبة الوفيات بينهم، والمقاساة التى كانوا يعيشونها. وتمكن ولبرفورس، عضو البرلمان الإنجليزى، من تجميع مادة ضخمة،

وأخذ فى نشر القضية بين زملائه، وساعده فى ذلك كل من هنرى نوريتون، وجرنفيل، فأخذت حركة محاربة الرق فى الظهور، وبقوة.

ولم تكن المعركة بسيطة، فكان هناك أصحاب السفن التى تعمل فى النقل، وكان أخطر منهم أصحاب مزارع قصب السكر، والذين كانت عملية تحرير العبيد الرقيق تعنى بالنسبة إليهم الخسارة الفادحة. فقدموا وجهة نظر أخرى، ومزيفة، مبنية على حسن معاملة الرقيق، وفى شكل مشوق. ولكن المسألة أثيرت فى مجلس العموم فى عام ١٧٨٩، واهتم بها الإنجليز إلى درجة كبيرة. وأخيراً أصدر مجلس العموم قراراً، فى عام ١٨٠٦، بإلغاء تجارة الرقيق فى جميع الأراضى الإنجليزية، وتمت موافقة مجلس اللوردات على ذلك فى العام التالى، وصدر القانون الذى ينص على تحريم نقل السفن التى ترفع العلم البريطانى للعبيد. وإذا كانت تجارة الرقيق قد ظلت موجودة بعد ذلك، وظل بعض الإنجليز يقومون بها، إلا أن ذلك كان بطريق غير مشروع، حتى صدرت قوانين عام ١٨١١، التى نصت على عقوبات محددة لمن يعمل فى هذه التجارة؛ ثم صدر قانون عام ١٨١٤، والذى وضع حداً نهائياً لهذه التجارة فى الممتلكات البريطانية، وعلى أساس كونها من أعمال القرصنة.

وكانت إنجلترا تستخدم عملية إلغاء الرقيق لخلق المصاعب أمام الدول التى تعتمد على الأيدى العاملة المشتراة، وهم العبيد، فى الزراعة، وفى الإنتاج الزراعى ثم الإنتاج الصناعى فيما بعد. وكان إعطاء إنجلترا نفسها الحق فى زيارة وتفتيش السفن الأجنبية، ومصادرة ما عليها من شحنات بشرية، يحرم حقول القطن وقصب السكر الأمريكية من الأيدى العاملة القوية، اللازمة للإنتاج، خصوصاً وأن هذا الإنتاج كان ينافس إنجلترا ومستعمراتها فى البحر الكاريبى، بعد استقلال الولايات المتحدة الأمريكية. وكان هذا الإجراء يجبر كلاً من الفرنسيين والهولنديين والأسبان والبرتغال على تقليل إنتاجهم الاقتصادى، أى إلى تقليل منافستهم للإنتاج

البريطانى . وحتى مع اقتفاء هذه القوى لخط السير، فإن الاضطراب سوف يسود عملياتهم الإنتاجية حتى يتمكنوا من التأقلم مع الأوضاع الجديدة، خاصة وأن إنجلترا قد سبقتهم فى « الثورة الصناعية ». وإذا لاحظنا أن إنجلترا كانت تهتم بتمويل الحركات التجارية أكثر من اهتمامها بالإنتاج الزراعى نفسه، لعرفنا أن إلغاء تجارة الرقيق لم يكن يتضارب مع أرباح أصحاب رؤوس الأموال البريطانيين، والذين سيحصلون دائماً على أرباحهم من تجارتهم، سواء أكانت السلع من إنتاج العبيد، أو من إنتاج عمال مأجورين. وكانت عملية إلغاء الرق تسمح لرجل الأعمال، أو الممول الإنجليزى بأن يحصل على العامل نظير أجر يومى، فى الوقت الذى كان صاحب العبيد يجمد جزءاً كبيراً من رأس ماله فى شراء هذه القوة العاملة؛ وستودى العملية، عند تنفيذها إلى فقدان الأخير قيمة هذا الجزء المجمد من رأسماله، وستودى عملية تحرير الرقيق إلى إضعاف إنتاج من يعتمد على العبيد، لافتقاره إلى الأيدى العاملة من ناحية، ولمصادرة سفن الأسطول البريطانى لشحنات العبيد المستوردة إليه من ناحية أخرى، وهى تمثل جزءاً هاماً من رأسماله. وكان هذا العامل الاقتصادى هو الذى دفع إنجلترا إلى أن تدعى لنفسها عملية تحرير العبيد، وتتخذ لنفسها تلك الصفة الإنسانية، بعد استقلال الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد هزيمتها لنابليون، فى عام ١٨١٥.

ولا ننسى فى آخر الأمر، العامل الإستراتيجى؛ وهو أن هذه السلطة التى حاولت إنجلترا أن تعطيها لأسطولها سوف تأكد سيادتها البحرية، وستعمل تدريجياً على القضاء على التجارة الأفريقية، وعلى القوة البحرية للأفارقة، نتيجة لمصادرة سفنهم وشحناتها، إذا ثبت أمام إنجلترا أنها تعمل فى تجارة الرقيق، مع ما يتبع ذلك من ضياع رؤوس أموال هؤلاء الأفارقة، فى هدم نظام القوافل والتجارة مع داخل القارة من أساسه، وخلق المصاعب أمام الأفارقة الذين يعتمدون على العبيد فى

الزراعة أو التجارة أو الرعى. وسف نرى، قريباً كيف أن عملية إلغاء الرق قد أدت إلى تحطيم النظام الاقتصادى الذى كان موجوداً فى منطقة شرق أفريقية، وكان يعتمد عليها، وسمحت لأصحاب الأموال من الإنجليز وغيرهم من الأوربيين، بالبدء فى عملية استغلالهم لموارد القارة الأفريقية، بعد تحطيم النظم القديمة والتقليدية، وبطريقة رأسمالية وحديثة، ودون تجميد رأس المال فى شراء الأيدى العاملة.

وفى منطقة شرق أفريقية، كانت عملية الاعتماد على العبيد، والأيدى العاملة المشتراة، مرتبطة كذلك بالنظم الاقتصادية العتيقة أو التقليدية، والتى كانت موجودة فى شبه القارة الهندية، وكان بعض أثرياء الهند يشترون العبيد من منطقة شرق إفريقية، ثم يقومون بنقلهم إلى الهند، للقيام بالعمل هناك، كما كان بعض أمراء الهند يقومون باستحضار بعض الأفارقة للعمل فى قواتهم المسلحة. وكان عمل إنجلترا على إلغاء تجارة الرقيق لا يضر مصالحها فى الهند، بل يعمل على إضعاف الأمراء المحليين، فيزيد اعتمادهم على إنجلترا، ويضعف التاجر والمنتج الهندى، وفى صالح نظام الاستغلال الرأسمالى الإنجليزى.

أما بالنسبة لفرنسا، فإن إعلان حقوق الإنسان كان يعنى المساواة بين جميع الفرنسيين. ولكن تطور الأحداث فى إحدى المستعمرات الفرنسية، وهى سان دومنجو، ابتداء من عام ١٧٩١، أثر على الموقف التشريعى والقانونى للحكومة الفرنسية، بشأن موضوع الرق فى مستعمراتها. ذلك أن فنسان أوجيه قد رفع صوته وشرح المآسى التى كانت ترتكب ضد الزنوج، وكان من بين أهالى سان دومنجو. ثم وجه إنذاراً إلى حاكم هذه المستعمرة بأنه سوف يحارب من أجل تحرير العبيد. ولقد قام بإعلان الثورة؛ ولكنه ذاق الهزيمة وتم إعدامه وهكذا اضطرت الثورة الفرنسية إلى أن تنكر على العبيد الموجودين فى مستعمراتها حق التمتع بالحرية، ذلك الحق الذى منحته للمواطن الفرنسى. ورغم الامتعاض الذى ساد فى باريس

نتيجة لكبت هذه الثورة، فإن الجمعية التشريعية لم تمتلك سوى إقرار منح الزنوج، الذين ولدوا بالمستعمرات الفرنسية، حق التمتع بحقوق الفرنسيين. وانتهى الأمر بأن قررت فرنسا فى عام ١٨١٥؛ وفى مؤتمر فيينا، أمر إلغاء الرق، ورغم ذلك فقد ظل بعض الفرنسيين يمارسون تجارة الرقيق، وينقلون العبيد من السواحل الفرنسية، حتى إصدار نابليون الثالث قراراته، فى عام ١٨٦٤، بوقف هذه التجارة، وبشكل نهائى.

وأما بالنسبة للولايات المتحدة، فإن حكومتها قد حرمت ومنعت استيراد الرقيق إليها منذ عام ١٧٩٤؛ ثم قررت فى عام ١٨٠٧ منع التجارة فى الرقيق، بجميع أشكالها؛ وإن كان هذا القرار لم يطبق إلا ابتداء من العام التالى. ومع ذلك فقد ظلت تجارة الرقيق تتم مع الولايات المتحدة عن طريق التهريب من جزر الهند الغربية، وإلى الولايات الجنوبية، مثل جورجيا وفلوريدا ولويزيانا. وكانت هذه التجارة تدر أرباحاً على القائمين بها، خاصة وأن الرقيق كانوا سبعة مطلوبة للعمل فى حقول ومزارع القطن. ولقد أخذ سكان الولايات الجنوبية، وبشكل عام موقفاً صريحاً ضد حركة إلغاء الرق. واضطر رئيس الولايات المتحدة، منذ عام ١٩١٨ إلى استخدام الأسطول كوسيلة لمنع تهريب الرقيق إلى الولايات المتحدة، واعتمدوا الميزانية اللازمة لذلك. ولقد أخذت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فى التعاون مع حكومة إنجلترا من أجل محاربة تجارة الرقيق، وأخذ بعض الأمريكيين يهتمون بأمر من يتم تحريرهم من بين العبيد؛ وكان على رأسهم بول كاف، الذى نجح فى إنشاء جمعية الاستعمار الأمريكية، ونجح فى إصدار مرسوم فى عام ١٨١٩، بإنشاء مستعمرة ليبريا، على مثال مستعمرة سيراليون الإنجليزية. واستأجرت هذه الجمعية مساحة من الأرض الأفريقية على الساحل الغربى للقارة، وأخذت فى إرسال العبيد المحررين إليها، وكانت نواة لنشأة دولة ليبريا الحالية. ومع ذلك فعلينا ألا ننسى أن مسألة الرق ظلت مشروعة داخل الولايات المتحدة، حتى الحرب الأهلية الأمريكية،

والتى نشبت بسبب ضم ولايات جديدة، تعرف بنظام الرق إلى الاتحاد الأمريكى، أو تعارض هذا الاتجاه؛ واستمرت من عام ١٨٦١ حتى عام ١٨٦٥. وكان انتصار الولايات الشمالية، وهى المعادية لنظام الرق، على الولايات الجنوبية، وهى المطالبة ببقاء نظام الرق، يمثل الخطوة الأخيرة فى عملية إلغاء الرق فى الولايات المتحدة نفسها، وبالتالى فى عملية إلغاء الرق من العالم الجديد.

ولقد نصت قرارات بعض المؤتمرات الدولية، مثل مؤتمر فيينا فى عام ١٨١٥ على ضرورة إلغاء نظام الرق. وكان لهذا القرار قوة دولية أكثر من التشريعات التى تصدرها كل دولة لكى تطبقها داخل أراضيها. وكان ذلك واقعاً لعدد كبير من الدول على اتخاذ قرارات مماثلة من أجل إلغاء الرق فى أراضيها وبلادها التى تخضع لها. فنجد أن البرتغال تحرم فى عام ١٨١٥ تجارة الرقيق فى أملاكها التى تقع إلى الشمال من خط الاستواء، وحددت عام ١٨٢٣ لإلغاء الرق بشكل نهائى، وإن كان هذا الموعد قد امتد بعد ذلك حتى عام ١٨٥٠، خاصة وأن بعض المناطق البرتغالية فى أمريكا الجنوبية كانت لا تزال فى حاجة إلى بعض من مستعمرة موزمبيق، وكانت بعض السفن الإنجليزية والفرنسية تعمل فى هذه التجارة. كما أن أسبانيا حرمت تجارة الرقيق منذ عام ١٨٢٠، وأصبحت فى ذلك، ومثلها مثل البرتغال، توافق على زيادة البحرية البريطانية لسفنها للتفتيش عليها، وللتأكد من عدم نقلها للعبيد. وفى نفس الوقت كانت كل من هولندا والسويد قد حرمت هذه التجارة، وإذا كانت بعض حالات قد استمرت فى مخالفة هذه التشريعات، وفى التعامل مع بعض المناطق الأفريقية، إلا أن هذه الحالات كانت عبارة عن تهريب، وكانت تخضع بالتالى للعقوبات التى تنزلها بها الدول.

وعلى أى حال، فإن حركة إلغاء الرق قد استخدمت من جانب الدول الأوربية، كذريعة بشكل واضح، تجاه كل من شمال أفريقية، وشرق أفريقية، وفى

شكل عملية تهدف تحطيم البحرية الوطنية وتحطيم الاقتصاد الوطنى، والتمهيد بالتالى لعملية إخضاع هذه المناطق للسلطات الاستعمارية الأوربية.

٣- إلغاء الرق كذريعة ضد الجزائر :

كانت عملية إلغاء الرق، والقضاء على القرصنة، هي الذريعة الأولى التى تذرعت بها فرنسا، وبعد اتخاذ قرارات مؤتمر فيينا فى عام ١٨١٥، من أجل ضرب البحرية الجزائرية فى البحر المتوسط. وكانت قرارات مؤتمر فيينا ذات صبغة جماعية، وأصبح تنفيذها يأخذ شكل تطبيق القانون الدولى. ولقد قدم الأميرال السير سيدنى سميث مذكرة يطالب بها المؤتمر بضرورة وضع حد لأعمال القرصنة فى البحر المتوسط، وأظهر اندهاشه من أن الدول الأوربية تعتنى بإلغاء تجارة الرقيق الأسود، وتترك فى نفس الوقت مسلمى شمال أفريقيا يأسرون المسيحيين، ويجبرونهم على التجديف فى سفنهم. وذكر أن هذه الحالة لا تتفق مع الإنسانية، وأنها تهدد أمن الملاحة والتجارة. ولقد أثار إلى أن الوسائل التى استخدمها الأمراء المسيحيون من ذلك الوقت للتخلص من هذه الحالة كانت غير كافية. وطالب الدول بأن توقع على معاهدة تتعهد فيها بتقديم القوات البرية والبحرية اللازمة لحراسة سواحل البحر المتوسط، ولتعقب وتحطيم سفن قباطين شمال أفريقية « القراصنة ».

وكانت هذه النزعة الإنسانية تخفى ورائها عوامل اقتصادية وسياسية: فكانت البلاد الإسلامية تستخدم عدداً من الزنوج فى زراعتها أو مع قوافل تجارتها، وكان إلغاء الرق يعنى التأثير على الأوضاع الاقتصادية الموجودة فى هذه المناطق الإسلامية. وكانت عملية الوقوف فى وجه البحرية الخاصة بالبلاد الإسلامية، سواء كانت بحرية حربية أو تجارية، يعنى حرمان هذه البلاد من القوة التى يمكنها أن تدافع بها عن نفسها، ضد هجوم الأجانب عليها.

وإذا كانت الدول الأوربية قد رأت عدم قدرتها على مهاجمة مثل هذه البلاد بسهولة، دون القضاء على قواتها البحرية، فإنها وجدت لذلك حلاً فى أمر التفكير فى محاولة جمع قوى الدول الأوربية، وإعطاء قراراتها قوة القانون الدولى وذلك فى عمليات زيارة سفن المسلمين وتفتيشها، ومصادرتها أو تدميرها، بدعوى أن هذه السفن تعمل فى تجارة الرقيق، أو أنها تستخدم الأسرى المسيحيين عبيداً فى التجديف. وكانت تهدف إلى إخلاء مياه البحار من السفن العربية والإسلامية، تمهيداً لنزولها شواطئ هذه البلاد فى أمن وطمأنينة.

ولقد كون السير سيدنى سميث « جمعية محاربة القراصنة » ثم « جمعية الفرسان محررى الرقيق الأبيض فى أفريقية ». وكان يحاول بذلك إعادة جماعة فرسان مالطة تحت لون جديد. وأخذت آراءه تنتشر فى معظم بلاد غرب أوربا، واعتنقها العامة على أنها مبادئ إنسانية، واستخدمها رجال السياسة والاقتصاد لتنفيذ مآربهم. فنجد أن شاتوبريان، وهو عضو فى الجمعية الأولى، يتقدم بمذكرة إلى ملك فرنسا، فى ٩ إبريل ١٨١٦، مطالباً فيها بإلغاء الرقيق الأبيض، وذاكراً أن فرنسا كانت الدولة التى خرجت منها أولى الحملات الصليبية، فلتكن كذلك هى من ترسل آخرها.

ولقد بحث مؤتمر لندن عام ١٨١٦ مسألة القضاء على قوة القناصة البحريين، ولكننا نجد أن المركيز دوسموند، المندوب الفرنسى، لا يوافق على قراراته، إذ أن المشروع الذى قام المؤتمر بدراسته كان يعطى لإنجلترا وسائل لتوكيد وتثبيت سيادتها البحرية.

ونظر مؤتمر أكس لاشابيل فى عام ١٨١٨ نفس المسألة، ولكن الأعضاء لم يتفقوا كذلك على سياسة معينة، بل أنهم أوصوا مندوبى كل من إنجلترا وفرنسا بلفت نظر أمراء شمال أفريقية إلى خطورة الحالة الموجودة بالبحر المتوسط. ولقد

قامت كل من فرنسا وإنجلترا بإرسال أسطول مشترك أمام الجزائر، وطلب قائده مقابلة الداى، وطلب إليه إيقاف عملية زيارة وتفتيش السفن الأوربية. ولكن الداى شرح عملية تعرض السفن الأوربية لسفن الجزائريين فى عرض البحر، بل وحضور أساطيل هذه الدول من وقت لآخر لمهاجمة سواحله ولضرب عاصمته بالقنابل. ولقد أصر على حقه فى القيام بتفتيش السفن، كوسيلة من وسائل المحافظة على سلامة الدولة، خصوصاً فى مياهها الإقليمية.

ولم تقتصر الدول الأوربية على الوسائل السياسية والدبلوماسية فى عملية محاولة التحرر من البحرية الجزائرية. فلقد أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية بإحدى فرقها البحرية فى عام ١٨١٥، لكى تجبر الداى على وقف المطالبة بالجزية السنوية المفروضة على سفنها فى البحر المتوسط، وبوقف عملية زيارة وتفتيش السفن. واستطاع الكومودور الأمريكى، قائد تلك الفرقة، أن يحطم سفينة الريس حميدو، من رجال البحر الجزائريين، وأن يوقع معاهدة مع الجزائر. وفى نفس الوقت كانت مدينة الجزائر محاصرة بحرياً بفرقة هولندية تتألف من ست سفن. ولقد شارك الأسطول البريطانى بقيادة اللورد أكسموث، فى هذه العملية؛ ثم عاد فى العام التالى، وأخذ يرتب قطع البحرية فى مواقع القتال، مما اضطر الجزائريين إلى إطلاق النار عليها؛ فأصابوا عدداً منها، وأنزلوا بها خسائر تبلغ ثمانمائة من القتلى. وكانت هذه ذريعة لكى يلقى الأسطول البريطانى بـ ٣٤,٠٠٠ قذيفة على القطع البحرية الجزائرية الراسية فى الميناء، وعلى المدينة نفسها، مما تسبب فى إغراق معظم الأسطول الجزائرى، وتدمير جزء من تحصينات المدينة. واضطر الداى، تحت ذلك الضغط العسكرى، إلى إطلاق سراح الأسرى المسيحيين لديه، ولم يكن عددهم إلا ١٢٠٠ أسير، ومعظمهم من الأسبانيين والإقطاعيين.

وكان من الواضح أن مثل هذه المظاهرات البحرية، من جانب الولايات المتحدة الأمريكية أو هولندا، وخصوصاً من جانب إنجلترا، كانت تجعل فرنسا تخشى من أن تقوم إحدى هذه الدول بفرض سيادتها على الجزائر، وخصوصاً إنجلترا، التى كانت تحتل جبل طارق ومالطة والجزر الأيونية، وتتخذها قواعد حربية تبنى عليها سيادتها على البحر المتوسط. ثم عادت إنجلترا، فى عام ١٨٢٤، إلى ضرب مدينة الجزائر بالقنابل، متذرعة بأن الداى قد أمر بسجن بعض الأهالى الذين يخدمون القنصل الإنجليزى؛ فأرسلت السير هارى نيل، على رأس فرقة بحرية، ولكن نيران السفن كانت موجهة من بعد لا يسمح لها بإصابة المدينة. وعاد الأسطول الإنجليزى دون أن يحصل على نتيجة واقعية، وأخذ الجزائريون يتحدثون عن انتصارهم. أما فرنسا، فإنها كانت تخشى دائماً من إمكانية امتداد حكم إنجلترا إلى الجزائر.

حقيقة أن قطع الأسطول الجزائرى قد شاركت بعد ذلك فى حرب المورة، كجزء من أساطيل الدولة العثمانية، وانضمت إلى الأسطول المصرى، ولقيت كل هذه السفن مصيرها سوياً فى موقعة نفارين، الأمر الذى حرم الجزائر من أسطولها اللازم للدفاع عنها؛ ولكن ما يهمنا هنا هو أن حركة وسلاح إلغاء الرق، قد استخدمتا ضد نيابة الجزائر من أجل ضرب أسطولها، وتمهيداً لفرض فرنسا نفسها على هذا الإقليم الهام فى شمال أفريقية، وكذريعة لها قيمتها، أمام الرأى العام العالمى، وأمام المؤتمرات الدولية. وفى ذلك الوقت كانت هناك صعوبات واضحة بين الجزائر وفرنسا، تتمثل فى رفض فرنسا دفع ثمن القمح الذى حصلت عليه من الجزائر فى وقت الثورة الفرنسية ووقعت حكومة الإمبراطور نابليون، كما كانت هناك دوافع عديدة تدفع فرنسا إلى العمل من أجل احتلال الجزائر. فلم يكن أمر محاربة الرق، الأبيض أو الأسود فى هذا المجال، سوى ذريعة من الذرائع الاستعمارية، وضد إقليم هام من أقاليم القارة الأفريقية.

٤- تحطيم النظام الاقتصادى فى شرق أفريقية:

وكما حدث مع الجزائر، فى أمر القضاء على بحريتها، باسم محاربة تجارة الرقيق، تمت نفس العملية مع شرق أفريقية، ومن أجل تحطيم بحريتها كذلك، ولكن بشكل أعمق، بهدف تحطيم النظام الإقتصادى الموجود، وهو نظام اقتصادى تقليدى، وإفساح المجال أمام عمليات استغلال رأسمالى أكثر تطوراً، ولا تعتمد على الأيدى العاملة المشتراة.

وكان العرب، وهم سكان شرق أفريقية، قد حصلوا على استقلالهم فى الوقت الذى خضعت فيه إمبراطورية البرتغال، وساعدهم فى هذه الحرب التحررية أئمة مسقط الذين كانوا يعتمدون على رجال بحر مدربين خبروا مياه المحيط الهندى على ظهور سفنهم منذ صغرهم. وكان هذا هو ما سمح لأئمة مسقط بأن يصبحوا سادة شرق أفريقية وحماتها، وجعل مدن شرق القارة ترسل لهم نوعاً من الجزية مقابل حمايتهم لها. وكانت هذه هى الطريقة التى توصل بها سعيد بن سلطان إلى أن يصبح سيداً على زنزبار وبعد أن أمضى النصف الأول من حياته فى تثبيت دعائم حكمه فى جنوب شرق بلاد العرب، وخصوصاً أمام الوهابيين، أمضى النصف الثانى فى إقامة نظام سياسى واقتصادى جديد فى شرق أفريقية. ولقد تمكن بالسياسة وبالقوة أن يخضع كل ساحل أفريقية الشرقى لحكمه، من دور شيخ إلى رأس دجادو؛ وعين حكاماً فى المدن الهامة، وأيد كل منهم ببعض جنود من جيشه، ولكنه ترك لكل مدينة حرية تصريف شئونها فى توافق مع المدن الأخرى، ولم يتدخل إلا فى حالة قيام ثورة مثلاً، أو حرب بين القبائل. ولقد اهتم الحكام بتجميع الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات؛ وهكذا كانت سيادة سعيد تهدف إلى حماية هذه المدن من هجوم أية دولة أجنبية، وتحرم فى نفس الوقت على الأهالى الدخول فى صلات مع هذه الدول بشكل يهدف وحدة الساحل الأفريقى

واستقلاله. وكان سكان شرق أفريقية من العرب والسواحليين على طول الساحل، أما فى داخل البلاد فكان معظم الأهالى من قبائل البانتو؛ وأما فى الشمال، وفى مدن يراوه ومركا ومقديشو بنوع خاص فقد اختلط العرب بالصوماليين، واتصل هؤلاء الآخرون بقبائل الجالا. وامتد نفوذ سادة زنژبار مع مضى الزمن إلى داخل القارة، وانتشر بنفس الطريقة التى انتشرت بها اللغة العربية والدين الإسلامى فى تلك المنطقة، واعتمد على نفس العوامل التجارية.

وكما أن العرب لم يجبروا الأهالى على اعتناق الإسلام بل جاء ذلك نتيجة لتوغل تجارة العرب إلى داخل القارة، ونتيجة لرحلات التجار العرب، وإقامتهم فى بعض قراها ، نجد أن نفوذ سادة زنزبار قد اعتمدوا أيضاً على نفوذ تجارة القوافل، ورغبة القائمين بها فى أن يحصلوا على حمايتهم أمام الأجانب، وخوفهم من عدم تيسير الأمور لقوافلهم عند عودتها إلى الساحل. وهكذا نجد أن حكومة السيد سعيد كانت بسيطة وكانت تهدف إلى تنمية التجارة، مما جعله من أكبر الأمراء التجار العرب الذين عرفوا فى التاريخ. ولم يحاول أن يفرض على أملاكه إلا ذلك القدر البسيط من الإدارة السياسية، وهو القدر اللازم للمحافظة على نظامه الاقتصادى. وكان نجاحه فى ذلك هو الذى سجل اسمه فى التاريخ أكثر من أى نجاح سياسى أو حربى حصل عليه.

ولقد قام السيد سعيد ببرنامج إصلاحى طبقه فى شرق أفريقية، فيما يتعلق بالعملة، والرسوم الجمركية، وإدخال زراعة القرنفل، وإنعاش تجارة القوافل، وتشجيع الأجانب، والعمل على جذب الهنود إلى الإقليم، وسار على هذه السياسة فيما بين عامى ١٨٣٠ و١٨٥٦، وبعد أن كان يحكم فى عمان منذ عام ١٨٠٦. فزادت أهمية زنزبار، مركز سلطته، وأصبحت أكبر ميناء على سواحل المحيط الهندى الغربية، وأكبر مستودع للتجارة الأفريقية الآسيوية، والمورد الرئيسى لتزويد

العالم بالقرنفل، وأكبر سوق لتجارة العاج. وكانت أهميتها لا ترجع إلى تجارة القرنفل التى اشتهرت بها، مقدار ما كانت ترجع إلى زيادة توغل تجارها داخل القارة، وعودتهم إلى الشاطئ بالمنتجات الاستوائية. ولقد وصلت قوافل العرب فى هذه الفترة إلى البحيرات العظمى: فياسا، وتنجانيقاء وفيكتوريا، وسارت بعدها فى اتجاه الكنغو والنيل، وازدهرت المدن العربية على طول طرق القوافل؛ وكان من أهمها طابورة. ولم يحاول التجار العرب حكم الأهالى فى المناطق التى تسير فيها قوافلهم، أى إنشاء حكومات منظمة فيها؛ ولكن معظمهم كان يحمل أسلحة نارية، مما جعلهم سادة الإقليم الممتد من الساحل حتى هضبة البحيرات ولقد أصبح السلطان سعيد، بمرور الوقت؛ سلطاناً على زنزبار، أكثر من كونه سلطاناً على مسقط. ثم عمل على تقسيم دولته عند وفاته بين اثنين من أبنائه، أحدهما في عمان، أى فى الممتلكات الآسيوية، والثانى فى زنزبار، أى فى الممتلكات الأفريقية.

ولقد شهد المحيط الهندى محاولات كل من الإنجليز والفرنسيين زيادة نفوذهم فيه، وبخاصة فى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر. وأمام هذا التنافس لم تكن هناك فرصة كبيرة أمام السلطان سعيد للاختيار بين "الحلفاء" الغربيين؛ واضطر إلى أن يسير مع الإنجليز. ولقد تدخلت إنجلترا فى عام ١٨١٩، وحمت سعيد من هجوم القواسمى، ثم تدخلت مرة ثانية فى عام ١٨٣٣ وحمته من تدخل الوهابيين، وتدخلت مرة ثالثة فى عام ١٨٣٩ ومنعت القوات المصرية من الوصول إلى تلك المنطقة الهامة التى تطل على مياه الهند. هذا فى الممتلكات الآسيوية أما فى الممتلكات الأفريقية فإن الخطر الأوربى لم يظهر إلا بعد عام ١٨٤٠. وتزايد النفوذ الإنجليزى فى هذه المنطقة باحتلال إنجلترا لعدن فى عام ١٨٣٩، واحتلال جزيرة بريم فى عام ١٨٥٧، وحصولها من سعيد على تنازل عن جزر كوريا موريا

المواجهة لساحل حضرموت، في عام ١٨٥٤، لكى تتخذها قاعدة لتأكيد سيطرتها على طول الساحل الجنوبى لبلاد العرب. وحين حاولت فرنسا فيما بعد، عام ١٨٥٠، أن تضع أقدامها على ساحل أفريقية الشرقى، إلى الشمال من ممتلكات زنزبار، فى ممبسة وبراوة، عارضتها إنجلترا فى ذلك، حتى تضمن لنفسها الانفراد بالسيطرة على طريق البحر الأحمر وخليج عدن. وساعد ذلك سلاطين زنزبار على البقاء إلى جانب دولة إنجلترا.

وكان الثمن الذى دفعه السلطان سعيد لصداقة إنجلترا هو قبوله للسياسة الإنجليزية الخاصة بمحاربة الرقيق، بعد أن قامت بإلغاء الرق فى مستعمراتها، وأمرت الدوريات البحرية البريطانية بمحاربة تهريب العبيد بين سواحل المحيط الأطلسى الشرقية والغربية. وكان الأمر كبير الصعوبة بالنسبة لزنزبار، إذ أن إلغاء الرقيق كان يعنى حرمان السيد سعيد من مصدر هام للرسوم الجمركية، وكان يعنى حرمان المجتمع الشرقى من إحدى دعائمه التى استند إليها منذ فجر التاريخ، بالرغم من أن الإسلام نظم وسائل تحرير العبيد، وحض على حسن معاملتهم معاملة إنسانية. وقامت إنجلترا بالضغط على السلطان سعيد، وعن طريق حكومة مومباى وسلطات جزر موريس، وانتهى الأمر بأن وافق سعيد، فى معاهدة مورسبى فى عام ١٨٢٢، على نصف ما طلبته إنجلترا منه: فأعلن استحالة القضاء على تجارة الرقيق « الداخلية » بين ممتلكاته الأفريقية والآسيوية، لأن النظام الاقتصادى قائم عليها. ولكنه قبل منع رعاياه من الاتجار مع « الخارج » فى الرقيق، وذلك فيما بين موانيه وبين أى أراض تقع إلى الجنوب من رأس دلجادو، أو إلى الشرق من خط يمر من رأس ريو إلى نقطة تبعد ٦٠ ميلاً عن شرق سومطرة. وكان هذا تنازلاً كبيراً من جانب سعيد، اضطر إليه ونفذه رغم أنه جاء بنتائج سيئة على رعاياه. وعادت إنجلترا إلى الموضوع مرة ثانية، ووجدت أنه يمكن للسفن ــ رغم خطر ملاحتها

رسمياً وهى تحمل الرقيق إلى خارج هذه المنطقة ـ أن تفلت وتذهب إلى الخليج الفارسى، فحصلت من السلطان فى عام ١٨٤٥ على معاهدة جديدة؛ تحرم منع تصدير الرقيق بشك قاطع ونهائى، من كل أملاكه الأفريقية، كما حرم على التجار الأفريقيين إرسال عبيدهم إلى عمان، رغم تمكنهم من الانتقال بهم من منطقة لأخرى على السواحل الإفريقية الخاضعة لزنزبار. وهكذا حملت إنجلترا السلطان سعيد عبئاً كان يفوق ما يمكنه أن يحمله.

وكان سعيد يعتمد على التجار العرب فى شرق إفريقية لتدعيم سلطته على طول الساحل، وبين هذا الساحل ووسط القارة. وسوف تنشأ المصاعب والمشاكل. ورغم ذلك فإن السلطان سعيد قبل تطبيق السياسة التى نصحته إنجلترا بها وحاول إجبار العرب على تنفيذ ما تعهد به لإنجلترا؛ ولم يكن يعرف أن إنجلترا كانت تهدف قبل كل شئ إلى القضاء على تلك الطبقة أو الطائفة من التجار العرب، والتى كانت هى دعائم نفوذه فى شرق إفريقية، وأن أسرته ستصبح بمضى الزمن تفتقر إلى دعامة شعبية تستند إليها فى شرق إفريقية ، وستضعف بالتالى أمام كل تدخل أوربى بشكل عام ، والإنجليزى بشكل خاص فى تلك المناطق.

ولقد تزايد نفوذ إنجلترا فى سلطنة زنزبار، وبشكل مستمر، وعملت إنجلترا على أخذ خطوات جديدة ضد نظام الرق فى هذه المناطق. فادعت أن تجارة الرقيق قد أخذت تزدهر بعد موت السيد سعيد، نتيجة لقيام الاضطرابات المحلية، وضعف السيد مجيد، الذى خلفه، عن أن يلتفت إلى أى شئ أكثر من محاولته الاحتفاظ بعرش سلطنته. والحقيقة هى أن السيد مجيد بذل جهده فى القضاء على تجارة الرقيق، واتخذ إجراءات صارمة تجاه التجار العمانيين الذين يعملون فيها، خصوصاً وأن عرب مسقط كانوا يهددون سلطته فى إفريقية . ثم نشر بلاغين فى أول يناير سنة ١٨٦٤، الأول يمنع أصحاب السفن أو القوارب من نقل العبيد فى سفنهم وقواربهم حتى بين المدن والجزر المصرح بها، وذلك فى الفترة الواقعة من أول يناير

إلى أول مايو من كل عام؛ وثانيهما يحرم على أهالى شرق أفريقية تأجير بيوتهم إلى التجار العرب من الشمال الذين يشتغلون بتجارة الرقيق. وكان البلاغ الأول يحد من النقل المشروع للرقيق فى خلال تلك الفترة من السنة التى تصلح للإقلاع إلى عمان، ويسمح هذا للسلطات البريطانية فى الهند بأن تقرر مصادرة كل سفينة توجد محملة بالعبيد فى تلك الفترة من السنة.

ولكن إنجلترا كانت قد بدأت فى تنفيذ السياسة التى نادى بها المستكشفون الجغرافيون، وهى ضرورة القضاء على تجارة الرقيق قضاءاً تاماً وإضعاف العرب بشكل يسهل على الدول الأوربية وضع يدها على تلك المناطق. فإدعت قرب نهاية حكم السيد مجيد أن قواته العسكرية لا تستطيع مقاومة تجارة الرقيق، وأن أسطوله كان أشد عجزاً من جيشه فى تفتيش السفن العربية والتأكد من أنها لا تحمل الرقيق. ولم تكن إنجلترا تعتمد على نفوذ سلطان زنزبار فى محاربة تجارة الرقيق إلا من الناحية الاسمية؛ أما من الناحية الفعلية فكان لها أسطول يتكون من سبع أو ثمانى قطع بحرية حربية سريعة أمام سواحل زنزبار. وكانت هذه السفن تقف فى أماكن محددة، وتقوم بالمرور من وقت لآخر أمام السواحل أما المعاهدة المعقودة مع زنزبار فكانت تعطى لسفن الأميرالية البريطانية الحق فى زيارة وتفتيش ومصادرة وإتلاف السفن العربية التى تعمل فى تجارة الرقيق. وكان من حق قباطنة السفن الحربية البريطانية تقديم السفن المصادرة للمحاكمة، أمام محاكم الأميرالية فى عدن، أو فى رأس الرجاء الصالح، ثم أعطت إنجلترا لقناصلها فى زنزبار سلطة محاكم الأميرالية فى مسائل تجارة الرقيق الخاصة بسلطنة زنزبار فى عام ١٨٦٦، ووافق البرلمان فى عام ١٨٦٩ على منحه سلطة محاكم الأميرالية فى مسائل تجارة الرقيق بشكل لعام دون تحديد للجنسية، وكان معنى هذا حضور السفن التى تحمل الرقيق إلى زنزبار ومحاكمتها أمام السلطات القنصلية البريطانية، مما أعطى لإنجلترا نفوذاً

كبيراً بين تجار وملاحى شرق أفريقية. ونظراً لصعوبة أسر السفن العربية فى أعالى البحار، فإن القطع البحرية البريطانية كانت تعلن خروجها على القانون، وتنفيذ الحكم عليها، أى تتلفها وهى فى أعالى البحار، وتعود ببحارتها لمحاكمتهم، وتأسر كل من يسافر عليها، وترسلهم إلى مؤسسات خاصة فى الهند، أو تسلمهم لرجال التبشير فى شرق أفريقية، وتهيئتهم للخدمة عند الأوربيين.

ولا يخفى ما فى هذا الإجراء من إعطاء سلطات واسعة لرجال البحرية البريطانية، تسمح لهم بالتصرف فى كل سفينة يعلنون أنها تعمل فى تجارة الرقيق مما يتسبب فى القضاء على كل سفن العرب، ومصادرة أو إتلاف جزء كبير من تجارتهم البحرية، بدعوى وجودها على سفن تعمل فى تجارة غير مشروعة. وسيترتب على ذلك بطبيعة الحال إنهاك التجار العرب اقتصادياً. ولم يكن للعرب أى حق لاستئناف الأحكام التى تصدر ضدهم إن ساعدهم الحظ على العودة أحياء إلى الساحل وتقديمهم لمحكمة الأميرالية. وإذا ما وجد البريطانيون بعض العبيد على السفن، فإنهم كانوا صيداً حلالاً لهم، يدربونهم على العمل لفترة من الزمن ويعلنون تحريرهم، ويستغلونهم فى الزراعة دون دفع أى ثمن لهم بطبيعة الحال، إذ أنهم قد أصبحوا أحراراً!! .

وبالرغم من أن وجود السفن البريطانية أمام الساحل الأفريقى كان يكلفها نفقات طائلة إلا أنه أصبح مع مضى الزمن يسهل على إنجلترا أمر إقامة نفوذها على الساحل الأفريقى نفسه، والتدخل فى شئون القارة بشكل مباشر. فتذرعت إنجلترا بأن سياسة تحديد تجارة الرقيق أصبحت غير كافية، إذ أنها تسمح بشرعية ملكية العبيد وبيعهم، أى أنها تعترف بقيام نظام الرق فى حد ذاته. وانتهزت إنجلترا فترة مرض السيد مجيد، وحاولت أن تحصل منه على معاهدة تسمح لها بالتدخل فى شئون شرق إفريقية. ولكن السيد مجيد توفى فى عام ١٨٧٠ وأسرعت إنجلترا بإبلاغ

قنصلها فى زنزبار بالضغط على السيد برغش، السلطان الجديد، لكى يوافق على عدم سفر الرقيق إلا من ميناء واحد على ساحل إفريقية الشرقى هو دار السلام، وأن يسافر الرقيق بعد ذلك إلى زنزبار، ثم لا يرسلوا إلا إلى بمبا Pemba وإلى ممبسة، وأن يحدد عدد الرقيق حسب حاجيات الأهالى، ويقلل عددهم بالتدريج إلى أن تختفى هذه التجارة، وألا تقوم أى سفينة بالسفر وهى تحمل الرقيق إلا بتصريح خاص من السلطان، يصلح لرحلة واحدة، وأن يقفل سوق بيع الرقيق فى زنزبار. ولكن السيد برغش رفض هذه الطلبات، فإستعدت الحكومة البريطانية للقيام بإجراءات ضده، ولم ترغب فى القيام بها دون الحصول على موافقة البرلمان، حتى لا تخذل فى منتصف الطريق أثناء تطبيقها لسياستها فى شرق إفريقية. فكونت لجنة خاصة فى ٦ من يوليو سنة ١٨٧١ لدراسة مسألة الرقيق فى تلك المنطقة « وزيادتها وخصائص المعاهدات والاتفاقات القائمة مع سلطان زنزبار بهذا الشأن وإمكانية القضاء على تجارة الرقيق فى البحار ». ولقد ظهر إتجاه فى داخل هذه اللجنة إلى التدخل المباشر والاحتلال العسكرى لأجزاء من سواحل سلطنة زنزبار، ولكن اللجنة رأت خطر هذه السياسة فى ذلك الوقت، وفضلت الاستناد إلى معاهدة جديدة، أى مواصلة السلطان تنفيذ خطوة جديدة من خطوات السياسة البريطانية على الساحل، فى الوقت الذى تقوم فيه السفن الحربية البريطانية بزيادة نشاطها فى البحار، فأوصت بإبلاغ السلطان أن الحكومة البريطانية ستتخذ الإجراءات لإلغاء كل تجارة الرقيق، سواء أكانت خارجية أم على الساحل، إذا ما رفض إلغاء تجارة الرقيق عبر البحار؛ وبدعوة السلطان إلى عقد معاهدة جديدة تهدف إلى إلغاء تجارة الرقيق إلغاءً تاماً. كما أن اللجنة أوصت الحكومة بزيادة قطعها البحرية فى تلك المياه، وبتزويدها بقوارب بخارية سريعة، وتعيين تراجمة يمكن الوثوق فيهم.

وكانت هذه خطوات متتالية، استخدمتها إنجلترا، باسم إلغاء تجارة الرقيق في شرق أفريقية، وتمكنت عن طريقها من تحطيم النظام الاقتصادى الذى كان موجوداً بين سواحل شرق أفريقية، وبقية السواحل المطلة على المحيط الهندى، وبين داخل القارة، وكان ذلك تمهيداً لبدء عملية الاستغلال الرأسمالى الحديث لهذا الجزء الهام من القارة الأفريقية، ودون حاجة إلى شراء الأيدى العاملة.

ولقد كانت عملية إلغاء الرقيق وتجارة الرقيق فى القارة الأفريقية مرتبطة كل الارتباط بتلك المعلومات التى حصل عليها المستكشفون الأوربيون، الذين حضروا إلى هذه القارة، وتوغلوا فيها من السواحل ومن مصبات الأنهار المختلفة، صوب الداخل، وكانوا طليعة الأوربيين فى الوصول إلى قلب القارة الأفريقية.

الفصل العاشر

إستكشاف القارة الإفريقية

الفصل العاشر

استكشاف القارة الإفريقية

نشطت حركة استكشاف القارة الإفريقية فى أثناء القرن التاسع عشر. ولا شك أن هذا النشاط كان مرتبطاً باحتياج الدول الأوربية للمواد الخام الموجودة فى هذه القارة، وذلك نتيجة للتطور الصناعى الذى تم فيها، وكذلك من أجل تفهم الأوضاع والأحوال الموجودة فى القارة الإفريقية، والتى يمكنها أن تصبح سوقاً أو أسواقاً لتصريف وتوزيع المواد المصنعة ونظراً لصعوبة السواحل الإفريقية، والرغبة فى الوصول إلى قلب القارة بوسائل نقل سهلة، نجد أن حركة الكشوف الجغرافية، أو محاولة الأوربيين استكشاف هذه القارة، قد سارت فى غالبها مع مجارى المياه الهامة، والتى تنبع من مناطق متوسطة من القارة، وتخرج منها بعد ذلك وتصب فى البحار والمحيطات، وهكذا سارت عمليات الاستكشاف مع نهر النيل، ونهر النيجر، وكذلك نهر زمبيزى، وأخيراً نهر الكنغو. ولقد شارك فى هذه العملية الكثير من الرحالة والمستكشفين الأوربيين، ولاحظوا وجود المواد الخام والمواد والمنتجات اللازمة لبلادهم، ومهدوا بذلك الطريق نحو فتح القارة الأفريقية أمام الرجل الأوربى، ولقد أصر الكثير من بينهم على نقاط تتعلق بتجار الرقيق، وعلى أهمية تحويل الأفارقة إلى المذاهب المسيحية المختلفة؛ ولكن هدفهم الأول كان هو موارد القارة الإفريقية، وإمكانياتها.

١– النيل :

بدأت محاولات الرحالة الأوربيين الاستكشاف منابع النيل منذ السنوات الأخيرة فى القرن الثامن عشر، وستجد فى هذا الميدان سلسلة متتابعة من هؤلاء الرحالة والمستكشفون، أكمل كل منها العمل الذى بدأه أحد زملائه من قبل، وجاء بعده مستكشف آخر، يضيف لبنة جديدة إلى المعلومات التى أتى بها، أو يصحح إحدى التفصيلات الصغيرة، ويزيدها إيضاحاً؛ وذلك حتى الربع الثالث من القرن التاسع عشر.

وكان أول من نزل إلى هذا الميدان وحاول استكشاف منابع النيل هو جيمس بروس Jomes Bruce، والذى حضر إلى الإسكندرية فى عام ١٧٦٨، ثم سافر منها إلى القاهرة، وقنا والقصير، وذهب إلى جدة، وإستعد من هناك للقيام برحلته إلى الحبشة. ولقد حمل خطابات توصية من بكوات المماليك، ومن شريف مكة. ووصل إلى مصوع فى عام ١٧٦٩، وبدأ منها فى السير صوب الداخل؛ فوصل إلى أكسوم، عاصمة الحبشة القديمة، ثم إلى غندار. ولقد تمكن فى عام ١٧٧٠ من زيارة منابع النيل الأزرق، من بحيرة تانا، وإقتفى أثر النيل الأزرق داخل بلاد الحبشة. وسار معه حتى إلتقائه بالنيل الأبيض. ثم سافر بعد ذلك عبر النوبة إلى مصر. ثم إلى بلاده.

ولقد قام جيمس بروس بنشر كتابه عن هذه الرحلة فى سبع مجلدات؛ ولكنه أخطأ حين إعتقد فى أن بحيرة تانا كانت هى منبع النيل. وعلى أى حال، فإنه كان أول المستكشفين الذين قاموا بجهود فى هذا الميدان.

وبعد بضع سنوات، أى فى عام ١٨٢١، بدأت القوات المصرية تتوغل صوب الجنوب والأقاليم السودانية، وكانت عملية فتح السودان أساساً لعمليات الكشوف الجغرافية التى وقعت فى حوض النيل، وحتى خط العرض الرابع شمال خط

الإستواء ولقد قام ضباط الجيش المصرى والمهندسين العسكريين بعمليات عديدة لكشف مناطق السودان المختلفة، ورسم الخرائط، وبشكل قريب من الصحة، أثرى المعلومات الجغرافية عن هذا الإقليم الضخم بالنسبة لكل العالم ومن أوائل الضباط المصريين الذين شاركوا في هذه العملية البكباشى سليم قبطان، والذى تتبع مجرى النيل الأبيض فيما وراء منطقة السدود، وفى ثلاث حملات، فيما بين عامى ١٨٣٩ و١٨٤٢. ولقد تمكنت حملاته من الدخول فى منطقة نهر السوباط، كما وصلت إلى غندكرو. ولقد أثارت هذه الحملات إهتمام كل من الشركات التجارية. والهيئات العلمية، بثروات السودان، وخصوصاً المناطق الجنوبية منه؛ فأخذت بعثات الإستكشافات الجغرافية تتوافد على مصر، وتطلب التصريح لها بالعمل فى هذه المناطق النائية، وتطلب تقديم التسهيلات.

وإذا كانت حملات الكشوف الجغرافية المصرية لم تصل إلى منطقة البحيرات العظمى، إلا أنها هى التى مهدت الطريق أمام غيرها من المستكشفين، وأثبت أن المجرى الرئيسى للنيل هو الذى يأتى من الجنوب، وسمحت بذلك لغيرها من البعثات بأن تحاول الوصول إلى المنابع الرئيسية لهذا النهر، عن طريق ساحل شرق أفريقية.

وعلينا ألا ننسى أن مصر قد إستمرت فى مجهوداتها الكشفية بعد ذلك، فى عصر إسماعيل، حتى تمكنت من كشف ما نسميه، وما أسماه العالم، بالمديرية الإستوائية، أو مديرية خط الإستواء، والتى أصبحت إحدى المديريات الخاضعة للإدارة المصرية فى السوادن، وفتحت بذلك طريق الجنوب أمام الجميع.

أما جون بتريك John Petherick، فإن كان أحد أبناء ويلز الذين خدموا مصر فى عصر محمد على، وترك الخدمة بعد ذلك، وإشتغل بالتجارة فى السودان. ولقد عينته الحكومة البريطانية قنصلاً عاماً لها فى وسط أفريقية. ولقد قام برحلات

فى أعوام ١٨٥٣ و١٨٥٤، فى كل من كردفان ودارفور، ووصل إلى منطقة بحر الغزال، نشر رحلاته فيما بعد فى كتاب أسماه: « مصر والسودان وأفريقية الوسطى »، وذلك فى لندن عام ١٨٦١.

ولقد وقعت محاولات أخرى لمحاولة إستكشاف المناطق المختلفة من شرق إفريقية. فقام برتون R. F. Berton، والذى كان قد خدم فى الجيش الإنجليزى فى الهند، برحلات في شرق إفريقية، وزار فيها بلاد الصومال وإقليم هرر. وكان قد تعلم اللغة العربية، وعمل فى حامية عدن، وقام بهذه الرحلة فى عام ١٨٥٤؛ ونشر كتابه بعد ذلك بعامين، وفى مجلدين، وتحت إسم « الخطوات الأولى فى شرق أفريقية؛ أو إستكشاف هرر ».

ولقد إلتقى برتون بعد ذلك بزميله سبيك J. H. Speke، والذى كان مثله ضابطاً فى قوات الهند، وإتفقا على القيام سوياً برحلة مشتركة، وساعدتهما الجمعية الجغرافية الملكية فى لندن بإعطائهما منحة مالية. ولقد بدأت هذه الرحلة المشتركة، فى عام ١٨٥٦، ومن زنزبار. وساعدهما السلطان بجيد، وبدأت المسيرة من باجاموبو، ووصلا حتى طابورة فى شهر نوفمبر ١٨٥٧. ولقد لقيا هناك أعداداً كبيرة من التجار العرب، فحصلا على معلومات بشأن داخل القارة. ثم إستمرت المسيرة بعد ذلك إلى بحيرة تنجانيقا، قرب مدينة أوجيجى. وتخلف برتون لمرضه. أما سبيك فإنه تابع السير لمدة ثلاثة أسابيع صوب الداخل، وحتى وصل فى شهر اغسطس عام ١٨٥٨ إلى بحيرة ضخمة، هى بحيرة فيكتوريا نيانزا. وفى عودته، أخذ معه برتون من جديد، وعاد إلى إنجلترا، حيث كتب برتون عن بحيرة تنجانيقا، وكتب سبيك عن بحيرة فيكتوريا؛ الأمر الذى أثارها اهتمام كل من الأوساط العلمية، وأوساط رجال الأعمال فى أوربا.

وكان هذا النجاح سبباً فى أن فكرت الجمعية الجغرافية الإنجليزية فى إعادة إرسال سبيك فى رحلة جديدة إلى منابع النيل؛ وأرسلت معه ضابطاً آخر من الذين يعملون فى قوات الهند، وهو الكابتن جيمس جرانت J. A. Grant.

وبدأت هذه الرحلة كذلك من زنزبار، فى شهر نوفمبر ١٨٦١، ووصل إلى طابورة، ثم سار حتى بحيرة فيكتوريا. وكان الهدف هو التحقق من أن النيل يخرج حقيقة من هذه البحيرة. ولقد قابلا متيسا، ملك أوغنده، فى عام ١٨٦٢، وشاهدا خروج النيل من بحيرة فيكتوريا، مع شلالات ريبون الموجودة هناك. وثبت بذلك أن هذه البحيرة هى المنبع الرئيسى لنهر النيل. ولكنهما سمعا بوجود بحيرة أخرى تقع إلى الغرب منها، وكانت ظروف الإرهاق لا تسمح لهما باستكشاف هذه المواقع الجديدة؛ فإتجها صوب الشمال ، ووصلا فى شهر فبراير ١٨٦٣ إلى غندكرو ، حيث قابلهما السير صامويل بيكر ، وأوصاه سبيك بضرورة العمل على إستكشاف هذه البحيرة الجديدة التى تقع إلى الغرب ، والتى أسماها بحيرة ألبرت ، على إسم زوج الملكة فيكتوريا ، والذى كان قد توفى فى ذلك الوقت . وعادا ، سبيك وجرانت إلى الخرطوم ، ومنها إلى القاهرة ، وذهبا بعد ذلك إلى لندن .

وجاء بعد ذلك دور السير صامويل بيكر Samuel Baker والذى كان شغوفاً بالصيد والرحلات . ولقد حصل من سعيد باشا على توصية بمساعدة الموظفين المصريين فى السودان له ، فقضى عاماً يتتبع فيه روافد النيل ، وزار مناطق العطبرة والنيل الأزرق والنيل الأبيض حتى منطقة السوباط ، ونشر فيما بعد كتاب بإسم « الروافد الحبشية لنهر النيل » .

وفى ذلك الوقت الذى كان السير صامويل بيكر يتجول فيه فى السودان ، كانت الجمعية الجغرافية فى لندن تدون أنباء من سبيك وجرانت منذ فترة فعرضت على السير صامويل بيكر أن يتقدم جنوباً بحثاً عنهما . فترك بيكر الخرطوم ، ومعه

ثلاث سفن شراعية فى شهر فبراير ١٨٦٣ ، ووصل إلى غندكرو ، حيث إلتقى بكل من سبيك وجرانت ، وهما عائدان من منطقة بحيرة فيكتوريا . وأصبح عليه كما ذكرنا ، أن يقوم بإستكشاف البحيرة الأخرى التى تقع إلى الغرب من بحيرة فيكتوريا .

ولقد سار بيكر صوب الجنوب ، ووصل فى مارس ١٨٦٤ إلى البحيرة التى أطلق عليها اسم ألبرت وطاف حولها ، ورأى نقطة إلتقاء النيل بها ، والشلالات التى أسماها شلالات مرشيزون . ثم عاد إلى غندكرو فى عام ١٨٦٥ ، ومنها إلى القاهرة ، ثم إلى لندن ، حيث كرمته الجمعية الجغرافية الملكية .

ولقد نشر بيكر أنباء رحلته فى كتاب أسماه « ألبرت نيانزا ؛ الحوض الكبير لنهر النيل » ، فى مجلدين . ولقد أكد بيكر أن المجرى الذى رآه سبيك يسير غرباً، ويصب فى بحيرة ألبرت موجود ؛ ولكن ذلك لا يعنى أنه لم تكن هناك منابع أخرى للنيل . وهذا الجزء ، سوف يقوم كل من ليفنجستون Livingstone وستانلى Stanley بوضع النقط على حروفه . أما السير صامويل بيكر ، فإنه قد عاد بعد ذلك إلى مديرية خط الإستواء السودانية ، والتى تمتد من مدينة غندكرو صوب الجنوب ، ذلك بصفته حاكماً عاماً عليها ، فى عام ١٨٦٩ ، وبعد أن أوصى ولى عهد إنجلترا الخديوى إسماعيل بأن يعهد إليه بهذه المهمة : وكان عليه إنشاء عدة محطات عسكرية وتجارية هناك ، وفتح النيل للملاحة حتى البحيرات الإستوائية ، وفتح هذه المناطق للتجارة ، وإلغاء تجارة الرقيق هناك . ولقد إستمر السير صامويل بيكر مديراً لمديرية خط الإستواء السودانية حتى عام ١٨٧٣ ، حيث خلفه غوردون فى هذا المنصب .

ولإتمام الحديث عن حوض النيل ، علينا أن نذكر جورج شواينفورث Schweinfurth ، مؤسس الجمعية الجغرافية المصرية ، والذى إستكشف إقليم بحر

الغزال ، وفى وقت إدارة غوردون لمديرية خط الإستواء ، قام كذلك ببعض الأعمال الكشفية ، وأرسل بعض البعثات بقيادة شاييه لونج Chaaille Long وأرنست لينان Linan Ernest إلى مناطق معينة من أوغنده ؛ كما أرسل جيسى Romolo Gessi الإيطالى إلى منطقة بحيرة ألبرت . وأخيراً فهناك مجهودات أمين أفندى ، والذى أصبح فيما بعد أمين باشا الشهير ، وهو ألمانى الجنسية ، والذى أصبح مديراً لمديرية خط الإستواء بعد غوردون . ولقد قام بإستكشافات بشأن نهر سيملبكى ، وحقق حدود بحيرة ألبرت . ولقد أدى كل ذلك إلى ثبوت الخريطة الجغرافية لنهر النيل ، وحوض النيل . وكانت هذه المعلومات فى غاية الأهمية بالنسبة لفتح هذه المناطق ، وهى قلب إفريقية ، أمام العالم أجمع .

٢ - النيجر :

يعتبر نهر النيجر من الأنهار الهامة فى القارة الإفريقية ، فهو ثالث أنهار هذه القارة ، بعد نهرى النيل والكنغو . وهو يسير فى السودان الغربى فى شكل قوس كبير يتجه من مرحلته الأولى من الجنوب الغربى صوب الشمال الشرقي ، ثم يلتف ويتجه بعد ذلك صوب الجنوب الشرقى حتى مصبه . وبعد أن يقوم بعمل دلتا كبيرة . وقرب منابع نهر النيجر ينبع نهر السنغال ، الذى يتجه صوب الشمال الغربى حتى يصب فى المحيط الأطلسى وكذلك نهر جامبيا ، الذى يتجه صوب الغرب ويصب فى المحيط الأطلسى كذلك : وكان هذا هو سبب الخلط ، فى العصور السابقة بين هذه الأنهار ، وإعتقاد البعض أن نهر النيجر يسير من الغرب صوب الشرق ، وإعتقاد البعض الآخر ، والذين خلطوا بين نهرى النيجر والسنغال فى أن نهر النيجر يسير صوب الغرب : ولقد ظل هذا الخلط موجوداً حتى القرن الثامن عشر . وفى ذلك الوقت أخذت شركة إفريقيه الغربية البريطانية ، والتى كانت قد إتخذت لها بعض المراكز قرب مصب نهر جامبيا ؛ تفكر فى إمكانية

التوسع صب داخل القارة من مراكزها الموجودة على الساحل ، فبدأت عمليات إستكشاف مجارى الأنهار الموجودة فى غرب إفريقية ، وأهمها نهر النيجر .

وبدأت عمليات إستكشاف نهر النيجر ، أول الأمر عن طريق الرحلات التى قام بها مانجو بارك Mungo Park فى أعوام ١٧٩٥ ـ ١٧٩٧ ثم فى أعوام ١٨٠٥ ـ ١٨٠٦ . وكان من أصل اسكتلندى ، وقام برحلات فى جزر الهند الشرقية ثم إنضم إلى الجمعية الإفريقية والتى كانت قد تأسست فى عام ١٧٨٨ ، وقرر القيام برحلات كشفية فى المنطقة المحيطة بنهر جامبيا .

ولقد بدأ رحلته الأولى فى أوائل عام ١٧٩٦ وتتبع نهر جامبيا ، متجهاً صوب الشرق ؛ ثم واصل رحلته شرقاً حتى وصل إلى نهر النيجر ، عند مدينة سيجو ، ووجد هذا النهر يتجه صوب الشرق . وبعد أن سار مع هذا النهر ، شرقاً، إلى مسافة طويلة ، قفل عائداً إلى الشاطئ ، وعاد إلى إنجلترا ، فى نهاية عام ١٧٩٧. ولقد تثبت مانجو بارك ، فى هذه الرحلة ، من منابع كل من أنهار النيجر والسنغال وجامبيا ، والإتجاهات الرئيسية لكل نهر من هذه الأنهار؛ كما تعرف على أحوال الأهالى ومدنهم وقراهم وطرق معيشتهم ، ومواردهم وإمكانياتهم .

ولقد قام مانجو بارك برحلته الثانية بعد ذلك فى عام ١٨٠٥ ، وهدف منها تتبع نهر النيجر والقيام بعملية مسح له . وبدأت الرحلة من جامبيا ، على المحيط الأطلسى ، ثم تقدمت صوب الداخل ، ونحو الشرق حتى وصلت إلى نهر النيجر ، عند مدينة سيجو ، والتى وصلها فى إعياء شديد ، وإصابة عدد كبير من رجال حملته بالدوسنتاريا . وكانت آخر كتاباته من مدينة سانساندنج ، وإن كان من المرجح أنه واصل سيره حتى مدينة تمبكتو ، ثم إلى مدينة بوسا ، حيث توجد بعض الشلالات . ولقد إنقطعت أخباره بعد ذلك ، ولم يعرف أحد حقيقة مصيره كما فقدت معظم كتاباته وملاحظاته التى دونها أثناء هذه الرحلة الثانية .

وتأتى بعد ذلك رحلات كلابرتون Clapperton لكشف سر نهر النيجر . ولقد قام فى هذا الميدان برحلتين ؛ الأولى مع الدكتور والتر أودنى Oudney ، والميجر دنهام Denham فى أعوام ١٨٢٣ - ١٨٢٥ ؛ والثانية مع لاندر ، فى أعوام ١٨٢٥ - ١٨٢٧ ، ثم قام لاندر ، بعد ذلك ، برحلة ثالثة فى أعوام ١٨٣٠ — ١٨٣١ .

ولقد بدأ كلابرتون برحلته الأولى ، منذ عام ١٨٢٢ ، وبدأها من مدينة طرابلس ، على ساحل البحر المتوسط ، متجها صوب الجنوب ، ومر على مدينة مرزوق ، مع صاحبيه ؛ ثم إنفصل عنهما دنهام ، الذى إتجه صوب الجنوب الشرقى لكى يستكشف نهر شارى ؛ بينما واصل كلا من كلابرتون وأودنى السير جنوبا ، صوب نهر النيجر ، حتى وصلا إلى مدينة كوكا ، التى تقع إلى الغرب من بحيرة تشاد . ثم واصلا الرحلة صوب الغرب ، فى إتجاه مدينة كانو . ولكن أودنى توفى فى الطريق . فوصل كلابرتون إلى مدينة كانو والتى كانت سوقاً تجاريا كبيراً . ثم وصل بعد ذلك إلى مدينة سوكوتو ، وهو يتجه دائماً صوب الغرب ، وإن كان حاكم هذه المدينة الأخيرة قد حرمه من مواصلة السير غرباً ، وصوب نهر النيجر ، والذى كان لا يبعد عن هذه المدينة إلا بـ ١٥٠ ميل . فعاد كلابرتون إلى مدينة طرابلس ، ورجع منها إلى إنجلترا ، فى منتصف عام ١٨٢٥ .

ولقد كلفت وزارة المستعمرات البريطانية كلابرتون بالقيام برحلة ثانية ، يصل فيها إلى سوكوتو ، والتى تقع بين بحيرة تشاد ، وبين نهر النيجر ، وذلك من أجل عقد إتفاقية مع سلطانها . وكان ذلك بعد وصوله من رحلته الأولى إلى إنجلترا مباشرة . فإستعد للقيام بهذه الرحلة الثانية ، وأخذ معه لاندر .

ولقد بدأت هذه الرحلة فى عام ١٨٢٥ ، وبدأت من الجنوب صوب الشمال ، ومن خليج غانا صوب الداخل . وبدأت من مدينة باداجرى ، قرب موقع

مدينة لاجوس الحالية ، وإستمر السير حتى مدينة واوا ؛ وبعد عبور النهر سار فى الإتجاه صوب الشرق ، وحتى وصلا إلى مدينة كانو ، فى شهر مايو ١٨٢٦ . ثم إستمر فى السير بعد ذلك صوب بسوكوتو ، وكان السلطان فى ذلك الوقت مشغولاً بالإستعداد لشن الحرب على بورنو ، فرفض التفاوض ، مع الإنجليز ؛ من أجل عقد إتفاقية . ولقد مرض كلابرتون فى مدينة سوكوتو ، ثم توفى ، ودفنه لاندر هناك فى شهر أبريل ١٨٢٧ . وقفل لاندر عائداً على نفس الطريق صوب ساحل غانا ، ومعه أوراق كلابرتون ، ووصل إلى إنجلترا فى شهر أبريل ١٨٢٨ ، وسلم هذه الأوراق والمذكرات إلى وزارة المستعمرات البريطانية .

ولقد قام لاندر بعد ذلك ، برحلة ثالثة فى أعوام ١٨٣٠ - ١٨٣١ ، وبدأها من باداجرى ، على ساحل غانا ، فى شهر مارس ، وسار على نفس الطريق السابق حتى واوا ، ثم وصل إلى مدينة بوسا ، ثم إلى مدينة ياورى التى تقع على نهر النيجر، وتحقق من أن هذا النهر يأتى من الغرب ، ويتجه صوب الشرق . ثم سار مع التيار فى نهر النيجر ، متجهاً صوب الجنوب ، وحتى دلتا النيجر عند مدينة براس . وبعد وصول البعثة إلى فرناندو بو ، عادت إلى إنجلترا ، عن طريق البرازيل ؛ فوصلتها فى شهر يوليو ١٨٣١ ، حيث كرمته الجمعية الجغرافية ، ومنحته ميدالية ذهبية . وقام فى العام التالى بنشر كتاب فى ثلاث مجلدات عن « يوميات حملة إستكشاف مجرى ومصب نهر النيجر » .

ولا يمكننا أن نختم الحديث عن هذا القطاع الهام فى غرب إفريقية دون أن نشير إلى تلك الرحلة التى قام بها المستكشف الإنجليزى بارث Barth . ولقد وصل إلى مدينة تونس فى عام ١٨٤٩ مع حملة تهدف الكشف عن إمكانيات تنشيط التجارة عبر الصحراء الكبرى ، وكذلك العمل على القضاء على تجارة الرقيق . ولقد قام برحلات إلى كانو ، وكانم ، والباجرمى . وإذا كان قد عجز عن السير شرقاً وإلى المنطقة الواقعة من بحيرة تشاد والنيل ، فإنه قد إتجه غرباً ، ووصل إلى

مدينة تمبكتو . ونشر مشاهداته فى كتاب من خمس مجلدات ، نشرت فى عامى : ١٨٥٧، ١٨٥٨ بإسم « رحلات وإستكشافات فى إفريقية الشمالية والوسطى » .

وكانت هذه الرحلات ، ورواياتها ، والمذكرات والكتب التى تنشر عنها ، تدرس واقع الأقاليم التى تمت بها ، وتشير إلى الإمكانيات الموجودة ، وتثير فضول وحتى حماس الأوربيين ، لتلك القارة الإفريقية التى كانت تتفتح شيئاً فشيئاً أمامهم، وأمام إمكانياتهم .

٣ ـ الزمبيــزى :

لقد توصل دافيد ليفنجستون إلى أن يعبر القارة الإفريقية ؛ من الغرب إلى الشرق ، قبل وفاة السيد سعيد ببضعة أشهر ، فى عام١٨٥٦(١) . وقضى فى هذه الرحلة ما يقرب من عامين ، مما يجعلها من أعظم رحلات الإستكشاف التى وقعت عبر القارة . وكانت نتائج رحلته هى إهتمام الجغرافيين فى العالم أجمع بهذه المناطق وقابله الرأى العام فى إنجلترا مقابلة الأبطال ، وإنتهز هذه الفرصة لكى يطلب إلى إنجلترا بذل جهودهم لمساعدة الشعوب المتأخرة والمنكوبة فى وسط القارة .

وكانت الإستجابة سريعة ، فنرى الحكومة تعطيه إعانة مالية تبلغ خمسة آلاف جنيه ، ويوافق مجلس العموم عليها ، وذلك لتجهيز حملة لإستكشاف الزمبيزى، ولقد حاول ليفنجستون أن يجد طريقاً قصيراً وسهلاً يوصل إلى داخل القارة ، مما يسمح لرجال التبشير والتجار الأوربيين بسهولة التوغل فيها ، حتى يصلوا إلى المناطق المرتفعة ، والتى تصلح لمعيشة الأوربيين . وذكر فى كامبروج ، قبل سفره أنه سيعود إلى إفريقية لكى يحاول فتح طريق للتجارة وللمسيحية إلى وسط القارة .

---

(١) أنظر : د. جلال يحيى : التنافس الدولى فى شرق إفريقية ، القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٥٩ ، ص ص ٥٠ ـ ٥٣ .

وكان حديثه عن التجارة الأوربية يعنى القضاء على تجارة العرب ، والتى إتفق مؤرخو العرب على أنها لم تقم إلا على تجارة العبيد ، وعلى إستخدام العبيد فى القوافل .

ووصل ليفنجستون فى ربيع سنة ١٨٥٨ إلى مصب الزمبيزى ، وحاول أن يسير مع هذا النهر متجها صوب المنبع ، وحتى أقرب نقطة من منطقة المرتفعات ويقيم هناك محطة للمبشرين وللتجار . ولكن مساقط المياه خيبت أمله فى سهولة الملاحة فى هذا النهر . ولقد توصل فى العام التالى إلى إكتشاف نهر شيرى وبحيرات شيروا ونياسا ، ووجد أن المناخ فى هذه المناطق يلائم الرحل الأوربى ، وبدأ يكتب إلى وزارة الخارجية البريطانية ، طالباً منها إقامة « مستعمرة » فى تلك المنطقة ، على أن يقوم الأوربيين فيها بدور الإشراف والإدارة ، ويقوم الإفريقيون فيها بالعمل. وكان من نتيجة ذلك أن أقيمت خطة للتبشير فى عام ١٨٦١ . تم قام ليفنجستون بزيارة للشواطئ الغربية لبحيرة نياسا ، وذكر أن تجارة الرقيق كانت نشيطة بين هذه المناطق وموزمبيق ، وعرض على اللورد جون واسل أمر ضم هذا الإقليم للتاج البريطانى ، على أنه الوسيلة الوحيدة للقضاء على تجارة الرقيق . ولكن إنتشار الملاريا فى تلك المنطقة وموت عدد من أعضاء البعثة ، إضطر الحكومة البريطانية ، فى سنة ١٨٦٣ ، إلى أن تطلب عودتها إلى أوربا ، وإلى إصدار أمرها لبعثة التبشير بالإنسحاب مع الأسقف إلى زنزبار .

وفى الوقت الذى كانت بعثة الزمبيزى تقوم فيه بإستكشاف منطقة نياسالاند ، كانت هناك بعثات أخرى تعمل فى منطقة تنجانيقا وأوغندا .

* * * * * * *

ولقد شارك الألمان بدورهم فى عمليات الإستكشاف فى شرق إفريقية ؛ فنجد كراب Krapf يؤسس مركزاً للتبشير بالقرب من ممبسة سنة ١٨٤٤ ؛ ثم يقوم مع زميله ربمان Rebmann برحلات فى داخل القارة ، وبينما قام ربمان بجولات فى منطقة شاجا ، قام كراب برحلات فى منطقة سامبارا ونهر تانا ؛ ورأى ربمان جبل كليمانجارو فى عام ١٧٤٨ ، ورأى زميله جبل كينيافى عام ١٨٤٩ . ولم تكن هذه الجولات إلاّ لإستكشاف المناطق التى تصلح لإقامة مراكز التبشير . ولكن روشر Roscher قام بعد ذلك بدراسات جغرافية علمية، فحضر إلى شرق إفريقية، فى خريف عام ١٨٥٨ ، مزوداً بتوصيات من اللورد كلارندون ، وزير الخارجية البريطانية ، بعد أن أوصى به لودفيج ، ملك بافاريا المنفى . وسافر فى العام التالى مع القوافل العربية من كاوه ، ووصل إلى ساحل بحيرة نياسا الشرقى ، بعد وصول ليفنجستون إلى ساحلها الجنوبى ببضعة أسابيع . وسافر شمالاً ، ولكنه قتل ، وتمكنت السلطات من القبض على القتلة وإعدام إثنين منهما ، فى زنزبار ، فى ٢٣ من أغسطس سنة ١٨٦٠ .

وكان كل من سبيك وجرانت فى زنزبار فى ذلك الوقت ، يجهزان حملتهما الإستكشافية ؛ ثم حضر البارون فون دير ديكين ، لكى يلحق بروشر ويشاركه فى إستكشاف بحيرة نياسا ؛ وما إن سمع بمقتله حتى قرر أن يسافر إلى مقر الجريمة لكى يعثر على مذكرات زميله . ولكنه إضطر إلى البقاء مدة شهرين فى كاوة لتجهيز حملته ، وما إن بدأ سيره حتى أخذت العقبات تعترضه ، الواحدة تلو الأخرى ، وإضطر أخيراً أن يعود إلى الساحل ، بعد أن سافر مسافة ١٦٠ ميل . والظاهر أن العرب فى تلك المنطقة كانوا قد بدأوا يخشون من تدخل الأوربيين فى تجارتهم فى العاج والمنتجات الإفريقية ، والتى كانت تصل إلى كاوه ، فصمموا على عرقلة جهود الأوربيين للتوغل داخل القارة . وقد شك فون دير ديكين فى أن السيد مجيداً نفسه هو الذى أمر العرب لعرقلة مساعيه ، فصمم على تحويل مجهوداته

صوب جبلى كينيا وتنجانيقا ، والتأكد مما إذا كانت الثلوج نفسها تغطى قممها . ولقد وضع بجيد سفينة تحت تصرفه لنقله إلى ممبسة ، وسار بعدها إلى جبل كليمانجارو ، ولكنه لم يتمكن من الصعود عليه أكثر من ٨,٠٠٠ قدم ، ثم عاد بعدها إلى زنزبار ، فى ٨ من نوفمبر سنة ١٨٦١ .

وبقى هناك مدة تسعة أشهر فى إنتظار قدوم الدكتور أوتو كرستين Otto Kersten ، الذى كان قد ابلغه بقدومه للعمل معه فى الإستكشافات . وبعد وصوله ، قاما معاً بالصعود على جبل كليمانجارو حتى إرتفاع ١٤,٠٠٠ قدم .

أما جبل كينيا ، فإن فون دير ديكين قد إعتقد فى أحسن وسيلة للصعود عليه هى الملاحة من أحد النهيرات التى تنبع منه وتصب فى الساحل ؛ وطلب إرسال إحدى السفن ذات القاع المسطح إليه من أوربا .

وفى إنتظار وصولها ، قام بزيارة جزر القمر ومدغشقر وسيشل وريونيون وموريس ، ثم عاد إلى أوربا ، حيث أستقبل إستقبالاً حاراً . ورجع فى نهاية عام ١٨٦٤ إلى زنزبار ، وقرر فى منتصف العالم التالى الصعود فى نهر الجوبا . ولكن السفينة تحطمت على بعد ٢٥ ميلاً إلى الشمال من برديرا ، وإضطرت الحملة إلى مواصلة السير على الأقدام . ثم هاجم الصوماليين رجال الحملة فى أول أكتوبر ، وقتلوا بعضاً منهم ، فإضطر الباقون إلى أن يسيروا مع التيار ، راجعين إلى برديرا ، ومنها على الأقدام إلى قسمايو . وبعد وصولهم إلى زنزبار ، عادوا يحملون أمراً من السلطان إلى حاكم لامو ، يوجهه فيه إلى وضع حاميته العسكرية تحت تصرفهم . ولكن الأخبار وصلت إلى أوربا بأن فون دير ديكين وصحبه قد قتلوا فى برديرا . وأكدت السفينة الحربية البريطانية Vigilamt هذا الخبر ، بعد أن إنتشلت أحد البحارة الذين صاحبوا الحملة . ولم يكن من المستطاع عمل أى شئ بغير إرسال حملة عسكرية تأديبية ؛ فعاد الأحياء إلى ألمانيا فى عام ١٨٦٦ .

ولقد حاولت والدة فون دير ديكين إرسال كل من كينزلباخ Kinzelbach وبرنر Brenner لمحاولة العثور على إبنها . فحاول الأول الوصول إلى برديرا من مقديشيو ، ولكنه توفى فى أثناء الرحلة سنة ١٨٦٨ . أما برنر فإنه سافر من الساحل ، فيما بين مالندى ومقديشيو ، ولم يتمكن من الوصول إلى برديرا . ولكنه زار مدينة ويتو Witu ، التى تبعد عشرة أميال شمال مصب نهر تانا فى خليج فرموزا Formosa ؛ وهى عاصمة السلطان أحمد . وكان السلطان أحمد قد صمم ، بعد موت والده حاكم جزيرة باتى Pate فى عام ١٨٥٦ ، على الهجرة إلى الساحل ونجح فى إنشاء سلطنة ويتو . ولقد عرض هذا السلطان على برنر ما عرضه برغش على القنصل الألمانى فى زنزبار فى عام ١٨٧٠ ، وبقى هذا الأمر سراً حتى أعلنه بسمارك لإنجلترا فى عام ١٨٨٥ ، ذاكراً أن السلطان أحمد قد عرض عقد معاهدة صداقة مع ألمانيا ، وعرض وضعه تحت حمايتها .

* * * * *

عاد ليفينجستون مرة جديدة إلى ساحل شرق إفريقية[١] بعد ستة أشهر من موت ديكين . وكان رجوعه لإنجلترا ، بعد نهاية حملة الزمبيزى فى سنة ١٨٦٤ قد زاد شهرته وإهتمام الرأى العام به ، وكلفته الجمعية الجغرافية فى السنة التالية بإستكشاف منطقة البحيرات . ولقد عقدت الحكومة الإنجليزية هذه الفكرة ، وأعطته سلطات رسمية للتعامل مع الرؤساء المحليين فى المنطقة الممتدة من حدود إفريقية الشرقية البرتغالية حتى حدود الحبشة ومصر . وكان ليفنجستون يجاهد فى سبيل فتح إفريقية لنفوذ الدول « المتحضرة » ، وكانت فكرته هى أنه يقوم فى

(١) أنظر : د. جلال يحيى : التنافس الدولى فى شرق إفريقية ، القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٥٩ ، ص ص ٥٧ - ٦٠ .

شرق إفريقية نفس العمل الذى قامت به إنجلترا فى غرب القارة ، أى فى إشراك مجهودات السفن الحربية البريطانية فى منع تجارة الرقيق مع تشجيع التجارة المشروعة، ونشاط بعثات التبشير . وفى أوائل شهر أبريل سنة ١٨٦٦ ، بدأ ليفنجستون رحلته الأخيرة إلى داخل القارة . وكان عليه أن يقاسى من الحمالين . وحاول عند وصوله إلى الشاطئ الشرقى لبحيرة نياسا أن يعبرها فى أحد الزوارق التابعة للعرب ؛ ولكن العرب رفضوا التعاون معه ، وإضطر إلى أن يسير حول البحيرة من الجنوب ، فوجد الإقليم مخرباً ، نتيجة للحرب الأهلية التى قامت هناك ؛ وزاد الطين بلة أن إختفى أحد الحمالين مع صندوق الأدوية اللازمة للمستكشف . وسيكون ذلك من العوامل التى ستقضى على ليفنجستون فى النهاية ؛ إذ أنه واصل سفره رغم مرضه بالملاريا والدوسنتاريا ؛ وزادت حالته سوءاً مع بدء فصل الأمطار ونقص الغذاء الكافى ؛ فما أن وصل إلى نهاية بحيرة تنجانيقا الجنوبية ، فى شهر أبريل سنة ١٨٦٧ ، حتى إضطر إلى البقاء لمدة شهر فى حالة مرض شديدة .

وبلغت فى ذلك الوقت اخبار موت ليفنجستون إلى أوربا ، وسببها أن الحمالين الفارين من خدمته إضطروا لرواية هذه القصة تبريراً لعودتهم إلى الساحل بدون الرجل الأبيض . فقام يانج Yaung برحلة سريعة إلى منطقة بحيرة نياسا ، وهناك علم من العرب أن ليفنجستون يواصل سفره شمالاً ؛ فعاد إلى أوربا يحمل هذا الخبر ؛ ثم وصلت بعد ذلك خطابات من ليفنجستون نفسه يشرح المرحلة الأولى من رحلته ، وفرار هؤلاء الحمالين من خدمته .

وكان ليفنجستون قد أمر بإرسال كمية من مواد التموين لكى تنتظره فى أوجيجى ، وبعد رحلته فى منطقة بحيرة قويرد وصل إلى أو جيجى ، فى شهر مارس سنة ١٨٦٩ ، مريضاً بالبنيمونيا ، علاوة على الملاريا والدوسنتاريا . ولكنه لم يجد كثيراً من مواد التموين ؛ ولم تكن هناك أية أدوية ، أو حتى أوراق للكتابة ، ويعود ذلك للتاجر الذى لم يرسل كل ما طلبه منه ، وللحمالين والأهالى ، الذين قاموا

بسرقة المخزن حينما إنتشر نبأ موت ليفنجستون . وأخيراً وصل أحد خطابات ليفنجستون إلى كيرك فى زنزبار ، فأسرع بإرسال الأغذية والأدوية إليه ، وأرسلها مع ١٥ حمالاً حتى يضمن وصولها ، إذ أن الكوليرا كانت تجتاح شرق القارة الإفريقية فى هذه الفترة ، وكانت قد شلت حركة المواصلات فى داخل الإقليم . ولقد تمكنوا من اللحاق به إلى الغرب فى بحيرة تنجانيقا .

وكان ليفنجستون قد بدأ سيره فى يوليو سنة ١٨٧٠ لإستكشاف العلاقات المائية بين بحيرة مويرو والكنغو والنيل ؛ وكان نشاطه قد بدأ فى الضعف ، ثم أخذت الحمى فى مهاجمته من جديد ، وأصابه سرطان فى القدم ، وعندما عاد فى ٢٣ أكتوبر سنة ١٨٧١ إلى أوجيجى كان مرضه قد إستفحل ، ولم يجد كثيراً من الأدوية التى كان كيرك قد ارسلها إليه من الساحل ، ولكن إستانلى وصل بعد أيام، (١٠ نوفمبر) ووجده هناك .

وكان استانلى يعمل محرراً فى جريدة نيويورك هيرالد ، وأظهر تفوقه فى حملة اللورد نابير فى الحبشة ، فأرسله رئيس التحرير للإتصال بليفنجستون الذى كان يعتقد أنه قد وصل إلى أعالى النيل . فكان عليه أن يجده فى تلك القارة الواسعة خصوصاً بعد أن بدأت الصحف تتحدث عن أنباء تتعلق بسلامته . وصل إستانلى إلى زنزبار فى أوائل شهر يناير سنة ١٨٧١ وجهز حملته ، دون أن يعلن عن هدفها، خوفاً من أن يرفض ليفنجستون مقابلته ، ويبتعد عن أوجيجى . وخرجت الحملة فى ٢١ من شهر مارس ، ووصلت إلى طابورة فى ٢٣ من يونيو . وهناك إشترك إستانلى وقوات حملته فى الحرب الدائرة بين التجار العرب وبين الإفريقيين ، ثم وصل أخيراً إلى أوجيجى فى ١٠ من نوفمبر ، وكانت تلك المقابلة سبباً فى تقوية الروح المعنوية لليفنجستون ، خصوصاً بعد وصول الأدوية ومعرفته بإهتمام العالم الأوربى بنتائج إستكشافاته ، وبالمنطقة المحيطة ببحيرة تنجانيقا .. فأخذ يستكشف الجزء الشمالى من هذه البحيرة فى صحبة إستانلى ثم عاد معه إلى طابورة . وتخلف

إستانلى راجعاً صوب الشاطئ ، فى ١٨ فبراير سنة ١٨٧٢ ، بعد أن رفض ليفنجستون العودة معه إلى أوربا ، وكان قد قرر إستكشاف منطقة توزيع المياه بين أعالى النيل والكنغو .

قررت الحكومة البريطانية من جانبها إرسال حملة لفتح الطريق أمام ليفنجستون ، بعد أن علمت بالحرب القائمة فى داخل القارة ؛ وكانت هذه الحملة بقيادة داوسون Dawson ، وهورن Horn ، وصحبهما المبشر نيو Neu ، وأوسويل Osweel ، ابن ليفنجستون ، ولكنها قابلت إستانلى فى زنزبار ، وعلمت منه أخبار ليفنجستون فعادت إلى إنجلترا . وقامت حملة جديدة لإنقاذ ليفنجستون بقيادة كاميرون Cameron الضابط البحرى الإنجليزى ؛ وبدأت سيرها من الساحل قرب نهاية شهر مارس سنة ١٨٧٣ ، فوصلت إلى طابورة فى أوائل شهر أغسطس ، حيث أصيب أعضائها بالحمى ؛ وفى ٣٠ أكتوبر علموا أن ليفنجستون قد توفى فى أول مايو ، وأن رجاله يحملون جثته صوب الساحل . فواصل كاميرون رحلته حتى أوجيجى ، بحثاً عن مذكرات ليفنجستون ويومياته فبلغها فى ١٨ من فبراير سنة ١٨٧٤ ؛ ثم إستكشف البحيرة ، ورسم خريطة لها لأول مرة ، ثم إتجه صوب نيانجوى وسار فى إتجاه الجنوب الغربى إلى أن وصل إلى ساحل المحيط الأطلسى فى نوفمبر سنة ١٨٧٥ .

٤ ـ الكنغو :

كانت الجهود الكشفية لهذا المجرى المائى الضخم قد بدأت منذ وصول البرتغاليين إلى مصب هذا النهر فى عام ١٤٨٥ ؛ ولكنها لم تؤد إلى نتيجة ، نظراً لصعوبة التوغل فى هذا النهر فى ذلك الوقت . وكان نهر الكنغو من بين آخر الأنهار الإفريقية التى حاول الأوربيين إستكشافها ، ورجع الجزء الأكبر من المجهود فى هذا الميدان إلى إستانلى .

وكان إستانلى قد عمل ، بعد الجندية ، مراسلاً لإحدى الصحف الإمريكية، كما ذكرنا ، وكان مرتزقاً ومغامراً فى نفس الوقت . ولقد ذاع صيته بعد رحلته فى عام ١٨٦٩ للبحث عن ليفنجستون . ولكنه لم يقم برحلته الكشفية الخاصة به إلاّ فى عام ١٨٧٤ ؛ وكان لهذه الرحلة أهداف ثلاث : هى الطواف حول بحيرة فيكتوريا ، وكذلك المرور حول بحيرة تنجانيقا ، وأخيراً الوصول بعد السير غرباً إلى نهر الكنغو ، أو على الأقل إلى رافده الكبير المسمى اللوالابا .

ولقد إستعد إستانلى لرحلته ، التى بدءها من زنجبار ، ثم عبر الشريط الساحلى من مدينة بجامويو ، ولقد تمكن ، فى المرحلة الأولى من رحلته ، وبعد ثلاثة أشهر ، من الوصول إلى بحيرة فيكتوريا . وكان معه قارباً يمكن تفكيكه وتركيبه ، فإستخدمه فى الطواف على شواطئ البحيرة . وشاهد شلالات ريبون ، التى تخرج منها المياه شمالاً فى سيل فيكتوريا ، أو منابع النيل . ولقد إنتهز إستانلى الفرصة وزار منيسا ، ملك أوغندة ، كما إجتاز نهر كاجيزا . وهكذا حقق الهدف الأول من رحلته ، بشأن بحيرة فيكتوريا ، فأثبت أنها بحيرة واحدة ، ضخمة ، ولا يخرج منها سوى نهر واحد كبير ، يتجه شمالاً ؛ وأن نهر كاجيزا يأتى إليها من الناحية الغربية ؛ فثبتت بذلك صحة آراء سبيك .

وبدأت بعد ذلك المرحلة الثانية من رحلته ، والتى تتعلق ببحيرة تنجانيقا ، والتى وصل إلى جنوبها فى شهر مارس ١٨٧٦ ، فوصل إلى مدينة أوجيجى ، وطاف على شواطئ البحيرة فى قاربه ؛ ثم عاد بعد ذلك إلى أوجيجى من جديد . وثبت بذلك خطأ نظرية بيرتون ، والذى إعتقد أن هذه البحيرة يمكن أن تكون من منابع النيل .

وإنطلق بعد ذلك صوب المرحلة الثالثة من رحلته ، فإتجه غرباً ، فى شهر أغسطس من نفس العام ، صوب نهر اللوالابا ، والذى بلغه عند مدينة نيانجوى :

ولإصطحب معه حامد بن محمد المرجى ، الشهير بإسم تيبو تيب ، وقام بإستكشاف حوض ذلك النهر . ولقد إستخدم إستانلى قاربه فى الملاحة فى بعض الأوقات ، ثم قام بعد ذلك بالسير على الأقدام على شاطئ النهر عند مساقط المياه ، وشدة التيار . وكانت رحلة قاشية ؛ ورغم ذلك فقد تمكن إستانلى من الوصول إلى مساقط المياه الكبيرة ، والمعروفة بإسم شلالات إستانلى ، فى شهر يناير ١٨٧٧ ؛ ثم وصل بعد ذلك فى شهر مارس ، إلى المدينة التى سميت فيما بعد إستانلى بول . ولقد تمكن هذا المستكشف من إجتياز عدة شلالات ، كما إجتاز الكثير من الأدغال القريبة من مصب نهر الكنغو ، والذى وصل إليه ، عند مدينة بوما ، فى شهر يوليو من نفس السنة ؛ فأقلع منها إلى زنجبار من جديد ، ومنها إلى إنجلترا . ولقد أثبتت هذه الرحلة الثالثة أن نهر لوالابا هو أحد روافد نهر الكنغو الكبيرة ، وأن هذا النهر ينبع من وسط إفريقية ، ويصب فى المحيط الأطلسى .

وهكذا كانت رحلة إستانلى فى غاية الأهمية بالنسبة لتحديد أصل موارد المياه فى وسط القارة الإفريقية ، وتحديد منابع نهر النيل ، وكذلك منابع نهر الكنغو الرئيسية ، ورغم المصاعب التى واجهته ، من أمراض اصابت رجال حملته ، وصعوبات السير ، وخاصة فى الأدغال الإفريقية ، إلا أن إسمه سوف يلمع فى تاريخ إستكشاف القارة الإفريقية ، وفى تحديد المواقع ، وبشكل يسمح له ، كما سنرى ؛ بالقيام بأدوار جديدة ، عند تقسيم القارة الإفريقية بين الدول الإستعمارية .

وعلى اى حال ، فإن هذه المجهودات الكشفية ساعدت كذلك على زيادة فهم الأوربيين لخريطة القارة الإفريقية ؛ وكما ذكرنا ، عملت على إثارة فضولهم ، وبدء إهتمامهم للإتصال بهذه القارة ، والتى كانت مواردها ضخمة .

٥ ـ إتجاهات المستكشفين :

يمكننا أن نقول أن فترة الإستكشافات الجغرافية بصفة عامة قد إنتهت بموت ليفنجستون ؛ وأخذ العالم فكرة معينة عن الإقليم الداخلى من شرق إفريقية ، بعد فترة بسيطة نسبياً من أعمال الإستكشاف . وانتهت أسطورة وجود بحر كبير داخلى فى وسط القارة الإفريقية ، وأصبحت خريطة تلك المنطقة ظاهرة بعد أن إستكشف ليفنجستون بحيرة نياسا وشيرى ، وبرتن وسبيك تنجانيقا ، وسبيك بحيرة فيكتوريا وبداية نهر النيل . وكان معظم من قاموا بهذ العملية من الإنجليز ، فى الفترة الواقعة ما بين عام ١٨٥٦ و عام ١٨٦٢ . ولقد عملت رحلات سير روشير إلى بحيرة نياسا، وفون دير ديكين إلى جبل كليمانجارو ، مع رحلات كراب وربمان السابقة ، على ملء فجوات كثيرة فى جغرافية هذا الإقليم . ولم يبق لتومسون (Thomson) إلا أن يجد الطريق الموصل بين ممبسة وبحيرة فيكتوريا ، عبر مرتفعات كينيا ، لإتمام الخطوط العامة لخريطة شرق إفريقية .

وكانت نتائج هذه الإستكشافات تفوق كثيراً مجرد النتائج العملية ، رغم أن هذا التعبير يشتمل ـ علاوة على الإستكشافات الجغرافية ـ على كل المعلومات التفصيلية التى دونها المستكشفون فى يومياتهم ، والتى تتعلق بحالة الأهالى وعاداتهم ومعتقداتهم ؛ إذ أنها ستعمل على « فتح إفريقية » ، وسيكون لها نتائج إقتصادية وسياسية فى غاية الأهمية .

ونرى أن ليفنجستون كان يربط بين التجارة وبين المسيحية كعاملين لإدخال الحضارة فى إفريقية ، وكان الهدف الأول لحملة الزمبيزى هو إقامة مركز تجارى فى داخل القارة ، ودراسة وسائل التنمية والإستغلال التجاريين . وأخذ ليفنجستون يتحدث حتى آخر أيامه عن الإمكانيات الإقتصادية للمناطق التى يسير عبرها ، ويدون كل ما يجده عن إمكانية زراعة القطن هنا أو هناك ، ووجود النحاس

والذهب فى كاتنجا ... الخ . وقد إهتم جميع المستكشفين الآخرين بكل هذه المسائل . وكانت التعليمات الصادرة إلى برتن (Burton) توجهه إلى أن يحدد المنتجات داخل القارة الصالحة للتصدير ، ونجده ينشر فى نهاية رحلته ملحقاً هو عبارة عن دراسة مقارنة لتجارة الصادرات والواردات للساحل الإفريقى ووسط القارة ، وذكر أن إشتراك الدول الأوروبية فى هذه التجارة يتوقف على سيطرتها على طريق تجارى إلى الداخل .

وكان سبيك أيضاً يهتم بالناحية الإقتصادية من الإستكشافات ، فيذكر مثلاً، أن تشجيع حكومة الهند للحملة كان بسبب املها فى زيادة التجارة بينها وبين شرق إفريقية ، ويكرر فى أكثر من مكان من يومياته ذكر ثروة الأقاليم ، وكثرة مواردها ، ورغبة شيوخ الأهالى فى التجارة مع الساحل . ولكنه كان يرى ، مثل برتن ، أن التجارة لن تزدهر مع هذه المناطق ما لم يستقر السلم . وينظر كاميرون إلى إفريقية على أنها ستصبح سوقاً للمصنوعات الإنجليزية ؛ أما فون دير ديكين فإنه يتحدث عن الحبوب والفواكه والخضروات فى زنزبار ، ويبحث مسألة زراعة الموز فى كليمانجارو ، وقصب السكر فى سمبارا .

ولقد رأى هؤلاء المستكشفون أيضاً المصاعب التى تعترض الإستغلال الإقتصادى لشرق القارة الإفريقية ، وخصوصاً مصاعب النقل وعدم الإستقرار والتخريب الذى تنزله تجارة الرقيق بتلك الأقاليم . ولقد إستند معظم المستكشفين إلى هذه التجارة الأخيرة للوصول إلى نتائج « سياسية » فى شرق إفريقية ، حتيقة أن ليفنجستون لم ينظر إلى مشروع إنشاء « مستعمرة » عند منابع نهر الزمبيزى على أنه توسع للأمبراطورية البريطانية ، ولكنه أصر على ضرورة حرية التجارة . وكذلك الحال عندما زار مرتفعات شيرى ، وطلب من المبشرين والتجار الحضور إلى تلك المنطقة ، ولم يطلب إرسال العلم البريطانى . ولكنه سرعان ما شعر بسيادة العرب على تلك المناطق ، وخشى من تعذر إقامة الأوربيين فيها : إلا بعد القضاء

على العرب ، فسأل وزير الخارجية البريطانية إن كان له حق « ضم الأراضـى التى يستكشفها لحكومة صاحب الجلالة » ولكن اللورد راسل رفض هذا الإقتراح ، خصوصاً وأن هؤلاء المستكشفين لم تكن لديهم القوة المادية الكافية لتثبيت دعائم الحكم البريطانى فى تلك المناطق . كما أن سبيك قد إستند إلى حجة تجارة الرقيق ، وطالب بإقامة إدارة أوربية للقضاء عليها فى تلك المناطق ؛ وذكر أن حفنة من الأوربيين يمكنها أن تعيد السلم إلى نصابه ، وتفتتح الإقليم لتجارة الغرب ومصنوعاته .

كان المستكشفون الإنجليز ينادون إذاً بضم مناطق فى شرق إفريقية لدولتهم، رغم سيطرة دولتهم على مستعمرات متعددة ، وسيطرتها على عدد كاف من القواعد البحرية ، يضمن لها السيادة على البحار . أما الألمان فكانوا ينادون بمستعمرات لعدم وجود مستعمرات لديهم ، على العكس من إنجلترا وفرنسا ؛ وكانت بلادهم تحتاج إلى مجال حيوى لأبنائها ، ومواد خام لصناعتها ، وأسواق لتصريف تجارتها . وهكذا نرى أن آراء فون دير ديكين للحصول على مستعمرة فى شرق إفريقية كانت أكثر وضوحاً وأكثر صراحة من آراء الإنجليز الذين نادوا بضرورة حرية التجارة . وإقامة التجارة المشروعة ، أى تغيير البناء الإقتصادى للإقليم ، دون أن يصرحوا بأن هذه العملية ستنتهى بالسيطرة الإقتصادية ، ثم السياسية على الإقليم . ولقد كتب فون دير ديكين من الجوبا ، فى صيف سنة ١٨٦٤ ، أن إنشاء مستعمرة المانية فى هذه المنطقة سينجح فى فترة قصيرة ، ويمكنها أن تصل إلى الإكتفاء الذاتى فى ظرف سنتين أوثلاث سنوات ، وشرح أن هذه المستعمرة ستزداد أهميتها بعد فتح قناة السويس ، وتأسف لعدم إهتمام الألمان بهذه المسائل الضرورية للأسطول . وكان كيرستن ينادى بما نادى به زميله ، وكتب يذكر بأن فون دير ديكين قد أعلن فى أكثر من مرة أنه لن يتردد فى شراء ممبسة من السلطان ، إذا ما وافق مجيد على بيعها ؛ وذلك لإقامة منشأة ، ولوضع

التجارة مع الداخل فى أيدى الأوروبيون ، وخصوصاً الألمان . ويمكن للمستعمرين بعد ثلاث سنوات فى شاحا أن يحصلوا على نتائج من هجرتهم عبر البحار ، وأوصى حكومته بتنفيذ هذا المشروع ، والذى يفيد المانيا والألمان . وكانت هذه الآراء تدور بدون أدنى شك فى رأس بريز ، حينما عقد إتفاقه السرى مع سلطان ويتو .

وبينما كان الرحالة الألمان ينادون حكومتهم بإنشاء مستعمرة فى شرق إفريقية ، لم تكن حكومتهم مستعدة للقيام بهذا المشروع . أما الرحالة الإنجليز فإنهم كانوا ينادون بالقضاء على تجارة الرقيق وفتح إفريقية ونشر المسيحية وتنمية التجارة والإستعمار . ولكن حكومتهم لم تكن مستعدة للقيام بكل ذلك فى نفس الوقت ، وستحاول السير حسب خطة محددة ، هى إضعاف شرق إفريقية ، وإضعاف التجار العرب فيها ، بإسم القضاء على تجارة الرقيق ، وتمهيد الطريق بذلك للخطوات التالية ، والتى ستقوم بها بعد أن تأمن إتحاد العرب والإفريقيين ضدها .

الفصل الحادي عشر

الإستعمار الأوربي في شمال إفريقية وغربها

الفصل الحادى عشر

الإستعمار الأوربى فى شمال إفريقية وغربها

قام الإستعمار الأوربى بحركة هجوم على القارة الإفريقية فى أثناء القرن التاسع عشر ، وركز هجومه ، حسب الترتيب الزمنى ، على مصر ، ثم الجزائر ، وذلك فى الوقت التى ظلت فيه بقية أقاليم شمال إفريقية إما خاضعة لنفوذ الدولة العثمانية ، مثل تونس وطرابلس الغرب ، أو خاضعة لحكم الأسر الوطنية الإسلامية، كما هو الحال فى سلطنة المغرب الأقصى . كما قام الإستعمار الأوربى بتركيز هجومه كذلك على أقاليم غرب إفريقية . وشاركت فى هذه الحركة ، وفى هذا القطاع ، دولتان أوربيتان ، هما فرنسا وإنجلترا ، وذلك فى الوقت الذى بذلت فيه مجهودات من أجل إنشاء مستعمرات الزنوج المحررين فى منطقة غرب إفريقية . ولقد تمت هذه العمليات فى شكل حروب سافرة ، كما تمت فى شكل عمليات لتطوير الأوضاع فى هذه الأقاليم ، وعلى أساس تحديثها ، حتى تقترب النظم الموجودة فيها من النظم التى تتمشى مع المصالح الأوربية فى القارة الإفريقية . وفى جميع هذه العمليات ، كانت الإدعاءات التى نشرها الأوربيون تخدم مصالحهم ومصالح دولتهم ، تفتح أمام تجارتهم الطريق ، وتضمن عدم منافسة الغير لهم .

١ - مصر :

شهدت مصر هجوماً إستعمارياً عليها قبل بدء القرن التاسع عشر بعامين . وجاء ذلك فى شكل حملة حربية بقيادة الجنرال بونابرت ، ولأهداف تتعلق بفرنسا نفسها ، وخصومتها مع إنجلترا ، ومحاولة قطع الطريق على الإنجليز إلى الهند ، مع إمكانية إنشاء مستعمرة فرنسية فى مصر ، تمكنها من القيام بدورها الذى رسمته لنفسها فى العالم . وكانت هذه الحملة هى أولى الحملات الإستعمارية فى ذلك العصر ، وكانت أهدافها إستراتيجية ، حتى تمكن الأسطول البريطانى من إغراق

سفنها فى مياه أبى قير ، فإضطرت الحملة ، والتى قطعت صلاتها ببلادها ، إلى أن تعيش على البلاد ، وتظهر أهدافها الإقتصادية بشكل واضح .

ولقد اثبتت هذه الحملة تفوق الأسلحة الأوربية على نوعية السلاح الموجود فى شمال إفريقية فى ذلك الوقت ، وتفوق نيران هذه الأسلحة ، وكذلك تفوق تنظيمها وتدريبها .

وكان الحكم العثمانى المملوكى الموجود فى ذلك الوقت فى مصر ، ومنذ عام ١٥١٧ ، قد اصابه الضعف ، وقل التوازن بين عناصره ، حتى زاد نفوذ المماليك ، وادت سيطرتهم على البلاد ، وتمكنوا من الإنفراد بالسلطة فى مصر ، فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، فى عهد على بك الكبير . وكانت عودة السلطة إلى الدولة العثمانية فى عهد مساعده وخليفته محمد بك أبو الدهب ، يمثل العودة الرسمية لهذه السلطة ، أكثر من عودتها من الناحية الفعلية . وظهر ذلك بوضوح فى الفترة التالية ، والتى عرفت بإسماء أبراهيم بك ومراد بك وإسماعيل بك. وإضطرت الدولة العثمانية من إرسال حملة حسن باشا قبودان على مصر ، لكبح جماح المماليك فى عام ١٧٨٥ ، وإن كانت هذه الحملة لم تؤدى إلى نتيجة فعلية .

وكان هذا الإلتقاء بين قوات الجنرال بونابرت ، وقوات المماليك فى عام ١٧٩٨ هو مواجهة بين مرحلتين مختلفتين من مراحل الحضارة : المرحلة التى وصلتها أوربا ، والمرحلة التى كانت لا تزال تعيش فيها مصر ، فى شمال شرق القارة الافريقية ؛ وظهر نتيجة هذا اللقاء بوضوح فى معارك الاسكندرية ، وشبراخيت والأهرام .

ولا شك فى أن مجىء هذه الحملة الأوربية قد آثار الأهالى فى مصر ، وجعلهم يشعرون بشخصيتهم المميزة ، مما ساعد على إنتشار حركات مقاومة ؛

وكذلك الثورة ، فى القاهرة ، وفى بقية أنحاء الأقاليم . وكانت مقاومة الأهالى لتوغل الفرنسيين فى بلادهم واضحة فى كل من الدلتا والصعيد .

وإذا كانت هذه الحملة قد تمكنت من البقاء فى مصر حتى عام ١٨٠١ ، فإن ذلك كان بثمن باهظ تكبدته قوات هذه الحملة ، والتى إضطرت نتيجة للظروف الداخلية فى البلاد . والظروف الموجودة فى أوربا ، مع ضغط العثمانيين والانجليز ، إلى الجلاء عن البلاد .ولقد ساعد وجود هذه الحملة على زيادة تبلور وظهور دور القيادات الوطنية ، ومن العلماء والمشايخ ؛ للمشاركة فى الحياة العامة فى ذلك الوقت ؛ وأثر ذلك على النظام الاجتماعى والطبقى ، الذى كان سائداً من قبل ، وبشكل سمح لهذه القيادات الوطنية ، وبعد مرحلة من الفوضى إستمرت حتى عام ١٨٠٥ ، ونتيجة للصراع الموجود بين المماليك وبين الولاه العثمانيين ، بأن يوصلوا أحد القادة الألبانيين إلى السلطة ، وهو محمد على ، والذى قام بدور كبير فى عملية تحديث مصر ، وكان ذلك فى عام ١٨٠٥ ، وبشكل أدخل مصر فى مرحلة جديدة من تاريخها الوطنى .

ولقد قام محمد على بإدخال تعديلات كبيرة على نظام الملكية العقارية ، والانتاج الزراعى ، والانتاج الصناعى ، وعمليات التسويق ، بشكل جعل منه منفذا لعملية القضاء على النظام الاقطاعى ، وبشكل حاسم(١) .

وبعد أن عهد محمد على إلى تأمين مصر ضد الأخطار الخارجية ، عمل على إلغاء نظام الإلتزام ، حتى يمهد لاخضاع الانتاج الزراعى لتخطيط الدولة وتوجيهها. ونفذ خطته على مرحلتين ؛ قبل أن يتم له إلغاء الالتزام نهائيا عام ١٨١٢ . وأصبحت الدولة تتمتع فعلا بهذه الطريقة بملكية الأراضى الزراعية ، ومهدت بهذا

---

(١) أنظر : د. جلال يحيى : المجمل فى تاريخ مصر الحديثة . الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، ١٩٨٣ ، ص ١٤ .

الطريق لتدخل الدولة فى شئون توزيع الأراضى على صغار الفلاحين، وعلى أساس عملهم فيها ، دون ملكيتهم لها . ووجهت الدولة الفلاحين إلى زراعة محاصيل معينة، وأمدتهم بالبذور وبالسلف ، حتى أصبحت الدولة هى الزراعة الوحيدة فى مصر . وساعدت سيطرة الدولة على وسائل الارتفاع الزراعى ، مع حاجتها إلى إنشاء صناعة حديثة ، وخاصة لاشباع حاجة الجيش والقوات المسلحة ، إلى أن تصبح الحكومة هى المسيطرة الوحيدة ، أو المحتكرة ، للانتاج الصناعى فى البلاد . ومهدت هذه السيطرة على الزراعة والصناعة ، الطريق أمام الدولة ، لكى تسيطر على التجارة . وكان كل ذلك يتعارض مع مصالح التجار الأجانب ، ويحرمهم من الربح الناتج عن المساومة ، فى نظام حرية التجارة .

ولقد تمكنت الدولة فى مصر من تحقيق الكثير من المشروعات التى تهم الرى والزراعة ، وكذلك الصناعة ، وكان كل ذلك يمثل تضاربا فى المصالح الاقتصادية مع الأوربيين بشكل عام ، والانجليز بشكل خاص ؛ وكان سببا أساسيا فى وقوف رجال الأعمال البريطانيين فى وجه تجربة محمد على من أجل تحديث مصر . ثم جاءت العوامل الاستراتيجية السياسية لكى تجبر بريطانيا على محاربة محمد على ؛ وإستخدام القوة ضد هذا النظام الذى أنشأه .

ولقد تدخلت بريطانيا فى حرب الشام الثالثة ، لإجبار مصر ، وبعد أن كانت قد إمتدت أقاليمها إلى الجزيرة العربية والشام ، على العودة إلى حدودها الطبيعية السابقة لتوسعها ، وفصلت بين القوة التى تحكم طريق الإسكندرية ــ القاهرة ـ السويس ، والقوة التى تحكم طريق بيروت والإسكندرونة إلى الخليج الغربى وجاءت معاهدة لندن ١٨٤٠ تعلن أن مصر جزء لا يتجزأ من الدولة العثمانية، وأن القوانين التى يعمل بها فى مصر هى القوانين العثمانية ، فإنتهى العمل بالنظام الاحتكارى الذى أنشأه محمد على ، فساعد ذلك على نمو النظام الرأسمالى فى مصر ، خاصة وأن النظام السابق ، فى عصر محمد على ، كان عمل فى جوهره

أسس هذا النظام ؛ وساعد ، تزايد التدخل الأجنبى ورؤوس الأموال الأجنبية فى البلاد ، على نمو النظام الرأسمالى الحر فيها ، وفى صالح الأغنياء ، وفى موافق مع أصحاب رؤوس الأموال فى كل مكان .

ولقد ظهر هذا التأثير ، وبشكل واضح ، بعد إنهيار نظام رأسمالية الدولة ، أو النظام الإحتكارى ، فى ميدان ملكية الأراضى الزراعية ، والإنتاج الزراعى . وكان كل ذلك فى صالح أبناء الطبقات المميزة ، وضد مصلحة الفلاحين . وتميز منتصف القرن التاسع عشر ببدء عملية تملك الفلاحين للأراضى الزراعية ، والتى بدأت لائحة عام ١٨٥٤ فى تنظيمها ؛ مما أدى إلى إستقرار الملكية ، وتزايد الدافع الشخصى للإنتاج الزراعى ، وزيادة قدرة المالك على الإقتراض بضمان أرضه . فنتج عن ذلك التوسع فى إنشاء البنوك والمصارف ، وتصدير أوربا لكمية من رؤوس الأموال صوب مصر . ولقد تركزت رؤوس الأموال المصرية فى شراء الأراضى الزراعية ، وبشكل حرمها من المرونة ، وذلك فى الوقت الذى إحتفظت فيه رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة فى مصر ، بشكل عام ، بسيولتها فى العمليات المالية ، والقروض . ومع إضطراب الأوضاع المالية للحكومة ، ونتيجة للقروض العديدة التى عقدتها فى الربع الثالث من القرن التاسع عشر ، زاد ضغطها على الفلاح المصرى إلى أن عجز عن الوفاء بما طلب منه ، ثم طالب بالإشتراك فى إصدار القرارات ، وطالب بالإشتراك فى الحكم ، وعلى أساس دستورى ، مما أدى إلى ظهور موقف الثورة العرابية فى البلاد .

ومرة جديدة نجد أن الإستعمار الأوربى يعمد إلى الإفادة من هذه الأزمة ، التى ظهرت فى مصر فى ذلك الوقت ، بين الحاكم والمحكوم ، ويستند إلى رؤوس أموال رعاياه الموجودين فى مصر ، ويأخذ قرارا إستعماريا بإحتلال البلاد ، كما سنشرح ذلك فى الفصل الرابع عشر .

وهكذا نجد أن الإستعمار الأوربى قد جاء إلى مصر مرتين : الأولى فى عام ١٧٩٨ ، وخرج منها بعد ثلاث سنوات ، وإن كان أثر على البنيان الداخلى لمصر؛ والثانية فى عام ١٨٨٢ ، وقد إستمرت قواته فى البلاد حتى مرحلة نهاية النظم الإستعمارية ، فى أواسط القرن العشرين .

٢ـ الجزائر :

كانت الجزائر تمثل التجربة الإستعمارية الثانية للدول الأوربية فى القارة الإفريقية ، من حيث الترتيب الزمنى ، وكانت فى نفس الوقت تمثل الطعنة الاستعمارية الأولى للقارة الإفريقية ، وبشكل قاتل ، جعل الاستعمار الأوربى يتفرس فى هذا الإقليم ، وبشكل مستمر ، وفى أعنف صورة ، منذ عام ١٨٣٠ ؛ ولم يخرج منها حتى إستقلت الكثير من الدول الإفريقية ، وفى عام ١٩٦٢ . وهكذا شهدت الجزائر أقوى ضربة للاستعمار الأوربى للقارة الافريقية فى عصوره الأولى ، وظلت تقاسى من هذه الضربة حتى كانت من بين آخر من تحرر من هذه الطعنة الاستعمارية .

ولقد إستندت حركة غزو فرنسا للجزائر إلى أهميتها الإقتصادية ، وأهمية منتجاتها الزراعية ، وخاصة الحبوب ، والتى كانت لازمة لفرنسا لتمويس قواتها ، فى عصر الثورة الفرنسية وعصر الإمبراطورية النابوليونية . ولقد استوردت فرنسا الكثير من قمح الجزائر ، ولم تهتم بدفع أثمانها . وكانت تهدف فى نفس الوقت حرمان عدوتها انجلترا من الحصول على هذه الحبوب ؛ فكانت تشترى من الجزائر ، ولا تدفع الثمن ، حتى تراكمت الديون على الدولة الفرنسية ، الأمر الذى أدى إلى نشأة خلاف بين الدولة الفرنسية وبين النيابة الجزائرية .

ولقد تطورت هذه المسألة ، وفى توافق مع ما أسمته فرنسا وأوربا فى ذلك الوقت بخطر القرصنة الجزائرية على السفن الأوربية ، وبشكل مهد الطريق أمام

إستخدام القوة ضد نيابة الجزائر ، والقضاء على بحريتها ، وضرب موانيها ، تمهيدا لإحتلالها .

ولقد إرسلت فرنسا حملتها لإحتلال الجزائر فى عام ١٨٣٠ ، ووجهتها صوب مدينة الجزائر ، ثم عمدت بعد ذلك إلى إحتلال بقية المدن الساحلية . ولما كانت القوات الفرنسية لا تكفى فى ذلك الوقت للسيطرة على جميع سواحل النيابة، فإن فرنسا حاولت الإستعانة ببعض أمراء الأسرة الحاكمة في تونس ، لحكم هذه الموانى ، فى شرق الجزائر وغربها ، تحت سلطة الفرنسيين . ولكن هذه العملية فشلت ، وإضطرت فرنسا إلى أن تزيد من قواتها الموجودة فى الجزائر .

ولقد ظهر العامل الاقتصادى منذ نزول القوات الفرنسية فى الجزائر ، فى عملية نزع ملكية أراضى الجزائريين ، وبيعها للفرنسيين والمضاربة عليها بين الفرنسيين وبعضهم . وكانوا يراهنون على الأرض ، ويضاربون على أثمانها ، وهم ينظرون إليها من بعد ، وقبل أن تصل إليها القوات العسكرية الفرنسية . وتحتلها من أهلها . وبعد إستخدام الفرنسيون وسائل مختلفة لنزع ملكية الأراضى الزراعية من الأهالى ، مستندين فى ذلك فى أول الأمر إلى ضرورة إثبات عقود الملكية السابقة ، ثم مدعين بعد ذلك أن الحرب قد أتلفت السجلات الرسمية لملكية الأراضى الزراعية . ثم قام الفرنسيون بعد ذلك بعملية ضرب الملكيات الجماعية للأراضى ، وهي ملكية القبائل والجماعات ، فى شكل جماعى ، وذلك عن طريق إصدار التشريعات التى تنص على ضرورة إثبات الملكية الفردية . وكان الفلاح الجزائرى يعجز فى غالبية الأحيان عن دفع رسوم إثبات هذه الملكية الفردية ، وبشكل يسمح لسلطات الاحتلال الفرنسية بيع الأراضى بالمزاد العلنى، وفى شكل مساحات كبيرة من الأراضى، لا يتمكن من شرائها إلا كبار الرأسماليين الأوربيين، أو الشركات الاستغلالية الأوربية ؛ وبثمن بسيط للهكتار الواحد فى هذه المساحة الكبيرة .

ولقد واجهت فرنسا ، بعد إحتلالها للشريط الساحلى ، والأراضى الزراعية الموجودة فى السهل الساحلى ومنطقة ميتجه ، حركة مقاومة جزائرية عنيفة ، ظهرت فى داخل الأقليم ، وفى منطقة تلمسان والمعسكر ، وتحت قيادة الأمير عبد القادر الجزائرى . وإذا كانت الدولة العثمانية قد عجزت ، نتيجة لظروفها وضعفها، وبعد إقليم الجزائر عنها، عن أن ترد عدوان فرنسا على الجزائر فى عام ١٨٣٠ ، فإن الأمير عبد القادر قد تمكن من توحيد عناصر المقاومة ، وتنظيمها ، والوقوف فى وجه التوغل الإستعمارى الفرنسى فى الجزائر . ولقد تمكن من إنشاء دولة جزائرية مستقلة ، حتى أن فرنسا إضطرت فى بعض إتفاقياتها معه إلى الإعتراف به سلطانا على الجزائر . ولكن فرنسا إستخدمت سياسة عقد الإتفاقيات ثم نقضها ، حتى تتمكن من الحصول على أهدافها على مراحل . وكانت إتفاقية فرنسا مع الأمير عبد القادر فى عام ١٨٣٧ تسمح لها بالتفرغ لمحاربة قوات أحمد بك فى مدينة قسنطينة .

ولقد إستمرت مقاومة الأمير عبد القادر الجزائرى للإحتلال الفرنسى لبلاده منذ عام ١٨٣٢ حتى عام ١٨٤٧ . وإعتمد فى ذلك على الفلاحين الجزائريين أنفسهم ، كما إعتمد على ذلك الدعم الذى كان يصل إليه من أبناء المغرب الأقصى، سواء فى التموين أو فى السلاح والأموال ؛ حتى تمكنت فرنسا من الوقيعة بين الأمير الجزائرى وبين سلطان المغرب الأقصى ؛ وساعدها ذلك على القضاء على حركة المقاومة الجزائرية لتوسعها الاستعمارى فى البلاد ، فى عام ١٨٤٧[1] .

ولقد إتخذت فرنسا أرض الجزائر ميدانا لتجاربها الإستعمارية ، وفى كافة القطاعات : فقامت بتجارب من الناحية الإدارية ، للحكم المباشر والحكم غير

(١) أنظر : د. جلال يحيى ، المغرب العربى الحديث والمعاصر ، الإسكندرية ، الهيئة العامة للكتاب . ١٩٨٣ . الجزء الأول ، ص ٤٠٩ وما بعدها .

المباشر ؛ والحكم العسكرى ، الحكم الذى يخضع لوزير الداخلية . وعملت فرنسا على تشجيع الهجرة الفرنسية ، وحتى الأوروبية إلى الجزائر ؛ فزادت صبغة الإيطاليين وأعدادهم فى الإقليم الشرقى من الجزائر ، فى الوقت الذى زادت فيه صبغة الإسبانيين وأعدادهم فى الإقليم الغربى من الجزائر ؛ هذا علاوة على وجود عدد من أبناء الالزاس واللورين ، وحتى الألمان والسويسريين ، فى أقاليم متفرقة من الجزائر . وعملت فرنسا على إدماج الجزائر بشكل عام فى الدولة الفرنسية ، ثم عادت وفصلت بين هذه المقاطعات الجزائرية وبين بقية المقاطعات فى الدولة الأم ، عن طريق وجود حاكم عام لها . وتأرجحت فرنسا فى وضعها للجزائريين كونها مستعمرة فرنسية ، وكونها إمارة عربية ؛ وكل ذلك فى البنيان السياسى ، ودون مساس بتزايد مصالح العناصر الأوربية الإستعمارية فى الجزائر ، وعلى حساب الجزائريين .

وحتى بعد هزيمة فرنسا فى الحرب السبعينية ، ونشوب الثورة فى الجزائر ، عمدت فرنسا بمراسيم كريمية إلى منح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر ، تدعيما لوجودها ، وإضعافا للجزائريين وزاد ظهور إستغلال فرنسا لإمكانيات الجزائر ، وبعد عمليات الإستغلال الزراعى ، وإستغلال الموارد المنجمية ، بإصدارها لقانون الخدمة العسكرية الإجبارية على الجزائريين فى عام ١٩٠٩ ؛ وهو القانون الذى فرض على الجزائريين ، رغم قيام بعضهم بالتطوع ، ضريبة الدم لصالح فرنسا ، وفى بقية مستعمراتها ، وحتى فى الوطن الأم ؛ مما يسمح للدولة المستعمرة بالتوسع فى الإستغلال البشرى للجزائر فى وقت الحرب العالمية الأولى .

وأخيرا علينا ألا ننسى أن الإستعمار الفرنسى للجزائر كان أساساً لزيادة توسع فرنسا فى القارة الإفريقية ، صوب الجنوب والصحراء ، والإلتفاف صوب الجنوب الغربى ، وجنوب المغرب ، وصوب التوسع الفرنسى فى غرب إفريقية ، من

المحيط الأطلسى صوب الداخل ، وعبر الصحراء ؛ الأمر الذى سوف يتم فى توافق بين القوتين ، فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر .

٣ـ طرابلس وتونس والمغرب :

فى الوقت الذى أرسلت فيه فرنسا قواتها العسكرية لإحتلال الجزائر ، كانت ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازى تخضع لحكم الأسرة القرمانلى ، بينما كانت تونس تخضع لحكم الأسرة الحسينية . وكان هذان الإقليمان يمثلان ولايتين عثمانيتين ، تمكن حكامها العسكريون من الإستقلال الداخلى ، كل بإقليمه ، ومن إنشاء سلطة مستقلة فى داخل الإقليم ، مع الإحتفاظ بروابط ضعيفة مع الدولة العثمانية ، دولة الخلافة الإسلامية . أما المغرب الأقصى ، فكان دولة مستقلة وسلطنة تامة السيادة ، لم تدخل تحت الحكم العثمانى ؛ وكانت تحت حكم الأسرة العلوية الشريفية .

أما فيما يتعلق بليبيا ، فقد ظلت الدولة العثمانية مرخية لعنان الحكام العسكريين الذين سيطروا عليها ، حتى وقت هجوم القوات الفرنسية على الجزائر . وكانت سلطة محمد على قد زادت وضوحا فى مصر ، وكان يتأهب فى ذلك الوقت للدخول بقواته إلى إقليم الشام ، للسيطرة عليه ، وفى تضارب مع مصالح الدولة العثمانية . ولكن ما إنتهت حرب الشام الأولى بعقد صلح كوتاهية فى عام ١٨٣٣ ، حتى فكرت الدولة العثمانية جديا فى ضرورة إرسال النجدات إلى أحمد باى الذى كان لا يزال يقاوم التوسع الفرنسى فى إقليم قسنطينة ؛ فى الشرق الجزائرى وكان من الصعب على الدولة العثمانية أن تنجح فى المرور بمعوناتها عبر تونس ، والتى كانت الأسرة الحسينية فيها حريصة على الإحتفاظ بمظاهر إستقلالها، الأمر الذى كان يدفعها إلى زيادة الإرتماء على الفرنسيين ، فى حركة ود ظاهرة ، تسمح للأسرة الحسينية بالبقاء على أريكة الحكم فى تونس . فإختارت الدولة

العثمانية إقليم طرابلس الغرب لكى توجه إليه حملتها العسكرية والبحرية فى عام ١٨٣٥ ، تلك الحملة التى قضت على حكم أسرة القرمانلى فى كل من طرابلس الغرب وبرقة ، وعاد بذلك هذا الإقليم فى شمال إفريقية ، أو فى إفريقية البيضاء ، إلى الحكم العثمانى المباشر ، وفى شكل ولاية ، دخلت منذ ذلك الوقت فيما عرف بإسم العهد العثمانى الثانى وأصبحت طرابلس الغرب من جديد ولاية عثمانية ، وتتبعها متصرفية بنغازى ، وإن كان من حق المتصرف هناك ، وفى بعض الحالات ، أن يتصل مباشرة بسلطة الدولة فى إستانبول . ولقد هدفت هذه العملية تطويق محمد على من الغرب ، فى الوقت الذى كانت فيه قواته موجودة فى الشام ، ومنتشرة شمالا حتى جبال طوروس ، وكان هذا من النواحى الظواهرية الواضحة . أما من الناحية الفعلية ، فإن عودة الوجود العثمانى إلى طرابلس الغرب كان يهدف، وقبل كل شىء ، فتح الطريق عبر جنوب تونس إلى مدينة قسنطينة ؛ عاصمة الشرق الجزائرى ، لتدعيمها مادياً ، ومعنوياً ، فى حركة مقاومتها للمحاولات الفرنسية المتكررة للسيطرة عليها . ولقد شهدت الطرق الصحراوية مسيرة الكثير من القوافل تحمل السلاح والتموين إلى الجنوب للعثمانيين الموجودين فى قسنطينة ؛ وشهدت نفس الطرق تنقلات الشيوخ ورجال الطرق الصوفية ، الذين عملوا على رفع الروح المعنوية للأهالى والمجاهدين فى مقاومة الغزو الإستعمارى لبلادهم . ولقد إستمرت هذه العملية لما يمكننا أن نسميه بقاعدة طرابلس الغرب حتى سقوط مدينة قسنطينة فى أيدى الفرنسيين ، وبعد معركة طاحنة ، وعمليات إلتحام فى الشوارع ، ومجازر، فى عام ١٨٣٧ .

ولقد ظلت طرابلس الغرب وبنغازى بعد ذلك مجرد ولايتين عثمانيتين ، خضعتا للدولة العثمانية ، والتى كانت إمكانياتها بسيطة وضعيفة ، حتى بدأت بعض المصالح الأوربية تظهر فيها فى السنوات الأولى من القرن العشرين ، وحتى واجهتها قوات الغزو الإيطالى فى عام ١٩١١ .

أما تونس ، فإنها ظلت تنعم بحكم امراء الأسرة الحسينية ، أو بايات تونس لها ، طوال القرن التاسع عشر .

وكانت تونس إقليما يعتمد على الزراعة ؛ ولكن موقعها الجغرافى فى وسط البحر المتوسط ، ووجود بعض الخلجان فيها ، أعطى لها أهمية إستراتيجية كبيرة . فكان فى وسع تونس أن تؤثر ، بالمواقع العسكرية والبحرية التى قد تنشأ فيها ، فى الملاحة بين الحوض الشرقى والغربى للبحر المتوسط ؛ الأمر الذى كان يؤثر على المواصلات فى هذا الشريان الحيوى والذى عادت إليه الحياة منذ البدء فى تنفيذ مشروع حفر قناة السويس فى مصر .

وكان قرب تونس من أوربا يسمح بتواجد الكثير من الأوربيين المقيمين فيها، وبخاصة من جنوب إيطاليا ، وبين جزيرة مالطه ، حتى أصبح الأوربيين المتحدثين باللغة الإيطالية يمثلون أكبر جالية أوربية فى البلاد . وكان هؤلاء الإيطاليون فى غالبيتهم من العناصر الفقيرة التى تشتغل بالأعمال اليدوية ، وإن كانت تعطى إيطاليا فرصة للتحدث بإسم الإيطاليين الموجودين هناك . ويأتى بعد ذلك الفرنسيون ، والذى إشتغل عدد منهم بالتجارة ، وقاموا بشراء بعض الأراضى. أما الإنجليز فكانوا أقل عددا ، وكانوا يهتموا بالشئون المالية ، وبالمشروعات العامة ، مثل إنشاء الطرق والكبارى ، والسكك الحديدية ، وما غير ذلك ، وإن كان تأثيرهم المالى كبير ؛ كما أن وجود جزر مالطة قريبا من تونس كان يمثل نفوذا إستراتيجيا لإنجلترا فى هذا الإقليم .

وكما حدث فى مصر ونتيجة للإتصال الحضارى بأوربا ، حدث فى تونس التى إحتاجت كذلك إلى عملية تجديد ، أو عملية موائمة بين ظروفها السابقة ، وبين الظروف الجديدة ، التى أخذت فيها فى التعامل مع العالم الأوربى ، وفى وقت قيام الدول الأوربية بعملية تصدير رؤوس الأموال إلى المناطق القريبة منها ، وبخاصة

فى شمال إفريقية ، أو إفريقية البيضاء . وأخذ هذا التحديث أو التجديد شكل مشروعات للإصلاح ؛ وكانت تونس أول إقليم يقوم بهذه المشروعات فى ١٨٥٨؛ وكان ذلك فى شكل دستور ، يحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، وإن كان فى نفس الوقت « يفتح الإقليم أمام التوغل المالى الأوروبى فى البلاد » .

وكما حدث فى مصر ، سيحدث فى تونس ، وفى نفس الفترة ، كما سنرى فى الفصل الرابع عشر ، مع إندفاع التسلطات الإستعمارية الأوروبية فى البحر المتوسط .

وأما المغرب الأقصى ، فإنه كان يعيش فى عزلة تامة عند السنوات الأولى من القرن التاسع عشر ، وكانت هذه العزلة سياسية ، كما كانت إقتصادية . ولقد بذل حكام المغرب مجهودات ، بعد نهاية مقاومة الجزائر والأمير عبد القادر الجزائرى للاحتلال الفرنسى ، من أجل إقامة نظام إحتكارى يسمح لسلطة المخزن بسيطرة أكبر على موارد الإقليم . ولكن هذه التجربة أدت إلى نكسة إقتصادية أثرت فى البلاد .

وكانت هناك قواعد إسبانية فى شمال المغرب ، ومنذ القرن الخامس عشر والسادس عشر ، تتمثل فى حجر باريس ، وفى الحسيمة ، وسبتة ومليله . وكانت تكلف إسبانيا الكثير ، دون أن تقدر حكومة مدريد على إخلائها ، محافظة على النعرة الوطنية . وكانت الحكومة الإسبانية تقاسى فى نفس الوقت من بقاء جبل طارق تحت الإحتلال الإنجليزى ، الأمر الذى كان يدفعها إلى زيادة التشبث بمواقعها الموجودة فى شمال المغرب ، ورفع النغمة فى تعاملها مع المغاربة .

ولقد أدت هذه العلاقة إلى حرب بين إسبانيا والمغرب فى عام ١٨٥٩ . ولم تعارض أية دولة أوربية إسبانيا فى هذه الحرب ، مما جعلها تشعر بما يشبه التأييد من جانب الرأى العام الأوربى لها فى عملياتها فى أراضى المسلمين . وإنتشرت

الحماسة مع روح صليبية في كل إسبانيا ، وأخذ الناس يتبرعون بما يملكونه للمساهمة في مواصلة الحرب ؛ وجددت إيزابيلا الثانية ما قامت به إيزابيلا الكاثوليكية من منح جواهرها ومصاغها لهذه الحرب . وكانت أياماً مليئة ومشحونة بالعواطف ، وعادت بكل من إسبانيا والمغرب إلى نهاية القرن الخامس عشر . ولقد ركزت إسبانيا هجومها على مدينة تطوان . ورغم الخسائر الفادحة التي وقعت من الجانبين، فإن الجيش المغربي لم يتحطم ، وجاءت الضائقة المالية في كل من المغرب وإسبانيا لكي تمنع مواصلة العمليات . وعلى أي حال ، فلقد كانت هذه الحرب ، مع الهزيمة التي لحقت بالمغاربة فيها ، سبباً في إنتشار الفوضى والإضطراب في أماكن متعددة من المغرب .

ولقد عرضت حكومة مدريد الصلح ، مع الإحتفاظ المؤقت بتطوان إلى أن تدفع الحكومة المغربية الغرامة الحربية . ووافق المغرب على ذلك ، وإشتملت المعاهدة على شروط خاصة بتوسيع أراضي القواعد الإسبانية في سبتة ومليلة ، والتنازل عن قطعة أرض بجوار سيدي إيفني ، مع دفع غرامة حربية ، وتعهد المغرب بعقد معاهدة تجارة مع إسبانيا ، والسماح لها بفتح قنصلية في فاس ، وإرسال رجال بعثات التبشير الإسبانيين إلى المغرب . ولم تحصل إسبانيا على ربح كبير من الناحية الإقليمية، إلا أن الغرامة الحربية كانت أقوى من إمكانيات المغرب ، وخاصة في وقت قلت فيه كمية العملة المتداولة في البلاد . ورغم تخفيض هذه الغرامة من عشرين مليون ريال إلى ١١ مليون ريال ، فإن الطريق الوحيد الذي كان أمام المغرب للحصول على مثل هذا المبلغ كان هو الإقتراض من الخارج ؛ فوصل المغرب إلى ما كانت كل من مصر وتونس قد وصلت إليه من قبل : الديون الأجنبية ؛ وسيتبع هذا الأمر ، وفي المغرب كذلك ، ضرورة الإصلاح ، أو ضرورة التحديث، حتى يطمئن الأجانب على مصالحهم ؛ وهو كذلك بداية للانفتاح ، أي تفتح البلاد أمام قوة غزو رأس المال الأجنبي ، وفي ظل نظم تضمن المصالح الأجنبية .

ومنذ عام ١٨٣٠ ، وهى السنة التى إستخدم فيها التجار للمرة الأولى فى تسيير السفن ، وباسم البواخر ، فى الملاحة ، كانت موانى المغرب الثلاث : طنجة، والدار البيضاء ، وتطوان ، تمثل الوجود الأوربى المتنوع فى موانى السلطنة المغربية الشرقية : فكانت طنجة تمثل الوجود الإنجليزى ، نتيجة لقربها من جبل طارق ، ومرور السفن الإنجليزية عليها ، وتفوق مصالح الإنجليز فيها . أما الدار البيضاء فكانت تمثل مركز النشاط الفرنسى فى المغرب الأقصى ، ومركز تجميع منتجات المغرب والسويس ، وتوزيع المصنوعات الفرنسية فى السلطنة . وأما تطوان فكانت تمثل مركز أطماع الإسبانيين فى شمال المغرب ، علاوة على الوجود الإسبانى العسكرى فى كل من سبته ومليلة وحجر باريس . وهذه الدول الأوربية الثلاث هى التى ستعيد من حاجة المغرب إلى قروض أجنبية ، ومن حاجة المغرب إلى إصلاح ، وإصلاح فى كل شئ : نظم الجمارك ، وجمع الضرائب ، وحتى قوات الشرطة والقوات العسكرية ، علاوة على مشروعات التعمير والمشروعات الإستثمارية الهامة فى البلاد . وهناك تلازم فى المغرب كذلك بين زيادة المصالح الأوربية ، وزيادة الحاجة إلى إصلاح . وفى هذا الوقت ، علينا ألا ننسى أن تجاور المغرب مع القوات الفرنسية الموجودة فى الجزائر ، وبدء زحف وتوغل هذه القوات العسكرية صوب الجنوب والجنوب الغربى ، ودخولها واحات الصحراء ، كان يمثل ضغطاً فرنسياً فعالاً على المغرب من الناحية الشرقية ، فى الوقت الذى كان مركز التوسع الرأسمالى الفرنسى فى المغرب موجوداً فى الدار البيضاء ، وعلى ساحل المحيط الأطلسى .

وسوف تزداد المصالح الأوربية فى المغرب الأقصى ؛ وفى تنافس بينها ، فى السنوات الأولى من القرن العشرين ، إلى أن ينتهى الأمر بخضوع المغرب للحماية الفرنسية ، وخضوع جزء منه للحماية الإسبانية ، والإحتفاظ بوضعية خاصة لمدينة طنجة ، كما سنرى ذلك فى الباب الخامس من هذا الكتاب .

٤ ـ فرنسا والسنغال والسودان الغربى :

كان الوجود الفرنسى فى منطقة السنغال وجوداً بسيطاً ، رغم إهتمام فرنسا بهذه المنطقة ، حتى تعوض بها جزئياً ، تلك الإمبراطورية الإستعمارية التى كانت قد فقدتها فى إنجلترا فى عصر الثورة الفرنسية وعصر نابليون . وفى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، كان الإنجليز أكثر نشاطاً من الفرنسيين فى منطقة غرب إفريقية ، فكانت أهدافهم التجارية أكثر وضوحاً ، كما كانت عملياتهم التى هدفت محاربة نظام الرقيق وفتح البلاد للتجارة الحرة تسير على قدم وساق . وفى ذلك الوقت كانت المنطقة الداخلية من إقليم غرب إفريقية لا تزال خاضعة للقيادات الإفريقية ، وظلت كذلك ، وبشكل واضح حتى سنوات السبعينات من القرن التاسع عشر .

وكانت فرنسا قد إحتفظت من إمبراطوريتها السابقة بمنطقة السنغال ، ونهر السنغال . وكانت هذه المنطقة تعتبر ثغراً تجارياً مع مناطق السودان الغربى المستقلة فى الداخل . ولقد حاولت فرنسا القيام بمشروعات للإنتاج الزراعى على نهر السنغال ، ولكن هذه المشروعات فشلت ؛ وعلى مر السنوات ، ومع إستيلاء فرنسا على الجزائر ، وبدء توسعها فى الصحراء صوب الجنوب الغربى ، زادت أهمية السنغال بالنسبة لهذه العملية الإستعمارية ، وإمكانية تضافر مجهودات القوات الفرنسية فى الجزائر مع قوات فرنسية أخرى تأتى من السنغال .

وقامت فرنسا بإختيار أحد ضباط الجيش لكى يقوم بعملية تدعيم وتثبيت أسس القاعدة الفرنسية الموجودة فى السنغال ، وتوسيع نطاقها صوب الداخل . وكان هذا الضابط هو لوى فيديرب ، والذى كان قد عمل لعدة سنوات فى محاربة الوطنيين الجزائريين فى بلادهم . وتم تعيين هذا الضابط حاكماً عاماً على السنغال فى عام ١٨٥٤ ، وقام بعملية إتمام غزو منطقة حوض السنغال ؛ وكان ذلك تمهيداً

لإجبار الأهالى هناك على العمل فى الزراعة ، وبخاصة محصول الفول السودانى ؛ والذى كان أساسياً بالنسبة لإنتاج الزيوت اللازمة لفرنسا . ولقد إستمر هذا الضابط لمدة عشر سنوات فى منصبه ، وبشكل سمح له بإنشاء قاعدة فرنسية أساسية للإستعمار الفرنسى فى غرب إفريقية ، والتوغل فيها فى السودان الغربى وكان تجنيده لأبناء السنغال فى قوات المستعمرات الفرنسية ، يسمح لفرنسا بالقيام بعمليات الغزو الإستعمارى ؛ بجنود أحد الأقاليم ، ولغزو الإقليم الذى يليه . ولا ننسى فى ذلك الوقت أن إمتداد الحكم الفرنسى صوب الداخل ، أى صوب السودان الغربى ، جعل الفرنسيين يتجاورون فى ممتلكاتهم مع ممتلكات الحاج عمر، والذى كان يحكم المناطق الغربية من السودان الغربى .

وكانت أحوال المسلمين فى السودان الغربى قد أصابها الضعف ، نتيجة لغزوات المغرب التى أتت من الشمال لهذه المنطقة . وذكر بعض المؤرخين أن قوة الإسلام قد إنحسرت نتيجة هذا الضعف فى هذه المناطق بين كثير من الأهالى ؛ ولم يعد الإسلام إلا دين التجار والأمراء دون غيرهم . ولاشك فى أن ذلك كان يعنى الكثير من المبالغة . وعلى أى حال ، فإن قوة الإسلام فى السودان الغربى ، والتى أصابها الضعف ، نتيجة لإبتزاز الموارد الإقتصادية والبشرية للإقليم عن طريق السفن المسيحية من المحيط الأطلسى ، كانت محتاجة إلى قوة مجددة ، وإلى دفعة جديدة ، وبخاصة مع إزدياد حركة الإستعمار الأوربى للقارة الإفريقية فى القرن التاسع عشر .

ولقد أخذت جماعة الفولانى ، وهى جماعة رعوية تسكن مناطق السودان الغربى ، فى القيام بعملية إعادة توطيد قوة الإسلام فى هذه المناطق : فثبتوا أقدامهم عند ثنية النيجر ، وتوغلوا فى بلاد الهاوسا ، ووصلوا حتى شمال الكاميرون . ولقد ورثوا التراث الثقافى للسودانيين المسلمين منذ نهاية القرن الثامن عشر . وظهر عثمان دان فوديو فى أوائل القرن التاسع عشر ، وسيطر على منطقة الهاوسا

بأكملها، ولقد اعلن نفسه مجاهداً فى سبيل نشر الإسلام ، وفى كل المناطق التى يمكنه أن يصل إليها ، وتمكن من تقوية أسر الهاوسا القديمة ، ومن تدعيم السيطرة الإسلامية برجال الفولانى المسلمين .

أما فى منطقة كانم ، فى برنو ، فإن محمد الطاغى تمكن من تجميع قومه وراءه ، وقضى على أسرة كانم القديمة وجاهد فى سبيل نشر الإسلام كذلك . ودخلت أدمايو تحت سلطة الفولانى ، والذين وصلوا جنوباً حتى أراضى اليوروبا ، وأخذوا فى نشر الإسلام هناك .

وكان عثمان دان فوديو مجاهداً إسلامياً ، ورجل دين ، ومن العلماء ، أكثر من كونه رجل حرب ، أو رجل دولة . وجاء بعده إبنه ، محمد بللو ، والذى حكم الجزء الشرقى الأكبر من دولة والده ، من مدينة سوكوتو ؛ وذلك فى الوقت الذى حكم فيه أخاه عبد الله الجزء الغربى من الدولة ، ومن مدينة جاندو . وكان كل من هذين الرجلين عالماً فاضلاً ، وشاركا فى عمليات الحرب التى قام بها والدهما منذ حكم كانم .

ولقد تأثر السودان الغربى بنجاح الفولانى فى السودان الأوسط . وحين عاد أحد أعوان دان فوديو الأوائل ، وهو أحمد لوبو ، إلى وطنه فى ماسينا ، تمكن من أن يحررها من حكامها ، ومن أن ينشئ دولة فولانية إسلامية فيها . وإلى الغرب من ذلك قام الحاج عمر ، أو عمر الحاج ، بإعلان الجهاد ، من أجل نشر الإسلام وتدعيمه ؛ وكان من بلاد التكرور ، وبعد عودته من الحج ، إستقر لفترة من الزمن فى سوكوتو ، وتدرب فى أحد أربطتها ، وبعد زواجه من إحدى بنات بللو زوده هذا الأخير بكمية من الأسلحة النارية ، التى كان قد حصل عليها من الساحل . وفى عام ١٨٥٠ زادت قوة عمر الحاج ، وتمكن من أن يستولى على مملكة البانبارة، وكذلك من فتح ماسنيا ؛ ولم يوقف تقدمه سوى وجود الفرنسيين فى منطقة

السنغال الأعلى . ولقد تمكن عمر الحاج من إنشاء سلطنة ضخمة وقوية ، إمتدت في عام ١٨٦٣ من السنغال حتى تمبكتو ، وكانت وفاته في العام التالى تعنى فقد هذه القوات لقائد ومجاهد على مستوى كبير من الأهمية .

ولاشك فى أن قوة الدفع الإسلامية هذه قد جاءت كرد فعل لحركة زيادة نشاط الأوربيين الموجودين على الساحل الغربى للقارة ، وزيادة سحبهم للسلع التجارية من طريق القوافل التى تمر عبر الصحراء صوب الساحل ، مما كان له أثراً كبيراً فى إقتصاد السودان الغربى . وكان تحول مركز التجارة والقوة إلى ساحل غينيا يستثير قوة معارضة السودانيين له ، وفى شكل إسلامى واضح . وتسببت قوة الدفع الإسلامية هذه فى إنهيار قوة غينيا ، وكانت كل ذلك خطوات على الطريق توصل إلى حتمية الإصطدام المباشر بين المسلمين فى السودان الغربى ، وبين القوات الأوربية الموجودة عند الساحل ، وقوات فرنسا فى السنغال بنوع خاص ، وأكثر من إصطدامها بالقوات البريطانية التى كانت موجودة هنا وهناك على نفس الساحل .

٥ ـ سيراليون وليبيريا :

كانت المواقع الإنجليزية فى غرب إفريقية أقل فى أهميتها بكثير من المناطق التى كانت القوات الفرنسية قد منحتها فى حوض السنغال ، وصوب الداخل فكانت هناك مستعمرة صغيرة حول مدينة فرى شاون فى سيراليون ، أخذت فى النمو عند نهاية القرن الثامن عشر ، وإن كانت قد تأسست من أجل إيجاد وطن جديد للزنوج من العبيد السابقين القادمين من الولايات المتحدة ومن إنجلترا ، وكذلك من أجل إتخاذها كقاعدة للتجارة الحرة مع المنطقة الداخلية من إفريقية . ولكن هذه الأهداف كان من الصعب تحقيقها ، فظلت المستعمرة مركزاً بريطانياً ضعيفاً على الساحل . ولقد تحولت هذه المستعمرة إلى مؤسسة حكومية ، وأصبحت

فى عام ١٨٠٨ قاعدة للإسطول الذى كان يعمل فى محاربة ومطاردة تجارة الرقيق . ومنذ ذلك الوقت زادت أهمية مستعمرة سيراليون ، بعد إتخاذها مركزاً لتوطين العبيد المحررين من بقية نقط الساحل .

أما ليبيريا فإنها كانت قد تأسست فى عام ١٨٢١ ، وأنشأها بعض الأمريكيين كمستعمرة للزنوج المحررين ، ثم تم تحويلها إلى جمهورية فى عام ١٨٤٧ . ولقد كان على هؤلاء الزنوج القادمين ، أو العائدين أن يبحثوا عن قوتهم، وأن يدافعوا عن أنفسهم ، دون أن يحصلوا على أية معونة أجنبية ، وحتى الولايات المتحدة الأمريكية ، والتى ساهم أبناؤها فى إنشاء جمهورية ليبيريا ، فإنها لم تعترف بهذه الجمهورية إلا فى عام ١٨٦٢ . وفى نفس الوقت كانت فرنسا قد أنشأت نقطة ليبرفيل ، على ساحل الجابون ، فى عام ١٨٤٩ ، ولنفس الهدف الذى كانت إنجلترا قد أنشأت فريتاون من أجله ، وإن كانت هذه المدينة قد ظلت بدون أهمية ، نتيجة لعدم قيام وحدات الأسطول الفرنسى بدور فعال فى عملية محاربة تجارة الرقيق .

ولقد ظلت بريطانيا تواصل عملياتها البحرية ، وبواسطة أساطيلها ، بحثاً عن تجار الرقيق ، فى مياه إفريقية الغربية ، وإبتداء من عام ١٨٠٧ ، حتى سنوات الستينات من القرن التاسع عشر . ولقد تمكنت سفن الأسطول البريطانى من أسر وتحرير ما يقرب من ٧٠,٠٠٠ زنجى من سفن تجار الرقيق ، وقامت بتوطينهم فى سيراليون ، وتحت توجيه بعض بعثات التبشير البروتستانتية ، والتى ركزت جهودها فى هذه المنطقة من غرب إفريقية . ولقد تحول هؤلاء الأفارقة ، الذين تم عتقهم ، وإعتنقوا المذهب البروتستانتى ، إلى مجموعة من البحارة يعملون على طول السواحل الغربية وسواحل غانا ، وساعدوا على تنمية الموارد والمصالح البريطانية هناك . ولقد عمل الكثير من بينهم فى الشركات التجارية ، وكذلك فى خدمة الحكومة البريطانية . وكان بعضهم يتمكن من العودة إلى أقاليمه الأصلية ، كما حدث

بالنسبة لإقليم اليوروبا ، وكانوا يصبحون هناك « عملاء » لبريطانيا ، ويطالبون بمزيد من توسع النفوذ الأوربى بشكل عام ، والإنجليزى بشكل خاص ، ويطالبون كذلك بمزيد من نشاط الكنائس والبعثات التبشيرية المسيحية . وأصبح حكام سيراليون الأوائل يطالبون بضرورة توطيد الحكم البريطانى أو إعلان الحماية البريطانية على الموانى التى تصدر الرقيق ، كوسيلة فعالة لوقف تجارة الرقيق نفسها . وكانت هذه الحركة من بين الأسباب التى أدت إلى إنتقال القلاع والحصون البريطانية المشيدة على ساحل الذهب إلى وزارة المستعمرات البريطانية فى عام ١٨٢١ ، بعد أن كان يديرها ويشرف عليها عدد من التجار .

٦ - إنجلترا وساحل الذهب ولاجوس :

كانت إنجلترا تنظر إلى مستعمراتها وإلى مناطق نفوذها على أساس ما يمكنها أن تحصل عليه منها من فوائد وأرباح ؛ وكانت فى نفس الوقت تحاول ترك الأمور تسير فى مجالها إلى أن تصل الفرصة التى تمكنها من الحصول على المكاسب . وكانت عملية إقامة وجود إنجليزى أو بريطانى فى غرب إفريقية ، لمجرد هذا الوجود، أو لحماية العلم ، أمراً بعيداً عن التفكير . ولذلك فإن إنجلترا قد عملت على التخلى عن بعض المواقع التى كانت لها هناك ، حتى تركز وجودها ونشاطها فى المواقع الأكثر أهمية . وكانت التجارة الإنجليزية تتركز بنوع خاص فى منطقة دلتا نهر النيجر ، ولكن دون أن تتمكن بريطانيا حتى الربع الثانى من القرن التاسع عشر من أن تكون لها مواقع أقدام إسمية فى هذه الدلتا . وحينما بدأت الصعوبات مع قبائل الأشانتى ، نتيجة لقتل أحد حكام سيراليون فى عام ١٨٢٤ ، بدأت علاقات إنجلترا بدلتا النيجر تأخذ نقطة تحول لها قيمتها .

وقامت بريطانيا فى عام ١٨٣٠ بتعيين جورج ماكلين حاكماً عاماً على ساحل الذهب ، وعمل هذا الحاكم على تنشيط التجارة البريطانية ، وعلى مسالمة

الأشانتى ، وسكان سواحل غرب إفريقية ، الأمر الذى دعم الوجود البريطانى على قلاع ساحل الذهب فى سنوات الأربعينيات . ولما كانت مواقع الدانمركيين والهولنديين هناك ، قد تقلصت نتيجة لمحاربة تجارة الرقيق ، فإن هاتين الدولتين قامتا بتسليم قلاعهما على الساحل الإفريقى . وكانت الحملة التأديبية التى قادتها بريطانيا ضد الأشانتى ، وما نتج عنها من تخريب عاصمتهم كوماسى ، أساساً لإعلان ساحل الذهب مستعمرة بريطانية فى عام ١٨٧٤ .

وأصبح موقف بريطانيا على ساحل الذهب متفوقاً على موقف غيرها من الدول الأوربية هناك . فعلى ساحل العبيد ، كانت كل من مملكة داهومى وتجار الرقيق الأوربيين يتعاونون فى هذه التجارة ، ويستوردون العبيد من المناطق الداخلية، ومناطق اليوروبا . وكانت الحروب الداخلية والأهلية منتشرة فى داخل الإقليم ، كما كانت سفن الأسطول البريطانى تستولى على شحنات العبيد من السواحل ومن السفن ، فزاد ضعف مملكة داهومى ، وزاد ضعف تجار الرقيق الأوربيون . وشيئاً فشيئاً زادت أهمية التجارة فى زيت النخيل وجوز الهند ، والذى كان يأتى من الغابات الداخلية أعلى دلتا النيجر . وحاولت بعض القوى إحتكار هذه التجارة ، ولكن التنافس فيما بينهم ، مع المنافسة الحرة حسب مبدأ حرية التجارة والباب المفتوح ، قضى على سطوتهم ، وبشكل زاد من قوة الدولة البريطانية فى هذه المناطق .

وكانت بريطانيا قد حاولت منذ عام ١٨٤١ ، وعن طريق البعثات الدبلوماسية ، إقناع دولة داهومى بعدم تصدير الرقيق إلى الخارج ؛ كما حاولت بعد ذلك توصيل التجارة البريطانية ورجال بعثات التبشير الإنجليز صوب الداخل مباشرة . وكانت هذه المنطقة صعبة فى مناخها ، نتيجة لوجود البعوض ، وصعبة كذلك فى مقاومتها ، خاصة وأن التجار ، من الأوربيين والأفارقة على السواء ، وبخاصة تجار الرقيق الذين كانوا يتعاملون مع البرازيل وكوبا ، كانوا فى أشد العداء

مع البريطانيين ؛ وكانت كل هذه العوامل تغير مقومات صعبة أمام زيادة إنتشار نفوذ إنجلترا فى هذه المناطق .

ورغم ذلك ، فقد واصلت بريطانيا مجهوداتها ، فعمدت وزارة الخارجية البريطانية ، منذ عام ١٨٤٩ ، إلى إرسال قناصل لها إلى الموانى الواقعة على خليج غينيا ، وزودتهم بتعليمات لمراقبة تجارة الرقيق ، والتعاون مع وحدات الأسطول البريطانى ، وكذلك العمل على تدعيم حركة التجار البريطانيين ، والذين كانوا يعملون جاهدين من أجل توغل التجارة البريطانية فى داخل القارة . وكانت بريطانيا ، رغم كل ذلك ، تفتقر إلى القوة العسكرية ، وكذلك القوة المالية ، التى تمكنها من غزو داهومى بطريق مباشر . ومع ذلك فقد سقطت لاجوس فى أيدى الإنجليز فى عام ١٨٥١ ، ثم اصبحت مستعمرة بريطانية بعد ذلك بعشر سنوات . ولقد ساعد ذلك على زيادة تدعيم مركز بريطانيا ، وتسهيل عملية ضم أجزاء أخرى من الساحل ووضعها تحت سيطرتها . وأثر كل ذلك على تجارة الرقيق الإفريقى ، كما أصبحت داهومى فى حالة حصار شبه دائم ، أما فى منطقة نهر الزيت ، فقد ساد التشريع البريطانى ، وزادت سلطة القناصل البريطانيين ، فتمهد الطريق أمام ضم هذه المنطقة إلى بريطانيا .

وقرب عام ١٨٨٠ كان الإنجليز يجندون التجار البريطانيين لكى يتوغلوا فى فروع نهر النيجر ، وذلك فى الوقت الذى كان الفرنسيون يتوغلوا فيه فى السودان، من قاعدتهم فى السنغال . ولكن منطقة غرب إفريقية كانت خالية تماماً من التوغل البير يطانى ، فى الوقت الذى كانت فيه السنغال قد اصبحت فرنسية .

ولقد قام الفرنسيون فى عام ١٨٥٧ بإحتلال الرأس الأخضر ، كما أن العلم البريطانى سار وراء التجارة البريطانية ، وما إدعوه من نزعة إنسانية حتى مصب نهر جامبيا ، وحتى سواحل سيراليون ، وساحل الذهب ، وما سيصبح بعد ذلك

نيجيريا ، وإن كان النفوذ البريطانى قد ظل مع الساحل ، ودون أن يتوغل إلى الداخل إلى حد بعيد .

وإذا كانت تجارة الرقيق بين هذه المناطق ومناطق البحر الكاريبى والبرازيل قد اصابتها ضربة قوية، ظهرت آثارها فى السنوات الأولى من النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، فإن محاصيل المنطقة ظلت هى زيت جوز الهند والفول السودانى ؛ ولم تقم أوربا بمجهود ضخم من أجل ضم وإستعمار هذه المناطق بشكل مباشر .

الفصل الثانى عشر

الإستعمار الأوربى فى جنوب إفريقية

الفصل الثانى عشر

الإستعمار الاوربى فى جنوب إفريقية

مر الإستعمار الأوربى فى الجزء الجنوبى من إفريقية فى مراحل متعددة منذ إلتفاف البرتغاليين حول رأس الرجاء الصالح فى ذهابهم من المحيط الأطلسى إلى المحيط الهندى ، قاصدين الهند ومصادر التوابل والعطارة فى الشرق الأقصى . وتبدل حكام رأس الرجاء الصالح ، أو مستعمرة الرأس ، وشهدت مجئ الفرنسيين، ثم مرت إلى أيدى الإنجليز ، فى فترة خروج الإمبراطور نابليون مع إنجلترا . وكان أهالى المستعمرة ، والذين كانوا جزء كبير منهم قد تخلط مع الأهالى ، بعد أن جاءوا من الأراضى المنخفضة ، وكجزء من الإستعمار الهولندى ، قد أخذوا يتوسعون فى الداخل ، وبشكل عام صوب الشمال ، مما أدى إلى إصدامهم بمجموعات القبائل الكبيرة الموجودة هناك . وكانت حرباً مستمرة بين هؤلاء المستوطنين، وبين الوطنيين من أهالى البلاد ؛ وأثرت فيها الأسلحة النارية الموجودة فى أيدى العناصر الأوربية ، وبشكل سمح لها بالإستمرار فى التقدم ، ووقع الأهالى أمامها ، وفرض سيطرتهم عليهم ، والقيام بعملية إستغلالهم . ومع إنشاء مستعمرات بيضاء جديدة ؛ زادت مسئولية بريطانيا فى هذه المناطق ، وبخاصة فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر .

١ ـ نشاط البوير وزحفهم شمالاً :

كانت شركة الهند الشرقية الهولندية ، قد أنشأت فى منطقة رأس الرجاء الصالح محطة بحرية لها ، عرفت بإسم محطة الرأس ، أو محطة الكاب ، وذلك فى عام ١٦٣٢ ، لتموين سفنها التى تعمل مع الشرق الأقصى ، بالمياه والمواد الغذائية ،

وإتخاذها قاعدة ودار صناعة بحرية لإصلاح السفن . ولم تكن هذه الشركة تدرى فى ذلك الوقت ، أنها وضعت أسس إنشاء مستعمرة فى القارة الإفريقية ، يزداد حجمها ومساحتها على مر السنين ، وتصبح لها أهمية إستراتيجية وإقتصادية ضخمة ، وتكون لها تجارب عنيفة مع الأهالى ، وفى شكل يميزها عن غيرها من المستعمرات .

وقد إحتاجت هذه الشركة الهولندية إلى عدد من المعمرين ، تجتذبهم للحضور إلى هذه المستعمرة ، حتى تتمكن من الدفاع عنها ، وتتمكن كذلك من الحصول على مواد التموين اللازمة لسفنها التى تسافر على طريق الهند . وكان عدد كبير من بين هؤلاء المعمرين من العناصر النشطة ، أو التى هاجرت بحثا عن حرية العقيدة ، فضاقوا بالنظم التى وضعتها الشركة لهم ، وارتفعت أصواتهم بالشكوى من معاملة الشركة لهم ، ومن قلة السفن التى تمر على قاعدة الرأس . وكانت خصوبة الأرض ، ونجاح تجربة الإنتاج الزراعى والحيوانى فيها ، يدفعهم إلى زيادة المطالبة ، وكذلك البحث ، عن تصدير منتجاتهم . كما أن نجاح نفس التجربة دفع عناصر المتوطنين إلى زيادة الإستيلاء على الأراضى من المواطنيين ، حتى يتوسعوا فى تنمية نشاطهم الإنتاجى . وأدى ذلك ، إلى تحرك مجموعات منهم صوب الداخل ، بعيدا عن سيطرة الشركة الهولندية . ولقد عملوا فى الصيد والتجارة مع عناصر الهوتنتود ، وتبادلوا معهم ما ينتجون ، بالماشية ، وأصبحوا بالتالى هم أنفسهم زراعا وحرفيين للمواشى . وكان هذا هو أساس ظهور من أصبحوا يسمون بالبوير الرحل، الذين قطعوا صلتهم بأوروبا ، وحاولوا أن يتأقلموا فى المناخ الإفريقيى ، وفى حياة خشنة وقاسية ، مع الهوتنتوت ، أو ضدهم ، كما كانت تسمح بذلك الظروف .

ولقد عمل الكثير من بينهم فى رعى الحيوان ، وأدخلهم هذا العمل فى نطاق التنافس مع سكان البلاد الأصليين ، والذين كانوا يعملون كذلك بالزراعة ، ويربون

الماشية ، ومع مرور الزمن ، اطلق هؤلاء البوير على أنفسهم وعلى أبنائهم ، لقب الإفريقيين ، أو الأفريكاندر : وكانوا يتميزون بالتعصب فى عقيدتهم الكالفينية ، ومتطرفين فى نزعتهم الفردية ، وفى إعتقادهم بأنهم شعب الله المختار ، خاصة وأن الأفراقة السود لم يكونوا من المسيحيين ، فلم يعترفوا لهم بأى حق ، حتى فى ملكية الأراضى التى عاشوا عليها مئات السنين ، فإنتزعوها منهم ، بالقوة ، وبالسلاح ، وغالبا ما كان سلاحا ناريا .

وكان تحرك البوير فى أول الأمر صوب الشرق ؛ بدلا من أن يتحركون صوب الشمال ، أى صوب إقليم ناتال ، والذى كانت تسقط عليها كميات كبيرة من الأمطار . وأخذوا هناك فى إقتناص عناصر البوشمن البدائية ، وشتتوا الهوتنتوت حتى واجهوا جماعات البانتو ، والتى كانت أكثر عددا ، وأكثر تنظيما ، وكانت تنتهى عند نهر فيش الكبير . ولقد إشتملت عملية الزحف هذه على عدد كبير من المعارك ، عرفت فى كتب التاريخ بإسم حروب الكافنيز ، وهى كلمة محرفة عن كلمة « كافر » من اللغة السواحلية المستخدمة فى شرق إفريقية . ودل ذلك على أن المعمرين البيض قد حولوا أنفسهم ، إسما إلى « إفريقيين » ثم عاملوا الأفارقة على أنهم من الكفار ، واستخدموا الأسلحة النارية فى حربهم وتشتيتهم ، وبهدف نزع أراضيهم ومواشيهم منهم . وإنها حرب إبادة جديدة ، كان الأفارقة يمثلون فيها دور الهنود الحمر الأمريكيين ؛ إلا أن أعدادهم كانت ضخمة ، فتمكنوا من الصمود ، رغم تأثير هذه الحروب عليهم .

ولقد إنتقلت مستعمرة الرأس من ملكية الهولنديين إلى ملكية بريطانيا ، نتيجة لحروب فرنسا ضد إنجلترا ، وتطوراتها ، فى عصر الثورة الفرنسية وحكم الإمبراطور نابليون . وكانت هذه نقطة تحول كبيرة فى تاريخ الإستعمار الأوربى فى جنوب إفريقية .

٢ـ الحكم البريطاني وإستمرار الزحف :

نظر البريطانيون إلى مستعمرة الرأس ، منذ الوهلة الأولى لمرورها لسلطتهم نظرة إستراتيجية قبل أى شيء ، فكانوا يهتمون بمدينة الرأس ، أو كيب تاون ، أكثر من إهتمامهم ببقية المستعمرة ، والتى كانت قد بدأت تمتد حتى نهر فيش شرقا، ونهر أورانج شمالا ؛ وكانوا يضيقون بما يسببه لهم هذا التوسع صوب الداخل من مضيقات مع الأهالى ، وأنها كانت تلقى عليهم مسئوليات عالية . وعلى أى حال ، فإن بريطانيا كانت تزود هذه المستعمرة ، من وقت لآخر ، بعدد من الجنود السابقين وأسرهم ، حتى تتمكن من زيادة العنصر البريطانى بين سكان المستعمرة ، علاوة على تقوية المستعمرة نفسها ، وتدعيم الصبغة الأوربية لها .

أما من ناحية الأهالى فنجد أن البوير قد إستمروا فى زحفهم شمالا ، رغم إصطدامهم . بعناصر البانتو ، مما أدى إلى حدوث ضغط رهيب على هذه القبائل الإفريقية . وكانت معظم هذه القبائل تعيش ، ومنذ قرون ، فى ذلك السهل الساحلى الممتد من دراكنز برج حتى البحر ، وهو السهل الذى كانت تسقط عليه كميات وفيرة من الأمطار الموسمية ، التى تأتى من المحيط الهندى . وكان هذا السهل كذلك أكثر خصوبة من المناطق الداخلية ، الموجودة فوق الهضبة ، والتى كانت أقل خصوبة ، وأقل أمطارا . ولقد قاسى البانتو من قلة الأمطار فوق الهضبة، فحاولوا التوسع فى ذلك السهل الساحلى ، والذى كانت تسكنه عناصر من البوشمن ومن الهوتنتوت . وجاء توسع البوير فى هذا السهل يعنى حرمانهم من فرصة الإستمرار فى الحياة ؛ وأصبح الصدام بين الطرفين ، البوير والبانتو أمرا محتما .

وكان توسع البوير يأخذ شكل طلائع تتوغل فى أراضى الأفارقة ، بشكل رؤوس أسهم لمجموعات أكبر تأتى من بعدهم . أما حركة القبائل الإفريقية فكانت تأخذ شكلا مخالفا : وكان توسع أى قبيلة فى أراضيها يعنى دخولها فى أراضى القبيلة المجاورة . ولقد أدى ضغط العناصر المتوطنة ، فى أوائل القرن التاسع عشر إلى تنظيم قبيلة الزولو لنفسها ، تحت قيادة وطنية هى قيادة شاكا ، الذى تمكن من تحطيم حصار البيض لقومه ولقد تمكن هذا الرئيس من تنظيم الشبان فى المملكة التى كان يعيش فيها ، فى كتائب منظمة ، تتفرغ للحرب . وأصبح هؤلاء الشبان يخوضون المعارك فى صفوف منظمة ، وفى تشكيلات ، ويستخدمون السيوف القصيرة فى عمليات الالتحام ، بدلا من قذف الحراب التقليدى من بعيد . وتمكنت بذلك قبيلة الزلو من أن تفرض نفسها على القبائل المجاورة ، وتدخل فتيانها فى قواتها المسلحة ، وتستولى على قطعان بهائمهم . ووصل شاكا إلى الحكم فى عام ١٨١٨ ، وأصبح على رأس قوة يمكنها أن تدافع عن نفسها ضد عناصر البوير الزاحفة .

ولقد تأثرت المنطقة كلها بهذا التنظيم الجديد ، وظهرت تنظيمات أخرى مشابهة عند السوازى ، إلى شمال بلاد الزلو مباشر ، ومثل مملكة الباسوتو إلى الجنوب الغربى من بلاد الزلو . أما قائد النسوتو ، فإنه زحف شمالا إلى نهر الزامبيزى ، كما زحف غربا نحو بلاد البتشوانا .

وفى ذلك الوقت ، استمر المهاجرون البوير فى زحفهم الذى أخذ شكل مسيرة كبرى صوب الداخل . وكانوا يسيرون بعيدا من منطقة الحكم البريطانى المباشر فى مستعمرة الرأس ، وكانوا يقومون بالإستيلاء على الأراضى ، وبإستخدام الأيدى العاملة الإفريقية ، دون أن يحاسبهم أحد على طريقة التعامل مع الوطنيين وكانت الحكومة البريطانية قد أخذت تفكر فى سنوات العشرينات من القرن التاسع عشر بطريقة جديدة ، كانت تضر بمصالح البوير ، وبطريقة تعاملهم مع الأهالى .

وكان توسع البوير يأخذ شكل طلائع تتوغل فى أراضى الأفارقة ، بشكل رؤوس أسهم لمجموعات أكبر تأتى من بعدهم . أما حركة القبائل الإفريقية فكانت تأخذ شكلا مخالفا : وكان توسع أى قبيلة فى أراضيها يعنى دخولها فى أراضى القبيلة المجاورة . ولقد أدى ضغط العناصر المتوطنة ، فى أوائل القرن التاسع عشر إلى تنظيم قبيلة الزولو لنفسها ، تحت قيادة وطنية هى قيادة شاكا ، الذى تمكن من تحطيم حصار البيض لقومه ولقد تمكن هذا الرئيس من تنظيم الشبان فى المملكة التى كان يعيش فيها ، فى كتائب منظمة ، تتفرغ للحرب . وأصبح هؤلاء الشبان يخوضون المعارك فى صفوف منظمة ، وفى تشكيلات ، ويستخدمون السيوف القصيرة فى عمليات الالتحام ، بدلا من قذف الحراب التقليدى من بعيد . وتمكنت بذلك قبيلة الزلو من أن تفرض نفسها على القبائل المجاورة ، وتدخل فتيانها فى قواتها المسلحة ، وتستولى على قطعان بهائمهم . ووصل شاكا إلى الحكم فى عام ١٨١٨ ، وأصبح على رأس قوة يمكنها أن تدافع عن نفسها ضد عناصر البوير الزاحفة .

ولقد تأثرت المنطقة كلها بهذا التنظيم الجديد ، وظهرت تنظيمات أخرى مشابهة عند السوازى ، إلى شمال بلاد الزلو مباشر ، ومثل مملكة الباسوتو إلى الجنوب الغربى من بلاد الزلو . أما قائد السوتو ، فإنه زحف شمالا إلى نهر الزامبيزى ، كما زحف غربا نحو بلاد البتشوانا .

وفى ذلك الوقت ، استمر المهاجرون البوير فى زحفهم الذى أخذ شكل مسيرة كبرى صوب الداخل . وكانوا يسيرون بعيدا من منطقة الحكم البريطانى المباشر فى مستعمرة الرأس ، وكانوا يقومون بالإستيلاء على الأراضى ، وبإستخدام الأيدى العاملة الإفريقية ، دون أن يحاسبهم أحد على طريقة التعامل مع الوطنيين وكانت الحكومة البريطانية قد أخذت تفكر فى سنوات العشرينات من القرن التاسع عشر بطريقة جديدة ، كانت تضر بمصالح البوير ، وبطريقة تعاملهم مع الأهالى .

وبعد أن كانت بريطانيا تعتبر الإمبراطورية قوة تفسح لها طريق التجارة ، أخذت تدعم فكرة حرية التجارة والباب المفتوح ، حتى مع المستعمرات ، الأمر الذى غير من نظرتها إلى سكان المستعمرات ، وجعلها تتسم بلون أكثر إنسانية ، كما أن نشاط بعثات التبشير المسيحية فى جنوب إفريقية ، وخاصة جمعية لندن التبشيرية ، التى فتحت لها فروعا عديدة فى المستعمرة ، جعلت رئيسها جون فيليب يعرض مطالب وحقوق إبناء جنوب إفريقية الوطنين فى العاصمة البريطانية نفسها . فزادت نظرة إنجلترا الإنسانية إلى الأفارقة الموجودين فى مستعمرة الرأس . والمناطق المجاورة لها .

ولقد بدأت الإدارة البريطانية فى مستعمرة الرأس فى إتخاذ إجراءات تهدف حماية الرعايا الأوربيين ، منذ عام ١٨٢٥ . وقامت فى نفس الوقت بمحاولة لتقليل الإنفاق العسكرى للمستعمرة وملحقاتها فى الداخل ، وبشكل يقترب من التوازن بين دخل المستعمرة وبين مصروفاتها . وفرضت الضرائب على الأرض وأخذت فى تنظيم الملكية . أما مسألة إلغاء الرق ، فإنها لم تؤثر على مناطق البوير ، خاصة وأن معظم الرقيق كانوا موجودين قرب مستعمرة الرأس ، وكانت أعدادهم لا تزيد كثيرا على ٢٠ ألف عبد . ولقد أدى هذا الإتجاه إلى إصدار تشريعات متتالية ، سمحت بإعادة بعض المناطق الموجودة إلى التخوم إلى قبائل البانتو ، مما أدى إلى زيادة العداء بين البوير وبين السلطات البريطانية فى مستعمرة الرأس ، وعلى أساس أن هذا التشريع ؛ والذى صدر فى عام ١٨٣٦ ، يحرم أبناءهم من مساحات معينة من الأراضى الزراعية اللازمة لتوسعهم ولحياتهم . وبدأ البوير يتجمعون فى شكل مجموعات ، أو عصابات ، وأخذوا يعبرون نهر أورانج ، ويستمرون فى الزحف صوب الشمال ، وبهدف إنشاء مجتمعات جديدة ، بعيدة عن مدى تدخل الحكومة البريطانية ؛ ويمكنهم أن يعيشوا فيها فى ظل مبادىء الافريكاندر التقليدية ، وعلى

أساس أنهم شعب الله المختار ، وعليهم أن يستمروا فى محاربة الكفار ، أو الكافرين، وبهدف الحصول على أراضيهم وقطعانهم .

٣ـ جمهورية ترانسفال ودولة أورانج الحرة :

انتشرت عناصر البوير عند نهر الفلد الأعلى ، واصطدمت بالعناصر الوطنية، التى تحطمت نظمها الاجتماعية ، وخضعت لهم . ولقد إتجه الجزء الأكبر من البوير فى زحفهم صوب إقليم ناتال ، والذى كان يتميز بسقوط الأمطار فيما مضى ، وبخضرة مراعيه ، قبل أن تعتدى عليه عناصر الزولو ، واعتقد البوير أنهم قد وجدوا فى هذا الإقليم ضالتهم المنشودة ، وأنهم يمكنهم الإستقرار هناك ولكن قبائل الزولو رفضت هذا الإحتلال الدائم لأراضيهم . وكان البوير قد ساروا مع العربات التى تجرها الثيران ، وتباعدت مجموعاتهم عن بعضهم ؛ فوق جبال دراكنز برج . وقامت قبائل الزولو بهجمات ، ضدهم ، وتمكنوا من إغتيال بيت ريتيف زعيم وقائد مسيرة البوير ، مما أدى إلى إنشار الذعر بين صفوف الزاحفين من البوير . ولكن سرعان ما تمكن البوير من تجميع صفوفهم من جديد ، تحت قيادة بريتوريس ، الذى جمع الفدائيين ، وأسرع بتوجيه الضربات ضد الزولو . وكانت سرعة الحركة ، مع إستخدام الأسلحة النارية عاملا أساسيا فى تمكين البوير من أعدائهم الزولو ، الأمر الذى أدى إلى إعلان جمهورية ناتال ، التابعة للبوير ، فى عام ١٨٣٤ .

وفى نفس الوقت الذى واجه فيه البوير خطر قبائل الزولو ، كان عليهم أن يواجهوا فيه موقف الحكومة البريطانية ، التى أعلنت أنهم يفقدون رعويتهم بمجرد عبورهم خط حدود مستعمرة الرأس ؛ كما أعلنت رفضها الإعتراف بأى نظام يقوم البوير بشأنه فى شكل مستقل ، ويمكنه أن يؤثر على موانى تؤثر بدورها فى خطوط مواصلات بريطانيا البحرية مع الهند ؛ أو تحدث ضغطا على مستعمرة الرأس . وهكذا مهدت بريطانيا لنفسها الطريق ، ثم أرسلت قواتها العسكرية إلى بورت

ناتال (دربان فيما بعد) ، وضمت ناتال رسميا فى عام ١٨٤٥ ، الأمر الذى أجبر البوير على إستمرار الزحف من جديد ، عبر جبال دراكنز برج .

وفى الوقت الذى كان البوير يعترضون فيه على وضع الإمبراطورية البريطانية لأية قيود على مصالحهم أو حقوقهم الفردية ، كانوا يحاولون فرض أنفسهم على الأفارقة ؛ ورفض الإعتراف لهم باى حقوق . وفى الوقت الذى إنتشر فيه البوير فى كل مكان ، معتمدين فى ذلك على قوة أسلحتهم النارية ، شعروا كذلك بحاجتهم إلى التجمع سويا ، وتجميع المجموعات التى كانت كل منها تعيش بطريقتها الخاصة فى أراضى الفيلد العليا ، حتى يتمكنوا من التعاون ضد قبائل البانتو ، الأمر الذى أدى إلى تجميع البوير « الرحل » فى مجموعتين كبيرتين ، أخذتا شكل جمهوريتين هما : جمهورية جنوب إفريقية ، أو جمهورية ترانسفال ، وجمهورية دولة أورانج الحرة ؛ ورغم أن أصوات الأهالى كانت تسمع فى المجالس المحلية ، والمجالس الشعبية الخاصة بهؤلاء البوير ، إلا أن إتجاههم العام كان يبحث دائماً عن زعيم يكون فى نفس الوقت قائدا ، وكانوا دائما مستدسن للإعتراف له بكل السلطات ، الإستثنائية، والدكتاتورية .

ولقد وصل الأمر بالحكومة البريطانية إلى أن تعترف بهاتين الجمهوريتين فى أعوام ١٨٥٢ و ١٨٥٤ ، ما دامت هاتين الجمهوريتين لا تنقص من حقوق البانتو ، ولا تؤثر فى المصالح البريطانية ؛ وكانتا فى مستوى إقتصادى ضعيف ؛ ولا تتعارض مصالحها وخط نموها ، مع المصالح البريطانية .

٤ـ الاتحاد بين الجمهوريات :

ولقد إزدهرت الأوضاع الاقتصادية فى مستعمرة الرأس فى سنوات التسعينات نتيجة لتربية الأغنام وتصدير الصوف منها ، وعلى مستوى عالمى ؛ كما

توصلت ناتال إلى إزدهار إقتصادى واضح ؛ بعد إدخال زراعة قصب السكر فيها ، وإستقدام الهنود للعمل فى الحقول .

ورغم ذلك فقد ظلت هاتين الجمهوريتين فى حالة إقتصادية غير متوازنة ، وخاصة إذا ما قورنت بمستعمرة الرأس ؛ فكانت تنقصها وسائل النقل ؛ ولا يستخدم فيهما سوى العربات التى تجرها الثيران ؛ كما كانت تنقصهما القوة البشرية الأوربية : فكان هناك أربعين ألف أوربى فى ترانسفال ، ٣٠ ألف فى دولة أورانج الحرة ، فى الوقت الذى كان عدد الأوربيين فيه يصل إلى ٢٥٠ ألف فى مستعمرة الرأس . وكان ذلك من الأسباب الخطيرة التى تؤثر على هاتين الجمهوريتين ، وهما فى حالة حرب شبه مستمرة مع القبائل الداخلية . ولم ينقذ دولة أورانج الحرة من الانهيار ، وهى على الحدود الشرقية لمستعمرة الرأس ، إلا ضم بريطانيا لإقليم باسوتو . وفى نفس الوقت قامت بريطانيا كذلك بضم إقليم جريكوالاند الغربية ، بعد أن اكتشف فيها مناجم الماس ، وكانت تقع على حدود أورانج الغربية .

وكان تعدد الحكومات فى جنوب إفريقية يمثل عقبة مستمرة أمام الحكم البريطانى هناك ؛ خاصة وأن البوير كانوا مستمرين فى زحفهم صوب داخل القارة. وكانت عملية الزحف الأوربى قد أحدثت إضطرابا عميقا بين قبائل البانتو : وبعد أن أسلبتهم أراضيهم ، إضطروا إلى البقاء لخدمة المعمر الأوربى على نفس أرضهم السابقة ، فى شكل عمال ، متفرقين ، بعد أن تحطمت نظمهم الإقتصادية والاجتماعية . ولم يعد فى وسع بريطانيا أن تتصل بقادة الأفارقة لكى توازن بينهم وبين عناصر البوير الموجودين هناك ؛ فإستقر رأى إنجلترا على أحسن أسلوب للتعامل مع منطقة جنوب إفريقية هو إقامة إتحاد للمستعمرات البريطانية مع الجمهوريات التى أنشأها البوير . أما مستعمرة الراس . والتى كانت ثروتها قد نمت، وتكاثر سكانها ، وإذدهرت إقتصادياتها ، وزاد ثرائها من إستغلال مناجم الماس ،

فإن بريطانيا قد منحتها حكما ذاتيا ، مع نظام حكم يشتمل على وزراء مسئولين ، أمام برلمان منتخب إنتخابا حرا ، بغض النظر عن اللون . وكان أمل بريطانيا يتمثل في نشر هذا النظام ، ومده على جميع أنحاء جنوب إفريقية ، وجعل البيض والسود يقومون بحل مشكلاتهم سوياً ، في الوقت الذى يتركون فيه الحكومة الإمبراطورية ترعى مصلحتها الأولى ، والتى تتمثل فى قاعدة الأسطول البريطانى فى مدينة الرأس .

ولكن هذه الفكرة كانت صعبة التنفيذ ، خاصة وأن أبناء ورعايا مستعمرة الرأس كانوا لا يوافقون على إنفاق ضرائبهم على مناطق متخلفة ، وشاسعة ؛ وبعيدة ، وغير مهضومة . وكان المجتمع فى مستعمرة الرأس متوازنا ، نتيجة لتقارب أعداد العناصر الأوربية والعناصر الإفريقية الموجودة هناك . وكان معنى إقامة إتحاد مستعمرات فى جنوب إفريقية هو الإخلال بهذا التوازن الموجود بين البيض والسود ، نتيجة لدخول أعداد كبيرة من قبائل البانتو من شرق باتال إلى مثل هذا الإتحاد .

ومن ناحية أخرى كانت دولة أورانج الحرة مستعدة للتعاون مع مستعمرة الرأس . ولكن عملية ضم جريكوالاند إلى مستعمرة الرأس كان يضر بمصالح أورانج. وكانت ناتال تحت إدارة وزارة المستعمرات البريطانية ، وكان من الممكن الضغط على جمهورية ترانسفال ، والتى كانت ميزانيتها ضعيفة ، وكانت عاجزة عن مواجهة قبائل السوازى وقبائل الزولو على حدودها . فقامت بريطانيا بضمها بالقوة إلى مستعمرة الرأس ، ودون أن تأخذ فى الإعتبار برأى البوير . ولكن بريطانيا فشلت بدلا من أن تنجح ، وخاصة بعد إنقلاب الموقف ، وتحول العلاقة بين بريطانيا وبين قبائل الزولو من حالة السلم إلى حالة الحرب ؛ ففشلت بذلك بريطانيا فى منح أهالى ترانسفال حكما ذاتيا . وقام أهالى الترانسفال من جانبهم بالثورة ، فى الوقت الذى إنهزمت فيه إحدى القوات البريطانية أمام

الزولو ؛ فإضطرت بريطانيا إلى تغيير سياستها فى عام ١٨٨١ ، وإعترفت باستقلال ترانسفال بشرط سيطرة بريطانيا على علاقاتها الخارجية ، سواء مع الدول الأوربية ، أو مع القبائل الإفريقية ؛ وكذلك المطالبة بشكل واضح بالبقاء تحت السيادة البريطانية . وبعد عشر سنوات من المجهودات ، ومن عام ١٨٧١ حتى عام ١٨٨١ لم تحصل بريطانيا من مجهوداتها فى جنوب إفريقية سوى زيادة بعض البوير لها .

وستكون هناك جولات أخرى فى جنوب إفريقية ، بين الانجليز وبين البوير فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ، وفى وقت الاحتلال الأوربى للقارة الافريقية ، كما سنرى فى الباب الخامس والأخير من هذا الكتاب .

الفصل الثالث عشر
الإستعمار الأوربي في
شرق إفريقة

الفصل الثالث عشر

الإستعمار الأوربى فى شرق إفريقية

مع زيادة المصالح الانجليزية والأوربية فى منطقة شرق إفريقية ، خرجت أكثر من فكرة إلى الوجود ، وحاولت الوصول إلى إستغلال هذه المنطقة الهامة من القارة الإفريقية ، والتى كانت فى نفس الوقت تعتبر مدخلا سهلا إلى إقليم هضبة البحيرات الإستوائية ، والتى عرفت بثروتها وخيراتها الطبيعية ؛ علاوة على وجود منابع النيل الرئيسية بها . كما عملت مصر منذ عهد محمد على على توحيد الأقاليم الإفريقية . التى تتحكم فى مياه النيل ، روح مصر وحياتها ، كانت منطقة هضبة البحيرات الإستوائية هدفاً أساسياً تسعى هذه الدول إلى ضمه إليها ، وبخاصة فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر . وكان وصول القوات المصرية إلى أعالى النيل سبباً فى إحتياجها لمخرج بحرى لهذه المنطقة ، تسهل المواصلات به ، ويطل على المحيط الهندى ، وكان هذا هو الأساس فى مشروع حملة جوبا المصرية إلى السواحل الإفريقية المطلة على المحيط الهندى . وكان وجود المصريين فى هذه المناطق يعنى حمايتها من الوقوع تحت سيطرة القوى الأوربية الإستعمارية . فهل ترضى الدول ذات المصالح بامتداد الادارة المصرية إلى هذه المنطقة من شرق إفريقية ؟ لقد وقفت إنجلترا فى وجه هذه الحملة المصرية ، وبكل تشدد ؛ كمحاولة للاحتفاظ بهذه المنطقة لمشروعات الاستقلال البريطانى المقبلة ، والتى لم تتأخر عن الظهور . وحتى إذا كانت إنجلترا غير مستعدة فى هذه الفترة ، وهى منتصف السبعينيات من القرن التاسع عشر ، وسواء لإمكانياتها أو للموقف الدولى ، من مد سيطرتها الفعلية على سواحل شرق إفريقية ، والطرق التى تبدأ منها صوب داخل القارة ، فإن التسابق الإستعمارى الأوربى سوف يستمر فيها ، وبشكل يجبر إنجلترا على ضرورة الحذر ، ويفرض عليها نوعا من القلق ، حتى تتمكن من سبق غيرها ،

والإفادة من إمكانيات شرق إفريقية الضخمة ، وإن كان ذلك لن ينفذ إلا فى مرحلة تقسيم القارة الإفريقية .

١ـ مصر وحملة الجوبا :ـ

مع وصول الإدارة المصرية إلى قلب القارة الإفريقية ، قامت هذه الدولة فى عام ١٨٦٩ بتعيين السير صامويل بيكر حاكما عاما لمديرية خط الإستواء لمدة أربع سنوات ، بمرتب سنوى يصل إلى ١٠,٠٠٠ جنيه ، وأعطته سلطات واسعة لإخضاع وضم جميع الأقاليم الواقعة إلى الجنوب من غندكرو ، وللقضاء على تجارة الرقيق ، ولإدخال نظام التجارة المشروعة هناك ، ولتسهيل الملاحة فى البحيرات الإستوائية ، ولإقامة سلسلة من المحطات العسكرية والمراكز التجارية فى وسط إفريقية .

وكان هذا البرنامج يدخل ضمن مشروع توحيد شمال شرق إفريقية فى كتلة واحدة ، ويحتم سيطرة الدولة على كل السواحل الإفريقية للبحر الأحمر وخليج عدن وبلاد الصومال . ولما كانت منطقة السدود تعوق المواصلات السهلة مع هضبة البحيرات ، فقد كان من الطبيعى أن تفكر مصر فى الوصول إليها عن طريق سواحل الصومال المطلة على المحيط الهندى . فكلفت مصر الكولونيل بيردى Purdy فى عام ١٨٧١ بالذهاب إلى ممبسة على رأس حملة عسكرية ، ثم بالسير بين جبلى كينيا وكليمانجارو وحتى بحيرة فيكتوريا ، وبأن ينشىء موقعا عسكريا فى المناطق المرتفعة القريبة من هذا الجبل الأخير . وكان عليه أن يراعى الحيطة والحذر فى معاملتة مع تجار الرقيق والعاج ، وأن يظهر للأهالى أنه ليست له علاقة مع التجارة ، ويظهر للتجار أنه لن يتدخل فى تجارتهم(١) . وكانت هذه الحملة مجهزة للسفر ، لولا أن صدرت الأوامر بصرف النظر مؤقتا عن تنفيذها .

---

(1) M. Sabry : L'Empire Egyptien Sous Ismail . Paris . 1933 , P 396 .

وفى عام ١٨٧٣ عينت مصر الكولونيل غردون فى منصب الحاكم العام لمنطقة خط الإستواء ، ولقد لاحظ غردون كما لاحظ بيكر من قبل أن أسرع وأقصر مواصلات مع منطقة منابع النيل هى عن طريق المحيط الهندى . وفكر فى أن يقيم خط مواصلات مع خليج فرموزا ، الذى لا يبعد سوى ٤٠٠ ميلا عن أراضى متيسا ، ملك أوغندا وصديق مصر ؛ وأن ينشىء عددا من النقط العسكرية على طول طريق ممهد ، لكى يتخلص من مشاكل البواخر ، وصعوبة المواصلات مع الخرطوم . ولقد إقترح على الخديو ، فى أوائل عام ١٨٧٥ إرسال قوة من ١٥٠ جنديا على ظهر إحدى السفن إلى خليج فرموزا التى تبعد ٢٥٠ ميلا عن زنزبار ، وذلك لكى تنشىء قاعدة حربية هناك ، وتسير فى الداخل صوب أراضى متيسا . وكان غردون يأمل فى أن يوافق إسماعيل على هذه الخطة ، وأوصى بأن يعهد إلى الكابتن ماكيلوب بقيادة هذه الحملة البحرية .

ولقد صادفت فكرة غردون قبولا لدى الحكومة المصرية ، خصوصا وإنها كانت قد فكرت فى تنفيذها فى عام ١٨٧١ . وكلفت غردون فى ١٧ سبتمبر ١٨٧٥ بأن يمد الإدارة التى أقامها فى وسط القاهرة وهضبة البحيرات على كل الأراضى الممتدة حتى ساحل المحيط الهندى وأفهمه الخديو أنه سيرسل بعض سريات الجنود ، بقيادة ماكيلوب باشا ؛ لإحتلال مصب نهر الجوبا ، وإنتظاره هناك حيث يضع نفسه تحت قيادته ، بمجرد وصوله إلى الساحل . وكان على غردون أن يحتل هذا الإقليم إحتلالا دائما ، وأن ينشىء فيه نقطا عسكرية . وبالرغم من خوف غردون من تدخل القنصل البريطانى فى زنزبار فى المسألة ، فإن حكومة مصر أبلغته أن الأراضى الواقعة إلى الشمال من نهر الجوبا هى بلاد صومالية ، وتتبع لمصر بالتالى ، وأن الدول الأوربية ستعترف بهذا الوضع ؛ لأسباب تجارية ، لأن

القضاء على تجارة الرقيق لن يأتى إلا على أيدى حكومة منظمة تدير شئون ذلك الإقليم(١) .

أما ماكيلوب ، فكان عليه أن يحتل مصب نهر الجوبا ، وينشىء القواعد العسكرية ، وإذا ما صادفته عقبات فى سبيل إحتلال مصب هذا النهر فكان عليه أن يحارب فى نهاية الأمر . وأظهر له الخديو أنه يرغب فى المحافظة على علاقات الود مع سلطان زنزبار ، ولكنه لا يسمح لهذا السلطان بالإعتداء على حقوق مصر الإقليمية . وإذا ما حاول أى وكيل أو مندوب للسلطان برغش أو غيره الدخول فى محادثات مع ماكيلوب فى هذا الشأن ، فليس على القائد البحرى إلا أن يحيله على القاهرة وكان عليه أخيرا أن يسلم القيادة العامة لغردون بمجرد وصوله إلى الساحل(٢) . ولما علمت حكومة مصر بأن مصب نهر الجوبا لا يصلح لإقامة قاعدة عسكرية وتجارية هامة ، أصدرت أمرها إلى ماكيلوب فى ٢٩ أكتوبر باحتلال خليج فورموزا أو ميناء دريفورد ، وكررت رغبتها فى العيش فى سلام مع سلطان زنزبار . وكان على المصريين ألا يعتمدوا على سلطات قد توجد على الساحل ، بل يعاملوها وكأنها غير موجودة ، وأن يحتلوا ذلك الجزء من الميناء الذى لا تحتله أى سلطات محلية . وكان على ماكيلوب بعد ذلك أن يسافر على طول الساحل الإفريقى من فورموزا إلى بربرة ، ويبلغ الحكومة عن الأماكن الصالحة لإنشاء الموانى وإقامة المنائر .

ولقد أقلعت الحملة المصرية يوم ١٩ سبتمبر ١٨٧٥ من السويس . وصحبها الكولونيل شاليه لونج ، رئيس أركان حرب القوات المصرية فى مديرية خط الاستواء ، لكى يقود سير القوى البرية التى ستتجه غربا لمقابلة غردون عند مجيئة

---

(١) إسماعيل إلى غردون فى ١٧ سبتمبر ١٨٧٥ - أنظر :
Journal of the Royal African Society . 1935 . PP . 269 - 282 .

(٢) إسماعيل إلى ماكيلوب فى ١٧ سبتمبر ١٨٧٥ - نفس المصدر .

صوب الساحل . ووصلت هذه الحملة إلى برادة فى منتصف شهر نوفمبر ، أى فى نفس الوقت الذى وصلت فيه تعليمات الخديو إلى غردون فى خط الإستواء بالسير شرقا ومقابلة الحملة الآتية من المحيط الهندى . وكانت هناك أربع قطع بحرية مصرية يحمل ٥٥٠ جنديا . ولم تحاول مدينة برادة المقاومة ، فرفع العلم المصرى عليها ، وحيته مدفعية السفن الحربية . وسرعان ما سفر الأهالى أنهم يخضعون لسلطة الحكومة المصرية ، وتحت سيادة السلطان ؛ خليفة المسلمين . وترك الأسطول مائة جندى فى براوة ثم سافر جنوبا إلى قسمايو ، التى كان يحتلها ٤٠٠ من رجال برغش ، فنزلت الجنود المصرية على الساحل ، وتحصنوا لقضاء الليل ، وعند الفجر قاد شتاليه لونج إحدى السريات ؛ وإلتف بها خلف المدينة ، ثم هجم عليها وإحتلها بالجنود المصريين ، دون أن تقع أية خسائر فى الأرواح . وأعلن ضم المدينة لمصر ، ورفع العلم المصرى فى إحتفال رسمى ، وأنشأت القوات المصرية قاعدة حربية فيها. ولقد إستكشف المصريون الساحل الإفريقى وأبلغوا الأهالى أن بلادهم قد أصبحت جزءا من مصر . فهل كان مثل هذا الوضع يتمشى مع المصالح الإستعمارية ؛ الأوربية بشكل عام ، والانجليزية بنوع خاص ، فى هذه المنطقة ؟

٢ـ موقف إنجلترا وسحب الحملة :

إنتشرت أنباء مجىء المصريين من ميناء إلى آخر ، وشعر كل من رجال السلك القنصلى ، والبحرية ، والتبشير الانجليز بأن كل شىء قد أصبح ممكنا ؛ وأن سياستهم يمكن أن تصبح مهددة فى تلك المناطق . وأسرع كيرك ، القنصل البريطانى فى زنزبار ، وفى إحدى السفن الحربية البريطانية ، إلى ميدان العمليات ، ووصل إلى برادة ، ووجد أن الحال قد تغير ، وأن هناك سلطة على تلك السواحل لأول مرة . وعندما أراد قائد السفينة الحربية النزول إلى الشاطىء فى صحبة القنصل، أوقفتهم الجنود المصرية ، وطلبت معرفة شخصيتهم ، وسبب حضورهم

وأوقفتهم من جديد عند مدخل المدينة ؛ وإدعى القنصل أنه قد أتى لزيارة التجار الهنود فى المدينة ، وبصفتهم رعايا بريطانيين . وكان على القنصل ان ينتظر مجيء القائد المصرى ، الذى رفض الاعتراف بسلطات القنصل ، والتى كان يتمتع بها فى أراضى سلطان زنزبار وحدها ، وليس فى الأراضى المصرية ، وفى فترة تعتبر فترة طوارىء . وإضطر القنصل إلى أن يعود إلى السفينة ؛ كما فشلت محاولاته إنزال بعض البحارة للتنزه على الشاطىء .

ولقد قدم القنصل إحتجاجا إلى قائد القوة المصرية ، أصر فيه على « حقوق الضباط البريطانيين فى أملاك سلطان زنزبار » ؛ وطلب فيه تعهدا بعدم التدخل فى الحريات على الساحل ، ولكن القائد المصرى للموقع رد عليه بأن الحكومة المصرية قد إستولت على هذه البلاد ، وأقامت فيها حاميات من الجنود ، تحت إدارة ممثلها ماكيلوب باشا ، والقواد الآخرين ، وأنه ليس من حق أحد النزول إلى الساحل دون تصريح من الحاكم العام للإقليم ؛ وإذا إستخدم الانجليز القوة سترد الحامية المصرية عليهم بالمثل . ومع تقديم إنذار من السفينة بفتح النيران على المدينة فى حالة عدم السماح للقنصل بزيارة الرعايا البريطانيين ، وافق المصريون على نزوله بدون حرس، وعلى إصطحاب قائد السفينة له ، بدون سلاح . وبعد هذه الزيارة ، إضطرت السفينة إلى الإقلاع ، متجهة جنوبا صوب زنزبار .

ولقد أسرع القنصل البريطانى فى زنزبار بارسال التقارير إلى وزارة الخارجية البريطانية ، شرح فيها هذا التدخل المصرى ، والذى وصفه بأنه يهدد سلطان زنزبار، أى يهدد ذلك الشعار الذى أراد الانجليز الاختفاء وراءه لتنفيذ أطماعهم فى الإقليم . وشرح أن نتيجة ذلك التدخل ستكون تفكك أوصال هذه السلطنة ، وخضوع جزء كبير منها ، للدولة المصرية . وذهب الحال إلى حد إدعاء أن المصريين قد أعلنوا عودة تجارة الرقيق ، وأن معنى بقائهم على الساحل هو هدم السياسة البريطانية . وذكر أن المصريين كانوا يحرضون الأهالى على الثورة ، ويذكرون لهم

أن فى إستطاعتهم مقاومة الدول الإستعمارية ، ما داموا يلتفون حول علم سلطان تركيا ، خليفة المسلمين . كما إدعى أن مصالح الرعايا الهنود قد أصبحت مهددة على طول الساحل . ولقد كتب كيرك تقاريره بحرارة وطالب بإبعاد « الخطر المصرى » عن هذه السواحل بأى شكل كان .

ولقد دفع السلطان برغش إلى الكتابة إلى الخديو إسماعيل يطلب منه إجلاء القوات المصرية ، كما دفعه إلى الكتابة إلى دربى ، وزير الخارجية البريطانية ، شاكيا من ذلك « الإنقلاب المصرى » ، خصوصا وأن قائد الحملة كان إنجليزيا . وكانت مكتابات برغش تحمل تقريبا نفس ألفاظ برقيات كيرك . وكتب بادجر مقالة إفتتاحية فى جريدة التايمز (أول ديسمبر ١٨٧٥) طالب فيها الدول الأوربية بالتدخل لوقف تفوق المصريين فى هذه المناطق ؛ كما أن المقيم السياسى فى عدن طلب من سلطات الهند إرسال سفينة حربية لضمان بقاء النفوذ البريطانى فى شرق إفريقية .

ولقد رفضت سلطات الهند إرسال السفينة الحربية . أما وزارة الخارجية البريطانية فإنها أشارت بضرورة تحاشى أى صدام مع المصريين . أما القنصل الإنجليزى فى زنزبار فإنه إعتمد على وجود أربع سفن حربية بريطانية رأى فيها قوة كافية للعمل ضد المصريين . وعندما فتشت السلطات المصرية إحدى السفن التى كانت تحمل مدفعين وبعض البارود ، وقامت بتغريمها ، أصر القنصل على رفض قبوله لفرض سلطة دولة إسلامية على علم دولة مسيحية فى أحد الموانى التى ترعى هذه الدولة ، وهى مصر ، ملكيتها لها .

وكان موقف ماكيلوب دقيقا ، نظرا لمعارضة انجلترا ، ولعدم إستلامه أى أخبار من غردون . وكانت سفنة تحتاج إلى التزود بالفحم والمياه ، وكانت تنقصه وسائل الواصلات اللازمة للسير صوب الداخل ، وصب غردون وكان عدد قواته لا

تزيد على ٤٠٠ جندى ، بعد أن ترك ١٥٠ جنديا فى براوة ؛ وكان فى حاجة إلى الفحم اللازم للسفن للوصول إلى بربرة ، حتى يتمكن من الإتصال بالقاهرة وبعد أن كان يعتقد أن أحسن خط للسير صوب الداخل هو من جنوب خط الإستواء صوب جبل كينيا ، ووصلته تعليمات من القاهرة بإحتلال خليج فرموزا ، والذى كان خليجا مفتوحا ، وتنقصه مياه الشرب . وبعد أن ذهب إلى لامو ، صدرت إليه الأوامر بالعودة إلى السويس . وكانت القوات المصرية فى برادة قد أنشأت موقعا حصينا لها خارج المدينة فى أوائل شهر يناير ١٨٧٦ ، ولكنها إضطرت إلى إخلائه، وإخلاء قسمايو بعد ذلك بأيام .

أما غردون فإنه لم يترك مديرية خط الإستواء ؛ وكانت وزارة الخارجية البريطانية قد علمت بأمر إشتراكه فى المشروع ، فلفتت نظر سلطاتها فى زنزبار إلى ضرورة معاملته عند وصوله إلى الساحل بطريقة تختلف عن معاملتها لماكيلوب ، وأمرتها بأن تقدم له كل المساعدات اللازمة له بعد رحلة طويلة فى وسط القارة ، ومعاملته على أنه صديق ، وليس بصفته قائدا لحملة معادية ولقد إعتذر غردون فيما بعد عن الاشتراك فى هذا المشروع . وذكر أن هذه الحملة لم تكن حملة للغزو ، بل لمجرد إقامة قاعدة على ساحل المحيط الهندى ، ولفتح طريق مواصلات سهل بين هضبة البحيرات والعالم الخارجى ، وبشكل يسمح بازدهار التجارة المشروعة ، ويساعد على القضاء على تجارة الرقيق .

ولم تكن فى قدرة الخديو أن يتصادم مع إنجلترا بشأن زنزبار وسواحل المحيط الهندى ، خاصة وأن حالته المالية كانت فى منتهى السوء ؛ وكان قد باع نصيبه فى أسهم قناة السويس لانجلترا ، فحاول أن يحصل بالسياسة على ما فشل فى الحصول عليه بإرسال الحملة المصرية الصغيرة وكانت مصر قد انفقت أكثر من مليون من الجنيهات فى فتح أقاليم خط الإستواء ومحاربة تجارة الرقيق ، وهى السياسة التى كانت إنجلترا تفرضها عليها ؛ وكان من حقها أن تحظى بتأييد إنجلترا

فى الحصول على تنفيذ بحرى لفلكى المنطقة ، يسمح لها بسهولة الاتصال بها وتخفيض مصروفاتها خصوصا وأن مجهوداتها فى إقليم هضبة البحيرات لن تعطى نتيجة فعالة ما لم تحصل على هذا الميناء . ولم يكن من السهل على مصر الموافقة على توجيهات إنجلترا الخاصة بالقضاء على تجارة الرقيق ما لم تتغير إنجلترا من موقفها غير الودى أمام التطورات التطبيقية للمجهود المصرى عند خط الاستواء . ولم يكن إعطاء أى ميناء لمصر يعنى إقفاله فى وجه التجارة الانجليزية ؛ بل كان هذا الأمر يضمن للتجارة الانجليزية أن تتوغل فى وسط القارة عن طريق هذا الميناء . ولذلك فإن إسماعيل طالب فى الفترة من ٩ يناير إلى ٢٩ مارس ١٨٧٦ بأن تحصل مصر على قسمايو نظير دفع مبلغ من المال للسلطان برغش[1] .

ومرة جديدة نجد أن القنصل البريطانى فى زنزبار يهاجم فكرة وجود السلطات المصرية على سواحل المحيط الهندى ، وحتى فى إقليم خط الإستواء . ونادى بحق إنجلترا فى الإستيلاء على تلك المناطق ، نتيجة إشتراك إنجلترا فى إستكشافها . وإدعى أن مصر كانت ترغب فى الإستيلاء والسيطرة على تجارة إقليم هضبة البحيرات ، بعد أن كانت فى أيدى تجار زنزبار ، وخاصة الرعايا الهنود . وإدعى أن السلطات المصرية فى خط الإستواء قد حاولت إغراء ملك أوغندا على طرد التجار الهنود ، وأن السلطان برغش لن يوافق بسهولة على إعطاء قسمايو لمصر ، إذا أنها ستكون خسارة مادية كبيرة له . وأشار إلى أن إنجلترا أصبحت لها فى بلاد برغش مصالح تجارية كبيرة ، وعلاقات سياسية مدعمة ، ونفوذ وقوة لا تستطيع أن تحلم يوما بفرضها على الحكومة المصرية . وذكر أنه يجب على إنجلترا ، بدلا من إعطاء قسمايو لمصر ، أن تقوم هى نفسها بإختيار ميناء على المحيط

---

(١) أنظر : د. جلال يحيى : التنافس الدولى فى شرق إفريقية . القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٥٩ . ص ص ١١٤ - ١١٩ .

الهندى، وتضعه تحت حمايتها ، وتحتله بجنودها ، لكى تحصل على نفس المزايا التى قد تتركها لمصر .

ورأت إنجلترا أن لب الموضوع يتمثل فى مدى النفوذ الذى يمكنها أن تعرضه على الحاكم الذى يسيطر على إقليم هضبة البحيرات ؛ ورأت أن السلطان برغش كان قد أصبح أكثر طواعية فى أيدها من إسماعيل فى القاهرة . فإقتنعت بآراء كيرك ، ولم ترد على إقتراح القاهرة ؛ ولكن الحكومة البريطانية أبلغت الحكومة المصرية ، فى ٧ أبريل ١٨٧٦ ، أنها مستعدة ، فى حالة الإحتفاظ بحرية التجارة فى صالح عدن وإلغاء تصدير الرقيق من الموانى ، أن تعترف بحكم مصر على ساحل الصومال حتى رأس جاردا فوى . وكان ذلك بداية للمفاوضات المصرية الإنجليزية الخاصة بعقد معاهدة ٧ سبتمبر ١٨٧٧ ، وهى المعاهدة التى إعترفت بالسلطة المصرية حتى رأس حافون ، الواقع على بعد ٢٠٠ ميل إلى الجنوب من رأس جاردا فوى .

وهكذا نجحت إنجلترا فى إبعاد المصريين عن المحيط الهندى ، وأخذت تنتظر نضوج الثمرة لإقتطافها ، وإستمرت تتقدم بمشروعاتها ، وتواصل نشاطها فى تلك المنطقة ، وتحاول عرقلة مجهودات الدول الأخرى ، حتى لا تسبقها أى منها فى تثبيت أقدامها فى شرق إفريقية .

٣ ـ مشروع الاستغلال البريطانى :

لفت إرسال مصر لحملتها إلى المحيط الهندى أنظار الانجليز بشكل واضح للمزايا الإقتصادية والإستراتيجية لتلك المنطقة ، والمخاطر التى قد تتعرض لهما آمالهم فى السيطرة عليها ، إذا ما إستمرا فى موقف سلبى . وكان وجود أحد الإنجليز ، وهو غردون ، على رأس الإدارة المصرية فى إقليم هضبة البحيرات ؛ ومعرفة الإمكانيات الإقتصادية الضخمة لتلك المنطقة ، أكبر مشجع للإنجليز لمحاولة

السيطرة على شرق إفريقية ، فكثرت إقتراحات الإنجليز فى ذلك الوقت على سلطان زنزبار ، لإنشاء إدارة للتلغراف ، أو لإقامة محطة فى السعدنى للتجارة فى العاج ، وكذلك إقتراحات إنشاء الطرق . وكان أهم هذه الإقتراحات ، أو العروض هو ذلك المشروع الذى تقدم به وليام ماكينون لإستغلال شرق إفريقية ، والوصول منها إلى داخل القارة نفسها . وكان قد عمل فى الهند ، وجمع ثروة ضخمة ، حتى أصبح عضوا فى مجلس إدارة شركة الملاحة التجارية للهند البريطانية ، منذ عام ١٨٦٢ ، أى بعدعام واحد من إنسحاب المملكة المصرية من المحيط الهندى ، واتفق كل من ماكينون وبكستون ، على تمويل مشروع إنشاء طريق ممهد من الساحل إلى الجزء الشمالى من بحيرة نياسا ، وذلك لفتح هذه المنطقة الداخلية للتجارة المشروعة ؛ وإحلالها محل تجارة الرقيق . وإختاروا دار السلام بداية لهذا الطريق ، ولم يأت صيف عام ١٨٧٧ إلا وقد تم إنشاء ستة أميال منه ، وأخذ بعض الأهالى يستخدمونه للمجىء إلى دار السلام مع منتجات أقاليمهم . وكان مشروعا ضخما، يتطلب الكثير من الوقت ، وكذلك من الأموال ، ولكنه كان يسمح بتوغل النفوذ البريطانى فى داخل القارة . وبعد أربع سنوات بلغ طول ذلك الطريق أكثر من سبعين ميلا ؛ ولكن سرعان ما ظهرت العقبات ، مثل وجود ذباب تسى تسى ، الذى يمنع إستخدام الخيول والثيران فى النقل ؛ كما أن الأهالى فى الداخل كانوا مشاغبين ، مما يصعب مرور القوافل على هذا الطريق ؛ إلا فى صحبة قوات مسلحة. وظهر الخطر أمام إنجلترا فى أنه يمكن لتجارة الداخل أن تصل إلى الساحل عن طريق الزوبيزى ، الأمر الذى قد يعرضها للوقوع فى أيدى أوروبية أخرى .

وقد شجع الإنجليز سلطان زنزبار على إنشاء إدارة حديثة فى أقاليمه ، ومدها صوب الداخل ، مع ما يتطلبه ذلك من إنشاء للطرق والسكك الحديدية والمواقع المحصنة ، ومن وجود رجال يستطيعون إدارتها بشكل يسمح ببقائها وبتطورها وتقدمها . وأفهمه الإنجليز أن فى إستطاعته الإستفادة من وجود رؤوس

أموال أوروبية تستخدم فى تدعيم سلطانه على داخل القارة ، وإستغلال تلك المناطق ، وتقسيم الأرباح معه ؛ كما أن مكسبه السياسى سيظهر من رفع علمه بشكل رسمى على طول الطرق التجارية ، وعلى المواقع والمبانى العسكرية والإدارية فى داخل الأقليم . ثم بدأ الإنجليز يعرضون عليه تفاصيل مشروعهم الضخم لإستغلال أراضى شرق إفريقية .

وكان كل من ماكينون وكستون ومجموعة من رجال المال والأعمال الإنجليز قد فكروا فى إنشاء شركة تحصل من سلطان زنزبار على عقد إمتياز لإستغلال الأراضى الواقعة فى شرق إفريقية الأوسط . وعندما علموا بوجود غردون فى إنجلترا، بعد إستقالته من منصب مدير مديرية خط الإستواء المصرية ، عرضوا عليه أمر إدارة المشروع البريطانى الجديد من سواحل المحيط الهندى . ولقد إقترح غردون الحصول على إمتياز من سلطان زنزبار لمدة عشر سنوات ، لفتح بلاده للتجارة الأجنبية ، على أن يعطى للشركة حقوقا لتجنيد قوات مسلحة ، ويعفيها من دفع الرسوم الجمركية ، ويسمح لها بالحصول على احتكارات تجارية . كما إقترح ضرورة الحصول على ميناء بحرى ، وكان يفضل بورت درنفورد . وكان يرى أنه فى وسعه أن يعمل ، بعد إنشاء إدارة لهذه الشركة فى شرق إفريقية ، على رئاستها ، كما عمل من قبل فى مديرية خط الإستواء المصرية ؛ أى يقوم بإختيار أحسن طريق يؤدى إلى داخل القارة ، وينشىء على طوله المواقع العسكرية ، ويجند القوات المسلحة ويقودها . ولكن غردون لم يبقى مدة طويلة فى لندن ؛ إذ سرعان ما إستلم برقية من القارهرة فى ١٧ يناير ١٨٧٧ ، تطلب منه العودة لشغل منصب الحاكم العام للسودان ، بعد أن ضمت إليه مديريات دارفور وبحر الغزال وخط الإستواء وسواحل البحر الأحمر وهرر ومحافظات بلاد الصومال . وفى الوقت الذى وصل فيه غردون إلى القاهرة ، كان كل من ماكينون وبكستون يعدان مشروعهم لتقديمه لسلطان زنزبار .

وفى هذا المشروع ، كانت الشركة البريطانيـة تسعى إلى إحتلال الأراضى الواقعة بين الساحل وبين بحيرة فيكتوريا باسـم سلطان زنزبـار ، وذلـك لكى تمنع الحكومة المصرية ، وهى التى لن تحترم سيادة سلطان زنزبـار الأسمية ، من أن تمد نفوذها وإدارتها على تلك المناطق .

وكما أفهموا سلطان زنزبار ، لم يكن هذا المشروع يكلفه شيئا سوى بمجرد إعطاء عقد الامتياز المطلوب ، وسيحصل فى نفس الوقت على إعتراف من الحكومة البريطانية بسيادته وحقوقه الإقليمية على تلك المناطق ، وتأييد السياسـة التى ستتبع فيها .

وكان المشروع البريطانى فى غاية الجرأة ، إذ أنه لم يطالب بمجرد الحصول على إحدى الموانى ، أو على عقد إمتياز أو إحتكار ، بل كان فى واقع الأمر يسـعى إلى الإشراف الإقتصادى والسياسى على كل أراضى السلطان ، وعلى المنطقة التى تمتد فيها حتى البحيرات العظمى . فاقترح المشروع أن يسمح السلطان لهذه الشركة وممثليها برسم وتنفيذ جميع أعمال المرافق العامة فى كل أملاكه ، وأن يسمح لهم بتعيين المندوبين لحكم المديريات بأسمه ، وبتعيين ممثلى الهيئة القضائيـة ، وبإصدار القوانين اللازمة لإدارة المديريـات ، وبتجنيد قوات مسلحة لحماية هـذه الإدارة . ورغم أن هذه القوات ستعتبر فى خدمة السلطان ، إلا إنهـا لـن تخضع إلا لقيادة الضباط الذين ستقوم الشركة بتعينهم ؛ ويسمح للشركة بعقد المعـاهدات مـع الحكومات المجاورة ، أو مع المشايخ والرؤساء المحليين ؛ وأن تحتـل وتنظـم وضعيـة جميع الأراضى التى لم يتم إحتلالها ، وأن تفرض وتجمـع الضرائـب المحلية اللازمـة للمحافظة على الإدارة وحكومات المديريات والقـوات الملسـحة والهيئـة القضائيـة ، ولتحسين حالة الطرق البرية ، ووسائل المواصلات النهرية والأشغال العامة ومنشآت الدفاع ، ولتصفية الديون ودفع الأرباح عن رأس المال .

وكانت هذه الشركة البريطانية تسعى إلى الحصول على عقد إمتياز يسمح لها بالقيام بكل إختصاصات حكومات المستعمرات . وكان للشركة وإدارتها وقضائها وماليتها وأقسامها الفنية أن تحكم بكل معنى الكلمة ، وأن تصدر القوانين؛ وتحكم بها ، وأن تجند القوات المسلحة وتستخدمها ، وأن تشرف على ملكية الأراضي والعقارات ، وأن تربط الميزانية وتنفقها ، وأن يكون لها حق عقد المعاهدات ، وحكم كل أراضى السلطان الموجودة على الساحل ، فيما عدا جزيرتى بمبا وزنزبار .وكان المشروع يفصل كذلك عملية الأستغلال الاقتصادى للمنطقة : فطالبت الشركة بحقوق مطلقة فى تنظيم الملاحة على الأنهار والبحيرات ، وإنشاء الطرق والسكك الحديدية وخطوط التلغراف ، وكذلك التنقيب عن المعادن وإستغلالها ، وإصدار أوراق النقد وصك العملة بإسم السلطان فى أى مصرف تقوم بإنشائه ، وفى الاشراف على إستيراد الأسلحة والذخائر والمعسكرات أو إلغائها. وكانت ترى إحتكار إستجار إدارة الجمارك فى كل موانى السلطان لمدد ٦٦ سنة ؛ أما عقد أحتكارها فيستمر لمدة ٧٠ سنة . وقد وعدت الشركة بأن تعطى السلطان ٢٠٪ من صافى الأرباح ، وذلك علاوة على نفس المبلغ الذى كان السلطان يحصل عليه من إيرادات الجمارك ، ونصيب من المشاركة فى زيادتها و٥٪ من أرباح إستغلال الثروة المعدنية .

ولقد وافق القنصل العام البريطانى فى زنزبار على هذا المشروع ، وذكر أنه فى صالح السلطان ، الذى سيربح كل شيء ، ولن يخسر فى واقع الأمر إلا إدارته وسلطاته على ممتلكاته !!! وهى تكلفه كثيراً من المال ومن العتاد . وكان ترحيب القنصل البريطانى بالمشروع قد نتج كذلك عن أنه لم يكن من السهل التنبؤ بما سيتمخض عنه مثل هذا المشروع الضخم حينما يتم إنشاء الشركة لقوات عسكرية مدربة ، وتقوم بالفعل بحكم مثل هذا الإقليم الشاسع الغنى ؛ فهل الشركة ، أو أن هذه الشركة هى التى كانت ستتحكم فى مصير زنزبار ؟

ولقد تم إدخال بعض التعديلات على المشروع الأساسى ، حسب إقتراح القنصل البريطانى فى زنزبار . وكان أهمها أخذ رأى السلطان فى تعيين القضاء ، وقصر هذا المنصب على المسلمين ؛ وكذلك أمر إبعاد الشرط الخامس بتجنيد القوات المسلحة ، والإكتفاء بتنازل السلطان للشركة عن كل حقوقه على الأراضى والأقاليم الخاضعة له فى القارة الإفريقية . وبدأت المفاوضات ، وسارت ببطء مما ساعد على ظهور العقبات أمام الإنجليز . وطالب السلطان بعدم فرض ضرائب جديدة فى المناطق الساحلية ، ورفض الإعتراف للشركة بحق إحتكار العاج ، إذ أن ذلك سوف يؤثر على حقوق رعاياه فى القيام بهذه التجارة . كما طالب بالمحافظة على الطوابى والمواقع العسكرية المقامة فى شرق القارة تحت إشرافه هو .

وكانت بعض هذه الطلبات ، وبخاصة مسألة إحتفاظ السلطات بالمواقع العسكرية ، ورفضه تطبيق إحتكار العاج ، غير مقبولة من جانب الإنجليز . وزادت الصعوبات مع الأيام تعقدا ، مما أثر على سير المفاوضات . وضاعت سنة كاملة دون الوصول إلى أى إتفاق ؛ وظهر واضحا أن هذه المجموعة من رجال المال الإنجليز لم تكن مستعدة لتنفيذ مشروعها قبل سنوات . وأعطى هذا الوقت فرصة لمشايخ العرب للتأمل فى المشروع ، والتفكير فيه ثم المناداة برفضه . وكان فى إستطاعة السلطان أن يقضى على المعارضة فى بدايتها ، ولكن هذه المعارضة حصلت على الوقت اللازم لكى تقوم وتزيد . وفى الوقت الذى شعر فيه السلطان بأنه سوف يربح ماديا من مثل هذا المشروع ، عرف كذلك أن أرباح الإنجليز سوف تكون ضخمة ، وعلى حسابه . وأخيرا فإن شخصية المفاوض الإنجليزى ، بادجر ، كانت منفردة فى أسلوبها المحدد ، والمهدد . فإنقطعت المفاوضات ، وعاد بادجر إلى إنجلترا .

وسوف تعود بريطانيا إلى هذا المشروع من جديد ، فى عام ١٨٨٥ ، ومع غيره من المشروعات ، وبعد عقد مؤتمر برلين الدولى ، كما سنعرض ذلك فى الفصل السادس عشر .

٤ـ التسابق الإستعمارى الأوروبى :

بعد فشل المشروع الإنجليزى الخاص بشرق إفريقية ، ظهر تسابق إستعمارى أوروبى بين كثير من الأوروبيين ، للحصول على إمتيازات ومكاسب إستعمارية فى شرق إفريقية . وقام بهذا المجهود عدد من البلجيكيين ، ومن الفرنسيين ، وكذلك من الإنجليز .

أما فيما يتعلق بالبلجيكيين فيمكن إعتبار الملك ليوبولد الثانى على أنه المشجع الأول لمشروع الإستكشاف والإستعمار التى قام بها البلجيكيون فى إفريقية. وكانت دولته صغيرة ؛ وسلطانه دستورية محدودة ، فحاول الإستفادة من الإستعمار لصالحه الشخصى ، ويرجع بين يديه خيوط النشاط التجارى والعلمى لهذه الحركة . وجمع فى قصره ، فى شهر سبتمبر ١٨٧٦ ، مجموعة مختارة من رجال الاستكشاف الجغرافية ، والدراسات الجغرافية ، وممن يهتمون بالقارة الإفريقية، ومن عدد من الأقطار الأوروبية . وإنتهى الأمر بعد ثلاثة أيام إلى تأسيس « الجمعية الدولية الإفريقية » وإتخاذها بروكسل مقرا لها . وبعد أن إتفق الأعضاء على تأسيس لجان وطنية فى كل دولة من الدول المشتركة ، تحاول جمع المال وإختيار الممثلين فى الجمعية الدولية ، ظهرت صعوبة التعاون ، خاصة وأن روح التسابق بين الدول ورعاياها كانت موجودة ، وكانت كل مجموعة تحاول أن تسبق مجموعات الدول الأخرى ، لصالح دولتها هى . ورفضت اللجنة الإنجليزية الاشتراك فى أى نشاط يخرج عن النشاط الجغرافى العلمى ؛ كما أن كل من الفرنسيين والألمان حاولوا تجهيز رحلات خاصة ببلادهم . وحين إجتمعت الجمعية فى العام

التالى وجدت أن معظم المشتركين كانوا من البلجيكيين ، وأن معظم أموال الجمعية كانت من بلجيكا ، ومن جيب ليوبولد الخاص . وقرر المجتمعون إرسال حملة من سواحل زنزبار تتجه غربا لإنشاء محطة على شاطىء بحيرة تنجانيقا ، وإرسال حملة أخرى من ساحل إفريقية الغربى ، من أنجولا ، لمقابلتها فى نفس المنطقة ؛ وكذلك إنشاء المحطات ورفع علم الجمعية عليها ، على أن تتخذ هذه المحطات مراكز للتبشير ، ولإلغاء تجارة الرقيق ، وللتمهيد لإدخال التجارة والمصنوعات الأوروبية فى القارة .

ولقد أرسلت الحملة البلجيكية الأولى إلى زنزبار فى شهر ديسمبر عام ١٨٧٧ ولكن سرعان ما توفى عضوين منها ، ورجع الثالث إلى بلاده ، أما الرابع وهو كامبيه فإنه واصل رحلته إلى أن وصل إلى طابورة . وحاولت بعثة أخرى أن تشد أزره ، ولكنها إضطرت إلى الرجوع إلى الساحل ؛ أما هو ، فإنه نجح فى الوصول إلى بحيرة تنجانيقا ، ثم أقام محطة فى كريمة ، وهى التى تبعد بحوالى ١٥٠ ميلا إلى الجنوب من أوجيجى .

ولقد حضر ستانلى بعد ذلك إلى شرق إفريقية فى شهر مارس ١٨٧٩ ، لتنظيم حملة تسير غربا فى إتجاه الكنغو ؛ وكان قد إشترك فى لجنة دراسات أعالى الكنغو ، التى تأسست فى بروكسل ، ثم إنضمت بعد ذلك إلى الجمعية الدولية الإفريقية . وكان ستانلى يهدف الكنغو والغرب ، ولم تكن شرق إفريقية بالنسبة إليه سوى مكان بدء الرحلة . وجاءت بعد ذلك بعثات الكابتن بوبلين ، ثم الدكتور فان دن هوفل ، فى عام ١٨٧٩ وهى البعثات التى إتجهت صوب داخل القارة . وجاءت بعد ذلك بعثة كارتر ، والتى وصلت إلى طابورة ، ثم إلى كريمة ، والتى كان البلجيكيون قد أقاموا بها محطة حصينة . وكانت المحصلة هى نجاح ليوبولد فى إنشاء محطتين هامتين ، فى كل من طابورة وكريمة .

وفى عام ١٨٨٠ ، وضع الجنرال لاهون مشروعا لإنشاء مستعمرة بلجيكية فى شرق إفريقية . ولقد وقف قنصل بريطانيا فى زنزبار فى وجه هذا المشروع ، وعلى أساس إحتجاجه لاحدى الموانى ، الأمر الذى قد يثير تقسيم الساحل بين الدول الأوربية ؛ ووجههم صوب حوض الكنغو . وحين طلب الملك ليوبولد إنشاء محطة قرب مالندى ، لترويض الأفيال ، وطلب استئجار جزء من الساحل ح وقف القنصل الإنجليزى كذلك فى وجه هذا المشروع . وعلينا أن نذكر بشكل عام أن مشروعات بلجيكا كانت موجهة صوب حوض الكنغو ، قبل غيره ، وان كان بدء نشاطها من شرق إفريقية يثير مخاوف الإنجليز منها .

أما الفرنسيون ، فكانوا يعرفون شرق إفريقية منذ فترة من الوقت ؛ وكانت فرنسا تحاول أن تحصل من سلطان زنزبار على بعض المواقع الساحلية ؛ ولكن إنجلترا وقفت فى وجه هذه المحاولات ، فى عامى ١٨٧٦ و ١٨٧٧ . وكانت تجارة فرنسا مع شرق إفريقية تعتمد إلى درجة كبيرة على تهريب الأسلحة والذخائر وبيعها للأهالى ، وخصوصا فى موانى الشمال . وكثيرا ما كانت هذه العملية تتسبب فى وقوع حوادث بين الفرنسيين وبين سلطات زنزبار ، والتى كانت حكومة إنجلترا تؤيدها ضد الفرنسيين . وفى هذا المجال ؛ كان تشدد إنجلترا ضد دخول الأسلحة النارية إلى القارة بهدف عدم وصول مثل هذه الأسلحة إلى أيدى الأفارقة ، مما يصعب أمر سيطرة الإنجليز على المنطقة ، والأوروبيين على القارة .

وكان مجلس النواب الفرنسى قد وافق فى أوائل عام ١٨٧٨ على إعتماد مبلغ مائة ألف فرنك ، لتجهيز حملة تقطع إفريقية من الشرق إلى الغرب ، بقيادة أحد رجال الدين المسيحى ديبيز . ووصلت البعثة إلى زنزبار ، ثم وصلت إلى باجامويو ، على رأس قافلة وحملة كبيرة ، وكانت تضم أكثر من ٨٠٠ حمال لنقل التموين ، مع عدد من الصناديق المملوه بالديناميت والبنادق والصواريخ ؛ فكانت

عبارة عن جيش صغير يقوده رجل دين شاب (٣٣ عاما) ، وغير متمرن . ووصل ديبيز ، الذى كان يرغب فى فتح إفريقية « لله ولفرنسا » إلى طابورة ؛ ولكن سرعان ما بدأ الحمالون يختفون من الحملة ، ومعهم الصناديق التى يحملونها . وبعد ذلك وصل إلى كريمة ، وحاول أن يصل إلى الكنغو ، ولكنه إصيب بالأمراض ، ثم أصيب بالعمى ، وتوفى فى شهر ديسمبر عام ١٨٧٩ .

كما قامت بعض المجموعات الفرنسية بمحاولة الحصول على عقد إمتياز لها من سلطان زنزبار ، فى عام ١٨٨١ ، يشبه عقد الامتياز الذى حاول الانجليز برئاسة ماكينون أن يحصلوا عليه من قبل . وكانت رؤوس أموالهم تصل إلى ضعف رؤوس أموال المشروع الانجليزى . ولكن القنصل العام الانجليزى وقف فى وجه هذا المشروع ، وكان ذلك سببا فى فشله وعلى أى حال فإن أنظار الحكومة الفرنسية نفسها لم تكن موجهة صوب شرق إفريقية فى ذلك الوقت ، بل كانت موجهة صوب مدغشقر ، وصوب جزر القمر ، والتى تعهد أحد شيوخها بعدم قبوله لحماية أية دولة أجنبية دون الحصول على موافقة فرنسا .

ويعتبر الإنجليز آخر هذه المجموعة الأوربية التى تسابقت مع بعضها هذا السباق الإستعمارى فى شرق إفريقية . ولقد ظل نشاط الإنجليز مستمرا فى هذا الإقليم ، وكان لهم التفوق فى ميدان التبشير ، والإستكشافات الجغرافية ، وكذلك فى النفوذ السياسى الأجنبى فى أراضى زنزبار .

وكانت هناك أربع بعثات تبشيرية إنجليزية تعمل فى منطقة شرق إفريقية . وإنتشرت مراكزها نحو الداخل ، وأخذت تدرس لغات الأهالى ، ولهجاتهم المحلية. وتنشىء المحطات لتعليم الرقيق بعد تحريرهم وتحويلهم إلى المسيحية ؛ كما أن سفنها كانت ترفع العلم البريطانى على بحيرة تنجانيقا ، وتمثل النفوذ البريطانى بدرجة واضحة فى المناطق المحيطة بها .

ولقد واصل المستكشفون الإنجليز رحلاتهم من سواحل إفريقية الشرقية، صوب داخل القارة، محاولين إستكمال خريطة تلك المناطق، ومعرفة ما تحتويه من معادن، ورسم الطرق التى توصل بين الساحل وبين هضبة البحيرات، كما أن النفوذ السياسى البريطانى فى شرق إفريقية كان متفوقا على نفوذ أى من الدول الأجنبية الأخرى وكان قائد قوات زنزبار العسكرية هو أحد الضباط الإنجليز؛ وكانت السفن الحربية البريطانية موجودة بإستمرار فى مياه زنزبار الإقليمية .

ولقد رأى القنصل العام البريطانى هناك ذلك التسابق الاستعمارى الأوربى فى شرق إفريقية، وخشى من أن تفلت الفرصة من أيدى بلاده . ورأى الشركات والجمعيات واللجان الدولية تحاول الحصول على عقد إمتياز، أو حقوق للإحتكار، أو إحدى الموانى على الساحل، لكى تبدأ منه نشاطها صوب الداخل، وإستغلال الإقليم من الناحية الإقتصادية . وأراد أن يدفع حكومتة إلى إنتهاز أول فرصة ممكنة لكى تؤكد فيها نفوذها بشكل رسمى فى أراضى زنزبار . ولقد عرضت إنجلترا أربع فرص لتوكيد نفوذها رسميا فى أراضى سلطنة زنزبار فى هذه الفترة، من عام ١٨٧٩ حتى عام ١٨٨١؛ ولكنها تركت هذه الفرصة تفلت من أيديها، وحتى لا تخرق مبدأ حرية التجارة، أو تخرق مبدأ المحافظة على سلامة أراضى زنزبار . وكانت الأولى تتعلق بمقتل أحد المبشرين، والثانية تتعلق بإقتراح غردون تعيين أحد الأوربيين حاكما على الأراضى الممتدة من الساحل حتى هضبة البحيرات، والثالثة محاولة رسم حد غربى لأملاك السلطان وأراضيه فى الداخل، والرابعة وقت كتابة وصية السلطان، وإقتراحه حق إشراف بريطانيا على تنفيذ وصيته، وحق الإشراف على الوصى على العرش إلى أن يبلغ السلطان الجديد سن الرشد، وحتى تغيير هذا الوصى وإختيار غيره للقيام بعمله إن لزم الأمر ولقد تركت بريطانيا هذه الفرص الأربع تفلت من بين أيديها، ولكنها كانت ترتب الأمر فى نطاق السياسة الإمبراطورية، وفى توافق مع العوامل والمواقف الدولية . وكان معنى ذلك أن أنظار

الحكومة البريطانية لم تغب عنها سواحل شرق إفريقية ، ولم تغفل عنهـا . وسوف تظل الأوضاع كما هى ، حتى تزداد حدة وخطورة الموقف فى السودان ، مع إندفاع التسلطيات الإستعمارية الأوربية ، وفرض الحماية الفرنسية على تونس ، وإحتلال بريطانيا لمصر ، وزيادة إشتعال نيران الثورة المهدية فى السودان : إنهـا مرحلة جديدة من مراحل تاريخ إفريقية الحديث والمعاصر ، تنزل فيها ألمانيا إلى الميدان الإستعمارى ، وفى وقت عقد مؤتمر برلين عام ١٨٨٤ ــ ١٨٨٥ ، الخاص بتقسيم القارة الإفريقية . ورغم قلق بريطانيا على مصالحها فى شرق إفريقية من المنافسة الدولية ، فإنها ستعمل على تقسيم مناطق شرق إفريقية بينهـا وبين ألمانيا ؛ كما سنرى فى الفصل السادس عشر . أما الموانى الشمالية فى شرق إفريقية ، وهى موانى البنادر ، فإنها سوف تكون من نصيب إيطاليا .

الباب الرابع

تقسيم القارة الإفريقية

الفصل الرابع عشر
إندفاع التسلطيات الإستعمارية الأوربية

الفصل الرابع عشر

إندفاع التسلطيات الاستعمارية الاوربية

بدأت حركة كبيرة فى الدول الأوربية العظمى للتوسع الاستعمارى إبتداء من سنة ١٨٧٨ ــ ١٨٨٠ . وظهرت هذه الحركة فى أول الأمر فى بريطانيا العظمى حيث عارض دزرائيلى ، حين كان رئيسا للوزراء من سنة ١٨٧٤ إلى سنة ١٨٨٠ الإتجاهات المعادية للاستعمار ، والتى كانت قد إنتشرت بين حكومة الأحرار قبيل سنة ١٨٧٩ . ولم يوقف سقوط وزارة المحافظين فى سنة ١٨٨٠ هذا المجهود إذا أن الآراء الاستعمارية والتسلطية كانت توغلت فى أوساط الأحرار رغم معارضة جلادستون لها . أما فى فرنسا فكان جول فيرى هو الذى أعطى لها الدفعة الأولى ، ولا شك فى أنه لم يكن قد وضع لها برنامجا محددا (ولم يضعه إلا بعد سقوطه فى سنة ١٨٨٥) ولكنه نجح وأقحم البرلمان بوضعه أمام الأمر الواقع ، ووضع أسس إمبراطورية إستعمارية جديدة فى تونس ، وفى إفريقية الغربية وفى مدغشقر ، وفى الهند الصينية . أما فى روسيا فإن التوسع خارج أوربا لم يكن حتى سنة ١٨٩٣ إلا هدفا ثانويا ؛ وكانت السياسة الروسية تنظر بوجه عام صوب الإمبراطورية العثمانية فى أوربا وصوب البلقان ، وكانت تبحث عن الوصول إلى « المياه الحرة » إلى البحر المتوسط . أما عملها فى آسيا الوسطى فلم يكن أكثر من عملية « تحويل » أو « تعويض » عما أصابها من خيبة أمل فى البلقان . وفى إيطاليا زاد التفكير فى البحر المتوسط عن التفكير فى المشكلات القارية ؛ ولكن خيبة الأمل فى المسألة التونسية دفعت كريسبى Crispi ـ ذلك المندفع الذى كان يتجه صوب العظمة الوطنية ولكن دون أن يحسب حساب الامكانيات المادية والمعنوية ــ صوب المغامرة

فى إفريقية الشرقية . وفى ألمانيا بدأ الدافع فى أوساط رجال الأعمال وعند تجار بريمن وهامبورج الذين ضغطوا على بسمارك وأجبروه على قبول مشروعات إستعمارية فى إفريقية وفى جزر التوابل أو فى المحيط الهادى رغم إعتراضه على قيمتها . وبعد إعتزال المستشار أدخل غليوم الثانى ألمانيا فى هذه السياسة « الدولية » وإن كان الوقت قد أصبح متأخرا . وفى بلجيكا أنشأ الملك ليوبولد الثانى والذى كانت مشروعاته أساسية فى نمو التسلطية الاستعمارية دولة الكنغو الحرة ، بإسمه الشخصى ، و « تحت ستار الدولية » وهى الدولة التى أورثها بوصيته لمملكته .

١ـ دوافع التوسع الامبريالى :

إن دوافع هذا الازدهار الامبريالى متشابهة تقريبا فى كل مكان ، وأثار المنادون بالتوسع خارج أوربا ـ سواء أكانوا من رجال الدولة أو من المجموعات ذات المصالح ـ نفس الإدعاءات تقريبا فى تلك الفترة التى تكونت فيها نظرية التوسع الإستعمارى(١) .

وتأتى الإدعاءات الخاصة بالمصالح المادية ، والمرتبطة بالحالة الإقتصادية فى المكان الأول . فالصناعة الكبيرة الحديثة لا يمكنها أن تزيد أو حتى تحتفظ بنفس سرعة إنتاجها إذا لم تجد أسواق جديدة . وما دامت كل الدول العظمى الأوربية بإستثناء إنجلترا وحدها ، قد وضعت بعد سنة ١٨٧٩ ـ ١٨٨٠ نظاما جمركيا تتزايد فيه نسبة الحماية ، فإن أسواق القارة لم تفتح إلا بصعوبة . ولذلك فقد كان من اللازم البحث عن عملاء خارج أوربا ، وأكد جول فيرى أن « الاستهلاك الأوربى قد تشبع » وأنه فى وسع السياسة الإستعمارية وحدها أن تجد « طبقات جديدة من

---

(١) د. جلال يحيى : تاريخ العلاقات الدولية ، لبيير رنوفان ، ١٨١٥ ـ ١٩١٤ ، دار المعارف ، ١٩٨٢. ص ص ٥١٢ ـ ٥٢٠ .

المستهلكين » وهى « صمام الأمن » وستصبح الدول الصناعية بدونه مهددة بالأزمات الاقتصادية والاجتماعية . ومن جانب آخر إعتمدت الدول العظمى الصناعية على كمية ضخمة من رؤوس الأموال ، إذ أن الصناعة أعطت أرباحاً أكثر سرعة من الزراعة . ولم تجد هذه الأموال الموجودة إستخداما مربحا على القارة . ألم يكن كل شيء يشير إلى البحث عن إستغلالها فى « البلاد الجديدة » التى لم يكن لها حتى ذلك الوقت سكك حديدية أو إستثمارات زراعية أو صناعية مجهزة بالتقنية الأوربية ؟ لا شك أن هذه الاستثمارات ستكون مخاطرة فى بعض الحالات ، ولكنها ستعطى أرباحا ضخمة فى معظم الحالات ، وبشرط الحصول على حماية كافية ضد عمليات الإستيلاء الممكنة .

وكانت الحاجة إلى التوسع الاقتصادى والمالى تدفع إلى الغزو الاستعمارى الذى يسمح للدولة المستعمرة بالاحتفاظ لنفسها بأسواق لها قيمتها . ورغم أن بريطانيا العظمى نفسها كانت من أنصار حرية التجارة وأنها تحاول إستغلال أقاليم إمبراطوريتها لمصلحتها وحدها ، فإنها وجدت من اللازم إمتلاك المستعمرات إذ أن « التجارة تتبع العلم » . ومع هذا فهل كان من المؤكد أنه يمكن الإحتفاظ فى المستقبل بسياسة حرية التجارة ؟ ألم تكن التجارة الإنجليزية تخشى من أن يهددها منافسون أقوياء ؟ عندئذ قد يضطر الإنجليز إلى ممارسة « نظام حماية جمركية إمبراطورية » ، وإلى رفض وصول الدول الأخرى إلى الأسواق الاستعمارية البريطانية . وهذا هو الإدعاء الذى أعطاه فرود Froude ف سنة ١٨٨٦ عن الأقيانوسية ، أو إنجلترا ومستعمراتها .

وكانت لهذه الآراء الإقتصادية وجها آخر ، هو البحث عن المواد الأولية وكان هذا التفكير معروفا عند ليوبولد الثانى الذى رغب منذ أوائل عمله الاستعمارى في تنظيم انتاج المطاط ، ثم فى استغلال الموارد المعدنية ، وظهر هذا التفكير بعد قليل لدى أوساط رجال الأعمال الفرنسيين وقت غزو تونكين ، ولا

شك فى أن الفكرة لم تكن جديدة ، وكانت هى أساس طريقة الاستعمار التى استخدمتها فى الأراضى المنخفضة فى جاوه ؛ ومع ذلك فإن المنادون بالتوسع الاستعمارى قد أثاروها أقل من إستخدامهم لمسألة البحث عن « الأسواق » وربما رجع ذلك إلى أنه (كان يصعب التوفيق بين برنامج التنمية وبين النظريات الإنسانية) . وأنه ظهر أن إعلانه سيكون غير مناسبا .

ولكن الرغبة فى التوسع لم تكن تستند إلى مجرد مطالب المصالح الإقتصادية بل نتجت أيضا عن حالة معنوية ؛ مثل الرغبة فى زيادة نفوذ الدولة ، والإعتقاد بأن للشعوب الكبيرة « رسالة » تقوم بها فى العالم .

وكان إدعاء « الكرامة » مرتبطا بتقديم الإتجاه القومى وربما كان هذا الإتجاه واضحا فى بريطانيا العظمى أكثر من غيرها . وقال المنادون بهذه الحركة أن التوسع الإستعمارى هو شكل من أشكال « الكفاح من أجل الحياة » حيث ينتصر الشعب الأكثر إستعدادا ، من الناحية الجثمانية والناحية الفكرية ، فى هذه المشروعات . وأشار كيبلنج Rudyard Kipling فى « أغنية الانجليز » (١٨٩٠) دائما إلى هذه الفكرة عن « تفوق الجنس الإنجليزى » ، وطبيعة الانجليز . اما فى ألمانيا ، والتى لم توجد فيها تقاليد استعمارية ، فلم يكن هناك مجال للتحدث عن « موهبة » أو استعداد خاص ؛ ولكن النظرية الاستعمارية أصرت على ضرورة تأكيد حيوية الدولة. وفى فرنسا تحدث جول فيرى فى سنة ١٨٨٥ عن نفس الآراء ؛ بمعنى أن التخلى عن كل « إشعاع » خارج أوربا سيكون هو « التنازل » عن مستوى الدول العظمى ؛ وهى نفس الفكرة التى نماها أيوجين إتيين Eugene Etienne فى ١١ أبريل سنة ١٨٩٢ : « إن فى وسع بلد كبير مثل بلدنا أن يحصل إذا أراد على كل حقوقه ، سواء فى أوربا أو فى بقية العالم بعد أن يكون قد إستعاد قوته العسكرية ، وبعد أن يكون قد أعاد إقامه حالته المالية بشكل نهائى » . وأخيرا فإن كريسبى قد

رأى في الوقت الذى أدخل فيه إيطاليا فى مغامرة إفريقية الشرقية أنها كانت وسيلة لإثارة الشعور الوطنى أكثر من كونها عملية إرضاء للإحتياجات الديموغرافية أو الإقتصادية : « ما فائدة الوحدة إذا لم تضمن لنا القوة والعظمة ؟ » .

وليس الشعور بتأدية « رسالة » هو دائما مجرد شكل بسيط لتغطية المصالح أو الأطماع بل أنه كان عقيدة لدى كثير من الأوربيين : فمصير الرجل الأبيض هو إيقاظ الشعوب فى القارات الأخرى . ولا لمجرد أشكال جديدة من الحياة المادية ولكن كذلك لأشكال جديدة للحياة الاجتماعية والسياسية . وفى ذلك الوقت ظهرت مبادىء الحرية السياسية على أنها هى شعار الحضارة نفسه ، وحاولت حركات جمعيات التبشير ، وفى نفس الوقت الذى عملت فيه على تحويل الوطنيين إلى المسيحية ، أن تنشر الآراء الإنسانية ، والقائمة على إحترام الفرد الإنسانى وعلى « الحرب الصليبية الموجهة ضد الاسترقاق » . وعرف ليوبولد الثانى جيدا كيف يستغل هذا الشعور الانسانى ، وقبل أن يتم برنامجه الإقتصادى ، ثم يزيح الستار عن مشروعه السياسى .

وأخيرا فهناك الدوافع الاستراتيجية ، والتوسع الإستعمارى ضرورى لأنه يسمح بالحصول على نقط إرتكاز بحرية يخضع لها أمن المواصلات . ولا شك أن هذا الإدعاء كان هاما بشكل خاص بالنسبة للإنجليز ، ولكى يتمكن أسطول الحرب الانجليزى من السيطرة على الطرق البحرية الأساسية ، ويتمكن من العمل فى كل مكان فى العالم ، فقد كان من اللازم أن يحصل على نقط إلتجاء تكون له فيها ترسانات للإصلاح ، ومراكز للتزود بالوقود ، وقواعد للعمليات . وكان الأسطول البريطانى قد امتلك قبل ذلك هونج كونج ، وسنغافورة ، وجبل طارق ومالطة ، وسانت هيلانة ، وجزر برمودة ، ولكنه كان يعتقد أن هذه النتائج كانت غير كافية. وأكد جول فيرى نفس هذه المشغوليه ، ولكن على نطاق أصغر . وقال فى

خطبته فى ٢٨ يوليو سنة ١٨٨٠ أن السياسة الإستعمارية ضرورية لكى تعطى لأسطول الحرب نقط رسو وتموين بالوقود : « وهذا هو السبب الذى يدفعنا للحصول على تونس ، والسبب الذى يدفعنا للحصول على مدغشقر » ، وحينما فكرت الحكومة الإيطالية فى إفريقية الشرقية كان السبب فى ذلك يعود إلى تفكيرها فى المزايا التى سيعطيها لها فى سياستها الدولية إستيلاؤها على قواعد بحرية على طريق المحيط الهندى عبر البحر الأحمر ، وعلى الناحية الجنوبية للطرق البحرية الكبيرة فى البحر المتوسط ، وأخيرا فإن السياسة الروسية فى نفس هذه المنطقة من العالم قد إعتبرت أن الحصول على ميناء فى « المياه الحرة » وهو هدف أساسى لها .

٢ ـ دور الرأى العام :

هل معنى ذلك أن هذه النظرية للتوسع قد حصلت على موافقة جماعية من الرأى العام ؟ لا شك أنها قد أفادت من المصالح التى ظهرت نتيجة لرحلات الاستكشاف الكبرى ، وللفضول الذى اثارته الجمعيات الجغرافية . ومع ذلك فإنها قد لقيت مقاومة فى كل الدول الأوربية ، وإن كانت هذه المقاومة قد إختلفت فى مظاهرها ، وكانت غير متساوية فى مداها السياسى .

ففى إنجلترا كانت عناصر الأحرار الأصيلة قد أظهرت قبل سنة ١٨٧١ شكوكها بالنسبة لسياسة التوسع . وكان جلادستون نفسه قد أظهر شكوكا فى خطاب أبريل سنة ١٨٧٠ عن مستقبل الإمبراطورية البريطانية ؛ وأعتقد أن المستعمرات الكبرى ستتطور سلميا صوب الانفصال ، وبقى هذا التفكير كذلك عند قطاع من الرأى العام للأحرار بعد سنة ١٨٧١ ، خصوصا وان مجهود التوسع كان يستدعى إلتزامات ضرائبية . ولكنه ضعف بوضوح إبتداء من سنة ١٨٨٠ .

وفى ألمانيا كانت الآراء الشخصية للمستشار هى التى تفرمل هذا الشغف ، وحينما رغبت الأوساط الاقتصادية فى بريمن وهامبورج فى سنة ١٨٧١ فى الإفادة من الهزيمة الفرنسية لضم الهند الصينية والمارتينيك رفض بسمارك ذلك : « أننى لا أريد مستعمرات . إن كل هذه السياسة الإستعمارية ستكون بالضبط بالنسبة إلينا مثل الرداء الحريرى لأحد النبلاء البولنديين الذين لا يمتلك قميصا داخليا » . لماذا ؟ لأن ألمانيا لم تكن تمتلك أسطول قوى ، ولا يمكنها نتيجة لذلك أن تحتفظ بمواصلاتها البحرية في حالة حدوث حرب « ستقع مستعمراتنا غنيمة فى ايدى فرنسا إذا قامت بحرب إنتقامية » . وقال المستشار فى سنة ١٨٨١ كذلك إلى أحد أعضاء الرايشستاج : « ما دامت باقيا مستشارا فإننا لن نضع سياسة إستعمارية » . ومع ذلك فقد إنتهى فى سنة ١٨٨٤ بالخضوع لضغط الأوساط التجارية ، إذا أنه قد إعتقد في ضرورة إرضاء أمل ظهر فى أنه عزيز على الرأى العام ، وربما كان يرغب فى أن يضمن للصناعة الألمانية إحتياطيا من المواد الأولية ، ولأنه راى أنه من الملائم فى ذلك الوقت بالذات أن يثير قلق بريطانيا العظمى . ولكنه إستمر يؤكد بعد ذلك فى جلسات الرايشستاج أنه لم يكن إستعماريا .

وفي فرنسا كان جمهور الرأى العام متحفظا بالنسبة للسياسة الإستعمارية وإنتقد أنصار سياسة الإنتقام النشطين التوسع خارج أوربا فى أنه يحول التفكير صوب أهداف ثانوية ، في الوقت الذى تتطلب فيه المصلحة الوطنية وضع كل المجهودات في خدمة تخليص الألزاس واللورين ، وقال ديروليد Deroulede « لقد فقدت اثنين من أبنائي وتعرض على عشرين خادما » . وكان الفلاحون والعمال يخشون من زيادة الأعباء الضرائبية ، وأكثر من ذلك من مشاركة المجندين الشبان في حملات حربية بعيدة . ورأى معارضوا الحكومة فى دوافع التوسع الإستعمارى إرتباطات مالية دنيئة ، وفضحوها على هذا الأساس ولم يجد العمل الإستعمارى

نقطة إرتكاز إلى داخل ذلك التكتل الذى إشتمل على العسكريين ورجال البحر والمبشرين ورجال الصناعة والتجار المصدرين ، ولكى يتغلب جول فيرى على هذه المقاومة فإنه أخفى ابعاد مشروعاته وقام بعمليات صغيرة ، ثم عمل على تنميتها وإستند إلى ضرورات لم تكن فى الحسبان ، وذلك لكى يضع مجلس النواب تحت ضغط الظروف . ولكن نفس هذه الطريقة تسببت فى حنق وغضب الأغلبية البرلمانية التى إتهمته بعدم إحترام إختصاصات السلطة التشريعية .

وفى إيطاليا تسببت مطامح كريسبى ، الذى زاد عناده عن بعد نظره ، فى خيبة أمل البورجوازية ، ووجد رئيس الوزراء الإيطالى صعوبات كثيرة فى الحصول من البرلمان على الميزانيات اللازمة للعملية الأثيوبية ، ولم ينجح أبدا فى تسيير الرأى العام .

وبالإختصار فإن سياسة التوسع الإستعمارى لم تكن حتى ذلك الوقت مطلبا لحركة كبيرة فى الرأى العام فى أى مكان ، بإستثناء بريطانيا العظمى ، ولم يكن الرأى العام يقبلها فى غالب الأحيان إلا على مضض . وإذا كانت قد إنتصرت بالرغم من ذلك ؛ فإن هذا كان يعود إلى عزيمة بعض رجال الدولة أو إلى الدافع الموجود عند المنفذين .

وإذا كان التوسع الإستعمارى للدول الأوربية قد إزداد فى خلال هذه السنوات العشرين بقوة لم يكن قد وصل إليها من قبل فإن ذلك يعود إلى أنه لم يصادف سوى عقبات بسيطة ، إذ أن الدول أو مجموعات الأهالى التى إتجهت إليها أنظار الأوربيين كانت فى غالب الأحيان غير قادرة على مواجهتهم بسبب نقص السلاح وأفاد هذا التوسع من ظروف أخرى مساعدة ؛ هى إختفاء كل قوى منافسة فى آسيا وإفريقية أو الاقيانوسية . ولم تحاول الولايات المتحدة أو اليابان حتى ذلك الوقت القيام بدور فى « تقسيم العالم » .

وإذا لم يكن للمصالح الاقتصادية إلا مكاناً ثانوياً جدا فى خصومات القارة، فقد كان لها على العكس من ذلك دوراً إيجابياً ، وفى بعض الأحيان رئيسياً ، فى ذلك التصادم الذى وقع بين الإمبرياليين ، أو التسلطيين فى البحر المتوسط ، وفى آسيا وفى إفريقية . وسنقصر حديثنا هنا عن مسائل البحر المتوسط ، ومصر ، وتونس ، ونعالج مسائل وسط القارة الإفريقية ، ومؤتمر برلين لتقييمها للفصل التالى .

٣ ـ مسائل البحر المتوسط .

ولقد كانت مسألة التفوق فى البحر المتوسط عاملا هاما فى الأزمة البلقانية سنة ١٨٧٧ ــ ١٨٧٨ . وإذا كانت الحكومة الإنجليزية قد إستخدمت التهديد لوقف زحف الجيوش الروسية صوب القسطنطينية ، وكانت قد عارضت بشدة فى مسألة إنشاء « بلغاريا سان إستيفانو » التى ظهرت على أنها ستمد منطقة النفوذ الروسى حتى سواحل بحر أيجه ، ألم يكن ذلك لكى تمنع وصول السياسة الروسية إلى البحر المتوسط ؟ ولقد نجحت فى ذلك ولكن سياسة البحر المتوسط لبريطانيا العظمى كانت لها علاوة على ذلك مشغوليات أخرى ، هى « ممر السويس » و « مضايق صقلية » ، وتقابلت فيها مصالح فرنسا ومصالح إيطاليا وبين عامى ١٨٧٥ و ١٨٨٢ إحتلت المسألة المصرية والمسألة التونسية مكانا هاما فى العلاقات الدولية .

وفى الحالتين كانت المصالح الاستراتيجية واضحة : فمصر هى مفرق الطرق الذى يوصل آسيا بإفريقية وأوربا بالمحيط الهندى ، وزاد فتح قناة السويس من عبورها العالمى بشكل واضح ؛ وتونس الواقعة على بعد ١٨٠ كيلو مترا من صقلية هى الشاطىء الجنوبى لطريق مرور كانت بريطانيا العظمى تمارس إشرافا عليه عن طريق قاعدتها البحرية فى مالطة ، وكانت لهاتين الدولتين روابط تبعية للباب العالى العثمانى ؛ وإن كانت أقل تحديدا بالنسبة لتونس عنها لمصر : فكان السلطان

منذ منتصف القرن التاسع عشر قد كف عمليا عن ممارسة سيادته على الباى ، فى الوقت الذى بقى فيه حريصا على الحصول على إعتراف بحقوقه على الخديوى ؛ ويكفى القرب الجغرافى لشرح هذا الإختلاف ، وكان الإتصال الذى تم فى البلدين، بين الحكومة المخلية وبين المالية الأوربية قد خلق حالة مواتية لتوسع الدول العظمى .

وافاد إسماعيل ، خديو مصر ، من التسهيلات التى منحته الإئتمانات المصرفية إياها لكى يقوم بمصروفات كبيرة ، سواء للإنشاءات الوطنية ـ فأنشأ سككاً حديدية ، وقنوات للرى ـ أو لإحتياجات بلاطه ؛ وأعطى دفعا للحياة الإقتصادية ، وزاد ثلاثة أضعاف من قيمة التبادل مع الخارج فى مدة عشر سنوات . ولكنه كان قد تعاقد مع المصارف الأوربية بوجه عام ، والمصارف الفرنسية بوجه خاص ، على دين ضخم ، واضطر لكى يدفع الأرباح إلى أن يطرح قروضا قصيرة الأجل بربح يصل إلى ١٢٪ وحتى إلى ١٥٪ . وكان من الواضح منذ سنة ١٨٧٠ أن هذه السياسة المضطربة ستؤدى قريبا إلى كارثة مالية فالدائنون الأوربيون ، الذين حماهم نظام الإمتيازات الأجنبية والذى حاول الخديو إصلاحه بدون جدوى ، فكروا فى الإفادة من ذلك لكى يحصلوا على مزايا إقتصادية . ولكن ما دامت مصر قد أصبحت بفتح قناة السويس طريقا هاماً للمواصلات الدولية فقد كان فى وسع الدول الأوربية كذلك أن تفكر فى إستخدام النفوذ المالى الذى حصل عليه أبناؤها لأغراض سياسية .

وفى تونس ترى الباى نفسه كذلك يخضع لإغراء الارتباطات المالية . وكان قد سار على سياسة التظاهر منذ أن شارك فى حرب القرم وأرسل حملة لمساعدة سيده : وتسبب الاحتفاظ بجيش يكلف الكثير رغم قلة قيمته ، وبناء القصور فى نفقات ، غطتها ديون تعاقد عليها مع المصارف الأوربية بأرباح فاحشة .

وباختصار ، فإن الباى والخديو واللذين كانـا لا يعرفـان الخطر الـذى يعنيه الالتجاء إلى المالية الأوربية ، قد « وضعا الحبل حول رقبتيهما » . وفى تونـس كـان التطور أسرع منه فى مصر : فمنذ سنة ١٨٦٨ وجـد البـاى نفسـه عـاجزا عـن دفـع أرباح ديونـه وفرضـت عليـه الـدول ، التـى كـانت مصارفهـا قـد زودتـه بـالقروض « صنـدوق ديـن » يشـرف علـى الماليـة التونسية . وأصبـح مـن المتوقـع أن تخضـع الحكومة المصرية سريعا لإشراف مماثل .

وفى هاتين الدولتين نجد أنها نفس الدول العظمى الأوربية ، بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا ، هى التى كانت لها مصالح ، وهـى التـى تمتلـك وسـائل العمـل ، ولكن بلا مساومة . فكانت إيطاليا قـد أرسـلت مهـاجرين : وبلغـوا ١٠,٠٠٠ فـى تونس وكونوا فـى مصـر الجـزء الأكـبر مـن الجاليـة الأوربيـة الحقيقيـة (إذا أسـقطنا اليونانيين من الحساب) ، ولكن هؤلاء الإيطاليين ــ معمريـن وتجـار وحرفيين ــ لـم يكن لهم فى الحياة الإقتصادية دورا مناسبا مع عددهم ، إذ أن أغلبهم لم يكن يمتلك رؤوس أموال . وكانت لفرنسا وبريطانيا العظمـى ميـزة إمتـلاك المـوارد الماليـة التـى تسمح لرعاياهم بـاحتلال مكـان هـام فـى تنميـة هـذه « الـدول الجديـدة » ؛ وفـى السنوات التالية لحرب سنة ١٨٧٠ - ١٨٧١ كـان الفرنسيون لا يزالـون مسيطرين سواء فى مصر حيث أنشأت شركة قناة السويس بمساعدة رؤوس أمـوال كـانت فـى غالبيتها فرنسية ، أو فى تونس حيـث لـم تغامر رؤوس الأمـوال الإنجليزيـة إلا بكـل حذر .

وسوى مصير هذين البلديـن فـى نفـس الوقـت تقريبـا : ومـر الواحـد تحـت سيطرة إنجلترا ، والثانى تحت سيطرة فرنسا ، فى الوقت الذى أبعـدت فيـه إيطاليـا . ولـم يكن هذا التوافق عشوائيا إذ أن السياسة الإنجليزية أو الفرنسية لم تنس أبـدا فـى معالجتها لهذه المسائل تبادل حدوثها .

٤ ـ الحماية الفرنسية على تونس :

أما فى تونس فنجد أن فرنسا قد نجحت فى إبعاد إيطاليا بالموافقة الصريحة مرة وغير المباشرة مرة أخرى لبريطانيا العظمى وألمانيا . وكانت المسألة التونسية قد طرحت منذ سنة ١٨٧٧ فى كواليس مؤتمر برلين عن طريق وادنجتون ممثل فرنسا الذى حصل على ضمانات حسنة . وقال لـه سالسبرى وزير الخارجية : « خذوا تونس إذا ما أردتم ، فإن بريطانيا لن تعارض فى ذلك » . وحينما طلب وادنجتون إلى الحكومة الإنجليزية إعطاء تأكيد كتابى عن هذه المقترحات ، قامت بذلك فى ٧ أغسطس سنة ١٨٧٨ بألفاظ اقل رسمية ولكنها واضحة بدرجة كافية . « إن وجود فرنسا فى هذه المناطق يمكنه أن ينتج عنه إعطائها ، فى الوقت الذى تراه ضروريا لممارسة ذلك ؛ السلطة لكى تؤثر بقوة فعالة على حكومة إقليم تونس المجاور » . وأعطى بسمارك فى الحال موافقته على تصريح سالسبرى ؛ وفى مقابله مع سان فالبيه فى ٥ يناير سنة ١٨٧٩ شجع فرنسا حتى على العمل : « أعتقد أن الكمثرى التونسية ناضجة وأن الوقت قد حان لكم لقطفها : ويمكن لهذه الفاكهة الإفريقية الآن أن تعطب أو يسرقها آخر إذا ما تركتموها وقتا طويلا على الشجرة » .

ما هى الدوافع التى حملت إنجلترا وألمانيا على إظهار هذا الشعور الطيب حيال فرنسا فى المسألة التونسية ؟

شعرت الحكومة الإنجليزية فى الوقت الذى منحت فيه نفسها قبرص ، والذى فرضت فيه على مصر نظام « المراقبة الثنائية » بضرورة ترك فرنسا تحصل على تعويض . وعرفت أنه يمكن لتونس أن تبقى مستقلة ، وكانت تفضل أن تراها فى ايدى فرنسا أكثر من أيدى إيطاليا ، إذ أنها لم تكن ترغب فى أن تسيطر دولة بعينها على جانبى « مضيق صقلية » .

وكان المستشار الألمانى ؛ منذ فشل « إستعداد » سنة ١٨٧٥ ومنذ أزمة ١٦ مايو قد راجع موقفه حيال فرنسا ، ورحب برؤيتها تبحث عن توسع إستعمارى وكان يأمل فى أن تؤدى هذه المشغولية الجديدة بالرأى العام الفرنسى إلى نسيان مسألة الألزاس واللورين ؛ كما أنه كان لا يرغب في أن يخاطر ، باتخاذ موقف الرفض ، بجرح الشعور القومى الفرنسى ، وبدفع فرنسا إلى أحضان روسيا . وقال إلى سان فيلبيه : « إن رغبتى تتمثل فى إعطائكم دلائل على حسن النية فى المسائل التى تمسكم ، وحيث لا تتعارض المصالح الألمانية مع مصالحكم » ، ولكنه كان يفكر ايضا بلا شك فى أن إقامة فرنسا فى تونس ستخلق عداوة طويلة بينها وبين إيطاليا .

وبذلك تكون فرنسا قد حصلت منذ سنة ١٨١٨ على وعود سرية . وإذا ما تأخرت في الإفادة منها خلال ثلاث سنوات ، فإن ذلك يرجع إلى ترددها فى أن تتخاصم مع إيطاليا وأن تضعف بهذه الطريقة مركزها فى السياسة القارية .

وترك هذا التردد للحكومة الإيطالية الوقت الكافى للقيام بهجوم مضاد فى تونس ، والذى كان منفذه هو ماشيو Maccio القنصل العام الجديد لإيطاليا فى تونس . ولقد عمل على الإحتفاظ بترابط أبناء وطنه عن طريق الإعانات للمدارس الإيطالية في تونس ، ونشر دعاية معادية لفرنسا بين التونسيين عن طريق إنشاء الصحف العربية . ولكن المصالح الإقتصادية كانت هى ميدان الصراع العنيف بوجه خاص : وأعطت المسائل المشهورة - مثل مسألة سكة حديد تونس - حلق الوادى . والتى إشترتها إحدى الشركات الإيطالية من شركة إنجليزية ؛ ومسألة ضيعة الأنفيدة (٩٠,٠٠٠ هكتار) التى حصلت عليها شركة فرنسية وعارض حقوقها أحد الرعايا الانجليز - أمثلة نمطية عن الوسائل المستخدمة من هذا الجانب أو ذاك فى هذا التنافس . وفى المجموع خسر النفوذ الفرنسى من مواقعه في الميدان . وأعلن

روستان Roustan قنصل فرنسا فى سنة ١٨٨٠ أن الوقت قد حان لإنهاء هذه المسألة إذا يكونوا لا يرغبون فى ترك إيطاليا « تقطع الأعشاب من تحت أرجل فرنسا » .

كيف توصلت الحكومة الفرنسية إلى إتخاذ قرار بالعمل ؟ لقد فكر فرايسينيه فى اثناء وزارته سنة ١٨٨٠ فى أن يفرض على الباى معاهدة حماية عن طريق مظاهرة بحرية . وكان جول فيرى الذى حل محله فى أول الأمر مترددا ، وبدون شك لأن سقوط وزارة دزرائيلى جعل تنفيذ الوعد الذى أعطاه سالسبرى فى سنة ١٨٧٨ غير مؤكد . ويظهر أن الدافع كان يرجع إلى البارون دى كورسيل مدير الشئون السياسية بوزارة الخارجية ، وحصل كورسيل على موافقة جامبتا ، والذى كانت سلطته هامة رغم أنه لم يكن فى الحكومة . وفى هذا الوقت فقط قام رئيس الوزراء بدوره . وفى نقطة معينة وقعت الحادثة التى أعطت الفرصة للتدخل : وهو إعتداء الكرومير التونسيين على الأراضى الجزائرية . وكتب روستان : « إن هذه المسألة هى مسألة حدود ؛ ولذلك فنحن فى بلادنا ؛ وليس لإيطاليا أو لإنجلترا أن تقول أى شىء » . وحصلت الحكومة من مجلس النواب فى ٧ أبريل سنة ١٨٨١ على موافقة على الميزانية اللازمة لإحدى الحملات . وفى ١٢ مايو فرض قائد الحملة على الباى التوقيع على معاهدة الباردو التى وضعت السياسة الخارجية للنيابة تحت إشراف فرنسا . وبعد عامين أعطت معاهدة المرسى للحماية شكلها الكامل ، وذلك بمد الإشراف الفرنسى إلى شئون الداخلية وإلى مالية البلاد .

وكان هذا أول نجاح ملحوظ لحساب فرنسا منذ هزيمتها فى سنة ١٨٧١ ، وحصلت عليه نتيجة للإرتباطات الدولية . وكان من اللازم لإجبار إيطاليا على الخنوع الإستناد إلى موافقة ألمانيا ، ورضاء إنجلترا . ولقد أكد بسمارك ، إحتفاظاً بوعده الذى أعطاه فى يناير سنة ١٨٧٩ ، موافقته لفرنسا . ومع أن حكومة

الإنجليزية كانت أكثر ترددا فإنها أعلنت ، بعد الأمر الواقع ، أنها لن تحاول عرقلة السياسة الفرنسية . ولم تجرؤ الحكومة الإيطالية - وهى معزولة - على أن تذهب إلى ابعد من الإحتجاج . ولكن الرأى العام البرلمانى بقى ملتهبا للغاية وقال أن وجود عشرة آلاف معمر إيطالى كان يعطى إيطاليا حقوقا فى تونس . وعلينا ألا نعجب من أن الإيطاليين قد تعلموا من هذه الهزيمة وإن كان قد فشلوا فإن ذلك كان يرجع إلى كونهم على درجة من الضعف لا تسمح لهم وحدهم بالدفاع عن مصالحهم . ولم تبقى إلا خطوة واحدة أمامهم للحصول على تأييد ألمانيا ، وحتى تأييد النمسا والمجر إذا لزم الأمر ؛ ولن تتأخر الحكومة الإيطالية عن أخذ هذه الخطوة .

٥ - الإحتلال البريطانى لمصر :

كانت بريطانيا قد إهتمت بحماية مصالحها الإمبراطورية فى مصر منذ إفتتاح قناة السويس للملاحة فى سنة ١٨٦٩ ومنذ أن أثبتت التجربة أهمية دورها فى الحياة الإقتصادية الدولية وأصبحت أهداف السياسة البريطانية الآن هى إصلاح الخطأ الرئيسى لأصحاب رؤوس الأموال وللوزارة الإنجليزية التى لم تكن قد اعتقدت فى نجاح المشروع ، والحصول على نصيب فى إدارة القناة لكى تحصل على خفض رسوم العبور ، وضمان أمن هذا المرور عن طريق الإشراف على مصر نفسها . وستحقق ذلك فى بضع سنوات ، وحسب ما تمنحها الحالة المالية والسياسية للحكومة المصرية من فرص .

وفى نوفمبر سنة ١٨٧٥ عجز الخديو عن دفع أرباح دينه . قسطا بلغ مائة مليون فرنك عجز عن مواجهته . وكانت أسهمه التى يمتلكها شخصياً فى شركة قناة السويس ، والتى كانت كوبوناتها قد إقتطعت سلفا ولمدة ١٩ سنة ، هى المورد الوحيد الذى يمتلكه . وكان بيع هذه الأسهم ممكنا إذ أن العملية لم تكن عملية مالية، بل سياسية بالنسبة للمشترين وأبلغت الحكومة الانجليزية الخديو أن التنازل عن

هذه الكمية الضخمة من الأسهم لمجموعة مالية فرنسية ستكون غير مقبولة . إذ أن انجلترا لا ترغب فى رؤية زيادة نصيب رؤوس الأموال الفرنسية فى شركة القناة . ولما كان البرلمان فى عطلة فإن دزرائيلي ، رئيس الوزراء ، قد حصل من الملكة ومن الوزراء على تصريح كامل بالتفاوض ولشراء أسهم الخديو ، ولكى يزيد قوة « الإمبراطورية » . وعقدت الصفقة نظير مبلغ أربعة ملايين جنيه ، أى نفس المائة مليون فرنك التى احتاجها الخديو تماما ، ودفع المبلغ فى مدة ثلاثة أيام نتيجة للمعونة التى أعطاها مصرف روتشيلد فى التو لدزرائيلى . ومنذ ذلك الوقت أصبح مجلس إدارة شركة قناة السويس يتكون فى ثلثه من الانجليز . ولكن شراء هذه الأسهم فتح المجال لإمكانيات أوسع ؛ وكتبت التايمز أنه لا يمكن فصله عن « مسألة العلاقات المقبلة بين بريطانيا ومصر » .

وفى ٨ أبريل سنة ١٨٧٦ضاق الخديو من جديد وأجبر على وقف دفع متأخرات الدين المصرى . وطالب حملة السندات الأجانب بحماية مصالحهم ، وقامت الحكومة الفرنسية ، وباسم رعاياها الذين كانو أكثر الدائنين بطلب إنشاء صندوق الدين يشرف على المالية المصرية ، وبشكل يضمن دفع الكوبونات وتدخلت الحكومة الأنجليزية وطالبت بأن يمارس هذا الأشراف ثنائيا عن طريق بريطانيا العظمى وفرنسا . وحينما وجد المستشاران الإنجليزى والفرنسى أنه من اللازم لإعادة تنظيم المالية إنهاء حكومة الخديو الشخصية ، وتشكيل وزارة مسئولة أمام مجلس منتخب ، أصبح ويلسون الانجليزى وزيرا لمالية مصر ، فى الوقت الذى أعطيت فيه وزارة الأشغال العامة للفرنسى بلينيير Blignieres . وإذا كانت وزارة الأشغال العامة هى التى تشرف على ترع الرى والذى كان دورها رئيسيا فى الحياة الزراعية ، فإن وزارة المالية هى التى كانت تشرف على السكك الحديدية ، وكذلك على ميناء

الأسكندرية . وكان هذا هو نظام « الرقابة الثنائية » الفرنسية الأنجليزية ، والذى كان لبريطانيا العظمى فيه مركزا مسيطراً بالفعل .

وكيف يمكننا أن نفاجأ باصطدام سير هذا النظام فى مصر بمقاومة ؟ لقد إمتصت إدارة مصالح الدين ، والتى كان لها أولوية ، سبعة أثمان إيرادات الدولة المصرية . ولذلك فأنة لم يبقى مايكفى لمواجهة نفقات الادارة والجيش . ولم يكن الحجز على جزء من أملاك الخديو الشخصية إلا مسكناً وقرر المشرفون الأوربيون على المالية المصرية الخطوط الاقتصادية العامة : فحول ٢٥٠ ضابط من الجيش الخديوى إلى نظام نصف المرتب (الاستيداع) ، وتسببت هذه الإجراءات الشديدة منذ سنة ١٨٧٩ فى احتجاجات وحركات تمرد . وقاسى الفلاحون كذلك ، إذ أن الدولة فرضت عليهم زيادة الضرائب ونظام السخرة للأشغال العامة ؛ وكان من الطبيعى أن يرجعوا كل ذلك للأجانب ، والذين كان نفوذهم رئيسيا فى الإدارة واستغل حركة عدم الرضا هذه طليعة المثقفين الذين كانوا يأملون فى « التحرير السياسى » للإسلام ولكى يبعدوا خطر رؤية تشجيع الخديو لهذه المقاومة ، طالبت فرنسا وبريطانيا العظمى بتنازل إسماعيل ، ووضعوا مكانه إبنه توفيق الذى ظهر لهم أكثر وداعه . وبطبيعة الحال لم يؤد هذا الضغط إلا لزيادة الاحتجاج . ونظم أمير الآلاى عرابى باشا حزبا وطنيا مصريا ، طالب بإلغاء الاشراف المالى الفرنسى الانجليزى ، وامتدت الحركة المعادية للاجانب : وانتهت فى الإسكندرية ، فى يوليو سنة ١٨٨٢ بمذبحة مات فيها ٦٢ من الأوربيين (معظمهم من اليونانيين) ، وهكذا هدد نجاح الوطنيين لا رؤوس الأموال وحدها ، بل وأيضا أمن الأوربيين ؛ وهدد كذلك أمن قناة السويس ، وهو الأكثر خطرا وبعد بعض التردد – إذ أن جلادستون الذى كان قد عاد للسلطة منذ سنة ١٨٨٠ كان يخشى من الدخول فى مغامرة – قررت الحكومة الانجليزية التدخل بالسلاح ، لا فى منطقة القناة وحدها ، ولكن فى

كل مصر . ومع ذلك فإنها عرضت على فرنسا ، وطبقا لروح « الرقابة الثنائية » أن تشارك فى العملية . ولكن فرنسا تهربت وهكذا أصبح الانجليز « مجبرين على العمل بمفردهم » وكانوا يتمنون ذلك : ونزلت حملة الجنرال ولسلى — ١٤,٠٠٠ رجل — فى مصر ؛ وهزمت فى ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، وفى وقت قصير ، قوات عرابى باشا فى التل الكبير وكان خضوع مصر سريعا ومطلقا .

وكان موقف فرنسا هو الظاهرة الوحيدة المثيرة للدهشة فى هذه الأزمة المصرية . فما هو سبب مسايرتها فى خلال السبع سنوات الخاصة بهذه الأزمة ؟ ولماذا تخلت وبدون مقاومة عن المركز الرئيسى الذى إحتلته فى القارة منذ نصف قرن ؟

كان وسعها أن تحاول سبق إنجلترا عند شراء « أسهم قناة السويس » : وكان دارفيو Darvieu رجل المصارف الفرنسى قد بدأ محادثات مع الخديو بالإتفاق مع « الشركة العامة » - إحدى كبار المؤسسات المالية الفرنسية ذات المصالح فى المسائل المصرية . ولكن الحكومة الفرنسية وجدت نفسها أمام تحذير قاطع أعطته الوزارة الإنجليزية . « إعترفوا أننا أكثر ذوى المصالح فى القناة ما دمنا نستخدمها أكثر من كل الدول الأخرى ، وإن الإحتفاظ بهذا الممر قد أصبح مسألة فى غاية الأهمية بالنسبة إلينا » ؛ فبريطانيا العظمى لا ترغب فى أن تكون « تحت رحمة المسيو ديليسبس » وكانت « للشركة وحملة الأسهم يمتلكون ١١٠ مليون من المائتى مليون التى تمثل سندات التأسيس ، وفى هذا الكفاية » .

وأضاف وزير الخارجية أن فرنسا بإهمالها وجهة النظر هذه ستثير « المنافسات القديمة » . وتراجع الدوق دى كاز أمام هذه الرغبة . وهل يمكننا أن ننسى أنه كان محتاجاً لمعاونة بريطانيا العظمى منذ بضعة أشهر ، وفى وقت « الإستعداد » الألمانى ؟ وكان هذا هو نفس السبب الذى جعل فرنسا توافق حينما

طالبت إنجلترا بالمشاركة فى الإشراف على المالية المصرية ، وفرضت نظام « الرقابة الثنائية » : وكتب وادينجتون Waddington إن إتخاذ أى موقف مخالف كان يعنى السير صوب « سياسة منافسة » لا يمكن فى ذلك الوقت للفرنسيين أن يسيروا عليها .

وأخيرا فإذا كانت فرنسا لم تجرؤ على أن تشترك مع بريطانيا العظمى فى تدخل مسلح ضد الحرية الوطنية المصرية ، وإذا كانت قد تركت الميدان لمنافستها فإن دوافع السياسة العامة هى التى قررت أمر أمتناعها . وكان جامبيتا قد فكر فى التدخل فى أثناء « وزارته الكبرى » التى عاشت ثلاثة أشهر ؛ وكان قد أصر على ذلك فى ديسمبر سنة ١٨٨١ لدى الحكومة الإنجليزية ، والتى كانت مترددة فى ذلك الوقت؛ ولكن مجلس النواب كان يخشى من هذه المغامرة ، وكان سقوط « الوزارة الكبرى » وبمناسبة إحدى مسائل السياسة الداخلية هو فى أساسه نتيجة لهذا القلق وعرف فرايسينيه حين جاء بعد جامبتا حالة هذا التفكير عند الأغلبية البرلمانية . وكان قد حاول ، لكى يقلل الأخطار ، أن يعطى للمسألة المصرية حلا دوليا : وكان فى وسع مؤتمر السفراء المنعقد فى القسطنطينية أن يعطى السلطان سلطة التدخل ، بإسم الدول ، لإعادة تدعيم النظام فى مصر . ولكن المؤتمر فشل . وتردد فرايسينيه حين واجهته خطة التدخل الانجليزى وبحث عن حل وسط بين السياسة السلبية ، التى كان سينتج عنها إبعاد فرنسا عن الشئون المصرية ، وبين عمل محدد يمكنه أن يؤدى إلى تعقيدات دولية . وفى نهاية الأمر فكر فى التدخل إلى جانب بريطانيا العظمى ولكن لمجرد حماية قناة السويس ، وليس لكسر الحركة الوطنية فى مصر بالقوة . ورفض النواب بأغلبية كبيرة فى ٢٩ يوليو سنة ١٨٨٢ الموافقة على الميزانية المتواضعة التى طلبتها الحكومة ، وأعتقد بعضهم ، وهم أنصار جامبتا أن هذا التدخل المحدود كان غير كافيا ، وأعتقد الآخرون - وكان من بينهم

الراديكاليون والمحافظون ـ أن هذا التدخل يمكنه أن يكون خطرا ، حتى وإن كان محدودًا فيظهر لذلك أن تكتل الطرفين هو الذى تسبب فى فشل فرايسينيه ، ورغم أن أنصار جامبتا لم يدافعوا عن وجهة نظرهم فى الجلسة .

فما هى وجهة نظر المعارضين ؟ كانوا لا يفكرون إلا فى الخطر الألمانى : ألن يعارض بسمارك هذه العملية الفرنسية الانجليزية فى مصر ؟ لقد ظهر أن من طبيعة عمل فرنسا أن تثير ، عند أعضاء اليسار وأعضاء اليمين ، «مضاعفات دولية » إذ أنها تهدد بالاصطدام « باحتجاجات دول القارة » وكيف يمكن لفرايسينيه أن يزيل مخاوف المجلس ؟ لقد حاول بدون جدوى فى خلال الأيام السابقة أن يحصل على موافقة بسمارك ، الذى أجاب بتصريحات غير محددة : فألمانيا لا ترغب فى أخذ أية مسئولية فى التدخل الفرنسى الإنجليزى ، وهى لا تظهر « لا موافقة ، ولا معارضة » . وحاول رئيس الوزراء بدون جدوى أن يعرف ما إذا كان المستشار يقبل أو لايقبل أن يرى فرنسا وبريطانيا العظمى تأخذان « إجراءات محافظة » ، ولكنه لم يحصل على رد ولم يحصل فرايسينيه على مذكرة ألمانية جديدة تشرح الإعتراضات السابقة إلا فى غداة تصويت المجلس ، واستقالته . ألم يكن يقين بسمارك من معرفة سقوط الوزراء هو الذى دفعه إلى إعطاء موافقته ، والتى هدف منها أن تبقى بدون نتيجة ؟

ولذلك فإنه يظهر أن المستشار قد عمل بطريقة تتسبب فى خطة فرايسينيه . ولكنه أعطى لبريطانيا العظمى موافقة على طول الخط ، فى نفس الوقت الذى عمل فيه على تثبيط همة الفرنسيين للتدخل . ولا شك أنه قد فكر أن فرنسا التى أبعدت من المسائل المصرية ستحتفظ حيال بريطانيا العظمى بكراهية مواتية للسياسة الألمانية وليس لدينا دليل رسمى على أنه قد قام بهذا الحساب ، ولكن لدينا الأسباب لكى ننسبه إليه مع الترجيح .

ومنذ ذلك الوقت إحتل الجيش الإنجليزى مصر « مؤقتا » ، وكانت حالة أمر واقع . ولم يكن لبريطانيا العظمى أية صفة محددة ؛ فادعت أنها ستسحب قواتها فى الوقت الذى ستتم فيه الضمانات الضرورية للمحافظة على النظام فى البلاد ، ولكنها إمتنعت عن تحديد موعد لذلك ؛ وفى نفس الوقت أدارت الحياه السياسية والإقتصادية ، إذ أن ممثلها فى القاهرة كان يعطى للخديو « نصائح » ، وكانت هذه النصائح أوامراً تحت نظام الاحتلال الإنجليزى .

وفى فرنسا ترك هذا النجاح الإنجليزى جماهير الرأى العام بغير إهتمام تقريبا ولم يظهر حتى أنه أثر فى كثير من رجال الأعمال ، ما دامت رؤوس الأموال المستغلة فى مصر لم تكن مهددة . ولكن رغم أن الأوساط البرلمانية كانت قد ساعدت ، بتصويتها بالامتناع ، على نجاح السياسة الانجليزية ، فإنها قد أسفت على تسييرها بهذا الشكل وأثارت مسألة الكرامة الوطنية . ولذلك فإن الحكومة قد إعتقدت أن من واجبها أن تعلن فى يناير سنة ١٨٨٣ أنها ستأخذ فى المسألة المصرية « حريتها فى العمل » أى أنها تحتفظ لنفسها بحق عدم الاعتراف بالأمر الواقع وكان فى وسعها أن تطلب إلى بريطانيا العظمى أن تحدد وقتاً تجلو عن مصر فيه ، ويمكنها كذلك أن تطالب بأن تضمن حرية المرور فى قناة السويس بوضعية دولية . ولكن ما هى وسائل عملها ؟ ولم يكن أحد يفكر فى طرد بريطانيا العظمى من مصر . فالمسألة مجرد ممارسة ضغط مالى . إذ أن صندوق الدين المصرى قائم ، ولذلك فلا يمكن لبريطانيا العظمى أن تتصرف فى موارد الدولة المصرية بدون موافقة فرنسا وكان هذا هو السلاح الذى إستخدمته الحكومة الفرنسية فى سنة ١٨٨٤ لكى تحاول الحصول على تحديد وقت لانسحاب القوات الانجليزية بجهود بدون جدوى : فبريطانيا العظمى تهربت من ذلك ، ثم قبلت فى سنة ١٨٨٧ ، وبالاتفاقية الانجليزية التركية المسماه بإتفاقية دراموند وولف إعطاء وعد فى المستقبل ، ولكن بشروط

رأت الحكومة الفرنسية أنها غير مقبولة والواقع أن سياسة « وخز الابر » التى قامت بها الحكومة الفرنسية لارضاء الأغلبية البرلمانية بقت بدون فاعلية ، إلا بالنسبة لنقطة واحدة : هى وضع نظام دولى فى سنة ١٨٨٨ للقناة ولكن مسألة مصر إستمرت تخيم بثقل على العلاقات الفرنسيا الانجليزية أكثر من خمسة عشر عاما .

الفصل الخامس عشر

التكالب على إقتسام

دولة وادي النيل

الفصل الخامس عشر
التكالب على إقتسـام
دولة وادى النيل

فى الوقت الذى إندفعت فيه التسلطيات الإستعمارية الأوربية ، أو الاتجاهات الامبريالية الأوربية على القارة الافريقية ، بادئة بالمناطق القريبة منهـا ، والمطلة على البحر المتوسط ، مثـل تونـس ومصـر ، وكـانت هنـاك ردود فعل قوية فـى القـارة الإفريقية ضد هذا الهجوم ، وضد الأسس التى تمهد له الطريـق . وإذا كـان الموقـف العسكرى هو الذى حسم ، فى نهاية الأمر ، مسألة اعـلان الحمايـة الفرنسية على تونس ، وكذلك الاحتلال البريطانى لمصر ، فإن عوامل متباينـة تكـاتفت مـن أجل نشوب الثورة المهدية فى السـودان ، وأخذهـا شـكلا عسـكريا ، فـى الوقـت الـذى كانت بريطانيا تعد فيه أمورها من أجل احتلال قواتها لمصر ؛ وزادت الثورة المهديـة إشتعالا بعد وقوع هذا الاحتلال . وكانت دولة وادى النيل ، التى إحتلـت بريطانيـا رأسها وصدرها فى مصر تتوغل فى القارة الافريقية بجسمها الضخـم مـع النيـل فـى السودان ، ولها جوانب وأطراف تطل على سـواحل البحـر الأحمـر وخليـج عـدن ، وهى شرايين حيوية للمواصلات البحرية بين الشرق والغرب ، وخصوصا بعـد شـق قناة السويس للملاحة الدولية ؛ فعملت الدول الاستـعمارية الأوربية ؛ والتـى كـانت لها بعض المراكز الصغيرة على ضفاف هذا الطريق ، مثل إيطاليا وإنجلترا وفرنسـا ، على التوسع من هذه المراكز ، فى سواحل البحر الأحمر وسواحل الصومـال ، والتـى كانت جزءا لا يتجزأ من دولة وادى النيل .

١ـ الثورة المهدية فى السودان :

قامت ثورة السودان نتيجة لمجموعة من العوامل الإجتماعية والدينية ، والإقتصادية والإدارية ، هزت المجتمع السودانى فى ذلك الوقت . وكان من الطبيعى أن تحدث هذه الحركة ؛ نتيجة لتقابل مستويين حضاريين مختلفين فى السودان فى ذلك الوقت : هما مستوى الحضارة المصرية التى كانت قد بدأت تتأثر بالنظم الأوربية الحديثة ، ومستوى الحضارة السودانية البسيطة . وكان لإدخال نظم إدارية جديدة فى السودان ، وتقرير تشريعات جديدة للتجارة والضرائب وتجارة الرقيق واحتكار بعض الموارد الصالح الحكومة أثرها فى هذه الثورة ؛ وكان لدخول عدد من السودانيين فى وحدات الجيش المصرى وإحتكاكهم بالمصريين تأثيرا آخر ؛ وكان لإستخدام الأوربيين فى إدارة شئون السودان والوسائل التعسفية التى إستخدموها فى تنفيذ قراراتهم أكبر الأثر فى دفع السودانيين إلى إظهار عدم رضائهم . ولقد تبلورت كل هذه العوامل ونتائجها ، ووجدت زعيمها وفلسفتها فى شخصية الأمام محمد أحمد (المهدى) وفى إعلانه المهدية . وإن دل هذا الأمر على شيء فإنما يدل على بساطة المجتمع السودانى ، وشدة تمسكه بالدين وبالتقاليد، مما كان لا يتمشى مع الوضعية التى طبقتها الإدارة المصرية هناك خصوصا وأن الحكام الذين طبقوها لم يحاولوا التدرج فى تطبيقها ، وجعلها تسير سيرا طبيعيا مع تطور المجتمع السودانى .

وفى الوقت الذى ظهرت فيه الثورة المهدية فى السودان ، كانت مصر ، فى شمال الوادى ، تقاسى من سوء الإدارة ، وخراب المالية ، وتزايد النفوذ الأجنبى فيها . وكانت « الحركة الوطنية » فى مصر نفسها قد إتخذت شكل « الثورة » بقيادة الزعيم أحمد عرابى ، ضد الفساد ، وضد نظام الحكم القائم ، وتزايد النفوذ الأجنبى فى البلاد . وإذا كان تزايد النفوذ الأجنبى فى مصر قد نجح فى توجيه

ضربة إلى الحركة الوطنية وقام بإحتلال مصر ، فإن نفس هذه العملية قد ساعدت على زيادة إشتعال نيران المهدية فى السودان ، فى جنوب الوادى ، وخاصة بعد ظهور تحالف الحكم الرجعى الخديوى فى مصر مع المستعمرين الأجانب ، رغم إرادة أبناء البلاد .

وكانت مصر قد حاولت ، منذ عام ١٨٢١ ، توحيد حوض النيل ، مستندة فى ذلك إلى نظرية الحدود الطبيعية للدولة ، والتى كان من ضروريات تطبيقها إدخال منابع النيل وسواحل البحر الأحمر وخليج عدن داخل نطاق واحد ، وتوحيدها جميعا فى شكل كتلة متميزة فى شمال شرقى إفريقية . وبعد مرحلة الضم الأولى فى عصر محمد على ، سار إسماعيل على نفس الطريق .

ولقد حصل إسماعيل على حكم محافظتى سواكن ومصوع ووحد إدارة كل الساحل الإفريقى من السويس حتى رأس جاردافوى تحت سلطة حاكم واحد ؛ ثم حصل على بربرة وحول إدارة زيلع لمصر ؛ وأنشأ محطة فى تاجورة ومد نفوذ مصر إلى الداخل على هرر ، التى فتحها فى عام ١٨٧٥ . وأما فى الغرب ، وهى أقاليم بحر الغزال وشكا ودارفور ، فإن مصر قد أفادت من الحرب التى قامت بين الزبير رحمت فى بحر الغزال ، والسلطان إبراهيم فى دارفور ، واستعدت لغزو دارفور عن طريق الخرطوم وكردفان، تاركة مهمة فتح البلاد للزبير ، ليقوم بها من الجنوب لحساب مصر . وعين الخديو الزبير رحمت حاكما على الأقاليم التى فتحها ، وهى بحر الغزال وشكا والجزء الجنوبى من درافور ، وكلفه بإكمال فتح دارفور فى تعاون تام مع إسماعيل أيوب حاكم عام السودان . ولقد نجحت هذه السياسة ، واصبحت دارفور جزء من الأراضى السودانية(١) .

(١) د. جلال يحيى : الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية فى السودان . القاهرة ، دار النهضة المصرية. ١٩٥٩ . ص ص ٣ - ٤ .

وأما فى منطقة هضبة البحيرات الإستوائية ، فـإن إسـماعيل قـد أظهـر قصر نظره ؛ إذ أنه أسند مهمة تنفيذ هذا الجزء من مشروعه إلى أحـد الإنجليـز ، وإستمع إلى نصيحـة ولى عهـد إنجلترا عند زيارتـه لمصر عـام ١٨٦٩ ، وعـين المستكشـف الإنجليزى السير صامويل بيكر قائدًا عاما للحملة المصرية ، وعهد إليه بإخضاع كـل المناطق الواقعة إلى الجنوب من غندكرو لسلطة مصر ، وبالقضاء على تجارة الرقيـق ، وبإدخال نظام التجارة المشروعة ، وبفتـح البحـيرات الإسـتوائية للملاحـة ، وبإقامة عدد من المحطات العسكرية فى وسط إفريقية ، على أن تتخذ مـن غندكـرو قـاعدة لعملياته .

ولم تكن خدمة السير صامويل بيكر لمصر خالصة أو مخلصة ، إذ أنه قد فسر مهمته فى هضبة البحيرات على أنها تهدف إلى القضاء علـى تجـارة الرقيـق قبـل أى شيء آخر ؛ وعلاوة على ذلك فإن هذا المستكشف ، بل هذا المغـامر ، كـان يؤمن بأن خير وسيلة تعاونه على بلوغ هدفه هى إستخدام العنـف . ولكـن تجـارة الرقيق كانت مشكلة إجتماعية ، لهـا جـذور عميقـة فـى المجتمـع الشـرقى بشـكل عـام ، والسودانى بشكل خاص . ولم يكن من المعقول تغييرها بمجرد إصدار أمـر أو بـلاغ عسـكرى ، أو حتـى القضـاء عليهـا فـى فـترة قصـيرة دون أن تـترتب علـى ذلـك مشكلات أخرى ، إجتماعية وإقتصادية . ولكن السير صامويل بيكـر أراد أن يدفـع التطور دفعاً ، ويدخل المدنية الأوربية إلى قلب إفريقية دون أن يسمح لها بالسير فـى المراحل الإنتقالية الطبيعية ويعطينا المستكشـف الإيطـالى رومـولى جيسـى فـى كتابـه « سبع سنوات فى السودان المصرى » صورة قاتمة لحكم السير صـامويل بيكـر فـى أعالى بحر الجبل . وعندما إنتهت مهمته وعاد إلى القاهرة إدعى أمام الخديو أنه فخور لغزوه ولتهدئته للأقاليم الممتدة حتى خط الإستواء . ولكنـه لـم يكـن قـد عمـل أى شيء أكثر من إقامة ثلاث محطات عسكرية ، وخلق عداء الأهالى ضد الحكومة .

ولم يكن السير صامويل بيكر يختلف في حقيقة الأمر عن غيره من بناة الإمبراطورية البريطانية ، مثل رودس ولوجارد ، فقد إعترف بذلك صراحة ، وأكد أنه كان يعمل على تقوية النفوذ البريطاني في المناطق التي عهدت إليه مصر بادارتها. وكان فخورا بأن يخلفه غردون في هذا العمل ، وأن تسمح الظروف للنفوذ البريطاني بأن ينساب في مصر ، ويتوغل فيما وراءها ، خصوصا وأن قصر نظر الخديو قد حمله على تعيين ماكولم في سواحل البحر الأحمر ، علاوة على تعينه ماكيلوب باشا في البحرية المصرية ؛ فأصبح هناك أربعة من الباشاوات الإنجليز لهم من السلطات في الأراضي المصرية ما لم يصل إليه أي إنجليزي آخر من قبل . وهكذا نرى أن قصر نظر الخديو يتمثل في استخدامه للإنجليز من ناحية ، وفي إعطائهم سلطات واسعة للقضاء على تجارة الرقيق من ناحية أخرى ، ولقد عمل هؤلاء الإنجليز على نشر نفوذ دولتهم في الأقاليم التي يحكمونها من ناحية ، وعملوا على زعزعة كيان المجتمع السوداني بوسائلهم الصارمه التي إستخدموها للقضاء على تجارة الرقيق من ناحية أخرى .

وجاء غردون إلى مديرية خط الإستواء لإكمال ما بدأه بيكر : فنقل عاصمة المديرية من غندكرو إلى اللادو في عام ١٨٧٤ ، وقام شايبه لونج في ١٩ يوليو من نفس العام بتوقيع معاهدة مع متيسا ملك أوغندا ، إعترف فيها هذا الأخير بدخوله في حماية مصر . ولقد أنشأ غردون عدداً من المحطات العسكرية في منطقة خط الإستواء ، وإقترح على الخديو إرسال بعض الجنود إلى خليج ممبسة لإقامة محطات بحرية على المحيط الهندي لتعمل كمخرج طبيعي لإقليم هضبة البحيرات ، وتساعد على تكوين تلك الكتلة الموحدة في شمال شرقي إفريقية . وكانت هذه الفكرة موجودة لدى إسماعيل منذ عام ١٨٧١ ، وكان فتح هرر عام ١٨٧٥ مما ساعد على المضى فيه فقرر الخديو أرسال حملة الجوبا البحرية بقيادة ماكيلوب باشا إلى

ساحل إفريقية الشرقى ، ورسم خطة مشتركة مع غردون تتلخص فى سير حملة برية من المحيط الهندى إلى الداخل بقيادة شايبيه لونج لكى تقابل غردون فى سيره متجها صوب الساحل . ولكن غردون أهمل تعليمات الخديو وبقى فى إقليم هضبة البحيرات ؛ وتدخلت فى نفس الوقت وزارة الخارجية البريطانية ضد الحملة المصرية المرسلة إلى ساحل المحيط الهندى . وكانت إنجلترا تعرف إمكانية تنفيذ هذا المشروع ، وأصدرت تعليماتها إلى كيرك ، قنصلها العام فى زنزبار ، بأن يعامل غردون عند وصوله إلى الساحل معاملة أخرى ومختلفة تماماً عن معاملته لماكيلوب ؛ فكان عليه أن يعامله معاملة الأصدقاء وليس بصفته قائداً لحملة معادية . وعلاوة على ذلك فإن غردون قرر ، بعد بضعة أشهر ، إخلاء أوغندا ، بدعوى أن الحاميات المصرية كانت فى مركز حرج ؛ ثم ترك غردون خط الإستواء وعاد لبلاده ، تاركا الحرية التامة للإنجليز لكى يعملوا من شرق إفريقية متجهين صوب هضبة البحيرات وشهدت السنة التالية إنشاء شركة شرق إفريقية الإمبراطورية البريطانية لإستغلال الأراضى الواقعة بين زنزبار وهضبة البحيرات .

وإستمرت الحكومة المصرية فى قصر نظرها ، وإستمعت إلى وصية فيفيان ، القنصل العام الإنجليزى فى القاهرة ، وعينت الكولونيل غردون فى منصب الحاكم العام للسودان فى ١٧ من فبراير ١٨٧٧ . وكانت هذه اول مرة يشغل فيها أحد الأوربيين هذا المنصب الهام ، والذى ترتب عليه كثير من المشكلات للحكومة المصرية فى تلك الأقاليم . فعندما رأى غردون تضارب المصالح المصرية والإنجليزية فى إقليم هضبة البحيرات ، أصدر أمره إلى أمين بك ، الألمانى الذى خلفه فى إدارة شئون تلك المناطق ، بإخلائها وبالإبتعاد عن بحيرة فيكتوريا ؛ وهدد بنقله إلى سواكن . ولكن رؤوف باشا ، الذى خلفه فى الخرطوم ، إستطاع أن يلغى هذا الأمر ، ويعيد الحدود إلى ماكانت عليه : أما فى منطقة سواحل البحر الأحمر ، فإن

عودة غردون للسودان فى عام ١٨٧٧ كانت قد سبقت توقيع إتفاقية ٤ أغسطس بين مصر وبريطانيا ببضعة أشهر ؛ وهى المعاهدة التى أظهرت حسن نية الحكومة المصرية فى القضاء على تجارة الرقيق ، والتى إعترفت فيها إنجلترا بسلطة مصر على جميع سواحل البحر الأحمر حتى رأس حافون . وكان غردون واثقاً فى بداية الأمر من أن تنفيذ هذه الإتفاقية يتعارض تعارضاً تاماً مع مصالح مصر . وكانت له شخصياً سلطات مدنية وعسكرية مطلقة ، ولكنه كان يشعر بعدم سهولة القضاء على تجارة الرقيق فى وقت وجيز ولكن الإمبريالية البريطانية عينت الكابتن مالكولم فى شهر ديسمبر عام ١٨٧٧ لمراقبة تنفيذ هذه الإتفاقية ؛ وأصدر الخديوى أمراً فى أول يناير ١٨٧٨ بتعيينه مديراً عاماً لإدارة تجارة الرقيق فى البحر الأحمر . وعمل مالكولم على تثبيت النفوذ البريطانى فى شرق إفريقية ، وذلك عن طريق إقالة أبو بكر إبراهيم محافظ زيلع من منصبه وإن كان غردون قد عارض فى ذلك وأظهر مالكولم رغبته فى الإستقالة من منصبه ؛ ولكن وزارة الخارجية البريطانية لم تكن لترضى عن إستقالة مندوبها فى البحر الأحمر ؛ فأعلنت أسفها لإستقالة ذلك الضابط النشيط ، وشعر غردون بأنه قد أغضب وزارة الخارجية البريطانية ؛ خصوصاً عندما ألحت على قنصلها فى القاهرة بالضغط على الخديو وغردون ، وتحميلهم مسئولية إتخاذ الإجراءات الفعالة اللازمة للقضاء على تجارة الرقيق فحاول غردون تحسين علاقته مع حكومة بلاده ؛ ومنذ ذلك الوقت ، شنها حرباً عواناً على تجار الرقيق ، وأقام فى البلاد حكماً هو أقرب إلى « حكم الإرهاب » ؛ فهللت وزارة الخارجية البريطانية لهذا الإتجاه الجديد ورغم أن عملية محاربة تجارة الرقيق قد أخذت شكلا إرهابيا تقوض معه المجتمع ، وخصوصا فى الأقاليم الجنوبية للسودان ، وفى دارفور وكردفان وبحر الغزال ، فإن وزارة الخارجية البريطانية قد أعربت عن رضاها عن أعمال غردون النشطة ، وعن همته فى القضاء على تجارة الرقيق .

وكان السودانيون مسلمين متمسكين أشد التمسك بدينهم ؛ وكانوا بطبيعة الحال لا يعترضون لغير المسلم بأى حق فى ولاية أمورهم . فماذا يكون الأمر إذا ما كان هذا الحاكم مسيحياً أجنبياً ، يستخدم القوة كوسيلة وحيدة للتفاهم معهم ؟ وماذا يكون الأمر عندما يظهر هذا الحاكم إحتقاره للمصريين ، ويصدر الأوامر المتناقضة فى كل يوم ، وهى لا تؤدى إلا إلى إشاعة الفوضى فى البلاد ؟

ولقد حاول غردون أن يظهر حبه للسودانيين ، فعين الكثيرين منهم فى مناصب هامة ، دون أى خبرة سابقة : فعين إلياس باشا ، وهو أحد كبار التجار ، فى منصب مدير كردفان ؛ ثم عين بعده عبد الرحمن بك ناجى ، وكان بدوره من كبار تجار كردفان ؛ ولا جدال فى أن نشاطهم المالى والتجارى السابق قد أثر عليهما تأثيراً واضحاً عندما وجد كل منهما الأقاليم تحت سيطرته ، وسيطرة المقربين إليهما . ثم عاد غردون وعزلهما ؛ ووضع بعض الموظفين المصريين بدلا عنهما . وكان غردون لا يهدف بهذا إلا إجبار الأهالى على كراهية المصريين ، إذ أن المديرين المعزولين كانوا من أبناء البلاد ، وكان من السهل عليهم إستخدام نفوذهم فى عرقلة نشاط الحكومة . وهكذا نرى أن غردون كان يعمل ضد مصلحة مصر ، ويعمل على إنتشار الفوضى الإدارية ، مما دفع عدداً كبيراً من أعيان السودان وتجارها إلى أن يلتمسوا من الخديو تخليصهم من حكم غردون ، فى عام ١٨٧٨ .

ولقد حاول غردون تعيين أحد الأوربيين بدلا من رؤوف باشا فى هرر ، كما أنه شجع تعيين الأوربيين فى أقاليم السودان الأخرى : فكان أمين بك الألمانى Dr. Schnitzer يتولى زمام الأمر فى خط الإستواء ، والإيطالى رومولو جيسى فى بحر الغزال ، ومساداليا فى دارفور ، والألمانى جيجلر فى الخرطوم ، كمفتش عام للتلغرافات، والنمساوى رودلف سلاتين يصل إلى منصب حاكم دارفور، وله من العمر ٢٥ سنة ؛ وفرانك لبتون ، الضابط فى البحرية التجارية الانجليزية على رأس

حكومة بحر الغزال ولم يخف غردون نيته فى تعيين الأوربيين فى مناصب وكلاء المديريات بدعوى العمل على منع مرور قوافل العبيد .

وكان تعيين الأوربيين فى تلك المناصب من بين أهم الأسباب التى أثارت سخط الأهالى ، والتى إنتهت بالأزمة وبالثورة . فكثيرا ما كانوا يصدرون الأوامر التى تتضارب مع العرف والتقاليد ، مما كان سبباً رئيسياً فى إثارة الأهالى .

وفى غرب السودان ، تسببت إدارة غردون فى وقوع كارثة فى تلك الأقاليم فلقد خشى غردون من أن يعمل سليمان بن الزبير على الإستقلال ببحر الغزال ، أو أن يتحالف مع السلطان هارون ، والذى كان لا يزال يقاوم فى دارفور ؛ فأصدر أمره إلى إبراهيم بك فوزى بتأكيد سلطة الحكومة على هذه المنطقة ، وعين سعيد بك حسن مديراً على شكا ؛ وأصدر أمره إلى سليمان بالرجوع إلى دياره ، الأصلية. وكان هذا العمل يدل على محاولة إذلال سليمان ، ورغم ذلك فإنه أظهر ولاءه ، وطلب العفو ، مما جعل غردون يعينه مديرا على بحر الغزال ، وينعم عليه برتبة البكوية . ثم عاد غردون وانقلب على سليمان ؛ ورغم أن إبراهيم فوزى أيد وجهة نظر سليمان ، وأثبت رسميا أن إدريس أبتر الذى كان قد تولى أمر بحر الغزال قبل سليمان قد تلاعب بحسابات الخزانة ، فإن غردون عاد وفصل سليمان من إدارة الإقليم ، وعين إدريس أبتر مديراً عليه ، نتيجة لتشفع فردريك بروست القنصل الألمانى فى الخرطوم له . ولم يكن هذا التصرف مما يساعد على إقامة السكينة فى البلاد . وشعر سليمان الزبير أنه مضطر لعدم تسليم الإدارة لإدريس ، خصوصاً وأن والده كان قد نصحه من القاهرة بالقضاء عليه ، مع مواصلة العلاقات الطيبة والولاء للحكومة ، والعمل على تنفيذ أوامرها . ففسر غردون ذلك بأنه عصيان ، وحكم بالإعدام على الزبير وعلى إبن الزبير ، بدعوى الخيانة العظمى ، وسجن أقرباءهم المقيمين فى الخرطوم ، وصادر أملاكهم ، ثم وقع إختياره على

جيسى الإيطالى لقيادة الحملة العسكرية الموجهة ضد سليمان . ولم يكن جيسى يمتاز على غيره من المغامرين الأوربيين فى إفريقية . وعلى أى حال فإنه نجح فى إحتلال ديم الزبير ، ثم تمكن من أسر سليمان ، وإعدامه ؛ وقام مسادالیا فى دارفور بالقبض على أنصار الزبير ، وشنقهم فى مكان السوق ، دون محاكمة .

كانت هذه إحدى الصور من تلك الحرب العوان التى شنها غردون على أهالى السودان ، وأدت إلى تأثرات عميقة فى نفوس أبناء جنوب الوادى فلقد جاء الأجانب ، والمسيحيون ، لكى يحكمونهم ، ويقتلون رئاساتهم ، ولا يعترفون إلا بالقوة كوسيلة للتفاهم معهم . وخرجت جماعات تدين ما حل بالسودان ، وما حل بأبناء السودان ، وانتشرت فى البلاد وفى الأسواق ؛ إنها الظروف الحالكة ، والظلم والقهر . ولقد أضير كثير من السودانيين فى عملية عتق الرقيق ، وشعروا بجرح عميق نتيجة لترك الشريعة الاسلامية جانبا ، وحصر تطبيقها على الأحوال الشخصية، والبدء فى تطبيق القوانين الوضعية ؛ حتى شكى البعض من خروج البنت عن طوع أبيها ، فى هذا المجتمع الإسلامى . وجاء بعد ذلك الظلم والقهر ، والحكم العسكرى ، فزادت النفوس ضيقا على ضيق . ومن زيادة عمليات غردون ضد الجلابة ، ومعاملته القاسية لهم ، زادت كراهية الأهالى للإدارة المصرية ، فى السودان ، والتى كان هو على رأسها . وكانت نفس الحكومة مكروهة فى مصر ، وتواجهها نفوس مشحونة بروح الثورة ، هى الثورة العرابية وساعد كل ذلك على إنضمام السودانيين ؛ بأعداد ضخمة ، إلى الثورة المهدية فى بلادهم ، والتفافهم حول الإمام محمد أحمد .

وكانت الثورة المهدية نقطة تحول خطير فى تاريخ السودان ، وتاريخ وادى النيل ، بل وتاريخ القارة الإفريقية كلها ، وبخاصة فى ذلك الوقت الذى إندفعت فيه التسلطيات الإستعمارية الأوربية نحو هذه القارة ، بادئة من المناطق القريبة منها ، فى

تونس ، وفى مصر ، وجاءت الثورة المهدية فى عمق مصر وفى ظهيرها ، وفى قلب القارة الإفريقية ، وكرد فعل على إندفاع التسلطيات الاستعمارية نحو هذه القارة ، وكموقف ضد المتعاونين معها .

٢ـ أبعاد الثورة المهدية :

ولقد حاول عدد كبير من المؤرخين الأوربيين الإستناد إلى أن العمليات العسكرية فى السودان كانت عبئاً ثقيلاً على كاهل مالية مصر ، وحاول البعض أن ينسب لها تفكير بعض الإنجليز فى نصح مصر بإخلاء هرر ، من ناحية ؛ ووقف إنشاء الخط الحديدى بين مصر والسودان من ناحية أخرى . ولكن هذه الإدعاءات لا تستند إلى أى حقيقة ، إذ أن السودان كان يعطى الخزانة العامة دخلا يبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه سنويا ، كما أن إدارة بلاد الصومال كانت تعطى فائضا للخزانة المصرية ، وأما عداء غردون لإنشاء خط السكة الحديدية من وادى حلفا جنوباً ، وهو ذلك الخط الذى كان يهدف إلى زيادة ربط السودان بمصر ، فهو أمر مرتبط دون شك كل الإرتباط بذلك المشروع الآخر ، الذى كان بعض رجال الأعمال والبريطانيين يسعون إلى تنفيذه ، وهو ربط الخرطوم بسواكن ، تلك القاعدة البحرية على البحر الأحمر ، والتى يمكن للأساطيل البريطانية أن تسيطر عليها بسهولة إذا ما لزم الأمر .

ولقد سحبت الحكومة المصرية غردون من السودان ، ولكن الوقت كان متأخرا . ولقد وجد غردون السودان فى أمن ورفاهية ، ولكن نشاطه قلب البلاد رأساً على عقب ، وقلقل أسس النظام الإجتماعى فى السودان . وعينت الحكومة المصرية رؤوف باشا حاكماً عاماً على السودان ، وكانت الأمور مضطربة ، فسار على سياسة سلفه فى قمع تجارة الرقيق . وكان السودان قد أصبح بعيداً كل البعد عن أن يكون مخلصاً فى ولائه لنظام الخديو فى مصر ، خاصة وأن مصر نفسها

كانت قد فقدت ولاءها له . ولم يكن هذا الأمر بمثير للدهشة ، بعد ذلك النشاط الذى قام به الحكام الإنجليز والأوربيين بعامة فى السودان ، ونشاط غردون بخاصة فى تلك المناطق . وكان فرض التغيير على السودان بالقوة ، وتنفيذ ذلك عن طريق حكام من الأوربيين المسيحيين ، الذين لا يفهمون روح الشعب ، سبباً رئيسياً فى إزدياد اشتعال ثورة السودان ، والتى إستندت إلى مجموعة من العوامل الإجتماعية والدينية والتجارية والاقتصادية والجنسية والإدارية لتغيير « الوضع القائم » فى السودان . ولقد كان من الطبيعى أن يقوم السودان بثورته وأن تأخذ هذه الثورة خط السير الذى سارت عليه ، نظراً للعوامل التى أدت إليها ، والمؤثرات التى أثرت فيها أثناء تطورها .

وكانت مصر تجتاز ، هى نفسها ، فترة ثورية هامة فى تاريخها ، وكان شعبها يشعر بالحاجة إلى الإصلاح ، بل بالحاجة إلى التغيير . ومن الأزمة المالية ، وصل الأمر إلى القوات المسلحة ، ومسها فى صميمها ، وأثار مسألة « المصرى » والضباط « الجراكسة » وتطلبت عملية الإصلاح المالى ضرورة « التشاور » فى الأمور التى تهم الجميع . ولقد تأثرت هذه الحركة ، كما نعرف ، بآراء السيد جمال الدين الأفغانى ، والشيخ محمد عبده ، والتى كانت تنادى بعدم الجمود ، وفهم الاسلام فهماً يتمشى مع تطور الحياة الحديثة وضرورياتها . ولذلك فإنها كانت تنادى بتطبيق الروح الديمقراطية التى وجدت فى الاسلام قبل أن يدعى الغرب حق إكتشافها . ولهذا فإننا نجد أن ثورة عرابى كانت تنادى بإقامة حكومة دستورية فى البلاد ، وتأليف وزارة مسئولة أمام نواب منتخب من أبناء الشعب ؛ أى بمعنى آخر تغيير « الوضع القائم » فى البلاد . ولقد حدث ذلك فى نفس الوقت الذى بدأ فيه السودان ينادون بتغيير « الوضع القائم » فى جنوب الوادى .

حقيقة أن ثورة السودان لن تكن تطالب بما يطالب به العرابيون في مصر ، من ناحية الشكل ؛ ولكن هدفها لا يختلف كثيراً عن أهداف الثورة العرابية ؛ إذ أنها كانت تعمل من أجل طرد الأجانب ، وعدم الخضوع للحكام « الكفرة » . وكان هذا الإختلاف ضرورياً . إذ أن المرحلة الثقافية التي إجتازها السودان حتى ذلك الوقت كانت مختلفة عن المرحلة الثقافية التي إجتازتها مصر . وكان المنطق يدعو كلا من الحركتين إلى أن تتجاوب مع الأخرى ، وأن يعيشا جنباً إلى جنب ، وإلى أن يصبح تأثير الحركة السودانية بالحركة المصرية أكثر من ذلك . ولكن التدخل الأوربي في شئون مصر قلب الأوضاع رأساً على عقب .

وكان نجاح الثورة العرابية في مصر يهدد إنجلترا بإلغاء سيطرتها المالية على مصر ، وربما يهدد خطوط مواصلاتها الإمبراطورية عبر قناة السويس ؛ فصممت على الوقوف في وجه الثورة العرابية ؛ مما دفع إنجلترا إلى إنتهاج سياسة المحافظة على الوضع القائم في مصر ، وما تلا ذلك من تدخل عسكري ، قضى على الثورة المصرية ، وأعاد الوضع إلى ما كان عليه من قبل . وأخذت إنجلترا على عاتقها ، منذ وضعت أقدامها في مصر ، تصفية دولة وادي النيل ، مستغلة رد الفعل الذي أحدثه في السودان إضطراب الأحوال في مصر ، ثم سقوطها في براثن الإحتلال البريطاني ولم تكن الثورة المهدية في حقيقة أمرها ثورة على مصر والحكم المصري ، بقدر ما كانت ثورة على التدخل الأجنبي في وادي النيل ، مصره وسودانه . ويتضح هذا من التعاطف الذي كان قائما بين الوطنيين في كلا البلدين: ففي مصر ؛ كان الشيخ محمد عبده ، وأستاذه جمال الدين الأفغاني يذهبان إلى أن إشتداد حركة الإمام محمد أحمد (المهدي) إنما يرجع إلى بقاء الإنجليز في مصر ، فقد « أمالت القلوب إليه نفرتها من السلطة الانكليزية » ، وكتبا في العروة الوثقى يظهر أن خشيتهما من أن يمتد الإحتلال البريطاني إلى السودان ، بعد أن أنشب أظافره في مصر ، لهذا كانا

يأملاه في أن تكون الثورة السودانية مقدمة لإنقاذ وادى النيل كله من السيطرة البريطانية . حتى أنهما فكرا فى أن يذهبا إلى السودان خفية ولينظما فيه قوة محمد أحمد ، توسلا إلى إنقاذ مصر بها ، وتأسيس دولة قوية يعتز بها الإسلام والشرق[1] .

وبالإحتلال البريطانى ، عاد الخديوى إلى القاهرة فى ظل الحرب الإنجليزية ، وعاد الوضع الرجعى إلى التحكم فى أبناء البلاد ، وكان معنى هذا هو سيطرة إنجلترا على شئون مصر ، بإسم تدعيم سلطة الخديو . وقضى الإنجليز على الثورة المصرية ، وعادت الحال إلى ما كانت عليه قبل الثورة فى القاهرة ، ولكن إنجلترا أصبحت فى حقيقة الأمر هى المسئولة عن إدارة مصر من وراء الخديو ، الذى كان لا يستطيع معارضتها ، وهى تحميه ضد شعبه .

وتألفت وزارة مصرية بعد الإحتلال البريطانى ، ولكنها لم تكن حرة فى المحافظة على مصالح البلاد ؛ وكانت من ناحية أخرى تمثل عودة النظام القديم ؛ وكان عليها أن تعيد النظام إلى نصابه فى مصر ، وأن تحافظ على الوضع القائم فى السودان . ولم يكن فى إستطاعة هذه الوزارة الجديدة إذا أن تتفاهم مع الثوار السودانيين ؛ وكان عليها أن تستخدم القوة فى السودان ـ كما إستخدمتها إنجلترا فى مصر ـ لكى تثبت أركان الحكومة « الخديوية » . وكانت هذه الحكومة حكومة « رجعية » بكل معنى الكلمة ، وإن إمتاز بعض أفرادها بسمة وطنية طيبة . وإن كانت إنجلترا قد إستفادت من وجود هذه الوزارة فى مصر ، لتسيير الأمور فيها دون معارضة للإحتلال البريطانى ، فإن تقيد هذه الوزارة بالولاء للعهد القديم من ناحية ، وإستخدامها القوة ضد الثورة السودانية من ناحية أخرى ، قد مهد الطريق

---

(١) محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام . الجزء الأول . ص ص ٣٧٠ ـ ٣٨٢ .

أمام إنجلترا لتنفيذ سياستها التالية فى وادى النيل بشكل عام ، وفى السودان بشكل خاص .

وإحتلت إنجلترا مصر ، وأكدت سلطتها على الإسكندرية والقاهرة ومنطقة قناة السويس ، ولكن سيطرتها على الصعيد كانت ضعيفة ، ولم تكن ظروفها إذ ذلك تسمح لها بإرسال حاميات جديدة لإحتلال وادى النيل كله . ولذلك فإن السياسة البريطانية فى القاهرة مضت تدرس الحالة ، وتحاول الإستفادة منها إلى أقصى درجة ممكنة ، وبأقل تكاليف ممكنة ، فى الأرواح والأموال .

وهكذا كان فشل الثورة العرابية فى مصر ، نتيجة لإنضمام كل من الخديو والسلطان إلى الإنجليز هو نقطة البداية لتدخل إنجلترا فى شئون السودان ، وإستفادتها من أحداثه . وكان الإحتلال الإنجليزى لمصر ، من ناحية أخرى ، أكبر مساعدة للثورة السودانية على الإنتشار : فكان حل الجيش المصرى ، ومحاكمة ضباطه ، ثم محاولة تجميع بعض قواته وإرسالهم لمحاربة الثورة المهدية فى السودان ، يؤدى بالتالى إلى تلك النتيجة التى وصلت لها حملة هيكس باشا فى موقعة شيكان عام ١٨٨٣ . وكان هذا الإحتلال الإنجليزى لمصر يساعد الثورة السودانية على تدخلها فى شئون مصر نفسها ، لتخليصها من الإحتلال . ولقد ظهر عداء الثورة السودانية للحكومة الخديوية واضحاً ؛ وحتى فى ذلك المجال ، حاولت إنجلترا الإستفادة من هذا العداء لتثبيت أقدامها فى مصر من ناحية ، ولمحاولة السيطرة على السودان ، بعد أن تفصله عن مصر ، من ناحية أخرى .

وكانت نية إنجلترا مبيته لفصل السودان عن مصر ، وإخضاعها للسيطرة الإنجليزية . ولقد حاول الإنجليز التنصل من هذه المسئولية ، وإلقائها على عاتق الحكومة المصرية ، مع إدعائهم بأن هدفهم كان « تحرير السودان » من الحكم المصرى . وكانت هذه الإدعاءات غير قادرة على الصمود طويلا ، خصوصا وأن

هؤلاء الإستعماريين قد رفضوا منح مصر ما إدعوا أنهم يرغبون إعطاءه للسودان .

وفى أثناء إنتشار الثورة المهدية فى انحاء السودان ، ظلت بريطانيا عاجزة عن السيطرة على ذلك الجزء الجنوبى من وادى النيل ، أى السيطرة على السودان ، والذى أخذ شكلاً فريداً فى ثورته التى تحطمت أمامها خطط الإستعمار ، حتى سقطت الخرطوم ، عاصمة السودان ، فى ايدى ثواره ، وثبت دعائم « الدولة المهدية » فى السودان .

٣ ــ سياسة إنجلترا تجاه الثورة المهدية والسودان :

ولقد ظهر عجز إنجلترا عن السيطرة على سودان وادى النيل ، الذى إشتد فيه إشتعال الثورة المهدية ، وإتسمت سياستها بالتخبط ، فى كل ما يتعلق بهذه المناطق الوطنية والإسلامية الشاسعة ، والممتدة مع نهر النيل إلى قلب القارة الإفريقية .

ويمكننا أن نقول بان سياسة بريطانيا تجاه الأقاليم السودانية أخذت ، فى فترة الثورة المهدية ، وبعد الاحتلال البريطانى لمصر ، ثلاثة أشكال متتالية ؛ هى عدم التدخل ، ثم الإخلاء ، ثم محاولة الإنقاذ .

ولقد بدأت المرحلة الأولى من هذه المراحل بعد الإحتلال البريطانى لمصر مباشرة ، وفى مناخ عام من التضارب والتناقض . وكان الإحتلال البريطانى لمصر قد إستتبع حل الجيش المصرى ، والذى كان قد فى الثورة العرابية . وقامت إنجلترا ببيع ذخائر هذا الجيش ، ونسفت ما كان موجود منها فى المخازن ، ورغم سوء الأوضاع فى السودان وفى نفس الوقت ، تركت الحكومة الخديوية تحاول إرسال إمدادات عسكرية إلى حنوب الوادى ، لضرب قوات الثورة المهدية هناك وأعلنت فى نفس الوقت أنها لا ترغب فى التدخل فى السودان ، أو تحمل اية مسئولية هناك ،

وظهر ذلك واضحا فى تعيين هيكس باشا لقيادة هذه القوات . ولكن الحكومة البريطانية أرسلت الكولونيل إستيوارت لدراسة الأوضاع فى السودان ، وهو الذى أوصى بضرورة ترك السودان لأهله؛ الأمر الذى أثر على تفكير اللورد دافرين وقت كتابته تقريره عن مصر نفسها . وفى نفس الوقت ، كانت هناك مجهودات تبذل من جانب بعض الممولين الانجليز ، لإنشاء سكة حديدية تمتد من سواكن فى شرق السودان إلى بربر ، ومنها إلى الخرطوم ؛ الأمر الذى سوف يؤدى إلى فصل التعامل التجارى بين جنوب الوادى وشماله ، وإخراج منتجات السودان إلى إحدى موانيه المطلة على البحر الأحمر ، أى تسهيل وصولها إلى السفن البريطانية ، دون مرورها فى مصر . وتظهر خطورة ذلك المشروع من أنه كان يهدف من الخط بعد ذلك من الخرطوم جنوبا « على طول النيل حتى بحيرة فيكتوريا ؛ وأن هناك مشروعاً آخر بإنشاء خط حديدى من طابورة إلى رأس الرجاء الصالح »(1) . وكان مرسوما على نفس الخريطة ، مما أظهر الدور الذى كان الإنجليز يعدونه للسودان فى تنفيذ مجموع مشروعاتهم الإمبريالية(2) ، وكانت الأنظار قد بدأت تتركز فى ذلك الوقت على السودان ، راغبة فى تحويله إلى « هند إفريقية » ، لها موقع ممتاز بالنسبة لقناة السويس وبوغاز باب المندب ورأس الرجاء الصالح : بلاد واسعه يسكنها شعب يقرب من عشرة ملايين نسمة ، وبلاد خصبة يمر فيها النيل ، الذى هو حياة مصر . كما قال أحمد حمدى ، مندوب الخديوى إلى تلك الأقاليم .

ولقد واصلت بريطانيا سياستها الخاصة « بعدم التدخل » فى شئون السودان طوال فترة بقاء الجنرال هيكس فى هذه الأقاليم ، حتى أن اللورد جرانفيل كتب إلى

---

(1) المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ١/١ - ٦ .

(2) د. جلال يحيى : مصر الإفريقية والأطماع الإستعمارية فى القرن التاسع عشر . الإسكندرية ، دار المعارف ، ١٩٦٧ . ص ٣٦٩ .

ممثله العام فى القاهرة بأن الحكومة البريطانية « ليست مسئولة بأى شكل من الأشكال عن العمليات التى تقوم بها الحكومة المصرية فى السودان ، ولا عن تعيين الجنرال هيكس أو أفعاله »(1) . وكانت هذه السياسة سبباً فى إغضاب ممثلى إنجلترا فى القاهرة ؛ وسبباً فى النقد المر الذى أخذ المحافظون يوجهونه للوزارة .

وكتب اللورد كرومر يقول : « يظهر أن اللورد جرانفيل قد إعتقد أنه سيخلى نفسه من كل مسئولية فعلية بمجرد إعلانه أنه غير مسئول . إن مسئولية الحكومة البريطانية فى إدارة الشئون المصرية لا تتوقف على بعض الجمل التى تكتب فى أحد التقارير ، لكى تنشر فى كتاب أبيض . ولكنها كانت قائمة على أساس أن الحكومة المصرية كانت تحتل البلاد ، وأن عدم مقدرة المسئولين من الأهالى كانت واضحة ، وأن العالم المتمدين قد ألقى على عاتق إنجلترا المسئولية التى لم يكن فى إستطاعتها أن تتخلص منها ما دام الإحتلال قائما ... فبدلا من أن يعترف اللورد جرانفيل بعناصر الموقف ، تجده يحتمى وراء تنازل خيالى عن المسئولية ، لم يكن إلا مجرد أمانى دبلوماسية وبرلمانية »(2) .

وكتب السير أوكلاند كلفن ، وهو أحد الإنجليز الآخرين المسئولين فى مصر فى تلك الفترة : « مهما تكن آراء الوزراء البريطانية فقد كانت لمصر مصالح قوية فى حملة هيكس ، وكانت إنجلترا مسئولة عن مصر . وإذا كان إدخال السودان فى المشروع الخاص بتسوية المسائل المصرية أمراً يثير المضايقة ، فلقد كان من الواضح أمام الحكومة التى تحملت مسئوليات مصر أن أية تسوية تتناسى عامل السودان لن

---

(1) اللورد جرانفيل إلى السير إدوارد ماليت ، فى ٧ مايو سنة ١٨٨٣ .

F. O. 141/171. No. 99 .

(2) CROMER . Modern Egypt . London . 1908 . Vol. II . PP 366 - 367 .

يكون لها طابع الإنسجام "(١) .

وبعد القضاء على حملة هيكس باشا ، فى موقعة شيكان ، رأى بارنج أن الحكومة الخديوية قد تعرض أحد حلين للمسألة السودانية ، وعمل على إقفال الباب أمامها فى كل منها . الإفتراض الأول هو أن تعرض على إنجلترا إرسال قوات بريطانية أو هندية ؛ ولكنه نصح بأن تأمر الحكومة المصرية قواتها بالإنسحاب من السودان إلى نقطة يمكن الدفاع عنها . والإفتراض الثانى هو أن تطلب إرسال جزء من جيش الجنرال وود إلى السودان ؛ ولكن بارنج أصر على ضرورة بقاء هذا الجيش فى مصر نفسها ، متذرعاً بقرب سحب جزء من الحاميات المصرية منها . ولقد كان لهذا التحليل أكبر تأثير على اللورد جرانفيل ، الذى أبرق فى اليوم التالى : « لانستطيع إعارة ضباط إنجليز أو هنود . لا تشجع الضباط البريطانيين على التطوع دعوة القوات التركية للسودان لن تكون فى مصلحة مصر . إذا سئلت فإنصح بترك السودان فى حدود خاصة »(٢). ولكن إنجلترا لم تشأ أم تطبق سياسة الإخلاء على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن ، إذ أنها أمرت قائد محطة الهند الشرقية بالمحافظة على سلطة الحكومة المصرية فى سواكن ومصوع والموانى الأخرى فى البحر الأحمر، وأرسلت له وحدات بحرية جديدة لتعزيز قواته هناك . وهكذا نرى أن إنجلترا قد عزمت على إتخاذ سياسة على سواحل البحر الأحمر ، تختلف عن سياستها فى وادى النيل ؛ وسيترتب عليها نتائج متباينة بطبيعة الحال . فبينما تحرص إنجلترا على سلامة طريقها إلى الهند ، إذ بها تعمل على إهدار حقوق مصر فى وادى النيل .

---

(1) COLVIN , The Making of Modern Egypt . London , 1906 , P. 36 .

(٢) جرانفيل إلى بارنج فى ٢٠ نوفمبر ١٨٨٣ .

F . O. 141 / 178 Tel. No. 99 Chypher

ودخل فى نطاق هذا الموقف الأخير محاولة إرسال حملة الجنرال بيكر إلى سواكن ، وتتكون من ألفين من بلوكات النظام وعدد من الأعراب ، للمحافظة على الطريق مع بربر مفتوحا للمواصلات ولقد إجتمع رؤساء السلطات البريطانية فى القاهرة ، وقرروا أنه سيكون من الصعب على مصر أن تبقى فى السودان ، وأنه سيكون من الضرورى - بعد تقهقر الحاميات المصرية المختلفة إلى الخرطوم - أن تنسحب إلى مصر نفسها ، وألا تبقى فى الخرطوم إلا للوقت اللازم لإتمام عملية التجمع . ولكنهم رحبوا ، فى الوقت نفسه ، بفكرة إحتفاظ مصر بسواكن ، لإستخدامها كقاعدة للعمليات فى المستقبل:(١) أى أنهم أوجدوا المبررات اللازمة لكى تستند إليها وزارة الخارجية البريطانية فى رغبتها فى قصر العمليات الحربية على الدفاع عن مصر نفسها . وكانت هذه هى نهاية مرحلة سياسة « عدم التدخل » من جانب إنجلترا فى شئون السودان ، وإنتقلت السياسة البريطانية بعد ذلك إلى المرحلة الثانية ، مع سياسة « إخلاء » السودان .

* * * * * * *

لقد وضحت معالم السياسة الانجليزية إزاء السودان ، بعد القضاء على حملة هيكس باشا ، ووضح أن سودان وادى النيل لم يكن يهم الحكومة الإنجليزية بنفس الدرجة التى تهمها بها موانى البحر الأحمر . وفى نفس الوقت الذى تعللت فيه إنجلترا بالمسألة المالية فى مصر وعارضت فى إرسال الإمدادات إلى السودان ، ورفضت إعارة العسكريين من الإنجليز والهنود ، وحالت دون تدخل تركيا فى السودان - إذ إعتبرت أن وجود الجنود التركية فى السودان أو على السواحل تهديد لوجود الإنجليز فى مصر - فى نفس هذا الوقت نجد أن إنجلترا تصمم على إدعائها

(١) باونج إلى جرانفيل ، فى ٢٦ نوفمبر ١٨٨٣ .

F. O. 141/178 No. 181. Conf. Chypher.

المحافظة على سلطة مصر في موانى البحر الأحمر ، بقدر تصميمها على عدم قبول أى تدخل من جانب الدولة العثمانية على طول تلك السواحل .

وحين قدمت إنجلترا نصيحتها إلى مصر بضرورة إخلاء السودان ، عارض محمد شريف هذه النصيحة ، إستناداً إلى أنه لم يكن من حق حكومة مصر التصرف فى أمور تتعلق بالسيادة ، والتى كانت من حقوق الدولة العثمانية ؛ وبنص الفرمانات التى صدرت بتعيين خديوتى مصر ، والتى حرمت عليه رسمياً التصرف فى الأراضى التى عهد إليه بإدارتها . ورأى القنصل العام البريطانى فى القاهرة ، وبوضوح ، أن وزراء مصر لن يقبلوا أبداً تنفيذ سياسة « الإخلاء » . ولذلك إنه أشار على حكومة لندن بتغيير وزارة شريف ، وتكليف وزير آخر ، أكثر مرونة منه، بتأليف وزارة جديدة ، ولذلك بإبلاغ الخديو أن إنجلترا تصر على إتباع سياستها ، وأنه إذا كان الوزراء القائمون لا يرغبون فى تطبيقها فلا مناص من تغييرهم . وأبدى فى نفس الوقت أنه لا يثق فى تلك الظروف فى الضباط والموظفين المصريين ، وأوصى بإرسال ضابط بريطانى ، له سلطة واسعه ، إلى الخرطوم ، مع إعطائه كل السلطات اللازمة لإخلاء حاميات السودان ، ووضع الترتيبات الممكنة للحكم الجديد فى تلك الأقاليم(١) .

وعمل اللورد جرانفيل على إلزام الحكومة المصرية بإتباع « المشورة » البريطانية ، فوضع بذلك أحد المبادىء الأساسية للحكم البريطانى فى مصر ؛ وكتب إلى بارنج : « أننى لست فى حاجة إلى أن أظهر لك أنه من اللازم ، فى المسائل الهامة التى تؤثر فى إدارة مصر وأمنها ، أن تكون حكومة صاحبة الجلالة متأكدة ما دام إحتلال البلاد المؤقت بالقوات الإنجليزية لا يزال مستمراً من تنفيذ

---

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ٢٢ ديسمبر ١٨٨٣ .

F. O. ١٤١ / ١٧٨. No. ٦٤٢ .

كل النصائح التى تعتقد أن من واجبها إعطاؤها للخديو بعد الإحاطة الشاملة بوجهة النظر المصرية . فيجب إفهام الوزراء المصريين وحكام الأقاليم بوضـوح أن المسئولية الملقاة حاليا على كاهل إنجلترا تضطر حكومة صاحبة الجلالة إلى الإصرار على تنفيـذ السياسة التى أوصت بها ، وأنه سيكون من اللازم أن يوقف الوزراء والحكام الذيـن لا يتبعون هذا التوجيه عن القيام بأعمـالهم »[1] . وإستفادت إنجلترا إذن من هـذا الوضع ، لإقرار سابقة تستند إليها فى إدارة مصر ، لم تكن موجودة من قبـل . ولـم يتردد شريف باشا طويلا ، أمام هذه النصيحة الإجبارية البريطانية ، وقـدم إستقالته فى صبيحة اليوم التالى لتقديمها له ؛ وأشار إلى أنه إذا تخلت مصر عن السـودان فـإن السودان لن يتخلى عـن مصـر ، تلك العبارة التى اصبحـت مبدأ للمصريـين فـى كفاحهم ضد المحتلين الأجانب لوادى النيل . وقام الخديوى بإستدعاء نوبار باشـا ، والذى كان يميل للإنجليز ، وكلفـه بتشكيل الـوزارة . ولقـد قبـل نوبـار باشا هـذا التكليـف ، وأعلـن أنـه لـن يحتفـظ مـن السـودان إلا بميناء سـواكن . ولقـد أصـدر تعليمات إلى نائب الحاكم العـام للسـودان ، لعمـل الـلازم نحـو ترحيـل كـل النسـاء والأطفال والأهالى ، الذين يرغبون فى تـرك الخرطـوم ، وإرسـالهم إلى بربـر ؛ كمـا أصـدر أمـره إلى قـائد حامية سـنار بالإنسحاب إلى الخرطـوم ، مـع كـل الموظفـين والأهالى الذين يرغبون فى ترك المديرية ، وأن يبلغ نفـس هـذه الأوامـر إلى سـلطات بحر الغزال وخط الإستواء .

وإذا كانت هذه الأوامر قد صدرت فإن تنفيذها كان يتطلب إرسال شـخص مسئول إلى الخرطوم لتنفيذها ، اى لإخلاء السـودان ، أو تنفيـذ سياسـة إنجلترا فـى إخلاء السودان من المصريين ؛ وكان هذا الرجل هو الجنرال غردون ، وفى السـودان من جديد .

---

(١) جرانفيل إلى بارنج فى ٤ يناير ١٨٨٤ .

F. O. ١٤١ / ١٨٩ . No. ٦ Secret .

ولقد وجهت سلطات لندن الجنرال غردون إلى كتابة تقرير عن أحوال السودان ، علاوة على قبول تنفيذ أى توجيهات تصدر له من السلطات البريطانية فى القاهرة . وفى القاهرة ، تم تزويد غردون بمرسومين ، يعينه الأول حاكما عاما على السودان ؛ ويكلفه الثانى « بالإخلاء » السودان وتسليمه إلى الأسر القديمة الموجودة فى كل إقليم . وكان عليه إخفاء هذا المرسوم الثانى ، رغم أنه قد فهم تماما أن مهمته الأساسية هى إخلاء السودان .

ولقد حاول غردون أن يفيد من وجود الزبير رحمت معه فى الخرطوم ، ولكن صدر الزبير كان ولا يزال غير راض عن غردون ، الذى شرد أهله وقتل إبنه. وحاول أن يفيد من الأمير عبد الشكور ، لكى يعيد إليه حكومة دارفور ؛ ولكنه خسره بسوء معاملته له ، فعاد من أسوان إلى القاهرة ، ورفض مواصلة السفر معه . ورغم أن غردون عمل على تشكيل لجنة فى بربر للدفاع عنها ، وبرئاسة حسين خليفة ؛ إلا أنه أخطأ فى نفس الوقت وأعلن أن نية الحكومة الخديوية هى إخلاء السودان ، مما صرف السودانيين عن القيام بأى مجهود فى لجنة الدفاع . وكان هذا التضارب فى تحديد المسئولية من بين العوامل الأساسية التى لعبت ضد مصلحة غردون نفسه ، وفى صالح الثورة المهدية ، ورغم تكليفه بتنفيذ سياسة إخلاء السودان . وجاء التضارب بين قرارات غردون وبعضها لكى يزيد الطين بلة ، وبعد وصوله إلى الخرطوم أصدر أمره بإحراق سجلات الضرائب ، وإحراق الكرابيج ، التى كانت السلطة تستخدمها فى جمعها . كما أعلن إلغاء قرار منع تجارة الرقيق ، معتقداً فى أن هذه الإجراءات سوف تقضى على الثورة المهدية. ولكن هذه التصرفات نفسها أثبتت أنه لايقدر على فهم معنى الثورة المهدية ، والأسس والعوالم التى إستندت إليها .

ولقد شعر غردون بأنه لن يقدر على عمل أى شىء بمفرده ، فأخذ يطلب من الحكومة الإنجليزية فى كل يوم طلبا جديدا ، ويقترح عليها إقتراحاً خاصاً .

وكان إقتراح غردون الخاص بإرسال الزبير هو أكثر الإقتراحات التى ألح عليها ؛ ولكن تقارير غردون السابقة عن الزبير كانت هى التى أساءت إلى سمعته ، وجعلت انجلترا ترى خطورة ارساله إلى السودان ، وقررت فى نهاية الأمر أسره على سفينة حربية ونفيه إلى جبل طارق كما فكر غردون فى التوجه إلى جنوب السودان، وأخذ البواخر والمخازن معه إلى مديرية خط الإستواء وبحر الغزال ، وإعتبار أن هذين الإقليمين ، أو المديريتين تابعتان لملك البلجيك ، صاحب دولة الكنغو . وقد يكون هذا حلا بالنسبة لغردون نفسه ، ولكنه لم يكن معقولا بالنسبة للسودان ، ولمصر ، وللدولة العثمانية ، ولا حتى للإمبراطورية البريطانية . فصدرت إليه الأوامر بضرورة البقاء فى الخرطوم ، وعدم تقرير أى شيء فيما يتعلق بإقليمى بحر الغزال وخط الإستواء ؛ وإلا ، فعليه إخلاء الخرطوم ، وسحب حاميتها ، واحضارها بنفسه إلى مصر ، ودون تأخير . وحين طالب غردون بإرسال قوة تركية إلى السودان عارضت حكومة لندن فى أمر إرسال هذه القوة قائلة : « إن هذا الإجراء سيتسبب فى تعديل تام للسياسة الأصلية لحكومة صاحبة الجلالة ، وهى السياسة التى تهدف إلى فصل السودان عن مصر ، وإعادة الإستقلال السابق إلى أهالية »(١) . فلم تكن المسألة إذن من وجهة النظر البريطانية هى مجرد سحب السلطات المصرية من السودان ، وترك الباب مفتوحاً لعودتها مرة أخرى ، بل كان فصل جنوب الوادى عن شماله ، وقطع كل علاقة بين السودان والامبراطورية العثمانية .

ثم بدأت الأحداث تتكاتف على عزل غردون فى الخرطوم ، فأحاط الثوار بالعاصمة السودانية ، وإستولوا على بحر الغزال فى شهر أبريل ١٨٨٤ ؛ وقطعوا مواصلات الخرطوم مع العالم الخارجى ، وذلك بإستيلائهم على بربر ، والتى كانت

---

(١) جرانفيل إيجرتون فى أول مايو ١٨٨٤ .

S. P. Vol. LXXXIX . Egypt No. ٢٠ (١٨٨٤) No. ١. P. ٣ .

مفرق طرق كبير الأهمية ، فى الإتصال بالخرطوم ، سواء عن طريق البحر الأحمر ، أو عن طريق النيل . ولقد أصبح غردون نفسه فى الخرطوم يحتاج إلى « إنقاذ » ، وهذا يمثل المرحلة الثالثة من مراحل السياسة البريطانية تجاه السودان ، وتجاه الثورة المهدية .

* * * * * *

قررت بريطانيا ، فى أثناء شهر أغسطس ١٨٨٤ ، إرسال حملة بقيادة اللورد ولسلى ، « لإنقاذ » غردون المحاصر فى الخرطوم . وتمت الإستعدادات لهذه الحملة ، والتى كانت تتكون من الجنود البريطانيين فقط ، رغم إستخدامها قوات الجيش المصرى « الجديد » فى عمليات التشهيلات ، وفى جر سفن الحملة على صخور الجنادل ولكن طلائع هذه الحملة وصلت متأخرة إلى أمام الخرطوم فعند وصولها إلى جزيرة توتى لم تر العلم الخديوى يرفرف على سراى الحاكم العام وكانت الخرطوم قد سقطت فى أيدى المهديين ، منذ يوم ٢٦ يناير ١٨٨٥ . وفشلت عملية « إنقاذ » غردون ؛ وإضطرت الحملة إلى الإنسحاب شمالا ، صوب مصر . وفشلت كذلك محاولات الاحتفاظ بإقليم دنقلة وأصبحت المواقع الدفاعية المصرية موجودة عند وادى حلفا ، فى الوقت الذى تركزت فيه قيادتها ، الإنجليزية، فى أسوان . أما على سواحل البحر الأحمر ، فلقد إحتفظت السلطات المصرية بميناء سواكن ، كمفتاح شرقى السودان ، وليوم جديد .

وكانت هذه هى المراحل الثلاث لسياسة إنجلترا تجاه الثورة المهدية والسودان .

أما بالنسبة لسواحل البحر الأحمر ، وسواحل الصومال ، وهى المناطق التى كانت داخلة فى نطاق دولة وادى النيل ، فإنها شهدت تكالباً من جانب الدول الإستعمارية الأوربية ، على إقتسامها فيما بينها ؛ وشاركت فى هذه العملية كل من

إيطاليا ، وإنجلترا ، وفرنسا ؛ الأمر الذى أدى إلى ظهور مناطق نفوذ ، بل مناطق إحتلال أوربى فى هذه المناطق ؛ ثم تطوره ؛ فيما بعد ، إلى مستعمرات الإريتريا ؛ والصومال الإنجليزى ، وساحل الصومال الفرنسى .

٤ ـ إحتلال إيطاليا لسواحل البحر الأحمر ومصوع :

كانت إيطاليا قد توصلت إلى إنشاء مستعمرتها الصغيرة فى عصب ، على سواحل البحر الأحمر . قبل الإحتلال البريطانى لمصر . وكانت إيطاليا تعقد الأمل على هذه المستعمرة لخلق محطة بحرية لها قيمتها بين أوربا والشرق الأقصى ، ولإنشاء مركز تجارى يتعامل مع الحبشة ، ولخلق قاعة للتوسع السياسى والإقليمى عندما تحين الفرصة . وكان على إيطاليا أن تستخدم سياسة حذرة ويقظة ومرنة فى هذه الفترة ، خاصة بعد أن إحتلت بريطانيا مصر ، وتفاقمت الأحوال فى السودان، وتزايدت المنافسة الإقطاعية بين الرؤساء الأحباش ، مما شجع الدول الإستعمارية على النزول إلى الميدان ، للإستفادة من الموقف .

وكانت إيطاليا قد بدأت فى ذلك الوقت إتصالاتها بالحبشة ، سواء مع يوحنا فى شمال الحبشة ، أو مع منليك ، ملك شوا ، فى جنوب الحبشة . وجاءت أنباء إنتشار الثورة المهدية فى السودان لكى تشغل إنتباه الحكومة الإيطالية . ورغم أن هذه الحكومة كانت تتخذ موقف الترقب ، إلا أن عددا من الصحف الإيطالية كانت تطالب بالمشاركة فى « كل المسائل التى تهم البحر المتوسط » .

وحين قررت الحكومة البريطانية إجبار مصر على إخلاء السودان ، رأت إيطاليا أن الفرصة قد سنحت أمامها للتوسع فى المنطقة المجاورة لعصب ، خاصة وأن نشاط الفرنسيين كان قد ظهر حول أوبوك ؛ كما ظهر نشاط الإنجليز فى زيلع وبربرة ، على ساحل بلاد الصومال ، المطل على خليج عدن .

وكانت أهداف إيطاليا قد تركزت على نقطتين قريبتين من عصب ، للتوسع فيهما : هما بيلول وعيد . ولقد وجهها الموقف الدولى صوب لندن ، وإلى أن تتقدم بطلباتها، وتقوم بشرح أمانيها لحكومة الملكة ، أملا فى إرضاء طموحها ، على حساب دولة وادى النيل ، والأقاليم المصرية فى شرق السودان ، وعلى سواحل البحر الأحمر .

ورغم عدم معارضة بريطانيا لهذه السياسة الإيطالية ، إلا أنه لم يكن فى وسعها أن تمنح شيئا لا تمتلكه . أما سلطات القاهرة فإنها كانت عاجزة عن التنازل على أى أراض ، قبل أن تحصل على موافقة الباب العالى . ودفع هذا الموقف إيطاليا إلى زيادة التقرب من إنجلترا ، وحتى الوصول إلى إتفاق تام بين إنجلترا وإيطاليا ، مع إظهار « إستعداد إيطاليا ، كل الإستعداد ، للقيام بأى دور يعهد به إليها »[1] . ورغم تردد حكومة لندن فى إتخاذ موقف واضح فى هذه المسألة ، والتى كانت تتعلق بحقوق السيادة العثمانية ، إلا أن القنصل العام البريطانى فى مصر رأى أن الحكومة الخديوية لن تتقدم بأى إعتراض إذا ما إتبعت الحكومة الإيطالية نفس الطريقة التى تعرفت بها الحكومة البريطانية فى مسألة زيلع ؛ أى أن تنزل بعض قواتها ، ولكنها تسمح للحامية المصرية الصغيرة بالبقاء ، وتترك العلم العثمانى يرفرف على الناحية[2] . وجاءت فى هذا الوقت أنباء مقتل جوستاف بيانكى ، قرب حدود الحبشة وكان هذا يمثل ذريعة تتذرع بها إيطاليا لإرسال بعض القوات إلى سواحل البحر الأحمر .

---

(١) جرانفيل إلى لوملى فى ٢٥ نوفمبر ١٨٨٤ .

F. O. 170 / 352 No. 243 .

(٢) بارنج إلى جرانفيل فى ٧ ديسمبر ١٨٨٤ .

F. O. 141 / 195 , No. 1108 .

ولقد حظيت السلطات الإيطالية بموافقة كل من السير إيفيلين بارنج ، القنصل العام البريطانى ، ونوبار باشا ، رئيس النظار ، فى القاهرة ، ورغم حقوق سيادة الدولة العثمانية . وضاعفت إيطاليا من قواتها التى أرسلتها ، عبر قناة السويس إلى البحر الأحمر ؛ وقامت بعد ذلك بإنزال هذه القوات فى بيلول وبعدها فى مصوع ، عاصمة وقصبة محافظة سواحل البحر الأحمر المصرية . وكانت تتذرع دائما بخطر نزول قوات أى دولة اخرى فى هذه المنطقة ، على مستعمرتها الصغيرة ، عصب ، فى البحر الأحمر .

ولقد ترك الإيطاليون العلم المصرى مرفوعا على بيلول ، حينما قاموا بإحتلال هذه الناحية ، فى ٢ فبراير ١٨٨٥ ؛ ولكنهم قاموا بنقل الحامية المصرية الصغيرة ، التى وجدوها هناك على إحدى سفنهم إلى مصوع . ثم وصلت البواخر الإيطالية فى مساء يوم ٤ فبراير أمام مصوع ، ودخلت إلى الميناء فى فجر اليوم التالى .

وتقابل الأميران كايمى الإيطالى ، مع قائد السفينة الحربية البريطانية كوندور، والتى كانت راسية فى الميناء والذى نزل بعد ذلك إلى الشاطىء ، وظل يتفاهم مدة طويلة مع عزت بك ، وكيل المحافظ المصرى ، والذى إحتج على وصول الإيطاليين. وإحتل جنود البرساليرى الأماكن المحددة لهم ؛ وقام المشاة الإيطاليون فى اليوم التالى بإحتلال القلعتين المسلحتين بمدافع كروب ، واللتين كانتا تقعان على بعد سبعة كيلو مترات من المدينة وهكذا إحتل الإيطاليون مصوع دون مقاومة ، ولكن دون أن تنسحب منها الحامية المصرية .

ولقد إحتج الخديو فى القاهرة على هذا الاحتلال ، وعلى نزع سلاح الجنود المصريين الذين كانوا فى بيلول ، كما إحتج على نزول الإيطاليين فى مصوع ، وأبلغ الباب العالى بأنه أمر حامية مصوع بالمقاومة ، والإحتفاظ بمواقعها وإدارتها لهذه المحافظة . وقامت الدولة العثمانية ، من جانبها ، بالإحتجاج ، وبأشد لهجة

ممكنة ؛ على ما حدث فى بيلول ، وعلى ما حدث فى مصوع . ولكنها كانت إحتجاجات ، ومجرد إحتجاجات ، ومحاولة للإحتفاظ بالحقوق : أنه موقف قانونى De Jure ، وليست له قيمة من الناحية الفعالة ، أو الناحية العملية De Facto .

وفى أوائل شهر ديسمبر ١٨٨٥ قام الجنرال جينى الإيطالى بتنفيذ الأوامر الصادرة له من روما ، بإنزال العلم المصرى من مصوع ، ورفع العلم الإيطالى بدلاً عنه على المراكز العسكرية والادارات المدنية ؛ وإستولى على كل الادارات المصرية فى مصوع ، وأخرج منها الموظفين والجنود ، وأرسل بهم إلى القاهرة . ولقد إحتج عزت بك ، كما إحتجت سلطات القاهرة ، وإحتج الباب العالى ، وظل يواصل الاحتجاجات .

ولقد تقلص الحكم المصرى من مصوع شمالاً حتى رأس قصار ، الواقعة فى منتصف المسافة بين الميناء المفقود ، وميناء سواكن ، الذى خضع للسلطات البريطانية ، وأصبح قاعدة إستراتيجية هامة ، تسمح لهم بالتحكم فى مصر : والتحكم فى السودان . وأما ميناء مصوع فإنه قد أصبح الدعامة الرئيسية التى إستند إليها الإيطاليون لإنشاء مستعمرتهم فى البحر الأحمر ، الاريتريا ؛ وأرضوا بذلك شعورهم بالنقص ؛ وأصبح لهم ، مثل بقية الدول العظمى الأوربية ، مستعمرات فيما وراء البحار ، يحكمونها ويتحكمون في أهلها ، ما داموا لا يستطيعون التحكم فى جيرانهم الأوربيين ، أو حتى تخليص الأراضى الإيطالية الشمالية ، فى التيرول والترنتينو ، من إحتلال حلفائهم ، وجنود إمبراطور النمسا والمجر .

وتغير ميزان القوى بعد خروج المصريين من هذه المناطق : فنجد دولتين أوربيتين ، بريطانيا وإيطاليا ، تسيطر كل منهما على جزء من سواحل البحر الأحمر: الأولى فى الشمال حول سواكن ، والثانية من رأس قصار حتى بوغاز باب المندب ؛ ونجد قوتين وطنيتين : هما ثوار السودان المهديين ، ورجال الحبشة . وساعد وجود

القوات الإستعمارية على زيادة التنافس فى الإقليم ، وعلى وقوع معارك طاحنة ، نتيجة لتضارب المصالح بين هذه القوى الأربع .

٥ ـ الاحتلال البريطانى لزيلع وبربرة :

وكانت فكرة إخلاء السواحل الإفريقية لخليج عدن من سلطة المصريين قد تبلورت في رأس الحكومة البريطانية قرب نهاية عام ١٨٨٣ ، وبعد القضاء على حملة الجنرال هيكس فى كردفان . وكانت هذه الخطة تعود ، فى حقيقة الأمر ، إلى سببين ؛ وتستند إلى عاملين رئيسيين مختلفين : فكانت السلطات البريطانية فى عدن تحاول مد نفوذها على بربرة ، حتى تضمن سيطرتها على مواد تموينها ، من ناحية ؛ كما أن القنصل البريطانى فى القاهرة كان يسعى ، من ناحية أخرى ، إلى زيادة تدخله في شئون مصر ، ويمهد لوضع الحدود الجديدة « لمصر الحديثة » والتى رسم خطوطها كمنطقة نفوذ له ، مع خط العرض ٢٢ شمالا ، والمساعدة بالتالى على تقطيع وتقسيم الامبراطورية المصرية ، وتوزيعها بعد أن تحصل بريطانيا منها على نصيب الأسد .

وكان أول من رمى فكرة إخلاء بلاد الصومال هو الميجر هنتر ، والذى كان مقيماً سياسياً مساعداً فى عدن . ولقد إدعى أن التدخل البريطانى على الساحل الجنوبى لخليج عدن أمر ضرورى . وكان قد زار بلاد الصومال وهرر ، وعرف أحوالها ، ثم جاء وإدعى أن منليك الثانى ، ملك شوا ، كان يستعد مع قبائل الجالا للاستيلاء على هرر ، وأن قبائل الصومال كانت تهدد بإخراج الحاميات المصرية من زيلع وبربرة[1] .

---

(١) بارنج إلى جرانفيل فى اول يناير ١٨٨٤ .

F.O. 141 / 192. No. 5.

أنظر : د. جلال يحيى : مصر الإفريقية والأطماع الاستعمارية فى القرن التاسع عشر . الإسكندرية ، دار المعارف ، ١٩٨٤ ، الجزء الثانى .

وكانت هذه الموانى فى غاية الأهمية بالنسبة لتموين عدن ، وبالتالى بالنسبة لمستقبل طريق الهند نفسه . وكان هذا الإدعاء يخدم مصالح السلطات البريطانية ، فى القاهرة وفى لندن ؛ وما دامت الحكومة الخديوية لا تستطيع الإحتفاظ بسلطتها على ممتلكاتها الإفريقية ، فإن هذا الإدعاء كان يخدم فكرة إجبار هذه الحكومة على إصدار أمرها باخلاء السودان ، وسحب الجنود والموظفين منه . وصدرت أوامر حكومة لندن بحماية هذه الموانى بقطع الأسطول البريطانى . ورغم أن إدعاءات هنتر قد ثبت عدم صدقها ، وأن « كل شيء هادىء فى بربرة ... وفى زيلع والأقاليم المجاورة . ولا يوجد هناك ما يدل على بدء حدوث إضطرابات » ، فإن إنجلترا لم تعدل من سياستها ، مما يدل على أن سياستها كانت مرسومة ومقررة ، وأنها تتخذ الذرائع لتنفيذها .

وأخذت بريطانيا تضغط على حكومة القاهرة ، من أجل إخلاء مناطق سواحل الصومال وإقليم هرر ، واسناد هذه المهمة لأحد الضباط الانجليز ، من عدن. ولكن مهمة الجنرال غردون لم تكن قد إتضحت نتائجها بعد فى قلب السودان ، وفى الخرطوم ؛ كما أن السيادة على هذه المناطق والأقاليم كانت من حق الدولة العثمانية ، مما جعل حكومة القاهرة ، رغم وجود نوبار الموالى لانجلترا على رأسها ، تتحرج فى إتخاذ أى قرار .

وكانت السياسة البريطانية تهدف إلى تقسيم السواحل بين باب المندب ورأس حافون إلى قسمين ، وتعامل كل قسم منها معاملة خاصة : القسم الأول يمتد من باب المندب إلى زيلع ، وكان يحيط بأراضى أوبوك الفرنسية ، وكان مهددا بأن يكون موضع التوسع الفرنسى المقبل فى تلك المنطقة ؛ أما القسم الثانى فيمتد من الشرق من زيلع حتى رأس حافون ، وكان أهم موانيه هى بربرة ، الواقعة أمام عدن، والحيوية بالنسبة لتموين هذه القاعدة الإستراتيجية البريطانية الهامة .

وإعترفت وزارة الخارجية البريطانية أن الباب العالى قد قام بمباشرة حقوق سيادته على الأراضى الممتدة من بوغاز باب المندب حتى زيلع ، وإعترفت أيضا بأن حقوق السلطان على هذا الجزء لم تكن موضوع أى مناقشة ، رغم أن حكومة صاحبة الجلالة (الملكة) لم تعترف بها أبدا . أما فيما يخص الجزء الثانى من السواحل فإن بريطانيا إدعت أنها قد رفضت مرات عديدة الإعتراف بإدعاءات السلطان الخاصة بالسيادة على قبائل الصومال الموجودة بين زيلع ورأس حافون .

وأخيرا فإن وزارة الخارجية البريطانية قد إقترحت على الباب العالى أن يقوم، فى حالة ما إذا كان إخلاء المصريين سيدعوه للحركة ، إلى العمل على المحافظة على سلطة الدولة العثمانية على تاجورة وزيلع ؛ وأظهرت إستعدادها للإعتراف بسلطة الدولة العثمانية على هذا الجزء من الساحل ، ولكن بشروط خاصة . أما الجزء الثانى من الساحل ، والذى يقع إلى الشرق من زيلع ، فإن الحكومة البريطانية أبلغت الباب العالى بأنها ستعمل الترتيبات التى تراها ضرورية للمحافظة على النظام وحماية المصالح البريطانية ، وخصوصا فى بربرة ، التى كانت عدن عالة عليها فى التموين . ووضعت وزارة الخارجية البريطانية سحب حاميات الخديو بأنها تخلى Abandon الحكومة المصرية عن سواحل الصومال .

وكانت الحكومة البريطانية تخشى من قيام عمليات فرنسية على الساحل المحيط بأوبوك ، والتى تقع بين بوغاز باب المندب وزيلع . ولذلك فإن تعليماتها للميجر هنتر ، فى ١٨ يونيو ١٨٨٤ ، كانت تنص على تسهيل عمل الترتيبات الخاصة بإنسحاب الإدارة المصرية من ساحل الصومال ، وأن يعمل على مواجهة كل إمكانية للاخلال بالنظام المحلى أو لأحتلال أجنبى ، وذلك بتنفيذ عقد إتفاقيات مع مشايخ القبائل المحلية . وكان ذلك بالنسبة للجزء من الساحل الذى يمتد من شرق زيلع وحتى رأس جافون . أما بقية المنطقة الساحلية ، وهى التى تمتد من باب

المندب إلى زيلع ، فكان على هنتر ألا يدخل فيها : فكانت المفاوضات بشأنها لاتزال مفتوحة مع الباب العالى ، وكان على هنتر أن يسرع ببدء المفاوضات مع القبائل المحلية ؛ وأصرت تعليماته بنوع خاص على الموانى الرئيسية : بلهار ، وبربرة، وميت ، وبندر قاسم ، وبندر خور ، وبندر مرية ، وحافون .

وتم تزويد هنتر بحرس شخصى ، من مائة شخص ، وإنتقل على سفينة حربية بريطانية من عدن إلى بربرة يوم ١٤ يوليو ١٨٨٤ . وتم توزيع جنيهات إسترلينية على خمس من المشايخ ، والذين وافقوا ، بعد إستلامهم البقشيش على حديث الميجر هنتر ، ووقعوا أو بصموا على الاتفاقية التى كان قد جهزها فى عدن قبل حضوره . وكان النص يهدف إلى « المحافظة على إستقلالهم والمحافظة على النظام العام » وذلك نظرا لقرب إنسحاب الحاميات الخديوية من بلادهم . وتعهدوا بألا يبيعوا أو يتنازلوا أو يتركوا لإحتلال أى دولة أخرى ، أى جزء من أراضيهم . وبقى على هنتر بعد ذلك أن يأخذ الضمانات ويعمل الترتيبات اللازمه لحماية فنار بربرة ، وخزان المياه فيها . وكان من الواجب إرسال المندوب البريطانى وقوة البوليس البريطانية إليها فى نفس وقت إنسحاب المصريين : أما هذا المندوب فسيكون خاضعا خضوعا مباشرا لعدن ، وأما رجال البوليس فسيقع إختيارهم من بين حامية هذه القاعدة البحرية البريطانية ، وسيتم إستبدالهم بغيرهم من هناك من وقت لآخر . ثم أخذ هنتر فى عقد إتفاقيات مشابهة مع القبائل على طول الساحل الذى يقع إلى شرق بربرة .

ولقد وصلت سفينة البوستة الخديوية إلى عدن ، ثم عادت إليها من بربرة وزيلع ، ودون أن تحضر القوات المصرية والسودانية الموجوده هناك ، والتى كانت

قد رفضت أمر الجلاء ، خاصة وأنها كانت على علاقات طيبة مع الأهالى . أما المشايخ الذين إستندت إنجلترا إلى توقيعاتهم ؛ فإن ثلاثة منهم قاموا بإنزال العلم البريطانى ، بعد سفر هنتر ، وأعادوا رفع العلم المصرى فى مكانه .

وإدعى هنتر أن الحامية المصرية والسودانية فى إقليم هرر كانت مهددة كذلك ، وكتب يقول أنه مستعد لإخراجها من البلاد ، ولم يكن أى شىء فى ذلك له أساس من الصحة ؛ وحتى بعد مرور بضعة اشهر ، ووصول أمر الإنسحاب الرسمى لهم من مصر ، قاموا برفض الانسحاب ، وعلى أساس أنهم قد تزوجوا من الأهالى ، وأصبحوا يعيشون فى بلادهم .

وعلى أى حال ، فإن حكومة لندن قد أخذت فى الضغط على الباب العالى من أجل إحتلال زيلع ، وإلا فإن الحكومة البريطانية ستقوم بإرسال قوة للمحافظة على النظام هناك ؛ وفى نفس الوقت ، صرحت وزارة الخارجية البريطانية لهنتر بعمل الاستعدادات اللازمة لتقوية حامية زيلع بقوات من عدن ، وأن « يحتل الموقع » فى حالة الضرورة ، دون الرجوع للندن .

ولقد قاومت السلطات المصرية فى بربرة قوات الميجر هنتر ، ورفض باشا بربرة رسميا أن يسلم سلطاته دون صدور أمرر بذلك ، ليس من القاهرة فقط ، ولكن من إستانبول . وجمع هنتر سريتين من المشاه الهنود وبطارية ميدان محمولة على ظهر الجمال ، ومائة من الخيالة ، مع قافلة كبيرة من الذخائر والمهمات . وعسكرت هذه القوات على ساحل البحر عند عدن ، مستعدة لركوب السفن بمجرد صدور الأوامر . وصدرت هذه الأوامر لهنتر ، فى يوم ٢٣ أغسطس ١٨٨٤ ، بإجلاء الحامية المصرية من بربرة بمجرد إنتهائه من عمل الترتيبات . وأخيرا ، إضطرت الحامية المصرية وأجبرت على ترك بربرة ، وأبحرت منها يوم ٢٥ سبتمبر

على الباخرة « مصر » التابعة لشركة بواخر البوستة الخديوية ، كما رتبها لها القنصل العام البريطانى فى القاهرة .

وفى شهر أكتوبر ، ونتيجة لنشاط الفرنسيين حول أوبوك قرر الميجر هنتر إجلاء الحاميات والقوات المصرية عن زيلع ، وقرر سفرها يوم ٢٩ من ذلك الشهر إلى السويس ، فى نفس الوقت الذى أعطى فيه السلطات البريطانية حق إستلام رسوم الجمارك في زيلع إبتداء من أول شهر نوفمبر (١٨٨٤) . وتم تعيين الملازم كنجسميل نائبا قنصليا لبريطانيا فى زيلع وأوصى هنتر بالإحتفاظ بأبي بكر باشا فى منصبه فى زيلع - وهو منصب المحافظ - وأن تدفع له بريطانيا معاشاً شهرياً قدره ألف روبيه من إيراد الميناء ، على أن يضمن الخديو فى القاهرة إستمرار دفع هذا المبلغ ولقد عهد الميجر هنتر إلى الملازم كنجسميل بأمر الإدارة المدنية فى زيلع ؛ وصدرت الأوامر بإرسال حامية من المشاه والمدفعية البريطانية لإحتلال هذا الميناء ، مع عدم سحب العلم المصرى من زيلع ؛ خوفا من رفع علم دولة أوربية أخرى على هذا الميناء الهام .

وكان الإحتلال البريطانى لكل من بربرة وزيلع يعنى الحصول لنفسها على جزء هام من هذا الساحل الإفريقى ووضعه فى خدمة الإمبراطورية البريطانية ، وهو الذى سوف يتحول فيما بعد إلى الصومال الإنجليزى . وكان يعنى كذلك التكالب على إقتسام سواحل دولة وادى النيل ، مع كل من إيطاليا ، وفرنسا .

٦ ـ فرنسا فى ساحل الصومال :

كانت حكومة فرنسا قد إشترت قطعة أرض ، من الأهالى ، فى أوبوك ، فى عام ١٨٦٢ ، ولكنها لم تقم بإستغلالها لفترة سنوات طويلة . ثم فكرت ، بعد الإحتلال الإنجليزى لمصر ، وأحداث السودان ، فى أن تتوسع من هذا الموقع ، خاصة وأن إيطاليا كانت تعمل على التوسع من ميناء عصب الصغير على سواحل

البحر الأحمر ، وكانت إنجلترا تستعد للإستيلاء على ساحل الصومال الذى يقع إلى شرق مدينة زيلع ، وربما بما فيها هذا الميناء الأخير .

ولكن أى توسع فرنسى من أوبوك كان محكوما بحقوق السيادة العثمانية على جميع الأراضى الخاضعة لسلطة مصر . كما أن أوبوك ، فى حد ذاتها ، لم تظهر على أنها ستكون كبيرة العائدة لفرنسا : فكانت جونتها صغيرة جدا ، وأراضيها قاحلة دون أى نبات ، ومياهها نادرة ورديئة وكانت إقامة علاقات تجارية أمرا يستدعى وقتا طويلا . ومع ذلك فإنها كانت تقع على خط مرور الملاحة البحرية ، عبر قناة السويس ، ويمكن لفرنسا ، بإستنادها إليها ؛ أن تتحرر من الإلتجاء إلى ميناء عدن الانجليزى ؛ وكانت فرنسا فى ذلك الوقت قد أخذت تستعد للتوسع فى الهند الصينية ، مع حرب كوشين صين ، وتستعد كذلك للتدخل فى جزيرة مدغشقر . هذا علاوة على أن التوسع حول أوبوك كان يعطى فرنسا واجهة بحرية مع بعض المواقع ، الأكثر قيمة من أوبوك نفسها ، والتى تسمح لها بإقامة علاقات مع الداخل ، مع هرر ومع الأقاليم الجنوبية من الحبشة .

وفى الوقت الذى قامت فيه إنجلترا بالضغط على مصر لسحب حامياتها من سواحل البحر الأحمر وسواحل الصومال ، عملت فرنسا على تأكيد حقوقها على أوبوك ، وإختارت لاحارد لإثبات حقوق ملكيتها على موقع أوبوك ، وهو الذى سيقوم بإنشاء مستعمرة ساحل الصومال الفرنسى فيما بعد . ولقد إستلم تعليمات خاصة بعد التشاور بين وزير الخارجية ، والبحرية والمستعمرات . وكان وصول لاحارد إلى خليج عدن سببا فى إثارة شكوك السلطات البريطانية ، والتى كانت تستعد فى ذلك الوقت للإستيلاء على ميراث مصر الواقع على الساحل الإفريقى لذلك الخليج ؛ وكانت بريطانيا عازمة على ألا تترك أيدى فرنسا حرة للعمل على

مضايقتها فى المناطق القريبة من عدن ، وفى النقط الهامة بالنسبة لهذه القاعدة البحرية .

وأرسلت فرنسا سفينة حربية إلى أوبوك ، وأمرتها بالبقاء فيه ، وأنزلت بعض الجنود إلى الساحل ، ورتبت أمر إنشاء مخزن للفحم على الساحل ؛ وأمرت سفنها للمرور على هذا الموقع ، فى الذهاب أو الإياب ، عبر بوغاز باب المندب . فقامت أولى المنشآت الفرنسية فى بلاد الصومال ، وكانت تهدف أن توفر للسفن الحربية الفرنسية نقطة وقاعدة ، تستطيع أن تتمون منها بالوقود ، دون أن تبقى تحت رحمة السلطات البريطانية فى عدن :

وبدأت فرنسا فى التوسع فى ساحل الصومال ، فى الوقت الذى عملت فيه بريطانيا على الإستيلاء على بربرة . ونجحت السلطات البريطانية فى إجبار الخديو وحكومته على إصدار الأمر بسحب القوات المصرية من هرر وزيلع ، وكلفت رضوان باشا بالذهاب إلى هذا الإقليم وتنفيذ هذه الأوامر بالتعاون مع مساعده المقيم البريطانى فى عدن . وكان معنى ذلك إخلاء هرر وبربرة وتاجورة . فرأت فرنسا إنتهاز الفرصة السانحة لتوسيع حدود أراضى أوبوك ، وذلك بإدخال تاجورة وكل الجزء الشمالى من خليجها داخل تلك الحدود . ورأت أن المسألة لم تكن سوى منع إنجلترا من النزول إلى تاجورة ، دون المجازفة بالاصطدام معها . فكان الأمر يتطلب الاتصال بالأهالى ، والاتفاق معهم ، منعا لسيطرة إنجلترا على كل الأقاليم . وبدأت المفاوضات بين لاجارد وشيخ تاجورة ، وإنتهت بقبول الشيخ وضع بلاده تحت الحماية الفرنسية . ولكنه أفهم لاجارد ضرورة تطبيق هذه الحماية بطريقة فعالة ، خصوصا فى حالة تدخل إحدى الدول الأجنبية ، وضرورة إعطائه مبلغا شهريا من المال ، يعادل المرتب الذى كان يتقاضاه من الحكومة المصرية ، وذلك لكى يحافظ على مكانته ، بعد إنقطاع صرف هذا المرتب له . وتقدم بنفس الطلب بالنسبة لتابعه

وقرر الفرنسيون له راتبا مائة ريال فى الشهر ، ولتابعه راتب آخر هو ثمانون ريالا شهريا . وتم عقد معاهدة الحماية مع « سلطان » تاجورة فى ٢١ سبتمبر ١٨٨٤ . وكانت تاجورة نقطة ممتازة على الساحل ، توصل إلى هرر وإلى شوا فى الداخل .

ومع زيادة النفوذ البريطانى على ساحل الصومال ، وسيطرة الانجليز على زيلع ، وإخراجهم الجنود المصريين منها ، قرر لاجارد إحتلال ميناء تاجورة بمجرد سفر القوات المصرية منه . ولقد خرجت الحامية المصرية الصغيرة ، التى كانت فى تاجورة ، من هذا الميناء إلى زيلع ، فى يوم ٢٥ نوفمبر ١٨٨٤ ؛ وقام الفرنسيون ، فى اليوم التالى ، بضم تاجورة رسميا ، وحيوها بإطلاق المدافع . ولقد إحتجت الدولة العثمانية على ذلك ، كما كانت قد إحتجت على إيطاليا ، وإحتجت على إنجلترا ، فى توسع هذه الدول فى سواحل البحر الأحمر والصومال . ولكن إحتجاجاتها ذهبت أدراج الرياح .

وكان التوسع الفرنسى فى هذه المنطقة أساساً لانشاء مستعمرة ساحل الصومال الفرنسى فيما بعد ، وإتخاذ هذه المنطقة قاعدة للتوسع الفرنسى صوب الداخل ، أى صوب إقليم هرر ، وإقليم شوا ، وهى المناطق التى سوف يسير فيها ، فيما بعد ، خط سكة حديد جيبوتى ـ هرر ـ أديس أبابا ، وذلك كجزء من سياسة فرنسية للتوسع فى القارة الإفريقية بين الشرق والغرب . كما أن ساحل الصومال الفرنسى زادت ظهور أهميته وبخاصة قاعدة جيبوتى ، بالنسبة للمواصلات البحرية الفرنسية ، وللأسطول الفرنسى ، الذى قام فى هذه الفترة بمجهود واضح من أجل السيطرة على جزيرة مدغشقر ، وكذلك فى حرب الكوشين صين ، فى الهند الصينية .

* * * * * *

ولقد ظلت المنافسات بين كل من إيطاليا وفرنسا من ناحية ، وفرنسا وإنجلترا من ناحية أخرى بشأن هذا التوسع فى سواحل دولة وادى النيل ، المطلة على البحر الأحمر وعلى خليج عدن ، من أجل الحصول على أفضل المواقع ، ورسم أفضل حدود للمستعمرة المقبلة لكل من هذه الدول الإستعمارية الثلاث ، وذلك فى علاقة مع خطوط الملاحة البحرية الدولية ، وكذلك فى علاقة مع إمكانيات التوسع منها صوب الداخل . ولكن هذه المنافسات لم تكن على درجة من القوة تؤدى إلى صدام أو حتى خصام بين هذه الدول : بل كانت القضية تتمثل فى إقتسام أملاك الغير فيما بينها ، وكان المجال متسعا أمام الجميع .

ولقد تمكنت هذه الدول الاستعمارية الثلاث ، وبعد بضع سنوات ، من رسم الحدود بين مناطق نفوذ كل منهم ، من الساحل صوب الداخل ، وأن كانت روح التنافس ظلت موجودة فيما بينهم بشأن ظهير هذا الإقليم ، وهو الحبشة ، والذى كان يمثل المورد الرئيسى لمياه الفيضان للسودان ، وبالتالى لروح مصر وحياتها . وحاولت إيطاليا أن تصل إلى السودان نفسه ، بدعوى التعاون مع إنجلترا ، وفى شكل احتلال إقليم كلا ، وان كان مثل هذا الاحتلال قد أخذ صيغة مؤقتة .

وفى العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، ونتيجة للاصطدامات بين القوى الوطنية : ملك الحبشة ، والخليفة عبد الله التعايشى رئيس الدولة المهدية ، سيستمر تطور الأحداث . وإذا كانت إيطاليا قد نجحت فى رسم خط حدود عام لمنطقة نفوذها فى شرق إفريقية ، وبشكل يجعل هذه المنطقة تضم كل من سواحل البحر الأحمر والحبشة ، وحتى آخر الصومال الإيطالى على المحيط الهندى ، ويجعل كل من الصومال الانجليزى وساحل الصومال الفرنسى مجرد حافة له على ساحل خليج عدن ، وتوصلت إلى أن تحصل من إنجلترا على إعتراف بمنطقة النفوذ هذه ، فإن

تطور الأحداث ، وإصطدام الايطاليين عسكرياً بالأحباش سوف يهدم الكثير من الآمال الإيطالية ، كما سنرى فى الفصل التاسع عشر .

وعلى أية حال فإن التنافس الاستعمارى على اقتسام دولة وادى النيل كانت تشوبه روح الاستعداد للتفاهم بين الدول الاستعمارية وبعضها من أجل إقتسام الاسلاب ، وحتى من أجل التعاون الأوربى ضد الأفارقة الوطنيين . وكان حوض الكنغو منطقة افريقية أخرى يتحول فيها مثل هذا التنافس الدولى إلى اتجاه أوربى جماعى ، ومتعاون ، من أجل استعمار ومن أجل استغلال القارة الإفريقية .

الفصل السادس عشر

الكنغو ومؤتمر برلين

(١٨٨٤ - ١٨٨٥)

الفصل السادس عشر

الكنغو ومؤتمر برلين (١٨٨٤ - ١٨٨٥)

كان التكالب الدولى الإستعمارى على إقتسام دولة وادى النيل ، بعد الإحتلال البريطانى لمصر، فى عام ١٨٨٢ ، وشدة إشتعال نيران الثورة المهدية فى السودان ، قد أدى ، كما رأينا إلى إقتسام سواحل البحر الأحمر ، الخاصة بهذه الدولة ، وإحتلال إيطاليا محافظة مصوع ، والتدخل البريطانى فى محافظة زيلع وبربرة ، وإحتلال فرنسا لمنطقة تاجورة وجيبوتى . ولقد تم ذلك دون أن يصل هذا التكالب إلى مرحلة التصادم بين الدول الإستعمارية . وكانت هناك ، من ناحية ثانية حقوق سيادة الدولة العثمانية على هذه المناطق ، ضربت بها الدول الإستعمارية عرض الحائط ، ولم تلتفت إليها .

أما فى منطقة حوض نهر الكنغو ، تلك المنطقة الشاسعة والضخمة فى قلب القارة الإفريقية ، فإن التنافس الإستعمارى بين الدول الإستعمارية كاد أن يوصل هذه الدول إلى مشكلات سياسية فيما بينها . وفى منطقة الكنغو ، كانت هناك مجهودات كل من ليوبولد الثانى ، ملك البلجيك ، ومجهودات الفرنسيين ، وكانت مواجهة فى أول الأمر موقفاً إنجليزياً برتغالياً ، وذلك فى الوقت الذى استعد فيه الألمان للنزول إلى الميدان الإستعمارى . وتم التوصل إلى عقد مؤتمر دولى لتسوية هذه المسألة ، وكذلك لوضع أسس ثابتة من أجل تقسيم القارة الإفريقية بشكل عام، ومنطقة الكنغو ووسط القارة الإفريقية بشكل خاص : إنه التعاون الأوربى من أجل تقسيم القارة الإفريقية ، وإستعمارها ، وإستغلالها .

١ ـ ليوبولد ، واستانلي والكنغو[١] :

كان استانلي ، كما ذكرنا ، صحفياً ورجل أعمال ، وكانت رحلاته إلى القارة الإفريقية عبارة عن مشروعات تجارية ؛ وكان صلباً وواقعياً ، ومثابراً ، وأثارت رحلاته الإنتباه . وكان هذا الإنجليزى ، الذى تجنس بالجنسية الأمريكية ، يجيد الإخراج المسرحى ؛ وذهب للبحث عن لفنجستون ، وجعل من رحلاته الكشفية قصة جميلة للمغامرات ، تشد إنتباه الأهالى . وظهر فى شهر أكتوبر ١٨٧٧ أنه قد عبر كل إفريقية الوسطى ، ونزل مع نهر الكنغو ، والذى لم يكن العالم يعرف عنه حتى ذلك الوقت سوى مصبه . وآثار هذا العمل حماساً ساعد على زيادة الشراهية والأطماع الإستعمارية، حتى عند بعض المترددين فى أوربا . وأشارت الصحف التى يتعاون معها هذا المستكشف إلى الإمكانيات الضخمة التى كانت تقدمها الأراضى التى أتم عبورها . وسرعان ما تبدأ مرحلة الإنشغال بالقارة الإفريقية ، إلى الأمر الذى يتطور إلى عملية تقسيم هذه القارة السوداء ، إلى العملية التى تتم فى أقل من عشرين عاماً ، وبطريقة تقسيم هذه القارة بين كل الدول الأوربية ، التى أسرعت إليها ، وتكاثرت عليها .

واهتم أحد رجال الأعمال بمشروعات إستانلى ، وبمجرد أن علم بها ، وكان هو ليوبولد الثانى ، ملك البلجيك ؛ والذى كان يمثل خليطاً عجيباً من الإتجاهات العاطفية ، والإتجاهات الواقعية ، وأحد الغزاة فى ميدان رؤوس الأموال . وكان هذا الملك البعيد النظر ، والذى يبحث عن سلطة ، وبعد أن قام برحلات بعيدة ، يرغب فى الحصول على مستعمرات ، ويدرس خطط وطرق الإستعمار . وكان قد دعى مجلس الشيوخ البلجيكى ، فى عام ١٨٦١ ، وقبل أن يتولى الملك بأربع سنوات ،

---

(1) BAUMONT , Maurice , l'Essaor Industriel et l'Imperialisme Colouiale. Paris . P. U. F. , 1937 , PP. 93 - 99 .

الى « إنتهاز الفرصة الملائمة » من أجل الوصول إلى ذلك . وكان قد فكر ، ولازال يفكر ؛ فى فرموزا ، والفلبين ، والمغرب ، والكاميرون وفى الصين .

وكانت بلجيكا قد أصبحت فى ذلك الوقت . وهي غنية بروؤس الأموال وبالطاقة ، إحدى المراكز الرئسية للأنتاج فى العالم . وكان ميناء أنفرس قد نما نمواً كبير . وكان تقدم هذه الحركة تساعد على زيادة التصدير ، والذى زادت قيمتة من ٢٠٠ مليون فى عام ١٨٥٠ إلى مايزيد على ١,٣٠٠ مليون فى عام ١٨٨٣ وهكذا أصبحت بلجيكا مستعدة للدخول إلى العملية الاستعمارية .

واتخذ ليوبولد الثانى « إدعاءاً إنسانياً » ؛ لايمكنه أن يثير قلق أو خوف أى أحد ؛ وتمكن بذلك من أن يحصل على إحدى الأمبراطوريات ، رغم معارضة بلجيكا نفسها . وذكر بسمارك ، بهذه المناسبة ، ساخراً ، أنه من الواضح أن ملك البلجيك كان لديه الكثير من أوقات الفراغ ، وأن مهمته كملك دستورى تترك له الكثير من الوقت الحر ، وأصبح أمر إنشاء دولة فى الكنغو هى مشغوليته الأولى . وقام فى شهر ستمبر ١٨٧٦ بجمع مؤتمر فى بروكسل للجغرافيين الدوليين ، وأرسلت اليه الدول الأوربية بعض رجال السياسة ؛ كما شارك فيه عدد من المستكشفين ، والجغرافيين . ولقد قرر هذا المؤتمر إنشاء « الرابطة الدولية الافريقية». وكان هدف هذه الرابطة هو تسهيل عملية استكشاف القارة ، وحماية أهلها من تجارة الرقيق . ولقد عرف ليوبولد الثانى ، وله الرعاية السامية على هذه الجمعية العلمية ؛ ذات المظهر الإنسانى ، كيف يسيطر على هذه الجمعية ، ويستخدمها من أجل تحقيق الأهداف الشخصية والوطنية لإتجاهه التسلطى . فأنشأت هذه الجمعية لها لجاناً قومية فى كل دولة من الدول ؛ كما أنشأت « اللجنة التنفذية » والتى كانت تحظى بالتأييد المعنوى من الملك ليوبولد الثانى ، صاحب الأيادى البيضاء على السود، والذين رأى ضرورة تعليمهم الإنجيل .

ولقد عاد إستانلى إلى أوربا ؛ وقابله فى مرسيليا ، فى شهر يناير ١٨٧٨ مندوبان عن الملك ، وعرض عليه أمر إلحاقه بخدمة « الرابطة » : وطلبوا إلى المستكسف أن يعود إلى القارة الإفريقية من جديد ، من أجل إتمام استكشاف حوض الكنغور ولأهداف « علمية ، وإنسانية وتجارية » . ولقد وصل إلى انجلترا ، والتى كان يرغب فى اقناعها « بالأمكانيات الضخمة والمغرية » والتى كانت تعرض نفسها عليها فى هذه المناطق الجديدة . ولكن البعض عامله هناك على أنه دون كيشوت ، بينما عامله غيرهم على أنه مغامر ، وحتى قرصان ؛ وذلك فى الوقت الذى أخذ فيه غيرهم عليه أمر إهتمامه بالتجارة قبل اهتمامه بالدين . ولقد خابت آماله أمام ذلك البرود الانجليزى ، فقبل عروض ملك البلجيك . وفى شهر نوفمبر ١٨٧٨ تحولت لجنة « دراسة أعالى الكنغو » إلى « الرابطة الدولية للكنغو» ، وتم تأسيسها فى بروكسل ، وبمساعدة عدد من رجال الأموال : وكانت تستند إلى مليون فرنك ؛ وأعلنت اهتمامها بالإتجاهات الحضارية والانسانية ، وهى الاتجاهات التى كانت تخفى طموحاتها الإقليمية والتجارية .

وعاد استانلى فى عام ١٨٨١ ، ثم سافر من جديد فى عام ١٨٨٢ . وتركت الحملة المعادية لتجارة الرقيق مكانها لعملية الغزو : فتم عقد ما يزيد على خمسمائة معاهدة مع الشيوخ والرؤساء المحليين ، الذين وقعوا ، أو بصموا ، على أمر تخليهم عن حقوق سيادتهم ؛ نظير بعض قطع من المنسوجات ، أو الادوات الصغيرة . واتخاذهم الراية الزرقاء ذات النجمة الذهبية ، الخاصة بالرابطة الدولية . وتحول هذا المراسل الصحفى وأصبح أحد الغزاة ، و« محطما للملوك » . وأخذ ليوبولد الثانى يرسل ، وتحت غطاء الرابطة الدولية ، حملات عسكرية ، ولأبعد مسافة ممكنة ، وفى كل الإتجاهات ؛ وكان يعرف أنه سوف يضطر إلى أن يتنازل عن بعض الشىء للقوى الدولية المجاورة ؛ وأراد هذا المضارب الجرىء أن يحصل بهذا التوسع

والتوغل فى قلب القارة الإفريقية أن يحصل على مايسمح له بالمقايضة ، وتم تأسيس مدينة ليوبولد فيل ، وهو اسم له مغزاه ، فى عام ١٨٨٢.

وكان عام ١٨٨٢ هو وقت الإحتلال البريطانى لمصر ، واشتداد نيران الثورة المهدية فى السودان ، والتى كانت أقاليمة تمتد حتى اقليم هضبة البحيرات ، مع مديرية خط الاستواء ، هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية كانت فرنسا تحاول أن تكون لها كلمة ، وكذلك نصيب ، فى هذه القارة الافريقية الشاسعة ، وحتى فى أمور وادى النيل نفسه . وكانت لها أقاليمها فى غرب القارة الافريقية كذلك ؛ فدخلت إلى ميسرح الاحداث .

٢ – فرنسا وبرازا والكنغو :

ولقد نظرت فرنسا إلى إدعاءات « الرابطة الدولية » على أنها مبالغ فيها ؛ ووجدت أن هذه الرابطة الدولية كانت تطمع فى الحصول على أقاليم شاسعة وغير محددة فى القارة الافريقية ، وذلك فى الوقت الذى كانت فيه « وضعية » هذه الرابطة غير ثابتة ، وأن هذه الرابطة كانت تميل ؛ أكثر من غيرها ، فى ممارسة طريقة إحتلال الأقاليم على الورق .

وكانت فرنسا تمتلك الأراضى المحيطة بمصب الجابون منذ عام ١٨٥٨ ؛ وسوف تصبح هذه المستعمرة الصغيرة ذات أهمية ، وتمتد إلى أقاليم الكنغو وأقاليم الأوبانجى ؛ وذلك بعد أن قرر جول فيرى ضرورة إحتلال الكنغو الأدنى . وكان أحد الايطاليين ، الذى تجنس بالجنسية الفرنسية ، وهو سافورينسان دى برازا Savargnan de Brazza يعمل على إستكشاف هذه المناطق منذ عام ١٨٧٥ . وقام بتوجيه حملات سلمية ، إبتداء من الجابون ، صوب أراضى « النوم والشمس»، وكان كريماً وبشوشاً ، مما جعل الأهالى يميلون إليه ، ودون أن يلتجئ إلى إستخدام العنف . وصعد مجرى نهر الأجوية ، حتى وصل إلى الكنغو ، وأعلن خضوع

الأراضي الواقعة على ضفتي النهر تحت الحماية الفرنسية . وقام بتوزيع الأعلام الفرنسية على كل قرية يمر فيها . وكما ذكر عنه إستانلي أنه كان ينقصه كل شئ ، ولكنه لم ينسى أن يملأ حقائبه بالأعلام الفرنسية . وكان إستانلي قد ترك الساحل ، وصعد مع مجرى الكنغو ، ووضع الأراضي الواقعة على ضفتي هذا النهر تحت سلطته؛ وقابل برازا في شهر ديسمبر عام ١٨٨٠ ، وكان هذا الأخير في حالة سيئة، بعد أن بليت أحذيته ، وتمزقت سترته العسكرية . وفي عام ١٨٨١ ، وصل إستانلي أمام نقطة عسكرية فرنسية ، كان برازا قد ترك فيها عريفاً من السنغال ، ومعه ثلاثة من القناصة . .

وفي هذا التنافس الإقليمي بين هاذين المستكشفين ، والذى أراد كل منهما أن يسبق الآخر ، كاد الأمر أن يؤدى إلى صدام دبلوماسي بين بلجيكا وفرنسا في أوربا، وكان برازا قد أقام ستة وعشرين نقطة عسكرية على أراضي تزيد مساحتها علي مساحة فرنسا نفسها ؛ وكانت تكاليف عملية الإستيلاء هي ٣٠٠,٠٠٠ فرنك فقط ، تمكن برازا بها من إنشاء مستعمرة الكنغو الفرنسي ، وذلك في الوقت الذي كانت فرنسا ترفض فيه التدخل في وادي النيل .

ولقد حصل الملك ليوبولد في نهاية الأمر ، وعن طريق التفاوض ، والذى كان صعباً في بعض الأوقات ، على وعد من الحكومة الفرنسية ، في شهر أكتوبر ١٨٨٢ ، بعدم عرقلة أعمال « الرابطة الدولية » ؛ ثم على وعد آخر ، في شهر أبريل ١٨٨٤ ، بالإعتراف بالمناطق التي غزتها هذه الرابطة الدولية ، وفي نظير وعد آخر يعطي فرنسا حق ميراث هذه الأقاليم والمناطق ، في حالة إختفاء الرابطة .

٣ - إنجلترا والبرتغال :

ولقد أثار نجاح الرابطة الدولية حنق إنجلترا ، كما أثار ، علاوة على ذلك ، الإدعاءات القديمة للبرتغال على مصب نهر الكنغو . وكان البرتغاليون ، رغم صغر دورهم فى ذلك الوقت فى أوربا ، يدافعون عن ماض « مجيد » لهم فى القارة الإفريقية[1] . وكانت إمبراطوريتهم الإستعمارية أكثر إتساعاً من مواردهم ، وكانت تذوى وتموت مع ميزانيات البرتغال ذات العجز الكبير . ولكن بقى لهم من توسعهم الكبير عند نهاية القرن الخامس عشر ، ذلك الحلم الخاص بوصل أنجولا بموزمبيق ، وتأسيس إمبراطورية إفريقية ضخمة ، تمتد من سواحل المحيط الهندى .

ولقد إعترف الإنجليز لهم ، فى شهر فبراير ١٨٨٤ ، بحقوقهم « التاريخية » على سواحل الكنغو ؛ وكانت مصبات ذلك النهر ستوضع ، من الناحية الفعلية ، تحت النفوذ البريطانى ، الأمر الذى كان سيعطى لإنجلترا مركزاً مميزاً فى هذه الجهات ؛ وكان شريط ضيق من الأراضى الساحلية سيمنع « الرابطة الدولية » من أن تحصل على مخارج بحرية لأقاليم حوض الكنغو .

* * * * * *

وهكذا وجدت القارة الإفريقية نفسها أمام حركة تنافس أوربى عنيفة ، ووجدت نفسها محصورة بين عدد من النقط والمحطات العسكرية ، والتى أقامتها الطوابير الإنجليزية ، والفرنسية ، والألمانية ، والبلجيكية ، والبرتغالية ، والتى كانت تسعى إلى الحصول على مناطق من الغابات الإستوائية . وكان من الممكن وقوع أحداث ذاخرة ؛ كما كان من الممكن ، ومنذ ذلك الوقت ، أن يقع نوع من

---

(١) راجع الفصل السادس من هذا الكتاب .

التمييز، الأمر الذى قد يؤدى إلى صدامات نتيجة لهذا التقسيم غير المتناسق ، ويهدد بأن يطفو على سطح كل المشكلات الدولية .

ولقد وجد الملك ليوبولد الثانى نفسه ؛ دون أن يؤيده أحد ، تقريباً ، وبلا جنود ، وبدون أى من وسائل الغزو ؛ وكانت حكومته لا تشغل نفسها كثيراً بالسياسة الإستعمارية ، كما كان شعبه لا يحب المغامرات . وكانت خلافات الدول العظمى مع بعضها هى وحدها التى يمكنها أن تنفذ ما قام به هذا الملك بتنفيذه ، وإستناداً إلى الفرص التى تمنحها كل من لقبه الدولى وحياد البلجيك ، فى وسط القارة الإفريقية .

ولقد قامت الولايات المتحدة ، فى شهر أبريل ١٨٨٤ ، ونتيجة لتأثرها بتقاليدها المعادية لتجارة الرقيق ، بتأكيد تعاطفها مع « الأهداف الإنسانية والكريمة» للرابطة الدولية ؛ وقررت أن تعترف بالحكومة الفعلية التى أقيمت فى قلب القارة الإفريقية . ولكن كل من فرنسا وألمانيا ، واللتين كانت كل منهما قلقة من التدخل الإنجليزى ، رفضت الموافقة على إدعاءات البرتغال . وكان من نتيجة معارضة حكومة برلين للمعاهدة الإنجليزية البرتغالية ، أن إضطرت حكومة لندن إلى عدم التصديق على هذه المعاهدة .

٤ ـ ألمانيا وفكرة المؤتمر :

وكانت فرنسا قد قامت فى ذلك الوقت ، وبعد فرضها حمايتها على تونس فى عام ١٨٨١ بمجهودات كبيرة فى ميدان الإستعمار ، وعملت على غزو تونكين ، فى الشرق الأقصى ، منذ ١٨٨٢ ، ثم أخذت فى التركيز على مدغشقر من أجل فرض حمايتها عليها ، وقامت ، كما رأينا بالتوسع فى منطقة إفريقية الإستوائية ، وصوب الكنغو الأدنى .

ومن الناحية الأخرى من نهر الراين ، كان كثير من الألمان ، يحتذون حذو المستشار بسمارك ، فى عدم إهتمامه بالسياسة الإستعمارية . وكان المستشار قد تعود على ألا يهتم إلا بأوربا القارية ، الأمر الذى جعله يؤجل كل طموح إستعمارى ، ولفترة طويلة : فلقد كان يرى ضرورة بقاء ألمانيا كإمبراطورية أوربية وقارية ، يحيط بها حزام من الدول العملية ، تشترك إلى حد بعيد فى تعاون وثيق المصالح ، وتحت قيادة القوة الجرمانية .

ولكن قطاعاً من الرأى العام الألمانى إضطر أمام الأنشطة المنافسة ، إلى أن يهتم بفكرة ضرورة الحصول على مستعمرات ، وظهرت خطط عديدة ، ورحبت بها بعض الأوساط التى كانت تعمل على زيادة عظمة الدولة الألمانية . ونادت بضرورة حصول الإمبراطورية الألمانية على مستعمرات(1) ، يمكن أن يهاجر إليها أبناؤها ؛ والذين كانوا مجبرين ، حتى ذلك الوقت ، على الذهاب إلى دول أجنبية ؛ وبدلاً من أن يبعثروا بالآلاف عبر العالم ، يمكنهم أن يعمروا أراض ألمانية . وكان فى وسع هذه المستعمرات ، من ناحية أخرى ، أن تزود ألمانيا ببعض المواد الغذائية ، والتى كانت تشتريها من الدول الأجنبية . وكان من واجب ألمانيا كأقوى دولة فى الميادين السياسية والعسكرية ، وأكبر دولة توسعاً من الناحية الديموجرافيه (البشرية) والإقتصادية ، أن تشترك فى عملية « إدخال الحضارة » فى بقية مناطق العالم ، غير المتحضرة . وكان إنتشار هذه الآراء يدل على أن الفكر الإستعمارى قد أخذ يشق طريقه فى ألمانيا . وبشكل دفع ببعض أساتذة الجامعات الألمانية إلى البحث عن أصول لهذه الحركة الإستعمارية الألمانية عند الهانسا .

---

(1) الحقيقة أن المستعمرات الألمانية لم تضم حتى عام ١٩١٤ سوى ٢٣,٠٠٠ نسمة من العناصر البيضاء ، وكان هذا العدد يضم الموظفين ، ورجال الشرطة والأجانب .

وإضطر بسمارك إلى أن يصبح إستعماريا ، رغما عنه ؛ وترك الرأى العام يوجهه ، وكان يهتم كثيراً بتقدم التجارة الألمانية ، وأراد أن يظهر أنه كان ، هو أيضاً ، على علم بالضرورات الجديدة . وإهتم الرأى العام الألمانى فى ذلك الوقت ، إهتماماً كبيراً بالسياسة الإستعمارية ، حتى أن موقف الحكومة فى داخل البلاد أصبح يتوقف إلى حد كبير ، وبشكل أساسى ، على نجاح هذه السياسة . ورغم أن ألمانيا كانت قد أتت متأخرة من أجل الحصول على بعض الأقاليم ، إلا أنها سوف تحدد مكانتها بضربات سلطة تتناسب مع قوتها . ودون أن تتمكن من القيام بعملية إختيار ، فإنها سوف تجمع ما بقى دون جمع من الأراضى التى لم يتم إحتلالها : بعض الأقاليم فى القارة الإفريقية ، وبعض جزر المحيط الهادى وأصبح بمجموعها يمثل إمبراطورية إستعمارية مبعثرة ، ولكنها كانت لها قيمتها .

وفى أول الأمر ، بدت سياسة إنجلترا على أنها ترحب بمثل هذا التطور ، وبنزول ألمانيا إلى الميدان الإستعمارى . ولكن سرعان ما اهتمت إنجلترا بزيادة الشراهية الألمانية ، وتتاليها ، وظهرت المنافسة الإقليمية مع ألمانيا فى شكل مرير . ورغم قوة بسمارك ، فإن المغامرين الإستعماريين الألمان كانوا يضعونه أما الأمر الواقع ، بعد أن نزلوا على كل سواحل القارة الإفريقية ، وأنشأوا فيها المراكز التجارية . وتم إنشاء شركات ، كانت تحتفظ فى أول الأمر بصفة المشروع الخاص، ثم تتحول بعد نجاحها ، وتحصل على إعتراف الدولة بالنتائج التى وصلت إليها ، وتضع الحقوق التى حصلت عليها من الرؤساء الوطنيين تحت حماية الدولة .

وفى عام ١٨٨٢ ، نزل أحد تجار بريمن ، وهو لودريتز Luderitz ، فى خليج انجرا بكينا ، أو انجرا الصغرى ، فى إفريقية الجنوبية الغربية ، وأغرى الملك الزنجى ببعض الهدايا ، وأنشأ أحد المراكز التجارية ، ثم قام فى عام ١٨٨٣ برفع العلم الألمانى رسمياً على جنوب غرب إفريقية . وفى شهر أبريل ١٨٨٤ ، إفتتح بسمارك

السياسة الإستعمارية للإمبراطورية ، ووضع هذه الأراضى تحت حماية الإمبراطورية . وظهر الأسطول الألمانى ، وأنزل بعض رجال جمعيات التنصير ، ويبدو أن قرب جمهوريات البوير كان يزيد من أهمية هذه المنطقة والتى كانت ، قبل كل شئ ، ورغم كل المجهودات ، بدون قيمة كبيرة .

وفى عام ١٨٨٤ ، قام المستكشف ناختيجال ، ببعض الكشوف فى منطقة الكاميرون ، وحيث وصلت إنجلترا متأخرة ، وبعد أن كان قد أعلن الحماية الألمانية على الأراضى الداخلية ، وقام نفس المستكشف برفع العلم الألمانى على نقط مختلفة من توجو ، كان الإنجليز قد حاولوا ، من ساحل الذهب ، أن يحصلوا على ضمها لإنجلترا . وفى عام ١٨٨٤ ، سافر كارل بيترز Carl Peters من زنزبار ، وإستمر فى سيره من الساحل صوب داخل القارة الإفريقية ، ومعه ثلاثة زملاء ، وأخذ فى جمع توقيعات الشيوخ الأفارقة وبصماتهم على عدد من « المعاهدات » ، كما سنرى فى الفصل التالى ، وفى هذا النطاق كانت المانيا قد إقتربت ، وإلى حد بعيد ، من أبواب السودان ، ووادى النيل .

******

أما بالنسبة للكنغو ، فلقد قامت المانيا بدور كبير فى عملية إنشاء وتدعيم دولة الكنغو ، وإعترفت ، فى شهر نوفمبر ١٨٨٤ ، للرابطة الدولية ، وهى التى كانت قادرة على منع تلك الإدعاءات غير المعقولة ، للبرتغاليين ، بوضعية الدولة ذات السيادة . وإذا ما كانت المانيا سوف تواجه وتلقى الملك ليوبولد الثانى فى مجهوداتها الإستعمارية الخاصة بها ، فإنها كانت تفضله على إنجلترا ، والتى كانت تحتفظ لنفسها ، وبطريقة تقليدية ، بكل ما كانت قد قامت بغزوه ، بينما قد يضطر ملك البلجيك ، فى يوم من الأيام ، إلى أن يلتجئ إلى وساطة دولة عظمى صديقة ، تكون هى المانيا : وعندئذ سوف يجنى الأكثر قوة ما قام غيره ببذر بذوره .

وفى مواجهة ذلك الخصام الذى نشأ بين الملك ليوبولد وبين البرتغال ، قامت ألمانيا بطرح فكرة عقد مؤتمر دولى ، وهددت بتكوين تكتل معادى لإنجلترا . وقامت فى شهر أغسطس ١٨٨٤ ، وبعد فشل المفاوضات الإنجليزية الفرنسية المتعلقة بشئون مصر مباشرة ، بأن عرضت على فرنسا « إقامة مركز ثقل من التضامن المشترك للأمم المتاجرة يعادل ويوازن التفوق الإستعمار الإنجليزى » . وإقترح بسمارك مدينة باريس كمكان لعقد المؤتمر ، وأسرعت فرنسا بالرد على هذا الأسلوب المؤدب بالتوصية بأن تكون برلين هى مقر المؤتمر . ولقد ذكر بسمارك لبارون دى كورسيل : « إن الإنجليز يحتاجون إلينا نتيجة الصعوبات التى وضعوا أنفسهم فيها فى مصر ، ويمكننا أن نساوم معهم » .

٥ ـ المؤتمر ونتائجه :

ولقد حضر هذا المؤتمر ممثلون من جميع الدول الأوربية ، بإستثناء سويسرا ودول البلقان ، وكذلك عن الولايات المتحدة ، وذلك فى شهر نوفمبر ١٨٨٤ ، وبهدف « تسوية وترتيب الظروف المناسبة من أجل تنمية التجارة والحضارة فى مناطق معينة من القارة الإفريقية » وإنتهى هذا المؤتمر إلى وضع إتفاقية برلين فى ٢٦ فبراير ١٨٨٥، وهى التى تم بها وضع « فرامل » لشراهية بعض المحتلين الأوائل ، كما أنها وضعت نوعاً من التقنين الدولى من أجل تقسيم القارة السوداء وذلك عن طريق تحديد حقوق كل من المتنافسين . ولقد حددت الإتفاقية « قواعد العمل » ؛ وفى شكل موجه بطريقة واضحة ضد إنجلترا ، والتى كانت مستمرة النشاط ، وبشكل متزايد ، فى الميدان الإستعمارى . كما أنها وضعت قبل كل شئ ، مبدأين أساسيين ، الأول : هو أن كل دولة متحضرة تحتل نقطة من الساحل يكون لها الحق فى إحتلال ظهير هذه النقطة ؛ أو الأراضى الداخلية المتصلة بها ، والثانى : هو أن الإحتلال الفعلى وحده هو الذى يبرر هذا الحق . ومن أجل سريان مثل هذا الحق .

يجب إبلاغ كل عمليـة إستيلاء على الأراضى الواقعة على السواحل الإفريقيـة ، وبدون تأخير ، إلى الدول الموقعة على هذه الإتفاقية . وفـى حالـة الضـرورة ، يمكـن للدول الموقعة أن تتقدم بمطالباتها ، إن وجدت ولا تسرى عملية الضم مـا لـم تكـن فعالة ، الأمر الذى يستتبع من الدول صاحبة السيادة أن تلتزم بإقامـة سـلطة كافيـة على الأقاليم التى تدعى أنها تحتلها . وهكـذا طرحـت مسـألة « منـاطق النفـوذ » ؛ فأصبح لكل دولة أوربية تقيم على السواحل الإفريقية الحق على المنـاطق الداخليـة ، ويمكنها أن تزحزح الحدود الخاصة بممتلكاتها حتى تقابل منطقة نفوذ مجاورة أو دولة منظمة .

وطبقاً للمبادئ التى كان مؤتمر فيينا قد وضعها من أجل الأنهـار الأوربيـة ذات الطبيعة الدولية ، ستكون الملاحة حرة ، وحتى فى وقت الحرب ، على نهر النيجر ، ونهر الكنغو ؛ وروافدهما . وسيخضع حوض الكنغو لنظـام حريـة التجـارة ، وفـى مساواة بين الجميع ، فتصبح لكل الدول الحق حق المتاجرة فيه ، وبنفـس الشـروط ؛ ودون خضوع سلعها لأية رسوم على الإستيراد ، وإن كان كثير من هـذه الشـروط لن تلقى إحتراماً عند التطبيق .

وأخيراً ، تم إنشاء دولة « دولية » ، وهو شئ جديد : ذلك أن المؤتمر قد أخذ علماً ، وإعترف بإنشاء « دولة الكنغو الحرة » والتى عهد بحكومتها رسمياً إلى ملك البلجيك ، والتى تم تحديد حدودها : فعلى الضفة اليمنى لنهـر الكنغـو ، لـم تحتفـظ البرتغال إلا بقريتين ، وحصل الملـك ليوبولـد علـى خمسة وثلاثين كيلـو متـراً من الساحل ، وكذلك على السيادة على مصب نهر الكنغو .

وكان قد فكر ، فى أول الأمر ، فى إنشاء إتحاد من الدول الزنجية ، ولكنـه لـم يجد هناك مجموعات من القبائل . ثم فكر فـى إنشـاء نظـام يشبه نظام جمهوريـات ليبيريا ، والتى تم تأسيسها فى عام ١٨٢٣ من أجل العبيد المحررين ؛ ولكنـه وجـد

أنه يصعب على جمهورية زنجية أن تعيش لفترة طويلة فى حوض الكنغو ، هذا علاوة على أن مثل هذا النظام كان لا يضمن له كل مصالحه . فأصبح ليوبولد الثانى هو السيد الوحيد « لدولة الكنغو الحرة » ، والتى قام بإنشائها . ثم إختفت « الرابطة الدولية الإفريقية » وكذلك « لجنة الدراسات » من المسرح ، وكأنها « أدوات مسرحية لم تعد لها فائدة » . وفى شهر أبريل ١٨٨٥ ، سمح برلمان بروكسل للملك وعلى غير رضاء ، أن يصبح « رئيساً للدولة التى أنشأتها الرابطة الدولية الإفريقية فى القارة الإفريقية » .

ومن الناحية العملية ، وجد ليوبولد نفسه فى مواجهة « صعوبات نمو » لم يكن فى وسعه ، وبمفرده ؛ أن يجد لها حلا . فإضطر إلى جمع مؤتمر دولى فى بروكسل ، فى ١٨ نوفمبر ١٨٨٩ . وكان الهدف الرسمى لهذا الإجتماع هو وضع الضمانات من أجل منع تجارة الرقيق فى القارة الإفريقية . ودعى لهذا المؤتمر جميع الدول التى كانت قد وقعت على إتفاقية برلين عام ١٨٨٥ . ولقد أكمل هذا المؤتمر إتفاقية برلين ، وفرض أمر محاربة الرقيق ؛ وعلى أنها واجب ، وسوى أمر الإلغاء وفى مدة تتمشى مع الإمكانيات ، ووحدت تجارة الرقيق ، وفى المناطق التى كانت لا تزال موجودة فيها ، أنها تدفع إلى الوراء ، وإلى بعض المناطق الداخلية ، وحيث قلت عملياتها إلى حد بعيد .

وعلينا ألا ننسى أن هذه الفترة شهدت مقاومة عنيفة من جانب الأهالى ، وفى مناطق متعددة من القارة الإفريقية ، تجاه توغل العناصر الأوربية ، والقوات الإستعمارية فى هذه القارة فواجهت قوات دولة الكنغو الحرة قوات حميد المرجى فى الداخل . كما إنتشرت المقاومة تجاه الألمان والإنجليز على سواحل شرق إفريقية ، الأمر الذى أدى إلى محاصرة هذه السواحل بالأساطيل البحرية لكل من إنجلترا وألمانيا، وإنضمام إيطاليا وفرنسا لعملية الحصار هذه . ولا ننسى أن قوات المهدية قد

إنتصرت فى نفس الوقت على قوات يوحنا الرابع ، ملك الحبشة فى معركة المتمة ، وأنه قتل فى هذه المعركة . فزاد التعاون بين الدول الأوربية ، وهى إستعمارية ، من أجل « محاربة الرقيق فى إفريقية » .

ومن ناحية أخرى ، نجد أن المؤتمر الذى إنعقد فى بروكسل ، فى عام ١٨٨٩، يغلف إتجاهاته الفعلية ، والإستغلالية ، بغلاف إنسانى يتمثل فى « حقوق الوطنيين » فتم إتخاذ قرارات إعطاء اللون الإنسانى لعملية الغزو الأوربى للقارة الإفريقية ، وقرارات أخرى بشأن تقليل الأضرار الناتجة عن الإستعمار ، ووضع نظم للمراقبة : فإهتمت قرارات المؤتمر بعملية تجارة المشروبات الكحولية إلى القارة الإفريقية ، ولكنها منعت ، وبشكل قاطع ، كل تصدير الأسلحة النارية والذخائر إلى إفريقية .

كما أنها أنشأت ، فى عالم الإستعمار ، نوعاً من التضامن الأوربى : فظهرت مصالح الأوربيين فى المستعمرات المجاورة على أنها مشتركة « وبنفس الطريقة التى يتقابل بها الأوربيين فى الصحراء » .

وفى نفس الوقت ، حصلت دولة الكنغو الحرة ، وعلى عكس ما كان قد تقرر فى مؤتمر برلين ، على الحق فى فرض الرسوم الجمركية ، والتى كان ليوبولد الثانى فى أمس الحاجة إليها . وكانت عمليات الإحتلال ، وعمليات إستغلال الموارد الأولية ، تحتاج إلى نفقات باهظة . وعلى عكس الممتلكات الإستعمارية الأخرى ، لم يكن للكنغو ، وهو « مستعمرة دولية » ، وطن أم يمكنه أن يدفع لإدارته ما تحتاج إليه . وكان الملك لقى عجزاً كبيراً فى الأموال ، فإضطر إلى الإلتجاء إلى القروض اللازمة لتلك الهوة الكنغولية . وفى عام ١٨٩٠ ، كان قد أنفق ١٩ مليون فرنك على طموحاته الكبرى فى الكنغو ، فإقترض ٢٥ مليون من البلجيك ، لمواصلة العمل. ولقد إضطر ، فى نظير ذلك ، إلى أن يمنح البلجيك الكنغو ، والذى

يمكنه ، فى حالة العجز عن الدفع ، أن يصبح ملكاً للمملكة ؛ وحتى فى أثناء حياة الملك ليوبولد . ولقد رحب البلجيكيون ترحيباً فاتراً بهذا التنازل عن « الحدائق الإستوائية » ، والذى لم يكن يمثل بالنسبة إليهم إلا زيادة فى المصروفات . وكان فى وسع فرنسا أن ترى فى هذه الإتفاقية إعتداءاً على حقها فى الحصول على الكنغو فى حالة تنازل الملك عنه ؛ ولكنها حصلت بنفس هذه الإتفاقية على ضمان بأن الكنغو لن يمر إلى أيدى إنجلترا ، أو أيدى ألمانيا .

الفصل السابع عشر
إنجلترا وألمانيا
في شرق إفريقية

الفصل السابع عشر

إنجلترا وألمانيا فى شرق إفريقة

فى الوقت الذى قامت فيه إنجلترا بإحتلال مصر ، وزادت نيران الثورة المهدية إشتعالاً فى السودان ، وأخذت فيه الدول الإستعمارية تتنافس للتسابق الإستعمارى فى إحتلال مناطق القارة الإفريقية ، كانت إنجلترا حريصة كل الحرص على عدم نزول دولة أوربية أخرى إلى شرق إفريقية ، وإستندت هناك إلى حقوق سلطان زنجبار على هذه المناطق ، ووقفت حتى فى وجه بعض الإنجليز ، الذين فكروا فى إنشاء مستوطنات للبيض فى الداخل . ولكن نزول ألمانيا إلى ميدان الإستعمار ، وبشكل مفاجئ ، فى عام ١٨٨٤ ، وظهور خطورة هذا العمل فى أثناء إنعقاد مؤتمر برلين جعل إنجلترا تعيد النظر فى حساباتها ، خاصة وأن منافسة فرنسا فى الميدان الإستعمارى لها كان يثير خوفها على تواجدها فى مصر ، ونظرتها إلى وادى النيل، فإضطرت إلى التفاهم مع ألمانيا بشأن تقسيم مناطق نفوذ الدولتين فى شرق إفريقية . وسيكون هذا التفاهم أساساً لترك إيطاليا تتوسع بدورها فى موانى الشمال ، أى موانى ساحل البنادر . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى سوف يستمر التنافس الإنجليزى الألمانى موجوداً صوب مناطق المرتفعات الداخلية ، وهضبة البحيرات ، أى صوب أوغندا ، والتى كانت القوات المصرية السودانية موجودة فى جزء منها ، هو مديرية خط الإستواء .

١ ـ إتفاقيات جونستون وقلق إنجلترا :

كانت إنجلترا تهدف فى سياستها فى شرق إفريقية ، إلى محاولة زيادة نفوذها ، فى المنطقة كلها ، عن طريق السلطان ، وليس رغماً عنه ؛ أى إلى إتخاذ سلطان زنجبار وسيلة لتثبيت أقدامها ، وستاراً تستتر وراء خط وقوى رؤوس أموال بناة الأمبراطورية البريطانية ، وكانت هذه السياسة تشبه إلى حد كبير سياسة إنجلترا فى مصر ، وسياسة فرنسا فى المغرب الأقصى بعد ذلك .

ولكن حدث ، فى أوائل شهر أبريل ١٨٨٤ ، أن أوفدت الجمعية الجغرافية فى لندن هنرى جونستون لدراسة منطقة كليمانجارو ؛ ورغم أنه كان عالماً فى علم النبات ، إلا أنه سوف يصبح أحد بناة الإمبراطورية البريطانية فيما بعد . ومع نشاط الرحالة البلجيك والفرنسيين والألمان فى منطقة شرق إفريقية ، فى ذلك الوقت ، حاول جونستون كذلك أن يشترك فى هذا النشاط الإستعمارى ، ويحصل على نصيب منه لبلاده ، فإشترى قطعة أرض من أحد الشيوخ المحليين ، لإستخدامها فى إنشاء أحد مراكز التنصير ؛ ثم حصل على عقدين آخرين ، لشراء أراضى على منحدرات كليمانجارو ، ورابع لشراء أرض فى تافيتا ، إدعى أنه يمنحه ويمنح بلاده حقوقاً سياسية ، نظراً لأنه يعفيه من دفع أى ضرائب على هذه الأراضى ، وأية رسوم على الطرق الموصلة إليها ، ويمنحه حق « حكم هذه الأراضى وتصريف شئونها » .

ولقد أبلغ جونستون وزارة الخارجية فى لندن أن هذه الأراضى ، الواقعة فى منطقة كليمانجارو ، تقرب مساحتها من مساحة سويسرا ، وتمتاز بخصوبة التربة وبإعتدال المناخ ، وبصلاحيتها لتربية الأبقار ، وبحب أهلها للسلم ، وبأنها تصلح لمعيشة الأوربيين . وكانت هذه الأراضى تقع على الطريق الموصل من الساحل إلى منطقة هضبة البحيرات ؛ ورأى جونستون أن كلا من الفرنسيين والألمان يسعون

للحصول على هذه المنطقة . رغم تردد حكوماتهم فى الوصول إلى قرار بشأنها . وذكر أن ماندرا ، وهو الشيخ المحلى فى المنطقة ؛ قد طلب منه وضعه تحت الحماية البريطانية ، وإرسال علم بريطانى إليه . ورأى جونستون أن خمسة آلاف جنيه تكفى لإنشاء طريق صوب الداخل ، وقطع الغابات والأشجار التى تعترض هذا الطريق ، وإقامة بيوت وأكواخ للمعمرين الأوربيين[1] .

ولقد وجد القنصل العام البريطانى فى زنجبار ، كيرك ، أن هذا المشروع لا يتفق مع السياسة التى كانت تسير عليها بريطانيا ، فعارضه ؛ وأظهر أن إنشاء مستعمرة فى الداخل يحتاج إلى الإستيلاء على أحد الموانى ، على الساحل ، مثل ممبسة أو تانجا ؛ وأن مثل هذا الإستيلاء ، سواء أكان من عمل إنجلترا أو عمل غيرها من الدول ، سوف يتسبب فى تفكيك أملاك السلطان ؛ ونصح بعدم إعطاء علم بريطانى لماندرا ، وعلى أساس أنه « متوحش » ، وقد يسئ إستخدام هذا العلم .

وفى ذلك الوقت ، كانت ألمانيا قد نزلت إلى ميدان التسابق الإستعمارى ، وإستولت ، فى أثناء صيف عام ١٨٨٤ ، عل أراضى إعتبرتها إنجلترا منطقة نفوذ لها فى غرب إفريقية ، وكان فى إستطاعتها أن تقوم بمثل هذه التجربة فى شرق إفريقية ، فطلبت حكومة لندن إلى قنصلها العام فى زنجبار أن يعيد دراسة الموضوع ؛ ولفتت نظره فى نفس الوقت إلى أن الدول الأجنبية كانت قد بدأت تظهر إهتمامها بسواحل القارة الإفريقية بشكل لم يسبق له نظير ، وتقوم بنشاط فعال وسرى فى هذه المناطق ؛ وأصرت على ضرورة تحاشى وقوع منطقة لها مركز ممتاز ، مثل كليمانجارو ، تحت حماية أى أجنبى ، وبشكل يتعارض مع المصالح البريطانية .

---

(١) د. جلال يحيى : التنافس الدولى فى شرق إفريقية ، القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٥٩ ، ص ١٥٤ وما بعدها .

وهكذا ظهرت نيات إنجلترا الفعلية واضحة فى هذه المرة ، وثبت أن حكومتها لها أطماع فى تلك المنطقة ، وأنها لا تقبل أن تسبقها ألمانيا فى رفع علمها على شرق إفريقية ، أو على المناطق الداخلية منها . ولم يعد إهتمام إنجلترا بساحل شرق إفريقية يستتر وراء محاربة تجار الرقيق ، أو تسهيل عمل بعثات التنصير لهداية النفوس وتعليم الأهالى الإنجيل ، أو حتى إدخال التجارة المشروعة إلى وسط القارة ؛ بل تعدى كل ذلك إلى الإحتفاظ بالمنطقة لنفسها ، وكسياسة إمبريالية لها إستراتيجيتها ، من أجل إستغلال الأقاليم ، والأهالى الذين يعيشون عليه .

ورغم هذا التوجيه من حكومة لندن ، نجد أن القنصل العام الإنجليزى فى زنجبار يصر على موقفه ، وشرح أن الأهالى فى منطقة كليمانجارو سوف يشعرون بنتائج نزع ملكية أراضيهم ، وأن قبائل الرعاة القريبة قد تهدد إقامة المستعمرين هناك ، وأنه من الضرورى إنشاء قوة عسكرية للدفاع عن مثل هذه المستعمرة والتى لا يمكنها أن تعيش بدون حماية عسكرية فعالة . وعاد إلى أن هذه المستعمرة سوف تحتاج إلى مخرج على البحر ، أى أنها سوف تحتاج إلى ميناء بحرى ، الأمر الذى سوف يهدد سلامة ممتلكات سلطان زنجبار ، وكان القنصل لا يثق فى نجاح مشروع إقامة مستعمرة للأوروبيين فى أية منطقة فى إفريقية الوسطى ؛ هذا علاوة على أنه كان يخشى من أن يقوم سلطان زنجبار بتغيير علاقاته وإتجاهاته مع الحكومة البريطانية ، إذا ما عرف أنها تسعى إلى إحتلال منطقة شاجا ، الأمر الذى كان يعنى البدء فى تقسيم ممتلكاته . ومع ذلك ، فقد كان كيرك يعرف خطر البقاء بدون عمل ؛ وإعترف بإستحالة الإحتفاظ بالوضع على ما كان عليه لفترة طويلة ، وكذلك بإمكانية سبق إحدى الدول الأخرى بريطانيا إذا ما طال ترددها ، خاصة وأن رجال جمعيات التنصير ، من الفرنسيين ، كانوا يحاولون وضع أقدام دولتهم فى هذه المناطق ؛ كما أن الجمعية الدولية البلجيكية كانت تفكر فى الإستيلاء على جسم القارة نفسها ، من المحيط الهندى إلى المحيط الأطلسى ؛ وكان بعض الألمان

يسافرون متخفين فى مناطق شرق إفريقية ، وكانت إحدى السفن الحربية الألمانية راسية أمام الساحل. ولقد كان فى إستطاعة الألمان أن يستغلوا مسألة ميراث أخت السلطان ، والتى كانت قد فرت وتزوجت من أحد الألمان ، فى الضغط على السلطان برغش ، والسيطرة عليه ، أو تهديده.. ولكننا نجد أنه رغم كل هذه الصعوبات لم يقم القنصل الإنجليزى برسم أى سياسة للتغلب عليها ؛ وظل يسير على سياسته القديمة، والتى كانت تتلخص فى التستر وراء السلطان ، وإدعاء تدعيم سلطته ، حتى يصلوا إلى إقامة النفوذ البريطانى ، فى منطقة كليمانجارو ، وتحت هذا الستار ؛ وكان إمتداد أملاك السلطان على الساحل ، وإلى الداخل ، يتمشى مع هذه السايسة وأهدافها .

أما وزارة لندن فإنها عملت على أن تحصل من السلطان على تصريح بأنه لن يقبل حماية أى دولة أجنبية ، ولن يتنازل عن حقوقه فى السيادة على أى جزء من أراضيه دون موافقة الحكومة البريطانية . ولقد كتب السلطان هذا التصريح يوم ٦ ديسمبر ١٨٨٤ ، وجعله ملزماً له ، ولخلفائه من بعده .

ومن ناحية ثانية ، عملت الحكومة البريطانية على توطيد نفوذ السلطان على أراضى القارة ، وعلى مده إلى منطقة كليمانجارو ، إن أمكن ، وعلى إرسال سفارات من السلطان إلى الشيوخ المحليين فى الداخل ، وإغرائهم على الإعتراف بسيادته على أراضيهم . ولقد نصحت بقيام الجنرال ماثيو ، القائد الإنجليزى لقوات زنجبار ، بحراسة هذه السفارات ، وإنشاء محطات ونقط عسكرية على الطرق الموصلة إلى الداخل ، وبشكل يظهر أن للسلطان نفوذاً وسلطة فعلية على تلك المناطق . وكان على القنصل الإنجليزى أو أحد معاونيه أن يصطحب هذه السفارات والجنود . وفى حالة رفض الشيوخ المحليين الإعتراف بسيادة السلطان ، يمكن لممثل القنصل الإنجليزى أن يعقد معاهدات حماية معهم .

وهكذا عملت إنجلترا على دفع السلطان إلى توكيد نفوذه رسمياً على أراضى شرق إفريقية ، وإستعدت فى نفس الوقت لإعلان حمايتها على كل منطقة لا ترغب في الإعتراف بسيادة السلطان ، فأصبح السلطان هو الستار الذى تخلص وراءه السياسة الإنجليزية فى تنفيذ مآربها . وإذا لم تقم بريطانيا بضم منطقة كليمانجارو ، فإنها منعت المنافسين الآخرين من المطالبة بمعاملة المثل ، ودفعت سلطة السلطان ومدتها صوب الداخل .

ولم يعد فى وسع السلطان أن يقاوم توغل النفوذ البريطانى فى بلاده ، خصوصاً بعد أن مهدت بريطانيا لسياستها بإضعاف الأقليم من الناحية الإقتصادية ، بمحاربتها لتجارة الرقيق ، وبفرض سلطتها على جميع السفن التى تقترب من السواحل الإفريقية ؛ ثم فصلت بين سلطان زنزبار وبين رعاياه ، بإجباره على تنفيذ السياسة التى تخدمها هى ، وتضر بمصالح رعاياه ، ولم يعد فى وسع السلطان برغش أن يستند إلا إلى ضمان الدول لسلامة أراضيه ، وهو ضمان غير ذى قيمة ، خصوصاً إذا ما إتفقت هذه الدول الأوربية - وهى التى قدمت هذا الضمان - على تقسيم بلاده فيما بينها . وكان هذا الوضع نتيجة طبيعية لضعف الإقليم ، من الناحية الإقتصادية والحربية ، فى الوقت الذى زادت فيه قوة الدول الإستعمارية الموجهة ضد الوطنيين ، وكذلك نتيجة لتفرق القوى الوطنية الإفريقية أمام المستعمرة ، وحتى إنقسام كل بلد من البلاد على نفسه ، بين حاكم ومحكوم وكان من السهل الحصول على حجج ، على الأقل على تبريرات ، من أجل الحصول على ممتلكات الضعيف ، ما دام القوى هو الذى وضع القانون الدولى ، وطبقه لمصلحته .

٢ - بداية النشاط الألمانى :

لقد زاد ظهور حركة الرغبة فى الحصول على مستعمرات ، بالنسبة لألمانيا ، بعد عام ١٨٧١ ، وحين تكونت الإمبراطورية الألمانية . وشعرت ألمانيا بأنه لا يكفيها أن تكون دولة عظمى فى القارة ، يجب أن تكون كذلك عظيمة فى البحار؛ وكانت القوة البحرية بطبيعة الحال مرتبطة بالإستعمار منذ أقدم العصور ، وأصبحت المسألة ، علاوة على ذلك ، مسألة « كرامة » ، إذ أن الألمان رأوا أن لدى كل من إنجلترا وفرنسا مستعمرات ، ورغبوا فى الحصول على ما حصل عليه غيرهم من قبل . وسارت هذه الحركة بخطى سريعة عندما تأسست الجمعية الألمانية للإستعمار فى عام ١٨٨٢ وهى تلك الجمعية القوية والتى كانت لها جريدتها Kolonialzeitung . وكانت هذه الجمعية تشرف على عدد من الجمعيات الألمانية، التى نادت بضرورة نزول المانيا إلى ميدان الإستعمار ؛ وكانت هى التى إشتركت فى شكل « اللجنة » التى تمثل ألمانيا فى جمعية ليوبولد الثانى الدولية .

ولكن هذه الحركة الإستعمارية ظلت عاملاً ثانوياً من بين العوامل التى تؤثر على سياسة ألمانيا الخارجية ، ولم يشارك فيها إلاّ عدد بسيط نسبياً من الألمان ، ولم تساعدها الحكومة الألمانية مساعدة فعلية حتى نهاية عام ١٨٨٣ . والظاهر أن بسمارك لم يكن يعتقد فى الإستعمار أو فى نفعه لألمانيا بعد إقامة الإتحاد مباشرة ، خصوصاً وأن ألمانيا كانت محتاجة إلى تثبيت أقدامها فى أوربا نفسها ، من جهة ، وكانت تخشى من أن يؤدى بها نزولها إلى ميدان الإستعمار فى ذلك الوقت إلى توحيد كل من إنجلترا وفرنسا ضدها .

حقيقة أن بسمارك كان قد اعلن فى عام ١٨٧٦ أن دولة عظمى مثل ألمانيا لا يمكنها أن تستغنى فى نهاية الأمر عن المستعمرات ، ولكن الفرصة لم تكن قد سنحت بعد ، وكان الأمر يحتاج لنضوج وإعداد . وكان هذا هو السبب الرئيسى

لعدم إلتفاته إلى للمشروعات الإستعمارية بعد إتمام عملية الإتحاد مباشرة . وظل هذا الإعتقاد سائداً عند المستشار الألمانى حتى عام ١٨٨٤ حين أعلن مونستر ، السفير الألمانى فى لندن ، أن بسمارك كان يبذل كل ما فى وسعه لمحاربة الإتجاه الإستعمارى الذى بدأ يظهر فى أوساط رجال الصناعة وشركات الملاحة . ولكن ، ما أن إنقضى شهراً واحدا على ذلك حتى بدأ المستشار الألمانى سلسلة العمليات الإستعمارية لضم الأراضى ووضعها تحت علم الرايخ .

ويمكننا أن نتساءل عما إذا كان بسمارك قد إعتقد فى أن الجو قد أصبح مهيئاً لبلاده للنزول إلى ميدان الإستعمار ، والإستفادة من إستغلال المستعمرات فى ذلك الوقت . وعلى أى حال فإن بسمارك كان صاحب سياسة واقعية ، ويعرف تماماً أنه لا يمكنه المحافظة عليها دون أن يستند إلى قوة بحرية متفوقة . وهذا هو ما يدفع الكثيرين إلى الإعتقاد فى أنه لم يحاول الحصول على مستعمرات إلاّ إستخدامها فى المساومات مع إنجلترا ، وإظهار تقربه من فرنسا ، وإتباع تلك المناورة فى تلك الفترة على الأقل .

وما أن نزلت ألمانيا إلى الميدان حتى سارت بسرعة فائقة ، وحصلت على كل مستعمراتها تقريباً فى فترة لا تتجاوز إثنى عشر شهراً ، فأعلنت حمايتها على المناطق التى ستعرف فيما بعد بإسم إفريقية الجوبية الغربية الألمانية ، وتوجو ، والكاميرون ، فى الفترة الواقعة بين شهر أبريل وشهر يوليو ١٨٨٤ . وفى شهر أكتوبر جمع بسمارك مؤتمر برلين ، والذى كان من بين قراراته إلزام الدول التى تستولى على أراض أو تضعها تحت حمايتها بإقامة سلطة كافية عليها ، وذلك للمحافظة على الحقوق الموجودة ، مثل حرية التجارة والترانسيت ؛ مثلا .

ولقد شهد عام ١٨٨٣ كذلك نشاط ألمانيا فى شرق إفريقية ؛ فعينت جيرارد رولفس فى أول أكتوبر قنصلاً عاماً لها فى زنجبار ، ووصل إلى مقر عمله فى ٢٥

من يناير ١٨٨٥ على ظهر سفينة حربية ألمانية ، بعد رحلة حول رأس الرجاء الصالح . وكان هذا التعين سبباً فى قلق الإنجليز ، خصوصاً وأن هذا القنصل كان معروفاً برغبته فى الحصول على مستعمرات لبلاده ، ولم يخف أسفه لوقوف ألمانيا مكتوفة الأيدى أمام توسع إنجلترا فى وسط إفريقية . ولقد حاول جرانفيل ، وزير الخارجية الإنجليزية فى ذلك الوقت ؛ أن يوجه كيرك ، القنصل العام فى زنجبار ، إلى التأكد من عدم وقوع كليمانجارو تحت سيطرة أى دولة أجنبية ؛ ولكن جلادستون أمر بوقف هذا العمل . ولكن جرانفيل طلب من السير إدوارد ماليت ، سفيره فى برلين أن يبلغ المستشار الألمانى ، فى منتصف شهر يناير ١٨٨٥ ، أن سلاطين مسقط وزنجبار كانوا تحت سيطرة النفوذ المباشر لإنجلترا وحكومة الهند ؛ ثم أشار إلى تحكيم كانتج فى عام ١٨٦١ ، وإلى مجهودات البريطانيين للقضاء على تجارة الرقيق ، وتسهيل المواصلات ، بإعانة خط ملاحة بريطانى ، وشركة تلغراف بريطانية ، ثم إلى وجود عدد من الهنود عل سواحل شرق أفريقية ، وإمكانية كل الدول الإستفادة من النظام الموجود بالفعل فى هذه المناطق . وأعلن رغبة بلاده فى تأييد إستقلال السلطان وسيادته ، وثقته فى أن تؤيده ألمانيا فى هذا الإتجاه . وحاول جرانفيل الحصول على إعتراف من ألمانيا بمركز بريطانيا « الخاص » فى شرق إفريقية ، ولكن الرد الألمانى ذكر أن النفوذ الإنجليزى والهندى لم يكن ليؤثر فى إستقلال زنجبار ، أو ليمنع ألمانيا من عقد معاهدات مع السلطان تشبه المعاهدات التى عقدتها فرنسا والولايات المتحدة ، مثلا ، وكان « مؤتمر الكنغو » المنعقد فى ذلك الوقت قد إعترف بإستقلال زنجبار ، وكان أعضاؤه يأملون فى أن يوافق السلطان على أن يمد الإرتباطات الخاصة بحرية التجارة فى حوض الكنغو إلى أراضيه، وحتى المحيط الهندى . فماذا كان يعنى جرانفيل بطلب تأييد ألمانيا له فى إتجاهه فى شرق إفريقية ؟

ولقد إضطر جرانفيل إلى التقهقر فى الحال ، والإعتذار بأنه لم يفكر فى مناقشة حق ألمانيا فى عقد معاهدة مع السلطان ، وذكر أنه لم يسع إلاّ لإحاطة المستشار الألمانى ودياً ببعض الحقائق . ورضيت ألمانيا بهذا الرد ، وأبلغت إنجلترا أن مهمة رولفس كانت لمحاولة إغراء السلطان على الإنضمام إلى « إتفاقية برلين » التى وقعت عليها الدول ، وإنه قد كتب من زنجبار بأن تعاون ممثلى الدول الأوربية فى شرق إفريقية سيساعد على نجاح المشروع الخاص بإعلان حرية تجارة الترانسيت فى أملاك السلطان .

وهكذا ظهر واضحاً أن نيات ألمانيا كانت بريئة ، وأنها لم تسع إلاّ لعقد معاهدة تجارية مع زنجبار ، ولكنها لم تعترف بتفوق النفوذ البريطانى فى شرق إفريقية ، بشكل يحد من حرية عملها فى تلك المناطق . ولقد حاولت أكثر من ذلك الحصول على تأييد إنجلترا لها فى الحصول على مبدأ حرية تجارة الترانسيت من السلطان ، وإعلان إنضمامه إلى معاهدة برلين ، كدولة مستقلة ذات سيادة . ولكن المشروع الألمانى كان قد رسم بشكل فات على إنجلترا أن تعرف عمقه ، وعملت ألمانيا على تنفيذه فى وقت صعب على إنجلترا أن تعارضها فيه . وبينما كانت هذه الإتصالات الدبلوماسية تجرى بين لندن وبرلين ، شهدت شرق إفريقية نشاطاً ألمانيا من لون آخر .

٣ ـ معاهدات الحماية الألمانية :

وصل كارل بيترز الألمانى إلى زنجبار فى ٤ نوفمبر ١٨٨٤ ، مع ثلاثة من زملائه ، سراً ، بعد رحلة من تريستا بأوراق تحمل أسماء مستعارة ، ومتخفين فى ثياب ميكانيكيين ، وكان كارل بيترز هو مؤسس « جمعية الإستعمار الألمانى » ، فى أوائل ذلك العام ، تمهيداً للمشروعات الجريئة التى قرر القيام بها . وبعد ستة أيام فى زنجبار بدأت الجماعة رحلتها غرباً ، عبر إقليم السعدنى ، وسارت بسرعة

حتى وصلت إقليم أوساجارا ، حيث بدأت عملها مع الرؤساء والمشايخ المحليين في المنطقة . وكانت فترة ثلاثة أسابيع كافية للقيام بالعمل . وفي ١٧ ديسمبر ، كان كارل بيترز مرة أخرى في زنجبار ، يحمل معه إثنى عشر « معاهدة » ، تعطى لجمعيته « السيادة » على منطقة واسعة في أوساجارا ، وأوزيجوا ، وأوكامى ، ونجورو . وكانت هذه المعاهدات قصيرة وبسيطة ، تمنح لجمعيته كل هذه الأراضى وما عليها من منشئات لإستخدامها في صالح الإستعمار الألماني . ولم ينس كارل بيترز أن يذكر في آخر هذه « الإتفاقيات » أن هؤلاء الشيوخ المحليين هم « سلاطين » و « ملوك » مستقلون ، ويتمتعون بكامل السيادة ، ولا يتصلون بسلطان زنجبار بأية صلة ؛ وذهب في بعضها إلى أبعد من ذلك ، فذكر أن هؤلاء الرؤساء لم يعرفوا حتى بوجود سلطان زنجبار .

ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يقوم فيها عملاء الإستعمار بتجهيز وثائق، ويحصلون على أختام أو بصمات الشيوخ المحليين عليها . ولم يكن الأفريقيون يعلمون ما تنطوى عليه هذه الوثائق ونصوصها من معان في القانون الدولى ، أو معنى « الحماية » التي كانت خطوة أولى في سبيل تحديد مناطق النفوذ ثم الإحتلال والإستغلال .

وعلى أي حال فإن القنصل العام الإنجليزى في زنجبار لم يعرف بهذا النشاط الألماني في شرق إفريقية ، وإعتقد أن سبب سرعة عودة كارل بيترز للساحل كان هو فشله في مواصلة رحلته الكشفية . وكان إنتباه كيرك موجها في ذلك الوقت صوب الموانى الشمالية الخاضعة لسلطان زنجبار ، خصوصاً وأن الأخوين دنهارت Denhardt كانا قد جهزا حملة إستكشاف جغرافية في أوائل يناير ١٨٨٥ قصدت لامو . وكان كيرك يشك في نياتهما ، خصوصاً وأنهما أعلنا على الباخرة أن الحكومة الألمانية تؤيد نشاطهما ، ثم عادا وأظهرا جهلهما بتعيين رولفس قنصلاً

عاماً لألمانيا فى زنجبار ، وكان سيمبا « سلطان » ويتو قد حاول الحصول على أسلحة من البريطانيين أنفسهم ، وكان فى مقدوره تسليح حوالى ثلاثة آلاف مقاتل وإتبّاع سياسة تتعارض مع سياسة سلطان زنجبار والقنصلية العامة البريطانية فيهما .. ولقد حاول السلطان برغش إجبار سيمبا على إعلان خضوعه رسمّيا له ، ولكن سيمبا ماطل فى الأمر . وسرعان ما وصل رولفس إلى زنجبار ، وذكر برغش بالمحاولات التى قام بها ؛ فى عام ١٨٧٠ ، للحصول على الحماية الألمانية . كما أن قائد إحدى السفن الحربية الألمانية لم يخف عن كيرك أن سلطة برغش ونفوذه على الموانى الشمالية لم تكن حتى إسمية ؛ وأظهر إعجابه بشرق إفريقية وبموانيها ، وخصوصاً بورت درنفورد ، الذى وصفه بأنه ممتاز . وكان هذا القائد قد زار لامو وأحدث مشادة مع مندوب السلطان هناك . وكان كل هذا يصرف نظر كيرك عن النشاط الذى قام به بيترز فى داخل القارة .

وعاد كارل بيترز إلى برلين يحمل « المعاهدات » التى نجح فى الحصول عليها . ولم يكن بسمارك يعارض فى هذا الوقت فى ضم أراض جديدة لألمانيا ، ويتهم إنجلترا وجرانفيل بالعمل على معارضة « نشاطه المشروع » فى غرب إفريقية . وإستعان بسمارك فى ذلك بالرأى العام الألمانى ، وأصدر مجموعة من « الكتب البيضاء » عن المحادثات الدبلوماسية والمفاوضات الخاصة بها ؛ وسمح للصحافة بمهاجمة شراهية الإنجليز وأنانيتهم فى الميدان الإستعمارى .

وكان هذا هو الوضع الدولى للعلاقات الإنجليزية الألمانية ، حين جاءت أنباء السودان ، تعلن سقوط الخرطوم فى يوم ٢٦ يناير ١٨٨٥ فى أيدى الثوار المهديين ، ومقتل غردون ، الأمر الذى زعزع النفوذ الإنجليزى فى كل إفريقية .

كما أن الأخطار كانت تحيط بالإمبراطورية الإنجليزية من كل جانب ، ذلك أن فرنسا كانت غير متفقة على وجود الإنجليز وعلى سياستهم فى مصر ، كما أن القوات الروسية كانت تزحف فى وسط آسيا ، مما كان يهدد بنشوب حرب روسية

إنجليزية من أجل المحافظة على حياد أفغانستان ، وتأمين حدود الهند الشمالية .

وكان بسمارك يعرف أن إنجلترا لن تستطيع مقاومته فى ذلك الوقت ، فإنتظر حتى وقعت الدول على الإتفاقية العامة لمؤتمر برلين فى يوم ٢٦ فبراير ، وحصل فى اليوم التالى على توقيع الإمبراطور على المرسوم الذى يضع الأراضى التى حصل كارل بيترز عليها تحت الحماية الألمانية . وتفرق المندوبون فى يوم ٢ مارس ، ونشر بسمارك هذا المرسوم فى اليوم التالى .

ولقد وصف المرسوم هذه الأراضى بأنها تقع إلى الغرب من إمبراطورية سلطان زنجبار ، وخارج سيادة الدول الأخرى ، وعهد بها إلى شركة الإستعمار الألمانية ، لإدارتها ولتكون مسئولة عنها أمام حكومته ، وإشترط على هذه الشركة أن تظل ألمانية ؛ وأن يكون كل أعضاء مجلس إدارتها من الألمان ومنحها سلطة العمل فى هذه المناطق بما تخوله لها المعاهدات ، وترك لنفسه حرية قبول أى حماية على مناطق أخرى فى هذا الإقليم تقوم الشركة بعمل « إتفاقيات قانونية » بشأنها .

وجاء هذا المرسوم مطابقاً لنص وروح الإتفاقية العامة لمؤتمر برلين ، إذ أنه نص على أن هذه المحميات الجديدة تقع إلى غرب أراضى السلطان ، أى أنها ليست خاضعة لأى « إحتلال فعلى » من جانب أى دولة . وأسرع السفير الألمانى فى لندن بشرح الموقف لجرانفيل ، وذكر له أن هذه الأراضى التى تقع فى المنطقة الممتدة من بحيرة تنجانيقا إلى المحيط الهندى .

وكانت المادة الأولى من الإتفاقية العامة لمؤتمر برلين تنص على ضرورة المحافظة على حرية التجارة فى هذه المنطقة ، إذا ما وافقت الحكومات التى يعنيها الأمر على ذلك ، وقد كان على الدول الموقعة على هذه الإتفاقية العامة أن تبذل جهدها لإغراء الحكومات والسلطات القائمة بالفعل على سواحل إفريقية المطلة على المحيط الهندى حتى توافق على ذلك ، ولكى تحصل على أحسن الشروط لتجارة الترانسيت لصالح

كل الدول ؛ وكـان ذلـك هـو نقطـة الضعـف فـى المشروع الألمـانى ، وهـو تجارة الترانسيت ؛ إذ أن الأراضى التى عمل فيهـا كـارل بيترز كـانت كلهـا تقـع داخـل القارة ، وكان يفصلها عن المحيط ذلك الشريط من أملاك سلطان زنجبـار ، والـذى لم تطعن ألمانيا بعد فى سلطته عليه . وظهر جلياً أن الإستغلال الإقتصـادى الألمانى لتلك المنطقة لن ينفذ إلا إذا وافق سلطان زنجبار على عدم فرض أى رسـوم إستيراد أو ترانسيت فى موانيه ، كما نصت على ذلك الإتفاقية العامة لمؤتمر برلـين . وكـان هذا إذن هو السبب فى إصدار التعليمات لرولفس ، وإبـلاغ ذلـك للـورد جرانفيل منذ بضعة أيام ، بأنه سيسعى إلى الحصول علـى إنضمـام سـلطان زنجبـار إلى الـدول الموقعة على الإتفاقية العامة . وأشار السفير الألمانى فى لندن إلى ذلك مـرة جديـدة : ألم توافق الحكومة البريطانية على بذل جهودها ونفوذها فى زنجبار فى مسألة تجـارة الترانسيت ؟ لقد كان ترتيب هذا الأمر بهذا الشكل ، وتوقيت تنفيذ كل جـزء مـن أجزائه ، يدل على براعة بسمارك فى التكتيك الدبلوماسى .

٤ ـ زيادة النشاط الألمانى :

أبلغ رولفس فى ٣ مارس القنصل العام البريطانى بنبأ إعـلان الحمايـة الألمانيـة على أراضى تقع فى شرق إفريقية ، دون أن يحددها له . وظهر قلـق كـيرك واضحـا لجهله بنشاط كارل بيترز السـابق ؛ ولكنـه سـرعان مـا أيقـن أن نشـاط الألمـان فـى داخل القارة سيدفعهم عاجلاً أو آجلاً إلى طلب مخرج بحرى لذلك الإقليم .

أما السلطان برغش فإنه لـم يعـرف رسـمياً حـدود تلـك المنطقـة إلا فـى ٢٥ أبريل. ويمكننا أن نتصور تأثير ذلك النبأ عليه ، بعد أن كـان إعتقـد فـى أن صداقـة إنجلترا ونفوذها تكفى لحماية عرشه وأملاكه . وكان الألمان قد إختاروا جـزءاً هامـاً من أراضيه ، يقع تجاه جزيرة زنجبار نفسها ، ويعتبر فى غاية الأهميـة ، نظـرا لمـرور طريـق القوافـل المتجهـة إلى طـابورة وأوجيجـى فـى وسـطه . وزاد قلـق برغـش ،

خصوصاً وأنه كانت له حاميات عسكرية فى تلك المنطقة منذ سنوات عديدة ، تخضع لماثيو ، القائد الانجليزى لجيشه . فأسرع برغش بإرسال برقية لإمبراطور ألمانيا، يحتج فيها على إصدار المرسوم الألمانى ، وينادى فيها بأن هذه المنطقة تابعة له ، ويرفض الاعتراف للمشايخ والمندوبين الألمان بحق عمل أى إتفاقات خاصة بها.

ولقد خاف السلطان برغش من نشاط دنهارت عند سيمبا ولم تكن السلطات القنصلية البريطانية فى زنجبار ترضى بنشاط الألمان دون أن تحرك برغش ، لمحاولة منعهما أو بإبطال مفعولها . وبالرغم من أن الحكومة البريطانية كانت قد رفضت فى شهر ديسمبر السابق ، تأييد برغش فى توكيد نفوذه على منطقة كليمانجارو ، إلا أن برغش قرر ضرورة الإسراع فى العمل. وخرج الجنرال ماثيو ، فى أول مايو ؛ على رأس بعض الجنود لإقامة « محمية » للسلطان على سفح جبل كليمانجارو . ونجح ماثيو فى توزيع أعلام زنجبار على الأهالى ، وفى عقد معاهدة مع ماندرا وبعض الشيوخ المحليين ، تثبت خضوعهم لسلطان زنجبار ، وتعهدهم بعدم التفاوض مع الأجانب بغير إذن منه .

وعند عودته إلى الساحل ، شاهد ماثيو حملة على رأسها بعض الأوربيين ، تركت معسكرها وإبتعدت عن خط سيره بمجرد إقترابه منها . وكانت هذه هى حملة جولكه ؛ التى كانت تقصد نفس النقطة التى عاد منها ماثيو ، وكانت تسعى لعمل وثائق فى صالح ألمانيا ، تشبه تلك التى نجح ماثيو فى الحصول عليها لسلطان زنجبار .

وظهر غضب ألمانيا لوصول إحتجاج برغش ، خصوصاً وأنه كان موجهاً للامبراطور رأساً . ولم يخف على الألمان أنه كان لكيرك دوراً فى إرساله ، رغم أن القنصل الانجليزى أكد عدم تدخله فى الأمر ، وأضاف أن برغش أراد السفر

شخصياً لمباحثة الألمان فى المسألة ، وأنه هو الذى أثناه عن رغبته . ولكن ذلك كان لاينفى نشاط هذا القنصل ، ولا الدور الذى قامت به وزارة الخارجية البريطانية نفسها فى المسألة ، خصوصاً وأن كيرك كان قد طلب إرسال القنصل الانجليزى فى مميسة لمصاحبة قوات الجنرال ماثيو ، وأشارت عليه لندن بضرورة إظهار هذا العمل على أنه تلقائى من السلطان ، وحذرته من إرسال قنصل ممبسة مع الحملة . كما أن إتصالات كيرك مع الرؤساء الافريقيين فى منطقة كليمانجارو كانت واضحة، رغم كتابته لوزارة الخارجية البريطانية بأنه سيحاول البقاء « وراء الستار » حتى لايعطى لألمانيا فرصة مهاجمة إنجلتر فى نقطة أخرى .

وشعرت ألمانيا بأن نشاط السلطات القنصلية البريطانية يعمل على عرقلة مجهوداتها ، وافساد خططها فى شرق إفريقية ، بعدما حدث نفس الشئ فى الجزء الغربى من القارة . وكان كيرك يحاول دفع حكومة إنجلترا إلى إتخاذ سياسة معينة واضحة فى أملاك زنجبار ، ويذكرها بأنها مالم تتحرك أو تدفع فرنسا للتحرك معها للدفاع عن « مصالحها » فسيضطر السلطان للاستسلام أمام الضغط الألمانى. وأشار أكثر من مرة إلى نشاط الألمان ، وعدم قدرة السلطان على الصمود أمامه طويلا . ولكن الحكومة البريطانية لم تكن تقدر على مجابهة ألمانيا فى ذلك الوقت ولم تكن الظروف تسمح بتقربها من فرنسا ؛ ورأت أنها لاتستطيع التدخل ما لم يهدد النشاط الألمانى مصالحها هى ، أو يعتدى على حقوق السلطان ، وأظهرت أنها تشجع المشروعات الألمانية فى الأراضى التى لا تحتلها أى « دولة متمدينة » . وإعترفت وزارة الخارجية البريطانية بهمة كيرك ونشاطه ، ولكنها أشارت عليه بضرورة البقاء « وراء الستار » حتى لا يعطى الألمان فرصة إظهار غضبهم بشكل لا يستطيع السلطان ، أو إنجلترا نفسها ، الرد عليه ، دون خلق تعقيدات سياسية جديدة . ورغم ذلك فإن ألمانيا حصلت على ما يثبت نشاط السلطات القنصلية البريطانية ضد مشروعها فى شرق إفريقية .

وكان كيرك يخشى من نشاط الألمان فى ويتو ، وسمح لنفسه بالكتابة إلى سيمبا ، فى ٣ أبريل ، مذكراً إياه بضرورة البقاء خاضعاً للسلطان الذى لن يعترف بحكمه على ويتو ما لم يرفع علم زنجبار . وكان كيرك يسعى بذلك إلى المحافظة على سياسة إنجلترا المرسومة والمطبقة منذ سنوات وهى ضرورة إبقاء كل الساحل الإفريقى تحت سيادة السلطان ؛ والإحتماء وراء هذه السيادة من أجل توغل النفوذ الإنجليزى فى تلك المنطقة صوب الداخل وإقليم البحيرات . كما أن كيرك إنتهز فرصة مجئ سلطان أوبيا ، الواقعة بين رأس حافون وممتلكات سلطان زنجبار الشمالية، إلى جزيرة زنجبار ، وحاول إغرائه على إعلان خضوعه للسيد برغش ، مدعياً بأن نشاط الألمان فى منطقة أوبيا لن يؤدى إلا إلى خلق المشاكل فى ممتلكات سلطان زنجبار الشمالية . وفى أوائل شهر يونيو ، أبلغ دنهارت القنصل الإنجليزى أن سيمبا قد قبل ، فى يوم ١٥ أبريل ، تحويل إتفاقية الصداقة التى عقدها فى عام ١٨٦٧ ، مع ألمانيا إلى معاهدة حماية . وعندها ذهب كيرك لزيارة القنصل الألمانى ، أكد له هذا الأخير الخبر ، وأضاف عليه أن الإمبراطور قد صدق على المعاهدة وقبلها . وإحتج برغش بطبيعة الحال مرة جديدة ، وهدد بإرسال سفنه وجنوده إلى ويتو ، ولكن إحتجاجاته لم تكن تكفى لإعادة سيادته على ويتو أكثر من إعادتها على أوسجارا .

وفى ذلك الوقت طلب كيرك من حكومته أن تسعى للحصول على « محمية » فى شرق إفريقية ، مع ميناء بحرى ، فى أول فرصة تسنح . ولكن وزارة الخارجية البريطانية لم تكن تستطيع القيام بهذا الدور ، خصوصاً وأن سيمبا كان قد أطلع الألمان على خطاب التحذير الذى أرسله كيرك له ، وأصبح من حق حكومة برلين أن تتهم إنجلترا بأعمال تتنافى مع العلاقات الودية . وكانت أعمال كيرك تدفع ألمانيا إلى التصلب فى مواقفها ، فى غير مصلحة إنجلترا ، ولكن حكومة لندن لم تكن تستطيع فى ذلك الوقت معاداة ألمانيا ؛ فإتخذت موقف الدفاع عن نفسها . وكان

دفاعها دفاعاً عن قنصلها العام فى زنجبار فى نفس الوقت ، إذ لم يكن من عادة إنجلترا أن تضحى برجالها لإرضاء الحكومات الأجنبية .

وإستلم اللورد سالسبرى مقاليد الأمور فى إنجلترا من جلادستون ، وأصبح عليه علاوة على ذلك تصريف الشئون الخارجية بدلاً من اللورد جرانفيل . ولكن ذهاب حزب الأحرار ومجئ المحافظين لم يكن يعنى تغييراً كبيراً فى السياسة الإمبراطورية البريطانية . وعارضت إنجلترا فى الإعتراف بأن المنطقة الخاضعة لحماية ألمانيا تمتد إلى الساحل ، ولكنها رحبت بإقتراح برلين للإنضمام إلى التصريح الإنجليزى الفرنسى الذى يضمن إستقلال سلطنة زنجبار وسلامة أراضيها ؛ وحاولت أن تحصل من ألمانيا على إعتراف بإمتداد سيادة السلطان عل طول الشريط الساحلى، ووضع بعض الأسس للإعتراف بإمتداد ذلك الإقليم إلى عمق معين فى داخل القارة .

ذلك هو الوقف عند مجئ حزب المحافظين للحكم ؛ ولكن ألمانيا لم تكن تنوى التراجع فى تنفيذ خططها فى شرق إفريقية ؛ ووصلت خمس من سفنها الحربية إلى ميناء زنجبار، فى أوائل شهر أغسطس ؛ كما أنها أعلنت أن جولكه قد عقد عشر معاهدات مع الشيوخ المحليين ، تعطيها حق الحماية على إقليم ماندرا ، ومناطق كليمانجارو ، وأوسامبرا ، وشاجا . وظهر أن إحتجاجات السلطان أصبحت لا تجدى ، وأنه ليس من السهل على إنجلترا إبعاد ألمانيا عن تلك المناطق .

٥ ـ تراجع إنجلترا والسلطان :

أعلنت ألمانيا أن إرسال سفنها إلى مياه زنجبار كان يهدف إجبار السلطان على التحدث بلغة وبأسلوب يختلف عن هذه التى تحدث بها إلى ألمانيا حتى ذلك الوقت. ورغم علمها بالصعوبات القائمة بينه وبين إنجلترا ، بقوة النفوذ البريطانى فى بلاده . وأظهر بسمارك نياته الحقيقية عندما أعلن أن أملاك السلطان هى جزيرة زنجبار ،

وجزيرة بمبا ؛ أما الساحل الافريقى فيسمى « شرق إفريقية » وليس للسلطان نفوذ عليه إلاّ فى ميناء واحد أو مينائين على الأكثر . وكان يعتمد فى ذلك على وجود اسطوله فى مياه شرق إفريقية ، وعلى يقينه من أن انجلتر لن تحاول إرسال وحدات من أسطولها إلى تلك المياه . وهكذا سقط القناع عن المشروعات الألمانية ، وإنهارت كل تفاصيل السياسة التى بنتها إنجلترا فى شرق إفريقية ، لكى يتوغل نفوذها فى تلك المناطق ، وإنهارت سياسة وزارات الهند والخارجية البريطانية والقنصل فى زنجبار أمام تكتيك بسمارك المحكم .

ولكن بسمارك لم يكن يرغب فى إذلال إنجلترا ، خصوصا وأن إمكانيات التقرب من فرنسا كانت محدودة ؛ وعلى غير أساس ؛ فحاول الاحتفاظ بامكانية التقرب من إنجلترا ، وقبل الاقتراحات التى تقدمت بها حكومة لندن لستر عملية إنسحابها وتراجعها . فقبل إقتراح وزارة حزب الأحرار ، التى كانت قد أرسلت اللورد روزبرى إلى برلين ، ووافق على إجراء مفاوضات عامة لتسوية كل المسائل المعلقة بين البلدين ، بما فى ذلك بحث مسألة حدود أملاك سلطان زنجبار ، والتى ستكون أساساً للمحافظة على مصالح كل من ألمانيا وإنجلترا ، وتمهيداً لزيادة التقرب بين البلدين . كما أن حكومة لندن لم تخف عن بسمارك مشروعاً كان قد أعده بعض رجال الأعمال البريطانيين ، ويهدف إلى إستغلال مناطق معينة فى شرق إفريقية ؛ وهو يماثل مشروع ماكينون القديم ، ويقترح التوغل من الساحل صوب الداخل من ميناء تانجا إلى جبل كينيا ، ومنها صوب بحيرة فيكتوريا ، لمحاولة الوصول إلى الخرطوم عن طريق الجنوب ، إن أمكن ذلك . وكان هذا الخط ؛ فى جزئه الأول ؛ شبه مواز لخط توغل الألمان صوب أوساجرا ويشتمل أيضاً على مشروع خط للسكة الحديدية يسهل الوصول إلى منطقة هضبة البحيرات . ولقد أبلغت وزارة الخارجية البريطانية هذا المشروع للمستشار الألمانى . وذكرت له مزاياه بالنسبة إليها ، وأكدت له أنها لا تشجعه مالم تتأكد من عدم تضاربه مع

المصالح الألمانية فى شرق إفريقية ، الأمر الذى قد يؤدى إلى نشوب سوء تفاهم بين البلدين . ولقد قدر بسمارك للحكومة الإنجليزية صراحتها فى الموضوع ، وشكرها على إهتمامها بعدم التعرض للمصالح الألمانية فى تلك المنطقة . وسيكون لذلك أكبر الأثر فى تسوية مسألة شرق إفريقية بين البلدين الأوربيين ، بالرغم من أن نشاط « المستكشفين » الألمان كان لا يزال قائماً ومستمراً .

ولقد حضر الكومودور باشن لكى يقدم طلبات ألمانيا رسمياً للسلطان برغش فى يوم ١١ أغسطس ، وأعلن عن رغبة الأمبراطور فى إنشاء علاقات ودية مع السلطان ، وأن يرسل مندوبيه للتفاوض فى شأن عقد معاهدات فى أقرب وقت . ولكن الإمبراطور إشترط لبدء هذه المفاوضات أن يقوم السلطان بسحب إحتجاجه الموجه ضد الإتفاقيات المعقودة مع الشيوخ المحليين فى أوساجارا ، ونجورو ، وأوسيجوها ، وأوكامى ، ومع سلطان منطقة ويتو ، وأن يسحب جنوده وموظفيه من هذه الأماكن والأقاليم . وكان هذا الكومودور هو قائد الأسطول الألمانى الموجود فى مياه شرق إفريقية . وذهب فى اليوم التالى لزيارة كيرك ، وابلغه أن اربعاً وعشرين ساعة تكفى لكى يقدم السلطان رده النهائى ، وإلا فإنه لن يحضر حفل الإستقبال التى أقامها السلطان له بمناسبة حضوره . وبعد ظهر نفس اليوم ، إصطفت السفن الحربية الألمانية فى خط يواجه وسط المدينة ، وظهر أن مدافعها تستعد للعمل . وكانت لحظة عصبية بالنسبة للقنصل الإنجليزى ، خصوصاً وأنه كان إستلم فى التو برقية من سالسبرى ، توجهه إلى أن يوحى للسلطان بأن يقبل طلبات ألمانيا مع الإحتجاج ضدها ، وذلك نظراً لموافقة إنجلترا وألمانيا على التحقيق فى حدود الأراضى التابعة لسلطان زنجبار ، وفى إمتدادها صوب الغرب .

ولقد نجح كيرك فى أن يوحى للسلطان بأن يكتب خطاباً رقيقياً للقائد البحرى الألمانى ، مستفسراً منه عما إذا كان قد إستلم تعليمات جديدة ؛ قد تكون

مختلفة نوعاً ما عما قدمه من طلبات . ووافق القائد البحرى الألمانى على إعطاء مهلة جديدة للسلطان أمام هذا الأسلوب المرن ، مما سمح لكيرك بإقناع السلطان بوجهة نظر وزارة الخارجية البريطانية ، رغم وجود حاميات لزنجبار فى أوساجارا ، ورغبة السلطان فى عدم شرعية مفاوضات سيمبا مع الألمان فى ويتو دون إذن منه .

وأظهر السلطان فى أول الأمر موافقته على سحب قواته من هذه المناطق ، والتعهد بعدم التدخل فيها ؛ ولكنه رفض سحب إحتجاجه . ثم نجح كيرك ، بعد ، ذلك ، فى إقناعه بكتابة إحتجاج غير مباشر وغير ظاهر ، وذلك فى صورة رد يظهر منه أنه كتب تحت الضغط ، فكتب برغش يعترف بالحماية الألمانية على مناطق أوساجارا ، ونوجورو ، ووأوسيجوها ؛ وأوكامى ، ومنطقة ويتو التى ستحدد حدودها فيما بعد ؛ ويتعهد بسحب قواته وموظفيه منها ، وذلك « كنتيجة لطلب إمبراطور ألمانيا الذى هو تكليف أخير (إنذار) وأمر ضرورى لبدء المفاوضات الودية » . ولقد حاول برغش فى هذه الوثيقة التى كتبها مستعيناً بكيرك أن ينقذ ما يمكن إنقاذه ، وأن يؤكد سيادته على طول الشريط الساحلى ، رغم أنه كان يعرف أن ألمانيا ستطالبه فى القريب العاجل بميناء بحرى ؛ وبمر برى للوصول إلى مناطق حمايتها فى داخل القارة . ولكنه كان لا يعرف تماماً أن من سيقرر هذه المسألة لن يكون إلا القطع البحرية الراسية فى الميناء ، والموقف الدولى ، رغم إحتماء الجميع وراء خط دبلوماسى رقيق ، ووراء القانون الدولى .

وهكذا ثبت أن نزول ألمانيا لميدان الإستعمار فى شرق إفريقية هدم السياسة البريطانية فيها ، وهدم الأسس التى قامت عليها ، خصوصاً وأن الوقت كان قد أحسن إختياره ، وقامت ألمانيا بدراسة خطتها وبتنفيذها فى جو لم تكن إنجلترا تقدر فيه على الوقوف أمامها .

٦ ـ لجنة التحديد وقراراتها :

وصل الأميرال كنور الألمانى إلى زنجبار فى شهر أغسطس ١٨٨٥ ، للقيام بمفاوضات مع السلطان . وكان من الطبيعى عدم تشبث السلطان أمامه ، حتى لا يعرض نفسه وبلاده للخطر ، وجاءت المعاهدة المقترحة من برلين تظهر أن الحكومة الألمانية لاترغب فى القضاء بشكل نهائى على سلطنة زنجبار ، أو تجبرها على إعلان الإفلاس ؛ فوصفها كيرك بأنها حرة معقولة . ولقد قبلت ألمانيا أن يحافظ السلطان على الرسوم التى كان يجبيها على الساحل كما هى ، وأن تشركه معها فى الأرباح الناتجة فى داخل القارة ، ونصت على أن جميع التجارة الأجنبية التى ترد إلى ممتلكات زنجبار تدفع ضريبة قدرها ٥ ٪ كما هو الحال طبقاً للمعاهدات القديمة ، ولكنها نصت على عدم ترك الحرية للسلطان لفرض أى نسبة من الضرائب على مواد الإحتكار ، وإبدال ذلك بدفع مبلغ سنوى من المال له نظير إعفاء هذه المواد من الضرائب ؛ وأخيراً ، فإنها اقترحت ألا تدفع ضرائب عن كل التجارة التى تأتى من داخل القارة ، وتمر فى ممتلكات السلطان ، أى تجارة الترانسيت .

وجاءت بعد ذلك مسألة تحديد ميناء خاص لمحمية أوساجارا ، ولقد إقترح كيرك لألمانيا ميناء دار السلام ، على أن تعترف ألمانيا بأنها جزءا لايتجزء من أملاك السلطان ، وأن تدفع الضرائب فيه لسلطانه ، وكان من الطبيعى أن تزداد سلطه ألمانيا فى ذلك الميناء ، و أن يحدث نفس الشيء فى ويتو . وبالرغم من أن التجارة البريطانية لن تتأثر من ذلك إلا أن إنشاء قواعد بحرية ألمانية فى دار السلام أو فى ويتو كان يهدد الاستراتيجية البحرية البريطانية ، وكان من الضرورى عدم موافقة الحكومة البريطانية على ذلك . ولم تعارض ألمانيا وردت بأنها لاترغب فى إنشاء « قواعد » بل موانى يمكن تخزين الفحم فيها دون دفع أى رسوم ، والسماح بتموين القطع البحرية دون اعتراض من أى دولة ؛ أى أنها كانت ترغب حقا فى

الحصول على « قواعد » ولكنها لن تحصنها أو تتخذها مركزا لعمليات هجومية . وقام الأميرال الألماني بزيارة الساحل الافريقى ، ولم يجد مكانا أصلح لدولته من دار السلام .. أما برغش فإنه علم بأن الأمور أصبحت تدار فيما بين إنجلترا وألمانيا ، ولم يعد له إلا التوقيع على المستندات ، حتى لايفقد عرشه . واستمع إلى نصيحة القنصل الانجليزى لآخر مرة ؛ فطلب إلى الألمان عدم تحصين دار السلام أو وضع حاميات عسكرية فيها ؛ ثم وقع على المعاهدة التجارية مع ألمانيا فى يوم ٢٠ ديسمبر ١٨٨٥ . وكان تغيير المعاهدة مع ألمانيا يتطلب تغيير المعاهدات الموجودة مع الدول الأخرى ؛ الأمر الذى تم وقوعه مع إنجلترا ، والولايات المتحدة الأمريكية، ثم مع كل من فرنسا و إيطاليا ، بعد ذلك .

وكان تنفيذ نصوص المعاهدة التجارية المعقودة يتطلب تحديد ممتلكات السلطان فى شرق إفريقية . ذلك أن هذه المعاهدات قد نصت على دفع الرسوم فى موانى السلطان ، ولكنها نصت أيضا على تجارة الترانسيت بين ممتلكات السلطان والمناطق غير المحدودة التى تقع إلى الغرب منها . فما هى موانى السلطان ؟ وأين تقع الحدود الغربية لبلاده ؟ وكانت هناك مسألة أخرى : ذلك أن بسمارك قد قبل إدعاء إنجلترا بوجود « مصالح » لها فى الجزء الشمالى وصوب الداخل . فما هى الخطوط التى تفصل بين هذه المناطق ومناطق الحماية الألمانية فى أوساجارا ، وويتو ؟

وتكونت لجنة دولية لبحث مسألة حدود أملاك سلطان زنجبار ، ودعيت الحكومة الفرنسية للإشتراك فيها ، نظراً لإشتراكها فى تصريح عام ١٨٦٢ من قبل. وعينت فرنسا قنصلها فى بيروت ممثلا لها فى هذه اللجنة . أما ألمانيا فانها انتدبت شميت ، قنصلها العام فى القاهرة ؛ وأما إنجلترا فانها إختارت الكولونيل كتشنر بعد قيامه بأعمال المخابرات فى شمال السودان .

ولقد أظهرت الحكومات الثلاث تفاؤلها من تكوين هذه اللجنة ، وأملها في الوصول إلى قرارات إجماعية ؛ وفي أقرب وقت مستطاع . ولكنها تناست في هذا التفاؤل أن كلامن الحكومتين الانجليزية والألمانية كانت حددت مواقفها بشكل لايسهل عليها الانسحاب منها . فقد أعلنت الحكومة البريطانية أن حقوق سواحل زنجبار تمتد من الأراضي الخاضعة للبرتغال في الجنوب حتى بورت دونفورد ، وأن زنجبار تمارس حقوقا إقليمية على كل النقط الهامة من هذا الساحل حتى وورشيخ . أما الحكومة الألمانية فأنها كانت قد أعلنت أن سلطة زنجبار المباشرة لاتتجاوز جزيرة زنجبار وجزيرة بمبا ومافيا ، وأن السلطان لم تكن له أية سلطة قائمة ومستمرة على الساحل الافريقي ؛ أما في الداخل ، فلا يمكن التحدث إطلاقا عن مسألة « السيادة » . وهكذا كان على اللجنة الدولية أن تتحقق من الأماكن التي تخضع للسلطان على الساحل ، وعن مدى إمتداد ذلك الشريط الساحلي الضيق ، الذي خضع لسيادة السلطان الاسمية صوب الداخل .

ووصل كل من كتشنر وشميت إلى زنجبار في نهاية شهر نوفمبر ١٨٨٥ ، وبدأ العمل في ١٠ ديسمبر ، واتفق الأعضاء على أن جزر زنجبار وبمبا والجزر الصغيرة المحيطة بها ، والتي لاتبعد عنها بمسافة تزيد على ١٢ ميلا كلها أجزاء من ممتلكات سلطان زنجبار ، وكان السلطان لايشترك في أعمال اللجنة بنفس المستوى الذي تشترك به الدول الأوربية الثلاث ، بل يعين مندوبا لتمثيل مصالحه أمام اللجنة. وإختار السلطان الجنرال ماثيو للقيام بهذا اللعمل ؛ ولكن مندوبي ألمانيا وفرنسا أبلغاه أن مهمته تقتصر على الإجابة على الأسئلة التي تطلب منه ، دون القيام بعرض وجهة نظر حكومة زنجبار . وكان السلطان يرى ضرورة قصر أهداف اللجنة على تحديد حدود مناطق « الحماية الألمانية » ثم ألغى إنتداب الجنرال ماثيو لتمثيله أمام هذه اللجنة . وحينما بدأت اللجنة زياراتها للساحل ، لم يشترك ماثيو

معها فى رحلاتها ، مما أظهر أن المسألة سوف تسوى دون حاجة إلى الاستعانة بالسلطان ، أو نزول اللجنة إلى مستواه .

ثم ظهرت مشكلة جديدة ، وهى مبدأ تقرير تبعية الشريط الساحلى الواقع بين مينائين متتاليين تابعين للسلطان وخاضعين له . وأيد كتشنر مبدأ تبعية للسلطان ، بينما رفض شميت هذه النظرية ، التى كانت تهدد اطماع بلاده فى المنطقة . وإشتكت ألمانيا الكولونيل كتشنر إلى وزارة الخارجية البريطانية ، التى إضطرت إلى تأييد مبدأ حرية كل ممثل فى تقرير مايشاء والاحتفاظ للحكومات الأوربية الاستعمارية بتقرير مايشاء ، دون التقيد بآراء ممثلها فى اللجنة . وهكذا ظهر جلياً أن أعمال هذه اللجنة لا تزيد عن كونها آرا ء إستشارية ، وأن حل المسألة سيجىء من لندن ومن برلين .

وقامت اللجنة بزيارة الساحل الافريقى ، من خليج تانجى ، الحد الشمالى للمستعمرة البرتغالية ، متجهة صوب دار السلام ، ووقفت قليلا فى كل ميناء ، وشاهدت أعلام السلطان فى هذه الموانى ، وخضوعها لادارته ووجود حاميات عسكرية فيها ؛ ولكن المندوب الألمانى طلب عدم إثبات ذلك فى المحضر ، رسميا، قبل إستلام تعليمات من حكومة برلين . أما مسألة إمتداد سيادة السلطان ، أو إدارته أو نفوذه صوب الدخل ، فقد رفض بعض الحكام الادلاء بتفاصيل عنها ، خوفاً من أن تكون هذه اللجنة الأوربية تحقيق فى تجارة الرقيق .

ولقد شاهدت اللجنة فى أثناء هذه الجولة التفتيشية دنهارت الألمانى يجول فى هذه المنطقة ، وكان فى حقيقة الأمر يواصل عمله فى جمع « المعاهدات » التى تحمل بصمات الشيوخ المحليين ، والتى تعطى أراضيهم للاستعمار الألمانى . وكان هذا خطرا آخر يهدد أعمال اللجنة ونجاحها ؛ إذ أن بسمارك كان قد أشار إلى أن

المستكشفين الآلمان كانوا لايزالـون يعملون فى المنطقـة ، مما تهـدد الأسـس التى ستقوم عليها قرارات اللجنة من الناحية الاقليمية .

ولقد إمتدت معاهدات الحماية الألمانية غربا إلى بحيرة نياسا ، وجنوبا إلى نهـر روفوما ، ثم إمتدت صوب الساحل . وكان من السهل إستغلال هذه المعاهدات فى إثبات أن سلطة سلطان زنجبار ونفوذه لاتمتد كثيراً فـى داخـل القـارة ، وأن رؤسـاء القبائل لم تكن تخضع له بالفعل . ولقد حاولت السـلطات القنصليـة البريطانيـة فـى زنجبار وضع حد لنشاط الأهالى ، وإدعت عودة نشاط تجارة الرقيق وأصدر السلطان أمره إلى الجنرال ماثيو بالخروج على رأس حملات عسكرية لوضع حد لهذه التجـارة غير المشروعة ؛ ولكـن ألمانيـا فطنـت للأمـر ، وإحتجـت علـى هــذه التحركـات العسكرية ، التى تهدف رفع علم السلطان على مناطق غير تابعة له وهكذا حـاربت ألمانيا إنجلتيرا بنفس سلاحها ، وحرمتها من كل الأسس التى حاولت أن تبنى عليها سياستها الخاصة بتفوق نفوذها ، مستترة وراء إسم السلطان .

وكان فى استطاعة ألمانيا أن تحصل علـى مـا تشـاء فـى شـرق إفريقيـة ، دون موافقة إنجلتير ؛ ولكنها كانت تفضل عدم إغضاب إنجلترا ، والحصـول علـى إتفـاق معها يعتبر فى نفس الوقت إعترافا رسميا بالنفوذ الألمانى فـى هــذه المنطقـة . وكـان هذا هو السبب الذى جعل ألمانيا تحجم عن فض هذه اللجنة ، أو الانسحاب منهـا . وكان هذا هو نفس السبب الرئيسى الذى أجبر حكومـة برلـين علـى عـدم التدخـل لتأييد المعاهدة التى عقدها أحـد رعاياهـا لوضـع مبـارك شـيخ غـازى تحـت الحمايـة الألمانية ، وذلك عندما هجم عليه رجـال السـلطان ، وأجـبروه علـى الفـرار صـوب الدخل . وكان هذا هـو السـبب فـى إصـدار ألمانيـا تعليماتهـا إلى « المستكشـفين » الألمان بعدم توزيع أعلام ألمانية جديدة على الأهالى والمشايخ فى المنطقـة السـاحلية ، ووقف عملية جمع بصماتهم على « معاهدات » الحمايـة . ولكـن تصحيـح الموقـف

بهذا الشكل لم يخدم الأغراض البريطانية بأى حال من الأحوال ، ولم يهدف الاعتراف بسلطة السلطان أو سيادته على هذا الشريط الساحلى ؛ ولم يكن يهدف سوى محاولة إتمام أعمال اللجنة بشكل يتفق مع المصالح الألمانية قبل كل شيء .

ثم زارت اللجنة الجزء الأوسط من ممتلكات السلطان ، فى الفترة من ٢٢ فبراير إلى ٨ مارس ١٨٨٦ ؛ ومرت على السعدنى وتانجا وممبسة وغيرها من الموانى الصغيرة وثبت أن إدارة السلطان وحكمه ثابت على هذا الجزء من الساحل المواجه لجزيرة زنجبار نفسها ، أكثر من ثبوته فى أى منطقة أخرى . وكذلك الأمر فى المناطق الواقعة بين كل مينائين متتالين فيها ، وأن نفوذ السلطان يمتد من هذه المنطقة صوب الدخل أكثر من إمتداده من المناطق الساحلية الأخرى .

وأخيرا فان اللجنة قامت بزيارة الجزء الشمالى من ممتلكات السلطان ، فيما بين ٢٣مارس و ٨ أبريل ومرت على قسمايو وبراوة ، ومقديشو ، ومركا ، وبات ، ولامو ، وكيبينى ، وماليندى .

وهكذا زارات اللجنة معظم الموانى فى شرق إفريقية ، فيما عدا بجامويو وبورت درنفورد ، وكانت الأولى تصلح لكى تكون مدخلا لمناطق النفوذ الألمانى فى الداخل ، وتصلح الثانية لتكون رأس الطريق الذى يوصل إنجلترا إلى هضبة البحيرات . وإنتهت الزيارات ، وأصبح على اللجنة أن تكتب تقريرها ، وتتفق على تحديد المناطق التابعة لسلطنة زنجبار ، تمهيدا لإقتسام ماعداها فيما بينهما .

* * * * * *

ولقد حاول شميت ، المندوب الأمانى ، الوصول إلى إتفاق مع كتشنر قبل وصول المندوب الفرنسي الجديد ، لمبير ، والذى كان قد عمل من قبل نائباً للقنصل الفرنسي فى الخرطوم.

وكان وجهات النظر الألمانية والانجليزية فى اللجنة متباعدة كل التباعد ، وتكتيك كل من المندوبين يختلف تماما عن تكتيك الآخر ، مما أبعد كل إمكانية للاتفاق . ذلك أن كتشنر لم يكن يشك فى وجود سيادة السلطان الفعلية على طول الساحل ، من خليج توبجى فى الجنوب حتى جزيرة تولا ، بالقرب من بورت درنفورد ؛ ولكنه لم يقرر أى شيء بشأن الجزء الواقع بين هذا الميناء الأخير وقسمايو فإنه قبل قصر سيادة السلطان على المدن والمراكز العسكرية التى يحتلها بجنوده . ولكن شميت وافق على وجهة نظر كتشنر من الجنوب حتى ماليندى ، وطعن فى وجود أى سيادة للسلطان إلى الشمال من ذلك إلى خارج المدن والمراكز العسكرية . ورفض المندوب الألمانى الاستماع إلى وجهة نظر السلطان ؛ فأقفلت المناقشة ، وأعلن شميت أسفه من أن موقف المندوب البريطانى سيؤدى إلى إقفال وسط إفريقية أمام نفوذ العالم الأروبى وحضارته ، وتجارته . وإذا كان كتشنر قد إتصل بحكومة لندن ، فان هذه الحكومة كانت ، فى ذلك الوقت ، تحاول الوصول مع بسمارك إلى إتفاقية سلمية بشأن شرق إفريقية ، إتفاقية تحفظ كرامة كل من الطرفين ، وتوفق بين مصالحهما .

وحين وصل للندوب الفرنسيالجديد ، حاولت اللجنة كتابة قراراتها . ولم تكن هذه القرارات إجماعية بطبيعة الحال ، إذا أن المندوب الفرنسى أيد المندوب البريطانى فى قراراته ، دون أن تسبق له زيارة هذه السواحل الافريقية ، والتفتيش عليها ؛ وذلك فى الوقت الذى أصر فيه المندوب الألمانى على وجهة النظر التى تخدم دولته . وكان الاصرار على امتداد سلطة زنجبار على الموانى والمناطق الواقعة فيما

بينها، وإمتدادها إلى الداخل لمسافة أربعين ميلا ، يحرم ألمانيا من مخرج لمستعمراتها على المحيط الهندى ؛ فأصر المندوب الألمانى على إنعدام هذه السلطة تماما عند غازى وعند مصب تانا ، تمهيدا للحصول على ممر برى للمحميات الألمانية فى الداخل ، فى منطقتي كليمانجارو ، وويتو .

وتدخل بسمارك ، ووجه شميت إلى ان يذكر لزميله انه ليس هناك اى داع لكتابة قرارات غير إجماعية ، واصبح على الاعضاء إذن ان يدونوا ما إتفقوا على خضوعه لسلطان زنجبار ، ويتركوا بقية المسألة لكى تسوى بين الحكومات المختصة فى أوربا . ولم تكن اللجنة قد إتفقت بإجماع الأراء إلا على قيام سلطة زنجبار على ويمبا ومافيا . وعمل بسمارك على إغراء حكومة باريس على إتخاذ موقف ودى تجاه ألمانيا نظير تركه حرية العمل لها فى جزر القمر ، وكان أمر معارضة ألمانيا يعنى إنفضاض اللجنة دون الوصول إلى قرار ، إعطاء ألمانيا حرية للعمل فى شرق إفريقية كلها ، كما يحلو لها . وكانت المسألة المصرية لاتزال بغير تسوية ، مما كان يجبر إنجلترا على عدم معارضة ألمانيا .

لقد كان من الضرورى العثور على وجهة نظر إجتماعية لإقاذ الموقف ؛ وصدرت التعليمات بذلك من حكومتى لندن وباريس لمندوبيهما فى اللجنة . وإجتمع أعضاء اللجنة فى يوم ٧ يونيو ، وأخذوا يسجلون وجهات نظر الدكتور شميت الذى لم يترك للسلطان إلا جزيرة لامو ، ومدن قسمايو ، وبراوة ومركا ، ومقديشو ؛ وقصر سيادته عليها فى داخل حدود أسوارها . ولم يجر أى نقاش بين الأعضاء ، ولم يذكروا أى نفوذ للسلطان فى داخل القارة ، سواء فى كليمانجارو ، أو كينيا ، أو طابورة ؛ ووقع الجميع على المحضر بعد يومين .

وكانت إنجلترا تعمل فى ذلك الوقت على محاباة ألمانيا ، حتى لا تقلقها مصر ؛ وكانت بالتالى تسعى إلى إقتسام الغنائم الإستعمارية معها فى شرق إفريقية .

٧ ـ التقسيم الإنجليزى الألمانى :

وشعرت إنجلترا ، بمرور الأيام ، بخطر ترك حرية العمل لألمانيا فى شرق إفريقية، ونمت مع ذلك فكرة إشتراك إنجلترا مع ألمانيا فى تقسيم ذلك الإقليم إلى منطقتى نفوذ ، تمهيداً لعملية الإستغلال .

وسقطت وزارة جلادستون الثالثة فى شهر يونيو ١٨٨٦ ، ونجح سالسبرى فى الإنتخابات التالية ، وكون وزارة المحافظين الجديدة ، التى عهدت بإدارة شئونها الخارجية إلى اللورد إدسليه ، ولقد حاول هذا الوزير جمع اللجنة السابقة فى أوربا ، ولكن المشروع فشل . إلاّ أن فكرة التوغل فى الجزء الشمالى من أملاك سلطان زنجبار صوب الداخل أخذت تزداد قوة ، ونادى أصحابها بضرورة الحصول على ميناء بحرى فى هذه المنطقة ، لكى يوازن أمر إستيلاء الألمان على دار السلام .

وكانت ممبسة هى أهم ميناء فى هذه المنطقة ، ولقد كتب كتشنر تقريراً مفصلاً عن أهمية هذا الميناء من الناحية الإستراتيجية ، وربطه بقواعد بريطانيا الإمبراطورية فى الشرقين الأدنى والأقصى ، وطالب بضرورة الحصول عليه . فتحدث عن الطريق من بورسعيد إلى عدن ، ضرورة إنشاء سكة حديدية من الميناء الأول حتى السويس ، ثم عن ضرورة تحصين جزيرة بريم ، والإحتفاظ بالقواعد البريطانية فى بربرة وزيلع وسومطرة ، وإنشاء فنار فى رأس جاردفوى . ثم تحدث عن « توازن القوى » فى شرق إفريقية ؛ وإستيلاء ألمانيا على ميناء دار السلام ، وإمكانية تفوق النفوذ الفرنسى فى تلك المناطق ، مما يهدد خطوط التلغراف ومحطات الفحم فى زنجبار ، فى حالة نشوب حرب دولية ، إذ أن ألمانيا تستطيع تحويل ميناء دار السلام بسرعة إلى قاعدة حربية ، وتعمل منها على تكبيد إنجلترا خسائر فادحة فى تلك المياه . ولذلك فإن كتشنر نادى بضرورة حصول انجلترا فى

ممبسة على نفس المزايا التى حصلت عليها ألمانيا فى دار السلام ، وشرح انهـا اصلح ميناء تبدأ منه السكة الحديدية صوب الداخل وأوغندا ، ولفتح وسط إفريقية للتجارة وللنفوذ وللحكم البريطانى .

ولكن الأميرالية البريطانية رفضت هذه الفكرة ؛ مدعية أنهـا ستكلفها نفقـات كثيرة . أما المخابرات الحربية فإنها رحبت بها ؛ مثلها فى ذلك مثل وزارة الخارجية البريطانية ؛ وأيد كيرك هذا الإتجاه، شارحا أن ترك حرية العمل لألمانيا سينتهى بوقوع كل شرق إفريقية بين يديها ، ومناديا بضرورة الوصول إلى حل وسط معها ، يضمن المصالح البريطانية فى هذا الإقليم . وظهر واضحا أن بريطانيا لاتسعى للتدخل فى شرق إفريقية للقضاء على تجارة الرقيق ، أو للمحافظة على سلامة أراضى زنجبار أمام التدخل المصرى ، أو غيره ، أو لإدخال الحضارة إلى تلك المناطق؛ بل أنها تحاول الإحتفاظ بها لتأخذها بأكملها ، فما أن شعرت بقوة الخطر الألمانى حتى سعت إلى إقتسام هذا الإقليم مع حكومة برلين ، مفضلة الحصول على النصف بدلاً من ضياع الكل .

وكان بسمارك يرغب فى بحث المسألة مع إنجلترا قبل أن تهدأ العاصفة التى أقامتها فرنسا ضد إنجلترا بخصوص المسألة المصرية ؛ فأبلغ السفير البريطانى أنه سيرسل الدكتور كراول Krauel إلى لندن لإنهاء الموضوع ، وأشار فى نفس الوقت إلى أنه قد يضطر إلى تغيير سياسته ، وإلى التقرب من فرنسا نتيجة لموقف إنجلترا غير الودى فى مسألة شرق إفريقية . وكان هذا الموقف كافيا لإجبار إنجلترا على الإستسلام .

ووصل كراول ، ورئيس إدارة المستعمرات الألمانية ، إلى لندن فى ١٤ أكتوبر ١٨٨٦ ، وتفاوض مع السير برسى أندرسون ، وتم الإتفاق بينهما قبل مضى إسبوعين عن بدء المفاوضات ، وكانت النتيجة تبادل خطابين بهذا الشأن بين ممثلى

الحكومتين الإنجليزية والألمانية فى ٢٩ أكتوبر وأول نوفمبر ١٨٨٦ . أما أهم بنود هذه الإتفاقية فهى التالية[١] .

١ ـ تعترف كل من إنجلترا وألمانيا بسلطة السلطان على جزر زنجبار وبمبا ومافيا ولامو ، وعلى الساحل من نهر منجينى إلى كيبينى ، وذلك لمسافة عشرة أميال إلى الداخل ، وعلى مدن قسمايو وبراوة ومركا ومقديشو ، مع عشرة أميال حول كل منهما ، وعلى وورشيخ مع خمسة أميال حولها .

٢ ـ تؤيد إنجلترا ألمانيا فى مفاوضاتها مع السلطان للحصول على إمتيازات فى جمارك دار السلام وبانجانى لشركة شرق إفريقية الألمانية .

٣ ـ يقسم الإقليم الواقع بين نهرى روفوما وناتا إلى منطقتى نفوذ ، ويمر الخط الفاصل بينهما من مصب نهر أومبا (عند فانجا) إلى بحيرة جيب ، ثم يمر بين منطقتى شاجا وتافيتا إلى القاعدة الشمالية لسلسلة جبال كليمانجارو ، ثم إلى النقطة التى يقطع فيها خط ١° من خطوط العرض جنوبا إلى الشاطىء الشرقى لبحيرة فيكتوريا . وتتعهد كل من الدولتين بألا تتدخل فى منطقة جارتها بعقد معاهدات حماية أو بالحصول على أراضى أو بعرقلة نشاطها بأى شكل من الأشكال .

٤ ـ تستخدم إنجلترا وساطتها للوصول إلى إتفاق ودى فى الخلاف الناشىء بين السلطان وشركة شرق إفريقية الألمانية بخصوص منطقة كليمانجارو .

٥ ـ تعترف الدولتان بأن الشريط الساحلى الممتد من كيبينى إلى النهاية الشمالية لخليج ماندا هو ساحل لمنطقة ويتو .

---

(١) د. جلال يحيى : التنافس الدولى فى شرق إفريقية . القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٥٩ . ص ٢٠٧ وما بعدها .

٦ - تعمل الدولتان على دعوة السلطان للإشتراك فى الإتفاقية العامة لمؤتمر برلين ، والإحتفاظ بحقوقه التى تخولها له المادة الأولى منه .

٧ - تنضم ألمانيا إلى التصريح الإنجليزى الفرنسى الصادر فى عام ١٨٦٢ .

وهكذا إستطاعت ألمانيا أن تحصل على الجزء الجنوبى من شرق إفريقية وعلى مخرج بحرى لمنطقة ويتو ، التى عقد دنهارت معاهدة الحماية عليها مع سيمبا ؛ وأصبحت « منطقة النفوذ البريطانية » محاطة بألمانيا من الجنوب ومن الشمال فى نفس الوقت . وسقطت مطالب سلطان زنجبار على الداخل فى طابورة وأوجيجى وكليمانجارو .

وتعتبر هذه الإتفاقية نصرا حاسما لبسمارك ؛ ولكنه لم يكسبها عند التوقيع عليها ، بل كسبها بالفعل منذ اللحظة التى تمكن فيها ثوار السودان من الإستيلاء على الخرطوم ، وقضوا على النفوذ البريطانى فى الجزء الجنوبى من وادى النيل ، وهددوا وجود إنجلترا فى الجزء الشمالى منه . ولم يحاول بسمارك إذلال إنجلترا ، بل إعطاها فرصة التقهقر ، حتى لا يؤثر ذلك على التوازن الدولى ، فى أوربا نفسها .

وحصلت ألمانيا على إعتراف رسمى بمنطقة نفوذها فى شرق إفريقية ، ولكنها رحبت بمشروع يهدف إلى إعلان الحماية البريطانية على الأراضى الممتدة من منابع النيل إلى قرب سواحل المحيط الهندى ولقد إضطرت كل من إنجلترا وألمانيا إلى الإعتراف بحماية فرنسا على جزر القمر ، إعترافا بموقفها فى تلك المسألة وإتماما لتقسيم الأسلاب الإفريقية . وكان لسلطان زنجبار « حقوقا شرعية » ثابتة على تلك الجزر ، ولكن الدول الاستعمارية اعتبرتها مطالب غير مؤكدة ، وأعلنت فرنسا، نتيجة لذلك أنها لا تعارض فى مسألة تحديد أراضى زنجبار .

أما سلطان زنجبار فإنه لم يكن فى موقف يسمح له بالمقاومة ، وكانت المماطلة فى الموافقة على طلبات الدول الأوربية تهدد سلطنته ، فاضطر إلى الإذعان . وكان قد قرر ، منذ البداية ، أن يستند إلى دولة أوربية إستعمارية للدفاع عن مصالحه ، وكان فى استطاعة هذه الدولة أن تحميه بقوتها البحرية نظير إمتيازات خاصة . ولكن إتفاق هذه الدولة الإستعمارية مع غيرها من الدول الإستعمارية وضع نهاية للسياسة التى سار عليها ، وتركه بلاده تحت رحمة المستعمرين ، لا يستطيع الفرار منها إلا إذا نشب خلاف بينهم .

وقرر تحديد مناطق النفوذ بداية عملية إستغلال الإنجليز والألمان لشرقى إفريقية. وتكونت شركتان تجاريتان بتعضيد من حكومتى هذين البلدين وتحت حمايتها ، لضمان إحتكار تلك المناطق لأصحاب رؤوس الأموال فى كل من لندن وبرلين .

وكان نصيب إنجلترا نصيبا كبيرا : فنجد أن هذا الجزء من الساحل ، الذى أعطاه الإتفاق مع المانيا لإنجلترا يشتمل على مينائين مهمين ، هما ممبسة ومالندى رغم أن هذا الجزء يبدوا من النظرة الأولى وكأنه ممر ضيق ، ولا يؤدى إلى شىء ما . ولكنه إقليميا يشبه إلى حد ما منطقة جبال الألب ، وكان يمتد فى الداخل ، ويقع بين جبلى كينيا وكليمانجاروا ، وتتلوه سهول أوغندا الخصبة على طول السواحل الشمالة لبحيرة فيكتوريا ، والتى تتصل بدورها بمناطق أعلى النيل . وكان هذا هو الإقليم الذى ظل أمين باشا يحكمه بإسم الحكومة المصرية ، رغم سياسة إنجلترا القاضية بإخلاء السودان ، ونظمت إنجلترا ، كما سنرى ، حملة إستانلى ، بدعوى أنها لنجدة أمين باشا ؛ ولكن الوثائق الدبلوماسية تحدثنا عن مشروع إنشاء خط للسكة الحديدية من سواحل المحيط الهندى ، كوسيلة للتوغل فى إتجاه أعالى النيل .

« وهكذا تستطيع بريطانيا أن تنتقم من فشلها فى الخرطوم ، وتطوق المهديين من الجنوب ، وتضع حوض النيل تحت إشرافها إبتداء من كل من طرفيه[1] » .

وبعد أشهر قليلة من الإتفاق مع ألمانيا ، قام أصحاب فكرة إرسال حملة النجدة بقيادة إستانلى لإنشاء شركة بإسم « جمعية شرق إفريقية البريطانية - British East African Assosiation » ، ووضعوها تحت رئاسة ماكينون Mackinnon ، وكان هدفها الأول هو ضمان التوغل من المحيط الهندى صوب الداخل .

ولقد حصلت هذه الشركة ، فى ٢٤ مايو ١٨٨٧ ، من السلطان على عقد إمتياز فى غاية الأهمية ، إذ أنها حصلت على حق إدارة جميع أملاكه الواقعه على طول الساحل بين نهر وانجا ونهر كيبينى ، وذلك لمدة خمسين عاماً ، مستخدمة فى ذلك إسمه وعاملة تحت علمه ، حتى تضمن عدم ثورة الأهالى ضدها .

وما أن نشر خبر هذا الإمتياز حتى طالبت الشركة الألمانية لإفريقية الشرقية بالحصول على نفس الإمتياز فى الشريط الساحلى الذى يفصل بينها وبين المحيط ، وذلك فيما بين خليج تونجى ومصب نهر وانجا . ووقع السلطان برغش على إتفاق بهذا المعنى فى شهر نوفمبر ١٨٨٧ مع الدكتور بيترز ، وبعد وفاته ، وقع خليفته وأخوه الأصغر السيد خليفة على عقد التنازل للألمان ؛ فى ٢٧ أبريل ١٨٨٨ .

وهكذا إنتهى أمر تقسيم سواحل شرق إفريقية ، وبدء عملية إستغلالها ، بين الألمان والإنجليز فيما سوف يتحول ؛ فيما بعد إلى محمية زنجبار ، وهى الخاصة بالسلطان ، ومستعمرتى تنجانيقا وكينيا .

---

(1) BANNING , Emile ; Le Partage Politique de L'Afrique. Bruxelles. 1888. P. 55 .

إنهم يتجهون صوب الداخل ، وصوب بحيرة فيكتوريا ، إننا نسير صوب أوغندا ، ومديرية خط الإستواء السودانية . هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى ، إرتبطت عملية تقسيم الساحل الشرقى لإفريقية بحصول إيطاليا على ساحل البنادر الذى يجاور أملاك سلطان زنجبار ، وهذا يجرنا إلى الحديث عن الإستعمار الإيطالى فى شرق إفريقية ، أو إيطاليا وتجربتها فى شرق إفريقية . وهذان الموضوعان يكملان الحديث عن تقسيم القارة الإفريقية .

الفصل الثامن عشر

المديرية الإستوائية وأغندة

الفصل الثامن عشر
المديرية الإستوائية وأغندة

كانت المديرية الإستوائية ، أو مديرية خط الإستواء ، هى إحدى الوحدات الإدارية التى أنشأتها الإدارة المصرية فى قلب القارة الإفريقية ، وعند منطقة البحيرات العظمى . وجاء الإحتلال البريطانى لمصر ، وزيادة إشتعال نيران الثورة المهدية فى السودان ، مع تكالب الدول الإستعمارية على إقتسام دولة وادى النيل ، ومحاولات الإنطلاق فى تقسيم القارة الإفريقية ، وتنظيم هذه العملية فى مؤتمر برلين ١٨٨٤ - ١٨٨٥ ، وبدء كل من إنجلترا وألمانيا أعمالها الإستعمارية فى شرق إفريقية، جاء كل ذلك ، لكى يؤثر فى الأوضاع الموجودة فى هذه المديرية ، والتى كانت قد أصبحت مفصولة عن مصر بسيطرة الثورة المهدية على السودان ، بل أصبحت مهددة بغزو قوات الثورة المهدية لها . وكانت كل من إنجلترا وألمانيا ، وهى تعمل على ساحل شرق إفريقية ، تقدر القيمة الكبيرة لهذه المديرية الإستوائية ، ولمنطقة هضبة البحيرات ، والتى كانت حركة توغل كل منهما صوب المداخل تتجه إليها . أنها قلب القارة ، النضر ، وأكبر خزان للمياه فيها .

١ - القوات المصرية السودانية فى المديرية الإستوائية :

كانت الأزمة التى مرت بمصر ، فى أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر ، وفى النواحى المالية والإدراية ، ذات نتائج مباشرة على بقية المناطق التى كانت تحت حكم مصر ، والتى إمتدت على طول وادى النيل ، وعلى سواحل البحر الأحمر وخليج عدن ، ووصلت في عمقها حتى منطقة أعالى النيل ، وهضبة البحيرات

العظمى ، مع المديرية الاستوائية . فقل إرسال الإمداد ، كما قل الإهتمام بالإدارة والتنظيم .

ومع تطور الأوضاع إلى قيام القوات البريطانية بإحتلال مصر ، زادت خطورة الثورة المهدية ، وزاد إنتشارها وإمتدادها ، وبشكل سريع . ولقد حصلت الثورة المهدية على إنتصارات سريعة وحاسمة على قوات الحكومة ، وفى كل إتجاه . فبعد إنتصارها العسكرى الأول ، فى جزيرة آبا ، أمام مائتين من الجنود بقيادة أبى السعود ، تمكنت من أن تنتصر على خمسمائة جندى بقيادة راشد بك ، مدير فاشودة ، مما أوصل أنباء هذه الإنتصارات إلى قبائل الدنكا والنوير فى الجنوب . ثم حصلت الثورة المهدية على إنتصار ثالث ، فى شهر يونيو ١٨٨٢ ، على قوة حكومية كبيرة ، تبلغ بضع آلاف من الجنود بقيادة يوسف باشا الشلال ، عند جبل قدير . وكان هذا الإنتصار الأخير كفيلا بأن يجعل الكثيرين من المترددين ينضمون إلى صفوف الثورة المهدية . وسرعان ما إنتشرت أنباء هذه الإنتصارات ، مع ما قد تحيط بها من مبالغات ، فى جميع أنحاء السودان ، جنوبه وشماله ، حتى بلغت أقاليم بحر الغزال ، والمديرية الاستوائية[1] .

وسرعان ما تمكنت الثورة من إحراز نصر جديد وحاسم ، حين إنتصرت فى موقعة شيكان ، فى ٥ نوفمبر ١٨٨٣ ، وهزمت قوة حكومية يزيد عددها على عشرة آلاف جندى ؛ وقتل كل من علاء الدين باشا ، حاكم عام السودان ، وهيكس باشا ، القائد الإنجليزى لهذه القوة ، فى نفس المعركة ، وغيرهم من القواد والضباط . ولقد إنتشرت أنباء هذه الإنتصارات فى جميع أنحاء الأقاليم السودانية ،

---

(١) أنظر : د. جلال يحيى : الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية فى السودان . القاهرة ، النهضة ، ١٩٥٩ .

وأدت إلى قطع صلات الخرطوم مع منطقة بحر الغزال ، مما نتج عنه تسليم سلاتين بك ، فى ٢٣ ديسمبر ١٨٨٣. ؛ الأمر الذى قطع كل إتصال بين الخرطوم وبين الإستوائية .

ولقد ساعدت أنباء « الهزائم » التى نزلت بقوات الحكومة على إنتشار روح التمرد عند بعض القبائل الموجودة فى المديرية الإستوائية ، وإعلانها التمرد على سلطة المديرية .

حقيقة أن إمتداد الحكم المصرى إلى تلك المناطق كان حديث العهد ، وأنه كان قد خلص هذه المناطق من إستغلال تجار الرقيق ، وأصحاب « المشاريع » ؛ ولكنه أدخل بعض مناطق المديرية الاستوائية فى تجربة حكم الأقاليم السودانية بشكل عام ، وتحت إدارة عناصر أجنبية بشكل خاص . وحين حاولت حكومة عموم السودان مواجهة ما أسمته ثورة سليمان بن الزبير ، عهد بقيادة الحملة التى أعدتها لهذا الغرض إلى الإيطالى ، روملو جيسى ، وكان معروفا بالتهور . ورغب هذا القائد فى زيادة أعداد رجال حملته ضد سليمان الزبير ، فإستعان برجال من قبائل الدنكا والنوير فى هذه العملية ، وعلى أساس أن هذه القبائل كانت معادية لتجارة الرقيق ، التى قاست منها الكثير ، وأن سليمان بن الزبير كان من تجار الرقيق . ولقد قام هؤلاء الرجال بدورهم فى هذه الحملة . ولكنه إستند إلى سوء الأحوال المالية بعد ذلك ، وقام بتسريح هؤلاء الرجال ، دون أن يقوم بنزع سلاحهم « الأميرى » . فتوفرت لهم الخبرة العسكرية ، مع الأسلحة والذخائر .

وكان بعض الدناقلة يظلمون الأهالى ، وبخاصة فى هذه المناطق النائية ، والحديثة الدخول تحت الإدارة المصرية : فكانوا يكونوا جماعات أو عصابات تستغل الأهالى ، وتقوم بعمليات خطف ونهب ، ويفرضون الأتاوات على بعض المناطق ؛ وكانت قلة أعداد القوات الحكومية لا تمكن الإدارة من سرعة الضرب على أيدى

المستغلين . كما أن بعد هذه المديرية ، وإحتياجها إلى « الميرى » من الأهالى ، فى شكل عينى ، كان سبباً فى نظر بعض الأهالى إلى هذه الإدارة على أنها تقوم ، هى كذلك باستغلالهم . وكان وجود بعض الأسلحة لديهم ، ومجىء أنباء إنتشار الثورة المهدية وإنتصاراتها على قوات الحكومة ، أسبابا تؤدى إلى زيادة ظهور تذمر الأهالى، فى بعض المناطق ، وعملها على القيام بحركات تمرد ، وبخاصة فى منطقة رول ، ثم إمتدادها على طول الجزء الشمالى من المديرية : وبعد قبائل النوير والدنكا، إنضمت قبائل البارى إلى الثورة ؛ مما هدد عاصمة المديرية ، فى لادو نفسها .

ولقد إستقر الرأى على إرسال قوة لإخضاع هذه المناطق ، وإجبارها على العودة إلى دفع « الميرى » ؛ ولكن حدث كثير من التقاعس ، من بعض الضباط ، فضاع الوقت . وكان معنى ذلك أن أية بواخر قد تأتى من الخرطوم سوف تضطر إلى العودة شمالا ، مما سيؤدى إلى « ضيق شديد للمستخدمين ، ونقص كبير فى الأسلحة والجبخانة بالمديرية » . وكان آخر ضابطان لهما قيمتهما العسكرية ، وهما النور أغا ، وبخيت أغا ، قد تركا المديرية على آخر باخرة كانت موجودة بالمديرية منذ منتصف شهر أبريل ١٨٨٤ ، لشدة الحاجة إليهما فى الخرطوم ، مما حرم المديرية من الضباط الأكفاء . وشهدت المديرية مجىء عدد من ضباط القوات العرابية، والذين كانوا منفيين من مصر ، إليها . وكان من الصعب على هؤلاء الضباط الذين ثاروا فى مصر ضد التدخل الأجنبى ، وأبعدوا إلى السودان كعقاب لهم ، أن يخلصوا فى العمل مع أمين بك ، مدير المديرية ، وكان أجنبيا كذلك . وكانوا ساخطين ، وغير مقتنعين بالقيام بأية عمليات عسكرية ، ضد الثوار . أما أمين بك ، مدير المديرية ، فكان يفتقر إلى صرامة العسكريين ، مما كان يسهل أمر إفلات زمام الأمور من بين يديه . وكانت ظروف مصر قد حرمتها من إمكانية إرسال الأمداد والأسلحة والذخيرة إلى هذه المديرية الموجودة فى قلب القارة

الإفريقية ، وبخاصة بعد أن فشلت فى إمداد السودان نفسه ، أو حتى التفاهم مع أبنائه ؛ فساد شعور بين القوات المصرية والسودانية فى المديرية الإستوائية بأن مصر قد أهملت أمرهم ، أو نسيتهم ؛ وكان شعوراً مريراً .

وهكذا عجزت القوات المصرية السودانية ، فى المديرية الإستوائية ، عن مواجهة ثورة قبائل الدنكا والنوير ، وقبائل البارى ، فى الحزام الشمالى من المديرية. وكانت إنتصارات المهدية ، فى أقاليم غرب السودان ، تهدد بزيادة أحوال المديرية الإستوائية سوءاً على سوء .

٢ــ خطر هجوم المهدية :

لقد وصلت إلى المديرية ، قرب نهاية شهر مارس ١٨٨٤ ، أنباء من لبتون بك ، تذكر هزيمة القوات المصرية فى موقعة شيكان ، وإنتصارات المهدية ، وإتجاهها لمحاصرة الخرطوم . وكان كل ذلك يهدد القوات المصرية السودانية فى المديرية الإستوائية أكبر تهديد . وأمام هذا الخطر ، إضطرت المديرية إلى التخلى عن المحطات النائية ، وتجميع قوى المديرية قرب عاصمتها ، وذلك فى الوقت الذى واصلت فيه مجهوداتها من أجل الإتصال بالخرطوم .

وبعد إستيلاء قوات المهدية على مديريات كردفان وبحر الغزال ، إتصل القائد كرم الله بالمديرية الإستوائية ؛ وأبلغهم أنه قائد المهدية على مديرية بحر الغزال وخط الإستواء ، وطلب إلى المدير التسليم والحضور إليه برجاله ، أسوة بلبتون بك ، وسلاتين باشا(١) .

---

(١) أنظر : د. جلال يحيى : مصر الإفريقية . الجزء الثانى . الإسكندرية ، دار المعارف ، ١٩٨٤ .

وكان بعض الدناقله بالمديرية على إتصال بالمهديين ، وكانوا يراسلونهم ، فإضطر أمين بك إلى عقد مجلس ، وتظاهر بالرغبة فى التسليم ، مع إرسال وفد إلى الأمير كرم الله لإبلاغه بذلك . ولكن هذا المجلس لم يكن يضم قادة الوحدات العسكرية ؛ وقصد به أمين بك إلى تخفيف ثقل أى هجوم تقوم بها قوات المهدية على هذه المديرية ، والتمويه ، كسياسة تساعده على الدفاع عن المديرية بالتى هى أحسن ؛ وكان يهدف بها إلى زيادة الإستعداد ، والتمكن من تجميع القوات والمعدات ، والتخلص من العناصر التي كان يشك فيها . وتم إختيار أعضاء الوفد الذى كان عليه الذهاب إلى الأمير كرم الله من العناصر التى كانت تميل إلى المهدية، حتى يتم إبعادهم . أما أمين بك فإنه إختلق الذرائع للتأخر فى الخروج مع الوفد ، إلى أن سافر هذا الوفد بدون أمين بك ، فى أوائل شهر يونيو ١٨٨٤ .

ولقد ركزت المهدية على مديرية بحر الغزال ، أكثر من تركيزها على المديرية الإستوائية . ومن الجانب الآخر عملت المديرية الإستوائية على تجميع قواتها حتى تتمكن من صد هجوم رجال المهدية عليها . ولكن عمليات التحرك والتجمع كانت على درجة كبيرة من الصعوبة ، وتتطلب مجهودات ضخمة ، وبعض الوقت ، خاصة وأن معظم الجنود كانت لهم عائلات كبيرة ، وكان من اللازم ترحيلها معهم ، كما أن نقل المون والذخائر كان يمثل عبئاً واضحاً ، نظراً لقلة الطرق وصعوبة المناطق التي يسيرون فيها . وعلى أى حال فقد إستمرت هذه العملية ، كما تم وضع خطة لإعادة توزيع القوات ومسئولية القيادة فى المديرية .

ولقد قامت قوات المهدية بهجمات متتالية على المحطات الشمالية فى المديرية، وبخاصة فى شهرى نوفمبر وديسمبر ١٨٨٤، ولكن دون أن تتمكن من الحصول على نجاح كبير . وتمكنت حامية أمادى من الصمود كما تمكنت من إنزال هزيمة فادحة بالمهاجمين فى شهر فبراير ١٨٨٥ ، وإن كانت قد عجزت عن إستغلال هذا النصر فى الخروج وتتبع المهاجمين . وفى الجولة التالية ، فشلت قوات الحكومة

فى فك حصار المهديين المضروب حول هذه الحامية ، وتكبدت بعض الخسائر ، فى شهر مارس ١٨٨٥ .

وفى ذلك الوقت ، وصلت أنباء سقوط الخرطوم ، ومقتل غردون ، إلى المديرية ؛ وأدى ذلك إلى ضياع أى أمل فى إمكانية الإتصال بمصر عن طريق الخرطوم ، وإلى ضرورة مواجهة الموقف فى حدود الإمكانيات المتاحة . ولقد ظهرت فى هذا الوقت إتجاهات ثلاثة بين قادة القوات الموجودين فى المديرية :

الأول يفضل الإستمرار فى إبقاء القوات الموجودة فى المنطقة الواقعة بين بور وكرى على بحر الجبل ، رغم إقتراب قوات المهدية من هذه المواقع ؛ والثانى ينادى بضرورة عبور هذه القوات من غرب بحر الجبل إلى شرق هذا النهر ، والإتجاه إلى منطقة السوباط الأوسط ، وكان هذا هو رأى كازاتى الإيطالى ؛ والثالث يرى ضرورة تجميع القوات والإتجاه بها صوب الجنوب ؛ شيئاً فشيئاً ، إبتعاداً عن قوات المهدية ، وكان أمين بك من أنصار هذا الرأى .

ولقد أمر أمين بك بعقد إجتماع فى لادو يوم ٢٤ أبريل ١٨٨٥ لبحث الموقف ؛ وحضر هذا الإجتماع عدد من الضباط المصريين وكذلك من الضباط السودانيين . وإستقر الرأى على رفض الإتجاه إلى السوباط الأوسط ؛ ثم مال إلى ضرورة تجميع القوات ، والإبتعاد بها صوب الجنوب . فتقرر نقل النساء والأولاد والأمتعة فى الحال صوب الجنوب ، والإحتفاظ بمجرد وجود عسكرى فى المناطق الشمالية ، يتم سحبه هو الآخر كذلك فى حالة الضرورة صوب الجنوب .

وإتخذ أمين بك وادلاى عاصمة جديدة للمديرية ، وعمل على تنظيم الفرق العسكرية من جديد . وأصبحت وادلاى هى مقر الكتيبة الأولى بقيادة ريحان أغا ، أما الكتيبة الثانية فأصبح عليها أن تعسكر فى دوفيليه ، بقيادة حواش منتصر(١) .

---

(١) أنظر : د. جميل عبيد ، المديرية الإستوائية ، القاهرة ، دار الكتاب العربى ، ١٩٦٧ ، ص ٢٠٢ .

ولقد إنحسرت موجة خطر هجوم المهدية على المديرية الإستوائية منذ شهر مايو ، وكانت وفاة الإمام محمد أحمد ، وتولى الخليفة عبد الله التعايشى سببا كافيا لتحرك الأمير كرم الله صوب الشمال ، حتى يشارك بقية إخوانه أمراء الجيوش فى القسم بالولاء للخليفة . وإنتهى عام ١٨٨٥ بتغلب الكتيبة الشمالية على عصيان قبائل الدنكا والبارى ، وإن كان أمين بك ظل يفضل أمر التحرك صوب الجنوب .

٣ ـ رفض التحرك صوب الجنوب :

كانت أخطار إنتشار الثورة المهدية ، من أهم الأسباب التى كانت تدفع أمين بك صوب التحرك برجاله وقواته إلى المناطق الجنوبية من المديرية ، والوصول إلى مناطق أكثر أمنا ، قرب البحيرات الإستوائية ، حيث تتوفر الموارد الغذائية ، ويمكن منها الإقتراب بسهولة من ساحل شرق إفريقية ، والإتصال بالعالم الخارجى . ولكن أمين بك كان أجنبيا ، وكان يشعر بعزلته عن العالم ، وقادته هذه الفكرة إلى فقدان الكثير من ثقة رجاله ، من المصريين والسودانيين فى تصرفاته ، ولم يكن أمين بك ، من ناحية أخرى ؛ يرغب فى تنفيذ هذا الإتجاه حبا فى مصر ، ولا المصريين ، ولا حتى السودانيين ، والذين كانوا هم رجاله ، وأصحاب البلاد فأدى ذلك إلى فقدان ثقة القوات فى قائدها ، ومدير المديرية وفقدان الثقة فيما يرسم من سياسة .

وكانت كتابات أمين بك إلى فلكى وشوا ينفورت تدل على أنه كان يرغب فى إرسال « جميع الضباط المصريين والسودانيين » عن طريق أوغندا إلى زنجبار ، بينما يبقى هو ورجالة من الوطنيين لدى كناريجا أو فى أوغندا حتى يتبين حقيقة إتجاهات الحكومة ؛ وأنه يأمل فى إقناع رجال المديرية بالتخلى عن المصريين حتى يتركوها ويخرجوا منها ، وفى هذه الحالة يمكنه أن يبقى هو نفسه هناك ؛ كما كان يرغب فى عزل المصريين على حدة ، ثم التخلص منهم وإبعادهم ، حتى يؤثر على السودانيين ، واعدا إياهم بالبقاء معهم ، وذلك تمهيداً لإرغام السودانيين كذلك على

الرحيل إلى مصر ، دون أن يتمكنوا من الثورة عليه . وكان يرى أنه ، في حالة تخلصه من المصريين ، ستصبح مهمته يسيرة مع السودانيين ، ويمكنه أن يصل إلى نتائج طيبة في مدة ستة أشهر أو عام على الأكثر ؛ كما كان يرغب في إبلاغ الحكومة المصرية بأفضلية تسريح جميع الضباط والجنود السودانيين ، بإستثناء من يرغب في العودة إليها ، وسوف يعيد هؤلاء الآخرين إلى مصر في أقرب وقت .

وماذا يحدث بعد ذلك ؟ سيبقى هو نفسه ، ومن يرغب في السير معه على نهجه ، وفي إنتظار تطور الأحداث ، أو تبلور الموقف مع القوى الأوربية الإستعمارية بطبيعة الحال .

وكان هذا الإتجاه يتطلب أمرين : الأول هو محاولة تحريك القوات المصرية السودانية الموجودة في شمال المديرية صوب التجمع وإخلاء مناطق تواجدها والإنسحاب صوب الجنوب ؛ والثاني هو العمل على تحسين العلاقات مع مملكتي يونيورو وأوغندا ، تمهيداً لإبعاد رجال القوات المصرية السودانية المخلصين لبلادهم عبر أراضيهما صوب ساحل شرق إفريقية .

أما بالنسبة لأمر تحريك القوات الموجودة في شمال المديرية صوب الجنوب فإنه واجه معارضة من جانب هذه القوات ، ورفضا لعملية التقهقر . ومنذ شهر إبريل ١٨٨٥ ، رفضت القوات الموجودة في غندكرو الإنسحاب صوب الجنوب ، بينما حاول زملائهم الموجودين في لادو التقدم شمالا صوب الخرطوم ، بدلا من الإنسحاب صوب الجنوب ؛ وكانوا يرون أن الوصول إلى بلادهم هلو من لادو إلى الخرطوم ، وليس بالإنسحاب صوب الجنوب ؛ ورفضوا تنفيذ أوامر المدير . وحين أرسل فيتا حسان لكي يتلو عليهم خطاب نوبار باشا بإمكانية الإنسحاب عن طريق زنجبار ، أظهروا من الذرائع ، وقدموا من المطالب ، ما يعني رفض التنفيذ . أما في الرجاف فإن الكثيرين أظهروا عدم ثقتهم في خطاب نوبار نفسه ، وفي فكرة تخلي

مصر عن بلادها . ولقد حاولوا أن يضمنوا لأنفسهم التموين اللازم لهم ، بإعادة سيطرتهم على إقليم مكراكة ، دون أن يطلبوا إذناً بذلك من مدير المديرية ؛ كما رفضوا الحضور إليه للتأكد من وصول خطابات من نوبار باشا ، وأبلغوه بوجود شبه إجماع على رفض التحرك صوب الجنوب .

وأما بالنسبة للأمر الثانى ، وهو محاولة العلاقات تحسين مع مملكتى يونيور وأوغندا فإن أمين بك لم يتمكن من أن يصل فيه إلى نتيجة واضحة ، خاصة وأن الفترة كانت تتميز بوجود الكثير من الاضطرابات المحلية ، والحروب بين القيادات الموجودة، مما أدى إلى فشل أمين بك فى الوصول إلى تمهيد العلاقات فى هذه المنطقة لسحب القوات المصرية والسودانية عبرها صوب ساحل شرق إفريقية .

وكان رجال القوات المصرية السودانية الموجودين فى الجزء الشمالى من المديرية يرون أن بقاء الأوضاع كما هى ، فى المديرية ، يمثل ضماناً للإبقاء على دولتهم وسلطتها على هذه الأراضى ، والتى أصبحت جزءاً منها ، وكانوا يتشككون فى طبيعة نوايا أمين بك ، ومن معه من الضباط الأوربيين ، خاصة وأن الكثيرين من الضباط والكتبه عاصروا الثورة العرابية ، أو شاركوا فيها ، مع ما إشتملت عليه من تآمر الأجانب على مصر ، وتمكنهم من إبعاد المخلصين . وكان أمين بك أجنبيا ؛ كما كان خطاب نوبار باشا ، الأول ؛ مكتوبا باللغة الفرنسية ، وحتى الخطاب الثانى ، والذى كتب بالعربية ، فلم يصل إلا فى وقت متأخر ، وكان من السهل تزييفه . وأخيراً ، فقد كان هناك دائما أمل بوصول الأنباء ، وحتى السفن من مصر ، ومن الشمال ، مع النيل .

ولقد علم أمين بك ، فى شهر مايو ١٨٨٧ بنبأ تقدم إستانلى على رأس بعثة ومعه الإمداد صوب المديرية ، ففكر من جديد فى إمكانية الإنتقال برجال المديرية ، بعد الحصول على ما سوف تجلبه هذه البعثة من مؤن وذخائر ، إلى ساحل شرق

إفريقية ، أو إلى تنجانيقا ، وعن طريق المحطات الموجودة على بحيرة ألبرت . وحاول أن يعمل على سحب رجال القوات الموجودين فى المنطقة الشمالية من المديرية . وإستقل الباخرة نيانزا القادمة من دوفيليه ، من وادلاى للتفتيش على المنطقة الشمالية، وتجميع رجالها ، وإخلاء منطقة مكراكة ، تمهيدا للإنسحاب بهم صوب وادلاى ودفيليه . ولكن هؤلاء الرجال رفضوا إخلاء مكراكة . وفى الرجاف، فوجئ أمين بك بما إستدعى خروجه ليلا ، تأمينا على حياته من هجوم القوات التى ترفض الإنسحاب . فأثر ذلك على مكانته بين رجال المديرية ، رغم إقتراب إستانلى، على رأس بعثة الإنقاذ .

٤ ـ استانلى وبعثة الإنقاذ :

كان إنقطاع الإتصال بين المديرية الإستوائية وبين مصر يعنى عدم ورود مرتبات الجنود والضباط ، وإنقطاع ورود الملابس ، والأكثر خطراً من ذلك نقص الذخائر فى أيدى القوات المسلحة الموجودة هناك . وكان هذا العامل الأخير كبير الأثر على نفسية أمين بك ، مدير المديرية .

وبعد أن كان أمين بك قد رسم أمر تجميع القوات الموجودة فى المديرية ، والإنسحاب بها صوب الجنوب ، تمهيداً للبقاء فى أوغندا أو للخروج بها عن طريق شرق إفريقية ، واجه رفض هذه القوات للتحرك صوب الجنوب ، وكان لا يعرف نيات الحكومة ، وإن كان يأمل دائماً فى وصول نجدة إليه . ففكر فى الإنتقال مع جميع الرجال إلى الجنوب ، وفى إعادة المصريين والسودانيين إلى بلادهم بينما يبقى هو مع جنوده من أهالى المنطقة عند الملك كباريجا إلى أن تخطره الحكومة برغباتها . ولكنه كان يواجه دائماً إصرار الغالبية العظمى من رجال القوات المسلحة عنده على عدم الرحيل ، فقرر البقاء ، وإنتظار ما قد يصل إليه من مساعدة .

ولقد إتجه أمين بك فى أول الأمر إلى طلب المساعدة من مصر ، ثم شعر بعد ذلك بأن بريطانيا هى صاحبة الأمر والنهى ، فى مصر نفسها ، وعلى ساحل شرق إفريقية . فتحول إليها وطلب منها نجدته : « وإنى أرجو إذا عجزت مصر عن مساعدتنا أن تخف إنجلترا لنجدتنا ، محافظه بذلك على تقاليدها فى خدمة الحضارة والإنسانية » . وظل بعد ذلك يحتفظ بأمل كبير فى وصول إنجلترا إلى « قرار بالإستيلاء على هذه البلاد » . كما أنه تعهد بوضع نفسه وجميع جنوده السودانيين تحت تصرف الحكومة البريطانية ، وأكد لهذه الحكومة أنه يمكنها الإعتماد عليهم ، شارحاً لهم أن كل ما يحتاجون إليه هو السلاح والذخائر والملابس ؛ « وإذا ما تخلت إنجلترا عنا ، فلابد لنا عندئذ من البحث عن مصدر آخر للعون » . فهل يحق لقائد أن يصل إلى هذه المرحلة ، فى الوقت الذى أصر فيه رجاله على ضرورة التمسك بالأرض والبلاد ؟ وعلى أى حال فإن أمين إعتقد ، عند مجئ بعثة الإنقاذ ، أنها جاءت تلبية لنداءاته ، رغم أن الأمر كان يتعلق بمصالح أخرى ، ليست لها صلة بالإنسانية ، ولا بالحضارة والمدنية ؛ بل كانت على صلة وثيقة بتقسيم القارة الإفريقية ، وإستعمارها وإستغلالها .

ولقد كانت هناك ، ومنذ فترة من الوقت ، أفكاراً لدى البريطانيين للتوسع الإستعمارى فى القارة الإفريقية ، وفى كل إتجاه ؛ وكانت هناك خططاً توضع ، لضرورة العمل على الوصول إلى منطقة هضبة البحيرات الإستوائية ، إما عن طريق شرق إفريقية ، أو حتى عن طريق الكنغو ؛ والتوسع فى هذه المنطقة شمالاً لضم المديرية الإستوائية ، وكذلك بحر الغزال ؛ وبهدف محاصرة الثورة المهدية . وبدعوى العمل على محاربة تجارة الرقيق . وكان التنافس الإستعمارى من جانب ألمانيا فى شرق إفريقية تجاه التوسع البريطانى صوب داخل القارة ، يدفع بريطانيا إلى ضرورة العمل لضمان السيطرة على منطقة هضبة البحيرات ، وقبل أن تتمكن ألمانيا من الوصول إليها . وخضعت الحكومة البريطانية لضغوط من جانب أصحاب رؤوس

الأموال .. ومن جانب رجال الكنيسة وبعثات التنصير ، وكذلك من المغامرين ، تهدف إجبارها على السير فى هذا الطريق . وكانت كتابات المهتمين بشئون وسط إفريقية تدعو بريطانيا لإحتلال المديرية الإستوائية ، إستناداً إلى إتجاه أمين بك فى طلب العون من إنجلترا ، فى مرحلة هامة من تاريخ هذه المديرية ، حتى وإن كان ذلك بإسم الحضارة والمدنية .

وفى منتصف شهر نوفمبر ١٨٨٦ تقدم ماكينون ، مؤسس شركة شرق إفريقية البريطانية ، بمشروع لإرسال بعثة « لإنقاذ » أمين بك ، وقدمه لوزارة الخارجية البريطانية . ولقد إشتمل على أمر إستخدام استانلى لقيادة هذه البعثة ، وعلى أن المشروع يحتاج إلى عشرين ألف جنيه ، وتحمل جميع المسئوليات ، وقبول كل معونة ممكنة من الحكومة البريطانية . وإكتتب ماكينون بعشرة آلاف جنيه ، كما تبرع غيره ، وكان هدفهم هو إنشاء نقطة تجارية على طول الطريق المؤدى إلى هضبة البحيرات ، وإنشاء مستعمرة تجارية كبيرة ، قاعدتها فى ممبسة . ولقد فضلت وزارة الخارجية البريطانية هذا المشروع على غيره من المشروعات ، وذلك فى يوم ٢٧ نوفمبر ١٨٨٦ أى بعد إثنتى عشراً يوماً من التقدم به ؛ كما صرحت لماكينون بالحصول على نصيب من كميات العاج الذى كان أمين بك يحتفظ به فى المديرية الإستوائية ، والذى قدروا ثمنه فى ذلك الوقت بمبلغ ستين ألف جنيه . إنها عملية تجارية رابحة ، علاوة على المزايا السياسية ، وبإسم الإنقاذ والإنسانية !! .

ولقد اتمت المجموعة التى قامت بالمشروع أمر إستدعاء إستانلى من الولايات المتحدة ، لقيادة البعثة ؛ وإن كان إستانلى قد فضل الوصول إلى هضبة البحيرات والمديرية الإستوائية عن طريق نهر الكنغو . وغادرت البعثة إنجلترا فى شهر يناير ١٨٨٧ ، ومرت فى طريقها على مصر ، حيث أعطتها الحكومة المصرية كمية من الأسلحة والذخائر ، تكفى لتسليح إحدى الكتائب ؛ وسمحت لها بحمل العلم

المصرى ؛ وزودتها بفرمان صادر من الخديوى لأمين بك ، ورسالة له من نوبار باشا، رئيس الوزراء .

وبعد وصول البعثة إلى زنجبار ، إتفق إستانلى مع تيبو تيب على أن يقابله ، مع الحمالين ، عند مصب نهر الكنغو ، لكى ينقل المؤن والذخائر من هناك إلى المديرية الإستوائية ، ثم يعود الحمالون ومعهم سن الفيل إلى مصب نهر الكنغو . وأقلع إستانلى ، ومعه البعثة بعد ذلك إلى مصب نهر الكنغو ، ثم أخذ فى التوغل صوب الداخل ، ولم يصل إلى الطرف الجنوبى لبحيرة البرت إلاّ فى شهر ديسمبر ١٨٨٧ ؛ ولم يتم الإتصال مع أمين بك إلاّ بعد عدة شهور أخرى . وبعد أن كان أمين بك قد قرر ضرورة البقاء فى المديرية مع رجاله ، وجد أن الخطابات التى قدمها له إستانلى تقضى بإرشاد إستانلى له إلى خارج القارة ، إذا ما كان يرغب فى السفر ؛ أو بأن يترك له ما نقله من ذخيرة ، ويعتبر نفسه ورجاله خارجين عن خدمة حكومة مصر ، فى حالة إصرارهم على البقاء ، مما يستوجب وقف صرف مرتباتهم. وفى حالة خروجهم يتم صرف مرتباتهم حتى يصلوا إلى اصر . ولقد كان هذا هو عكس ما كان يتوقعه أمين بك ورجال مصر الصامدين فى المديرية الإستوائية من مجئ بعثة « الإنقاذ » .

ولقد كان من الواضح أن البعثة كانت تضغط على المصريين حتى يخضعوا للبعثة ، ويخضعوا لإتجاهات المصالح البريطانية . وإقترح إستانلى على أمين بك ضم المديرية إلى ليوبولد الثانى ، ملك بلجيكا ، أى ضمها إلى حكومة الكنغو ، إذا أمكنها أن تدر دخلاً ، مع إدارتها بنفقات لا تتجاوز ١٢,٠٠٠ جنيه فى العام ، مع إستعداده لدفع راتب سنوى لأمين بك فى حدود ١,٥٠٠ جنيه كحاكم للإقليم ، يتعهد بالمحافظة على المواصلات بين النيل والكنغو ، وتثبيت الأمن والنظام فى الإقليم. ثم إقترح عليه بعد ذلك أن يتوجه مع رجاله إلى الطرف الشمالى الشرقى لبحيرة فيكتوريا ، حيث يبقون هناك تحت إشراف شركة إفريقية الشرقية ، والتى

كانت تحت التأسيس . وفى هذه الحالة تحتفظ الشركة لضباط وجنود المديرية برتبهم ومرتباتهم ، وتستخدمهم فى عملية إخضاع أوغندا ، وإستعادة المديرية الإستوائية .

ولقد رفض أمين بك أن يخدم حكومة الكنغو ، وملك البلجيك بعد هذه الفترة الطويلة التي قضاها فى خدمة العلم المصرى . ولكنه كان ، فى قرارة نفسه ، لايمانع شخصياً فى أمر الإنسحاب جنوباً إلى الطرف الشمالى الشرقى لبحيرة فيكتوريا . وعلى أى حال ، فقد كان من اللازم عليه أن يعرض الأمر على الضباط والجنود ، المصريين والسودانيين ؛ قبل أن يعطى إستانلى إجابته النهائية . وفى الوقت الذى عاد فيه إستانلى إلى الكنغو ، لتجميع الرجال الذين كانوا قد تركهم هناك . قام أمين بك بالسفر مع جفسون ، مساعد إستانلى ، لزيارة المواقع والمراكز المصرية الموجودة فى المديرية ، لمحاولة إقناعهم بأن تجمعهم وسيرهم صوب بحيرة فيكتوريا سوف يقرب بينهم وبين الوصول إلى مصر . وكان معه خطاب الخديوى وخطاب نوبار ، لزيادة إقناعهم .

وفى إحدى المحطات ، أظهر رجال القوات تشككهم من مجئ إستانلى من مصر ، ووصفوه بأنه مغامر ، وبأنه إتفق مع الباشا على سحب سكان المنطقة ، وتسليمهم لإنجلترا كرقيق ، وكان جفسون لا يتحدث بإسم مصر ، ويذكر للرجال أن « إنجلترا » لن تنساهم ؛ وظهر من النقاش أن أمين بك كان يؤيده ، وأنه كان يرغب المصريين فى عملية الإنسحاب نحو الجنوب . وكانت الغالبية العظمى من رجال القوات المصرية والسودانية لا توافق على فكرة التحرك صوب الجنوب ، نظراً لصعوبة الطريق ، وكبر عدد أفراد أسرهم ، فزاد عدم الثقة فى قياده أمين بك ظهوراً، وكل يوم بدرجة أكبر ، وكان جفسون يزيد من شرح سوء أحوال الرجال، وقلة الذخائر معهم ، حتى أنهم لن يجدوا بعد ذلك ملابس لستر أجسامهم. وكان من حق الرجال أن يتساءلوا عن كميات الذخائر التى أحضرها إستانلى معه من مصر . وتحول الشك إلى عدم ثقة ، ثم وصل إلى مرحلة العداء :

فبعد الشك فى صحة خطابات الخديو ونوبار ، حاول أمين بك نزع سلاح بعض الوحدات ؛ فزادت روح العداء بين القوات وقائدها . وزاد التضامن بين الرجال والضباط ، كما زاد التصميم على ضرورة البقاء ؛ وعدم إطاعة أمين بك .

وبدأت حركة بين رجال الكتيبة الثانية ، قادها عدد من الضباط ، والكتيبة كان معظمهم من المصريين ، ثم إنضم إليهم الباقون بالتدريج ؛ وتبع الضباط جنودهم . وكان بعض هؤلاء الضباط قد شارك فيما مضى فى الثورة العرابية ؛ وشككوا فى صحة الخطابات ، وإتهموا أمين وإستانلى بالتآمر لتسليمهم وأسرهم كرقيق للإنجليز . وتم التحفظ على أمين بك وجفسون ، والتحقيق معهم ، للتثبيت من صحة الخطابات ، وسلامة نية كل منهما بالنسبة لمصر . وكانت قائمة إتهامات أمين بك تشتمل على الكثير من الإتهامات ، وكانت تدل على التفانى فى صيانة حقوق مصر ، وعدم التفريط فى ممتلكاتها . وإنعقد مؤتمر وطنى ، ضم ضباط مصريين وسودانيين ومن أهالى المنطقة ، وقرر عزل أمين بك من وظيفته كمدير للمديرية ، وتعيين قائد الكتيبة الأول حاكماً عاماً على المديرية . وتقرر إعتقال أمين بك فى دوفيليه ، وأن يستمر المؤتمر يوميا فى الإنعقاد وبحث طلبات المواطنين .

لقد أعطت بعثة الإنقاذ عكس ما هدفت إليه وفقد أمين بك قيادته وزادت الروح الوطنية ، والرغبة فى البقاء فى الإقليم ، ظهوراً بين الرجال .

٥ ـ الحماية البريطانية على أوغندة :

فى الوقت الذى عمل فيه إستانلى على محاولة إخراج القوات المصرية السودانية من المديرية الإستوائية ، كان الخليفة عبد الله التعايشى دائم التفكير فى ضرورة ضم هذه المديرية إلى الدولة المهدية . وفى الوقت الذى إنشغل فيه أعضاء « المؤتمر » بأمر إدارة المديرية ، وصلت قوات الإنصار إلى المحطات الشمالية

بالمديرية الإستوائية ، وإستولت فى شهر أكتوبر ١٨٨٨ على محطة لادو ، التى كانت حاميتها قد أخلتها قبل ذلك .

وكان الأمير عمر صالح هو قائد الأنصار ، وترك مع رجاله أم درمان على السفن ، ثم واصل شق طريقه فى منطقة السدود ، وعمل رجاله على شق طريق للسفن فيها . وكان رجال المهدية مسلحين بالبنادق ، والسيوف والحراب . وبعد الإستيلاء على لادو ، تم تحويلها إلى قاعدة حربية للمهديين ، من أجل الإستيلاء على كل المديرية .

وكانت النقطة التالية التى هدف إليها المهديون هى الرجاف ، والتى تمكنوا من إحتلالها ، وإنتشرت الأنباء بشدتهم وبطشهم فى كل إتجاه . وحين حاولت قوة حكومية إستعادة محطة الرجاف ، والتى كان المهديون مختبئين فيها ، أطبق المهديون على قوات الحكومة من كل جانب ، وقتل فى هذه المعركة « الحاكم العام » الجديد للمديرية ، مع كثير من ضباطه وجنوده .

ولقد إنسحب كثير من رجال القوات من الرجاف صوب دوفيليه ، وفى ظل روح هزيمة واضحة . وقضى فى هذه العمليات على كثير من العناصر « المتطرفة »، مما أدى إلى تغيير معاملة الباقين لأمين بك : فأطلق سراحة من المعتقل ، وسمح له بالسفر إلى وادلاى ، وإن كان ذلك بشرط الإمتناع عن محاولة إستعادة السلطة .

وفى دوفيليه ، دارت المعارك ، فى أواخر شهر نوفمبر ١٨٨٨ ، وكانت حامية ، وإستمرت لعدة أيام . وإنتهت بإنتصار القوات المصرية السوادنية على قوات المهدية ، مما أدى إلى إنسحاب قوات المهدية صوب الشمال ، نتيجة لشدة المقاومة هناك . وكانت هذه هى آخر هجمة للمهدية فى هذا الإتجاه ، وإن كانت قد إحتفظت بقوة عسكرية لها فى الرجاف .

وكانت هذه المعارك ، مع ما إشتملت عليه من تخريب ، سببا فى أن طلب رجال القوات المصرية السودانية إلى أمين باشا أمر عودته لتولى القيادة ، وقبلها ، وفى وقت عصيب فى تاريخ المديرية . وأصدر أمين أوامره بتحريك بعض القوات ، كجزء من عملية إنسحاب صوب الجنوب ، ولكن القوات رفضت تنفيذ أوامره .

وفى ذلك الوقت كان إستانلى قد وصل إلى قرية كافالى ، وإتخذها قاعدة له. وكان قد سمع بموقف الجنود من أمين ، فحنق على الجنود المصريين والسودانيين ، وأصر على ضرورة إغراء أمين بالإنسحاب إلى الجنوب ، وإستخدام كل وسائل التهديد الممكنة للوصول إلى أهدافه ، حتى مسألة التلويح بإتلاف الذخيرة ، التى كان قد أتى بها لهم من مصر . ولا شك فى أن هذا الضغط والتهديد كان سببا فى إتصال أمين بالضباط ، وبخاصة سليم مطر ، للإتحاد سويا ، والتعاون ، والإعتماد على أنفسهم لتحقيق أهدافهم ، بدلا من الوقوع تحت رحمة إستانلى . ولكن تطور العلاقة بين أمين باشا ورجاله ، مع ضغوط إستانلى ، إنتهت إلى خروج أمين مع ما يقرب من ستمائة شخص إلى معسكر إستانلى ، تمهيداً للخروج معه ، وذلك فى الوقت الذى كان عدد رجال القوات المصرية السودانية فى المديرية يزيد على ثمانية آلاف . وكان ذلك فى شهر أبريل ١٨٨٩ .

ولقد إتهم أمين باشا إستانلى ، عند إقترابه من منطقة النفوذ الألمانى فى شرق إفريقية بإفساد المديرية ، وتحويل منطقتها للشركة البريطانية لشرق إفريقية ؛ وأبدى إستعداده للعودة إلى منطقة هضبة البحيرات ، والإستيلاء عليها فى صالح المانيا . وفى بجامويو ، قرب الساحل ، سقط أمين من إحدى الشركات ، فبقى تحت العلاج من شهر ديسمبر ١٨٨٩ حتى شهر مارس من العام التالى ؛ ومنعه إستانلى من الإتصال برجال المديرية . ولم يصل مع إستانلى من هذه القافلة إلى مصر إلا ٢٦٠ فرد ، فى الوقت الذى ظلت فيه البقية فى داخل المديرية نفسها ، تحت العلم المصرى .

ولقد إستقال أمين من خدمة الحكومة المصرية ؛ وأعد قافلة لحساب ألمانيا ، تحركت من ساحل شرق أفريقية صوب هضبة البحيرات فى أواخر شهر أبريل ١٨٩٠ . وعند وصوله إلى الطرف الجنوبى لبحيرة فكتوريا كانت القوات المصرية الباقية فى المديرية قريبة من بحيرة ألبرت إدوارد . فإتجه إليهم للإفادة بهم فى مشروعة الذى وضعه لصالح ألمانيا . ولقد التقى بهم فى شهر يوليو ١٨٩١ ، وكانوا خليطا من السودانيين والمصريين ، ومع نسائهم وأطفالهم وأتباعهم ، وتحت قيادة سليم بك مطر ؛ وحاول تجنيدهم ، ولكنهم رفضوا ما عرض عليهم ، وعلى أساس أنهم مصريون قبل كل شيء ، وأنهم رجال حكومة مصر . وسار أمين قاصداً الكنغو ، ولم يخرج معه ما يزيد على ثلاثمائة نفر . وفى هذه الرحلة ، تم إغتيال أمين باشا .

وبعد فشل المحاولة الألمانية ، جاءت محاولة جديدة من جانب إنجلترا ؛ فلقد وصل لوجارد كمندوب للشركة البريطانية فى شرق إفريقية فى شهر سبتمبر ١٨٩١ ، وقابل سليم بك مطر ، والذى كان يعمل على توزيع الرجال والعائلات القادمين من وادلاى على المعسكرات المجاورة لكفالى .

وكان قد تم إعداد هذه الحملة منذ وصول أمين باشا إلى الساحل ؛ ولكنها لم تتقدم صوب الداخل إلا فى شهر أغسطس ١٨٩٠ . وفى ذلك الوقت ، كانت المفاوضات الإنجليزية الألمانية قد إنتهت إلى الإعتراف بأوغندا على أنها تدخل فى منطقة نفوذ الشركة البريطانية . ورغم صغر الحملة التى قادها لوجارد ، إلا أنه تمكن من إستغلال الإنقسامات الموجودة بين القيادات المحلية ، ومن الحصول على معاهدة فى شهر ديسمبر ١٨٩٠ يعترف فيها موانجا بسيادة الشركة البريطانية ، ويضع بها بلاده ، أوغندا ، تحت حمايتها .

ولم يكن من السهل على لوجارد السيطرة على الإقليم ، نظرا لقلة عدد رجال حملته ، والذين كانوا قد تم إستئجارهم عند الساحل المواجه لزنجبار للعمل فى الداخل لفترة معينة ، وكانوا يرغبون فى العودة إلى منطقتهم . ومن ناحية أخرى، كان من الصعب على لوجارد أن يسيطر سيطرة فعلية على أوغندا ما دامت القوات المصرية السودانية موجودة فى المنطقة ، فى المديرية الإستوائية ، كقوة محاربة، تحت العلم المصرى . وكان ماكينون رئيس الشركة الإنجليزية لشرق إفريقية قد رسم أمر الإفادة من هذه القوات ، وإستخدامها خاصة وأن مرتباتها كانت بسيطة . ولذلك فإن لوجارد بحث عن مناطق تواجدها ، ووصل إليها ، فى معسكر كفالى ، وعرض على قائدها أمر إنضمام هذه القوات إلى الشركة .

وكان سليم مطر ، قائد هذه القوات ، قد شاب شعره ، كما ذكر ، فى ظل العلم المصرى ، الذى حارب من أجله ، طوال حياته . فرفض هذا الإقتراح ما لم تصل إليه تعليمات من الخديو بذلك . وأمام هذا الموقف ، من القائد والرجال ، إنتهى الأمر إلى ضرورة الكتابة إلى الخديو فى هذا الشأن ؛ خاصة وأن لوجارد كان قد إستخدم بعض الضباط السودانيين الذين كانوا قد خرجوا مع أمين بك ، ووصلوا إلى مصر مع حملته ، وكان سليم مطر يعرفهم ؛ وكان أمر إعلان الحماية البريطانية على منطقة أوغندا تعنى أنهم قد أصبحوا على أرض بريطانية .

ولقد مرت هذه القوات إلى خدمة الشركة ، وبشروط مكتوبة ، تتعلق بموافقة مصر على ذلك ، وبالمحافظة على وحدة هذه القوات ، وقيادتها ، وعدم تدخل الشركة فى أمورها ، أو حتى إصدار الأوامر إليها ، إلا عن طريق قائدها وكانت هذه القوات ، المصرية السودانية ، فى المديرية الإستوائية ، مع غيرها من العناصر الإسلامية الموجودة فى البلاد ، هى أساس تلك المجموعة الإسلامية ، التى صمدت أمام السياسة الدينية التى إنتهجتها بريطانيا فى أوغنده ، والتى لا تزال موجودة هناك حتى الآن .

وكانت كنائس إنجلترا ، وهى كنائس بروتستانتية ، تتعاون مع رجال الأموال فى تلك الحركة الإستعمارية من أجل مد النفوذ البريطاني على منطقة هضبة البحيرات ، قبل أن يسبقها غيرها إليها . ومن ناحية ثانية ، كانت البعثات الدينية الكاثوليكية تعمل في نفس المنطقة ، مما يثير مخاوف الإنجليز . وكان وجود قوات مسلحة ، تحت عملها ، فى المديرية الإستوائية ، يهدد المشروعات البريطانية ، وعلى أساس وجود حقوق لمصر ، رغم تقوض سيطرة مصر على السودان ، وعلى سواحل البحر الأحمر . ولقد نتج عن ذلك إنتهاج لوجارد لسياسة العنف والشدة تجاه الكاثوليك ، مما أدخل البلاد فى حروب أهلية ، إنقلبت كذلك على المسلمين ، الذين أصابهم الكثير من أهوالها .

وكانت الحركة الإستعمارية في إنجلترا تطالب فى ذلك الوقت بضرورة ربط الممتلكات البريطانية فى جنوب إفريقية ، بمناطق النفوذ البريطانى فى شرق إفريقية ، وفى السودان المصرى ، بمجموعة من المستعمرات البريطانية ؛ وكانت منطقة هضبة البحيرات هى همزة الوصل بين كل هذه المناطق ، علاوة على كونها أكبر خزان للمياه فى القارة الإفريقية . ولقد شارك فى هذه الحركة لجان الكنائس التبشيرية والإنجيلية والتعميدية وكنيسة لندن ، علاوة على جمعية منع تجارة الرقيق ، والعناصر الإستعمارية مثل ماكينون وسيسل رودس . وطالبوا بضرورة تدخل الدولة لتدعيم هذه الحركة ، ماليا وعسكريا ، ولرفع العلم البريطانى ، وبإسم إدخال الحضارة والمدنية فى قبل القارة الإفريقية ، وبإسم الإنسانية .

ولقد إستجابت الحكومة البريطانية لهذا الإتجاه ، وأرسلت جيرالد بورتال ، قنصلها العام فى زنجبار ، فى مهمة إلى أوغنده لدراسة الأوضاع الموجودة هناك ، وتقديم ما يراه مناسبا من إقتراحات . وفى أوائل عام ١٨٩٣ تحرك بورتال صوب أوغنده ، وتفاهم مع كثير من العناصر ، وعقد معاهدة حماية جديدة مع ملك

موانجا، ومع عدد الشيوخ والرؤساء فى منطقة هضبة البحيرات.. ثم قام بعد ذلك بإنزال علم شركة شرق إفريقية البريطانية ، ورفع مكانه علم بريطانيا .

ولقد كتب إلى حكومته وشرح أهمية الموقع الإستراتيجى لأوغنده ، ما دامت تسيطر على الشواطىء الشمالية والغربية لبحيرة فيكتوريا ، وعلى الطريق المؤدى إلى بحيرتى ألبرت وإدوارد ، وعلى مياه أعالى النيل ؛ فكانت بهذا الموقع تمثل المفتاح الطبيعى لكل وادى النيل ، ومن الجنوب ؛ هذا علاوة على أنه تنبأ لها بأن تتحول إلى سوق كبير للمنتجات الأوربية .

وتم إعلان الحماية البريطانية على أوغنده ، فى ١٨ يونيو ١٨٩٤ ، وعلى أساس أن حدودها تمتد من غندكرو شرقا إلى بحيرة رودلف غربا ، ثم تتجه جنوبا إلى الحد الشمالى لشرق إفريقية البريطانية ، والذى يمتد من جبال كليمانجارو إلى بحيرة فيكتوريا ويسير غربا إلى خط تقسيم المياه بين النيل والكنغو .

لقد إشتملت على كل المديرية الإستوائية ، وأحاطت بها ، ودون أن تذكر حتى أسمها .

الفصل التاسع عشر

إيطاليا وتجربتها في شرق إفريقية

الفصل التاسع عشر

إيطاليا وتجربتها فى شرق إفريقية

كانت إيطاليا قد بدأت الخطوات الأولى فى تجربتها الإستعمارية فى شرق إفريقية منذ الوقت الذى تم فيه إفتتاح قناة السويس للملاحة البحرية . ولقد إستمرت هذه التجربة بعد ذلك مع نشوب الثورة العرابية فى مصر والثورة المهدية فى السودان ، ومع الإحتلال البريطانى لمصر . ولقد إنتهزت الفرص ، فى وقت محاصرة المهديين للخرطوم ، لرسم أمر الإستيلاء على ميناء مصوع[1] ، والذى سوف تتخذه قاعدة أساسية فى توغلها صوب الداخل ، وصوب الحبشة . ولقد إشتملت تجربة إيطاليا الإستعمارية مراحل متعاقبة ، تتمثل فى محاولة السيطرة على الحبشة ، والحصول على الحماية على مناطق الصومال ، ثم تحديد لمناطق نفوذها فى شرق إفريقية مع بريطانية العظمى ؛ وإن كانت نتائج هذه التجربة ستكون غير متوقعة ، بالنسبة لإيطاليا ، وبالنسبة لكل العالم .

١ـ إيطاليا والتوسع فى الحبشة :

كانت إيطاليا تفكر كثيراً فى مشكلة تزايد السكان فيها ، وبخاصة فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ؛ ودفعها ذلك إلى أن تبحث لنفسها عن مجال إستعمارى ، رأت الطبقات الحاكمة فيها أنه سوف يحل مشكلة الكثافة السكانية ، والتى كانت تؤرق رجال الإقتصاد فى ذلك الوقت .

---

(١) راجع الفصل الخامس عشر من هذا الكتاب . ص ٣٥١ .

وكانت إيطاليا قد بدأت الدخول ، في ذلك الوقت ، فـى عملية التصنيع ؛ وبدأت صناعتها ، والتى كانت تسير بتوجيه وأموال عدد من كبار المموليـن ، فـى الظهور ؛ فأخذت تنسج القطن ، وتصنع الصوف ، وتنتج الحرير . ورغم نقص المواد الأولية ، أخذت الصناعات التعدينية فى الظهور . وكانت الإنشاءات التى تمت فى ميناء جنوا تلفت الأنظار ؛ وظهرت أولى مراكز الصناعات الهيدروكربونية إلى الوجود منذ عام ١٨٨٣ ، وكانت تبشر بمستقبل باهر . ولكن علينا أن نذكر أن كل هذا التقدم كان قد تم فى الجزء الشمالى من إيطاليا ، ودون أن يمس الجنوب ، والتى تميز دائماً بالطابع الزراعى ، ومر فى أوضاع إقتصادية صعبة ؛ وحتى بعد أن تخلص ، إلى درجة ما ، من قلة إستقرار الأمن ، الناتج عن أعمال رجال العصابات، ظل يقاسي من فقر الأراضى الموجودة فيه . ولقد ظل الفلاحون ، فى المناطق الجنوبية من إيطاليا ، يقاسون شظف العيش ، ويعيشون فى ظروف إقتصادية بسيطة ، ويعانون من البطالة ، ويسعون وراء الحصول على بعض الوظائف الصغيرة، حتى أن قيام ديبريتيس بالتصريح بفتح عدد من محلات بيع السجاير ضمن له أصوات نواب الجنوب . وكانت الصناعات الموجودة فى هذه المناطق البسيطة ، لا يمكنها منافسة المصنوعات الآتية من الشمال ، والذى كان أكثر ثراء ، وأكثر نشاطاً ، وأكثر نمواً . وهكذا طرحت « مسألة الجنوب » فى السياسة الإيطالية .

وكان فقر المناطق الجنوبية فى إيطاليا سبباً فى هجرة الكثير من الأهالى إلى مناطق أخرى ، فيما وراء البحار . وكان بعضهم يستقر فى مناطق شمال إفريقية ، القريبة من إيطاليا ، وبخاصة فى تونس ، والمناطق الشرقية من الجزائر ؛ أما الغالبية العظمى منهم فكانت تهاجر إلى « العالم الجديد » وبخاصة إلى مناطق أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية ، ما دامت الولايات المتحدة الأمريكية كانت تحد من دخول العناصر المهاجرة اللاتينية إليها . وكانت إيطاليا تفقد هذه العناصر المهاجرة ،

والتى كانت تنصهر فى بوتقة العالم الجديد ، وتصبح أمريكية ؛ ولذلك فإنها فكرت فى ضرورة الحصول على مستعمرات لها ، وفكرت فى أن تستخدم هذه المستعمرات فى توطين المهاجرين من أبنائها ، كما تستخدمها فى الحصول على المواد الخام اللازمة لها ، وتستخدمها كذلك أسواقاً لتوزيع منتجاتها المصنعة ، علاوة على إرضاء الرأى العام الإيطالى ، وارضاء غروره ، بأن له مستعمرات ، ولا يقل فى ذلك عن بقية الدول الأوربية . وإعتقدت إيطاليا أن عملية الإستعمار تؤدى إلى تتويج لنضوج القومية ، فرغبت فى أن تحذو حذو بقية الدول العظمى ، والتى كانت قد أصابتها حمى الحصول على مستعمرات فى أفريقية ، وأن تحصل هى كذلك على نصيب لها فى عملية إستغلال العالم . ولكنها لم تجد سوى مكان صغير على سواحل البحر الأحمر ، وإن كانت أنظارها قد ظلت شاخصة إلى طرابلس الغرب وبرقة . وكانت إيطاليا قد وصلت متأخرة ، ووجدت أن المناطق الجيدة قد تم الإستيلاء عليها ، ففشلت المجهودات التى قامت بها .

ولقد شرحنا ، فى الفصل الخامس عشر ، عملية شراء إيطاليا فى عام ١٨٦٩ لأراضى عصب ، ورفع علم إيطاليا عليها فى العام التالى . وأتت سفينتان ، تابعتان لإحدى شركات الملاحة فى جنوا ، فى عام ١٨٨٠ ، إلى خليج عصب ؛ ثم تنازلت الشركة للحكومة الإيطالية عن ملكية هذا الموقع فى عام ١٨٨٢ ؛ وهكذا تم إنشاء المستعمرة الإيطالية الأولى ، مستعمرة عصب ، على الساحل الأفريقى المطل على البحر الأحمر . ولقد إحتج خديو مصر على ذلك ، ولكن الإحتلال البريطانى لمصر فى عام ١٨٨٢ ، قلل من قيمة هذه الإحتجاجات ، ما دامت القوات البريطانية موجودة فى القاهرة نفسها . ومع إشتداد إشتعال الثورة المهدية فى السودان ، تذرعت إيطاليا بحادث مقتل بعض الإيطاليين الذين كانوا يرسمون أمر إنشاء طريق من الساحل صوب الداخل ، وصوب إثيوبيا ، ورتبت أمر إستيلائها على بعض المواقع ، مثل بيلول ، كما رتبت أمر الإستيلاء على محافظة مصوع نفسها ، دون أن

تلقى بالا لإحتجاجات مصر ، وفى ذلك الوقت العصيب الذى أجبرت فيه إنجلترا الحكومة الخديوية على سحب قواتها من السودان . ولقد بلغت درجة جهل الايطاليون بالشئون الأفريقية فى ذلك الوقت إلى حد دعوة وزير الحربية الإيطالية لرجال قواته الموجودين فى مصوع إلى الزحف صوب الخرطوم ، والتى كانت غردون قد قتل فيها . ونمت المستعمرة الإيطالية على طول سواحل البحر الأحمر ، ومن مصوع حتى بوغاز باب المندب ، وهى التى سوف تسمى مستعمرة " إريتريا " فى عام ١٨٩٠ .

وكانت بريطانيا قد إستقرت فى مصر ، وأرسلت قواتها لإحتلال سواحل الصومال ، فى بربرة وزيلع ، وكانت تحاول إبعاد الفرنسيين عن وادى النيل . ولقد عمل رجالها على تشجيع الوزارة الإيطالية على القيام بعملية « الإستيلاء » على مصوع ، حتى تتمكن بريطانيا من قطع الطريق على جحافل المهدية ، وتمنع وصول الأسلحة والذخائر إليهم عن طريق البحر الأحمر . وكانت بريطانيا تبحث ، علاوة على ذلك ، فى إقامة توازن مع طموحات ألمانيا فى الميدان الإستعمارى . ولذلك فإن إيطاليا أعلنت ، وعلى لسان وزير خارجيتها ، أن « مفاتيح البحر المتوسط موجودة فى البحر الأحمر » .

ولقد قامت الدولة العثمانية ، من جانبها ، بإرسال الإحتجاج تلو الإحتجاج، وكررت طلب سحب القوات الإيطالية من الأراضى المصرية المطله على البحر الأحمر ، والتى كانت تخضع للسيادة العثمانية . ولقد إقتصرت ردود الحكومة الإيطالية على ذكر أن هذا الإحتلال كان مجرد إجراء يهدف الأمن والنظام ، وتم إتخاذه فى صالح جميع الدول ، ولا يتعرض لحقوق سيادة الباب العالى . أما بسمارك، والذى كان مشغول فى ذلك الوقت فى تلك المناقشات الحلوة المرة مع الإنجليز فإنه عبر عن حنقه من ذلك الوفاق بين روما ولندن ، وذلك بإحتجاجه على

إحتلال مصوع ، الأمر الذى يتعارض مع إستقلال الدولة العثمانية وسلامة أراضيها .

وكان عدد كبير من النواب الإيطاليين يعارضون مشروع بلادهم على مصوع ، والذى كان يهدد ، مع إمتداد التوسع صوب داخل القارة ، بالتسبب فى نشوب حرب مع إثيوبيا . ولكن الحكومة الإيطالية عملت على طمأنة نفوسهم ، وأعلن الوزير روبيلان ، فى ١٤ يناير ١٨٨٧ ، وبكل ثقة عن ضرورة عدم إعطاء أهمية كبيرة لرجال تلك العصابات التى يمكنها أن تهاجم الإيطاليين فى أفريقية . وبعد أثنتى عشر يوماً ، تم القضاء على طابور إيطالى بأكمله ، ومن أربعمائة رجل، فى ممر دوجالى .

ولقد تمكن كريسبى ، والذى كان يعارض حتى ذلك الوقت تلك المغامرة الإستعمارية ، من أن يصل إلى السلطة . وكان يرى أنه كان من الأصوب ألا تذهب إيطاليا إلى مصوع ، ولكنه لم يعد فى وسعها بعد ذلك أن تسحب علمها . ولقد دخل بعد ذلك ، وبكل همة ، فى عملية موجهة ضد إثيوبيا ، وكان يحاول تعويض فشل إيطاليا فى تونس ، ويحاول أن يفيد من الأوضاع السائدة فى تلك الأمبراطورية القديمة ، المسيحية والمتبربرة ، كما وصفها ، والتى إدعى أن تجارة الرق مزدهرة فيها ، وأن الحياة الثقافية تنحصر فى عناصر الدين . وكانت هناك خلافات عميقة تفصل بين رؤسائها ورؤوسها ، ووصلت إلى حد الحروب ، ودون أن يتمكن « ملك الملوك » الموجود من أن يضع حداً لها . ففى الشمال ، كان رأس تجده يحاول فرض سلطته على الأمبراطورية . فإصطدم فى هذه العملية ، فى الجنوب ، برأس شوا ، منليك . ولقد قبل هذا الأخير مفاتحات التحالف ، التى تقدم الإيطاليون بها إليه ، والذين كانوا يدافعون عن أنفسهم ضد الموقف العدائى من جانب رأس تجده . وكانوا قد إحتلوا منطقة ساعاتى ، وقاموا بتحصينها . وفى عام ١٨٨٨ فكر النجاشى يوحنا فى ضرورة الإنسحاب صوب الداخل ، وبعد عملية

حصار كانت بدون نتائج . وعزم الإيطاليون على القيام بعملية مد منطقة إحتلالهم إلى كيرن وإلى أسمرة .

وسرعان ما قتل النجاشي يوحنا الرابع ، في شهر مارس ۱۸۸۹ ، وفى موقعة المتمة ضد الأنصار المهديين ؛ وتولى عرش الإمبراطورية منليك ، رأس شوا ، وحليف الإيطاليين . ولقد بذل منليك مجهودات ضخمة من أجل إخضاع بقية الرؤساء الاثيوبيين له وقام فى ٢ مايو ۱۸۸۹ بعقد معاهدة صداقة وسلم دائم مع إيطاليا فى أوتشاللى ، ولقد نصت هذه المعاهدة على أن تزوده إيطاليا بالأسلحة ، وبأربعة ملايين ليرة ، وذلك في نظير حصول إيطاليا على ميزات تجارية ، وعلى دور وسيط فى العلاقات بين أثيوبيا وبين أوربا . ورأت إيطاليا أن هذه المعاهدة تسمح لها بأن تطالب بحماية فعلية على الحبشة ؛ فقامت فى شهر أكتوبر بإبلاغها إلى الدول . ولكن منليك رفض ذلك التفسير ، المغالى فيه ، والذى أعطاه حلفاؤه لهذه المعاهدة ونصوصها ، وكان مصمماً على عدم قبول الخضوع لإيطاليا ، وتبعيته لها ، فألغى المعاهدة فى شهر سبتمبر ۱۸۹۰ . وكان ذلك بداية لتطور خطير فى العلاقات بين إيطاليا والحبشة ؛ وسنعود إلى ذلك من جديد فى الفصل التالى .

٢ـ الحماية الإيطالية على الصومال :

أخذت أنظار إيطاليا تتجه صوب بلاد الصومال ، منذ الوقت الذى استولت فيه على محافظة مصوع المصرية ، على ساحل البحر الأحمر ، فى عام ۱۸۸٥ . ولكن إيطاليا وصلت إلى بلاد الصومال متأخرة عن غيرها . وإذا كان عليها أن تتعامل هناك مع الأجزاء الشمالية من ممتلكات سلطان زنجبار ، ومع الشيوخ المخلين إلى الشمال من هذه الممتلكات ، فقد كان عليها أن تحسب حساباً للنفوذ البريطاني ، الذى كان قد ثبت أقدامه على الشاطىء الشرقى لإفريقية ، والنفوذ الألمانى الذى كان يستعد لإنشاء مستعمرة تنجانيقا .

ومن مصوع سارت السفينة الحربية الإيطالية « باربار يجو » تحمل بعثة قصدت مصب نهر جوبا ، برئاسة الكابتن تشكى . وكان عليها أن تصعد فى هذا النهر إلى أقصى مكان يصلح للملاحة ، وتزور بعض مناطق من بلاد الصومال ، وتكتب تقريراً عن هذه البلاد ، وإمكانيات التجارة مع شعوب تلك المنطقة ، التى يمكن للإيطاليين الإستفادة منها . وكان على البعثة كذلك أن تعبر بلاد الجالا وتحاول العثور على طريق يوصل بين منطقة الكافا وبين نهر الجوبا .

ولقد وصلت البعثة إلى زنجبار فى شهر أبريل ١٨٨٥ ، وظهرت نية تشكى فى الحصول على ميناء بورت درنفورد أو قسمايو أو أى ميناء آخر على سواحل الصومال ، ويكون قريباً من مصب نهر الجوبا ؛ وظهر شغف الإيطاليين فى الإشتراك فى عملية تقسيم هذا الجزء من القارة الإفريقية ، والحصول على نصيب لهم فيه .

ولقد تمكن الإيطاليون من عقد مغاهدة تجارة مع سلطان زنجبار فى ٢٨ مايو، وأضيفت إليها مادة جديدة فى ١٠ أكتوبر من نفس السنة . وبقى الكابتن تشكى فى زنجبار ، وذلك بصفته « قائم بأعمال » إيطاليا هناك . ولقد سرت الإشاعات ، فى شهر سبتمبر بأن تشكى قد طلب إلى السلطان أن يتنازل لإيطاليا عن مصب نهر الجوبا ؛ ولكن الحكومة الإيطالة تبرأت من هذه الإشاعة ، حين إستفسرت منها بريطانيا عن صحتها . أما حملة الإستكشاف نفسها ، فى منطقة الجوبا والجالا، فإنها فشلت تماماً ، ولم تعطى أى نتيجة ورغم ذلك فقد إستمرت الإشاعات فى الظهور من وقت لآخر ، عن محاولة إيطاليا الحصول على ميناء قرب مصب نهر الجوبا ، أو ميناء قسمايو على وجه التحديد ، من سلطان زنجبار ؛ وكانت هذه الإشاعات تدل على إهتمام الإيطاليين بالحصول على ميناء بحرى فى هذه المنطقة ، وعلى قيام إيطاليا بعمليات جس نبض ، حتى لا تصدم مع إنجلترا ، أو مع ألمانيا ؛ وكانت هاتان

الدولتان تستعدان فى ذلك الوقت لتقسيم مناطق نفوذها فى شرق إفريقية ، ولا ترغبان في دخول شريك جديد فى العملية ، وبطريقة مفاجئة .

ولقد عادت الحكومة الإيطالية إلى هذا الموضوع مرة جديدة ، فى شهر مايو ۱۸۸۸ ، وبعد أن قام سلطان زنجبار بالتوقيع على عقد الإمتياز الذى منحه لألمانيا . وكلفت إيطاليا قنصلها فى زنجبار بفتح مفاوضات رسمية مع السلطان ، من أجل الحصول على نهر الجوبا وإقليم قسمايو وكل ما يمكن الحصول عليه من الـ٦٠ ميل من السواحل التى تقع إلى الجنوب من خط الإستواء مباشرة ، وذلك بنفس الشروط التى حصل بها ماكينون على عقد إمتياز شركته البريطانية . ولكن السلطان عارض فكرة منح إمتياز جديد . فلم يكن من القنصل الإيطالى إلا أن قام بممارسة الضغط عليه ، وبدعوى أنه أهان ملك إيطاليا ؛ وكان فى وسعه أن يطالب بقسمايو ، كتعويض عن هذه الإهانة !! وأصبح على بريطانيا أن تحاول تلطيف الجو ، ومنع الإصطدام بين الطرفين ؛ ثم ظهرت أنها لا توافق على إستخدام العنف ضد السلطان، وذهبت إلى حد ذكر أنه كان « تحت حماية ألمانيا وإنجلترا » ؛ ثم خففت من شدتها ، وذكرت أن السلطان كان « حليف » إنجلترا ، وأنها كانت عازمة على أن تمنع إجباره على التنازل عن أى جزء من أراضيه أو إخضاعه لأى عمل قد يؤدى إلى ضياع سلطته على تلك السواحل[1] .

وأعطت هذه الضغوط نتائجها ، وإضطرت إلى التراجع عن المطالب الإقليمية، وإكتفت بإعتذار من السلطان عن « الإهانة » التى نزلت بها ، وإحتفظت بالأمل فى أن تساعدها إنجلترا ، فيما بعد ، فى الحصول على منطقة فى شمال ممتلكات سلطان زنجبار ، تقوم بإدارتها وإستغلالها .

---

(۱) أنظر : د. جلال يحيى : التنافس الدولى فى شرق إفريقية . القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٥٩ . ص ص ٢٢٣ - ٢٢٤ .

وفى ذلك الوقت ، كان أهالى شرق إفريقية قد بدؤا يدركون معنى التنازل عن السواحل للشركات الإنجليزية والألمانية ، ويظهرون عداءهم نحوه . وأخذ أهالى الصومال يرسلون وفودهم وشيوخهم إلى سلطان زنجبار ، ويهددونه بعدم الإعتراف بإقامته لهم ، ويؤكدون له أنهم لن يعترفوا بأى إمتياز يمنح للدول الأوربية ، وأنهم سيحاربون ، إن لزم الأمر لمنع الدخلاء من الإستيلاء على مدنهم ، أو من السيطرة عليها . وكان هذا الموقف يمنع السلطان من إعطاء حقوق إمتياز جديدة ، ولدولة أوربية أخرى ، هى إيطاليا .

ولقد تطور الأمر إلى ثورة عارمة نشبت على طول ساحل شرق إفريقية ، فى عام ١٨٨٨ ، ضد التدخل الأوربى فى هذه المناطق . وأصبح لزاما على كل من إنجلترا وألمانيا أن تقوم بالضغط على سلطان زنجبار ، من أجل الحصول على إمتيازات فى مناطقه الشمالية ، عند قسمايو ومصب نهر الجوبا ، مما قد يهدد سلطته على الأهالى . وإنضمت إيطاليا بعد ذلك إلى إنجلترا وألمانيا ، وشاركتهما فى حصار شواطىء أفريقية الشرقية . وقدم سلطان زنجبار إعتذاره الرسمى لإيطاليا ، بإطلاق المدافع لتحية العلم الإيطالى ، وبخطاب إعتذار . فإنتهى الخلاف المفتعل بين إيطاليا وزنجبار ، والذى كانت إيطاليا قد إختلقته للتذرع به فى الحصول على جزء من الأسلاب الإقليمية ؛ ولكنه إنتهى دون أن تحصل إيطاليا على أى شىء جديد ، سوى وعد من إنجلترا بأن هذا الجزء الساحلى ؛ الذى تقع فيه قسمايو ، لن يقع فى أيدى أى دولة أوربية أخرى فى فترة ثلاث سنوات . وعادت العلاقات العادية بين إيطاليا وزنجبار . وساعد إشتراك إيطاليا مع كل من إنجلترا وألمانيا فى محاصرة سواحل شرق إفريقة على ربط مصالحها بمصالحهم ، وبالتالى على حل الموضوع فى صالح إيطاليا ، وعلى حساب زنجبار .

* * * * * *

ولقد كان إشتراك إيطاليا فى عملية الحصار البحرى فرصة فريدة ، إنتهزتها فى جمع توقيعات الشيوخ والسلاطين المحليين على معاهدات الحماية ، نظير دفع مبالغ من المال لهم ، وذلك فى الجزء الواقع بين نهاية أملاك سلطان زنجبار شمالا ، وبداية الصومال الإنجليزى المطل على خليج عدن .

وأحضرت إيطاليا ثلاثة من شيوخ الصومال إلى قنصليتها فى زنجبار ، فى ١٢ ديسمبر ١٨٨٨ ، وذكرت أنهم جاءوا كمندوبين عن يوسف على يوسف ، سلطان أوبيا ، يحملون خطابا منه يسمح لهم بأن يطلبوا بإسمه من القنصل الإيطالى العمل على وضع سلطنة أوبيا تحت الحمية الإيطالية .

ولقد تم الإتصال بوزارة الخارجية البريطانية ، التى لم تعترض على هذا المشروع الإيطالى الذى يهدف اعلان الحماية الإيطالية على الساحل الإفريقى من نفس المكان الذى تنتهى فيه الحماية البريطانية فى بلاد الصومال ؛ أى عند خط الطول ٤٩ شرقاً حتى الحدود الشمالية لأراضى سلطان زنجبار[١] . فأصبح على القنصل العام الإيطالى فى زنجبار أن يذهب بعد ذلك إلى أوبيا ، ويعلن رسمياً قيام الحماية الإيطالية ، بعد أن يتأكد من أن السلطان المذكور يتمتع بكل حقوق « الإستقلال والسيادة التامة » .

ولقد ذهب هذا القنصل إلى هناك ، فى يوم ٧ فبراير ١٨٨٩ ، وذكر أن السلطان أحسن إستقباله ، وأكد له رغبته فى وضع بلاده تحت الحماية الإيطالية ، وأنه مستعد للتوقيع على الأوراق الرسمية . وإدعى القنصل الإيطالى أنه تحقق من إستقلال سلطان أوبيا ، من الوجهة القانونية ، وأنه لا توجد على كل أراضيه الممتدة من وورشيخ فى الجنوب حتى رأس عوض فى الشمال أى مؤسسة أوربية ، وأكد أنه ليس لأى دولة عظمى ، ولم يكن لها ؛ أى نفوذ أدبى أو مادى على طول

---

(١) أنظر : د. جلال يحيى : التنافس الدولى فى شرق إفريقية ، مصدر سابق ، ص ٢٤٣ .

سواحله . وتأكيد غير ذى قيمة ، إلا من حيث الشكل ، لاستيفاء الشروط والأوراق اللازمة ، قبل تبليغ الحماية إلى الدول الموقعة على الإتفاقية العامة لمؤتمر برلين ، والتى نظمت أمر تقسيم الأراضى الإفريقية بين الدول الأوربية ؛ خصوصا وأن القانون الدولى لم يكن يعترف للإفريقيين بنفس الحقوق التى منحها للأوربيين . ولم يكن هؤلاء الإفريقيون يعرفون ما يبصمون عليه نظير بعض المال ، ولا يعرفون أن الحماية تعنى السيطرة والإستغلال والتحكم . وعلى أى حال فقد وقع السلطان على الإتفاق الرسمى اللازم للحكومة الإيطالية يوم ٨ فبراير ؛ وقامت إيطاليا بابلاغ الدول ، فى ٢ مارس ١٨٨٩ بأنها وضعت سلطنة أوبيا تحت حمايتها ، ورفعت العلم الإيطالى عليها .

وبعد إنتهاء هذه العملية ، وجهت إيطاليا نشاطها صوب سلطنة « الميجرتين » . ورحب يوسف على يوسف ، سلطان أوبيا ، بالذهاب على السفينة الحربية الإيطالية ، إلى صهره ، عثمان محمود ، « سلطان » الميجرتين ، معلنا أنه مستقل تمام الإستقلال عن أوبيا . وقامت إيطاليا بتحديد أراضى كل من الشيخين المحليين فى علولا ، بحضور كل منهما . أما الأراضى الواقعة بين رأس عوض ، وهى نهاية أراضى أوبيا ، ورأس بدوين ، الواقعة إلى الشمال من مصب النقل Nogal ، وهى التى كان يوسف على يوسف يدعى حقوقا عليها ، فإنها وضعت تحت الحماية الإيطالية ، ووقع كل الشيخين على وثيقة خاصة بذلك . وقامت إيطاليا بإبلاغ ذلك للدول ، وبإسم الحماية الإيطالية على جراد ووادى نقل .

ثم قامت إيطاليا مع عثمان محمود بنفس الإجراءات الشكلية التى قامت بها سابقا مع يوسف على يوسف ؛ فذكرت أنه « سلطان » مستقل تام السيادة ، وأن أرشيفات عدن خالية من كل ما ثبت أن أراضيه الممتدة من ناحية حتى خط ٤٩ شرقا ، وهو نهاية أراضى الصومال الإنجليزى ، وحتى رأس بدوين من ناحية أخرى، لم تكن منطقة نفوذ أو تحت حماية أى دولة أخرى . تأكيد بعلم كل من الإنجليز

والإيطاليين بكذبه ، منذ توقيع الإتفاقية المصرية الإنجليزية الخاصة ببلاد الصومال ، والتى إعترفت بالإدارة المصرية والسيادة العثمانية حتى رأس حافون . وعلى أى حال ، فإن هذه الإجراءات الشكلية كانت لازمة لاستيفاء شروط إتفاقية مؤتمر برلين رغم عدم وجود أى داع لتأكيد خلو أرشيفات عدن بالذات من إثبات العكس . وتحرير محضر بإعلان الحماية الإيطالية على تلك الأراضة فى يوم ٧ إبريل ١٨٨٩ .

وأبلغت إيطاليا الدول ، فى ٣٠ مايو ، بحمايتها على بلاد الصومال ؛ الواقعة بين الصومال الإنجليزى وأراضى سلطان زنجبار ، ذاكرة أن سلطنة أوبيا تتصل جنوباً إلى إقليم وورشيخ ، التابع لسلطان زنجبار ، عند خط عرض ٣٠َ ٥° شمالا ، وتمتد حتى رأس عوض ، الواقعة عند خط عرض ٣٥َ ٥° شمالا ؛ وأن أراضى وادى نقل تمتد من حدود أوبيا حتى خط عرض ٣َ ٨° شمالا ، حيث تبدأ سلطنة الميجرتين ، التى قبلت الحماية الإيطالية ؛ والتى تمتد حتى حدود الصومال البريطانى عند خط طول ٤٩° شرقاً .

وهكذا نجحت الحكومة الإيطالية ، أثناء محاصرة سواحل شرق إفريقية ، فى فرض حمايتها على الأراضى الصومالية الواقعة بين النهاية الشمالية لأملاك سلطان زنجبار ، وبين أراضى الصومال الإنجليزى ، ولن تنس أطماعها ومشروعاتها الخاصة بقسمايو ، والموانى الشمالية من سلطنة زنجبار .

* * * * * *

وفى أثناء فرض الحصار البحرى على سواحل شرق إفريقية ، ظلت أنظار إيطاليا مركزة على قسمايو . وكانت إيطاليا تمر بصعوبات مع ألمانيا بشأن موانى سلطنة زنجبار الجنوبية ، فقبلت أن تتفاهم الحكومة الإيطالية مع « شركة شرق إفريقية البريطانية » ، بشأن إحتلال مشترك ـ انجليزى إيطالى ـ لمنطقة

قسمايو . وكان هذا التصرف يضع حداً لالحاح الحكومة الايطالية ، ويحد من منطقة امتداد النفوذ الايطالى الى الجنوب أكثر من ذلك ، وتحتفظ فيه انجلترا ، فى نفس الوقت ، بحرية عملها ، هى وايطاليا فى عملية التوغل فى نهر جوبا صوب الداخل .

وقامت شركة شرق إفريقية البريطانية بالتوقيع على عقد رسمى فى ١٨ نوفمبر ١٨٨٩ مع الحكومة الإيطالية ، لتسليمها ـ بعد موافقة السلطان ـ كل المدن والممتلكات الساحلية (فيما عدا قسمايو) ، وذلك من مصب نهر الجوبا شمالا ، وبما فيه براوة ومركا ومقديشو وورشيخ ومروتى ، وطبقاً لشروط وإلتزامات عقد الإمتياز الذى أصدره السلطان فى ٣١ أغسطس من نفس السنة.

وفى اليوم التالى أبلغت إيطاليا الدول الأوربية حمايتها على كل أجزاء الساحل الشرقى لإفريقية ، من الحدود الشمالية لأراضى قسمايو ، حتى خط عرض ٣٠َ ٢ْ شمالا ؛ وهى الأجزاء الموجودة بين المحطات التى إعترف بملكية سلطان زنجبار لها فى عام ١٨٨٦ ؛ وأن الحد الشمالى لهذه المحمية الإيطالية الجديدة يتطابق مع النهاية الجنوبية لسلطنة أوبيا ، والتى كانت موضع البلاغ ..... الصادر فى ٢١ مايو الماضى .

وأرضت هذه العملية الإيطاليين ، إذ أن مجموع هذه المحميات كان أساس « الصومال الإيطالى » ؛ أما الموانى الشمالية ؛ أو « البنادر » ، فإنها كانت مستأجرة من شركة شرق إفريقية الإمبراطورية البريطانية . ونتيجة لثورة الأهالى على طول الساحل ، لم تتمكن السلطات الإيطالية من النزول إلى الساحل ، إلا فى عام ١٨٩٢ . وفى إنتظار ذلك ، أخذت فى تحديد خط حدود لمناطق نفوذها ، مع مناطق النفوذ البريطانية فى هذه المنطقة .

٣ ـ تحديد مناطق النفوذ مع إنجلترا :

كان من نتيجة إستيلاء الإيطاليين على جزء من سواحل البحر الأحمر ، وإعلانهم حمايتهم على أجزاء من سواحل الصومال ، ثم على الحبشة ، أن فكرت الحكومة الإيطالية فى تحديد مناطق نفوذها فى شرق إفريقية ، والحصول على إعتراف دولى بسيادتها على تلك المناطق ، منعًا لتوغل الفرنسيين من خليج عدن غربًا . وإفسادهم عليها خططها فى إمبراطوريتها الإستعمارية الإفريقية . فإقترحت إيطاليا على إنجلترا رسم خط يسير إلى الشمال من الإريتريا ، وإلى الغرب من الحبشة ، ثم يتجه صوب المحيط الهندى ، عند مصب نهر الجوبا ؛ وخطاً ثانياً يرسم حدود الصومال الإنجليزى المطل على خليج عدن ، وبشكل يترك الأراضى الواقعة بينهما للنفوذ الإيطالى ، ويمهد لتحديد منطقة النفوذ الفرنسى فى بلاد الصومال .

ولقد بدأت هذه المفاوضات بالمحادثات بشأن الخط الذى يبدأ من سواحل البحر الأحمر ، ولكنها إنقطعت نتيجة لرغبة إيطاليا فى إدخال كسلا داخل منطقة نفوذها ، وإصرارها على ذلك ، ثم قامت إيطاليا بعد ذلك بتقديم إقتراح بالبدء بالنهاية الجنوبية لذلك الخط ، من سواحل المحيط الهندى ، تفادياً للمصاعب .

ومن النهاية الجنوبية للخط ، وحاولت إيطاليا أن تزيد من منطقة نفوذها ، وتشبثت بأن مناطق الكافا كانت تدخل فى ملحقات بلاد الحبشة ، والتى كانت قد أعلنت حمايتها عليها . فإقترحت إتباع خط يسير مع نهر الجوبا ، حتى النقطة التى يدخل فيها فى البلاد التابعة لإمبراطورية الحبشة ، دون ذكر أى تحديد لهذه البلاد . ولكن الحكومة البريطانية رفضت أن تتذرع الحكومة الإيطالية بحمايتها على الحبشة. ولكى تمد نفوذها بشكل قد يعرقل نشاط البريطانيين ؛ وذكرت أنه من غير المتوقع أن تمتد أملاك منليك الثانى وملحقات بلاده إلى الجنوب من خط عرض ٩ ° شمالا؛

ثم إن مبدأ إعتبار كل المناطق التى يغزوها هذا الملك الإفريقى فى حملاته ضد قبائل الجالا ، وتوغله فيها على أنها إمتداد لمنطقة الحماية الإيطالية كان أمراً يهدد المشاريع البريطانية . فلا يمكن الإعتراف بإمتداد سلطة منليك إلى الجنوب من نهرى أباى والحواش ، ورغم حروبه فى مناطق الجالا ، وفى إتجاه قبائل الكافا ؛ وإن ما يذكر خلاف ذلك هم الإيطاليون ، والذين لا يمكن الوثوق فى حياد كتاباتهم وأغراضهم، خصوصاً بعد إعلان الحماية الإيطالية على الحبشة .

وفى ذلك الوقت ، سقطت وزارة كريسبى ، وشكل الماركيز دى رودينى الوزارة الجديدة . ونصحته بريطانيا بضرورة المحافظة على العلاقات الودية مع جميع الدول ، حتى يجنب العالم أخطار الحرب ؛ وبدراسة مشروعات التوسع فى إفريقية جيداً ؛ من الناحية الإقتصادية ، حتى يبعد بلاده عن المفاجئات الأليمة ، بعد إقحامها فى عملية إنشاء إمبراطورية إستعمارية واسعة .

ولقد إستمع دى رودينى إلى تلك النصائح بأذن صاغية ، وأظهر استعداده لقبول موقف إنجلترا فى مسألة كسلا ، وغيرها من المسائل ، وأعلن أن صداقة انجلترا تزيد على أهمية أى اقليم يجاور حدود المناطق الإيطالية . وكان فى حقيقة الأمر غير قادر على إجبار انجلترا على تغيير موقفها فى إفريقية ، خصوصاً وأن منليك الثانى ، ملك الحبشة ، كان قد أعلن الغاء معاهدة الحماية الإيطالية ، وقطع كل علاقاته مع حكومة روما .

ولقد وافقت الشركة البريطانية على التساهل مع الايطاليين ، وذلك فى منتصف شهر مارس ١٨٩١ ، وقبلت ادخال بعد التعديلات فى رسم الحدود عند مصب نهر الجوبا ، وذلك فى نظير تنازلها عن كل المناطق القريبة من بلاد الكافا الموجودة الى الشمال . وذلك بإنزال خط الحدود من خط ٩° من خطوط العرض شمالا الى خط ٦° ، ثم يسير الى النيل الأزرق مع خط طول ٣٥° شرقا .

ولقد وافقت الحكومة الإيطالية على وجهة النظر البريطانية ، مع بعض التعديلات الطفيفة ، مما سمح بالتوقيع على اتفاقية ٢٤ مارس ١٨٩١ ، لتحديد مناطق نفوذ كل من الدولتين فى شرق افريقية وسار الخط الفاصل بينهما فى وسط مجرى نهر الجوبا الى أن يقابل هذا النهر الخط ٦° من خطوط العرض شمالا ، ثم يسير مع هذا الخط غربًا حتى نقطة تقاطعه مع خط ٣٥° من خطوط الطول شرقاً ، فيسير مع هذا الخط شمالا الى أن يتقابل مع النيل الأزرق .

وأعلنت حكومة روما نبأ التوقيع على هذه الاتفاقية ، وعلى أساس أنها كانت تدعم أقدامها فى افريقية ، وتؤكد لها نفوذها فى شرق افريقية .

وكانت هذه الإتفاقية أساس إتمام تحديد مناطق النفوذ بين انجلترا وايطاليا من النيل الأزرق حتى سواحل البحر الأحمر . واعترفت لإيطاليا بنفوذها فى المناطق الواقعة الى الشرق وإلى الداخل من ذلك القوس ، فى نظير الاعتراف بالأراضى الواقعة الى الجنوب ، والى الغرب ، والى الشمال من هذا القوس ، كمنطقة نفوذ بريطانى : وهى الأراضى التى تشتمل على كينيا وأوغندا وأعالى النيل والسودان . وكانت أيضا أساساً لسيطرة ايطاليا على الجزء الشمالى من سواحل سلطنة زنجبار ، والموانى الواقعة عليها ؛ وكانت أساسية بالنسبة لإنشاء الصومال الإيطالى .

وبقيت بعد ذلك عملية تحديد قوس داخلى فى هذه المنطقة ، ويطل على خليج عدن ويمثل حدود الصومال الانجليزى مع بقية منطقة النفوذ الإيطالى فى شرق افريقية ؛ الأمر الذى تم التوصل اليه فى عام ١٨٩٤ .

وإذا كانت ايطاليا قد رسمت خطاً يحدد مناطق نفوذها مع انجلترا ، ويدل ، على الخريطة ، على أن هذه المنطقة قد أصبحت منطقة نفوذ ايطالى ، إلا أن هذه المنطقة لم تخضع لسلطة ايطاليا الفعلية ؛ ولم يكن من السهل ، حتى على القوات العسكرية الايطالية ، أن تتمكن من التوغل فيها ، من السواحل صوب الداخل . وكان منليك قد ألغى المعاهدة المعقودة مع الايطاليين فى عام ١٨٨٩ ، كما كان الموقف الدولى يدل على تزايد المنافسات الامبريالية الأوربية على مناطق القارة الافريقية فى ذلك الوقت .

الفصل العشرون
التنافس الإمبريالي في القارة الإفريقية

الفصل العشرون

التنافس الإمبريالى فى القارة الإفريقية

كانت إنجلترا تواجه فرنسا ، فى كل ركن من أركان القارة الإفريقية . وكانت كل من الدولتين تحاول سبق الثانية ، وتحاول أن تصل قبلها . ولقد حاولت إنجلترا ان تتفاهم مع « دولة الكنغو الحرة » ، ضد فرنسا ؛ كما دفعت إيطاليا ضدها ؛ وإن كانت إيطاليا قد إنهزمت فى موقعة عدوة . وكانت مجهودات إنجلترا تصطدم ، فى كل مكان بمجهودات فرنسا . وأصبحت العلاقات مع فرنسا شديدة الصعوبة . وكانت سنوات منافسة واضحة ، إمتلأت بعمليات « وخز الإبر » . وإنتصرت إنجلترا فى فاشودا ، ثم تأكد إنتصارها فى الترنسفال، وحيث تنتصر الإمبريالية البريطانية .

١ـ التنافس الفرنسى الانجليزى :

كانت موضوعات الخلافات بين فرنسا وإنجلترا كثيرة ؛ وكانت الدولتان تتفاوضان دائماً بشأن مشكلات الحدود . وكانت هناك روح عدائية لدى الفرنسيين ضد الإنجليز ، الذين أصبحوا « الأعداء التقليديين » . وكانت معظم موضوعات الخلافات مثيرة ، نظراً لتكرارها ، أكثر من كونها على درجة من الأهمية . ولم يكن من السهل إخفاء هذه الخلافات ، كما أنها لم تكن قاصرة على القارة الإفريقية : فكانت هناك المشكلات التى تتعلق بسيام . وغيرها التى تخص الصين .

وكانت هناك صعوبات تتعلق بجزيرة مدغشقر . ففى أغسطس ١٨٩٠ إعترفت إنجلترا بحماية فرنسا على تلك الجزيرة الكبيرة ، فى الوقت الذى إعترفت

فيه فرنسا بحماية إنجلترا على زنجبار . ولكن تطبيق الحماية الفرنسية واجه صعوبات نتيجة للمؤامرات الإنجليزية ، وكانت هذه المؤامرات سياسية ، وتجارية ودينية . وفى تاناناريف فشل المقيم العام الفرنسى فى فرض سلطته الواضحة على الطبقات الاقطاعية الموجودة . وتطور الأمر إلى قتل عدد من الفرنسيين ؛ وقررت فرنسا إستخدام القوة . وتم تقديم مشروع معاهدة تشتمل على المطالب الفرنسية إلى الملكة ، والتى كان عليها أن تقبله فى فترة ثلاثة أيام . وترك المقيم العام تاناناريف بعد أن رفضت الملكة مشروع المعاهدة . ولقد صوت البرلمان الفرنسى ، فى شهر نوفمبر ١٨٩٤ على الميزانيات اللازمة للحملة العسكرية ، والتى كانت تضم ١٥,٠٠٠ جنديا . ولم تواجه هذه الحملة عدواً قوياً ، ولكن الحميات أفقدتها ما يزيد على أربعة آلاف جندى من بين الجنود البيض . وفى ٣٠ سبتمبر ١٨٩٥ ، سلمت تاناناريف مع أولى طلقات المدفعية . وكان على معاهدة الحماية الجديدة أن تضمن لفرنسا ، وبطريقة حاسمة « وضعية الدولة صاحبة الحماية » ؛ رغم إحتفاظ الملكة رانافالو بلقبها .

ولكن البلاد ظلت غارقة فى الفوضى ؛ وظلت هناك بؤرات للثورة المحلية موزعة على جميع أنحاء الجزيرة . وفى عام ١٨٩٦ ، تم تحويل الحماية إلى عملية ضم . وقام الجنرال جالييني ، الذى تم تعيينه حاكماً عاماً فى شهر سبتمبر ، بتركيز السلطات المدنية والعسكرية فى يديه . وتم إعدام أحد أعمام الملكة وأحد الوزراء رمياً بالرصاص . وفى عام ١٨٩٧ تم خلع الملكة ، ونفيها . وسرعان ما تم خضوع الجزيرة . وكان جالييني يمثل الجندية ، وحسن الإدارة فى نفس الوقت: فتمت عملية التنظيم مع عملية التهدئة ، ومعها إمتدت خطوط البرق ، وطرق المواصلات ، وفى محاولة لتنمية الأسواق والمحاصيل ؛ فى هذه البلاد ذات الأرض الحمراء .

وفى منطقة النيجر ، إستمرت الاصطدامات بين الفرنسيين والانجليز ، فى عمليات توسيع كل من الجانبين . واستمر الرئيس ساموري على المسرح لمدة سبعة عشر عاماً ؛ وكان يستند إلى عناصر محاربة من الفلاحين ، وتنتقل إمبراطوريته معهم من مكان إلى آخر . ولقد حاربها كل من جوفر ، وآرشينار ، وجاليينى ، وجورو . وكان ساموري مجاهداً إسلامياً ، يتميز بالهدوء ، وسرعان ما كان يظهر، وسرعان ما كان يختفى . ولكن الفرنسيين تمكنوا من أسره فى عام ١٨٩٨، ونفوه من البلاد ، ومات فى المنفى .

وعملت فرنسا على مد سلطتها فى إقليم تشاد وحيث كان رابح يحكم إمبراطوريته الواسعة ، بعد أن كان من رجال الزبير رحمت ، وخرج من السودان، وأسس هذه الإمبراطورية . وجاء كرامبل من الكنغو ، وكان يرغب فى الوصول إلى الجزائر ، إذ أن تحديد الحدود كان قد ترك أراضى الكنغو مفتوحة من ناحية الشمال ؛ وتقدم فى أراضى تشاد ، حيث تم القضاء على بعثته فى عام ١٨٩١ . فقامت فرنسا بإعداد حملات قوية ووجهتها لضرب رابح . وفى عام ١٨٩٨ ترك المستكشف فورو الجزائر ، ووصل إلى تشاد ؛ وجاء جنتيل من الكنغو ، وزحف جوايان من السنغال ، وتقدموا جميعاً فى إتجاه بحيرة تشاد . وتجمعت الحملات الثلاث تحت قيادة الكومندان لامى ، ثم إصطدمت ، فى عام ١٩٠٠ مع قوات رابح ، والذى قتل فى نفس الوقت الذى قتل فيه الكومندان لامى . وتأكدت السيادة الفرنسية ، بعد ذلك على المنطقة . وكانت الاتفاقية الفرنسية الانجليزية ، فى ١٤ يونيو ١٨٩٨ ، قد إعترفت بإتصال الممتلكات الفرنسية فى السودان وفى الكنغو فى كتلة واحدة ، وإتصال النيجر بالجزائر ، وحددت مناطق نفوذ الدولتين، وسوت نقط الخلافات بينهما ؛ ولكنها لم تعالج المسائل الاقليمية المتعلقة بمصر ،

وبأقاليمها ، وتركت مسألة بحر الغزال دون أن تتعرض لها ، حتى أن الأمور وصلت إلى فاشودة ، بعد ذلك .

٢ـ دولة الكنغو الحرة :

ظهرت الشراهية الاستعمارية بشكل واضح فى تاريخ دولة الكنغو الحرة . وكان الانجليز قد عقدوا ، ومن أجل قطع الطريق على الفرنسيين ، إتفاقية مع هذه الدولة ، فى شهر مايو ١٨٩٤ ، أجروا لها بها منطقة بحر الغزال ، على الضفة اليسرى للنيل ، من بحيرة ألبرت حتى شمال فاشودة . وقطعوا الطريق على الفرنسيين ، وبأراض كانت تابعة لمصر . وحصلوا فى نظير ذلك من دولة الكنغو الحرة على شريط من الارض يربط تنجانيقا ببحيرة ألبرت إدوارد ، حتى يتمكنوا عن طريقه من ربط ممتلكاتهم التى تقع إلى الشمال مع تلك التى تقع إلى الجنوب منه . ولكن فرنسا أعلنت بطلان هذه الاتفاقية ، وأكدت حقوق مصر الثابتة . وإضطرت الكنغو إلى التراجع أمام تهديدات فرنسا ، والتى أيدتها ألمانيا . وكانت هذه العملية تمثل فشلاً واضحاً لسياسة إنجلترا .

وكان الملك ليوبولد يسعى لكى يحصل من دولة الكنغو على كل المكاسب التى تسمح له بعمليات التوسع الاستعمارى وكان يعتبر هذه الدولة ملكاً خاصاً له ، ولا تخضع لتدخلات برلمان بروكسل . فعمل على القضاء على الثورات المحلية ، وخاصة ثورات العرب والمسلمين ، ونعتهم بأنهم تجار رقيق ، كما حدث فى عام ١٨٩٣ و ١٨٩٤ ، بعض القضاء على حملة أمين باشا ، وعلى حملتين بلجيكيتين أخريين . وأرسلت الحملات المكلفة صوب أعالى النيل ، وهى المناطق التى كان ليوبولد يحاول السيطرة عليها . وإعتمد فى ذلك مرة على إنجلترا ، ومرة ثانية على ألمانيا ، وثالثة على فرناسا ، لكى يحاول ، وبدون نجاح ، ضم الأقاليم التى كانت قد إنفصلت عن مصر فى أثناء الثورة المهدية .

ولقد حاول ليوبولد أن يجعل من دولة الكنغو الحرة ، والتي كانت تحتاج إلى إستثمارات مالية ضخمة ، مزرعة مربحة تعطيه عائداً كبيراً . فبدأ منذ عام ١٨٩٢ فى تطبيق نظام إستغلال شره . فأخذ فى تطبيق السخرة ، على الأهالى ، وفى فرض الاتاوات ، مع الاحتفاظ بالرهائن . وساد إستخدام الكرابيج المصنوعة من جلود أفراس النهر ؛ وأصبح رجاله لا يقنعون أبداً بكميات المطاط وسن الفيل التي كان الأهالى يأتون بها . وكان ليوبولد يغمض عينيه عن هذه المآسى التى ترتكب فى دولة الكنغو الحرة ، ويقسم الأرباح مع أصحاب إمتيازات إستغلال الكنغو ، ويقوى من مركزه المالى بتلك الإيرادات المالية التى كانت تصل اليه من هناك ، والتى ساعدته فى تجميل بروكسل بتلك القصور العديدة التى بناها فيها .

وظهر أن ليوبولد الثانى قد ورث صفات كورتيز وبيزارو ، الذين عملا فى العالم الجديد من قبل . وكان من الطبيعى أن تؤثر هذه الشراهية وتلك القسوة على مركز التاج فى بلجيكا ، وخاصة وأن العلاقات أصبحت مشدودة بين الملك وبين البرلمان . وإنتشرت الفضائح عن الطرق التى يستخدمها الملك فى استغلال دولة الكنغو ، وتحت شعار الانسانية وحرية التجارة ، حتى أن الحكومة البريطانية إحتجت على ذلك رسمياً ، فى عام ١٩٠٣ ؛ كما أن الملك ادوارد السابع عبر عن تألمه « الانسانى » ، من هذه البشاعة والقسوة التى ترتكب ؛ فاستقر الرأى على ضرورة إرسال لجنة تحقيق إلى هناك .

وأصبح الموقف لا يحتمل ، خاصة بعد أن ثبت تناقص الأيدى العاملة فى البلاد . وتحولت الاتهامات التى كانت موجهة إلى نظام استغلال ليوبولد ضد بلجيكا . ورأى برلمان بروكسل أن خير حل للمشكلة هو ضم الكنغو الحرة إليه . وعجز ليوبولد الثانى عن المعارضة ، وفى عام ١٩٠٨ أصبحت الكنغو مستعمرة للمملكة ، ولم يعد للملك ليوبولد عليها إلا سلطات ملك دستورى .

٣ ـ هزيمة عدوة :

وكانت إيطاليا أقل حظاً من بلجيكا ، ونزلت بها هزيمة نكراء فى إفريقية . وكانت طموحات إيطاليا فى المجال الأفريقى قد أصطدمت بالمشكلات الأفريقية؛ رغم أنها كانت تحلم بتتويج الملك أمبرتو امبراطوراً على إثيوبيا . وكان الايطاليون قد حاولوا إعادة قنوات الاتصال مع منليك الثانى ، لكنهم إتصلوا فى نفس الوقت بغيره من الرؤساء الأحباش ، وتدخلوا بذلك فى الشئون الداخلية للبلاد . ولكن الأوضاع سارت على غير هواهم . وفى شهر أبريل ١٨٩٤ ، إنضم رأس تيجره ، والذى كانوا يعتمدون عليه ضد منليك ، إلى الامبراطور منليك ، وأعلن خضوعه له ؛ الأمر الذى أدى إلى توحيد البلاد ، بعد أن طال إنقسامها على نفسها .

وكان منليك يتميز بالذكاء والقسوة ، وأصبح عدو إيطاليا ، وإستند فى ذلك إلى الشعوب التى تسكن بلاده . وأخذت الأسلحة والذخائر تصل إليه من جيبوتى . وفى شهر يوليو ١٨٩٤ قام الجنرال باراتييرى بغزو إقليم تيجره ، وأعلن ضمه .

ولكن الأنباء السيئة بلغت إيطاليا بعد فترة قصيرة : ففى شهر ديسمبر ١٨٩٥ ، تم القضاء على ألفى جندى إيطالى ، بقيادة توسيللى ، عند أمبالاجى . وإضطر الكولونيل جاليانو إلى أن يسلم ، مع ١,٤٠٠ جندى ، فى شهر يناير ١٨٩٦ . وخضعت سياسة الحكومة الإيطالية لهجمات شديدة من الرأى العام ، وفى البرلمان ، وكان التموين أمراً صعبًا فى بلاد لا توجد بها طرق ؛ ولذلك فإن الجنرال باراتييرى لم يتمكن من أن يجمع إلا ٢٥,٠٠٠ جندى كان ثلثهم من الجنود الوطنيين ، « عسكر » الاريتريا . وتمركز فى مواقع محصنة ، وفى حماية قطع المدفعية . ولكن برقيات رئيس الحكومة كانت تطلب إليه ضرورة التقدم ، وتطالبه بإنتصارات ضخمة ؛ وإنتهى الأمر بعزله من القيادة ، وأرسل

جنرالا آخر لكى يتولى القيادة بدلا عنه . ورغم أن الأمر قد ظل سرًا ، إلا أنه من المعتقدات أن الجنرال باراتييرى قد علم به ، وإضطر إلى القيام بعملية سريعة ضد الأعداء .

وفى أول شهر مارس ١٨٩٦ ، قام الجيش الإيطالى بالخروج من مواقعه الحصينة ، وبدأ الهجوم . وكان يوم عدوة كارثة . وبدلا من أن ينال الإيطاليون من أعدائهم ؛ والذين كانوا متحصنين ومتمركزين ، وجد الايطاليون أنفسهم أمام مفاجأة . وقتل ما يقرب من نصف عدد الضباط ، وما يقرب من ثلث عدد الجنود؛ وقتل جنرالان من أربعة ، وتم أسر جنرال ثالث مع ما يقرب من خمسة آلاف رجل ، وإستولى الأحباش على كل المدفعية . أنها كارثة ، وأول هزيمة لدولة أوربية فى معركة ضخمة فى القارة الأفريقية ، فى نهاية القرن التاسع عشر ، وفى عصر قوة الاستعمار .

وإضطرت إيطاليا إلى عقد الصلح مع إثيوبيا فى ٢٦ أكتوبر ١٨٩٦ . وقلت عزيمة إيطاليا على الاستمرار فى حركة الاستعمار فى القارة الإفريقية ، وفكروا حتى فى التخلى عن مستعمرة إريتريا ، ولكن الملك أمبرتو عارض ذلك .

وفى خلال ذلك الوقت ، كانت أوبوك قد أصبحت مركزًا لنمو مستعمرة ساحل الصومال الفرنسى حولها ؛ وقام حاكمها ، لاجارد بعملية توسع سلمى صوب الداخل ، لتدعيم النفوذ الفرنسى فى إثيوبيا . ووقع منليك ، فى عام ١٨٩٤ ، على عقد تنازل لإنشاء سكة حديدية تسير من جيبوتى إلى هرر وأديس أبابا ؛ وسيتم إنشاء الشركة الامبراطورية للسكك الحديد الإثيوبية ، وتبدأ فى إنشاء هذا الخط إبتداء من عام ١٩٠٩ . وبعد أن يتم تحديد السودان ، تصبح

أتيوبيا محصورة بين الإيطاليين والإنجليز ، ولا تجد لها مخرجاً إلى البحر إلا عن طريق السكة الحديدة ، ومن مستعمرة ساحل الصومال الفرنسى .

٤ـ إعادة غزو السودان وفاشودة :

ولقد إستندت إنجلترا إلى هزيمة الإيطاليين فى عدوة ، من أجل تسوية مسألة السودان . وكان هناك خوف واضح من إمكانية قيام تحالف بين الأحباش وبين المهديين ، الأمر الذى قد يؤثر على نفوذ الدول الاستعمارية فى شمال شرق القارة الافريقية . وكانت هناك مياه النيل ، وحاجة زراعة القطن فى مصر إليها . وكان هناك خوف من إنسحاب القوات الايطالية من كسلا ، الأمر الذى يزيد من صعوبة تقدم حملة أخرى من الشمال ، دون وجود قوة تغطى جناحها الأيسر . ولذلك فإن الحكومة البريطانية قررت ، فى شهر مارس ١٨٩٦ إرسال حملة من مصر إلى السودان ؛ وطلبت إلى إيطاليا إبقاء قواتها فى كسلا لفترة من الوقت(١) .

وكانت انجلترا ترغب فى الانتقام لمقتل غردون . ولكنها استخدمت القوات المصرية بشكل أساسى فى الحملة ، وبخاصة فى الجزء الأول منها ، والذى أسمته حملة دنقلة . وكانت الحملة بقيادة الجنرال كتشنر ، والذى تمكن من التقدم، وسارت مع حملته عملية إنشاء خط سكة حديدية ، من وادى حلفا عبر الصحراء ثم صوب الخرطوم . أما الجزء الثانى من الحملة ، وبعد الاستيلاء على مديرية دنقلة فقد استخدمت انجلترا فيه بعض الوحدات البريطانية . وكانت انجلترا على علم بجحافل المهديين فى السودان ، لذلك فإنها إهتمت بتزويد الحملة بالمدافع

---

(١) أنظر : د. جلال يحيى : مصر الافريقية والأطماع الإستعمارية فى القرن التاسع عشر . الإسكندرية، دار المعارف ١٩٨٤ . الجزء الثانى .

الفصل الحادي والعشرون
الإستعمار الأوربي في إفريقية
عند نشوب الحرب العالمية الأولى

الرشاش ، والتي ظهر فتكها في آلاف السودانيين ؛ حتى وصف كثير من المؤرخين معركة أم درمان بأنها كانت مجزرة .

وكان زحف هذه الحملة ، البريطانية القيادة صوب الجنوب ، يؤكد على أن إنجلترا كانت تحاول وصل مستعمراتها ومناطق نفوذها في القارة الإفريقية بين الشمال والجنوب ، ومن القاهرة إلى رأس الرجاء الصالح . وفي ذلك الوقت كانت فرنسا تحاول أن تصل مستعمراتها ومناطق نفوذها في غرب القارة الإفريقية بمناطق شرق افريقية وسواحل خليج عدن . وفي الخرطوم ، علم الجنرال كتشنر بوجود أحد الضباط الفرنسيين في أعالي النيل ، عند فاشودة ؛ وكان هو الكومندان مارشان ، ومعه حملته الصغيرة . فأسرع كتشنر بالذهاب إلى هناك ، وطالبه بالإنسحاب ، وعلى أساس أنه موجود في أراض مصرية ؛ ورفع العلم المصرى على فاشودة .

وكانت فرنسا ترغب في إعادة فتح « المسألة المصرية » ، ورتب جابرييل هانوتو أمر سير مارشان من الكنغو الفرنسي شرقاً ، في الوقت الذي تسير فيه حملة فرنسية أخرى من اتيوبيا ، وتتجه غرباً ، لكي تقابله في أعالي النيل . ووجد كتشنر الكومندان مارشان ومعه تسعة ضباط و ١٠٩ من جنود السنغال .

ورغم هياج الرأى العام في كل من انجلترا وفرنسا ، فقد كان من الصعب أن تتطور هذه « الحادثة » إلى حرب بين الدولتين . وصدرت الأوامر لمارشان بالإنسحاب . وفي ٢١ مارس ١٨٩٩ تم التويع على إتفاقية بين انجلترا وفرنسا ، أعطت لفرنسا المناطق التي تقع إلى الشمال وإلى الغرب من بحيرة تشاد ، وحتى خط تقسيم المياه بين حوض الأباجى وحوض بحر الغزال ؛ أما وادى النيل فقد ظل على الجانب الاخر ، وكمنطقة نفوذ بريطانية . لقد سوت هاتان القوتان الاستعماريتان مناطق نفوذهما في وسط القارة الافريقية ، وأخذتا في الاهتمام

بقوات الهجانة ، التى تسمح لها بالسيطرة على أهالى هذه الصحراوات الشاسعة ، وذلك فى الوقت الذى تركزت فيه عمليات الاستغلال على المناطق القريبة من المياه ، ومن الأنهار .

وكان من الصعب على الدول الاستعمارية الأوربية ، مهما كانت درجة تنافسها الواحدة مع الأخرى ، أن تصل فى هذه العملية إلى حد الصدام : فقد كان من السهل عليهم الاتفاق على تقسيم الأسلاب ، وتقسيم ما ينهبون .

الفصل الحادى والعشرون
الاستعمار الأوربى فى إفريقية
عند نشوب الحرب العالمية الأولى

كانت أفريقيـة منطقـة استعمار أوربـى بإسـتثناء دولـتين مسـتقلتين ؛ همـا جمهورية ليبيريا ، التى كان سكانها يتكونون فى جزء منهم من الزنوج الذين أعيد ترحيلهم من الولايات المتحـدة ، وإثيوبيـا ، التـى كـانت بريطانيـا العظمـى وفرنسـا وإيطاليا قد قسـمت فيهـا منـاطق النفوذ الإقتصـادى ، فـى سنة ١٩٠٦ . وكـانت سيطرة الأوربيين المباشرة او غير المباشـرة ، قـد غـيرت مـن النشـاط الإقتصـادى ، والبنيان الإجتماعى ؛ والعقائد الفكرية ، ولكـن الأحـوال كـانت مختلفـة تمامـاً فـى مناطق البحر المتوسـط ، والبحـر الأحمر والمغـرب ، وحيـث كـان تفـوق الإسـلام واضحا ، عنها فى جنوب إفريقية التى كانت تتسم بوجود سكان أوربيـين ، عنهـا كذلك فى إفريقية السوداء .

١ــ شمال إفريقية :

كانت شمال إفريقية ، إذا ما أهملنا طرابلس الغـرب وبرقـة ، التـى كـانت عمليات الغزو الإيطالى قد إنتهت فيها لتوها والتى لم تكن عمليات الاستعمار قـد بدأت فيها بعد ، مرتبطة تماما ، عن طريق التوسـع الانجليزى أو الفرنسـى بالحيـاة الاقتصادية لأوربا .

ففى مصر ، وحيث كان الأهالى الوطنيين يشتملون ، داخـل نطـاق غالبيـة عظمى مسلمة ، على أقلية كبرى قبطيـة ، لـم يكـن المائـة وعشـرين ألـف أوربـى

تقريبا الذين يقيمون فيها يشتركون فى النشاط الزراعى إلا بدرجة بسيطة : فكان ستة آلاف فقط من بينهم من ملاك الأراضى ، وكانوا يمتلكون ، فى مجموعهم ما يقرب من ٣٥٠,٠٠٠ هكتار ، أى ١٤٪ من مساحة الأرض الزراعية ؛ ولكن الأشغال العامة ومشروعات النقل ، والصناعات والتجارة كانت كلها تقريباً فى أيديهم . ومع ذلك فقد كانت هناك إختلافات واضحة بين العشرين ألف إنجليزى الذين كانوا يتولون مراكز القيادة والإدارة ، ويعملون كضباط ، وموظفين ، ومهندسين ، وكبار تجار - وبين الأربعة عشر ألف فرنسي والذين نجد بينهم الأنماط الاجتماعية الأكثر اختلافا ، من كبار رجال الأعمال إلى أصغر تاجر — وبين الثلاثين ألف إيطالى (والذين كان يوجد بينهم عدد كبير من أهالى تريستا) والذين كانوا كلهم تقريباً من الحرفيين والصناع ، والأربعين ألف يونانى ، والذين كانوا تجار تجزئة وصيارفة لتغيير العملة والتسليف والرهن ، أو أصحاب بارات . ولكن كل هؤلاء الأوربيين ، ومهما كانوا م ـضعين ، كانوا يستفيدون من وضعية متميزة ، ما دام نظام الامتيازات الأجنبية كان يعفيهم من الضرائب المباشرة ويمنحهم حصانات قضائية .

وليس هناك من شك فى أن هذا الوجود الأوربى ، وبخاصة المجهودات التى قام بها الإنجليز منذ ١٨٨٢ ، أدى إلى ازدهار كبير فى الحياة الإقتصادية : فمشروعات الرى التى نفذت فى أثناء فترة إدارة اللورد كرومر Lord Cromer (التى لم تنته إلا فى سنة ١٩٠٧) زادت من مساحة الأرض المزروعة وسمحت بتنمية زراعة القطن وزراعة قصب السكر ، وكذلك الحال بالنسبة لإنشاء السكك الحديدية التى بلغت ٤,٠٠٠ كيلو متراً ، فى سنة ١٩١٣ ، فى مصر نفسها ، وخلاف سكك حديد السودان . ولم يكن هذا التحول ممكناً إلا نتيجة لمجىء رؤوس الأموال الأجنبية ، وحيث كان نصيب الإستثمارات الفرنسية ، التى كانت

متفوقة تماماً حتى سنة ١٩٠٣ ، قد تراجع فيما بين عامى ١٩٠٤ و ١٩١٤ فى صالح الإستثمارات الانجليزية ، ويقدر عندئذ بـ ١٢٥٠ مليون فرنك ذهب .

ولكن هذا الازدهار لم يحسن مصير الفلاح المصرى كثيراً ؛ بل غالبا ما أدى إلى زيادته سوءاً ، إذ أن عدداً كبيراً من أصغر صغار الملاك ، الذين عجزوا ، نتيجة لقلة إمكانياتهم المالية ، عن تغيير وسائل إنتاجهم ، قد أفلس ونزعت منه أرضه ؛ وأدى إنشاء مصرف زراعى ، كان يعطيهم السلفيات ، إلى تقليل سرعة هذا التطور ، ولكنه لم يقضى عليه . ومع ذلك فلم يكن هؤلاء الفلاحين البائسين هم الذين يفكرون فى قلقلة الإستقرار السياسى : فلم تظهر مقاومة الوجود الانجليزى كثيرا إلا بين صفوف الشباب المثقف ، وحيث كان « الحزب الوطنى » الذى أنشأ فى سنة ١٩٠٤ ، يمثل وجة النظر المتطرفة ، والتى لها مظهر ثورى ، فى الوقت الذى كان فيه « حزب الأمة » الذى أنشىء فى سنة ١٩٠٧ ، تحت إشراف سعد زغلول ، يعلن أنه سيبقى فى الطريق المشروع . واعتقد كرومر أن فى وسعه أن يتلاءم مع المعارضة « الدستورية » ، وكان ، كما يظهر ، قد ذهب إلى حد تشجيع محاولات سعد زغلول ، لكى يكون قوة تقف فى وجه « الحزب الوطنى » ، وهذه محاولة سيأسف لها خلفاؤه سريعاً .

وبين الجزائر ، التى كان الحكم الفرنسى يرجع فيها إلى ثمانين عاما ، وتونس التى كان الإشراف الفرنسى عليها يرجع إلى ثلاثين ، كان من الواضح أن توغل النفوذ الأوربى كان غير متساو . ففى الأولى كان هناك نظام ضم إدارى وجمركى ؛ وسكان من البيض ـ من الفرنسيين والإسبانيين ـ يصل عددهم تقريبا إلى ربع مجموع السكان ؛ وتشريع زراعى يهدف القضاء تدريجياً على أشكال الملكية الجماعية ، وتسليم الأهالى عقود ملكية فردية ؛ وحق انتخاب أعطى لبعض الوطنيين . وفى الثانية ، كانت هناك وضعية حماية ؛ وتشريع جمركى كان عليه أن

يحترم مصالح الدول الأجنبية ؛ وحركة إستعمار عناصر بيضاء كان المهاجرون الإيطاليون فيها يماثلون الفرنسيين فى عددهم ، ويحتفظون ، طبقا لإتفاقيات سنة ١٨٩٦ ، بوضعية متفوقة بالنسبة لوضعية باقى الأجانب . ولكن النشاط الاقتصادى كان قد نما ، فى الحالتين ، نتيجة لرؤوس الأموال الفرنسية ، سواء أكان الأمر يتعلق بإستغلال خام الحديد فى العنزة ، أو البوتاس فى جنوب تونس أو بالحلفا فى هضاب الجزائر العالية ، أو بزراعة الكروم فى منطقة التل .

وكان الوجود الفرنسى بدون أى تأثير تقريباً حتى ذلك الوقت ، من وجهة النظر الإقتصادية والإجتماعية ، فى الإمبراطورية الشريفية ، حيث لم تكن المعارك التى تسمى « بالتهدئة » قد إنتهت بعد (لم تستسلم « بقعة » تازة إلا فى مايو سنة ١٩١٤) . وذكر تقرير الجنرال ليوتى Lyautey أنه لم يكن من الممكن ، فى ذلك الوقت ؛ تشجيع الاستعمار ، ما دامت البلاد لم تكن قد حصلت على بداية من التجهيز الاقتصادى . وكانت هذه البداية فى غاية التواضع : فكانت الطرق الثلاث ، التى كان عليها أن تربط الدار البيضاء بالرباط ومزغان ومراكش ، لم يتم أنشاؤها بعد ؛ ولم تكن الأشغال فى ميناء الدار البيضاء قد تقررت إلا فى مارس سنة ١٩١٣ ؛ ولم يكن إنشاء السكك الحديدية قد تجاوز بعد مرحلة الدراسة ، وكان التجهيز المدرسى وحده هو الذى بدىء فى تنفيذه ، فى المدن ؛ ولكن الثلث فقط ، من بين العشرة آلاف تلميذ الموجودين فى المدارس الابتدائية ، كان يتكون من الوطنيين .

٢ـ جنوب إفريقية :

كان جنوب إفريقية ، بلا شك ، هو ذلك الجزء من القارة الذى كان الأسرع تغييراً نتيجة للتأثيرات الأوربية . وكان إكتشاف مناجم الماس ، ثم مناجم الذهب ، فى مناطق حدود الترنسفال وأورانج قد تسبب ، منذ سنة ١٨٩٠ ــ

١٨٩٥ ، فى مجىء سيل من المهاجرين الأوربيين ؛ ووجه سيسل رودس Cecil Rhodes إلى مد الحكم البريطانى صوب أقاليم جديدة لكى يحاصر جمهوريتى البوير ، وإلى تنمية شبكة من السكك الحديدية بلغ طولها ، فى سنة ١٩١٣ « ١٧,٠٠٠ » كيلو متراً ؛ وكان هو السبب الرئيسى للحرب التى إنتهت فى سنة ١٩٠٢ ، بضم هاتين الدولتين الصغيرتين ، واستغلال هذه الموارد لما تحت الأرض تسبب فى مجىء سيل من رؤوس الأموال : فوصلت الاستثمارات الانجليزية فى جنوب إفريقية ٩٢٥٠ مليون فرنك ذهب ، ـ أى ما يوازى تقريباً الاستثمارات الانجليزية فى الهند . وتسبب ذلك فى وقوع تغيرات هامة فى الوسط الاجتماعى للوطنيين : فالوطنيون الأكثر تطوراً ـ من البانتو ، والكافر ـ جمعوا ، بعملهم فى المناجم ، مدخرات بسيطة حاولوا إستخدامها فى شراء قطع من الأرض ؛ ولذلك فإنهم كانوا أشد قلقاً عنهم فى أى وقت آخر ، لرؤية الأراضى تنتقل جزئياً ـ إلى أيدى البيض . وأخيراً فإن هذا التغير فى الحياة الإقتصادية قد اجتذب هجرة من الصينيين وبنوع خاص من الهنود الذى أصبح عددهم فى ناتال يماثل عدد البيض ، والذين طلبوا ، تحت قوة دفع غاندى ، بالحصول على الحقوق الانتخابية . وعلاوة على هذه النتائج الاجتماعية للتنمية الاقتصادية نضيف تغير عقلية أوساط الوطنيين بتأثير رجال التبشير : فكان ٣٠٠,٠٠٠ زنجى قد تحولوا إلى المسيحية عن طريق البعثات التبشيرية البروتستانتية .

ولذلك فإن جنوب إفريقية هذه كانت فى مرحلة تحول تام . حقيقة أن السكان البيض ـ ٢١٪ من مجموع الأهالى فى سنة ١٩١٠ ـ كانوا من كثرة العدد بشكل يسمح لهم بالاحتفاظ بمركز متفوق . ولكن البوير والانجليز كانوا أعداء الأمس ، وكان التعارض بين مصالحهم الاقتصادية يزيد من العداوات ، والضغائن،

فكان مستقبل تفوق البيض يتوقف على إعادة التوفيق بين هاتين المجموعتين ، وكان هو الهدف الذى عملت من أجله ، منذ سنة ١٩٠٦ السياسة البريطانية ، وذلك بمنحها الترانسفال وأورانج وضعية إستقلال تشريعى ، تشابه تلك التى كانت قد حصلت عليها مستعمرتى الرأس وناتال قبل ذلك . وكان تلاصق الأقاليم الأربعة ، التى كانت الحكومات تمارس فيها ، من وجهة النظر الضرائبية ، والاقتصادية والاجتماعية ، سياسات مختلفة تمثل مع ذلك صعوبات جسيمة : فكيف يمكن تنظيم إنشاء السكك الحديدة واستغلالها بطريقة مرضية وكيف يمكن التوفيق بين الإجراءات الخاصة بالعلاقات بين البيض والوطنيين ؟ ولقد حل ميثاق الاتحاد ، الذى بدىء فى تطبيقه فى ٢١ مارس ١٩١٠ ، هذه المشكلات . فمنذ ذلك الوقت أصبحت كل المسائل الرئيسية من إختصاص برلمان جنوب إفريقية ، الذى يشترك فى إنتخابه الانجليز والبوير ، ويضاف إلى أعضائه عدد من الزنوج ، من الملاك العقاريين فى مستعمرة الرأس . ولا شك فى أن هذا الحل لم يكن مقبولا من مجموع البوير : فلقد كانت هناك فى أورانج بنوع خاص قوة مقاومة لا تزال موجودة داخل « الحزب الوطنى » . ومع ذلك فقد بدأ تحقيق إتحاد جنوب إفريقية ، فى هذا الوقت ، على أنه كان نجاحًا .

٣ـ إفريقية السوداء :

فى إفريقية السوداء ـ سواء كان الأمر يتعلق بإفريقية الغربية وإفريقية الاستوائية الفرنسية ، أو بالمستعمرات الانجليزية فى حامبيا وفى سيراليون ، وفى ساحل الذهب ، ونيجيريا ، وإفريقية الشرقية ، أو بالأقاليم الألمانية فى الكاميرون وتوجو وإفريقية الشرقية ؛ أو بالكنغو ، الذى كان قد أصبح مستعمرة بلجيكية منذ سنة ١٩٠٨ ؛ أو بالمستعمرات البرتغالية فى كابيندا ، أو أنجولا أو موزمبيق ، أو بالأقاليم الصغيرة الإسبانية أو الهولندية فى غينيا ، ـ كان الهدف السريع للدول

المستعمرة ، من وجهة النظر الاقتصادية ، هي تنمية إنتاج المواد الغذائية والمواد الأولية التي تصدر صوب أوربا . ولكي تبلغ هذه النتيجة ، وضعت تشريعاً زراعياً ، ونظمت عملية تشغيل الأيدي العاملة ، وعملية تنظيم الإستغلال الزراعي ، واستغلال الغابات والمناجم .

وكان هدف التشريع الزراعي ، الذي قال عنه ليروا بوليبه Leroy Beaulieu منذ سنة ١٨٨٠ أنه كان « ربما النقطة الرئيسية في كل النظام الاستعماري » ، هو القيام بعملية إعادة توزيع للأراضي بين المستعمرين والوطنيين . وفي المستعمرات الفرنسية قررت الإدارة أن « الأراضي الخالية والتي ليس لها صاحب » ستكون جزءاً من أملاك الدولة ، دون أن تحدد كيفية إثبات الحقوق التي حصل عليها الوطنيون . واتبعت الإدارة الإنجليزية وسائل مختلفة : فهناك ، في كينيا ، كان نظام « المعازل » الذي ترك للوطنيين بعض مناطق لم يكن في وسع المستعمر أن يشتري أو يستأجر الأرض فيها ، وفتح أمام الإستعمار بقية أجزاء الإقليم حيث لا يسمح للوطني بالدخول إليها إلا بصفة عامل أجير ؛ وهناك ، في أوغندة ، أصبحت كل الأراضي ، التي لم تكن ملكاً خاصاً لأحد الوطنيين ، ملكاً للتاج البريطاني ، طبقاً لمرسوم لأشكال الملكية الجماعية ، وأخيراً في سودان وادي النيل ، قرر القانون ببساطة أنه لا يمكن نزع ملكية الوطني تماما ، وأنه سيحتفظ على الأقل بمساحة هكتارين (خمسة أفدنة) . وكان التشريع الألماني قد طبق في أول الأمر سياسة « المعازل » ؛ ولكن الإدارة إضطرت ، امام شكاوى الأهالي ، وبخاصة أمام الثورة التي نشبت ، في سنة ١٩٠٥ — ١٩٠٦ ، في جنوب غرب إفريقية ، إلى أن تتراجع ، في الكاميرون ، وفي شرق إفريقية ، عن تطبيق هذا النظام ، وقررت أنه لا يمكن إعطاء المعمرين أي أرض يحتلها أحد الوطنيين بالفعل . وفي المجموع ، كانت عمليات تحويل الملكية تنتهي في الغالب

بعملية نهب حقيقة ، خاصة وأن الأوربيين كانوا يجهلون نظم الوطنيين المتعلقة بالملكية أو ترفعوا عن معرفتها .

وهذه الأراضى التى أخذت من الوطنيين قد أعطيت إما للمعمرين ، بطريق التنازل المجانى أو بطريق البيع أو الإيجار ، وإما لشركات الاستعمار والواقع أن نظام الشركات الكبيرة هو الذى إستخدم بوجه خاص فى إفريقية الاستوائية الفرنسية ، وفى شرق إفريقية الألمانى ، وفى الكنغو البلجيكى : فمنحت الدول لهذه الشركات أقاليم واسعة ؛ وأعطتهم فى نطاق هذا الإمتياز ، حقا تاما لاستغلال الموارد والقيام بالنشاط التجارى ، وإنشاء الطرق وضمان الأمن فى صالحها . وكانت هذه هى الوسيلة لتخفيف الأعباء عن الادارة ، للوصول بسهولة أكثر إلى إجتذاب رؤوس الأموال . ولكن شركات الاستعمار هذه أساءت ، فى كل مكان تقريبا ، إستغلال الأهالى ، ولم تتردد أمام الالتجاء إلى التهديد والعنف. وكانت الفضائح التى أعلنت على منصة الرايشستاج فى سنة ١٩٠٦ ــ ١٩٠٧ لها ما يماثلها فى فرنسا ، حيث إنتهى التحقيق الذى قام به برازا Barzza إلى إثباتات خطيرة ، وكانت بعض الأوساط الانجليزية قد شنت حملات عنيفة ضد وسائل الاستعمار البلجيكى . وإبتداء من سنة ١٩٠٧ فى ألمانيا ، ومن سنة ١٩١٠ فى فرنسا ، إضطرت الحكومات إلى التخلى عن هذا النظام ، ودخلت فى مفاوضات مع الشركات لكى تختصر مدة عقودها ، وتعيد شراء حقوقها . ولكن شيئاً من هذا لم يحدث فى بلجيكا ، حيث بقى نظام الشركات الكبرى مزدهراً : ففى سنة ١٩١١ حصلت شركة غابات الكنغو وشركة كتانجا ، والتى كانت تمتلك مساحات واسعة من الأراضى عن طريق عقود الإمتياز ، على حق استغلال الموارد المنجمية فى مناطقهم .

وأخيراً ـ ولكي يسمحوا للمشروعات أو للإدارات الأوربية بأن تحصل على الأيدى العاملة ، التى كان العثور عليها صعباً فى الغالب فى هذه المناطق التى لم تكن درجة كثافة السكان فيها عالية ، ولم يكن الأهالى قد اعتادوا فيها على تقديم عمل منتظم أو إحتاجوا إلى ذلك ـ استخدمت الحكومات المستعمرة مصادر هذه الأيدى العاملة ، لا من أجل إشغال المنافع العامة فقط ، ولكن كذلك فى المناطق الاستوائية ، للعمل كحمالين . وتدخلت الحكومات كذلك فى وضع عقود العمل الطويلة المدى ، وعقود « الخدمة » بين الوطنيين والمستعمرين . وكانت الادارة تحمى ، فى مثل هذه الحالة ، الوطنى ، فى النطاق الذى تشرف فيه على ظروف الإسكان أو الأجور ، ولكنها كانت تضمن مصالح صاحب العمل بوجه خاص ، وذلك بتوقيعها عقوبات جنائية على العامل المتعاقد ، فى حالة نقضه للعقد دون وجود سبب مقبول : ففى إفريقية الغربية كان من الممكن أن تقتصر العقوبة على غرامة ؛ ولكنها كانت فى المستعمرة البلجيكية والمستعمرات الألمانية عقوبة بالسجن ، وفى الاريتريا نص التشريع بالنسبة « للهارب » على عقوبة جسدية .

وهذه الإرغامات هل كانت لها نتيجة تعادلها فى تنمية وسائل المواصلات؟ كان تجهيز السكك الحديدية لا يزال بسيطاً للغاية . بالنسبة لجنوب افريقية ولإفريقية الشمالية : أربعة خطوط حديدية كانت تتوغل من الساحل الغربى صوب الداخل (وأكثرها طولا ، وهو الذى يصل دكار بالنيجر لم يكن طوله يزيد عن ١٢٠٠ كيلو متراً) ؛ وخطين فقط على الساحل الشرقى . أما مشروع « القاهرة رأس الرجاء الصالح » الكبير ، والذى كان سيسل رودس قد بدأ فى تنفيذه منذ خمسة وعشرين سنة ، فلم يكن قد تحقق منه إلا الثلثين : وكل القسم الأوسط ، من الخرطوم إلى بحيرة تنجانيقا ٣٣٠٠ كيلو متراً ـ كان يحتاج إلى

إنشاء . وأما السكة الحديدية العابرة للكنغو ، والتى كان عليها أن تربط بين المستعمرات الألمانية فى الكاميرون وفى شرق إفريقية ، عبر الكنغو البلجيكى ، فقد كانت عبارة عن مجرد إمكانية تهتم بها الأوساط الإستعمارية للرايخ ، ومن أجل هدف سياسى ؛ ولكن من الناحية العملية ، كان المشروع الذى يتضمن توصيل الأجزاء الصالحة للملاحة بسكك حديدية صغيرة يكفى لسد الحاجة .

ويصعب علينا ، نتيجة لعدم وجود دراسات تفصيلية ، أن نقدر فى هذه السنوات الأولى من القرن العشرين . المدى الفعلى للتدخل الأوربى فى الحياة الإقتصادية لإفريقية السوداء هذه . ولا شك فى أن عمل الأوربيين كانت له نتائج سعيدة فى المناطق التى مونت فيها الزراعات الحديثة تجارة تصدير أفاد منها المنتجون الوطنيون ، وكانت له كذلك نتائج سيئة حينما كانت هذه المزروعات ، وكما حدث فى شمال السنغال مثلا ، ترهق الأرض ، أو حينما كان نظام السخرة للعمل فى الأشغال العمومية يحرم الزراعة من جزء من الأهالى العاملين . ومع ذلك ، فقد كان الإستعمار الأوربى ، فى المجموع ، ولمجرد أنه أتى بالسلم إلى هذه المناطق التى كانت الحرب فيها وبائية من قبل . قد أدى إلى نتيجة تحسين مستوى معيشة الأهالى ، وعلى الأقل فى تلك المناطق التى كان وجود المعمرين فيها قد سمح بتنمية الحاصلات اللازمة للتصدير . ولكننا لا نشك كذلك فى أن التشريعات الخاصة بالأراضى قد جردت فى غالب الأحيان الملاك أو الجماعات الوطنية من أملاكها ، وزادت بذلك من سوء الأحوال المالية لمعيشتهم .

وفى الوسط الإجتماعى ، كانت التغييرات الناتجة عن الإستعمار الأوربى ، محسوسة بدرجة أكبر : إنهيار « الأرستقراطيات » المحلية ، وخاصة حينما حرمها إلغاء الرق من الأيدى العاملة التى كانت تمتلكها ؛ وتفكك « الجماعات » والقبائل ، التى خرج أعضاؤها بسهولة أكثر على سلطة المجموعة منذ أن أصبحوا

فى غير حاجة إلى البقاء تحت حمايتها لكى يضمنوا أمنهم الشخصى ؛ وتكوين طليعة من الوطنيين ، الذين تعلموا ، فى المدارس التى فتحتها الإدارة الإستعمارية أو جماعات التبشير الدينية ، التقنية والإتجاهات الثقافية والدينية لأوربا . وهذا التوغل للنفوذ الأوربى ، كان يحد من سرعته ، فى المناطق التى يسيطر فيها المسلمون ، مقاومة دين كانت له أخلاق إجتماعية ، وكان ينمو بدرجة أكبر بين الأهالى الوثنيين أو اللادينيين : وفى إفريقية السوداء هذه ، كان للبعثات التبشيرية الكاثوليكية ـ بعثات الآباء البيض ، وآباء روح القدس ، واليسوعيين ـ فى سنة ١٩١٤ ، ما يقرب من مليونى مؤمن ، وكان للبعثات البروتستانتية فيها ، وفى أول قائمتها كانت محطات جمعية تبشير الكنيسة ، ثمانمائة ألف ؛ أى ما يقرب من ثلاثة ملايين مسيحى ، وما يقرب من ضعف عددهم فى إمبراطورية الصين ، والتى كان عدد سكانها يزيد عشرة أضعاف على عدد سكان القارة الإفريقية . ورسالة بعثات التبشير ، رغم أنها لم تكن تهدف ، من حيث المبدأ ، خدمة عملية تطوير الأهالى على النمط الأوربى . أدت إلى تمهيد الطريق أمام هذه العملية .

وبالإجمال فإن هذه القارة الأفريقية ، التى إستعمرها الأوربيون ، قد وجدت نفسها فى مجال أوربا الغربية . التى كانت تبيع لها ٨٣٪ من صادراتها وتشترى منها ٧٢٪ من وارداتها ، فى الوقت الذى كان فيه نصيب تجارة الولايات المتحدة هو ٥٪ فقط .

٤ ـ السياسة الألمانية الخاصة بوسط أفريقيا Mittelafrika :

فى المنافسات الإستعمارية بين الدول الأوربية كانت جنوب إفريقية وشمال إفريقية هما المنطقتان الجغرافيتان التى كان الإصطدام فيهما بين الإتجاهات التسلطية هو الأكثر خطورة ، لمدة خمسة وعشرون عاماً ولكنهما حظيتا بالهدوء الآن . ومنذ نهاية سنة ١٩١١ أصبحت إفريقية الوسطى هى التى تجذب الإنتباه .

وأعدت الأوساط الإستعمارية الألمانية مشروع عمل كانت قد وضعت خطوطه العامة فى سنة ١٨٩٨ : إعادة توزيع الأقاليم الإستعمارية فى إفريقية لكى تتمكن من إنشاء إمبراطورية إستعمارية واسعة ، على حساب الدول الضعيفة ، وفى صالح الرايخ وإهتمت الصحافة الألمانية كلها ، وليست صحافة الجامعة الجرمانية وحدها ، إهتماماً كبيراً بهذه المشروعات . وكان الأمر فى تفكير الحكومة الألمانية يتعلق بمصير المستعمرات البرتغالية ، وحتى بمصير الكنغو البلجيكى : فكانت أنجولا ، وموزمبيق وكابيند ، أقاليم واسعة ، وتنميتها ضعيفة ، بسبب الصعوبات المالية التى كانت تتخبط فيها حكومة لشبونة ؛ وكان الكونغو البلجيكى « مستعمرة واسعة جداً لوطن أم صغير للغاية » ، وكان قد أصبح ، منذ الاتفاقية الفرنسية الألمانية فى ٤ نوفمبر سنة ١٩١١ ، مجاوراً ، ومن ناحيتين ، للأقاليم التى حصلت عليها ألمانيا . هذه هى المنطقة التى كان فى وسع ألمانيا أن تجد لنفسها فيها « مكاناً تحت الشمس » ، عن طريق القوة ؟ لا ، وعلى الأقل إذا ما قبلت الدول العظمى الأوربية الأخرى التى كانت لها مصالح هامة فى إفريقية هذه الامكانيات .

وكانت الحكومة البريطاانية فى خريف سنة ١٩١١ قد جعلتهم يفهمون أنها تقبل ذلك . وبعد مساومات طويلة ، أدت المفاوضات إلى التوقيع ، فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٣ ، على إتفاقية سرية . وهذه العاهدات أعادت توزيع مناطق النفوذ الخاصة بكل من الدولتين : منطقة نفوذ إنجليزية فى الجزء الجنوبى من موزمبيق ، بما فى ذلك مصب الزامبيزى ، وفى الجزء الجنوبى من أنجولا ، دون الوصول مع ذلك حتى الساحل ؛ ومنطقة نفوذ ألمانية فى شمال موزمبيق ، وفى كل المنطقة الساحلية من أنجولا تقريباً ، وفى شمال مصب الكنغو ، فى كابيندا . نفوذ إقتصادى ؟ بلا شك ؛ ولكن كذلك سياسى ، إذ أن إحدى المواد نصت

على أنه إذا ما هددت « الإضطرابات المحلية » الرعايا الألمان أو الانجليز ، سواء فى حياتهم أو فى ممتلكاتهم ، أو إذا ما « هددت » المستعمرات المجاورة ، فستتخذ ألمانيا وبريطانيا العظمى الاجراءات اللازمة لحماية مصالحهما . وهنا أيضاً، وكما كان عليه الحال فى آسيا الصغرى ، كان فى وسع مناطق النفوذ أن تصبح « أنصبة للمستقبل » . وذكر السير إدوارد غراى Sir Edward Grey أن الألمان كانوا « يأملون فى تقسيم المستعمرات البرتغالية فى أقرب فرصة ممكنة . وأنا أيضاً .. » .

ورأت الدبلوماسية الألمانية فى هذا النجاح الأول بشرى بالوصول إلى حل ملائم فى مسألة الكنغو البلجيكى . وعند نهاية سنة ١٩١٣ ، فكرت فى أن تحصل من حكومة بلجيكا على عقد إمتياز ، لشركة ألمانية ، لإنشاء سكة حديدية تعبر القارة الإفريقية وتمر فى الأقاليم الكنغولية « وضع يد إقتصادى .. فى إنتظار أن يصبح وضع يد سياسى » ، كما ذكر وزير فرنسا فى بروكسل . وثار قلق الحكومة البلجيكية ، خاصة وأن ألمانيا ، إذا ما أصبحت مسيطرة على شمال أنجولا وعلى كابيندا ، ستمسك بخارج الأقاليم الكنغولية إلى المحيط « سيصبح الإستقلال الفعلى للكنغو ، فجأة ، ضعيفاً للغاية » .

ولكن هذه المشروعين إصطدما بنفس المقاومة . فلقد ثار قلق الحكومة الفرنسية من الإتفاقية الأنجلو ألمانية، فى أكتوبر سنة ١٩١٣ ، لا لمجرد أن الوجود الألمانى فى كابيندا يؤدى إلى « تطويق » المستعمرات الألمانية لإفريقية الإستوائية الفرنسية ، ولكن بنوع خاص لأن « تقارب المصالح » هذا بين انجلترا وألمانيا لم يكن متناسقاً مع الوفاق الودى الفرنسى الانجليزى . ولا شك فى أنه كان فى وسع فرنسا أن تشترك فى المعاهدة الخاصة بالتقسيم وتطالب بنصيبها ؛ ولكنها ستضعف بذلك «مركزها المعنوى»، دون أن يكون من حظها أن تحصل على ميزة

أساسية ، كما قال بول كامبون Paul Cambon . ولذلك فقد كان من الأفضل الاحتجاج لدى الحكومة الانجليزية : وحدث ذلك فى فبراير سنة ١٩١٤. فقررت الحكومة البريطانية عندئذ أن تؤجل التصديق على الاتفاقية الانجلو ألمانية . أما فيما يتعلق بالكنغو البلجيكى ، فإن وزير الدولة الألمانى للشئون الخارجية قد وجه في أبريل سنة ١٩١٤ « ضربة بجس » فى محادثته مع سفير فرنسا : فقال أن بلجيكا كانت غير قادرة ، حتى « من وجهة النظر المالية » ، على أن تواجه مسئوليات في إفريقية الجنوبية ، فلماذا لا تفكر ألمانيا ، وفرنسا وانجلترا إذن فى برنامج عمل ، دون أن يشعروا بذلك ، بطبيعة الحال ، حكومة بروكسل ، « مادامت بلجيكا هى التى ستدفع الثمن » ؟ وبعد كل شىء ألم يكن من الضرورى التفكير فى أن « الدول العظمى ستكون وحدها قادرة على تحمل المنافسة العالمية . وأنه على الدول الصغيرة ، فى المستقبل ، أن تختفى أو تصبح تابعة لها » ؟ ولكن ضربة المجس هذه كانت بلا جدوى ، إذ إن سفير فرنسا رد على ذلك بأنه يمكن لبلجيكا وحدها « أن تفتح مثل هذه المحادثة » : حذر ضرورى « بالنسبة للتفاعلات التى يمكنها أن تودى إلى صدام بين الدول العظمى المستعمرة » .

وكتب السير إدوارد غراى أن مسألة وسط إفريقية Mittelafrika « ظلت معلقة » والواقع ان فترة التوقف هذه ستكون نهائية ، مادامت الحرب العالمية الأولى ستنشب بعد ثلاثة أشهر . ومع ذلك فإن هذه المرحلة ليست قليلة الأهمية ، إذ أنها تظهر أن الحكومة الانجليزية كانت مستعدة « لتحويل » مخططات التوسع الألمانى صوب القارة الإفريقية .

ثبت المصادر والمراجع

(في نهاية الجزء الثاني من الكتاب)

محتويات الكتاب

مقدمـــة ٣

الباب الأول

إفريقية فى فجر التاريخ الحديث والطريق البحرى إلى الهند

الفصل الأول : الإسلام فى القارة الإفريقية ٩

١ ـ إنتشار الإسلام ١٠

٢ ـ الإسلام فى السودان ١٧

٣ ـ الإسلام فى شرق إفريقية ٢٤

٤ ـ إنتشار الإسلام فى غرب إفريقية ٢٧

٥ ـ سلطنة مالى ٣٢

٦ ـ سلطنة برنو ٤٠

الفصل الثانى : هجوم إسبانيا على شمال إفريقية ٤٩

١ ـ إنقسام دول المغرب وضعفها ٤٩

٢ ـ أحوال دول المغرب عند نهاية القرن ١٥ .... ٥٢

٣ ـ بداية الحروب الصليبية ضد بلدان المغرب الإسلامى ٥٧

٤ ـ ضبيعة الحركة ٦٣

الفصل الثالث : وصول البرتغاليون إلى المحيط الهندى ٧١

١ ـ بداية المحاولات للوصول إلى الهند ٧١

٢ ـ حملة فاسكو داجاما ٧٨

٣ ـ حملة كابرال ٨٠

٤ ـ عودة فاسكو داجاما ٨٢

٥ ـ القضاء على تجارة المسلمين فى الشرق : ألميدا والبوكيرك ٨٥

الفصل الرابع : العثمانيون قوة إفريقية ٩٣

١ـ دخول العثمانيون مصر ٩٣

٢ ـ خير الدين باشا فى الجزائر ٩٧

٣ ـ البرتغاليون والمحيط الهندى ١٠١

٤ ـ الفتح العثمانى ١٠٢

٥ ـ الحرب فى القرن الإفريقى ١٠٥

٦ ـ العثمانيون فى البحر الأحمر والخليج الفارسى ١٠٩

الفصل الخامس : الزحف المغربى على السودان الغربى ١١٥

١ ـ حملة أحمد منصور الذهبى على السودان ١١٥

٢ ـ حملة المولى إسماعيل على السودان ١٢١

٣ ـ الإستيلاء على تمبكتو ونهب السودان ١٢٤

٤ ـ زيادة جمود الأوضاع ١٢٩

الباب الثانى

الأوربيون وتجارة الرقيق

الفصل السادس : البرتغاليون على سواحل إفريقية ١٣٤

١ ـ وصول البرتغاليين ١٣٤

٢ ـ البرتغاليون فى غرب إفريقية ١٣٧

٣ ـ الكنغو وأنجولا ١٣٩

٤ ـ موزمبيق ١٤١

الفصل السابع : المنافسون والشركات الإستعمارية الأورية ١٤٩
١ ـ الإسبانيون ١٤٩
٢ ـ البرتغاليون والإنجليز والفرنسيون ١٥٥
٣ ـ الشركات الهولندية ١٦١
٤ ـ الشركات الإنجليزية ١٦٤
٥ ـ الشركات الفرنسية ١٦٨

الفصل الثامن : تجارة الرقيق ١٧٧
١ ـ حاجة العالم الجديد ١٧٨
٢ ـ إصطياد العبيد ١٨٠
٣ ـ الرحلة عبر المحيط ١٨٦

الباب الثالث

إفريقية فى القرن السابع عشر

الفصل التاسع : إلغاء تجارة الرقيق ١٩٥
١ ـ التغيرات الإقتصادية والسياسية ١٩٥
٢ ـ حركة إلغاء الرق ١٩٧
٣ ـ إلغاء الرق كذريعة ضد الجزائر ٢٠٤
٤ ـ تحطيم النظام الإقتصادى فى شرق إفريقية ٢٠٨

الفصل العاشر : إستكشاف القارة الإفريقية ٢١٩
١ ـ النيل ٢٢٠
٢ ـ النيجر ٢٢٥
٣ ـ الزمبيزى ٢٢٩

٤ ـ الكنغو ٢٣٦
٥ ـ إتجاهات المنتكشفين ٢٣٩

الفصل الحادى عشر : الإستعمار الأوربى فى شمال إفريقية وغربها ٢٤٥
١ ـ مصر ٢٤٥
٢ ـ الجزائر ٢٥٠
٣ ـ طرابلس وتونس والمغرب ٢٥٤
٤ ـ فرنسا والسنغال والسودان ٢٦٠
٥ ـ سيراليون وليبيريا ٢٦٣
٦ ـ إنجلترا وساحل الذهب ولاجوس ٢٦٥

الفصل الثانى عشر : الإستعمار الأوربى فى جنوب إفريقية ٢٧١
١ ـ نشاط البوير وزحفهم شمالاً ٢٧١
٢ ـ الحكم البريطانى وإستمرار الزحف ٢٧٤
٣ ـ جمهورية ترانسفال ودولة أورنج الحرة ٢٧٧
٤ ـ الإتحاد بين الجمهوريات ٢٧٨

الفصل الثالث عشر : الإستعمار الأوربى فى شرق إفريقية ٢٨٥
١ ـ مصر وحملة الجوبا ٢٨٦
٢ ـ موقف إنجلترا وسحب الحملة ٢٨٩
٣ ـ مشروع الإستغلال البريطانى ٢٩٤
٤ ـ التسابق الإستعمارى الأوربى ٣٠٠

الباب الرابع

تقسيم القارة الإفريقية

الفصل الرابع عشر : إنيدفاع التسلطيات الإستعمارية الأوربية ٣١١

١ ـ دوافع التوسع الإمبريالى ٣١٢

٢ ـ دور الرأى العام ٣١٦

٣ ـ مسائل البحر المتوسط ٣١٩

٤ ـ الحماية الفرنسية على تونس ٣٢٢

٥ ـ الإحتلال البريطانى لمصر ٣٢٥

الفصل الخامس عشر : التكالب على إقتسام دولة وادى النيل ٣٣٥

١ ـ الثورة المهدية فى السودان ٣٣٦

٢ ـ أبعاد الثورة المهدية ٣٤٥

سياسة إنجلترا تجاه الثورة المهدية والسودان ٣٥٠

٤ ـ إحتلال إيطاليا لسواحل البحر الأحمر ومصوع ٣٦٠

٥ ـ الإحتلال البريطانى لزيلع وبربرة ٣٦٤

٦ ـ فرنسا فى ساحل الصومال ٣٦٩

الفصل السادس عشر : الكنغو ومؤتمر برلين (١٨٨٤ ـ ١٨٨٥) ... ٣٧٧

١ ـ ليوبولد وإستانلى والكنغو ٣٧٨

٢ ـ فرنسا وبرازا والكنغو ٣٨١

٣ ـ إنجلترا والبرتغال ٣٨٣

٤ ـ ألمانيا وفكرة المؤتمر ٣٨٤

٥ ـ المؤتمر ونتائجه ٣٨٨

الفصل السابع عشر : إنجلترا وألمانيا فى شرق إفريقية ٣٩٥
١ ـ إتفاقيات جونستون وقلق إنجلترا ٣٩٦
٢ ـ بداية النشاط الألمانى ٤٠١
٣ ـ معاهدات الحماية الألمانية ٤٠٤
٤ ـ زيادة النشاط الألمانى ٤٠٨
٥ ـ تراجع إنجلترا والسلطان ٤١٢
٦ ـ لجنة التحديد وقراراتها ٤١٦
٧ ـ التقسيم الإنجليزى الألمانى ٤٢٤

الفصل الثامن عشر : المديرية الإستوائية وأوغندا ٤٣٣
١ ـ القوات المصرية السودانية فى المديرية الإستوائية ٤٣٣
٢ ـ خطر هجوم المهدية ٤٣٧
٣ ـ رفض التحرك صوب الجنوب ٤٤٠
٤ ـ إستانلى وبعثة الإنقاذ ٤٤٣
٥ ـ الحماية البريطانية على أوغندا ٤٤٨

الفصل التاسع عشر : إيطاليا وتجربتها فى شرق إفريقية ٤٥٧
١ ـ إيطاليا والتوسع فى الحبشة ٤٥٧
٢ ـ الحماية الإيطالية على الصومال ٤٦٢
٣ ـ تحديد مناطق النفوذ مع إنجلترا ٤٧٠

الفصل العشرون : التنافس الإمبريالى فى القارة الإفريقية ٤٧٧
١ ـ التنافس الفرنسى الإنجليزى ٤٧٧
٢ ـ دولة الكنغو الحرة ٤٨٠
٣ ـ هزيمة عدوة ٤٨٢

٤ ـ إعادة غزو السودان وفاشودة ٤٨٤

الفصل الحادى والعشرون : الإستعمار الأوربى فى إفريقية
عند نشوب الحرب العالمية الأولى ٤٨٩

١ ـ شمال إفريقية ٤٨٩

٢ ـ جنوب إفريقية ٤٩٢

٣ ـ إفريقية السوداء ٤٩٤

٤ ـ السياسة الألمانية الخاصة بوسط إفريقية Mittelafrike ٤٩٩

محتويات الكتاب ٥٠٥

General Organization of the Alexandria Library (GOAL
Bibliotheca Alexandrina